باسمه تعالی
فهرستبرگه منابع چاپ سنگی - اداره مخطوطات
شماره ثبت: ۳۱۸۰۴
رده‌بندی دیویی: ۱۲۷۶ م ۱۷۴ الف ۴۹۲٫۷۵
سرشناسه: ابن هشام، عبدالله بن یوسف، ۷۰۸ - ۷۶۱ ق.
عنوان قراردادی:
عنوان: مغنی اللبیب عن کتب الاعاریب
کاتب: محمد بن احمد گلپایگانی تاریخ کتابت:
محل نشر: [تهران] ناشر: [بی‌نا] تاریخ نشر: ۱۲۷۶ ق.
صفحه شمار: ۳۰۴ ص. مصور ☐ درسی ☐ گراور یا افست ☐
زبان: عربی ابعاد: ۲۱٫۵ × ۳۵ نوع خط: نسخ، شکسته نستعلیق (حاشیه)
روش تهیه: وقفی ☐ اهدایی ☑ خریداری ☐ ارسالی ☐
توضیحات: ملا حبیب الله توحیدی تاریخ ثبت: شهریور ۱۳۸۴
یادداشتها: حاشیه شمنی و دمامینی در هامش نسخه آمده است
موضوع(ها): ۱. زبان عربی - نحو.
شناسه(های) افزوده: الف. ابن دمامینی، محمد بن ابی بکر، ۷۶۳ - ۸۲۷ ق.، محشی. ب. شمنی، احمد بن محمد، ۸۰۱ - ۸۷۲ ق.، محشی. ج. ؟ احمد، مصحح. د. خراسانی، محمد علی، مصحح. ه. گلپایگانی، محمد بن احمد، کاتب.
فهرستنگار: تاریخ فهرستنگاری: آبان ۸۹

... زادهما الله شرفاً كتاباً في ...
... ولما منّ الله تعالى عليّ في عام
تسعة وخمسين بعود الى حرم الله والمجاورة في خير بلاد الله شمّرت عن ساعد الاجتهاد ثانياً واستأنفت العمل
لا كسلاً ولا متوانياً ووضعت هذا التصنيف على احسن احكام وترصيف وتتبعت فيه مقفلات مسائل الاعراب
فافتتحتها ومشكلات يستشكلها الطلاب فاوضحتها ونقحتها واغلاطاً وقعت لجماعة من المعربين وغيرهم فنبهت
عليها واصلحتها فدونك كتاباً تشد الرحال فيما دونه وتقف عنده فحول الرجال ولا يعدونه اذ كان الوضع
في هذا الغرض لم تسمح قريحة بمثاله ولم ينسج ناسج على منواله ومما حثني على وضعه انني لما انشأت في معناه
المقدمة الصغرى المسماة بالاعراب عن قواعد الاعراب حسن وقعها عند اولي الالباب وسار نفعها في
جماعة من الطلاب مع ان الذي اودعته فيها بالنسبة الى ما ادخرته عنها كشذرة من عقد نحر بل كقطرة من قطر
بحر وها انا بائح بما اسررته مفيد لما قررته وحررته مقرب فوائده للافهام واضع فوائده على طرف الثمام
لينالها الطالب بادنى الالمام سائل من حسن خيمه وسلم من داء الحسد اديمه اذا عثر على شيء طغى به القلم

او زلّت به القدم ان يغتفر ذلك في جنب ما قرّبت عليه من البعيد واوردت عليه من الشريد وارحته من التعب
وصيّرت القاصي يناديه من كثب وان يحضر قلبه ان الجواد قد يكبو وان النار قد تخبو وان الصارم قد
ينبو وان الانسان محل النسيان وان الحسنات يذهبن السيئات ومن ذا الذي ترضى سجاياه كلها كفى
المرء نبلاً ان تعدّ معايبه وينحصر في ثمانية ابواب الباب الاول في تفسير المفردات وذكر احكامها الباب
الثاني في تفسير الجمل وذكر احكامها واقسامها الباب الثالث في ذكر ما يتردد بين المفردات والجمل
وهو الظرف والجار والمجرور وذكر احكامهما الباب الرابع في ذكر احكام يكثر دورها ويقبح بالمعرب جهلها
الباب الخامس في ذكر الاوجه التي يدخل على المعرب الخلل من جهتها الباب السادس في التحذير من
امور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها الباب السابع في كيفية الاعراب الباب الثامن في ذكر امور كلية
يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية واعلم انني تأملت كتب الاعراب فاذا السبب الذي اقتضى طولها ثلاثة امور
احدها كثرة التكرار فانها لم توضع لافادة القوانين الكلية بل للكلام على الصور الجزئية فتراهم يتكلمون على التركيب
المعين بكلام ثم حيث جاءت نظائره اعادوا ذلك الكلام الا ترى انهم حيث مرّ بهم مثل الموصول في قوله
تعالى هدى للمتقين الذين يؤمنون بالغيب ذكروا ان فيه ثلاثة اوجه وحيث جاءهم مثل الضمير المنفصل من قوله
تعالى انك انت السميع العليم ذكروا فيه ايضاً ثلاثة اوجه وحيث جاءهم مثل الضمير المنفصل من قوله تعالى كنت انت
الرقيب عليهم ذكروا فيه وجهين ويكررون ذكر الخلاف فيه اذا اعرب فصلاً اله محل باعتبار ما قبله ام باعتبار ما بعده
ام لا محل له والخلاف في كون المرفوع فاعلاً او مبتدأ اذا وقع بعد اذا في نحو اذا السماء انشقت او ان في نحو وان امرؤ
هلك او الظرف في نحو أفي الله شك او لو في نحو ولو انهم صبروا وفي كون أنْ وأنّ وصلتهما بعد حذف الجار في نحو
شهد الله انه لا اله الا هو ونحو حصرت صدورهم ان يقاتلوكم في موضع خفض بالجار المحذوف او نصب على حد قول الشاعر
كليب بالاكف الاصابع او نصب بالفعل المذكور على حد قوله لدن بهز الكف يعسل متنه فيه كما عسل
الطريق الثعلب وكذلك يكررون الخلاف في جواز العطف على الضمير المجرور من غير اعادة الجار وعلى الضمير
المتصل المرفوع من غير وجود الفاصل وغير ذلك مما اذا استقصي امل القلم واعقب السآم فجمعت هذه المسائل
ونحوها مقررة محررة في الباب الرابع من هذا الكتاب فعليك بمراجعته فانك تجد به كنزاً واسعاً تنفق منه ومنهلاً
سائغاً ترده والامر الثاني ايراد ما لا يتعلق بالاعراب كالكلام في اشتقاق الاسم اهو من السمة كما يقول
الكوفيون ام من السمو كما يقول البصريون والاحتجاج لكل من الفريقين وترجيح الراجح من القولين وكالكلام على الف اسم لم
حذفت من البسملة خطاً وعلى باء الجر ولامه لم كسرتا لفظاً وكالكلام على الف ذا الاشارية ازائدة هي كما يقول
الكوفيون ام منقلبة عن ياء هي عين الكلمة واللام ياء اخرى محذوفة كما يقول البصريون والعجب من مكي بن ابي طالب

سازمان کتابخانه ها، موزه ها و مرکز اسناد

اداره مخطوطات

نام کتاب: مغنی اللبیب

مولف: عبدالله بن یوسف ابن هشام

موضوع: زبان عربی - نحو زبان عربی

سال چاپ: ۱۲۷۶ ه‍ ق محل چاپ: طهران

کاتب: ابواحمد محمد الگلپایگانی

طول ۳۵/۸ عرض ۲۱/۵ شماره صفحه ها ۳۰۴

شماره عمومی ۳۱۸۰۴ کتابخانه / بخش

وقفی / خریداری: مرحوم ملا حبیب الله ... توسط علیرضا عربی تاریخ شهریور ۱۳۸۴

مصور ☐ درسی ☐ گراوری ☐ افست ☐

ملاحظات: مصحح: آخوند ملا محمد و آخوند ملا محمد علی خراسانی

...بيب

...د فان اولى ما تقترحه القرائح وا...

...تبيه المرسل فانهما الوسيلة...

...وافضل ذلك علم الاعراب...

...زادها الله شرفا كتابا في ذ...

...مور من ابحاثه وقواعده كل حاسد ثم انى اصيبت به وبغيره فى منصرفى الى مصر ولما من الله تعالى على فى عام

سنة ست وخمسين بمعاودة حرم الله والمجاورة فى خير بلاد الله شمرت عن ساعد الاجتهاد ثانيا واستأنفت العمل

لا كسلا ولا متوانيا ووضعت هذا التصنيف على احسن احكام وترصيف وتتبعت فيه مقفلات مسائل الاعراب

فافتتحتها ومشكلات يستشكلها الطلاب فاوضحتها ونقحتها واغلاطا وقعت لجماعة من المعربين وغيرهم فنبهت

عليها واصلحتها فدونك كتابا تشد الرحال فيما دونه وتقف عنده فحول الرجال ولا يعدونه اذ كان الوضع

فى هذا الغرض لم تسمح قريحة بمثاله ولم ينسج ناسج على منواله ومما حثنى على وضعه انى لما انشأت فى معنا

المقدمة الصغرى المسماة بالاعراب عن قواعد الاعراب حسن وقعها عند اولى الالباب وسار نفعها فى

جماعة من الطلاب مع ان الذى اودعته فيها بالنسبة الى ما ادخرته عنها كشذرة من عقد نحر بل كقطرة من قطرات

بحر وها انا بائح بما اسررته مفيد لما قررته وحررته مقرب فوائده للافهام واضع فوائده على طرف الثمام

لينالها الطالب بادنى المام سائل من حسن خيمه وسلم من داء الحسد اديمه اذا عثر على شئ طغى به القلم

...

حرف الالف

...لقلم ان يغتفر ذلك فى جنب ما قربت عليه من البعيد ورددت عليه من الشريد وارحت من التعب

القاضى ببادئ ...من كثب وان يحضر قلبه ان الجواد قد يكبو وان النار قد تخبو وان الصارم قد

ينبو وان الانسان محل النسيان وان الحسنات يذهبن السيئات ومن ذا الذى ترضى سجاياه كلها كفى

المرء نبلا ان تعد معايبه وينحصر فى ثمانية ابواب الباب الاول فى تفسير المفردات وذكر احكامها الباب

الثانى فى تفسير الجمل وذكر احكامها واقسامها الباب الثالث فى ذكر ما يتردد بين المفردات والجمل

وهو الظرف والجار والمجرور وذكر احكامهما الباب الرابع فى ذكر احكام يكثر دورها ويقبح بالمعرب جهلها

الباب الخامس فى ذكر الاوجه التى يدخل على المعرب الخلل من جهتها الباب السادس فى التحذير من

امور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها الباب السابع فى كيفية الاعراب الباب الثامن فى ذكر امور كلية

يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية واعلم اننى تاملت كتب الاعراب فاذا السبب الذى اقتضى طولها ثلاثة امور

احدها كثرة التكرار فانها لم توضع لافادة القوانين الكلية بل للكلام على الصور الجزئية فتراهم يتكلمون على التركيب

المعين بكلام ثم حيث جاءت نظائره اعادوا ذلك الكلام الا ترى انهم حيث مر بهم مثل الموصول فى قوله

تعالى هدى للمتقين الذين يؤمنون بالغيب ذكروا ان فيه ثلاثة اوجه وحيث جاءهم مثل الضمير المنفصل من قوله

تعالى انك انت السميع العليم ذكروا فيه ايضا ثلاثة اوجه وحيث جاءهم مثل الضمير المنفصل من قوله تعالى كنت انت

الرقيب عليهم ذكروا فيه وجهين ويكررون ذكر الخلاف فيه اذا اعرب فصلا هل له محل باعتبار ما قبله ام باعتبار ما بعده

ام لا محل له والخلاف فى كون المرفوع فاعلا او مبتدأ اذا وقع بعد اذا فى نحو اذا السماء انشقت او ان فى نحو وان امرؤ

خاف او الظرف فى نحو افى الله شك او لو فى نحو ولو انهم صبروا وفى كون ان وان وصلتيهما بعد حذف الجار فى نحو

شهد الله انه لا اله الا هو ونحو حصرت صدورهم ان يقاتلوكم فى موضع خفض بالجار المحذوف او على حد قوله اشارت

كليب بالاكف الاصابع او نصب بالفعل المذكور على حد قوله لدن بهز الكف يعسل متنه فيه كما عسل

الطريق الثعلب وكذلك يكررون الخلاف فى جواز العطف على الضمير المجرور من غير اعادة الجار وعلى الضمير

المتصل المرفوع من غير وجود الفاصل وغير ذلك مما اذا استقصى امل القلم واعقب السأم فجمعت هذه المسائل

ونحوها مقررة محررة فى الباب الرابع من هذا الكتاب فعليك بمراجعته فانك تجد به كنزا واسعا تنفق منه ومنهلا

سائغا ترده وتصدر عنه الامر الثانى ايراد ما لا يتعلق بالاعراب كالكلام فى اشتقاق الاسم اهو من السمة كما يقول

الكوفيون ام من السمو كما يقول البصريون والاحتجاج لكل من الفريقين وترجيح الراجح من القولين وكالكلام على الف اسم

حذفت من البسملة خطا وعلى باء الجر ولامه لم كسرا لفظا وكالكلام على الف ذا الاشارية ازائدة هى كما يقول

الكوفيون ام منقلبة عن ياء هى عين الكلمة واللام ياء اخرى محذوفة كما يقول البصريون والعجب من مكى اذ اورد مثل هذا

وورد مثل هذا في كتابه الموضوع لبيان مشكل الإعراب مع أن هذا ليس من الإعراب في شيء وبعضهم إذا ذكر الكلمة ذكر تكسيرها وتصغيرها وتأنيثها وتذكيرها وما ورد فيها من اللغات وما روي من القراءات وإن لم يبتن على ذلك شيء من الإعراب الأمر الثالث إعراب الواضحات كالمبتدأ وخبره والفاعل ونائبه والجار والمجرور والعاطف والمعطوف وأكثر الناس استقصاء لذلك الحوفي وقد تجنبت هذين الأمرين وأثبت مكانهما ما يتبصر به الناظر ويتمرن به الخاطر من إيراد النظائر القرآنية والشواهد الشعرية وبعض ما اتفق في المجالس النحوية ولما تم هذا التصنيف على الوجه الذي قصدته وتيسر فيه من لطائف المعارف ما أردته واعتمدته سميته بمغني اللبيب عن كتب الأعاريب وخطابي به لمن ابتدأ في تعلم الإعراب ولمن استمسك منه بأوثق الأسباب ومن الله تعالى أستمد الصواب والتوفيق إلى ما يحظى لديه بجزيل الثواب وإياه أسأل أن يعصم القلم من الخطأ والخطل والفهم من الزيغ والزلل إنه أكرم مسؤول وأعظم مأمول وهو حسبي ونعم الوكيل

الباب الأول في تفسير المفردات وذكر أحكامها

وأعني بالمفردات الحروف وما تضمن معناها من الأسماء والظروف فإنها المحتاجة إلى ذلك وقد رتبتها على حروف المعجم ليسهل تناولها وربما ذكرت أسماء غير تلك وأفعالا لمسيس الحاجة إلى شرحها

حرف الألف

الألف المفردة تأتي على وجهين أحدهما أن تكون حرفا ينادى به القريب كقوله أفاطم مهلا بعض هذا التدلل ونقل ابن الخباز عن شيخه أنه للمتوسط وأن الذي للقريب يا وهذا خرق لإجماعهم والثاني أن تكون للاستفهام وحقيقته طلب الفهم نحو أزيد قائم وقد أجيز الوجهان في قراءة الحرميين وحمزة أمن هو قانت آناء الليل وكون الهمزة فيه للنداء هو قول الفراء ويبعده أنه ليس في التنزيل نداء بغير يا ويقربه سلامته من دعوى المجاز إذ لا يكون الاستفهام منه تعالى على حقيقته ومن دعوى كثرة الحذف إذ التقدير عند من جعلها للاستفهام أمن هو قانت خير أم هذا الكافر أي المخاطب بقوله تعالى قل تمتع بكفرك قليلا فحذف شيئان معادل الهمزة والخبر ونظيره في حذف المعادل قول أبي ذؤيب الهذلي

دعاني إليها القلب إني لأمره ... سميع فما أدري أرشد طلابها

تقديره أم غي ونظيره في مجيء الخبر كلمة خير واقعة قبل أم أفمن يلقى في النار خير أم من يأتي آمنا يوم القيامة ولك أن تقول لا حاجة إلى تقدير معادل في البيت لصحة قولك ما أدري هل طلابها رشد وامتناع أن يؤتى لهل بمعادل وكذا لا حاجة في الآية إلى تقدير معادل لصحة تقدير الخبر بقوله كمن ليس كذلك وقد قالوا في قوله تعالى أفمن هو قائم على كل نفس بما كسبت إن التقدير كمن ليس كذلك أو لم يوحدوه ويكون وجعلوا لله شركاء معطوفا على الخبر على التقدير الثاني وقالوا التقدير في قوله تعالى أفمن يتقي بوجهه سوء العذاب يوم القيامة أي كمن ينعم في الجنة وفي قوله تعالى أفمن زين له سوء عمله فرآه حسنا أي كمن هداه الله بدليل قوله تعالى فإن الله يضل من يشاء ويهدي من يشاء أو التقدير ذهبت

نفسك عليهم حسرة بدليل فلا تذهب نفسك عليهم حسرات وجاء في التنزيل موضع صرح فيه بهذا الخبر وحذف المبتدأ على العكس مما نحن فيه وهو قوله تعالى كمن هو خالد في النار وسقوا ماء حميما أي أفمن هو خالد في الجنة يسقى من هذه الأنهار كمن هو خالد في النار وجاء مصرحا بهما على الأصل في قوله تعالى أفمن كان ميتا فأحييناه وجعلنا له نورا يمشي به في الناس كمن مثله في الظلمات أفمن كان على بينة من ربه كمن زين له سوء عمله والألف أصل أدوات الاستفهام ولهذا خصت بأحكام أحدها جواز حذفها سواء تقدمت على أم كقول عمر بن أبي ربيعة

بدا لي منها معصم حين جمرت ... وكف خضيب زينت ببنان
فوالله ما أدري وإن كنت داريا ... بسبع رمين الجمر أم بثمان

أراد أبسبع أم لم تتقدمها كقول الكميت

طربت وما شوقا إلى البيض أطرب ... ولا لعبا مني وذو الشيب يلعب

أراد أوذو الشيب يلعب واختلف في قول أبي يعمر

ثم قالوا تحبها قلت بهرا ... عدد الرمل والحصى والتراب

فقيل أراد أتحبها وقيل إنه خبر أي أنت تحبها ومعنى قلت بهرا قلت أحبها حبا بهرني بهرا أي غلبني غلبة وقيل معناه عجبا وقال المتنبي

أحيا وأيسر ما قاسيت ما قتلا ... والبين جار على ضعفي وما عدلا

أحيا فعل مضارع والأصل أأحيا فحذفت همزة الاستفهام والواو للحال والمعنى التعجب من حياته يقول كيف أحيا وأقل شيء قاسيته قد قتل غيري والأخفش يقيس ذلك في الاختيار عند أمن اللبس وحمل عليه قوله تعالى وتلك نعمة تمنها علي وقوله تعالى هذا ربي في المواضع الثلاثة والمحققون على أنه خبر وأن مثل ذلك يقوله من ينصف خصمه مع علمه أنه مبطل فيحكي كلامه ثم يكر عليه بالإبطال بالحجة وقرأ ابن محيصن سواء عليهم أنذرتهم وقال صلى الله عليه وآله لجبريل وإن زنى وإن سرق فقال وإن زنى وإن سرق الثاني أنها ترد لطلب التصور نحو أزيد قائم أم عمرو ولطلب التصديق نحو أزيد قائم وهل مختصة بطلب التصديق نحو هل قام زيد وبقية الأدوات مختصة بطلب التصور نحو من جاءك وما صنعت وكم مالك وأين بيتك ومتى سفرك الثالث أنها تدخل على الإثبات كما تقدم وعلى النفي نحو ألم نشرح أولما أصابتكم مصيبة وقوله

ألا اصطبار لسلمى أم لها جلد ... إذا ألاقي الذي لاقاه أمثالي

ذكره بعضهم وهو منتقض بأم فإنها تشاركها في ذلك تقول أقام زيد أم لم يقم الرابع تمام التصدير بدليلين أحدهما أنها لا تذكر بعد أم التي للإضراب كما يذكر غيرها لا تقول أقام زيد أم أقعد وتقول أم هل قعد والثاني أنها إذا كانت في جملة معطوفة بالواو أو بالفاء أو بثم قدمت على العاطف تنبيها على أصالتها في التصدير نحو أولم ينظروا أفلم يسيروا أثم إذا ما وقع آمنتم به وأخواتها تتأخر عن حروف العطف كما هو قياس جميع أجزاء الجملة المعطوفة نحو وكيف تكفرون وأنتم تتلى عليكم آيات الله فأين تذهبون فأنى تؤفكون فهل يهلك إلا القوم الفاسقون فأي الفريقين فما لكم في المنافقين فئتين هذا مذهب سيبويه

والجمهور وخالفهم في ذلك جماعة أولهم الزمخشري فزعموا أن الهمزة في تلك المواضع في محلها الأصلي وأن
العطف على جملة مقدرة بينها وبين العاطف فيقولون التقدير في أفلم يسيروا أفنضرب عنكم الذكر صفحا أفإن مات
أو قتل انقلبتم أفما نحن بميتين أمكثوا فلم يسيروا أنهملكم أتؤمنون به في حياته فإن مات أو قتل انقلبتم أنحن
مخلدون فما نحن بميتين ويضعف قولهم ما فيه من التكلف وأنه غير مطرد أما الأول فلدعوى حذف الجملة فإن قيل
بتقديم بعض المعطوف فقد يقال إنه أسهل منه لأن المتجوز فيه على قولهم أقل لفظا مع أن في هذا التجوز تنبيها
على أصالة شيء في شيء أي أصالة الهمزة في التصدر وأما الثاني فلأنه غير ممكن في نحو أفمن هو قائم على كل نفس
بما كسبت وقد جوز الزمخشري في مواضع ما يقوله الجماعة منها قوله تعالى أفأمن أهل القرى أنه عطف على فأخذناهم
بغتة وقوله في أإنا لمبعوثون أوآباؤنا فيمن قرأ بفتح الواو إن آباؤنا عطف على الضمير في مبعوثون وإنه اكتفى بالفصل
بينهما بهمزة الاستفهام وجوز الوجهين في موضع فقال في قوله تعالى أفغير دين الله يبغون دخلت همزة الإنكار
على الفاء العاطفة جملة على جملة ثم توسطت الهمزة بينهما ويجوز أن يعطف على محذوف تقديره أيتولون فغير
دين الله يبغون **فصل** قد تخرج الهمزة عن الاستفهام الحقيقي فترد لثمانية معان أحدها التسوية وربما
توهم أن المراد بها الهمزة الواقعة بعد كلمة سواء بخصوصها وليس كذلك بل كما تقع بعدها تقع بعد ما أبالي وما أدري
وليت شعري ونحوهن والضابط أنها الهمزة الداخلة على جملة يصح حلول المصدر محلها نحو سواء عليهم أستغفرت
لهم أم لم تستغفر لهم ونحو ما أبالي أقمت أم قعدت ألا ترى أنه يصح سواء عليهم الاستغفار وعدمه وما
أبالي بقيامك وقعودك الثاني الإنكار الإبطالي وهذه تقتضي أن ما بعدها غير واقع وأن مدعيه
كاذب نحو أفأصفاكم ربكم بالبنين واتخذ من الملائكة إناثا فاستفتهم ألربك البنات ولهم البنون
أشهدوا خلقهم أيحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا أفعيينا بالخلق الأول ومن جهة إفادة هذه
الهمزة نفي ما بعدها لزم ثبوته إن كان منفيا لأن نفي النفي إثبات ومنه أليس الله بكاف عبده أي الله
كاف عبده ولهذا عطف ووضعنا على ألم نشرح لك صدرك لما كان معناه شرحنا ومثله ألم يجدك
يتيما فآوى ووجدك ضالا فهدى ألم يجعل كيدهم في تضليل وأرسل عليهم طيرا أبابيل ولهذا أيضا
كان قول جرير في مدح عبد الملك ألستم خير من ركب المطايا وأندى العالمين بطون راح مدحا بل قيل
إنه أمدح بيت قالته العرب ولو كان على الاستفهام الحقيقي لم يكن مدحا البتة الثالث الإنكار التوبيخي
فيقتضي أن ما بعدها واقع وأن فاعله ملوم نحو أتعبدون ما تنحتون أغير الله تدعون أئفكا آلهة دون
الله تريدون أتأتون الذكران أتأخذونه بهتانا وقول العجاج أطربا وأنت قنسري والدهر
بالإنسان دواري أي أتطرب وأنت شيخ كبير الرابع التقرير ومعناه حملك المخاطب على الإقرار

والاعتراف

والاعتراف بأمر قد استقر عنده ثبوته أو نفيه ويجب أن يليها الشيء الذي تقرره به تقول في التقرير بالفعل
أضربت زيدا وبالفاعل أأنت ضربت زيدا وبالمفعول أزيدا ضربت كما يجب ذلك في المستفهم عنه وقوله تعالى
أأنت فعلت هذا محتمل لإرادة الاستفهام الحقيقي بأن يكونوا لم يعلموا أنه الفاعل ولإرادة التقرير بأن
يكونوا قد علموا ولا يكون استفهاما عن الفعل ولا تقريرا به لأن الهمزة لم تدخل عليه ولأنه قد أجابهم
بالفاعل بقوله بل فعله كبيرهم هذا فإن قلت ما وجه حمل الزمخشري الهمزة في قوله تعالى ألم تعلم أن الله على كل شيء
قدير على التقرير قلت قد اعتذر عنه بأن مراده التقرير بما بعد النفي لا التقرير بالنفي والأولى أن تحمل
الآية على الإنكار التوبيخي أو الإبطالي أي ألم تعلم أيها المنكر للنسخ الخامس التهكم نحو أصلواتك تأمرك
أن نترك ما يعبد آباؤنا السادس الأمر نحو أأسلمتم أي أسلموا السابع التعجب نحو ألم تر إلى ربك كيف مد
الظل الثامن الاستبطاء نحو ألم يأن للذين آمنوا وذكر بعضهم معاني أخر لا صحة لها تنبيه قد تقع
الهمزة فعلا وذلك أنهم يقولون وأى بمعنى وعد ومضارعه يئي بحذف الواو لوقوعها بين ياء مفتوحة
وكسرة كما تقول وفى يفي ووعى يعي والأمر منه إه بحذف اللام للأمر وبالهاء للسكت في الوقف وعلى ذلك
يتخرج اللغز المشهور وهو قوله إن هند المليحة الحسناء وأي من أضمرت لخل وفاء فإنه يقال كيف رفع
اسم إن وصفته الأولى والجواب أن الهمزة فعل أمر والنون للتأكيد والأصل إين بهمزة مكسورة وياء ساكنة
للمخاطبة ونون مشددة للتوكيد ثم حذفت الياء لالتقائها ساكنة مع النون المدغمة كما في قوله تقرعن
على السن من ندم إذا تذكرت يوما بعض أخلاقي وهند منادى مثل يوسف أعرض عن هذا والمليحة نعت
لها على اللفظ كقوله يا حكم الوارث عن عبد الملك والحسناء إما نعت لها على الموضع كقول مادح عمر بن عبد
العزيز يعود الفضل منك على قريش وتفرج عنهم الكرب الشدادا فما كعب بن مامة وابن سعدى
بأجود منك يا عمر الجوادا وإما بتقدير أمدح وإما نعت لمفعول به محذوف أي عدي يا هند الخلة الحسناء
وعلى الوجهين الأولين فيكون قد أمرها بإيقاع الوعد الوفي من غير أن يعين لها الموعود وقوله وأي
مصدر نوعي منصوب بفعل الأمر والأصل وأيا مثل وأي من مثله فأخذناهم أخذ عزيز مقتدر وقوله
أضمرت بتاء التأنيث محمول على معنى من مثل من كانت أمك **آ** بالمد حرف لنداء البعيد لم يذكره سيبويه
وذكره غيره **أيا** حرف كذلك وفي الصحاح أنه لنداء القريب والبعيد وليس كذلك قال أيا جبلي نعمان بالله خليا
نسيم الصبا يخلص إلي نسيمها وقد تبدل همزتها هاء قال فأصاخ يرجو أن يكون حيا ويقول من فرح هيا ربا
أجل بسكون اللام حرف جواب مثل نعم فيكون تصديقا للمخبر وإعلاما للمستخبر ووعدا للطالب
فتقع بعد نحو قام زيد ونحو أقام زيد ونحو اضرب زيدا وقيد المالقي الخبر بالمثبت والطلب بغير النهي

وقيل لا يجي بعد الاستفهام وعن الاخفش هي بعد الخبر احسن من نعم ونعم بعد الاستفهام احسن
منها وقيل يختص بالخبر وهو قول الزمخشري وابن مالك وجماعة وقال ابن خروف اكثر ما يكون بعده

إذن

فيها مسائل المسئلة الاولى في نوعها قال الجمهور هي حرف وقيل اسم والاصل في اذن اكرمك اذا
جئتني اكرمك ثم حذفت الجملة وعوض التنوين عنها واضمرت ان وعلى الاول فالصحيح انها بسيطة لا مركبة
من اذ وان وعلى البساطة فالصحيح انها الناصبة لا ان مضمرة بعدها المسئلة الثانية في معناها قال سيبويه
معناها الجواب والجزاء وقال الشلوبين في كل موضع وقال الفارسي في الاكثر وقد تتمحض للجواب بدليل انه يقال لك احبك
فتقول اذن اظنك صادقا اذ لا مجازاة هنا انتهى والاكثر ان تكون جوابا لان او لو ظاهرتين او مقدرتين
فالاول كقوله لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها وامكنني منها اذا لا اقيلها وقول الحماسي لو كنت من مازن لم تستبح
ابلي بنو اللقيطة من ذهل بن شيبانا اذن لقام بنصري معشر خشن عند الحفيظة ان ذو لوثة لانا فقوله اذن لقام بدل
من لم تستبح وبدل الجواب جواب والثاني نحو ان يقال اتيتك فتقول اذن اكرمك اي ان اتيتني اذن اكرمك وقال الله
تعالى ما اتخذ الله من ولد وما كان معه من اله اذا لذهب كل اله بما خلق ولعلا بعضهم على بعض قال الفراء حيث
جاءت بعدها اللام فقبلها لو مقدرة ان لم تكن ظاهرة المسئلة الثالثة في لفظها عند الوقف عليها
والصحيح ان نونها تبدل الفا تشبيها لها بتنوين المنصوب وقيل يوقف عليها بالنون لانها كنون لن وان روي
عن المازني والمبرد وينبني على الخلاف في الوقف عليها خلاف في كتابتها فالجمهور يكتبونها بالالف وكذا رسمت
في المصاحف والمازني والمبرد بالنون وعن الفراء ان عملت كتبت بالالف والا كتبت بالنون للفرق بينها وبين
اذا وتبعه ابن خروف المسئلة الرابعة في عملها وهو نصب المضارع بشرط تصديرها واستقباله واتصالهما او
انفصالهما بالقسم او بلا النافية يقال آتيك فتقول اذن اكرمك ولو قلت انا اذن قلت اكرمك بالرفع
لفوات التصدير واما قوله لا تتركني فيهم شطيرا اني اذا اهلك او اطيرا فمؤول على حذف خبر ان اي اني لا اقدر
على ذلك ثم استانف ما بعده ولو قلت اذن يا عبد الله قلت اكرمك بالرفع للفصل بغير ما ذكرنا واجاز ابن عصفور
الفصل بالظرف وابن بابشاذ الفصل بالنداء وبالدعاء والكسائي وهشام الفصل بمعمول الفعل والارجح
حينئذ عند الكسائي النصب وعند هشام الرفع ولو قيل لك احبك فقلت اذن اظنك صادقا رفعت لانه حال
قال جماعة من النحويين واذا وقعت بعد الواو والفاء جاز فيه الوجهان نحو واذن لا يلبثون خلافك الا قليلا
فاذا لا يؤتون الناس نقيرا وقرئ شاذا بالنصب فيهما والتحقيق انه اذا قيل ان تزرني ازرك واذن احسن اليك
فان قدرت العطف على الجواب جزمت وبطل عمل اذن لوقوعها حشوا او على الجملتين جميعا جاز الرفع والنصب لتقدم
العاطف وقيل يتعين النصب لان ما بعدها مستأنف او لان المعطوف على الاول اول ومثل ذلك زيد يقوم واذن احسن

اليه ان عطف على الفعلية وقعت او على الاسمية فالمذهبان ان المكسورة الخفيفة ترد على اربعة اوجه
احدها ان تكون شرطية نحو ان ينتهوا يغفر لهم وان تعودوا نعد وقد تقترن بلا النافية فيظن من لا معرفة
له انها الا الاستثنائية نحو الا تنصروه فقد نصره الله الا تنفروا يعذبكم والا تغفر لي وترحمني اكن من الخاسرين
والا تصرف عني كيدهن اصب اليهن ولقد بلغني ان بعض من يدعي الفضل سئل في الا تفعلوه فقال ما هذا
الاستثناء امتصل هو ام منقطع الثاني ان تكون نافية وتدخل على الجملة الاسمية نحو ان الكافرون الا
في غرور ان امهاتهم الا اللائي ولدنهم ومن ذلك وان من اهل الكتاب الا ليؤمنن به اي وما احد من اهل
الكتاب الا ليؤمنن به فحذف المبتدا وبقيت صفته ومثله وان منكم الا واردها وعلى الجملة الفعلية نحو ان
اردنا الا الحسنى ان يدعون من دونه الا اناثا وتظنون ان لبثتم الا قليلا ان يقولون الا كذبا وقول بعضهم
لا تاتي ان النافية الا وبعدها الا كهذه الآيات او لما المشددة التي بمعناها كقراءة بعض السبعة ان كل نفس
لما عليها حافظ بتشديد الميم اي ما كل نفس الا عليها حافظ مردود بقوله ان عندكم من سلطان بهذا
قل ان ادري اقريب ام بعيد ما توعدون وان ادري لعله فتنة لكم وخرج جماعة على ان النافية قوله ان كنا
فاعلين قل ان كان للرحمن ولد وعلى هذا فالوقف هنا وقوله ولقد مكناهم فيما ان مكناكم فيه اي في الذي ما مكناكم
فيه وقيل زائدة ويؤيد الاول مكناهم في الارض ما لم نمكن لكم وكانه انما عدل عن ما لئلا يتكرر فيثقل اللفظ
قيل ولهذا لما زادوا على ما الشرطية ما قلبوا الف الاولى هاء فقالوا مهما وقيل بل هي في الآية بمعنى قد وان
من ذلك فذكر ان نفعت الذكرى وقيل في هذه ان التقدير وان لم تنفع مثل سرابيل تقيكم الحر اي والبرد
وقيل انما قيل ذلك بعد ان عمهم بالتذكير ولزمتهم الحجة وقيل ظاهره الشرط ومعناه ذمهم واستبعاد
لنفع التذكير فيهم كقولك عظ الظالمين ان سمعوا منك تريد بذلك الاستبعاد لا الشرط وقد اجتمعت الشرطية
والنافية في قوله تعالى ولئن زالتا ان امسكهما من احد من بعده الاولى شرطية والثانية نافية وجواب القسم الذي
آذنت به اللام الداخلة على الاولى وجواب الشرط محذوف وجوبا واذا دخلت على الجملة الاسمية لم تعمل عند
سيبويه والفراء واجاز الكسائي والمبرد اعمالها عمل ليس وقرا سعيد بن جبير ان الذين تدعون من دون الله عبادا امثالكم
بنون خفيفة مكسورة لالتقاء الساكنين ونصب عبادا وامثالكم وسمع من اهل العالية ان احد خيرا من احد الا بالعافية
وان ذلك نافعك ولا ضارك ومما يتخرج على الاهمال الذي هو لغة الاكثرين قول بعضهم ان قائم واصله ان انا قائم فحذفت
همزة انا اعتباطا وادغمت نون ان في نونها وحذفت الفها في الوصل وسمع ان قائما على الاعمال وقول بعضهم نقلت حركة
الهمزة الى النون ثم اسقطت على القياس في التخفيف بالنقل ثم سكنت النون وادغمت مردود لان المحذوف لعلة كالثابت
ولهذا تقول هذا قاض بالكسر لا بالرفع لان حذف الياء لالتقاء الساكنين فهي مقدرة الثبوت فيمتنع الادغام

لان الهمزة فاصلة في التقدير ومثل هذا البحث في قوله لكنا هو الله ربي والثالث ان يكون مخففة من الثقيلة فتدخل
على الجملتين فان دخلت على الاسمية جاز اعمالها خلافا للكوفيين لنا قراءة الحرميين وابي بكر وان كلا لما ليوفينهم
وحكاية سيبويه ان عمرا لمنطلق ويكثر اهمالها نحو وان كل ذلك لما متاع الحيوة الدنيا وان كل لما جميع لدينا محضرون
وقراءة حفص ان هذان لساحران وكذا قراءة ابن كثير الا انه يشدد نون هذان ومن ذلك ان كل نفس لما عليها حافظ
في قراءة من خفف لما وان دخلت على الفعلية وجب اهمالها والاكثر كون الفعل ماضيا ناسخا نحو وان كانت لكبيرة وان كادوا
ليفتنونك وان وجدنا اكثرهم لفاسقين ودونه ان يكون مضارعا ناسخا نحو وان يكاد الذين كفروا ليزلقونك
وان نظنك لمن الكاذبين ويقاس على النوعين اتفاقا ودون هذا ان يكون ماضيا غير ناسخ نحو قوله شلت
يمينك ان قتلت لمسلما حلت عليك عقوبة المتعمد ولا يقاس عليه خلافا للاخفش اجاز ان قام لانا وان قعد لانت
ودون هذا ان يكون مضارعا غير ناسخ كقول بعضهم ان يزينك لنفسك وان يشينك لهيه ولا يقاس عليه اجماعا
وحيث وجدت ان وبعدها اللام المفتوحة كما في هذه الامثلة فاحكم بان اصلها التشديد وفي هذه اللام خلاف يأتي
في باب اللامات الرابع ان تكون زائدة كقوله ما ان اتيت بشيء انت تكرهه واكثر ما زيدت بعد ما النافية اذا دخلت
على جملة فعلية كما في البيت او اسمية كما في قوله فما ان طبنا جبن ولكن منايانا ودولة آخرينا وفي هذه الحالة تكف
عمل ما الحجازية كما في البيت واما قوله بني غدانة ما ان انتم ذهبا ولا صريفا ولكن انتم الخزف في رواية من نصب
ذهبا ولا صريفا فخرج على انها نافية مؤكدة لما وقد تزاد بعد ما الموصولة الاسمية كقوله يرجي المرء ما ان لا يراه و
تعرض دون ادناه الخطوب وبعد ما المصدرية كقوله الا ان سرى ليلي فبت كئيبا احاذر ان تنأى النوى بغضوبا
وقبل مدة الانكار سمع سيبويه رجلا يقال له اتخرج ان اخصبت البادية فقال اانا انيه منكرا ان يكون رأيه على
ذلك وزعم ابن الحاجب انها تزاد بعد لما الايجابية وهو سهو وانما تلك ان المفتوحة وزيد على هذه المعاني الاربعة معنيان
آخران فزعم قطرب انها قد تكون بمعنى قد كما مر في ان نفعت الذكرى وزعم الكوفيون انها تكون بمعنى اذ وجعلوا منه
واتقوا الله ان كنتم مؤمنين لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله آمنين وقوله عليه الصلوة والسلام وانا ان شاء الله
بكم لاحقون ونحو ذلك مما الفعل فيه محقق الوقوع وقوله اتغضب ان اذنا قتيبة حزتا جهارا ولم تغضب
لقتل ابن خازم قالوا وليست شرطية لان الشرط مستقبل وهذه القصة قد مضت واجاب الجمهور عن
قوله ان كنتم مؤمنين بانه شرط جيء به للتهييج والالهاب كما تقول لابنك ان كنت ابني فلا تفعل كذا وعن
آية المشية بانه تعليم للعباد كيف يتكلمون اذا اخبروا عن المستقبل او بان اصل ذلك الشرط ثم صار يذكر
للتبرك او ان المعنى لتدخلن جميعا ان شاء الله ان لا يموت منكم احد قبل الدخول وهذا الجواب لا
يرفع السؤال او ان ذلك من كلام رسول الله صلى الله عليه وآله حين اخبرهم بالمنام فحكى ذلك لنا

او من كلام

او من كلام الملك الذي اخبره في المنام واما البيت فمحمول على وجهين احدهما ان يكون على اقامة السبب مقام
المسبب والاصل اتغضب ان افتخر مفتخر بسبب حز اذني قتيبة اذ الافتخار بذلك مسبب عن الحز والثاني ان يكون
على معنى التبيين اي اتغضب ان تبين في المستقبل ان اذني قتيبة حزتا فيما مضى كما قال الآخر اذا ما انتسبنا
لم تلدني لئيمة ولم تجدي من ان تقري به بدا اي يتبين اني لم تلدني لئيمة وقال الخليل والمبرد والصواب قول
واذنا اذ ما بفتح الهمزة اي لان اذ ما ثم هي عند الخليل ان الناصبة وعند المبرد ان المخففة من المثقلة ويرد
الخليل ان الناصبة لا يليها الاسم على اضمار الفعل وانما ذلك لان المكسورة نحو وان احد من المشركين استجارك
وعلى الوجهين يتخرج قول الآخر اتقتلوك فان قتلك لم يكن عارا عليك ورب قتل عار اي ان يفتخر والسبب
او ان يتبين انهم قتلوك ان المفتوحة الهمزة الساكنة النون على وجهين اسم وحرف والاسم على وجهين ضمير
للمتكلم في قول بعضهم ان فعلت بسكون النون والاكثرون على فتحها وصلا وعلى الاتيان بالالف وقفا وضمير المخاطب
في قولك انت وانت وانتما وانتم وانتن على قول الجمهور ان الضمير هو ان وهو اسم والتاء حرف خطاب والحرف على اربعة
اوجه احدها ان تكون حرفا مصدريا ناصبا للمضارع ويقع في موضعين احدهما في الابتداء فيكون في موضع
رفع نحو وان تصوموا خير لكم وان تصبروا خير لكم وان يستعففن خير لهن وان تعفوا اقرب للتقوى وزعم الزجاج ان منه
ان تبروا وتتقوا وتصلحوا بين الناس اي خير لكم فحذف الخبر وقيل التقدير في فالله احق ان تخشوه ان احق خبر عما بعده
والجملة خبر عن اسم الله سبحانه وتعالى وفي والله ورسوله احق ان يرضوه كذلك والظاهر فيهما ان الاصل احق بكذا او
التقدير مخافة ان تبروا واختلف في المحل من نحو عسى زيد ان يخرج فالمشهور انه نصب على الخبرية وقيل على المفعولية
وان معنى عسيت ان تفعل قاربت ان تفعل ونقل عن المبرد وقيل نصب اما باسقاط الجار او بتضمين الفعل معنى
قارب نقله ابن مالك عن سيبويه وان المعنى تقربت من ان تفعل او قاربت ان تفعل والتقدير الاول بعيد اذ لم يذكر
هذا الجار في وقت وقيل رفع على البدل وسد مسد الجزئين كما سد في قراءة حمزة ولا تحسبن الذين كفروا انما
نملي لهم خير مسد المفعولين والثاني بعد لفظ دال على معنى غير اليقين فتكون في موضع رفع في نحو الم يان للذين
آمنوا ان تخشع قلوبهم وعسى ان تكرهوا شيئا الاية ونحو يعجبني ان تفعل ونصب نحو وما كان هذا القرآن ان يفترى
يقولون نخشى ان تصيبنا دائرة فاردت ان اعيبها وخفض نحو اوذينا من قبل ان تأتينا من قبل ان يأتي احدكم
الموت وامرت لان اكون ومحتملة لهما نحو والذي اطمع ان يغفر لي خطيئتي يوم الدين اصله في ان يغفر لي ومثله
ان تبروا اذا قدر في ان تبروا او لئلا تبروا وهل المحل بعد حذف الجار جر او نصب فيه خلاف سيأتي وان هذه موصول
حرفي وتوصل بالفعل المتصرف مضارعا كان كما مر او ماضيا نحو لولا ان من الله علينا ولولا ان ثبتناك او امرا حكاية
سيبويه كتبت اليه بان قم وهذا هو الصحيح وقد اختلف من ذلك في امرين احدهما كون الماضي والامر الموصول بها

في ذلك ابن طاهر وزعم انها غيرها بدليلين احدهما ان الداخلة على المضارع تخلصه للاستقبال فلا تدخل على
غيره كالسين وسوف والثاني انها لو كانت الناصبة لحكم على موضعها بالنصب كما حكم على موضع الماضي بالجزم بعد ان
الشرطية ولا قائل به والجواب عن الاول انه منتقض بنون التاكيد لانها تخلص المضارع للاستقبال وتدخل على الامر
باطراد واتفاق وبادوات الشرط فانها ايضا تخلصه للاستقبال مع دخولها على الماضي باتفاق وعن الثاني انه
انما حكم على موضع الماضي بالجزم بعد ان الشرطية لانها اثرت القلب الى الاستقبال في معناه فاثرت الجزم في
محله كما انها لما اثرت التخليص الى الاستقبال في معنى المضارع اثرت النصب في لفظه الامر الثاني كونها توصل
بالامر والمخالف في ذلك ابو حيان زعم انها لا توصل به وان كل شيء سمع من ذلك فان فيه تفسيرية واستدل بدليلين احدهما
انهما اذا قدرا بالمصدر فات معنى الامر الثاني انهما لم يقعا فاعلا ولا مفعولا لا يصح اعجبني ان قم ولا كرهت ان قم
كما يصح ذلك مع الماضي ومع المضارع والجواب عن الاول ان فوات معنى الامرية في الموصولة بالامر عند التقدير
بالمصدر كفوات معنى المضي والاستقبال في الموصولة بالماضي والموصولة بالمضارع عند التقدير المذكور ثم انه يسلم
مصدرية ان المخففة من المشددة مع لزوم مثل ذلك فيها في نحو والخامسة ان غضب الله عليها اذ لا يفهم الدعاء
من المصدر الا اذا كان مفعولا مطلقا نحو سقيا ورعيا وعن الثاني انه انما امتنع ما ذكره لانه لا معنى لتعليق الاعجاب
والكراهية بالانشاء لا لما ذكر ثم ينبغي له ان لا يسلم مصدرية كي لانها لا تقع فاعلا ولا مفعولا وانما تقع
مخفوضة بلام التعليل ثم مما يقطع به على قوله بالبطلان حكاية سيبويه كتبت اليه بان قم واجاب عنها بان الباء
محتملة للزيادة مثلها في قوله هن الحرائر لا ربات اخمرة سود المحاجر لا يقرأن بالسور وهذا وهم فاحش لان حروف الجر
زائدة كانت او غير زائدة لا تدخل الا على الاسم او ما في تاويله تنبيه ذكر بعض الكوفيين وابو عبيدة ان بعضهم
يجزم بان ونقله اللحياني عن بعض بني صباح من ضبة وانشدوا اذا ما غدونا قال ولدان اهلنا تعالوا الى ان ياتنا
الصيد نحطب وقوله احاذر ان تعلم بها فتردها فتتركها ثقلا علي كما هيا وفي هذا نظر لان عطف المنصوب عليه
يدل على انه مسكن للضرورة لا مجزوم وقد يرفع الفعل المضارع بعدها كقراءة ابن محيصن لمن اراد ان يتم الرضاعة
وقول الشاعر ان تقرآن على اسماء ويحكما مني السلام وان لا تشعرا احدا وزعم الكوفيون ان هذه هي المخففة
من المثقلة وشذ اتصالها بالفعل والصواب قول البصريين انها ان الناصبة اهملت حملا على اختها ما المصدرية
وليس من ذلك قوله ولا تدفنني في الفلاة فانني اخاف اذا ما مت ان لا اذوقها كما زعم بعضهم لان الخوف هنا يقين
فان مخففة من المثقلة الوجه الثاني ان تكون مخففة من المثقلة فتقع بعد فعل اليقين او ما نزل منزلته نحو افلا
يرون الا يرجع اليهم قولا علم ان سيكون وحسبوا الا تكون فتنة فيمن رفع تكون وقوله زعم الفرزدق ان سيقتل
مربعا ابشر بطول سلامة يا مربع وان هذه ثلاثية الوضع وهي مصدرية ايضا وتنصب الاسم وترفع الخبر خلافا للكوفيين

زعموا انها لا تعمل شيئا وشرط اسمها ان يكون ضميرا محذوفا وربما ثبت كقوله فلو انك في يوم الرخاء سألتني
طلاقك لم ابخل وانت صديق وهو مختص بالضرورة على الاصح وشرط خبرها ان يكون جملة ولا يجوز افراده الا اذا ذكر
الاسم فيجوز الامران وقد اجتمعا في قوله بانك ربيع وغيث مريع وانك هناك تكون الثمالا الثالث ان تكون مفسرة
بمنزلة اي نحو فاوحينا اليه ان اصنع الفلك باعيننا ونودوا ان تلكم الجنة وتحتمل المصدرية بان يقدر قبلها
حرف الجر فتكون في الاولى ان الثنائية لدخولها على الامر وفي الثانية المخففة من الثقيلة لدخولها على الاسمية
وعن الكوفيين انكار ان التفسيرية البتة وهو متجه لانه اذا قيل كتبت اليه ان افعل لم يكن افعل نفس كتبت كما
كان الذهب نفس العسجد في قولك هذا عسجد اي ذهب ولهذا لو جئت باي مكان ان في المثال لم تجده مقبولا في الطبع
ولها عند مثبتيها شروط احدها ان تسبق بجملة فلذلك غلط من جعل منها وآخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين والثاني
ان تتأخر عنها جملة فلا يجوز ذكرت عسجدا ان ذهبا بل يجب الاتيان باي او ترك حرف التفسير ولا فرق بين الجملة الفعلية
كما مثلنا والاسمية نحو كتبت اليه ان ما انت وهذا والثالث ان يكون في الجملة السابقة معنى القول كما مر ومنه وانطلق
الملأ منهم ان امشوا اذ ليس المراد بالانطلاق المشي بل انطلاق السنتهم بهذا الكلام كما انه ليس المراد المشي المتعارف
بل الاستمرار على الشيء وزعم الزمخشري ان التي في قوله تعالى ان اتخذي من الجبال بيوتا مفسرة ورده ابو عبد الله الرازي بان
قبله واوحى ربك الى النحل والوحي هنا الهام باتفاق وليس في الالهام معنى القول قال وانما هي مصدرية اي باتخاذ
الجبال بيوتا والرابع ان لا يكون في الجملة السابقة احرف القول فلا يقال قلت له ان افعل وفي شرح الجمل الصغير لابن عصفور
انها قد تكون مفسرة بعد صريح القول وذكر الزمخشري في قوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله انه يجوز
ان يكون مفسرة للقول على تاويله بالامر اي ما امرتهم الا بما امرتني به ان اعبدوا الله وهو حسن وعلى هذا فيقال
في الضابط ان لا يكون فيها حروف القول الا والقول مأول بغيره ولا يجوز في الآية ان تكون مفسرة لامرتني لانه لا يصح ان يكون
اعبدوا الله ربي وربكم مقولا لله تعالى فلا يصح ان يكون تفسيرا لامره لان المفسر عين المفسر ولا ان تكون مصدرية
وصلتها عطف بيان على الهاء في به ولا بدلا من ما اما الاول فلان عطف البيان في الجوامد بمنزلة النعت في المشتقات
فكما ان الضمير لا ينعت كذلك لا يعطف عليه عطف بيان ووهم الزمخشري فاجاز ذلك ذهولا عن هذه النكتة وممن نص عليها
من المتأخرين ابو محمد بن السيد وابن مالك والقياس معهما في ذلك واما الثاني فلان العبادة لا يعمل فيها فعل القول نعم
ان اول القول بالامر كما فعل الزمخشري في وجه التفسيرية جاز ذلك وقد فاته هذا الوجه هنا فاطلق المنع فان قيل
لعل امتناعه من اجازته لان امر لا يتعدى بنفسه الى الشيء المأمور به الا قليلا فكذا ما اول به قلنا هذا لازم له
على توجيهه التفسيرية ويصح ان يقدر بدلا من الهاء في به ووهم الزمخشري فمنع ذلك ظنا منه ان المبدل منه في قوة
الساقط فتبقى الصلة بلا عائد والعائد موجود حسا فلا مانع والخامس ان لا يدخل عليها جار فلو قلت كتبت اليه بان افعل

كانت مصدرية. مسألة: اذا ولي ان الصالحة للتفسير مضارع معه لا نحو اشرت اليه ان لا تفعل جاز رفعه على تقدير لا نافية وجزمه على تقديرها ناهية وعليهما فان مفسرة ونصبه على تقدير لا نافية وان مصدرية فان فقدت لا امتنع الجزم وجاز الرفع والنصب. الوجه الرابع ان تكون زائدة ولها اربعة مواضع احدها وهو الاكثر ان تقع بعد لما التوقيتية نحو ولما ان جاءت رسلنا لوطا سيء بهم. والثاني ان تقع بين لو وفعل القسم مذكورا كقوله فاقسم ان لو التقينا وانتم لكان لكم يوم من الشر مظلم او متروكا كقوله اما والله ان لو كنت حرا وما بالحر انت ولا العتيق هذا قول سيبويه وغيره وفي مقرب ابن عصفور انها في ذلك حرف جيء به لربط الجواب بالقسم ويبعده ان الاكثر تركها والحروف الرابطة ليست كذلك. والثالث وهو نادر ان تقع بين الكاف ومخفوضها كقوله ويوما توافينا بوجه مقسم كان ظبية تعطو الى وارق السلم في رواية من جر الظبية. والرابع بعد اذا كقوله فامهله حتى اذا ان كانه معاطي يد في لجة الماء غامر. وزعم الاخفش انها تزاد في غير ذلك وانها تنصب المضارع كما تجر من والباء الزائدتان الاسم وجعل منه وما لنا ان لا نتوكل على الله وما لنا ان لا نقاتل في سبيل الله وقال غيره هي في ذلك مصدرية ثم قيل ضمن ما لنا معنى ما منعنا وفيه نظر لانه لم يثبت اعمال الظرف والجار والمجرور في المفعول به ولان الاصل ان لا تكون لا زائدة والصواب قول بعضهم ان الاصل وما لنا في ان لا نفعل كذا وانما لم يجز للزائدة ان تعمل لعدم اختصاصها بالافعال بدليل دخولها على الحرف وهو لو وكان في البيتين وعلى الاسم وهو ظبية في البيت السابق بخلاف حرفي الجر الزائدين فانهما كالحرف المعدي في الاختصاص بالاسم فلذلك عملا فيه. مسألة: ولا معنى لان الزائدة غير التوكيد كسائر الزوائد قاله ابو حيان وزعم الزمخشري انه ينجر مع التوكيد معنى اخر فقال في قوله تعالى ولما ان جاءت رسلنا لوطا سيء بهم دخلت ان في هذه القصة ولم تدخل في قصة ابرهيم في قوله ولما جاءت رسلنا ابرهيم بالبشرى قالوا سلاما تنبيها وتوكيدا في ان الاساءة كانت تعقب المجيء فهي مؤكدة للاتصال واللزوم ولا كذلك في قصة ابرهيم اذ ليس الجواب فيها كالاول. وقال الشلوبين لما كانت ان للسبب في جئت ان تعطي اي للاعطاء افادت هنا ان الاساءة كانت لاجل المجيء وتعقبه وكذلك في قولهم اما والله ان لو فعلت لفعلت اكدت ان ما بعد لو وهو السبب في الجواب وهذا الذي ذكراه لا يعرفه كبراء النحويين انتهى. والذي رايته في كلام الزمخشري في تفسير سورة العنكبوت ما نصه ان صلة اكدت وجود الفعلين مرتبا احدهما على الاخر في وقتين متجاورين لا فاصل بينهما كانهما وجدا في جزء واحد من الزمان كانه قيل لما احس بمجيئهم فاجاته المساءة من غير ريث انتهى. والريث البطء وليس في كلامه تعرض للفرق بين القصتين كما نقل عنه ولا في كلامه مخالفة لكلام النحويين لاطباقهم على ان الزائد يؤكد معنى ما جيء به لتاكيده ولما تفيد وقوع الفعل الثاني عقيب الاول وترتبه عليه فالحرف الزائد يؤكد ذلك ثم ان قصة الخليل التي فيها قالوا سلاما ليست في السورة التي فيها سيء بهم بل في سورة هود وليس فيها لما ثم كيف يتخيل ان التحية تقع بعد المجيء ببطء

وانما يحسن اعتقاد تاخر الجواب في سورة العنكبوت اذ الجواب فيها قالوا انا مهلكو اهل هذه القرية ثم التعبير بالاساءة لحن لان الفعل ثلاثي كما نطق به التنزيل والصواب المساءة وهي عبارة الزمخشري واما ما نقله عن الشلوبين ففيه من وجهين احدهما ان المفيد للتعليل في مثال الاعطاء انما هو لام العلة المقدرة لا ان والثاني ان ان في المثال مصدرية والبحث في الزائدة. تنبيه: وقد ذكر لان اربعة معان اخر احدها الشرطية كان المكسورة واليه ذهب الكوفيون ويرجحه عندي امور احدها توارد المفتوحة والمكسورة على المحل الواحد والاصل التوافق فقرئ بالوجهين في قوله ان تضل احدهما ولا يجرمنكم شنان قوم ان صدوكم افنضرب عنكم الذكر صفحا ان كنتم قوما مسرفين وقد مضى انه روي بالوجهين قوله اتغضب ان اذنا قتيبة حزتا. الثاني مجيء الفاء بعدها كثيرا كقوله ابا خراشة اما انت ذا نفر فان قومي لم تاكلهم الضبع. الثالث عطفها على ان المكسورة في قوله اما اقمت واما انت مرتحلا فالله يكلا ما تاتي وما تذر الرواية بكسر ان الاولى وفتح الثانية فلو كانت المفتوحة مصدرية لزم عطف المفرد على الجملة وتعسف ابن الحاجب في توجيه ذلك فقال لما كان معنى قولك ان جئتني اكرمتك وقولك اكرمتك لاتيانك اياي واحدا صح عطف التعليل على الشرط في البيت وكذلك تقول ان جئتني واحسنت الي اكرمتك ثم تقول ان جئتني ولاحسانك الي اكرمتك فتجعل الجواب لهما انتهى. وما اظن ان العرب فاهت بذلك يوما ما. المعنى الثاني النفي كان المكسورة ايضا قاله بعضهم في ان يؤتى احد مثل ما اوتيتم وقيل انما المعنى ولا تؤمنوا بان يؤتى احد مثل ما اوتيتم من الكتاب الا لمن تبع دينكم وجملة القول اعتراض. الثالث معنى اذ كما تقدم عن بعضهم في ان المكسورة وهذا قاله بعضهم في بل عجبوا ان جاءهم منذر منهم يخرجون الرسول واياكم ان تؤمنوا وقوله اتغضب ان اذنا قتيبة حزتا والصواب انها في ذلك كله مصدرية وقبلها لام العلة مقدرة. الرابع ان تكون بمعنى لئلا قيل في يبين الله لكم ان تضلوا وقوله نزلتم منزل الاضياف منا فعجلنا القرى ان تشتمونا والصواب انها مصدرية والاصل كراهية ان تضلوا ومخافة ان تشتمونا وهو قول البصريين وقيل هو على اضمار لام قبل ان ولا بعدها وفيه تعسف.

ان المكسورة المشددة على وجهين احدهما ان تكون حرف توكيد تنصب الاسم وترفع الخبر قيل وقد تنصبهما في قوله اذا اسود جنح الليل فلتات ولتكن خطاك خفافا ان حراسنا اسدا وفي الحديث ان قعر جهنم سبعين خريفا وخرج البيت على الحالية وان الخبر محذوف اي تلقاهم اسدا والحديث على ان القعر مصدر قعرت البئر اذا بلغت قعرها وسبعين ظرف اي ان بلوغ قعرها يكون في سبعين عاما وقد يرتفع بعدها المبتدا فيكون اسمها ضمير شان محذوفا كقوله عليه السلام ان من اشد الناس عذابا يوم القيمة المصورون الاصل انه اي الشان كما قال ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وظباء وانما لم تجعل من اسمها لانها شرطية بدليل جزمها الفعلين والشرط له الصدر فلا يعمل فيه ما قبله وتخريج الكسائي الحديث على زيادة من في اسم ان يابه غير الاخفش من البصريين لان الكلام ايجاب والمجرور معرفة على الاصح والمعنى ايضا يابه لانهم ليسوا اشد عذابا من سائر

الباب الاول

الناس وتخفف فتعمل قليلا وتهمل كثيرا وعن الكوفيين انها لا تخفف وانه اذا قيل ان زيد لمنطلق فان نافية
واللام بمعنى الا ويرده ان منهم من يعملها مع التخفيف حكى سيبويه ان عمرا لمنطلق وقرا الحرميان وابو بكر وان كلا لما ليوفينهم
الثانى ان تكون حرف جواب بمعنى نعم خلافا لابى عبيد واستدل المثبتون بقوله ويقلن شيب قد علاك وقد
كبرت فقلت انه ورد بانا لا نسلم ان الهاء للسكت بل هى ضمير منصوب بها والخبر محذوف واى انه كذلك والجيد الاستدلال
بقول ابن الزبير لمن قال له لعن الله ناقة حملتنى اليك فقال ان وراكبها اى نعم ولعن الله راكبها اذ لا يجوز حذف الاسم
والخبر جميعا وعن المبرد انه حمل على ذلك قراءة من قرا ان هذان لساحران واعترض بامرين احدهما ان مجئ ان بمعنى نعم
شاذ حتى قيل انه لم يثبت فلا يتخرج حمل التنزيل عليه والثانى ان اللام لا تدخل فى خبر المبتدا واجيب عن هذا بان اللام
زائدة وليست للابتداء او بانها داخلة على مبتدا محذوف اى لهما ساحران او بانها دخلت بعد ان هذه لشبهها بان
المؤكدة لفظا كما قال ورج الفتى للخير ما ان رايته على السن خيرا لا يزال يزيد فزاد ان بعد ما المصدرية لشبهها
فى اللفظ بما النافية ويضعف الاول بان زيادة اللام فى الخبر خاصة بالشعر والثانى بان الجمع بين لام
التوكيد وحذف المبتدا كالجمع بين المتنافيين وقيل اسم ان ضمير الشان وهذا ايضا ضعيف لان الموضوع لتقوية الكلام لا
يناسبه الحذف والمسموع من حذفه شاذ الا فى باب ان المفتوحة اذا خففت فاستسهلوه لوروده فى كلام بنى على التخفيف
فحذف تبعا لحذف النون ولانه لو ذكر لوجب التشديد اذ الضمائر ترد الاشياء الى اصولها الا ترى ان من يقول لد ولم
يك والله يقول لدنك ولم يكنه وبك لافعلن ثم يرد اشكال دخول اللام وقيل هذان اسمها ثم اختلف فقيل
جاءت على لغة بنى الحارث بن كعب فى اجراء المثنى بالالف دائما كقوله ان اباها وابا اباها قد بلغا فى المجد غايتاها
واختار هذا الوجه ابن مالك وقيل هذان مبنى لدلالته على معنى الاشارة وان قول الاكثرين هذين جرا ونصبا ليس
اعرابا ايضا واختاره ابن الحاجب قلت وعلى هذا فقراءة هذان اقيس اذ الاصل فى المبنى ان لا تختلف صيغه مع
ان فيها مناسبة لالف ساحران وعكسه الياء فى احدى ابنتى هاتين فهى هنا ارجح لمناسبتها ياء ابنتى وقيل لما اجتمعت
الف هذا والف التثنية فى التقدير قدر بعضهم سقوط الف التثنية فلم يقبل الف هذا التغيير تنبيه ياتى ان فعلا
ماضيا مسندا لجماعة المؤنث من الاين وهو التعب تقول النساء ان اى تعبن او من ان بمعنى قرب او مسندا لغير
على انه من الاين وعلى ان يكون مبنيا للمفعول على لغة من قال فى رد وحب رد وحب بالكسر تشبيها له بقيل وبيع والاصل
مثلا ان زيد يوم الخميس ثم تقبل ان يوم الخميس او فعل امر للواحد من الاين او للجماعة الاناث من الاين او من ان بمعنى
او للواحد مؤكدا بالنون من وأى بمعنى وعد كقولك ان هند المليحة الحسناء اخره واى من اضمرت لخل وفاء وقد تركب
من ان النافية وانا كقول بعضهم ان قائم والاصل ان انا قائم ففعل فيه ما مضى شرحه فالاقسام اذن عشرة هذه الثمانية
والمؤكدة والمجابية تنبيه فى الصحاح الاين الاعياء قال ابو زيد لا يبنى منه فعل وقد خولف فيه انتهى فعلى ما قاله

يسقط بعض الأقسام. أنّ المفتوحة المشددة على وجهين أحدهما أن يكون حرف توكيد تنصب الاسم وترفع الخبر والأصح أنها فرع عن إنّ المكسورة ومن هنا صح للزمخشري أن يدعي أن أنّما بالفتح يفيد الحصر كإنّما بالكسر وقد اجتمعا في قوله تعالى قل إنما يوحى إليّ أنما إلهكم إله واحد فالأولى لقصر الصفة على الموصوف والثانية بالعكس وقول أبي حيان هذا شيء انفرد به ولا يعرف القول بذلك إلا في إنّما بالكسر مردود بما ذكرت وقوله إن دعوى الحصر هنا باطلة لاقتضائها أنه لم يوح إليه غير التوحيد مردود أيضا بأنه حصر مقيد إذ الخطاب مع المشركين فالمعنى ما أوحي إليّ في أمر الربوبية إلا التوحيد لا الإشراك ويسمى ذلك قصر قلب لقلب اعتقاد المخاطب وإلا فما الذي يقول هو في نحو وما محمد إلا رسول فإن ما للنفي وإلا للحصر قطعا وليست صفته عليه السلام منحصرة في الرسالة ولكن لما استعظموا موته جعلوا كأنهم أثبتوا له البقاء الدائم فجاء الحصر باعتبار ذلك ويسمى قصر إفراد والأصح أيضا أنها موصول حرفي تؤول مع معموليها بالمصدر فإن كان الخبر مشتقا فالمصدر المؤول به من لفظه فتقدير بلغني أنك تنطلق أو أنك منطلق بلغني الانطلاق ومنه بلغني أنك في الدار التقدير استقرارك في الدار لأن الخبر في الحقيقة هو المحذوف من استقر أو مستقر وإن كان جامدا قدر بالكون نحو بلغني أن هذا زيد تقديره بلغني كونه زيدا لأن كل خبر جامد يصح نسبته إلى المخبر عنه بلفظ الكون تقول هذا زيد وإن شئت قلت هذا كائن زيدا ومعناهما واحد وزعم السهيلي أن الذي يؤول بالمصدر إنما هو أن الناصبة للفعل لأنها أبدا مع الفعل المتصرف وأن المشددة إنما تؤول بالحديث قال وهو قول سيبويه ويؤيده أن خبرها قد يكون اسما محضا نحو علمت أن الليث الأسد وهذا لا يشعر بالمصدر انتهى وقد مضى أن هذا يقدر بالكون وتخفف أنّ بالاتفاق فيبقى عملها على الوجه الذي تقدم شرحه في أن المخففة. الثاني أن تكون لغة في لعل كقول بعضهم ائت السوق أنك تشتري لنا شيئا وقراءة من قرأ وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون وفيها بحث سيأتي في باب اللام.

أم على أربعة أوجه أحدها أن تكون متصلة وهي منحصرة في نوعين وذلك لأنها إما أن تتقدم عليها همزة التسوية نحو سواء عليهم أستغفرت لهم أم لم تستغفر لهم سواء علينا أجزعنا أم صبرنا وليس منه قول زهير وما أدري وسوف إخال أدري أقوم آل حصن أم نساء لما سيأتي أو تتقدم عليها همزة يطلب بها وبأم التعيين نحو أزيد في الدار أم عمرو وإنما سميت في النوعين متصلة لأن ما قبلها وما بعدها لا يستغنى بأحدهما عن الآخر وتسمى أيضا معادلة لمعادلتها للهمزة في إفادة التسوية في النوع الأول والاستفهام في النوع الثاني ويفترق النوعان من أربعة أوجه أولها وثانيها أن الواقعة بعد همزة التسوية لا تستحق جوابا لأن المعنى معها ليس على الاستفهام وأن الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب لأنه خبر وليست تلك كذلك لأن الاستفهام معها على حقيقته والثالث والرابع أن الواقعة بعد همزة التسوية لا تقع إلا بين جملتين ولا تكون الجملتان معها إلا في تأويل المفردين وتكونان فعليتين كما تقدم واسميتين كقوله ولست أبالي بعد فقدي مالكا أموتي ناء أم هو الآن واقع ومختلفتين نحو سواء عليكم أدعوتموهم أم أنتم صامتون وأم الأخرى تقع بين المفردين وذلك هو الغالب فيها نحو أأنتم أشد خلقا أم السماء بناها وبين

جملتين ليستا في تأويل المفردين ويكونان ايضا فعليتين كقوله فقمت للطيف مرتاعا فارقني فقلت اهي سرت ام عادني حلم وذلك على الارجح في هي من انها فاعل بمحذوف يفسره سرت واسميتين كقوله لعمرك ما ادري وان كنت داريا شعيث بن سهم ام شعيث بن منقر الاصل اشعيث بالهمزة في اوله والتنوين في اخره فحذفهما للضرورة والمعنى ما ادري اي النسبين هو الصحيح ومثله بيت هند السابق والذي غلط ابن الشجري حتى جعله من النوع الاول توهمه ان معنى الاستفهام فيه غير مقصود البتة لمنافاته لفعل الدراية وجوابه ان معنى قولك علمت ازيد قائم علمت جواب ازيد قائم وكذلك ما علمت وبين المختلفتين نحو ءانتم تخلقونه ام نحن الخالقون وذلك بناء على الارجح من كون انتم فاعلا مسألة ام المتصلة التي تستحق الجواب انما يجاب بالتعيين لانها سؤال عنه فاذا قيل ازيد عندك ام عمرو قيل في الجواب زيد او عمرو ولا يقال لا ولا نعم فان قلت فقد قال ذو الرمة تقول عجوز مدرجي متروحا على بابها من عند اهلي وغاديا اذو زوجة بالمصر ام ذو خصومة اراك لها بالبصرة العام ثاويا فقلت لها لا ان اهلي جيرة لاكثبة الدهنا جميعا وماليا وما كنت مذ ابصرتني في خصومة اراجع فيها يا ابنة القوم قاضيا قلت ليس قوله لا جوابا لسؤالها بل لما توهمته من وقوع احد الامرين كونه ذا زوجة وكونه ذا خصومة ولهذا لم يكتف بقوله لا اذ كان رد ما لم تلفظ به انما يكون بالكلام التام فلهذا قال ان اهلي جيرة البيت وما كنت مذ ابصرتني البيت مسألة اذا عطفت بعد الهمزة باو فان كانت همزة التسوية لم يجز قياسا وقد اولع الفقهاء وغيرهم بان يقولوا سواء كان كذا او كذا وهو نظير قولهم يجب اقل الامرين من كذا او كذا والصواب العطف في الاول بام وفي الثاني بالواو وفي الصحاح تقول سواء علي قمت او قعدت انتهى ولم يذكر غير ذلك وهو سهو وفي كامل الهذلي ان ابن محيصن قرا من طريق الزعفراني سواء عليهم ءانذرتهم او لم تنذرهم وهذا من الشذوذ بمكان وان كانت همزة الاستفهام جاز قياسا وكان الجواب بنعم او بلا وذلك انه اذا قيل ازيد عندك او عمرو فالمعنى احدهما عندك ام لا فان اجبت بالتعيين صح لانه جواب وزيادة ويقال الحسن او الحسين افضل ام ابن الحنفية فيعطف الاول باو والثاني بام ويجاب عندنا بقولك احدهما وعند الكيسانية بابن الحنفية ولا يجوز ان تجيب بقولك الحسن ولا بقولك الحسين لانه لم يسأل عن الافضل من الحسن والحسين وانما جعل واحدا منهما لا بعينه قرينا لابن الحنفية فكانه قال احدهما افضل ام ابن الحنفية مسألة قد تحذف ام المتصلة ومعطوفها كقول الهذلي دعاني اليها القلب اني لامره سميع فما ادري ارشد طلابها تقديره ام غي كذا قالوا وفيه بحث كما مر واجاز بعضهم حذف معطوفها بدونها فقال في قوله تعالى افلا تبصرون ام انا خير ان الوقف هنا وان التقدير ام تبصرون ثم يبتدأ انا خير وهذا باطل اذ لم يسمع حذف معطوف بدون عاطفه وانما المعطوف جملة انا خير ووجه المعادلة بينها وبين الجملة التي قبلها ان الاصل ام تبصرون ثم اقيمت الاسمية مقام الفعلية والسبب مقام المسبب لانهم اذا قالوا له انت خير كانوا عنده بصراء وهذا معنى كلام سيبويه فان قلت فانهم يقولون انفعل هذا ام

والاصل ام لا تفعل قلت انما وقع الحذف بعد لا ولم يقع بعد العاطف وحرف الجواب تحذف الجمل بعدهما كثيرا وتقوم في اللفظ مقام تلك الجمل وكان الجملة هناك مذكورة لوجود ما يغني عنها واجاز الزمخشري حذف ما عطفت عليه ام فقال في ام كنتم شهداء يجوز كون ام متصلة على ان الخطاب لليهود وحذف معادلها اي اتدعون على الانبياء اليهودية ام كنتم شهداء وجوز ذلك الواحدي ايضا وقدر ابلغكم ما تنسبون الى يعقوب من ايصائه بنيه باليهودية ام كنتم شهداء انتهى

الثاني ان تكون منقطعة وهي ثلثة انواع مسبوقة بالخبر المحض نحو تنزيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين ام يقولون افتريه ومسبوقة بهمزة لغير الاستفهام نحو الهم ارجل يمشون بها ام لهم ايد يبطشون بها اذ الهمزة في ذلك للانكار فهي بمنزلة النفي والمتصلة لا تقع بعده ومسبوقة باستفهام بغير الهمزة نحو هل يستوي الاعمى والبصير ام هل تستوي الظلمات والنور ومعنى ام المنقطعة الذي لا يفارقها الاضراب ثم تارة تكون له مجردا وتارة تتضمن مع ذلك استفهاما انكاريا او استفهاما طلبيا فمن الاول هل يستوي الاعمى والبصير ام هل تستوي الظلمات والنور ام جعلوا لله شركاء اما الاولى فلانه لا يدخل الاستفهام على الاستفهام واما الثانية فلان المعنى على الاخبار عنهم باعتقاد الشركاء قال الفراء يقولون هل لنا قبلنا حق ام انت رجل ظالم يريدون بل انت ومن الثاني ام له البنات ولكم البنون تقديره بل اله البنات ولكم البنون اذ لو قدرت للاضراب المحض لزم المحال ومن الثالث قولهم انها لابل ام شاء التقدير بل اهي شاء وزعم ابو عبيدة انها تاتي بمعنى الاستفهام المجرد فقال في قول الاخطل كذبتك عينك ام رايت بواسط غلس الظلام من الرباب خيالا ان المعنى هل رايت ونقل ابن الشجري عن جميع البصريين انها ابدا بمعنى بل والهمزة جميعا وان الكوفيين خالفوهم في ذلك والذي يظهر قولهم اذ المعنى في نحو ام جعلوا لله شركاء ليس على الاستفهام ولانه يلزم البصريين دعوى التوكيد في نحو ام هل تستوي الظلمات والنور ونحو اماذا كنتم تعملون ام من هذا الذي هو جند لكم وقوله

انى جزوا عامرا سوءا بفعلهم ام كيف يجزونني السوءى من الحسن
ام كيف ينفع ما تعطي العلوق به رئمان انف اذا ما ضن باللبن

العلوق بفتح العين المهملة الناقة التي علق قلبها بولدها وذلك انه ينحر ثم يحشى جلده تبنا ويجعل بين يديها لتشمه فتدر عليه فهي تسكن اليه مرة وتنفر عنه اخرى وهذا البيت ينشد لمن يعد بالجميل ولا يفعله لانطواء قلبه على ضده وقد انشد الكسائي في مجلس الرشيد بحضرة الاصمعي برفع رئمان فرده عليه الاصمعي وقال انه بالنصب فقال له الكسائي اسكت ما انت وهذا يجوز الرفع والنصب والجر فسكت ووجهه ان الرفع على الابدال من ما والنصب بتعطي والجر بدل من الهاء وصوب ابن الشجري انكار الاصمعي وقال لان رئمانها للبو بانفها هو عطيتها اياه لا عطية لها غيره فاذا رفع لم يبق لها عطية في البيت لان في رفعه اخلاء تعطي من مفعوله لفظا وتقديرا والجر اقرب الى الصواب قليلا وانما حق الاعراب والمعنى النصب وعلى الرفع فيحتاج الى تقدير ضمير راجع الى المبدل منه اي رئمان انف له والضمير في بفعلهم لعامر لانه اسم لقبيلة ومن بمعنى البدل مثلها في ارضيتم بالحيوة الدنيا من الآخرة وانكر بعضهم ذلك وزعم ان من متعلقة بكلمة البدل محذوفة

ونظير هذه الحكاية ان ثعلبا كان يأتى الرياشى ليسمع منه الشعر فقال له الرياشى يوما كيف تروى بازلا من قوله
ما تنقم الحرب العوان منى بازل عامين حديث سنى لمثل هذا ولدتنى امى فقال ثعلب ألمثلى تقول هذا انما اصير اليك
لمثل هذه المقطعات والخرافات يروى البيت بالرفع على الاستيناف وبالخفض على الاتباع وبالنصب على الحال ولا يدخل
ام المنقطعة على مفرد ولهذا قدروا المبتدأ فى انها لابل ام شاة وخرق ابن مالك فى بعض كتبه اجماع النحويين فقال لا حاجة
الى تقدير مبتدأ وزعم انها تعطف المفردات كبل وقدرها هنا ببل دون الهمزة واستدل بقول بعضهم ان هنالك لابلا ام شاء
بالنصب فان صحت روايته فالاولى ان يقدر لشاء ناصب اى ام ارى شاء **تنبيه** قد ترد ام محتملة للاتصال والانقطاع فمن
ذلك قوله تعالى قل اتخذتم عند الله عهدا فلن يخلف الله عهده ام تقولون على الله ما لا تعلمون قال الزمخشرى يجوز
فى ام ان تكون معادلة بمعنى اى الامرين كائن على سبيل التقرير لحصول العلم بكون احدهما ويجوز ان تكون منقطعة انتهى ومن
ذلك قول المتنبى احاد ام سداس فى احاد لييلتنا المنوطة بالتناد فان قدرتها فيه متصلة فالمعنى انه استطال الليلة
فشك أواحدة هى ام ست اجتمعت فى واحدة فطلب التعيين وهذا من تجاهل العارف كقوله ايا شجر الخابور ما لك مورقا
كانك لم تجزع على ابن طريف وعلى هذا فيكون قد حذف الهمزة قبل احاد ويكون تقديم الخبر وهو احاد على المبتدأ وهو لييلتنا
تقديما واجبا لكونه المقصود بالاستفهام مع سداس اذ شرط الهمزة المعادلة لام ان يليها احد الامرين المطلوب تعيين احدهما
ويلى ام المعادل الآخر ليفهم السامع من اول الامر الشىء المطلوب تعيينه تقول اذا استفهمت عن تعيين المبتدأ أزيد
قائم ام عمرو وان شئت أزيد ام عمرو قائم واذا استفهمت عن تعيين الخبر أقائم زيد ام قاعد وان شئت أقائم ام قاعد زيد
وان قدرتها منقطعة فالمعنى انه اخبر عن ليلته بانها ليلة واحدة ثم نظر الى طولها فشك فجزم بانها ست فى ليلة فاضرب
او شك هل هى ست فى ليلة ام لا فاضرب واستفهم وعلى هذا فلا همزة مقدرة ويكون تقديم الخبر ليس على الوجوب
اذ الكلام خبر واظهر الوجهين الاتصال لسلامته من الاحتياج الى تقدير مبتدأ يكون سداس خبرا عنه فى وجه الانقطاع
كما لزم عند الجمهور فى انها لابل ام شاء ومن الاعتراض بجملة ام هى سداس بين الخبر وهو احاد والمبتدأ وهو لييلتنا
ومن الاخبار عن الليلة الواحدة بانها ليلة فان ذلك معلوم لا فائدة فيه ولك ان تعارض الاول بانه يلزم فى الاتصال
حذف همزة الاستفهام وهو قليل بخلاف حذف المبتدأ واعلم ان هذا البيت اشتمل على لحنات استعمال احاد وسداس
بمعنى واحدة وستة وانما هما بمعنى واحد واحد وستة ستة واستعمال سداس واكثرهم يأباه ويخص العدد المعدول
بما دون الخمسة وتصغير ليلة على لييلة وانما صغرتها العرب على لييلية بزيادة الياء على غير قياس حتى قيل انها مبنية
على ليلاة فى نحو قول الشاعر فى كل ما يوم وكل ليلاه ومما قد يستشكل فيه انه قد جمع بين متنافيين استطالة
الليلة وتصغيرها وبعضهم يثبت مجىء التصغير للتعظيم كقوله دويهية تصفر منها الانامل الثالث ان تقع
زائدة ذكره ابو زيد وقال فى قوله تعالى أفلا تبصرون ام انا خير ان التقدير افلا تبصرون انا خير والزيادة ظاهرة فى قول

ساعدة

ساعدة بن جوية يا ليت شعرى ولا منجى من الهرم ام هل على العيش بعد الشيب من ندم الرابع ان تكون للتعريف
نقلها عن طىء وحمير وانشد ذاك خليلى وذو يواصلنى يرمى ورائى بامسهم وامسلمه وفى الحديث ليس من امبر امصيام فى
امسفر كذا رواه النمر بن تولب وقيل ان هذه اللغة مختصة بالاسماء التى لا تدغم لام التعريف فى اولها نحو غلام وكتاب
بخلاف رجل وناس ولباس وحكى لنا بعض طلبة اليمن انه سمع فى بلادهم من يقول خذ الرمح واركب امفرس ولعل ذلك لغة لبعضهم
لا لجميعهم الا ترى الى البيت السابق وانها فى الحديث دخلت على النوعين **ال** على ثلاثة اوجه احدها ان تكون
اسما موصولا بمعنى الذى وفروعه وهى الداخلة على اسماء الفاعلين والمفعولين وقيل والصفات المشبهة وليس بشىء
لان الصفة المشبهة للثبوت فلا تؤول بالفعل ولهذا كانت الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة باتفاق وقيل
هى فى الجميع حرف تعريف ولو صح ذلك لمنعت من اعمال اسمى الفاعل والمفعول كما منع منه التصغير والوصف وقيل
موصول حرفى وليس بشىء لانها لا تؤول بالمصدر وربما وصلت بظرف او بجملة اسمية او فعلية فعلها مضارع وذلك دليل
على انها ليست حرف تعريف فالاول كقوله من لا يزال شاكرا على المعه فهو حر بعيشة ذات سعه والثانى كقوله من القوم
الرسول الله منهم لهم دانت رقاب بنى معد والثالث كقوله صوت الحمار اليجدع والجميع خاص بالشعر خلافا للاخفش
وابن مالك فى الاخير والثانى ان تكون حرف تعريف وهى نوعان عهدية وجنسية وكل منهما ثلاثة اقسام فالعهدية
اما ان يكون مصحوبها معهودا ذكريا نحو كما ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول ونحو فيها مصباح
المصباح فى زجاجة الزجاجة كانها كوكب درى ونحو اشتريت فرسا ثم بعت الفرس وعبرة هذه ان يسد الضمير مسدها
مع مصحوبها او معهودا ذهنيا نحو اذ هما فى الغار ونحو اذ يبايعونك تحت الشجرة او معهودا حضوريا قال ابن عصفور
ولا تقع هذه الا بعد اسماء الاشارة نحو جاءنى هذا الرجل او اى فى النداء نحو يا ايها الرجل او اذا الفجائية نحو
خرجت فاذا الاسد او فى اسم الزمان الحاضر نحو الآن انتهى وفيه نظر لانك تقول لشاتم رجل بحضرتك لا تشتم
الرجل فهذه للحضور فى غير ما ذكر ولان التى بعد اذا ليست لتعريف شىء حاضر حالة التكلم فلا تشبه ما الكلام فيه ولان
الصحيح فى الداخلة على الآن انها زائدة لانها لازمة ولا يعرف ان التى للتعريف وردت لازمة بخلاف الزائدة والمثال
الجيد للمسألة قوله اليوم اكملت لكم دينكم والجنسية اما لاستغراق الافراد وهى التى يخلفها كل حقيقة نحو وخلق الانسان
ضعيفا ونحو ان الانسان لفى خسر الا الذين آمنوا او لاستغراق خصائص الافراد وهى التى يخلفها كل مجازا
نحو زيد الرجل علما اى الكامل فى هذه الصفة ومنه ذلك الكتاب او لتعريف الماهية وهى التى لا يخلفها كل لا حقيقة
ولا مجازا نحو وجعلنا من الماء كل شىء حى وقولك والله لا اتزوج النساء او لا البس الثياب ولهذا يقع الحنث بالواحد
منهما وكان بعضهم يقول فى هذه انها لتعريف العهد فان الاجناس امور معهودة فى الاذهان متميز بعضها عن
بعض ويقسم المعهود الى شخص وجنس والفرق بين المعرف بال هذه وبين اسم الجنس النكرة هو الفرق بين المقيد والمطلق

وذلك ان ذا الالف واللام يدل على الحقيقة بقيد حضورها في الذهن واسم الجنس النكرة يدل على مطلق الحقيقة
لا باعتبار قيد تنبيه قال ابن عصفور لا يجوز في نحو مررت بهذا الرجل كون الرجل نعتا وكونه بيانا مع اشتراطهم
في البيان ان يكون اعرف من المبين وفي النعت ان لا يكون اعرف من المنعوت فكيف يكون الشيء اعرف وغير اعرف
واجاب بانه اذا قدر بيانا قدرت ال فيه لتعريف الحضور فهو يفيد الجنس بذاته والحضور بدخول ال والاشارة انما
تدل على الحضور دون الجنس واذا قدر نعتا قدرت ال فيه للعهد والمعنى مررت بهذا وهو الرجل المعهود بيننا فلا دلالة
فيه على الحضور والاشارة تدل عليه فكانت اعرف قال وهذا معنى كلام سيبويه الوجه الثالث ان تكون زائدة وهي نوعان
لازمة وغير لازمة فالاولى كالتي في الاسماء الموصولة على القول بان تعريفها بالصلة وكالواقعة في الاعلام بشرط
مقارنتها لنقلها كالنضر والنعمان واللات والعزى او لارتجالها كالسموأل او لغلبتها على بعض من هي له في الاصل كالبيت للكعبة
والمدينة لطيبة والنجم للثريا وهذه في الاصل لتعريف العهد والثانية نوعان كثيرة واقعة في الفصيح وغيرها فالاولى الداخلة
على علم منقول من مجرد صالح لها ملموح اصله كحارث وعباس وضحاك فتقول فيها الحارث والعباس والضحاك وتوقف هذا النوع
على السماع الا ترى انه لا يقال مثل ذلك في نحو محمد ومعروف واحمد والثانية نوعان واقعة في الشعر وواقعة في شذوذ من النثر
فالاولى كالداخلة على يزيد وعمرو في قوله باعد ام العمرو من اسيرها حراس ابواب على قصورها وقوله رايت الوليد
بن اليزيد مباركا شديدا باعباء الخلافة كاهله فاما الداخلة على وليد في البيت فللمح الاصل وقيل ال في اليزيد والعمرو
للتعريف وانهما نكرا ثم ادخلت عليهما ال كما ينكر العلم اذا اضيف كقوله علا زيدنا يوم النقا راس زيدكم واختلف في الداخلة
على بنات اوبر في قوله ولقد جنيتك اكمؤا وعساقلا ولقد نهيتك عن بنات الاوبر فقيل زائدة للضرورة لان ابن اوبر
علم على نوع من الكماة ثم جمع على بنات اوبر كما يقال في جمع ابن عرس بنات عرس ولا يقال بنو عرس لانه لما لا يعقل ورد المبرد ذلك
بانها لو كانت زائدة لكان وجودها كالعدم وكان يخفضه بالفتحة لان فيه العلمية والوزن وهذا سهو منه لان ال تقتضي ان يجر
الاسم بالكسرة ولو كانت زائدة لانه قد امن فيه التنوين وقيل ال فيه للمح الاصل لان اوبر صفة كحسن وحسين واحمر وقيل للتعريف
وان ابن اوبر نكرة كابن لبون قال عنه مثلها في قوله وابن اللبون اذا ما لز في قرن لم يستطع صولة البزل القناعيس
ومن الثانية قولهم ادخلوا الاول فالاول وجاءوا الجماء الغفير وقراءة
بعضهم ليخرجن الاعز منها الاذل بفتح الياء لان الحال واجبة التنكير فان قدرت الاذل مفعولا مطلقا على حذف
مضاف اي خروج الاذل كما قدره الزمخشري لم يحتج الى دعوى زيادة ال تنبيه كتب الرشيد ليلة الى القاضي ابي يوسف
يسأله عن قول القائل فان ترفقي يا هند فالرفق ايمن وان تخرقي يا هند فالخرق اشأم فانت طلاق والطلاق عزيمة
ثلاث ومن يخرق اعق واظلم فقال ماذا يلزمه اذا رفع الثلاث واذا نصبها قال ابو يوسف فقلت هذه مسألة نحوية فقهية ولا
آمن الخطأ ان قلت فيها برأيي فاتيت الكسائي وهو في فراشه فسألته فقال ان رفع ثلاثا طلقت واحدة لانه قال انت طلاق

اخبر ان الطلاق التام ثلاث وان نصبها طلقت ثلاثا لان معناه انت طالق ثلاثا وما بينهما جملة معترضة فكتبت بذلك
الى الرشيد فارسل الي بجوائز فوجهت بها الى الكسائي انتهى ملخصا واقول ان الصواب ان كلا من الرفع والنصب محتمل لوقوع
الثلاث ولوقوع الواحدة اما الرفع فلان ال في الطلاق اما لمجاز الجنس كما تقول زيد الرجل اي هو الرجل المعتد به واما للعهد
الذكري مثلها في فعصى فرعون الرسول اي وهذا الطلاق المذكور عزيمة ثلاث ولا تكون للجنس الحقيقي لئلا يلزم الاخبار عن
العام بالخاص كما يقال الحيوان انسان وذلك باطل اذ ليس كل حيوان انسانا ولا كل طلاق عزيمة وثلاثا فعلى العهدية يقع الثلاث
وعلى الجنسية يقع واحدة كما قال الكسائي واما النصب فلانه محتمل لان يكون على المفعول المطلق وحينئذ يقتضي وقوع الثلاث
اذ المعنى فانت طالق ثلاثا ثم اعترض بينهما بقوله والطلاق عزيمة ولان يكون حالا من الضمير المستتر في عزيمة وحينئذ لا يلزم
وقوع الثلاث لان المعنى والطلاق عزيمة اذا كان ثلاثا فانما يقع ما نواه هذا ما يقتضيه معنى هذا اللفظ واما الذي اراده هذا
الشاعر المعين فهو الثلاث لقوله بعد فبيني بها ان كنت غير رفيقة وما لامرئ بعد الثلاث مقدم مسألة اجاز
الكوفيون وبعض البصريين وكثير من المتأخرين نيابة ال عن الضمير المضاف اليه وخرجوا على ذلك فان الجنة هي المأوى ومررت
برجل حسن الوجه وضرب زيد الظهر والبطن اذا رفع الوجه والظهر والبطن والمانعون يقدرون هي المأوى له وفي الامثلة منه وقيد
ابن مالك الجواز بغير الصلة وقال الزمخشري في وعلم آدم الاسماء ان الاصل اسماء المسميات وقال ابو شامة في قوله بدأت
ببسم الله في النظم اولا ان الاصل في نظمي فجوزوا نيابتها عن الظاهر وعن الضمير الحاضر والمعروف من كلامهم انما هو التمثيل
بضمير الغائب مسألة من الغريب ان ال تأتي للاستفهام وذلك في حكاية قطرب أل فعلت بمعنى هل فعلت وهو من ابدال الخفيف
ثقيلا كما في الآل عند سيبويه لكن ذلك سهل لانه جعل وسيلة الى الالف التي هي اخف الحروف اما بالفتح و
التخفيف على وجهين احدهما ان تكون حرف استفتاح بمنزلة ألا وتكثر قبل القسم كقوله اما والذي ابكى واضحك و
الذي امات واحيا والذي امره الامر وقد تبدل همزتها هاء او عينا قبل القسم وكلاهما مع ثبوت الالف وحذفها
او تحذف الالف مع ترك الابدال واذا وقعت ان بعد اما هذه كسرت كما تكسر بعد ألا الاستفتاحية الثاني ان تكون بمعنى
حقا او احقا على خلاف في ذلك سيأتي وهذه تفتح ان بعدها كما تفتح بعد حقا وهي حرف عند ابن خروف و
جعلها مع ان ومعموليها كلاما تركب من حرف واسم كما قال الفارسي في يا زيد وقال بعضهم اسم بمعنى حقا و
قال آخرون هي كلمتان الهمزة للاستفهام وما اسم بمعنى شيء وذلك الشيء حق فالمعنى احقا وهذا هو الصواب وموضع ما
النصب على الظرفية كما انتصب حقا على ذلك في نحو قوله احقا ان جيرتنا استقلوا وهو قول سيبويه وهو الصحيح بدليل
قوله أفي الحق اني مغرم بك هائم فادخل عليها في وان وصلتها مبتدأ والظرف خبره وقال المبرد حقا مصدر لحق محذوفا
وان وصلتها فاعل وزاد المالقي لاما معنى ثالثا وهو ان يكون حرف عرض بمنزلة لولا فيختص بالفعل نحو اما تقوم واما تقعد
وقد يدعى في ذلك ان الهمزة للاستفهام التقريري مثلها في ألم وألا وان ما نافية وقد تحذف هذه الهمزة

حرف أمّا بالفتح والتشديد

كقوله ماترى الدهر قد باد معدا وباد السراة من عدنان أمّا بالفتح والتشديد وقد تبدل ميمها الاولى ياء استثقالا للتضعيف كقول عمر بن ابى ربيعة رأت رجلا ايما اذا الشمس عارضت فيضحى وايما بالعشى فيخصر وهى حرف شرط وتفصيل وتوكيد اما انه شرط فبدليل لزوم الفاء بعدها نحو فاما الذين آمنوا فيعلمون انه الحق من ربهم وأما الذين كفروا فيقولون الآية ولو كانت الفاء للعطف لم تدخل على الخبر اذ لا يعطف الخبر على مبتدئه ولو كانت زائدة لصح الاستغناء عنها ولما لم يصح ذلك وقد امتنع كونها للعطف تعين انها فاء الجزاء فان قلت قد استغنى عنها فى قوله فاما القتال لا قتال لديكم قلت هو ضرورة كقول عبد الرحمن بن حسان من يفعل الحسنات الله يشكرها فان قلت فقد حذفت فى التنزيل فى قوله فاما الذين اسودت وجوههم اكفرتم قلت الاصل فيقال لهم اكفرتم فحذف القول استغناء عنه بالمقول فتبعته الفاء فى الحذف ورب شئ يصح تبعا ولا يصح استقلالا كالحاج عن غيره يصلى عنه ركعتى الطواف ولو صلى احد عن غيره ابتداء لم يصح على الصحيح هذا قول الجمهور وزعم بعض المتأخرين ان فاء جواب اما لا تحذف فى غير الضرورة اصلا وان الجواب فى الآية فذوقوا العذاب والاصل فيقال لهم ذوقوا فحذف القول وانتقلت الفاء الى المقول وان ما بينهما اعتراض وكذا قال فى آية الجاثية وأما الذين كفروا افلم تكن آياتى الآية قال الاصل فيقال لهم الم تكن آياتى ثم حذف القول وتأخرت الفاء عن الهمزة وأما التفصيل فهو غالب احوالها كما تقدم فى آية البقرة ومن ذلك أما السفينة فكانت لمساكين وأما الغلام وأما الجدار الآيات وقد يترك تكرارها استغناء بذكر احد القسمين عن الآخر او بكلام يذكر بعدها فى موضع ذلك القسم فالاول نحو يا ايها الناس قد جاءكم برهان من ربكم وانزلنا اليكم نورا مبينا فاما الذين آمنوا بالله واعتصموا به فسيدخلهم فى رحمة منه وفضل اى وأما الذين كفروا فلهم كذا وكذا والثانى نحو هو الذى انزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن ام الكتاب واخر متشابهات فاما الذين فى قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله اى وأما غيرهم فيؤمنون به ويكلون معناه الى ربهم ويدل على ذلك والراسخون فى العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا اى كل من المتشابه والمحكم من عند الله والايمان بهما واجب وكأنه قيل وأما الراسخون فى العلم فيقولون وهذه الآية فى أما المفتوحة نظير قولك فى إما المكسورة اما ان تنطق بخير واما ان تسكت وسيأتى ذلك كذا ظهر لى وعلى هذا فالوقف على الا الله وهذا المعنى هو المشار اليه فى آية البقرة السابقة فتأملها وقد تأتى لغير تفصيل اصلا نحو أما زيد فمنطلق وأما التوكيد فقل من ذكره ولم ار من احكم شرحه غير الزمخشرى فانه قال فائدة أما فى الكلام ان تعطيه فضل توكيد تقول زيد ذاهب فاذا قصدت توكيد ذلك وانه لا محالة ذاهب وانه بصدد الذهاب وانه منه عزيمة قلت أما زيد فذاهب ولذلك قال سيبويه فى تفسيره مهما يكن من شئ فزيد ذاهب وهذا التفسير مدل بفائدتين بيان كونه توكيدا وانه فى معنى الشرط انتهى ويفصل بين اما وبين الفاء بواحد من امور ستة احدها المبتدأ كالآيات السابقة والثانى الخبر نحو أما فى الدار فزيد وزعم الصفار

ان الفصل به قليل والثالث جملة الشرط نحو فأما ان كان من المقربين فروح الآيات والرابع اسم منصوب لفظا او محلا بالجواب نحو فأما اليتيم فلا تقهر الآيات والخامس اسم كذلك معمول لمحذوف يفسره ما بعد الفاء نحو أما زيدا فاضربه وقراءة بعضهم وأما ثمود فهديناهم بالنصب ويجب تقدير العامل بعد الفاء وقبل ما دخلت عليه لان اما نائبة عن الفعل فكأنها فعل والفعل لا يلى الفعل وأما نحو زيد كان يفعل ففى كان ضمير فاصل فى التقدير فاما ليس خلق الله مثله ففى ليس ضمير لكنه ضمير الشأن والحديث واذا قيل بان ليس حرف فلا اشكال وكذا اذا قيل فعل يشبه الحرف ولهذا اهملها بنو تميم اذ قالوا ليس الطيب الا المسك بالرفع والسادس ظرف معمول لأما لما فيها من معنى الفعل الذى نابت عنه او للفعل المحذوف نحو أما اليوم فانى ذاهب وأما فى الدار فان زيدا جالس ولا يكون العامل ما بعد ان لان خبر ان لا يتقدم عليها فكذلك معموله هذا قول سيبويه والمازنى والجمهور وخالفهم المبرد وابن درستويه والفراء فجعلوا العامل نفس الخبر فتوسع الفراء فجوزه فى بقية اخوات ان فان قلت أما اليوم فانا جالس احتمل كون العامل أما وكونه الخبر لعدم المانع فان قلت أما زيدا فانى ضارب لم يجز ان يكون العامل واحدا منهما وامتنعت المسئلة عند الجمهور لان أما لا تنصب المفعول ومعمول خبر ان لا يتقدم عليها واجازها المبرد ومن وافقه على تقدير اعمال الخبر تنبيهان الاول انه سمع أما العبيد فذو عبيد بالنصب وأما قريشا فانا افضلها وفيه عندى دليل على امور احدها انه لا يلزم ان يقدر مهما يكن من شئ بل يجوز ان يقدر غيره مما يليق بالمحل اذ التقدير هنا مهما ذكرت وعلى ذلك يتخرج قولهم أما العلم فعالم وأما علما فعالم فهو احسن مما قيل انه مفعول مطلق معمول لما بعد الفاء او مفعول لاجله او حال ان كان منكرا او معرفا والثانى ان أما ليست العاملة اذ لا يعمل فى المفعول به والثالث انه يجوز أما زيدا فانى اكرم على تقدير العمل للمحذوف التنبيه الثانى انه ليس من اقسام أما التى فى قوله تعالى أماذا كنتم تعملون ولا التى فى قول الشاعر ابا خراشة أما انت ذا نفر فان قومى لم تأكلهم الضبع بل هى فيهما كلمتان فالتى فى الآية هى أم المنقطعة وما الاستفهامية وادغمت الميم فى الميم للتماثل والتى فى البيت هى ان المصدرية وما المزيدة والاصل لان كنت فحذف الجار وكان للاختصار فانفصل الضمير لعدم ما يتصل به وجئ بما عوضا من كان وادغمت النون فى الميم للتقارب إمّا المكسورة المشددة قد تفتح همزتها وقد تبدل ميمها الاولى ياء وهى مركبة عند سيبويه من ان وما وقد تحذف ما كقوله سقته الرواعد من صيف وان من خريف فلن يعدما اى اما من صيف واما من خريف وقال المبرد والاصمعى ان فى هذا البيت شرطية والفاء فاء الجواب والمعنى وان سقته من خريف فلن يعدم الرى وليس بشئ لان المراد وصف هذا الوعل بالرى على كل حال ومع الشرط لا يلزم ذلك وقال ابو عبيدة ان فى البيت زائدة وإما عاطفة عند اكثرهم اعنى اما الثانية فى نحو قولك جاءنى اما زيد واما عمرو وزعم يونس والفارسى وابن كيسان انها غير عاطفة كالاولى ووافقهم ابن مالك لملازمتها غالبا الواو العاطفة ومن غير الغالب قوله يا ليتما امنا شالت نعامتها ايما الى جنة ايما الى نار وفيه شاهد ثان وهو فتح الهمزة وثالث وهو الابدال ولعل

عصفور الاجماع على ان اما الثانية غير عاطفة كالاولى قال وانما ذكرتها في باب العطف لمصاحبتها لحرفه وزعم
بعضهم ان اما عطفت الاسم على الاسم والواو عطفت اما على اما وعطف الحرف على الحرف غريب ولا خلاف في ان اما الاولى
غير عاطفة لاعتراضها بين العامل والمعمول في نحو قام اما زيد واما عمرو وبين احد معمولي العامل ومعموله الآخر في نحو
رأيت اما زيدا واما عمرا وبين المبدل منه وبدله نحو قوله تعالى حَتَّى إِذَا رَأَوْا مَا يُوعَدُونَ إِمَّا الْعَذَابَ وَإِمَّا السَّاعَةَ
فان ما بعد الاولى بدل مما قبلها ولاما خمسة معان احدها الشك نحو جاءني اما زيد واما عمرو اذا لم يعلم الجائي منهما
والثاني الابهام نحو وَآخَرُونَ مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ اللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ والثالث التخيير نحو إِمَّا أَنْ تُعَذِّبَ وَإِمَّا أَنْ تَتَّخِذَ
فِيهِمْ حُسْنًا إِمَّا أَنْ تُلْقِيَ وَإِمَّا أَنْ نَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَلْقَى ووهم ابن الشجري فجعل من ذلك إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ
والرابع الاباحة نحو تعلم اما فقها واما نحوا وجالس اما الحسن واما ابن سيرين ونازع في ثبوت هذا المعنى لاما جماعة مع
اثباتهم اياه لاو والخامس التفصيل نحو إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا وانتصابهما على هذا على الحال المقدرة واجاز الكوفيون كون اما
هذه هي ان الشرطية وما الزائدة قال ابو مكي ولا يجيز البصريون ان يلي الاسم اداة الشرط حتى يكون بعده فعل يفسره مثل وَإِنِ
امْرَأَةٌ خَافَتْ ورد عليه ابن الشجري بان المضمر هنا كان فهو بمنزلة قوله قد قيل ذلك ان حقا وان كذبا وهذه المعاني لاما
وكاسيأتي لاو الا ان اما يبنى الكلام معها من اول الامر على ما جيء بها لاجله من شك وغيره ولذلك وجب تكرارها في غير ندور
واو يفتتح الكلام معها على الجزم ثم يطرأ الشك او غيره ولهذا لم يتكرر وقد يستغنى عن اما الثانية بذكر ما يغني
عنها نحو اما ان تتكلم بخير والا فاسكت وقول المثقب العبدي فَإِمَّا أَنْ تَكُونَ أَخِي بِصِدْقٍ فَأَعْرِفَ مِنْكَ غَثِّي مِنْ
سَمِينِي والا فاطرحني واتخذني عدوا اتقيك وتتقيني وقد يستغنى عن الاولى لفظا نحو سقته الرواعد من
صيف البيت وقد تقدم وقوله تُلِمُّ بِدَارٍ قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُهَا وَإِمَّا بِأَمْوَاتٍ أَلَمَّ خَيَالُهَا اي اما بدار والفراء يقيس
فيجيز زيد يقوم واما يقعد تنبيه ليس من اقسام اما التي في قوله تعالى فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا بل هذه ان الشرطية
وما الزائدة أو حرف عطف ذكر له المتأخرون معاني انتهت الى اثني عشر احدها الشك نحو لَبِثْنَا يَوْمًا
أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ الثاني الابهام نحو وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ الشاهد في الاولى وقول الشاعر
نحن او انتم الاولى الفوا الحق فبعدا للمبطلين وسحقا والثالث التخيير وهي الواقعة بعد الطلب وقبل ما يمتنع فيه
الجمع نحو تزوج هندا او اختها وخذ من مالي درهما او دينارا فان قلت فقد مثل العلماء بآيتي الكفارة والفدية
للتخيير مع امكان الجمع قلت يمتنع الجمع بين الاطعام والكسوة والتحرير اللاتي كل منهن كفارة وبين الصيام والصدقة
والنسك اللاتي كل منهن فدية بل يقع واحدة منهن كفارة او فدية والباقي قربة مستقلة خارجة عن ذلك
الرابع الاباحة وهي الواقعة بعد الطلب وقبل ما يجوز فيه الجمع نحو جالس العلماء او الزهاد وتعلم الفقه او النحو واذا دخلت
لا الناهية امتنع فعل الجميع نحو وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا اذ المعنى لا تفعل احدهما فايهما فعله كان احدهما وتلخيصه

تدخل للنهي عما كان مباحا وكذا حكم النهي الداخل على التخيير وفاقا للسيرافي وذكر ابن مالك ان اكثر ورود او للاباحة
في التشبيه نحو فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً والتقدير نحو فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى فلم يخصها بالمسبوقة بالطلب
الخامس الجمع المطلق كالواو قاله الكوفيون والاخفش والجرمي واحتجوا بقول توبة وَقَدْ زَعَمَتْ لَيْلَى بِأَنِّي فَاجِرٌ لِنَفْسِي
تُقَاهَا أَوْ عَلَيْهَا فُجُورُهَا وقيل ومنه للابهام وقول جرير جَاءَ الْخِلَافَةَ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدَرًا كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرِ
والذي رأيته في ديوان جرير اذ كانت وقوله وكان سيان ان لا يسرحوا نعما او يسرحوه بها واغبرت السوح اي وكان الشأن
لا يرعوا الابل وان يرعوها سيان لوجود القحط وانما قدرنا كان شأنية لئلا يلزم الاخبار عن النكرة بالمعرفة وقول الراجز
ان بها اكتل او رزاما خويربين ينقفان الهاما اذ لم يقل خويربا كما تقول زيد او عمرو لص ولا تقول لصان واجاب
الخليل عن هذا بان خويربين بتقدير اشتم لا نعت تابع وقول النابغة قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا
أَوْ نِصْفُهُ فَقَدِ فحسبوه فالفوه كما ذكرت تِسْعًا وَتِسْعِينَ لَمْ تَنْقُصْ وَلَمْ تَزِدِ ويقويه انه روي ونصفه وقوله قوم
إِذَا سَمِعُوا الصَّرِيخَ رَأَيْتَهُمْ مِنْ بَيْنِ مُلْجِمِ مُهْرِهِ أَوْ سَافِعِ ومن الغريب ان جماعة منهم ابن مالك ذكروا ان او التي بمعنى الواو ثم
ذكروا انها تجيء بمعنى ولا نحو وَلَا عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ وهذه هي تلك بعينها وانما جاءت
لا توكيدا للنفي السابق ومانعة من توهم تعليق النفي بالمجموع لا بكل واحد وذلك مستفاد من دليل خارج عن اللفظ وهو
الاجماع ونظيره قولك لا يحل الزنا والسرقة ولو تركت لا في التقدير لم يضر ذلك وزعم ابن مالك ايضا ان او التي للاباحة
حالة في محل الواو وهذا ايضا مردود لانه لو قيل جالس الحسن وابن سيرين كان المأمور مجالستهما ولم يخرج المأمور
عن العهدة بمجالسة احدهما هذا هو المعروف من كلام النحويين ولكن ذكر الزمخشري عند الكلام على قوله تعالى
تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ ان الواو تأتي للاباحة نحو جالس الحسن وابن سيرين وانه انما جيء بالفذلكة دفعا لتوهم ارادة الاباحة
في فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ وقلده في ذلك صاحب الايضاح البياني ولا تعرف هذه المقالة
لنحوي السادس الاضراب كبل فعن سيبويه اجازة ذلك بشرطين تقدم نفي او نهي واعادة العامل نحو ما قام زيد
او ما قام عمرو ولا يقم زيد او لا يقم عمرو ونقله عنه ابن عصفور ويؤيده انه قال في وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا ولو
قلت او لا تطع كفورا انقلب المعنى يعني انه يصير اضرابا عن النهي الاول ونهيا عن الثاني فقط وقال الكوفيون وابو علي
وابو الفتح وابن برهان تأتي للاضراب مطلقا احتجاجا بقول جرير مَاذَا تَرَى فِي عِيَالٍ قَدْ بَرِمْتُ بِهِمْ لَمْ أُحْصِ عِدَّتَهُمْ
إِلَّا بِعَدَّادِ كَانُوا ثَمَانِينَ أَوْ زَادُوا ثَمَانِيَةً لَوْلَا رَجَاؤُكَ قَدْ قَتَّلْتُ أَوْلَادِي وقراءة ابي السمال أَوْ كُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا
نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِنْهُمْ بسكون الواو واختلف في وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ فقال الفراء بل يزيدون هكذا
جاء في التفسير مع صحته في العربية وقال بعض الكوفيين بمعنى الواو وللبصريين فيها اقوال قيل للابهام وقيل للتخيير اي
اذا رآهم الرائي تخير بين ان يقول هم مائة الف او يقول هم اكثر من مائة الف نقله ابن الشجري عن سيبويه وفي ثبوته عنه نظر ولا يصح التخيير

شيئين لا واقع احدهما وقيل هي للشك مصروفا الى الرائي ذكره ابن جني وهذه الاقوال غير القول بانها بمعنى الواو ومع قوله
في وما امر الساعة الا كلمح البصر او هو اقرب فهي كالحجارة او اشد قسوة والسابع التقسيم نحو الكلمة اسم او فعل او حرف
ذكره ابن مالك في منظومته وفي شرح الكبرى ثم عدل عن ذلك في التسهيل وشرحه فقال تاتي للتفريق المجرد من الشك
والابهام والتخيير واما هذه الثلثة فان مع كل منها تفريقا مصحوبا بغيره ومثل بنحو ان يكن غنيا او فقيرا وقالوا كونوا
هودا او نصارى قال وهذا اولى من التعبير بالتقسيم لان استعمال الواو في التقسيم اجود نحو الكلمة اسم وفعل وحرف وقوله
كما الناس مجروم عليه وجارم ومن مجيئها بها قوله فقالوا لنا ثنتان لا بد منهما صدور رماح اشرعت او سلاسل
انتهى وكون الواو في التقسيم اكثر لا يقتضي ان او لا تاتي له بل اثباته الاكثرية للواو يقتضي ثبوته في او وقد
صرح بثبوته في البيت وليس فيه دليل لاحتمال ان يكون المعنى لا بد من احدهما فحذف المضاف كما قيل في يخرج
منهما اللؤلؤ والمرجان وغيره عدل عن العبارتين فعبر بالتفصيل ومثل بقوله تعالى وقالوا كونوا هودا او
نصارى وقالوا ساحر او مجنون اذ المعنى وقالت اليهود كونوا هودا وقالت النصارى كونوا نصارى وقال بعضهم
ساحر وقال بعضهم مجنون فاو فيهما للتفصيل الاجمال في قالوا وتعسف ابن الشجري فقال في الاية الاولى انها حذف
منها مضاف وواو وجملتان فعليتان وتقديره وقال بعضهم يعني اليهود كونوا هودا وقال بعضهم يعني النصارى كونوا
نصارى فالف قام او نصارى مقام ذلك كله وذلك يدل على شرف هذا الحرف انتهى الثامن ان يكون بمعنى الا في
الاستثناء وهذه ينتصب المضارع بعدها باضمار ان كقولك لاقتلنه او يسلم وقوله وكنت اذا غمزت قناة قوم
كسرت كعوبها او تستقيما وحمل عليه بعض المحققين قوله تعالى لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن او تفرضوا
لهن فريضة فقدر تفرضوا منصوبا بان مضمرة لا مجزوما بالعطف على تمسوهن لئلا يصير المعنى لا جناح عليكم فيما يتعلق بمهور
النساء ان طلقتموهن في مدة انتفاء احد هذين الامرين مع انه اذا انتفى الفرض دون المسيس لزم مهر المثل واذا انتفى المسيس دون
الفرض لزم نصف المسمى فكيف يصح نفي الجناح عند انتفاء احد الامرين ولان المطلقات المفروض لهن قد ذكرن ثانيا
بقوله تعالى وان طلقتموهن من قبل ان تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم الاية وترك ذكر الممسوسات لما تقدم من
المفهوم ولو كان تفرضوا مجزوما لكانت الممسوسات والمفروض لهن مستويا في الذكر واذا قدرت او بمعنى الا خرجت المفروض
لهن عن مشاركة الممسوسات في الذكر واجاب ابن الحاجب عن الاول بمنع كون المعنى مدة انتفاء احدهما بل مدة لم يكن واحد
منهما وذلك بنفيهما جميعا لانه نكرة في سياق النفي الصريح بخلاف الاول فانه لا ينفي الا احدهما واجاب بعضهم عن الثاني
بان ذكر المفروض لهن انما كان لتعيين النصف لهن لا لبيان ان لهن شيئا في الجملة وقيل او بمعنى الواو ويؤيده قول
المفسرين انها نزلت في رجل انصاري طلق امراته قبل المسيس وقبل الفرض ومنها قول الخرسيات والتاسع ان يكون بمعنى
الى وهذه كالتي قبلها في انتصاب المضارع بعدها بان مضمرة نحو لالزمنك او تعطيني حقي وقوله لاستسهلن الصعب

او ادرك المنى ومن قال في او تفرضوا انه منصوب جوز هذا المعنى فيه فيكون غاية لنفي الجناح لا لنفي المسيس
وقيل او بمعنى الواو والعاشر التقريب نحو ما ادري اسلم او ودع قاله الحريري وغيره الحادي عشر الشرطية نحو لاضربنه
عاش او مات اي ان عاش بعد الضرب وان مات ومثله لاتينك اعطيتني او حرمتني قاله ابن الشجري الثاني عشر
التبعيض نحو وقالوا كونوا هودا او نصارى نقله ابن الشجري عن بعض الكوفيين والذي يظهر لي انه انما اراد
معنى التفصيل فان كل واحد مما قبل او التفصيلية وما بعدها بعض لما تقدم عليهما من المجمل ولم يرد انها ذكرت
ليفيد مجرد معنى التبعيض تنبيه التحقيق ان او موضوعة لاحد الشيئين او الاشياء وهو الذي يقوله المتقدمون
وقد تخرج الى معنى الواو واما بقية المعاني فمستفادة من غيرها ومن العجب انهم ذكروا ان من معاني صيغة افعل التخيير
والاباحة ومثلوه بنحو خذ من مالي درهما او دينارا او جالس الحسن او ابن سيرين ثم ذكروا ان او تفيدهما ومثلوا بالمثالين
المذكورين لذلك ومن البين فساد المعنى العاشر واو فيه انما هي للشك على زعمهم وانما استفيد التقريب من اثبات
اشتباه السلام بالتوديع اذ حصول ذلك مع تباعد ما بين الوقتين ممتنع او مستبعد وينبغي لمن قال انها تاتي للشرطية
ان يقول وللعطف لانه قد قدر مكانها وان والحق ان الفعل الذي قبلها دال على معنى حرف الشرط كما قدره هذا القائل
وان او على بابها ولكنها لما عطفت على ما فيه معنى الشرط دخل المعطوف في معنى الشرط الا بفتح الهمزة والتخفيف
على خمسة اوجه احدها ان تكون للتنبيه فتدل على تحقق ما بعدها وتدخل على الجملتين نحو الا انهم هم السفهاء
الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم ويقول المعربون فيها حرف استفتاح فيبينون مكانها ويهملون معناها وافادتها
التحقيق من جهة تركبها من الهمزة ولا وهمزة الاستفهام اذا دخلت على النفي افادت التحقيق نحو اليس ذلك بقادر
على ان يحيي الموتى قال الزمخشري ولكونها بهذا المنصب من التحقيق لا يكاد تقع الجملة بعدها الا مصدرة بنحو ما يتلقى
به القسم نحو الا ان اولياء الله واختها اما من مقدمات اليمين وطلائعه كقوله اما والذي لا يعلم الغيب غيره وقوله
اما والذي ابكى واضحك والذي امات واحيا والذي امره الامر والثاني التوبيخ والانكار كقوله الا طعان
الا فرسان عادية الا تجشؤكم حول التنانير وقوله الا ارعواء لمن ولت شبيبته وآذنت بمشيب بعده هرم
والثالث التمني كقوله الا عمر ولى مستطاع رجوعه فيرأب ما اثأت يد الغفلات ولهذا نصب يرأب لانه جواب
تمن مقرون بالفاء والرابع الاستفهام عن النفي كقوله الا اصطبار لسلمى ام لها جلد اذا الاقي الذي لاقاه
امثالي وفي هذا البيت رد على من انكر وجود هذا القسم وهو الشلوبين وهذه الاقسام الثلثة مختصة بالدخول على الجملة
الاسمية وتعمل عمل لا التبرئة ولكن تختص التي للتمني بانها لا خبر لها لفظا ولا تقديرا وبانها لا يجوز مراعاة محلها
مع اسمها وبانها لا يجوز الغاؤها ولو تكررت اما الاول فلانها بمعنى اتمنى واتمنى لا خبر لها واما الاخيران فلانها
بمنزلة ليت وهذا كله قول سيبويه ومن وافقه وعلى هذا فيكون قوله في البيت مستطاع رجوعه مبتدأ وخبرا

الباب الاول

التقديم والتأخير والجملة صفة في اللفظ ولا يكون مستطاع خبرا او نعتا على المحل ونحوهم ربوع نبه عليهما بينا والخامس العرض والتحضيض ومعناهما طلب الشيء ولكن العرض طلب بلين والتحضيض طلب بحث وتختص ألا هذه بالفعلية نحو ألا تحبون أن يغفر الله لكم والا تقاتلون قوما نكثوا ايمانهم ومنه عند الخليل قوله الا رجلا جزاه الله خيرا يدل على محصلة تبيت والتقدير عنده ألا ترونني رجلا هذه صفته فحذف الفعل مدلولا عليه بالمعنى وزعم بعضهم انه محذوف على شريطة التفسير اي الا جزى الله رجلا جزاه الله خيرا والا على هذا للتنبيه وقال يونس الا للتمني ونون الاسم للضرورة وقول الخليل اولى لانه لا ضرورة في اضمار الفعل بخلاف التنوين واضمار الخليل اولى من اضمار غيره لانه لم يرد ان يدعو لرجل على هذه الصفة وانما قصد طلبه واما قول ابن الحاجب في تضعيف هذا القول ان يدل صفة لرجل فيلزم الفصل بينهما بالجملة المفسرة وهي اجنبية فمردود بقوله تعالى ان امرؤ هلك ليس له ولد ثم الفصل بالجملة لازم وان لم يقدر مفسرا اذ لا يكون صفة لانها انشائية **إلّا بالكسر والتشديد** على اربعة اوجه احدها ان يكون للاستثناء نحو فشربوا منه الا قليلا وانتصاب ما بعدها في هذه الآية ونحوها بها على الاصح وقيل انتصابه بالفعل السابق بواسطتها ويرده صحة قولك القوا اخوتك الا زيدا ونحو ما فعلوه الا قليل منهم وارتفاع ما بعدها في هذه الآية ونحوها على انه بدل بعض من كل عند البصريين ويبعده انه لا ضمير معه في نحو ما جاءني احد الا زيد كما في اكلت الرغيف ثلثه وانه مخالف للمبدل منه في النفي والايجاب وعلى انه معطوف على المستثنى منه والا حرف عطف عند الكوفيين وهي عندهم بمنزلة لا العاطفة في ان ما بعدها مخالف لما قبلها لكن ذلك منفي بعد ايجاب وهذا موجب بعد نفي ورد بقولهم ما قام الا زيد وليس منها حرف العطف يلي العوامل وقد يجاب بانه ليس تاليها في التقدير اذ الاصل ما قام احد الا زيد الثاني ان يكون صفة بمنزلة غير فيوصف بها وبتاليها جمع منكر او شبهه فمثال الجمع المنكر لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فلا يجوز ان تكون الا في هذه للاستثناء من جهة المعنى اذ التقدير ح لو كان فيهما آلهة ليس فيهم الله لفسدتا وذلك يقتضي بمفهومه انه لو كان فيهما آلهة فيهم الله لم تفسد وليس ذلك المراد ولا من جهة اللفظ لان آلهة جمع منكر في الاثبات فلا عموم له فلا يصح الاستثناء منه ولو قلت قام رجال الا زيد لم يصح اتفاقا وزعم المبرد ان الا في هذه الآية للاستثناء وان ما بعدها بدل محتجا بان لو تدل على الامتناع وامتناع الشيء انتفاؤه وزعم ان التفريغ بعدها جائز وان نحو لو كان معنا الا زيد اجود كلام ويرده انهم لا يقولون لو جاءني ديار اكرمته ولا لو جاءني من احد اكرمته ولو كان بمنزلة النافي لجاز ذلك كما يجوز ما فيها ديار وما جاءني من احد ولما لم يجز ذلك دل على ان الصواب قول سيبويه ان الا وما بعدها صفة قال الشلوبين وابن الضائع ولا يصح المعنى حتى تكون الا بمعنى غير التي يراد بها البدل والعوض قالا وهذا هو المعنى في المثال الذي ذكره سيبويه توطئة للمسألة وهو لو كان معنا رجل الا زيد لغلبنا اي رجل مكان زيد او عوضا عن زيد انتهى قلت

حرف الالف

وليس كما قالا بل الوصف في المثال وفي الآية مختلف فمعنى المثال مخصص مثله في قولك جاء رجل موصوف بانه غير زيد وفي الآية مؤكد مثله في قولك متعدد موصوف بانه غير الواحد وهكذا الحكم ابدا ان طابق ما بعد الا موصوفها فالوصف مخصص وان خالفه بافراد او غيره فالوصف مؤكد ولم ار من افصح عن هذا لكن النحويين قالوا اذا قيل له عندي عشرة الا درهما فقد اقر له بتسعة فان قال الا درهم فقد اقر له بعشرة وسره ان المعنى حينئذ عشرة موصوفة بانها غير درهم وكل عشرة فهي موصوفة بذلك فالصفة هنا مؤكدة صالحة للاسقاط مثلها في نفخة واحدة وتخرج الآية على ذلك لان المعنى لو كان فيهما آلهة لفسدتا اي ان الفساد يترتب على تقدير تعدد الالهة وهذا هو المعنى المراد ومثال المعرف الشبيه بالمنكر قوله انيخت فالقت بلدة فوق بلدة قليل بها الاصوات الا بغامها فان تعريف الاصوات تعريف الجنس ومثال شبه الجمع قوله لو كان غيري سليمى الدهر غيره وقع الحوادث الا الصارم الذكر فالا الصارم صفة لغيري ومقتضى كلام سيبويه انه لا يشترط كون الموصوف جمعا او شبهه لتمثيله بلو كان معنا رجل الا زيد لغلبنا وهو لا يجري لو مجرى النفي كما يقول المبرد ويفارق الا هذه غير من وجهين احدهما انه لا يجوز حذف موصوفها لا يقال جاءني الا زيد ويقال جاءني غير زيد ونظيرها في ذلك الجمل والظروف فانها تقع صفات ولا يجوز ان تنوب عن موصوفاتها والثاني انها لا يوصف بها الا حيث يصح الاستثناء فيجوز عندي درهم الا دانق لانه يجوز الا دانقا ويمتنع الا جيد لانه يمتنع الا جيدا ويجوز درهم غير جيد قاله جماعة وقد يقال انه مخالف لقولهم في لو كان فيهما آلهة الا الله ولمثال سيبويه لو كان معنا رجل الا زيد لغلبنا وشرط ابن الحاجب في وقوع الا صفة تعذر الاستثناء وجعل من الشاذ قوله وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان والوصف هنا مخصص لا مؤكد لما بينت من القاعدة والثالث ان تكون عاطفة بمنزلة الواو في التشريك في اللفظ والمعنى ذكره الاخفش والفراء وابو عبيدة وجعلوا منه لئلا يكون للناس عليكم حجة الا الذين ظلموا منهم لا يخاف لدي المرسلون الا من ظلم ثم بدل حسنا بعد سوء اي ولا الذين ظلموا ولا من ظلم وتأولهما الجمهور على الاستثناء المنقطع والرابع ان تكون زائدة قاله الاصمعي وابن جني وحملا عليه قوله حراجيج ما تنفك الا مناخة على الخسف او نرمي بها بلدا قفرا وابن مالك وحمل عليه قوله ارى الدهر الا منجنونا باهله وما صاحب الحاجات الا معذبا وانما المحفوظ وما الدهر ثم ان ثبت رواية فيتخرج على ان ارى جواب القسم وقد حذفت لا كحذفها في تالله تفتؤ ودل على ذلك الاستثناء المفرغ واما بيت ذي الرمة فقيل غلط منه وقيل من الرواة وان الرواية الا بالتنوين اي شخصا وقيل تنفك تامة بمعنى ما تنفصل عن التعب او ما تتخلص منه فنفيها نفي ومناخة حال وقال جماعة كثيرة هي ناقصة والخبر على الخسف ومناخة حال وهذا فاسد لبقاء الاشكال اذ لا يقال جاء زيد الا راكبا **تنبيه** ليس من اقسام الا التي في نحو الا تنصروه فقد نصره الله وانما هذه كلمتان ان الشرطية ولا النافية ومن العجب ان ابن مالك على امامته ذكرها في شرح التسهيل من اقسام الا **ألّا بالفتح والتشديد** حرف تحضيض مختص بالجمل الفعلية الخبرية كسائر ادوات

التخصيص فاما قوله ونبئت ليلى ارسلت بشفاعة الى فهلا نفس ليلى شفيعها فالتقدير فهلا كان هو
الشان وقيل التقدير فهلا شفعت نفس ليلى لان الاضمار من جنس المذكور اقيس وشفيعها على هذا خبر لمحذوف
اي هي شفيعها **تنبيه** ليس من اقسام الا التي في قوله تعالى وانه بسم الله الرحمن الرحيم الا تعلوا على بل هذه كلمتان
ان الناصبة ولا النافية او ان المفسرة ولا الناهية ولا موضع لها على هذا وعلى الاول فهي بدل من كتاب على
انه بمعنى مكتوب وقيل على ان الخبر بمعنى الطلب بقرينة واتوني مسلمين ومثلها الا يسجدوا لله في قراءة التشديد لكن
هي الناصبة لا غير ولا فيها محتملة للنفي فيكون الا بدلا من اعمالهم او خبر لمحذوف اي اعمالهم الا يسجدوا وللزيادة فيكون
الا مخفوضة بدلا من السبيل او مختلف فيها امخفوضة هي ام منصوبة وذلك على ان الاصل لئلا واللام متعلقة
بيهتدون **الى** حرف جر له ثمانية معان احدها انتهاء الغاية الزمانية نحو ثم اتموا الصيام الى الليل والمكانية
نحو من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى واذا دلت قرينة على دخول ما بعدها نحو قرأت القرآن من اوله الى اخره او
على خروجه نحو ثم اتموا الصيام الى الليل ونحو فنظرة الى ميسرة عمل بها والا فقيل يدخل ان كان من الجنس
وقيل مطلقا وقيل لا يدخل مطلقا وهو الصحيح لان الاكثر مع القرينة عدم الدخول فيجب الحمل عليه عند التردد
والثاني المعية وذلك اذا ضممت شيئا الى اخر وبه قال الكوفيون وجماعة من البصريين في من انصاري الى الله
وقولهم الذود الى الذود ابل والذود من ثلاث الى العشر والمعنى اذا جمع القليل الى مثله صار كثيرا ولا يجوز الى زيد
مال تريد مع زيد مال والثالث التبيين وهي المبينة لفاعلية مجرورها بعد ما يفيد حبا او بغضا من
تعجب او اسم تفضيل نحو رب السجن احب الي والرابع مرادفة اللام نحو والامر اليك وقيل لانتهاء الغاية اي منتهى
اليك ويقولون احمد اليك الله سبحانه اي انهي حمده اليك الخامس موافقة في ذكره جماعة في قوله فلا تتركني بالوعيد
كانني الى الناس مطلي به القار اجرب قال ابن مالك ويمكن ان يكون منه ليجمعنكم الى يوم القيمة وتاول بعضهم البيت
على تعلق الى بمحذوف اي مطلي بالقار مضافا الى الناس فحذف وقلب الكلام وقال ابن عصفور هو على تضمين
مطلي معنى مبغض قال ولو صح مجيء الى بمعنى في لجاز زيد الى الكوفة السادس الابتداء كقول الشاعر تقول وقد عاليت
بالكور فوقها ايسقى فلا يروى الي ابن احمرا السابع موافقة عند كقوله ام لا سبيل الى الشباب وذكره اشهى
الي من الرحيق السلسل الثامن التوكيد وهي الزائدة اثبت ذلك الفراء مستدلا بقراءة بعضهم افئدة من الناس تهوى
اليهم بفتح الواو وخرج على تضمين تهوى معنى تميل او على ان الاصل تهوى بالكسر فقلبت الكسرة فتحة والياء الفا كما يقال في رضي
رضى وفي ناصية ناصاة قاله ابن مالك وفيه نظر لان شرط هذه اللغة تحرك الياء في الاصل **اي بالكسر والسكون**
حرف جواب بمعنى نعم فيكون لتصديق المخبر ولاعلام المستخبر ولوعد الطالب فتقع بعد قام زيد وهل قام زيد واضرب
زيدا ونحوهن كما تقع نعم بعدهن وزعم ابن الحاجب انها انما تقع بعد الاستفهام نحو ويستنبؤنك احق هو

قل اي وربي انه لحق ولا تقع عند الجميع الا قبل القسم واذا قيل اي والله ثم اسقطت الواو جاز اسكان الياء
وفتحها وحذفها وعلى الاول فيلتقي ساكنان على غير حدهما **اي بالفتح والسكون** على وجهين حرف لنداء
البعيد او القريب او المتوسط على خلاف في ذلك قال ذو الرمة اي عبدي في رونق الضحى بكاء حمامات لهن
هدير وفي الحديث اي رب وقد تمد الفها وحرف تفسير تقول عندي عسجد اي ذهب وغضنفر اي اسد وما بعدها
عطف بيان على ما قبلها او بدل لا عطف نسق خلافا للكوفيين وصاحب المستوفي والمفتاح لانا لم نر عاطفا يصلح
للسقوط دائما ولا عاطفا ملازما لعطف الشيء على مرادفه وتقع تفسيرا للجمل ايضا كقوله وترمينني بالطرف اي
انت مذنب وتقلينني لكن اياك لا اقلي واذا وقعت بعد تقول قبل فعل مسند للضمير حكى الضمير نحو تقول استكتمته الحديث
اي سالته كتمانه يقال ذلك بضم التاء ولو جئت باذا مكان اي فتحت وقلت اذا سالته لان اذا ظرف لتقول وقد نظم
ذلك بعضهم فقال اذا كنيت باي فعلا تفسره فضم تاءك فيه ضم معترف وان تكن باذا يوما تفسره ففتحة التاء امر
غير مختلف **اي بفتح الهمزة وتشديد الياء** اسم ياتي على خمسة اوجه شرطا نحو اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى
ايما الاجلين قضيت فلا عدوان علي واستفهاما نحو ايكم زادته هذه ايمانا فباي حديث بعده يؤمنون وقد
تخفف كقوله تنظرت نصرا والسماكين ايهما علي من الغيث استهلت مواطره وموصولا نحو لننزعن من كل شيعة ايهم
اشد التقدير لننزعن الذي هو اشد قاله سيبويه وخالفه الكوفيون وجماعة من البصريين لانهم يرون ان ايا الموصولة
معربة دائما كالشرطية والاستفهامية قال الزجاج ما تبين لي ان سيبويه غلط الا في موضعين هذا احدهما
فانه يسلم انها تعرب اذا افردت فكيف يقول ببنائها اذا اضيفت وقال الجرمي خرجت من البصرة فلم اسمع منذ
فارقت الخندق الى مكة احدا يقول لاضربن ايهم قائم بالضم انتهى وزعم هؤلاء انها في الاية استفهامية وانها مبتدأ
واشد خبره ثم اختلفوا في مفعول ننزع فقال الخليل محذوف والتقدير لننزعن الذين يقال فيهم ايهم اشد
وقال يونس الجملة وعلقت ننزع عن العمل كما في لنعلم اي الحزبين احصى وقال الكسائي والاخفش كل شيعة ومن زائدة
وجملة الاستفهام مستانفة وذلك على قولهما في جواز زيادة من في الايجاب ويرد اقوالهم ان التعليق مختص
بافعال القلوب وانه لا يجوز لاضربن الفاسق بالرفع بتقدير الذي يقال فيه هو الفاسق وانه لم يثبت زيادة
من في الايجاب وقول الشاعر اذا ما لقيت بني مالك فسلم على ايهم افضل يروى بضم اي وحروف الجر لا تعلق ولا
يحذف المجرور ودخول الجار على معمول صلته ولا يستانف ما بعد الجار وجوز الزمخشري كونها موصولة مع ان
الضمة اعراب فقدر متعلق النزع من كل شيعة وكانه قيل لننزعن بعض كل شيعة ثم قدر انه سئل من هذا
البعض فقيل هو الذي هو اشد ثم حذف المبتدان المكتنفان للموصول وفيه تعسف ظاهر ولا اعلمهم
استعملوا اي الموصولة مبتدأ وسياتي ذلك عن ثعلب وزعم ابن الطراوة ان ايا مقطوعة عن الاضافة فلذلك بنيت وان

هم أشد مبتدأ وخبر، وهذا باطل برسم الضمير متصلاً بأي، وبالإجماع على أنها إذا لم تضف كانت معربة، وزعم
ثعلب أن أيّاً لا تكون موصولة أصلاً، وقال لا يسمع أيهم هو فاضل جاءني بتقدير الذي هو فاضل جاءني، والرابع
أن تكون دالة على معنى الكمال فتقع صفة للنكرة نحو زيد رجلٌ أيُّ رجل، أي كامل في صفات الرجال، وحالاً للمعرفة كمررت اي رجل
بعبد الله أيَّ رجل، الخامس أن تكون وصلة إلى نداء ما فيه أل نحو يا أيها الرجل، وزعم الأخفش أن أيّاً لا تكون
وصلة، وأن أيّاً هذه هي الموصولة حذف صدر صلتها وهو العائد، والمعنى يا من هو الرجل، ويرده أنه ليس لنا عائد
يجب حذفه، ولا موصول التزم كون صلته جملة اسمية، وله أن يجيب عنهما بأن ما في قولهم لا سيما زيد بالرفع كذلك
فيهما، وبأنه يكون نكرة موصوفة نحو مررت بأيٍّ معجبٍ لك، كما يقال بمن معجب لك، وهذا غير مسموع، ولا يكون أي غير مذكور معها
مضاف إليه البتة إلا في النداء والحكاية، يقال جاءني رجل فتقول أيٌّ يا هذا، وجاءني رجلان فتقول أيّان، ورجال
فتقول أيّون. **تنبيه**: قول أبي الطيب: أيَّ يومٍ سررتني بوصالٍ ‖ لم ترعني ثلاثةٌ بصدود، ليست فيه أي موصولة لأن الموصولة
لا تضاف إلا إلى المعرفة، قال أبو علي في التذكرة في قوله: أرأيت أيَّ سوالفٍ وخدودٍ ‖ برزت لنا بين اللوى فزرود
لا تكون أي موصولة لإضافتها إلى نكرة انتهى، ولا شرطية لأن المعنى حينئذ إن سررتني يوماً بوصالك آمنتني ثلاثة أيام
من صدودك، وهذا عكس المعنى المراد، وإنما هي للاستفهام الذي يراد به النفي كقولك لمن ادعى أنه أكرمك أيّ يوم
أكرمتني، والمعنى ما سررتني يوماً بوصالك إلا روعتني ثلاثة بصدودك، والجملة الأولى مستأنفة قدم ظرفها لأن
له الصدر، والجملة الثانية إما في موضع جر صفة لوصال على حذف العائد أي لم ترعني بعده كما حذف في قوله
يوماً لا تجزي نفس الآية، أو نصب حالاً من فاعل سررتني أو مفعوله، والمعنى أيّ يوم سررتني غير رائع لي أو غير مروّع منك
وهي حال مقدرة مثلها في طبتم فادخلوها خالدين، ولا محل لها على أن تكون معطوفة على الأولى بفاء محذوفة كما قيل
في وإذ قال موسى لقومه إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة قالوا أتتخذنا هزواً قال أعوذ بالله، وكذا في بقية الآية، وفيه بعد
والمحققون في الآية على أن الجمل مستأنفة بتقدير فما قالوا، فما قال لهم، ومن روى ثلاثةٌ بالرفع لم يجز عنده كون
الحال من فاعل سررتني لخلوها من ضمير ذي الحال. **إذ** على أربعة أوجه: أحدها أن تكون اسماً للزمن
الماضي، ولها أربعة استعمالات: أحدها أن تكون ظرفاً وهو الغالب نحو فقد نصره الله إذ أخرجه الذين كفروا
والثاني أن تكون مفعولاً به نحو واذكروا إذ كنتم قليلاً فكثركم، والغالب على المذكورة في أوائل القصص في التنزيل
أن تكون مفعولاً به بتقدير اذكر نحو وإذ قال ربك للملائكة، وإذ قلنا للملائكة، وإذ فرقنا بكم البحر، وبعض
المعربين يقول في ذلك إنه ظرف لاذكر محذوفاً، وهذا وهم فاحش لاقتضائه حينئذ الأمر بالذكر في ذلك الوقت مع أن
الأمر للاستقبال، وذلك الوقت قد مضى قبل تعلق الخطاب بالمكلفين منا، وإنما المراد ذكر الوقت نفسه لا الذكر
فيه، والثالث أن تكون بدلاً من المفعول نحو واذكر في الكتاب مريم إذ انتبذت من أهلها، فإذ بدل اشتمال من

مريم على حد البدل في يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه، وقوله تعالى واذكروا نعمة الله عليكم إذ جعل فيكم
أنبياء، يحتمل كون إذ فيه ظرفاً للنعمة وكونها بدلاً منها، والرابع أن يكون مضافاً إليها اسم زمان صالح للاستغناء
عنه نحو يومئذ وحينئذ، أو غير صالح له نحو قوله بعد إذ هديتنا، وزعم الجمهور أن إذ لا تقع إلا ظرفاً أو مضافاً
إليها، وأنها في نحو قوله تعالى واذكروا إذ كنتم قليلاً ظرف لمفعول محذوف أي واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم قليلاً،
وفي نحو إذ انتبذت ظرف لمضاف إلى المفعول محذوف أي واذكر قصة مريم، ويؤيد هذا القول التصريح بالمفعول
في نحو واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم أعداء، ومن الغريب أن الزمخشري قال في قراءة بعضهم لمن منّ الله على المؤمنين
إنه يجوز أن يكون التقدير منه إذ بعث، وأن يكون إذ في محل الرفع كإذا في قولك أخطب ما يكون الأمير إذا كان قائماً
أي لمن منّ الله على المؤمنين وقت بعثه انتهى، فمقتضى هذا الوجه أن إذ مبتدأ، ولا نعلم بذلك قائلاً، ثم تنظيره
بالمثال غير مناسب لأن الكلام في إذ لا في إذا، وكان حقه أن يقول إذ كان لأنهم يقدرون في هذا المثال ونحوه
إذ تارة وإذا أخرى بحسب المعنى المراد، ثم ظاهره أن المثال يتكلم به هكذا، والمشهور أن حذف الخبر في ذلك واجب، وكذلك المشهور
أن إذا المقدرة في المثال في موضع نصب، ولكن جوز عبد القاهر كونها في موضع رفع تمسكاً بقول بعضهم أخطب ما
يكون الأمير يوم الجمعة بالرفع، فقاس الزمخشري إذ على إذا، والمبتدأ على الخبر. والوجه الثاني أن تكون اسماً للزمن
المستقبل نحو يومئذ تحدث أخبارها، والجمهور لا يثبتون هذا القسم ويجعلون الآية من باب ونفخ في الصور
أعني من تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة ما قد وقع، وقد يحتج لغيرهم بقوله تعالى فسوف يعلمون إذ الأغلال
في أعناقهم، فإن يعلمون مستقبل لفظاً ومعنى لدخول حرف التنفيس عليه، وقد عمل في إذ فيلزم أن يكون بمنزلة
إذا. والوجه الثالث أن تكون للتعليل نحو ولن ينفعكم اليوم إذ ظلمتم أنكم في العذاب مشتركون، أي ولن ينفعكم اليوم
اشتراككم في العذاب لأجل ظلمكم في الدنيا، وهل هذه حرف بمنزلة لام العلة، أو ظرف والتعليل مستفاد من قوة
الكلام لا من اللفظ، فإنه إذا قيل ضربته إذ أساء وأريد بإذ الوقت اقتضى ظاهر الحال أن الإساءة سبب الضرب، قولان
وإنما يرتفع السؤال على القول الأول، فإنه لو قيل لن ينفعكم اليوم وقت ظلمكم الاشتراك في العذاب لم يكن
التعليل مستفاداً لاختلاف زمني الفعلين، ويبقى الإشكال في الآية وهو أن إذ لا تبدل من اليوم لاختلاف
الزمانين، ولا تكون ظرفاً لينفع لأنه لا يعمل في ظرفين، ولا لمشتركون لأن معمول خبر الأحرف الخمسة لا يتقدم عليها، ولأن معمول
الصلة لا يتقدم على الموصول، ولأن اشتراكهم في الآخرة لا في زمن ظلمهم، ومما حملوه على التعليل وإذ لم يهتدوا به فسيقولون
هذا إفك قديم، وإذ اعتزلتموهم وما يعبدون إلا الله فأووا إلى الكهف، وقوله: فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم ‖ إذ
هم قريش وإذ ما مثلهم بشر، وقول الأعشى: إن محلاً وإن مرتحلاً ‖ وإن في السفر إذ مضوا مهلاً، أي إن لنا
حلولاً في الدنيا وإن لنا ارتحالاً عنها إلى الآخرة، وإن في الجماعة الذين ماتوا قبلنا إمهالاً لنا لأنهم مضوا قبلنا

وبقينا بعدهم وانما يصح ذلك كله على القول بان اذ التعليلية حرف كما قدمنا والجمهور لا يثبتون ذلك وقال
ابو الفتح راجعت ابا علي مرارا في قوله تعالى ولن ينفعكم اليوم الاية مستشكلا ابدال اذ من اليوم فآخر ما تحصل
منه ان الدنيا والآخرة متصلتان وانهما في حكم الله تعالى سواء فكان اليوم ماض او كان اذ مستقبلة انتهى وقيل
المعنى اذ ثبت ظلمكم وقيل التقدير بعد اذ ظلمتم وعليهما ايضا فاذ بدل من اليوم وليس هذا التقدير مخالفا
لما قدمنا في بعد اذ هدينا لان المدعى هناك انها لا يستغنى عن معناها كما يجوز الاستغناء عن يوم في يومئذ
لا انها لا تحذف للدليل واذا لم تقدر اذ تعليلا فيجوز ان تكون ان وصلتها تعليلا والفاعل مستتر راجع الى
قولهم يا ليت بيني وبينك بعد المشرقين او الى القرين ويشهد لهما قراءة بعضهم انكم بالكسر على الاستئناف والرابع
ان تكون للمفاجأة نص على ذلك سيبويه وهي الواقعة بعد بينا او بينما كقوله استقدر الله خيرا وارضين به فبينما
العسر اذ دارت مياسير وهل هي ظرف مكان او زمان او حرف بمعنى المفاجأة او حرف مؤكد اي زائد اقوال وعلى القول
بالظرفية فقال ابن جني عاملها الفعل الذي بعدها لانها غير مضافة اليه وعامل بينا وبينما محذوف يفسره الفعل
المذكور وقال الشلوبين اذ مضافة الى الجملة فلا يعمل فيها الفعل ولا في بينا وبينما لان المضاف اليه لا يعمل في المضاف
ولا فيما قبله وانما عاملهما محذوف يدل عليه الكلام واذ بدل منهما وقيل العامل ما يلي بين بناء على انهما مكفوفتان عن
الاضافة اليه كما يعمل تالي اسم الشرط فيه وقيل بين خبر لمحذوف وتقدير بينما انا قائم اذ جاء عمرو بين اوقات قيامي
مجيء عمرو ثم حذف المبتدأ مدلولا عليه بجاء عمرو وقيل مبتدأ واذ خبره والمعنى حين انا قائم حين جاء عمرو وذكر
لاذ معنيان اخران احدهما التوكيد وذلك بان تحمل على الزيادة قاله ابو عبيدة وتبعه ابن قتيبة وحملا عليه آيات
منها واذ قال ربك للملائكة والثاني التحقيق كقد وحملت عليه الآية وليس القولان بشيء واختار ابن الشجري انها
تقع زائدة بعد بينا وبينما خاصة قال لانك اذا قلت بينما انا جالس اذ جاء زيد فقدرتها غير زائدة اعملت فيها
الخبر وهي مضافة الى جملة جاء زيد وهذا الفعل هو الناصب لبين فيعمل المضاف اليه فيما قبل المضاف انتهى وقد مضى
عليه كلام النحويين في توجيه ذلك وعلى القول بالتحقيق في الآية فالجملة معترضة بين الفعل والفاعل مسألة
يلزم اذ الاضافة الى جملة اسمية اما نحو واذكروا اذ انتم قليل او فعلية فعلها ماض لفظا ومعنى نحو واذ قال
ربك للملائكة واذ ابتلى ابراهيم ربه واذ غدوت من اهلك او فعلية فعلها ماض معنى لا لفظا نحو واذ يرفع
ابراهيم القواعد واذ يمكر بك الذين كفروا واذ تقول للذي انعم الله عليه وقد اجتمعت الثلاثة في قوله تعالى الا
تنصروه فقد نصره الله اذ اخرجه الذين كفروا ثاني اثنين اذ هما في الغار اذ يقول لصاحبه لا تحزن ان الله معنا
فالاولى ظرف لنصره والثانية بدل منها والثالثة قيل بدل ثان وقيل ظرف لثاني اثنين وفيهما وفي ابدال
الثانية نظر لان الزمن الثاني والثالث غير الاول فكيف يبدلان منه ثم لا يعرف ان البدل يتكرر الا في بدل

الاضراب وهو ضعيف لا يحمل عليه التنزيل ومعنى ثاني اثنين واحد من اثنين فكيف يعمل في الظرف وليس فيه معنى
فعل وقد يجاب بان تقارب الازمنة ينزلها منزلة المتحد واشار الى ذلك ابو الفتح في المحتسب والظرف يتعلق
بوهم الفعل وايسر روائحه وقد يحذف احد شطري الجملة فيظن من لا خبرة له انها اضيفت الى المفرد كقوله هل ترجعن
ليال قد مضين لنا والعيش منقلب اذ ذاك افنانا والتقدير اذ ذاك كذلك وقول الاخطل كانت منازل
الاف عهدتهم اذ نحن اذ ذاك دون الناس اخوانا الالاف بضم الهمزة جمع الف بالمد مثل كافر وكفار ونحن وذاك
مبتدآن حذف خبراهما والتقدير عهدتهم اخوانا اذ نحن متآلفون اذ ذاك كائن ولا تكون اذ الثانية خبرا عن
نحن لانه زمان ونحن اسم عين بل هي ظرف للخبر المقدر واذ الاولى ظرف لعهدتهم ودون اما ظرف له او للخبر المقدر
او للحال من اخوانا محذوفة اي متصافين دون الناس ولا يمنع ذلك تنكير صاحب الحال لتأخره فهو كقوله لمية
موحشا طلل ولا كونه اسم عين لان دون ظرف مكان لا زمان والمشار اليه بذلك التجاوز المفهوم من الكلام
وقالت الخنساء كان لم يكونوا حمى يختشى اذ الناس اذ ذاك من عز بزا الاولى ظرف ليختشى او لحمى او ليكونوا ان قلنا
لكان الناقصة مصدر والثانية ظرف لبز ومن مبتدأ موصول لا شرط لان بز عامل في اذ الثانية ولا يعمل ما في
خبر الشرط فيما قبل عند البصريين وبز خبر من والجملة خبر الناس والعائد اليه محذوف اي من عز منهم كقولهم السمن
منوان بدرهم ولا تكون اذ الاولى ظرفا لبز لانه خبر الجملة التي اضيفت اذ الاولى اليها ولا يعمل شيء من المضاف اليه
في المضاف ولا اذ الثانية بدلا من الاولى لان الاولى انما تكمل بما اضيفت اليه فلا يبدل منها قبل تمامها ولا خبرا عن
الناس لانها زمان والناس اسم عين وذلك اسم مبتدأ محذوف الخبر اي كائن وعلى ذلك فقس وقد تحذف الجملة
كلها للعلم بها ويعوض عنها التنوين وتكسر الذال لالتقاء الساكنين نحو ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله وزعم
الاخفش ان اذ في ذلك معربة لزوال افتقارها الى الجملة وان الكسرة اعراب لان اليوم مضاف اليها ورد بان
بناءها لوضعها على حرفين وبان الافتقار باق في المعنى كالموصول الذي تحذف صلته لدليل قال نحن الاولى
فاجمع جموعك ثم وجههم الينا اي نحن الاولى عرفوا وبان العوض ينزل منزلة المعوض عنه فكان المضاف اليه مذكور
وبقوله نهيتك عن طلابك ام عمرو بعافية وانت اذ صحيح واجاب عن هذا بان الاصل حينئذ ثم حذف المضاف وبقي
الجر كقراءة بعضهم والله يريد الاخرة اي ثواب الآخرة تنبيه اضيفت اذ الى الجملة الاسمية فاحتملت الظرفية
والتعليلية في قول المتنبي امن ازديارك في الدجى الرقباء اذ حيث كنت من الظلام ضياء ومن فعل
ماض فهو مفتوح الآخر لا مكسوره على انه حرف جر كما توهم شخص ادعى الادب في زماننا واصر على ذلك والازديار ابلغ
من الزيارة كما ان الاكتساب ابلغ من الكسب لان الافتعال للتصرف والدال بدل عن التاء وفي متعلقة به لا بامن
المعنى انهم امنوا دائما ان يزوروك في الدجى واذ اما تعليل او ظرف مبدل من محل في الدجى وضياء مبتدأ خبره حيث

وابتدأ بالنكرة لتقدم خبرها عليها ظرفا ولانها موصوفة في المعنى لان من الكلام صفة لها في الاصل فلما قدمت
عليها صارت حالا منها ومن للتبعيض متعلقة بمحذوف وكان تامة وهي وفاعلها خفض باضافة حيث
اذ الصحيح اضافتها الى الجمل وحصلت به الا من الكلام اذ ما اداة شرط تجزم فعلين وهي حرف عند سيبويه بمنزلة
ان الشرطية وظرف عند المبرد وابن السراج والفارسي وعملها الجزم قليل لا ضرورة خلافا لبعضهم اذا على وجهين
احدهما ان تكون للمفاجأة فتختص بالجملة الاسمية ولا تحتاج لجواب ولا تقع في الابتداء ومعناها الحال لا الاستقبال
نحو خرجت فاذا الاسد بالباب ومنه فاذا هي حية تسعى اذا لهم مكر وهي حرف عند الاخفش ويرجحه قولهم خرجت
فاذا ان زيدا بالباب بكسر ان لان ان لا يعمل ما بعدها فيما قبلها وظرف مكان عند المبرد وظرف زمان عند
الزجاج واختار الاول ابن مالك والثاني ابن عصفور والثالث الزمخشري وزعم ان عاملها فعل مقدر مشتق
من لفظ المفاجأة قال في ثم اذا دعاكم دعوة من الارض اذا انتم تخرجون ثم اذا دعاكم فاجأتم الخروج في ذلك
الوقت ولا يعرف هذا لغيره وانما ناصبها عندهم الخبر المذكور في نحو خرجت فاذا زيد جالس او المقدر في نحو فاذا
الاسد اي حاضر وان قدرت انها الخبر فعاملها مستقر او استقر ولم يقع الخبر معها في التنزيل الا مصرحا به نحو فاذا
هي حية فاذا هم خامدون فاذا هي بيضاء فاذا هم بالساهرة واذا قيل خرجت فاذا الاسد صح كونها عند المبرد
خبرا اي فبالحضرة الاسد ولم يصح عند الزجاج لان الزمان لا يخبر به عن الجثة ولا عند الاخفش لان الحرف لا يخبر
به ولا عنه فان قلت فاذا القتال صحت خبريتها عند غير الاخفش وتقول خرجت فاذا زيد جالس او جالسا فالرفع
على الخبرية واذا نصب به والنصب على الحالية والخبر اذا ان قيل بانها ظرف مكان والا فهو محذوف نعم يجوز ان
تقدرها خبرا عن الجثة مع قولنا انها زمان اذا قدرت حذف مضاف كان تقدر في نحو خرجت فاذا الاسد فاذا حضور
الاسد مسئلة قالت العرب قد كنت اظن ان العقرب اشد لسعة من الزنبور فاذا هو هي وقالوا ايضا فاذا
هو اياها وهذا هو الوجه الذي انكره سيبويه لما سأله الكسائي وكان من خبرهما ان سيبويه قدم على البرامكة
فعزم يحيى بن خالد على الجمع بينهما فجعل لذلك يوما فلما حضر سيبويه تقدم اليه الفراء وخلف فسأله خلف عن مسئلة
فاجاب فيها فقال له اخطأت ثم سأله ثانية وثالثة وهو يجيبه ويقول له اخطأت فقال هذا سوء ادب فاقبل
عليه الفراء فقال ان في هذا الرجل حدة وعجلة ولكن ما تقول فيمن قال هؤلاء ابون ومررت بابين
كيف تقول على مثال ذلك من وأيت واويت فاجاب فقال اعد النظر فقال لست اكلمكما حتى يحضر صاحبكما
فحضر الكسائي فقال له تسألني او اسألك فقال له سيبويه سل انت فسأله عن هذا المثال فقال له سيبويه
فاذا هو هي ولا يجوز النصب فسأله عن امثال ذلك نحو خرجت فاذا عبد الله القائم والقائم فقال كل ذلك
بالرفع فقال له الكسائي العرب ترفع كل ذلك وتنصب فقال يحيى قد اختلفتما وانتما رئيسا بلديكما فمن يحكم بينكما

فقال له الكسائي هذه العرب ببابك قد سمع منهم اهل البلدين فيحضرون ويسئلون فقال يحيى وجعفر انصفت
فاحضروا فوافقوا الكسائي فاستكان سيبويه وامر له يحيى بعشرة آلاف درهم فخرج الى فارس فاقام بها حتى مات ولم
يعد الى البصرة فيقال ان العرب قد ارشوا على ذلك او انهم علموا منزلة الكسائي عند الرشيد ويقال انهم انما قالوا
القول قول الكسائي ولم ينطقوا بالنصب وان سيبويه قال ليحيى مرهم ان ينطقوا بذلك فان السنتهم لا تطوع به ولقد
احسن الامام الاديب ابو الحسن حازم بن محمد الانصاري اذ قال في منظومته في النحو حاكيا هذه الواقعة والمسئلة
والعرب قد تحذف الاخبار بعد اذا اذا عنت فجأة الامر الذي دهما وربما نصبوا بعد الحال اذا وبعد بار فعوا
من بعدها ربما فان توالى ضميران اكتسى بهما وجه الحقيقة من اشكاله غمما لذاك اعيت على الافهام مسئلة اهدت
الى سيبويه الحتف والغمما قد كانت العقرب العوجاء احسبها قدما اشد من الزنبور وقع حما وفي الجواب عليها هل اذا
هو هي او هل اذا هو اياها قد اختصما وخطأ ابن زياد وابن حمزة في ما قال فيها ابا بشر وقد ظلما وغاظ عمرا
على في حكومته يا ليته لم يكن في امره حكما كغيظ عمرو عليا في حكومته وفجع ابن زياد كل منتحب من اهله اذ غدا منه يفيض دما
كفجعة ابن زياد كل منتحب من اهله اذ غدا منه يفيض دما واصبحت بعده الانفاس باكية في كل طرس كدمع سح
وانسجما وليس يخلو امرؤ من حاسد اضم لولا التنافس في الدنيا لما اضما والغبن في العلم اشجى محنة علمت وابرح الناس
شجوا عالم هضما وقوله وربما نصبوا البيت اي وربما نصبوا على الحال بعد ان رفعوا ما بعد اذا على الابتداء
فيقولون فاذا زيد جالسا وقوله ربما في اخر البيت بالتخفيف توكيد لربما في اوله بالتشديد وغمما
في اخر البيت الثالث بفتح الغين كناية عن الاشكال والخفاء وغمما في اخر البيت الرابع بضمها جمع غمة وابن زياد
الفراء واسمه يحيى وابن حمزة هو الكسائي واسمه علي وابو بشر سيبويه واسمه عمرو والفظلما للتثنية ان بنيته للفاعل
وللاطلاق ان بنيته للمفعول وعمرو وعلي الاولان سيبويه والكسائي والاخران ابن العاص وابن ابي طالب وحكما
الاول اسم والثاني فعل او بالعكس وهما للاطلاق وزياد الاول والد الفراء والثاني زياد بن ابيه ابنه المشار اليه عمرو ابن مرجانة
المرسل في قتل الحسين واضم كغضب وزنا ومعنى واغتام القصاد والوصف منه اضم كفرح وهضم مبني للمفعول
اي لم يوف حقه واما سؤال الفراء فجوابه ان ابون جمع اب وهو فعل بفتحتين واصله ابو فاذا بنيت مثله من اوى
او من وأى قلت اوى كهوى او وأى كهوى ايضا ثم تجمعه بالواو والنون فتحذف الالف كما تحذف الف مصطفى
وتبقى الفتحة دليلا عليها فتقول اوون ووأون رفعا واوين ووأين جرا ونصبا كما تقول في جمع عصا وقفا
اسم رجل عصون وقفون وعصين وقفين وليس هذا مما يخفى على سيبويه ولا على اصاغر الطلبة ولكنه كما قال
ابو عثمان المازني دخلت بغداد فالقيت علي مسائل فكنت اجيب فيها على مذهبي ويخطئونني على مذاهبهم انتهى
وهكذا اتفق لسيبويه واما سؤال الكسائي فجوابه ما قال سيبويه فاذا هو هي هذا هو وجه الكلام مثل فاذا

هي بيضاء فاذا هي حية واما فاذا هو اياها ان ثبت فخارج عن القياس واستعمال الفصحاء كالجزم بلن والنصب بلم والجر بلعل وسيبويه واصحابه لا يلتفتون لمثل ذلك وان تكلم به بعض العرب وقد ذكر في توجيهه امور احدها لابي بكر بن الخياط وهو ان اذا ظرف فيه معنى وجدت ورأيت فجاز له ان ينصب المفعول وهو مع ذلك ظرف مخبر به عن الاسم بعده انتهى وهذا خطأ لان المعاني لا تنصب المفاعيل الصريحة وانما تعمل في الظروف والاحوال ولانها تحتاج على هذا الى فاعل والى مفعول آخر وكان حقها ان تنصب ما يليها والثاني ان ضمير النصب استعير في مكان ضمير الرفع قاله ابن مالك ويشهد له قراءة الحسن اياك يعبد ببناء الفعل للمفعول لكنه لا يتأتى فيما اجازوه من قولك فاذا زيد القائم بالنصب فينبغي ان يوجه هذا على انه نعت مقطوع به او حال على زيادة أل وليس ذلك مما ينقاس ومن جوز تعريف الحال او زعم ان اذا تعمل عمل وجد وانها رفعت عبد الله بناء على ان الظرف يعمل وان لم يعتمد فقد اخطأ لان وجد ينصب الاسمين ولان مجيء الحال بلفظ المعرفة قليل وهو قابل للتأويل والثالث انه مفعول به والاصل فاذا هو يساويها او فاذا هو يشبهها ثم حذف الفعل فانفصل الضمير وهذا الوجه لابن مالك ايضا ونظيره قراءة علي عليه السلام لئن اكله الذئب ونحن عصبة بالنصب اي نوجد عصبة او نرى عصبة واما قوله والذين اتخذوا من دونه اولياء ما نعبدهم اذا قيل ان التقدير يقولون ما نعبدهم فانما حسنه ان اضمار القول مستسهل عندهم الرابع انه مفعول مطلق والاصل فاذا هو يلسع لسعتها ثم حذف الفعل كما تقول ما زيد الا شرب الابل ثم حذف المضاف نقله الشلوبين في حواشي المفصل عن الاعلم وقال هو اشبه ما وجه به النصب الخامس انه منصوب على الحال من الضمير في الخبر المحذوف والاصل فاذا هو ثابت مثلها ثم حذف المضاف فانفصل الضمير وانتصب في اللفظ على الحال على سبيل النيابة كما قالوا قضية ولا ابا حسن لها على اضمار مثل قاله ابن الحاجب في اماليه وهو وجه غريب اعني انتصاب الضمير على الحال وهو مبني على اجازة الخليل فانه اجاز له صوت صوت حمار بالرفع صفة لصوت بتقدير مثل واما سيبويه فقال هذا قبيح ضعيف وممن قال بالجواز ابن مالك قال اذا كان المضاف الى معرفة كلمة مثل جاز ان تخلفها المعرفة في التنكير فتقول مررت برجل زهير بالخفض صفة للنكرة وهذا زهيرا بالنصب على الحال ومنه قولهم تفرقوا ايدي سبا وايادي سبا وانما سكنت الياء مع انهما منصوبان لثقلهما بالتركيب والاعلال كما في معديكرب وقالي قلا والثاني من وجهي اذا ان تكون لغير المفاجأة فالغالب ان تكون ظرفا للمستقبل متضمنة معنى الشرط وتختص بالدخول على الجملة الفعلية عكس الفجائية وقد اجتمعا في قوله ثم اذا دعاكم دعوة من الارض اذا انتم تخرجون وقوله فاذا اصاب به من يشاء من عباده اذا هم يستبشرون ويكون الفعل بعدها ماضيا كثيرا ومضارعا دون ذلك وقد اجتمعا في قول ابي ذؤيب والنفس راغبة اذا رغبتها واذا ترد الى قليل تقنع وانما دخلت الشرطية على الاسم في نحو اذا السماء انشقت لانه فاعل بفعل محذوف على

شريطة التفسير لا مبتدأ خلافا للاخفش واما قوله اذا باهلي تحته حنظلية له ولد منها فذاك المذرع فالتقدير اذا كان باهلي وحنظلية فاعل لاستقر محذوفا وباهلي فاعل المحذوف يفسره العامل في حنظلية ويرده انه فيه حذف المفسر ومفسره جميعا ويسهله ان الظرف يدل على المفسر فكأنه لم يحذف ولا تعمل اذا الجزم الا في الشعر كقوله استغن ما اغناك ربك بالغنى واذا تصبك خصاصة فتجمل وقد تخرج اذا عن كل من الظرفية والاستقبال ومعنى الشرط وفي كل من هذه المواضع فصل

الفصل الاول في خروجها عن الظرفية زعم ابو الحسن في حتى اذا جاؤها ان اذا جر بحتى وزعم ابو الفتح في اذا وقعت الواقعة الآية فيمن نصب خافضة رافعة ان اذا الاولى مبتدأ والثانية خبر والمنصوبين حالان وكذا جملة ليس ومعمولاها والمعنى وقت وقوع الواقعة خافضة لقوم رافعة لآخرين هو وقت رج الارض وقال قوم في اخطب ما يكون الامير قائما ان الاصل اخطب اوقات اكوان الامير اذا كان قائما اي وقت قيامه ثم حذفت الاوقات وناب عنها ما المصدرية ثم حذف الخبر المرفوع وهو اذا وشبهها كان التامة وفاعلها في الحذف ثم نابت الحال عن الخبر ولو كانت اذا على هذا التقدير في موضع نصب لاستحال المعنى كما يستحيل اذا قلت اخطب اوقات اكوان الامير يوم الجمعة اذا نصبت اليوم لان الزمان لا يكون محلا للزمان وقالوا في قول الحماسي بعد غد يا لهف نفسي من غد اذا راح اصحابي ولست براح ان اذا في موضع جر بدلا من غد وزعم ابن مالك انها وقعت مفعولا في قوله عليه السلام لعائشة اني لاعلم اذا كنت عني راضية واذا كنت علي غضبى والجمهور على ان اذا لا تخرج عن الظرفية وان حتى في نحو حتى اذا جاؤها حرف ابتداء داخل على الجملة باسرها ولا عمل له واما اذا وقعت فاذا الثانية بدل من الاولى والاولى ظرف وجوابها محذوف لفهم المعنى وحسنه طول الكلام وتقديره بعد اذا الثانية اي انقسمتم اقساما وكنتم ازواجا ثلاثة واما اذا في البيت فظرف للهف واما التي في المثال ففي موضع نصب لانا لا نقدر زمانا مضافا الى ما يكون اذ لا موجب لهذا التقدير واما الحديث فاذا ظرف لمحذوف وهو مفعول اعلم وتقديره شأنك ونحوه كما تعلقت اذ بالحديث في هل اتاك حديث ضيف ابراهيم المكرمين اذ دخلوا عليه

الفصل الثاني في خروجها عن الاستقبال وذلك على وجهين احدهما ان تجيء للماضي كما تجيء اذ للمستقبل في قول بعضهم وذلك كقوله تعالى ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت لا اجد ما احملكم عليه وقوله واذا رأوا تجارة او لهوا انفضوا اليها وقوله وندمان يزيد الكأس طيبا سقيت اذا تغورت النجوم والثاني ان تجيء للحال وذلك بعد القسم نحو والليل اذا يغشى والنجم اذا هوى قيل لانها لو كانت للاستقبال لم تكن ظرفا لفعل القسم لانه انشاء لا اخبار عن قسم يأتي لان قسم الله سبحانه قديم ولا لكون محذوف هو حال من الليل والنجم لان الاستقبال والحال متنافيان واذا بطل هذان الوجهان تعين انه ظرف لاحدهما على ان المراد به الحال انتهى والصحيح انه لا يصح التعليق بالقسم الانشائي لان القديم لا زمان له لا حال ولا غيره بل هو سابق على الزمان وانه لا يمتنع التعليق بكائنا مع بقاء اذا على

الاستقبال بدليل صحة مجيء الحال المقدرة بانقا وكر برجال معه صقر صائدا به غدا اى مقدرا الصيد به
غدا كذا يقدرون واوضح منه ان يقال المعنى مريدا به الصيد غدا كما فسر قمتم فى اذا قمتم الى الصلوة باردتم مسئلة
فى ناصب اذا مذهبان احدهما انه شرطها وهو قول المحققين فتكون بمنزلة متى وحيثما وايان وقول ابى البقا
مردود بان المضاف اليه لا يعمل فى المضاف غير وارد لان اذا عند هؤلاء غير مضافة كما يقوله الجميع اذا جزمت كقوله
واذا تصبك خصاصة فتجمل والثانى انه ما فى جوابها من فعل او شبهه وهو قول الاكثرين ويرد عليهم امور احدها
ان الشرط والجزاء عبارة عن جملتين تربط بينهما الاداة وعلى قولهم تصير الجملتان واحدة لان الظرف عندهم من
جملة الجواب والمعمول داخل فى جملة عامله والثانى انه ممتنع فى قول زهير بدا لى انى لست مدرك ما مضى ولا سابقا شيئا
اذا كان جائيا لان الجواب محذوف فتقديره اذا كان جائيا فلا اسبقه ولا يصح ان يقال لا اسبق شيئا وقت مجيئه لان
الشئ انما يسبق قبل مجيئه وهذا لازم لهم ايضا ان اجابوا بانها غير شرطية وانها معمولة لما قبلها وهو سابق
واما على القول الاول فهى شرطية محذوفة الجواب وعاملها اما خبر كان او نفس كان ان قلنا بدلالتها على الحدث
والثالث انه يلزمهم فى نحو اذا جئتنى اليوم اكرمتك غدا ان يعمل اكرمتك فى ظرفين متضادين وهو باطل عقلا
اذ الحدث الواحد المعين لا يقع بتمامه فى زمانين وقصدا اذ المراد وقوع الاكرام فى الغد لا فى اليوم فان قلت فما ناصب
اليوم على القول الاول وكيف يعمل العامل الواحد فى ظرفى زمان قلت لم يتحدا كما فى الوجه السابق وعمل العامل فى
ظرفى زمان يجوز اذا كان احدهما اعم من الاخر نحو آتيك يوم الجمعة سحر وليس بدلا لجواز سير عليه يوم الجمعة سحر برفع الاول
ونصب الثانى نص عليه سيبويه وانشد للفرزدق متى تردن يوما سفار تجد بها اديهم يرمى المستجير المعورا
فيوما يمتنع ان يكون بدلا من متى لعدم اقترانه بحرف الشرط ولهذا يمتنع فى اليوم فى المثال ان يكون بدلا من اذا ويمتنع
ان يكون ظرفا لتجد لئلا ينفصل تردن من معموله وهو سفار بالاجنبى فتعين انه ظرف ثان لتردن والرابع ان الجواب ورد
مقرونا باذا الفجائية نحو ثم اذا دعاكم دعوة من الارض اذا انتم تخرجون وبالحرف الناسخ نحو اذا جئتنى اليوم فانى
اكرمك وكل منهما لا يعمل ما بعده فيما قبله وورد ايضا والصالح فيه للعمل صفة كقوله تعالى فاذا نقر فى الناقور
فذلك يومئذ يوم عسير ولا تعمل الصفة فيما قبل الموصوف وتخريج بعضهم هذه الآية على ان اذا مبتدا وما بعد الفاء خبر لا
يصح الا على قول الاخفش ومن تابعه فى جواز تصرف اذا وجواز زيادة الفاء فى خبر المبتدا لان عسر اليوم ليس مسببا عن النقر
والجيد ان يخرج على حذف الجواب مدلولا عليه بعسير اى عسر اليوم واما قول ابى البقاء انه يكون مدلولا عليه بذلك
لانه اشارة الى النقر فمردود لادائه الى اتحاد السبب والمسبب وذلك ممتنع واما نحو فمن كانت هجرته الى الله ورسوله
فهجرته الى الله ورسوله فمتأول على اقامة السبب مقام المسبب لاشتهار المسبب اى فقد استحق الثواب العظيم المستقر للمهاجرين
قال ابو حيان ويرد ايضا مقرونا بما النافية نحو واذا تتلى عليهم آياتنا بينات ما كان حجتهم الآية وما النافية لها

الصدر

الصدر انتهى وليس هذا الجواب الا مقترنا بالفاء مثل وان يستعتبوا فما هم من المعتبين وانما الجواب محذوف اى عمدوا
الى الحجج الباطلة وقول بعضهم انه جواب على اضمار الفاء مثل ان ترك خيرا الوصية للوالدين والاقربين مردود بان
الفاء لا يحذف الا ضرورة كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها والوصية فى الآية نائب عن فاعل كتب وللوالدين
متعلق بها لا خبر والجواب محذوف اى فليوص وقول ابن الحاجب ان اذا هذه غير شرطية فلا تحتاج الى جواب وان عاملها ما بعد
ما النافية كما عمل ما بعد لا فى يوم من قوله يوم يرون الملائكة لا بشرى يومئذ للمجرمين وان ذلك من التوسع
فى الظروف مردود بثلاثة امور احدها ان مثل هذا التوسع خاص بالشعر كقوله ونحن عن فضلك ما استغنينا
والثانى ان ما لا يتقدم عليها لان ما لها الصدر مطلقا باجماع البصريين واختلفوا فى لا فقيل لها الصدر مطلقا
وقيل ليس لها الصدر مطلقا لتوسطها بين العامل والمعمول فى نحو ان لا تقم اقم وجاء بلا زاد وقوله الا ان قرطا
على آلة الا انثى كبيرة لا اكيدا وقيل ان وقعت لا فى صدر جواب القسم فلها الصدر لحلولها محل ادوات الصدر والا
فلا وهذا هو الصحيح وعليه اعتمد سيبويه اذ جعل انتصاب حب العراق فى قوله آليت حب العراق الدهر اطعمه على التوسع
واسقاط الخافض وهو على ولم يجعله من باب زيدا ضربته لان التقدير لا اطعمه ولا هذه لها الصدر فلا يعمل ما بعدها
فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسر فى هذا الباب عاملا الثالث ان لا فى الآية حرف ناسخ مثلها فى لا رجل والحرف
الناسخ لا يتقدم معمول ما بعده ولو لم يكن ناسخا لا يجوز زيدا انى اضرب فكيف وهو حرف نفى بل ابلغ من هذا
ان العامل الذى بعده مصدر وهم يطلقون القول بان المصدر لا يعمل فيما قبله وانما العامل محذوف اى اذكر
يوم او يعذبون يوم ونظير ما اورده ابو حيان على الاكثرين ان يورد عليهم قوله تعالى وقال الذين كفروا هل ندلكم
على رجل ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق انكم لفى خلق جديد فيقال لا يصح لجديد ان يعمل فى اذا لان ان ولام الابتداء
يمنعان من ذلك لان لهما الصدر وايضا فالصفة لا تعمل فيما قبل الموصوف والجواب ايضا ان الجواب محذوف مدلول
عليه بجديد اى اذا مزقتم تجددون لان الحرف الناسخ لا يكون فى اول الجواب الا وهو مقرون بالفاء نحو وما
تفعلوا من خير فان الله به عليم واما وان اطعتموهم انكم لمشركون فالجملة جواب القسم محذوف مقدر قبل الشرط بدليل
وان لم ينتهوا عما يقولون ليمسن الآية ولا يسوغ ان يقال قدرها خالية من معنى الشرط فيستغنى عن جواب
وتكون معمولة لما قبلها وهو قال او ندلكم او ينبئكم لان هذه الافعال لم تقع فى ذلك الوقت الفصل الثالث
فى خروج اذا عن الشرطية ومثاله قوله تعالى واذا ما غضبوا هم يغفرون والذين اذا اصابهم البغى هم ينتصرون
فاذا فيهما ظرف لخبر المبتدا بعدهما ولو كانت شرطية والجملة الاسمية جوابا لاقترنت بالفاء نحو وان يمسسك الله بخير
فهو على كل شئ قدير وقول بعضهم انه على اضمار الفاء تقدم رده وقول آخر ان الضمير توكيد لا مبتدا وان
ما بعده الجواب ظاهر التعسف وقول آخر ان جوابها محذوف مدلول عليه بالجملة بعدها تكلف من غير ضرورة ومن ذلك اذا

التي بعد القسم نحو والليل اذا يغشى والنجم اذا هوى اذ لو كانت شرطية كان ما قبلها جوابا في المعنى كما في قولك

آتيك اذا اتيتني فيكون التقدير اذا يغشى الليل واذا هوى النجم اقسمت وهذا ممتنع لوجهين احدهما ان القسم الانشائي

لا يقبل التعليق لان الانشاء ايقاع والمعلق يحتمل الوقوع وعدمه فاما ان جاءني زيد فوالله لاكرمنه فجواب

في المعنى فعل الاكرام لانه المسبب عن الشرط وانما دخل القسم بينهما لمجرد التوكيد ولا يمكن ادعاء مثل ذلك هنا

لان جواب والليل اذا يغشى ثابت دائما وجواب والنجم ماض مستمر الانتفاء فلا يمكن تسببهما عن امر مستقبل وهو فعل

الشرط والثاني ان الجواب خبري فلا يدل عليه الانشاء لتباين حقيقتهما ايمن المختص بالقسم اسم لا حرف خلافا

للزجاج والرماني مفرد مشتق من اليمن وهمزته وصل لا جمع يمين وهمزته قطع خلافا للكوفيين ويرده جواز

كسر همزته وفتح ميمه ولا يجوز مثل ذلك في الجمع من نحو افلس واكلب وقول نصيب فقال فريق القوم لما نشدتهم نعم

وفريق ليمن الله ما ندري فحذف الفها في الدرج ويلزم الرفع بالابتداء وحذف الخبر واضافته الى اسم الله سبحانه

خلافا لابن درستويه في اجازة جره بحرف القسم ولابن مالك في اجازة اضافته الى الكعبة وكاف الضمير وجوز ابن عصفور

كونه خبرا والمحذوف مبتدأ اي قسمي ايمن الله حرف الباء الباء المفردة حرف جر لاربعة عشر معنى اولها الالصاق

قيل وهو معنى لا يفارقها فلهذا اقتصر عليه سيبويه ثم الالصاق حقيقي كامسكت بزيد اذا قبضت على شيء

من جسمه او على ما يحبسه من يد او ثوب ونحوه ولو قلت امسكته احتمل ذلك وان يكون منعه من التصرف ومجازي نحو مررت

بزيد اي الصقت مروري بمكان يقرب من زيد وعن الاخفش ان المعنى مررت على زيد بدليل وانكم لتمرون عليهم مصبحين

واقول ان كلا من الالصاق والاستعلاء انما يكون حقيقيا اذا كان مفضيا الى نفس المجرور كامسكت بزيد

وصعدت على السطح فان افضى الى ما يقرب منه فمجاز كمررت بزيد في تأويل الجماعة وكقوله وبات على النار الندى

والمحلق فاذا استوى التقديران في المجازية فالاكثر استعمالا اولى بالتقدير كمررت به وعليه وان كان مررت عليه كما في

لتمرون عليهم ومررت علي اي لقد امر على اللئيم يسبني الا ان مررت به اكثر فكان اولى بتقديره اصلا ويتخرج على

هذا الخلاف الخلاف في قوله تمرون الديار ولم تعوجوا اهو على اسقاط الباء ام على اسقاط على الثاني التعدية وتسمى باء النقل ايضا

وهي المعاقبة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولا واكثر ما تعدي الفعل القاصر تقول في ذهب زيد ذهبت بزيد

واذهبته ومنه ذهب الله بنورهم وقرئ اذهب الله نورهم وقول المبرد والسهيلي ان بين التعديتين فرقا وانك

اذا قلت ذهبت بزيد كنت مصاحبا له في الذهاب مردود بالآية واما قوله تعالى ولو شاء الله لذهب بسمعهم وابصارهم

فيحتمل ان يكون الفاعل ضمير البرق ولان الهمزة والباء متعاقبتان لم يجز اقمت بزيد واما تنبت بالدهن فيمن ضم

اوله وكسر ثالثه فخرج على زيادة الباء او على انها للمصاحبة فالظرف حال من الفاعل اي مصاحبة للدهن او المفعول

اي تنبت الثمر مصاحبا للدهن او ان انبت بمعنى نبت كقول زهير رأيت ذوي الحاجات عند بيوتهم

قطينا لهم حتى اذا انبت البقل ومن ورود هما متعديين ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض وصككت الحجر بالحجر واصله

دفع بعض الناس بعضا وصك الحجر الحجر الثالث الاستعانة وهي الداخلة على آلة الفعل نحو كتبت بالقلم ونجرت

بالقدوم قيل ومنه باء البسملة لان الفعل لا يتأتى على الوجه الاكمل الا بها الرابع السببية نحو انكم ظلمتم انفسكم

باتخاذكم العجل فكلا اخذنا بذنبه ومنه لقيت بزيد الاسد اي بسبب لقائي اياه وقوله قد سقيت آبالهم بالنار

اي انها بسبب ما وسمت به من اسماء اصحابها يخلى بينها وبين الماء الخامس المصاحبة نحو اهبط بسلام اي معه

وقد دخلوا بالكفر الآية وقد اختلف في الباء من قوله تعالى فسبح بحمد ربك فقيل للمصاحبة والحمد مضاف الى المفعول

اي سبحه حامدا له اي نزهه عما لا يليق به واثبت له ما يليق به وقيل للاستعانة والحمد مضاف الى الفاعل اي سبحه

بما حمد به نفسه اذ ليس كل تنزيه بمحمود الا ترى ان تسبيح المعتزلة اقتضى تعطيل كثير من الصفات واختلف في سبحانك

اللهم وبحمدك فقيل جملة واحدة على ان الواو زائدة وقيل جملتان على انها عاطفة ومتعلق الباء محذوف اي وبحمدك

سبحتك وقال الخطابي المعنى وبمعونتك التي هي نعمة توجب علي حمدك سبحتك لا بحولي وقوتي يريد انه مما اقيم فيه

المسبب مقام السبب وقال ابن الشجري في فتستجيبون بحمده هو كقولك اجبته بالتلبية اي فتستجيبونه بالثناء اذ الحمد الثناء

او الباء متعلقة بحال محذوفة اي معلنين بحمده والوجهان في فسبح بحمد ربك السادس الظرفية نحو ولقد نصركم الله

ببدر نجيناهم بسحر السابع البدل كقول الحماسي فليت لي بهم قوما اذا ركبوا شنوا الاغارة فرسانا وركبانا

وانتصاب الاغارة على المفعول لاجله الثامن المقابلة وهي الداخلة على الاعواض كاشتريته بالف وكافأت

احسانه بضعف وقولهم هذا بذاك ومنه ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون وانما لم نقدرها باء السببية كما قالت المعتزلة

وكما قال الجميع في لن يدخل احدكم الجنة بعمله لان المعطي بعوض قد يعطي مجانا واما المسبب فلا يوجد بدون السبب وقد

تبين انه لا تعارض بين الحديث والآية لاختلاف محل البائين جمعا بين الادلة التاسع المجاوزة كعن فقيل

تختص بالسؤال نحو فاسأل به خبيرا بدليل يسألون عن انبائكم وقيل لا تختص به بدليل قوله تعالى يسعى نورهم بين ايديهم

وبايمانهم ويوم تشقق السماء بالغمام وجعل الزمخشري هذه الباء بمنزلتها في شققت السنام بالشفرة على

ان الغمام جعل كالآلة التي يشق بها قال ونظيره السماء منفطر به وتأول البصريون فاسأل به خبيرا على

ان الباء للسببية وزعموا انها لا تكون بمعنى عن اصلا وفيه بعد لانه لا يقتضي قولك سألت بسببه ان المجرور هو المسؤول عنه

العاشر الاستعلاء نحو من ان تأمنه بقنطار الآية بدليل هل آمنكم عليه الا كما امنتكم على اخيه من قبل ونحو واذا مروا

بهم يتغامزون بدليل وانكم لتمرون عليهم وقد مضى البحث فيه وقوله ارب يبول الثعلبان برأسه بدليل تمامه

لقد ذل من بالت عليه الثعالب الحادي عشر التبعيض اثبت ذلك الاصمعي والفارسي والقتبي وابن مالك

قيل والكوفيون وجعلوا منه عينا يشرب بها عباد الله وقوله شربن بماء البحر ثم ترفعت وقوله شرب النزيف ببرد ماء الحشرج

فنا ومنه وامسحوا برؤسكم والظاهر ان الباء فيهن للالصاق وقيل هي في اية الوضوء للاستعانة وان في الكلام حذفا وقلبا فان مسح يتعدى الى المزال عنه بنفسه والى المزيل بالباء فالاصل امسحوا رؤسكم بالماء ونظيره بيت الكتاب كنواح ريش حمامة نجدية ومسحت باللثتين عصف الاثمد يقول ان لثاتك تضرب الى سمرة فكانك مسحتها بمسحوق الاثمد فقلب معمولي مسح وقيل في تشرب انه ضمن معنى تروى ويصح للنفي يشرب بها ونحو وقال الزمخشري في يشرب بها المعنى يشرب بها الخمر كما تقول شربت الماء بالعسل الثاني عشر القسم وهي اصل احرفه ولذلك خصت بجواز ذكر الفعل معها نحو اقسم بالله لتفعلن ودخولها على الضمير نحو بك لافعلن واستعمالها في القسم الاستعطافي نحو بالله هل قام زيد اي اسألك بالله مستحلفا الثالث عشر الغاية نحو وقد احسن بي اي الي وقيل ضمن احسن معنى لطف الرابع عشر التوكيد وهي الزائدة وزيادتها في ستة مواضع احدها الفاعل وزيادتها فيه واجبة وغالبة وضرورة فالواجبة في نحو احسن بزيد في قول الجمهور ان الاصل احسن زيد بمعنى صار ذا حسن ثم غيرت صيغة الخبر الى الطلب وزيدت الباء اصلاحا للفظ واما اذا قيل بانه امر لفظا ومعنى وان فيه ضمير المخاطب مستترا فالباء معدية مثلها في امرر بزيد والغالبة في فاعل كفى في نحو كفى بالله شهيدا وقال الزجاج دخلت لتضمن كفى معنى اكتف وهو من الحسن بمكان ويصححه قولهم اتقى الله امرؤ وفعل خيرا يثب عليه اي ليتق وليفعل بدليل جزم يثب ويوجبه قولهم كفى بهند بترك التاء فان احتج بالفاصل فهو مجوز لا موجب بدليل وما تسقط من ورقة وما تخرج من ثمرة فان عورض بقولك احسن بهند فالتاء لا تلحق صيغ الامر وان كان معناها الخبر وقال ابن السراج الفاعل ضمير الاكتفاء وصحة قوله موقوفة على جواز تعلق الجار بضمير المصدر وهو قول الفارسي والرماني اجازا مروري بزيد حسن وهو بعمرو قبيح واجاز الكوفيون اعماله في الظرف وغيره ومنع جمهور البصريين اعماله مطلقا قالوا ومن مجيء فاعل كفى هذه مجردا عن الباء قوله عميرة ودع ان تجهزت غاديا كفى الشيب والاسلام للمرء ناهيا ووجه ذلك على ما اخترناه انه لم يستعمل كفى هنا بمعنى اكتف ولا تزاد الباء في فاعل كفى التي بمعنى اجزأ واغنى ولا التي بمعنى وقى والاولى متعدية لواحد كقوله قليل منك يكفيني ولكن قليلك لا يقال له قليل والثانية متعدية لاثنين كقوله تعالى وكفى الله المؤمنين القتال فسيكفيكهم الله ووقع في شعر المتنبي زيادة الباء في فاعل كفى المتعدية لواحد قال كفى ثعلا فخرا بانك منهم ودهر لان امسيت من اهله اهل

لا حل منه والثالث انجره بعد ان نزع فخرا على تقدير كونه فاعل كفى والباء متعلقة بفخرا لا زائدة وجر الدهر بالعطف وتقدير اهل خبر لهو محذوف وزعم المعري ان الصواب نصب دهر بالعطف على ثعلا اي وكفى دهرا هو اهل لان امسيت من اهله انه اهل لكونك من اهله ولا يخفى ما فيه من التعسف وشرحه انه عطف على المفعول المتقدم وهو ثعلا والفاعل المتاخر وهو انك منهم منصوبا ومرفوعا وهما دهر وان ومعمولاها وما تعلق بخبرها ثم حذف المرفوع المعطوف اكتفاء بدلالة المعنى وزعم الربعي ان النصب بالعطف على اسم ان واهل عطف على خبرها ولا معنى للبيت على تقديره والضرورة كقوله الم ياتيك والانباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد وقوله مهما لي الليلة مهما ليه اودى بنعلي وسربالي وقال ابن الضايع في الاول ان الباء متعلقة بتنمي وان فاعل ياتي مضمر فالمسئلة من باب الاعمال وان ياتيك يقتضي الفاعل وتنمي يقتضي ضميرا عائدا على الانباء ويقتضي المفعول فتنازعا فيما الا انه اضمر الفاعل في الاول واعمل في الثاني وقال ابن الحاجب في الثاني الباء معدية كما تقول ذهب بنعلي ولم يتعرض لشرح الفاعل وعلى قوله يحتاج الى ضمير في اودى ويصح ان يكون التقدير اودى هو اي مود اي ذهب ذاهب كما جاء في الحديث لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن اي ولا يشرب هو اي الشارب اذ ليس المراد ولا يشرب الزاني والثاني مما تزاد فيه الباء المفعول ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة وهزي اليك بجذع النخلة فليمدد بسبب الى السماء ومن يرد فيه بالحاد وطفق مسحا بالسوق اي يمسح السوق مسحا ويجوز ان يكون صفة اي مسحا واقعا بالسوق وقوله نضرب بالسيف ونرجو بالفرج الشاهد في الثانية فاما الاولى فللاستعانة وقوله صلى على عزة الرحمن وابنتها سودا الحاجر لا يقران بالسور وقيل ضمن تلقوا معنى تفضوا ويرد معنى يهم ونرجو معنى نطمع ويقران معنى يرقين اي يتبركن وانه يقال قرات بالسورة على هذا المعنى ولا يقال قرات بكتابك لفوات معنى التبرك فيه قاله السهيلي وقيل المراد لا تلقوا انفسكم الى التهلكة بايديكم فحذف المفعول به والباء للالة كما في كتبت بالقلم والمراد بسبب ايديكم كما يقال لا تفسد امرك برايك وكثرت زيادتها في مفعول عرفت ونحوه وقلت في مفعول ما يتعدى لاثنين كقوله تبلت فؤادك في المنام خريدة تسقي الضجيع ببارد بسام وقد زيدت في مفعول كفى المتعدية لواحد ومنه الحديث كفى بالمرء كذبا ان يحدث بكل ما سمع وقوله فكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد ايانا وقيل انما هي في البيت زائدة في الفاعل وحبيبدل منه على المحل وقال المتنبي كفى بجسمي نحولا انني رجل لولا مخاطبتي اياك لم ترني الثالث المبتدا وذلك في قولهم بحسبك درهم وخرجت فاذا بزيد وكيف بك اذا كان كذا ومنه عند سيبويه بايكم المفتون وقال ابو الحسن بايكم متعلق باستقرار محذوف مخبر به عن المفتون ثم اختلف فقيل المفتون مصدر بمعنى الفتنة وقيل الباء ظرفية اي في اي طائفة منكم المفتون وقيل هو من التعريب اما زيد فيهما اصله المبتدا وهو اسم ليس بشرط ان يتاخر الى موضع الخبر كقراءة بعضهم ليس البر بان تولوا

بنصب البر وقول الشيخ عجبت بان الفتى يصاب ببعض الذي في يديه والرابع الخبر وهو ضربان غير موجب فينقاس نحو ليس زيد بقائم وما الله بغافل وقولهم لا خير بخير بعده النار اذا لم تحمل على الظرفية وموجب فيتوقف على السماع وهو قول الاخفش ومن تابعه جعلوا منه جزاء سيئة بمثلها وقول الحماسي ومنعكها بشيء يستطاع والاولى تعليق بمثلها باستقرار محذوف هو الخبر وبشيء بمنعكها والمعنى ومنعكها بشيء ما يستطاع وقال ابن مالك في بحسبك زيد ان زيدا مبتدأ مؤخر لانه معرفة وحسبك نكرة الخامس الحال المنفي عاملها كقوله فما رجعت بخائبة ركاب حكيم بن المسيب منتهاها وقوله فما انبعثت بمزؤود ولا وكل ذكر ذلك ابن مالك وخالفه ابو حيان وخرج البيتين على ان التقدير بحاجة خائبة وبشخص مزؤود اي مذعور ويريد بالمزؤود نفسه على حد قولهم رأيت منه اسدا وهذا التخريج ظاهر في البيت الاول دون الثاني لان صفات الذم اذا نفيت على سبيل المبالغة لم ينتف اصلها ولهذا قيل في وما ربك بظلام للعبيد ان فعالا هنا ليس للمبالغة بل للنسب كقوله وليس بذي سيف وليس بنبال اي وما ربك بذي ظلم لان الله لا يظلم الناس شيئا ولا يقال لقيت منه اسدا او بحرا او نحو ذلك الا عند قصد المبالغة في الوصف بالاقدام والكرم السادس التوكيد بالنفس والعين وجعل منه بعضهم يتربصن بانفسهن وفيه نظر اذ حق الضمير المرفوع المتصل المؤكد بالنفس او بالعين ان يؤكد اولا بالمنفصل كقمتم انتم انفسكم ولان التوكيد هنا ضائع اذ المأمورات بالتربص لا يذهب الوهم الى ان المأمور غيرهن بخلاف قولك زارني الخليفة نفسه وانما ذكر الانفس لزيادة البعث على التربص لاشعاره بما يستنكفن منه من طموح انفسهن الى الرجال تنبيه مذهب البصريين ان احرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياسا كما ان احرف الجزم واحرف النصب كذلك وما اوهم ذلك فهو عندهم اما مأول تأويلا يقبله اللفظ كما قيل في ولاصلبنكم في جذوع النخل ان في ليست بمعنى على ولكن شبه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحال في الشيء واما على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف كما ضمن بعضهم شربن في قوله شربن بماء البحر معنى روين واحسن في وقد احسن بي معنى لطف واما على شذوذ انابة كلمة عن اخرى وهذا الاخير هو محمل الباب كله عند الكوفيين وبعض المتأخرين ولا يجعلون ذلك شاذا ومذهبهم اقل تعسفا

بجل

بجل على وجهين حرف بمعنى نعم واسم وهي على وجهين اسم فعل بمعنى يكفي واسم مرادف لحسب ويقال على الاول بجلني وهو نادر وعلى الثاني بجلي قال الا بجلي من الشراب الا بجل

بل

بل حرف اضراب فان تلاها جملة كان معنى الاضراب اما الابطال نحو وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون اي بل هم عباد ونحو ام يقولون به جنة بل جاءهم بالحق واما الانتقال من غرض الى آخر ووهم ابن مالك اذ زعم في شرح كافيته انها لا تقع في التنزيل الا على هذا الوجه ومثاله قد افلح من تزكى وذكر اسم ربه فصلى بل تؤثرون الحياة الدنيا ونحو ولدينا كتاب ينطق بالحق وهم لا يظلمون بل قلوبهم في غمرة وهي في ذلك كله حرف ابتداء لا عاطفة على الصحيح

ومن دخولها على الجملة قوله بل بلد ملء الفجاج قتمه اذ التقدير بل رب بلد موصوف بهذا الوصف قطعته ووهم بعضهم فزعم انها تستعمل جارة وان تلاها مفرد فهي عاطفة ثم ان تقدمها امر او ايجاب كاضرب زيدا بل عمرا وقام زيد بل عمرو فهي تجعل ما قبلها كالمسكوت عنه فلا يحكم عليه بشيء واثبات الحكم لما بعدها وان تقدمها نفي او نهي فهي لتقرير ما قبلها على حالته وجعل ضده لما بعدها نحو ما قام زيد بل عمرو ولا يقم زيد بل عمرو واجاز المبرد وعبد الوارث ان تكون ناقلة معنى النفي والنهي الى ما بعدها وعلى قولهما فيصح ما زيد قائما بل قاعد وبل قاعدا ويختلف المعنى ومنع الكوفيون ان يعطف بها بعد غير النفي وشبهه قال هشام محال ضربت زيدا بل اياك انتهى ومنعهم ذلك مع سعة روايتهم دليل على قلته وتزاد قبلها لا لتوكيد الاضراب بعد الايجاب كقوله وجهك البدر لا بل الشمس لو لم يقض للشمس كسفة او افول ولتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفي ومنع ابن درستويه زيادتها بعد النفي وليس بشيء لقوله وما هجرتك لا بل زادني شغفا هجر وبعد تراخ لا الى اجل

بلى

بلى حرف جواب اصلي الالف وقال جماعة الاصل بل والالف زائدة وبعض هؤلاء يقول انها للتأنيث بدليل امالتها وتختص بالنفي وتفيد ابطاله سواء كان مجردا نحو زعم الذين كفروا ان لن يبعثوا قل بلى او مقرونا بالاستفهام حقيقيا كان نحو أليس زيد بقائم فتقول بلى او توبيخيا نحو ام يحسبون انا لا نسمع سرهم ونجواهم بلى ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى او تقريريا نحو الست بربكم قالوا بلى اجروا النفي مع التقرير مجرى النفي المجرد في رده ببلى ولذلك قال ابن عباس وغيره لو قالوا نعم كفروا ووجهه ان نعم تصديق للمخبر بنفي او ايجاب لذلك قال جماعة من الفقهاء لو قال أليس لي عليك الف فقال بلى لزمته ولو قال نعم لم تلزمه وقال آخرون تلزمه فيهما وجروا في ذلك على مقتضى العرف لا اللغة ونازع السهيلي وجماعة في المحكي عن ابن عباس وغيره في الآية متمسكين بان الاستفهام التقريري خبر موجب ولذلك امتنع سيبويه من جعل ام متصلة في قوله تعالى افلا تبصرون ام انا خير لانها لا تقع بعد الايجاب واذا ثبت انه ايجاب فنعم بعد الايجاب تصديق له انتهى ويشكل عليهم ان بلى لا يجاب بها الايجاب وذلك متفق عليه ولكن وقع في كتب الحديث ما يقتضي انها يجاب بها الاستفهام المجرد ففي صحيح البخاري في كتاب الايمان انه صلى الله عليه وسلم قال لاصحابه أترضون ان تكونوا ربع اهل الجنة قالوا بلى وفي صحيح مسلم في كتاب الهبة أيسرك ان يكونوا لك في البر سواء قال بلى قال فلا اذا وفيه ايضا انه قال انت الذي لقيتني بمكة فقال له المجيب بلى وليس لهؤلاء ان يحتجوا بذلك لانه قليل فلا يتخرج عليه التنزيل واعلم ان تسمية الاستفهام في الآية تقريرا عبارة جماعة ومرادهم انه تقرير بما بعد النفي كما مر في صدر الكتاب وفي الموضحة بحث وسيأتي هذا في باب

بيد

بيد ويقال ميد بالميم وهو اسم ملازم للاضافة الى ان وصلتها وله معنيان احدهما غير الا انه لا يقع مرفوعا ولا مجرورا بل منصوبا ولا يقع صفة ولا استثناء متصلا وانما يستثنى به في الانقطاع خاصة ومنه الحديث نحن الآخرون السابقون بيد انهم اوتوا الكتاب من قبلنا وفي مسند الشافعي بايد انهم وفي الصحاح بيد بمعنى غير يقال انه كثير المال بيد انه بخيل

وفي المحكم ان هذا المثال حكاه ابن السكيت وان بعضهم فسرها بمعنى على وان تفسيرها بغير على والثاني يكون بمعنى من اجل ومنه الحديث انا افصح من نطق بالضاد بيد اني من قريش واسترضعت في بني سعد بن بكر وقال ابن مالك وغيره انها هنا بمعنى غير على حد قوله ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم بهن فلول من قراع الكتائب وانشد ابو عبيدة على مجيئها بمعنى من اجل قوله عمدا فعلت ذاك بيد اني اخاف ان هلكت ان ترني قوله ترني من الرنين بله على ثلثة اوجه اسم لدع ومصدر بمعنى الترك واسم مرادف لكيف وما بعدها منصوب على الاول ومخفوض على الثاني ومرفوع على الثالث وفتحها بناء على الاول والثالث واعراب على الثاني وقد روي بالاوجه الثلثة قوله يصف السيوف تذر الجماجم ضاحيا هاماتها بله الاكف كانها لم تخلق وانكار ابي علي ان يرتفع ما بعدها مردود بحكاية ابي الحسن وقطرب له واذا قيل بله الزيدين او المسلمين او احمد او الهندات احتملت المصدرية واسم الفعل ومن الغريب ان في البخاري في تفسير الم السجدة يقول الله اعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ولا اذن سمعت ولا خطر على قلب بشر ذخرا من بله ما اطلعتم عليه فاستعملت معربة مجرورة بمن وخارجة عن المعاني الثلثة وفسرها بعضهم بغير وهو ظاهر وبهذا يتقوى من يعدها في الفاظ الاستثناء

حرف التاء

التاء المفردة محركة في اوائل الاسماء ومحركة في اواخرها ومحركة في اواخر الافعال ومسكنة في اواخرها فالمحركة في اوائل الاسماء حرف جر معناه القسم وتختص بالتعجب وباسم الله وربما قالوا تربي وترب الكعبة وتالرحمن وقال الزمخشري في وتالله لاكيدن اصنامكم الباء اصل حرف القسم والواو بدل منها والتاء بدل من الواو وفيها زيادة معنى التعجب كانه تعجب من تسهل الكيد على يده وتأتيه مع عتو نمرود وقهره انتهى والمحركة في اواخرها حرف خطاب نحو انت وانت والمحركة في اواخر الافعال ضمير نحو قمت وقمت وقمت ووهم ابن خروف فقال في قولهم انت ان التاء هنا علامة كالواو في اكلوني البراغيث ولم يثبت في كلامهم ان هذه التاء تكون علامة ومن غريب امر التاء الاسمية انها جردت عن الخطاب والتزم فيها لفظ التذكير والافراد في ارأيتكما وارأيتكم وارأيتك وارأيتكن اذ لو قالوا ارأيتما كما جمعوا بين خطابين واذا امتنعوا من اجتماعهما في يا غلامكم فلم يقولوه كما قالوا يا غلامنا ويا غلامهم مع ان الغلام خارج عن الخطاب بسبب النداء وانه خطاب الاثنين او الواحد فهذا احدر وانما جاز يا غلامكم لان المنادى ليس مخاطبا في الحقيقة وياتي تمام القول في ارأيتك في حرف الكاف انشاء الله والتاء الساكنة في اواخر الافعال حرف وضع علامة للتانيث كقامت وزعم الجلولي انها اسم وهو خرق لاجماعهم وعليه فيأتي في الظاهر بعدها ان يكون بدلا او مبتدأ والجملة قبله خبره ويرده ان البدل صالح للاستغناء به عن المبدل منه وان عود الضمير على ما هو بدل منه نحو اللهم صل عليه الرؤف الرحيم قليل وان تقدم الخبر الواقع جملة قليل ايضا كقوله الى ما لك ام خارب ابوه ولا كانت كليب تصاهره وربما وصلت هذه التاء بثم ورب والاكثر تحريكها معهما بالفتح

حرف الثاء

ثم ويقال فيها فم كقولهم في جدث جدف حرف عطف يقتضي ثلثة امور التشريك في الحكم والترتيب والمهلة و

في كل منها خلاف فاما التشريك فزعم الاخفش والكوفيون انه قد يتخلف وذلك بان تقع زائدة فلا يكون عاطفة البتة وحملوا على ذلك قوله تعالى حتى اذا ضاقت عليهم الارض بما رحبت وضاقت عليهم انفسهم وظنوا ان لا ملجأ من الله الا اليه ثم تاب عليهم وقول زهير اراني اذا اصبحت اصبحت ذا هوى فثم اذا امسيت امسيت غاديا وخرج الاية على تقدير الجواب والبيت على زيادة الفاء واما الترتيب فخالف قوم في اقتضائها اياه تمسكا بقوله تعالى هو الذي خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها وبدأ خلق الانسان من طين ثم جعل نسله من سلالة من ماء مهين ثم سويه ونفخ فيه من روحه ذلكم وصيكم به لعلكم تتقون ثم اتينا موسى الكتاب وقول الشاعر ان من ساد ثم ساد ابوه ثم قد ساد قبل ذلك جده والجواب عن الاية الاولى من خمسة اوجه احدها ان العطف على محذوف اي من نفس واحدة انشاها ثم جعل منها زوجها الثاني ان العطف على واحدة على تاويلها بالفعل اي من نفس توحدت اي انفردت ثم جعل منها زوجها الثالث ان الذرية اخرجت من ظهر ادم عليه السلام كالذر ثم خلقت حواء من قصيراه الرابع ان خلق حواء من ادم لما لم تجر العادة بمثله جيء بثم ايذانا بترتبه وتراخيه في الاعجاب وظهور القدرة لا لترتيب الزمان وتراخيه الخامس ان ثم لترتيب الاخبار لا لترتيب الحكم وانه يقال بلغني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت امس اعجب اي ثم اخبرك ان الذي صنعته امس اعجب والاجوبة السابقة انفع من هذا الجواب لانها تصحح الترتيب والمهلة وهذا يصحح الترتيب فقط اذ لا تراخي بين الاخبارين ولكن الجواب الاخير اعم لانه يصح ان يجاب به عن الاية الاخيرة والبيت وقد اجيب عن الاية الثانية ايضا بان سويه عطف على الجملة الاولى لا الثانية واجاب ابن عصفور عن البيت بان المراد ان الجد اتاه السودد من قبل الاب والاب من قبل الابن كما قال ابن الرومي قالوا ابو الصقر من شيبان قلت لهم كلا لعمري ولكن منه شيبان كم من اب قد علا بابن ذرى حسب كما علت برسول الله عدنان واما المهلة فزعم الفراء انها قد تتخلف بدليل قولك اعجبني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت امس اعجب لان ثم في ذلك لترتيب الاخبار ولا تراخي بين الاخبارين وجعل منه ابن مالك ثم اتينا موسى الكتاب الاية وقد مر البحث في ذلك والظاهر انها واقعة موقع الفاء في قوله كهز الرديني تحت العجاج جرى في الانابيب ثم اضطرب اذ الهز متى جرى في انابيب الرمح يعقبه الاضطراب ولم يتراخ عنه

مسئلة اجرى الكوفيون ثم مجرى الفاء والواو في جواز نصب المضارع المقرون بها بعد فعل الشرط واستدل بقراءة الحسن ومن يخرج من بيته مهاجرا الى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع اجره على الله بنصب يدركه واجراها ابن مالك مجراهما بعد الطلب فاجاز في قوله عليه السلام لا يبولن احدكم في الماء الدائم الذي لا يجري ثم يغتسل منه ثلثة اوجه الرفع بتقدير ثم هو يغتسل وبه جاءت الرواية والجزم بالعطف على موضع فعل النهي والنصب قال باعطاء ثم حكم واو الجمع فتوهم تلميذه الامام ابو زكريا النووي ان المراد اعطاؤها حكمها في افادة معنى الجمع فقال لا يجوز النصب لانه يقتضي ان المنهي عنه الجمع بينهما دون افراد احدهما وهذا

لم يقل احد بل البول ممنوع عنه سواء اراد الاغتسال فيه او منه ام لا انتهى وانما اراد ابن مالك اعطاء ثم حكمها في النصب لا في المعية ايضا ثم ما اورده انما جاء من قبل المفهوم لا المنطوق وقد قام دليل آخر على عدم ارادته ونظيره اجازة الزجاج والزمخشري في ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق كون تكتموا مجزوما وكونه منصوبا مع ان النصب معناه النهي عن الجمع. تنبيه قال الطبري في قوله تعالى اثم اذا ما وقع آمنتم به معناه اهنالك وليست ثم التي تأتي للعطف انتهى وهذا وهم اشتبه عليه ثم المضمومة الثاء بالمفتوحتها. ثَمّ بالفتح اسم يشار به الى المكان البعيد نحو وازلفنا ثم الآخرين وهو ظرف لا يتصرف فلذلك غلط من اعربه مفعولا لرأيت في قوله تعالى واذا رأيت ثم رأيت ولا يتقدمه حرف التنبيه ولا يتأخر عنه كاف الخطاب.

حرف الجيم

جَيْرِ بالكسر على اصل التقاء الساكنين كأمس وبالفتح للتخفيف كأين وكيف حرف جواب بمعنى نعم لا اسم بمعنى حقا فيكون مصدرا ولا بمعنى ابدا فيكون ظرفا والا لأعربت ودخلت عليها ال ولم تؤكد اجل في قوله اجل جير ان كانت رواء اسافله ولا قوبل بها لا في قوله اذا تقول لا ابنة العجير تصدق لا اذا تقول جير واما قوله وقائلة اسيت فقلت جير اسيّ انني من ذاك انه فخرج على وجهين احدهما ان الاصل جير ان بتأكيد جير بان التي بمعنى نعم ثم حذفت همزة ان وخففت والصواب ان يكتب جيرن الثاني ان يكون شبه آخر النصف بآخر البيت فنون تنوين الترنم وهو غير مختص بالاسم ووصل بنية الوقف. جلل حرف بمعنى نعم حكاه الزجاج في كتاب الشجرة واسم بمعنى عظيم او يسير او اجل فمن الاول قوله قومي هم قتلوا اميم اخي فاذا رميت يصيبني سهمي فلئن عفوت لأعفون جللا ولئن سطوت لأوهنن عظمي ومن الثاني قول امرئ القيس وقد قتل ابوه الا كل شيء سواه جلل ومن الثالث قولهم فعلت ذلك من جللك وقال جميل رسم دار وقفت في طلله كدت اقضي الغداة من جلله فقيل اراد من اجله وقيل اراد من عظمه في عيني.

حرف الحاء

حاشا على ثلاثة اوجه احدها ان تكون فعلا متعديا متصرفا تقول حاشيته بمعنى استثنيته ومنه الحديث انه عم قال اسامة احب الناس الي ما حاشا فاطمة ما نافية والمعنى انه عم لم يستثن فاطمة وتوهم ابن مالك انها ما المصدرية وحاشا الاستثنائية بناء على انه من كلامه عم فاستدل به على انه قد يقال قام القوم ما حاشا زيدا كما قال رأيت الناس ما حاشا قريشا فانا نحن افضلهم فعالا ويرده ان في معجم الطبراني ما حاشا فاطمة ولا غيرها ودليل تصرفه قوله ولا ارى فاعلا في الناس يشبهه ولا احاشي من الاقوام من احد وتوهم المبرد ان هذه مضارع حاشا التي يستثنى بها وانما تلك حرف او فعل جامد لتضمنه معنى الحرف الثاني ان تكون تنزيهية نحو حاش لله ما علمنا عليه من سوء وهي عند المبرد وابن جني والكوفيين فعل لتصرفهم فيها بالحذف ولادخالهم اياها على الحرف وهذان الدليلان ينفيان الحرفية ولا يثبتان الفعلية قالوا والمعنى في الآية جانب يوسف المعصية لاجل الله ولا يتأتى مثل هذا التأويل في حاش لله ما هذا بشرا والصحيح انها اسم مرادف للتنزيه منصوب انتصاب المصدر الواقع بدلا من اللفظ بالفعل بدليل

قراءة بعضهم

قراءة بعضهم حاشا لله كما يقال براءة لله من كذا وتنزيها لله وعلى هذا فقراءة ابن مسعود حاش الله كمعاذ الله وليس جارا ومجرورا كما توهم ابن عطية لانها انما تجر في الاستثناء ولتنوينها في قراءة الاخرى ودخولها على اللام في قراءة السبعة والجار لا يدخل على الجار وانما ترك التنوين في قراءتهم لبناء حاشا لشبهها بحاشا الحرفية وزعم بعضهم انها اسم فعل معناها اتبرأ او برئت وحامله على ذلك بناؤها ويرده اعرابها في بعض اللغات الثالث ان تكون للاستثناء فذهب سيبويه واكثر البصريين الى انها حرف دائما بمنزلة الا لكنها تجر المستثنى وذهب الجرمي والمازني والمبرد والزجاج والاخفش وابو زيد والفراء وابو عمرو الشيباني الى انها تستعمل كثيرا حرفا جارا وقليلا فعلا متعديا جامدا لتضمنه معنى الا وسمع اللهم اغفر لي ولمن يسمع حاشا الشيطان وابا الاصبغ وقال حاشا ابا ثوبان ان به ضنا على الملحاة والشتم ويحتمل ان يكون هذا على لغة من قال ان اباها وابا اباها قد بلغا في المجد غايتاها وفاعل حاشا ضمير مستتر عائد الى مصدر الفعل المتقدم عليها او اسم فاعله او البعض المفهوم من الاسم العام فاذا قيل قام القوم حاشا زيدا فالمعنى جانب هو اي قيامهم او القائم منهم او بعضهم زيدا. حتى حرف يأتي لاحد ثلاثة معان انتهاء الغاية وهو الغالب والتعليل وبمعنى الا في الاستثناء وهذا اقلها وقل من يذكره وتستعمل على ثلاثة اوجه احدها ان تكون حرفا جارا بمنزلة الى في المعنى والعمل ولكنها تخالفها في ثلاثة امور احدها ان لمخفوضها شرطين احدهما عام وهو ان يكون ظاهرا لا مضمرا خلافا للكوفيين والمبرد فاما قوله اتت حتاك تقصد كل فج ترجي منك انها لا تخيب فضرورة واختلف في علة المنع فقيل هي ان مجرورها لا يكون الا بعضا لما قبلها او كبعض منه فلم يمكن عود ضمير البعض على الكل ويرده انه قد يكون ضميرا حاضرا كما في البيت فلا يعود على ما تقدم وانه قد يكون ضميرا غائبا عائدا على ما تقدم غير الكل كقولك ضربت زيدا القوم حتى ضربته وقيل العلة خشية التباسها بالعاطفة ويرده انها لو دخلت عليه لقيل في العاطفة قاموا حتى انت واكرمتهم حتى اياك بالفصل لان الضمير لا يتصل الا بعامله وفي الخافضة حتاك بالوصل كما في البيت وحينئذ فلا التباس ونظيره انهم يقولون في تأكيد الضمير المنصوب رأيتك انت وفي البدل منه رأيتك اياك فلم يحصل اللبس وقيل لو دخلت عليه قلبت الفها ياء كما في الى وعلى ولدى فلا يحتمل ذلك والشرط الثاني خاص بالمسبوق بذي اجزاء وهو ان يكون المجرور آخرا نحو اكلت السمكة حتى رأسها او ملاقيا لآخر جزء نحو سلام هي حتى مطلع الفجر ولا يجوز سرت البارحة حتى ثلثها او نصفها كذا قال المغاربة وغيرهم وتوهم ابن مالك ان ذلك لم يقل به الا الزمخشري واعترض عليه بقوله عينت ليلة فما زلت حتى نصفها راجيا فعدت يؤوسا وهذا ليس محل الاشتراط اذ لم يقل فما زلت في تلك الليلة حتى نصفها وان كان المعنى عليه ولكنه لم يصرح به الثاني انها اذا لم يكن معها قرينة تقتضي دخول ما بعدها كما في قوله الصحيحة يخفف رحله والزاد حتى نعله القاها او عدم دخوله كما في قوله سقى الحيا الارض

حتى امكن عزيت لهم فلا زال عنها الخبر محذوف وذا احمل على الدخول ويحكم في مثل ذلك لما بعد الى بعد الدخول
حملا على الغالب في البابين هذا هو الصحيح في البابين وزعم الشيخ شهاب الدين القرافي انه لا خلاف في وجوب دخول
ما بعد حتى وليس كما ذكر بل الخلاف مشهور فيهما وانما الاتفاق في حتى العاطفة لا الخافضة والفرق ان العاطفة بمنزلة
الواو الثالث ان كلا منهما قد ينفرد بمحل لا يصلح للآخر فمما انفردت به الى انه يجوز كتبت الى زيد وانا الى عمرو اي هو
غايتي كما جاء في الحديث انا بك واليك وسرت من البصرة الى الكوفة ولا يجوز حتى زيد وحتى عمرو وحتى الكوفة اما
الاولان فلان حتى موضوعة لافادة تقضي الفعل قبلها شيئا فشيئا الى الغاية والى ليست كذلك واما الثالث
فلضعف حتى في الغاية فلم يقابلوا بها ابتداء الغاية ومما انفردت به حتى انه يجوز وقوع المضارع المنصوب بعدها نحو
سرت حتى ادخلها وذلك بتقدير حتى ان ادخلها وان المضمرة والفعل في تأويل مصدر مخفوض بحتى ولا يجوز سرت
الى ادخلها وانما قلنا ان النصب بعد حتى بان مضمرة لا بنفس حتى كما يقول الكوفيون لان حتى قد ثبت انها تخفض
الأسماء وما يعمل في الاسماء لا يعمل في الافعال وكذا العكس ولحتى الداخلة على المضارع المنصوب ثلثة معان مرادفة
الى نحو حتى يرجع الينا موسى ومرادفة كي التعليلية نحو ولا يزالون يقاتلونكم حتى يردوكم هم الذين يقولون لا تنفقوا
على من عند رسول الله حتى ينفضوا وقولك اسلم حتى ادخل الجنة ويحتملها فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء الى امر الله و
الا في الاستثناء وهذا المعنى ظاهر من قول سيبويه في تفسير قولهم والله لا افعل الا ان تفعل المعنى حتى ان تفعل
وصرح به ابن هشام الخضراوي وابن مالك ونقله ابو البقاء عن بعضهم وما يعلمان من احد حتى يقولا والظاهر
في هذه الآية خلافه وان المراد معنى الغاية نعم هو ظاهر فيما انشده ابن مالك من قوله ليس العطاء من الفضول سماحة
حتى تجود وما لديك قليل وفي قوله والله لا يذهب شيخي باطلا حتى ابير مالكا وكاهلا لان ما بعدهما ليس
غاية لما قبلهما ولا مسببا عنه وجعل ابن هشام من ذلك الحديث كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون ابواه هما
اللذان يهودانه وينصرانه اذ زمن الميلاد لا يتطاول فيكون حتى فيه للغاية ولا كونه يولد على الفطرة علة
للتهويد والتنصير فيكون فيه للتعليل ولك ان تخرجه على ان فيه حذفا اي يولد على الفطرة ويستمر على ذلك
حتى يكون ولا ينتصب الفعل بعد حتى الا اذا كان مستقبلا ثم ان كان استقباله بالنظر الى زمن التكلم فالنصب
واجب نحو لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى وان كان بالنسبة الى ما قبلها خاصة فالوجهان نحو وزلزلوا حتى
يقول الرسول الآية فان قولهم انما هو مستقبل بالنظر الى الزلزال لا بالنظر الى زمن قص ذلك علينا وكذا لا
يرتفع الفعل بعد حتى الا اذا كان حالا ثم ان كانت حاليته بالنسبة الى زمن التكلم فالرفع واجب كقولك سرت حتى ادخلها
اذا قلت ذلك وانت في حالة الدخول وان كانت حاليته ليست حقيقية بل كانت محكية رفع وجاز نصبه اذا لم تقدر
الحكاية ويجوز زلزلوا حتى يقول الرسول قرأه نافع بالرفع بتقدير حتى حالتهم حينئذ ان الرسول والذين امنوا معه يقولون كذا وكذا

واعلم انه لا يرتفع الفعل بعد حتى الا بثلاثة شروط احدها ان يكون حالا او مؤولا بالحال كالمثالين والثاني ان يكون مسببا عما قبلها فلا يجوز سرت حتى تطلع الشمس ولا ما سرت حتى ادخلها وهل سرت حتى تدخلها اما الاول فلان طلوع الشمس لا يتسبب عن السير واما الثاني فلان الدخول لا يتسبب عن عدم السير واما الثالث فلان السبب لم يتحقق وجوده ويجوز ايهم سار حتى يدخلها ومتى سرت حتى تدخلها لان السير محقق ويصح ان يكون سببا وانما الشك في عين الفاعل وفي عين الزمان واجاز الاخفش الرفع بعد النفي على ان يكون اصل الكلام ايجابا ثم ادخلت اداة النفي على الكلام باسره لا على ما قبل حتى خاصة ولو عرضت هذه المسئلة بهذا المعنى على سيبويه لم يمنع الرفع فيها وانما منعه اذا كان النفي مسلطا على السبب خاصة وكل احد يمنع ذلك والثالث ان يكون فضلة فلا يصح في نحو سيري حتى ادخلها لئلا يبقى المبتدأ بلا خبر ولا في نحو كان سيري حتى ادخلها ان قدرت كان ناقصة وان قدرتها تامة او قلت سيري امس حتى ادخلها جاز الرفع الا ان علقت امس بنفس السير لا باستقرار محذوف

والثاني من اوجه حتى ان تكون عاطفة بمنزلة الواو الا ان بينهما فرقا من ثلاثة اوجه احدها ان لمعطوف حتى ثلاثة شروط احدها ان يكون ظاهرا لا مضمرا كما ان ذلك شرط مجرورها ذكره ابن هشام الخضراوي ولم اقف عليه لغيره والثاني اما ان يكون بعضا من جمع قبلها كقدم الحاج حتى المشاة او جزءا من كل نحو اكلت السمكة حتى راسها او كجزء نحو اعجبتني الجارية حتى حديثها ويمتنع ان تقول حتى ولدها والذي يضبط لك ذلك انها تدخل حيث يصح دخول الاستثناء وتمتنع حيث يمتنع ولهذا لا يجوز ضربت الرجلين حتى افضلهما وانما جاز حتى نعله القاها لان القاء الصحيفة والزاد في معنى الغ ما يثقله والثالث ان يكون غاية لما قبلها اما في زيادة او نقص فالاول نحو مات الناس حتى الانبياء والثاني نحو زارك الناس حتى الحجامون وقد اجتمعا في قوله

قهرناكم حتى الكماة فانكم لتخشوننا حتى بنينا الاصاغرا

الفرق الثاني انها لا تعطف الجمل وذلك لان شرط معطوفها ان يكون جزءا مما قبلها او كجزء منه كما قدمناه ولا يتأتى ذلك الا في المفردات هذا هو الصحيح وزعم ابن السيد في قول امرئ القيس

سريت بهم حتى تكل مطيهم

فيمن رفع تكل ان جملة تكل مطيهم معطوفة بحتى على سريت بهم الثالث انها اذا عطفت على مجرور اعيد الخافض فرقا بينها وبين الجارة فتقول مررت بالقوم حتى بزيد ذكر ذلك ابن الخباز واطلقه وقيده ابن مالك بان لا يتعين كونها للعطف نحو عجبت من القوم حتى بنيهم وقوله جود يمناك فاض في الخلق حتى بائس دان بالاساءة دهرا وهو حسن ورده ابو حيان وقال في المثال هي جارة اذ لا يشترط في تالي الجارة ان يكون بعضا او كبعض بخلاف العاطفة ولهذا امتنع اعجبتني الجارية حتى ولدها وقال في البيت يحتمل واقول ان شرط الجارة التالية ما يفهم الجمع ان يكون مجرورها بعضا او كبعض وقد ذكر ابن مالك ذلك في باب حروف الجر واورده ابو حيان عليه ولا يلزم من امتناع العطف في اعجبتني الجارية حتى ابنها امتناع عجبت من القوم حتى بنيهم لان اسم القوم يشمل

واسم الجارية لا يشمل ابنها ويظهر لي ان الذي لحظه ابن مالك ان الموضع الذي يصح ان تحل فيه الى محل حتى العاطفة
فهي فيه محتملة للجارة فيحتاج فيه الى اعادة الجار عند قصد العطف نحو اعتكفت في الشهر حتى في آخره بخلاف المثال
السابق فيه وزعم ابن عصفور ان اعادة الجار مع حتى احسن ولم يحتمها واطلق تنبيه العطف بحتى قليل واهل الكوفة
ينكرونه البتة ويحملون نحو جاء القوم حتى ابوك ورأيتهم حتى اباك ومررت بهم حتى ابيك على ان حتى فيه ابتدائية
وان ما بعدها على اضمار عامل الثالث من اوجه حتى ان تكون حرف ابتداء اي حرفا يبتدأ بعده الجمل اي تستأنف
فتدخل على الجملة الاسمية كقول جرير فما زالت القتلى تمج دماءها بدجلة حتى ماء دجلة اشكل وقول الفرزدق
فواعجبا حتى كليب تسبني كأن اباها نهشل او مجاشع ولا بد من تقدير محذوف قبل حتى في هذا البيت يكون ما
بعد حتى غاية له اي فواعجبا يسبني الناس حتى كليب تسبني وعلى الفعلية التي فعلها مضارع كقراءة نافع حتى
يقول الرسول وكقول حسان يغشون حتى ما تهر كلابهم لا يسألون عن السواد المقبل وعلى الفعلية التي فعلها
ماض نحو حتى عفوا وقالوا وزعم ابن مالك ان حتى هذه جارة وان ما بعدها ان مضمرة ولا اعرف له في ذلك سلفا
وفيه تكلف اضمار من غير ضرورة وكذا قال في الداخلة على اذا في نحو حتى اذا فشلتم وتنازعتم انها جارة وان
اذا في موضع جر بها وهذه المسألة سبقه اليها الاخفش وغيره والجمهور على خلافها وانها حرف ابتداء واذا
في موضع نصب بشرطها او جوابها والجواب في الآية محذوف اي امتحنتم او انقسمتم قسمين بدليل منكم من يريد
الدنيا ومنكم من يريد الآخرة ونظيره حذف جواب لما في قوله تعالى فلما نجاهم الى البر فمنهم مقتصد ومنهم غير ذلك
اي انقسموا قسمين فمنهم مقتصد ومنهم غير ذلك واما قول ابن مالك ان فمنهم مقتصد هو الجواب فمبني على صحة مجيء
جواب لما مقرونا بالفاء ولم يثبت وزعم بعضهم ان الجواب في الآية الاولى مذكور وهو عصيتم او صرفكم وهذا
مبني على زيادة الواو وثم ولم يثبت ذلك وقد دخلت حتى الابتدائية على الجملتين الاسمية والفعلية في قوله
سريت بهم حتى تكل مطيهم وحتى الجياد ما يقدن بارسان فيمن رواه برفع تكل والمعنى حتى كلت ولكنه جاء
على حكاية الحال الماضية كقولك رأيت زيدا امس وهو راكب واما من نصب فهي حتى الجارة كما قدمنا ولا بد
على النصب من تقدير زمن مضاف اي الى زمان كلال مطيهم وقد يكون الموضع صالحا للاقسام الثلثة كقولك
اكلت السمكة حتى رأسها فلك ان تخفض على معنى الى وان تنصب على معنى الواو وان ترفع على الابتداء وقد روي
بالاوجه الثلثة قوله عممتهم بالندى حتى غواتهم فكنت مالك ذي غي وذي رشد وقوله حتى نعله القاها
الا ان بينهما فرقا من وجهين احدهما ان الرفع في البيت الاول شاذ لكون الخبر غير مذكور ففي الرفع تهيئة العامل للعمل
وقطعه عنه هذا قول البصريين واوجبوا اذا قلت حتى رأسها بالرفع ان تقول ماكول والثاني ان النصب في البيت الثاني
من وجهين احدهما العطف والثاني اضمار العامل على شريطة التفسير وفي البيت الاول من وجه واحد وهو العطف

على الضمير

على الضمير المنصوب في عممتهم واذا قلت قام القوم حتى زيد قام جاز الرفع والخفض دون النصب وكان لك في الرفع اوجه
احدها الابتداء والثاني العطف والثالث اضمار الفعل والجملة التي بعده خبر على الاول مؤكدة على الثاني
كما انها كذلك مع الخفض واما على الثالث فتكون الجملة مفسرة وزعم بعض المغاربة انه لا يجوز ضربت القوم حتى زيد
ضربته بالخفض ولا بالعطف بل بالرفع او بالنصب باضمار فعل لانه يمتنع جعل ضربته تأكيدا لضربت القوم قال
واما الجاز الخفض في حتى نعله لان ضمير القاها للصحيفة ولا يجوز على هذا الوجه ان يقدر انه للنعل ولا محل
للجملة الواقعة بعد حتى الابتدائية خلافا للزجاج وابن درستويه زعما انها في محل جر بحتى ويرده ان حروف الجر
تعلق عن العمل وانما تدخل على المفردات او ما في تأويلها وانهم اذا اوقعوا بعدها ان كسروها فقالوا مرض
زيد حتى انهم لا يرجونه والقاعدة ان حرف الجر اذا دخل على ان فتحت همزتها نحو ذلك بان الله هو الحق حيث وطي
تقول حوث وفي الثاء فيهما الضم تشبيها بالغايات لان الاضافة الى الجملة كلا اضافة لان اثرها وهو الجر
لا يظهر والكسر على اصل التقاء الساكنين والفتح للتخفيف ومن العرب من يعرب حيث وقراءة من قرأ من حيث لا
يعلمون بالكسر تحتملها وتحتمل لغة البناء على الكسر وهي للمكان اتفاقا قال الاخفش وقد ترد للزمان والغالب كونها
في محل نصب على الظرفية او خفض بمن وقد تخفض بغيرها كقوله لدى حيث القت رحلها ام قشعم وقد يقع مفعولا به
وفاقا للفارسي وحمل عليه الله اعلم حيث يجعل رسالاته اذ المعنى انه سبحانه يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة
فيه لا شيئا في المكان وناصبها يعلم محذوفا مدلولا عليه باعلم لا باعلم نفسه لان افعل التفضيل لا ينصب المفعول به
فان اولته بعالم جاز ان ينصبه في رأي بعضهم ولم يقع اسما لان خلافا لابن مالك ولا دليل له في قوله ان حيث
استقر من انت راعيه حمى فيه عزة وامان لجواز تقدير حيث خبرا وحمى اسما فان قيل يؤدي الى جعل المكان حالا في المكان
قلنا هو نظير قولك ان في مكة دار زيد ونظيره في الزمان ان في يوم الجمعة ساعة الاجابة ويلزم حيث الاضافة
الى الجملة اسمية كانت او فعلية واضافتها الى الفعلية اكثر ومن ثم ترجح النصب في نحو جلست حيث زيدا اراه وندر
اضافتها الى المفرد كقوله ببيض المواضي حيث لي العمائم والكسائي يقيسه واندر من ذلك اضافتها الى جملة محذوفة
كقوله اذا ريدة من حيث ما نفحت له اتاه برياها خليل يواصله اي اذا ريدة نفحت له من حيث هبت وذلك لان
فاعل الفعل محذوف يفسره نفحت فلو كان نفحت مضافا اليه حيث لزم بطلان التفسير اذ المضاف اليه لا يعمل فيما قبل المضاف
فلا يفسر عاملا فيه قال ابو الفتح في كتاب التمام ومن اضاف حيث الى المفرد اعربها انتهى ورأيت بخط الضابطين
اما ترى حيث سهيل طالعا بفتح ثاء حيث وخفض سهيل وحيث بالضم وسهيل بالرفع اي موجود فحذف الخبر
واذا اتصلت بها ما الكافة ضمنت معنى الشرط وجزمت الفعلين كقوله حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحا في
غابر الازمان وهذا البيت دليل عندي على مجيئها للزمان حرف الخاء المعجمة خلا على وجهين احدهما ان يكون

حرفاً جاراً للمستثنى ثم قيل موضعها نصب عن تمام الكلام وقيل تتعلق بما قبلها من فعل او شبهه على قاعدة الحرف الجر والصواب عندي الاول لانها لا تعدي الفعل الى الأسماء اي لا توصل معناها اليها بل تزيل معناها عنها فاشبهت في عدم التعدية الحروف الزائدة ولانها بمنزلة الا وهي غير متعلقة والثاني ان يكون فعلاً متعدياً ناصباً له وفاعلها على الحد المذكور في فاعل حاشا والجملة مستأنفة او حالية على خلاف في ذلك كقولك قاموا خلا زيداً وان شئت خفضت الا في نحو قول لبيد الا كل شيء ما خلا الله باطل وذلك لان ما هذه مصدرية فدخولها يعين الفعلية وموضع ما خلا نصب فقال السيرافي على الحال كما يقع المصدر الصريح في نحو ارسلها العراك وقيل على الظرف على نيابتها وصلتها عن الوقت فمعنى قاموا خلا زيداً على الاول قاموا خالين عن زيد وهذا الخلاف المذكور في محلها خافضة وناصبة ثابت في حاشا وعدا وقال ابن خروف على الاستثناء كانتصاب غير في قاموا غير زيد وزعم الجرمي والربعي والكسائي والفارسي وابن جني انه قد يجوز الجر على تقدير ما زائدة فان قالوا ذلك بالقياس ففاسد لان ما لا تزاد قبل الجار والمجرور بل بعده نحو عما قليل فبما رحمة وان قالوه بالسماع فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه

حرف الراء رُبّ حرف جر خلافاً للكوفيين في دعوى اسميته وقولهم انه اخبر عنه في قوله ان يقتلوك فان قتلك لم يكن عاراً عليك ورب قتل عار ممنوع بل عار خبر لمحذوف والجملة صفة للمجرور او خبر للمجرور اذ هو في موضع مبتدأ كما سيأتي وليس معناها التقليل دائماً خلافاً للاكثرين ولا التكثير دائماً خلافاً لابن درستويه وجماعة بل يرد للتكثير كثيراً وللتقليل قليلاً فمن الاول ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين وفي الحديث يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيمة وسمع اعرابي يقول بعد انقضاء رمضان يا رب صائمه لن يصومه ويا رب قائمه لن يقومه وهو مما تمسك به الكسائي على اعمال اسم الفاعل المجرد بمعنى الماضي وقال الشاعر فيا رب يوم قد لهوت وليلة بآنسة كانها خط تمثال وقال الآخر ربما اوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات ووجه الدليل ان الآية والحديث والمثال مسوقة للتخويف والبيتين مسوقان للافتخار ولا يناسب واحداً منهما التقليل ومن الثاني قول ابي طالب وابيض يستسقى الغمام بوجهه ثمال اليتامى عصمة للارامل يريد النبي صلى الله عليه وآله وقول الآخر الا رب مولود وليس له اب وذي ولد لم يلده ابوان وذي شامة غراء في حر وجهه مجللة لا تنقضي لاوان ويكمل في تسع وخمس شبابه ويهرم في سبع معاً وثمان اراد عيسى وآدم عليهما السلام والقمر ونظيرها في افادة التكثير كم الخبرية وفي افادته تارة وافادة التقليل اخرى قد على ما سيأتي ان شاء الله في حرف القاف وصيغ التصغير تقول عجير وجبيل فيكون للتقليل وقال فويق جبيل شامخ لن تناله بقنته حتى تكل وتعملا وقال لبيد وكل اناس سوف تدخل بينهم دويهية تصفر منها الانامل والغالب في قد والتصغير افادتهما التقليل ورب بالعكس وتنفرد رب بوجوب تصديرها ووجوب تنكير مجرورها ونعته ان كان ظاهراً وافراده وتذكيره وتمييزه بما يطابق المعنى

ان كان ضميراً

ان كان ضميراً وغلبة حذف معداها ومضيه واعمالها محذوفة بعد الفاء كثير وبعد الواو اكثر وبعد بل قليلاً وبدونهن اقل كقوله فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع وقوله وابيض يستسقى الغمام بوجهه وقوله بل بلد ملء الفجاج قتمه وقوله رسم دار وقفت في طلله وبانها زائدة في الاعراب دون المعنى فمحل مجرورها في نحو رب رجل صالح عندي رفع على الابتدائية وفي نحو رب رجل صالح لقيت نصب على المفعولية وفي نحو رب رجل صالح لقيته رفع او نصب كما في قولك هذا لقيته ويجوز مراعاة محله كثيراً وان لم يجز نحو مررت بزيد وعمرو الا قليلاً وبنى كسبني سنا وسنما ذعرت بمدلاج الهجير نهوض سبني حبل بعينه وسنا اي ادركنا فعطف سنما على محل سن والمعنى ذعرت بهذا الفرس ثوراً وبقرة عظيمة وزعم الزجاج وموافقوه ان مجرورها لا يكون الا في محل نصب والصواب ما قدمناه واذا زيدت ما بعدها فالغالب ان يكفها عن العمل وان تهيئها للدخول على الجمل الفعلية وان يكون الفعل ماضياً لفظاً ومعنى كقوله ربما اوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات ومن اعمالها قوله ربما ضربة بسيف صقيل بين بصرى وطعنة نجلاء ومن دخولها على الاسمية قول ابي دؤاد ربما الجامل المؤبل فيهم والعناجيج بينهن المهار وقيل لا تدخل المكفوفة على الاسمية اصلاً وان ما في البيت نكرة موصوفة والجامل خبر لهو محذوفاً والجملة صفة لما ومن دخولها على الفعل المستقبل ربما يود الذين كفروا وقيل مؤول بالماضي على حد قوله ونفخ في الصور وفيه تكلف لاقتضائه ان الفعل المستقبل عبر به عن ماض متجوز به عن المستقبل والدليل على صحة استقبال ما بعدها قوله فان اهلك فرب فتى سيبكي على مهذب رخص البنان وقوله يا رب قائلة غداً يا لهف ام معوية وفي رب ست عشرة لغة ضم الراء وفتحها وكلاهما مع التشديد والتخفيف والاوجه الاربعة مع تاء التأنيث ساكنة او محركة ومع التجرد منها فهذه اثنتا عشرة والضم والفتح مع اسكان الباء وضم الحرفين مع التشديد ومع التخفيف **حرف السين المهملة** السين المفردة حرف يختص بالمضارع ويخلصه للاستقبال وينزل منه منزلة الجزء ولهذا لم يعمل فيه مع اختصاصه به وليس مقتطعاً من سوف خلافاً للكوفيين ولا مدة الاستقبال معه اضيق منها مع سوف خلافاً للبصريين ومعنى قول المعربين فيها حرف تنفيس حرف توسيع وذلك انها تقلب المضارع من الزمن الضيق وهو الحال الى الزمن الواسع وهو الاستقبال واوضح من عبارتهم قول الزمخشري وغيره حرف استقبال وزعم بعضهم انها قد تأتي للاستمرار لا للاستقبال ذكر ذلك في قوله تعالى ستجدون آخرين الآية واستدل عليه بقوله تعالى سيقول السفهاء من الناس ما وليهم عن قبلتهم مدعياً ان ذلك انما نزل بعد قولهم ما وليهم قال فجاءت السين اعلاماً بالاستمرار لا بالاستقبال انتهى وهذا الذي قاله لا يعرفه النحويون وما استند اليه من انها نزلت بعد قولهم غير موافق عليه قال الزمخشري فان قلت اي فائدة في الاخبار بقولهم قبل وقوعه قلت فائدته ان المفاجأة للمكروه اشد والعلم به قبل وقوعه ابعد عن الاضطراب اذا وقع انتهى ولو سلم فالاستمرار

إنما استفيد من المضارع كما تقول فلان يقري الضيف ويصنع الجميل تريد أن ذلك دأبه والسين منبهة
للاستقبال إذ الاستمرار إنما يكون في المستقبل وزعم الزمخشري أنها إذا دخلت على فعل محبوب أو مكروه
أفادت أنه واقع لا محالة ولم أر من فهم وجه ذلك ووجهه أنها تفيد الوعد بحصول الفعل فدخولها على ما يفيد
الوعد أو الوعيد مقتض لتوكيده وتثبيت معناه وقد أومى إلى ذلك في سورة البقرة فقال في فسيكفيكهم الله
ومعنى السين أن ذلك الوعد كائن لا محالة فهي تؤكد الوعد كما تؤكد الوعيد إذا قلت سأنتقم منك انتهى
سوف مرادف للسين أو أوسع منها على الخلاف وكأن القائل بذلك نظر إلى أن كثرة الحروف تدل على كثرة المعنى
وليس بمطرد ويقال فيها سف بحذف الوسط وسو بحذف الآخر وسي بحذف الآخر وقلب الوسط ياء مبالغة
في التخفيف حكاها صاحب المحكم وتنفرد عن السين بدخول اللام عليها نحو ولسوف يعطيك ربك فترضى وبأنها
قد تفصل بالفعل الملغى كقوله وما أدري وسوف إخال أدري أقوم آل حصن أم نساء سي من لا سيما
اسم بمنزلة مثل وزنا ومعنى وعينه في الأصل واو وتثنيته سيان وتستغني عن الإضافة كما استغنت عنها مثل في
قولهم والشر بالشر عند الله مثلان واستغنوا بتثنيته عن تثنية سواء فلم يقولوا سواءان إلا شاذا كقوله فيارب
إن لم تقسم الحب بيننا سواءين فاجعلني على حبها جلدا وتشديد يائه ودخول لا عليه ودخول الواو على لا واجب
قال ثعلب من استعمله على خلاف ما جاء في قوله ولا سيما يوم بدارة جلجل فهو مخطئ انتهى وذكر غيره أنه قد يخفف
وقد تحذف الواو كقوله فه بالعقود وبالأيمان لا سيما عقد وفاء به من أعظم القرب وهو عند الفارسي نصب
على الحال فإذا قيل قاموا لا سيما زيد فالناصب قام ولو كان كما ذكر لامتنع دخول الواو ولوجب تكرار لا كما تقول
رأيت زيدا لا مثل عمرو ولا مثل خالد وعند غيره هو اسم للا التبرئة ويجوز في الاسم الذي بعدها الجر
والرفع مطلقا والنصب أيضا إذا كان نكرة وقد روي بهن ولا سيما يوم والجر أرجحها وهو على الإضافة وما زائدة
بينهما مثلها في أيما الأجلين والرفع على أنه خبر لمضمر محذوف وما موصولة أو نكرة موصوفة بالجملة والتقدير
ولا مثل الذي هو يوم أو ولا مثل شيء هو يوم ويضعفه في نحو ولا سيما زيد حذف العائد المرفوع مع عدم
الطول وإطلاق ما على من يعقل وعلى الوجهين ففتحة سي إعراب لأنه مضاف والنصب على التمييز كما يقع التمييز بعد
مثل في نحو ولو جئنا بمثله مددا وما كافة عن الإضافة والفتحة بناء مثلها في نحو لا رجل وأما انتصاب
المعرفة في نحو ولا سيما زيد فمنعه الجمهور وقال ابن الدهان لا أعرف له وجها ووجهه بعضهم بأن ما كافة
وأن لا سيما نزلت منزلة إلا في الاستثناء ورد بأن المستثنى مخرج وما بعدها داخل من باب أولى
وأجيب بأنه مخرج مما أفهمه الكلام السابق من مساواته لما قبلها وعلى هذا يكون استثناء منقطعا
سواء تكون بمعنى مستو ويوصف بها المكان بمعنى أنه نصف بين مكانين والأفصح فيه حينئذ
أن يقصر

أن يقصر مع الكسر نحو مكانا سوى وهو أحد الصفات التي جاءت على فعل كقولهم ماء روى وقوم عدى وقد يمد
مع الفتح أو يكسر أو يضم وكلاهما مع القصر وقد قرئ بهما ويوصف بها غير المكان فيجب أن يمد مع الفتح نحو مررت برجل سواء
والعدم وبمعنى الوسط وبمعنى التام فيمد فيهما مع الفتح نحو قوله تعالى في سواء الجحيم وقولك هذا درهم سواء وبمعنى
القصد فيقصر مع الكسر وهو أغرب معانيها كقوله فلأصرفن سوى حذيفة مدحتي لفتى العشي وفارس
الأحزاب ذكره ابن الشجري وبمعنى مكان أو غير على خلاف في ذلك فيمد مع الفتح ويقصر مع الضم ويجوز الأمران
مع الكسر ويقع هذا صفة واستثناء كما يقع غير وهو عند الزجاج وعند ابن مالك كغير في المعنى والتصرف
فتقول جاءني سواك بالرفع على الفاعلية ورأيت سواك بالنصب على المفعولية وما جاءني أحد سواك بالنصب والرفع
وهو الأرجح وعند سيبويه والجمهور أنها ظرف مكان ملازم للنصب لا يخرج عن ذلك إلا في الضرورة
وعند الكوفيين وجماعة أنها ترد بالوجهين ورد على من نفى ظرفيتها بوقوعها صلة في قولهم جاء الذي سواك
وأجيب بتقدير سواك خبرا لهو محذوفا أو حالا لثبت مضمرا كما قالوا لا أفعله ما أن حراء مكانه ولا يمنع الجر به
قولهم سواءك بالمد والفتح لجواز أن يقال إنها بنيت لإضافتها إلى المبني كما في غير تنبيه يخبر بسوى التي
بمعنى مستو عن الواحد فما فوقه نحو ليسوا سواء لأنها في الأصل مصدر بمعنى الاستواء وقد أجيز في قوله تعالى
سواء عليهم أأنذرتهم كونها خبرا عما قبلها أو عما بعدها على الأول ومبتدأ على الثاني وخبر عن الثاني
وأبطل ابن عمرون الأول بأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله والثاني بأن المبتدأ المشتمل على الاستفهام
واجب التقديم فيقال له وكذا الخبر فإن أجاب بأنه مثل زيد أين هو منعناه وقلنا بل مثل كيف زيد لأن أأنذرتهم
إن لم يقدر بالمفرد لم يكن خبرا إذ لا يحتمله ضمير سواء وأما شبهته فجوابها أن الاستفهام هنا ليس على حقيقته
فإن أجاب بأنه كذلك في نحو علمت أزيد قائم وقد أبقي عليه استحقاق الصدرية بدليل التعليق قلنا بل الاستفهام
مراد هنا إذ المعنى علمت ما يجاب به قول المستفهم أزيد قائم وأما في الآية ونحوها فلا استفهام البتة لا من قبل
المتكلم ولا غيره حرف العين المهملة عَلّ مثل لعل وفيما ذكر من اللغتين وفي حكمها مع ما والخلاف في ذلك
ولم يحفظ سيبويه فيها إلا الفعلية على على وجهين أحدهما أن تكون حرفا وخالف في ذلك جماعة
فزعموا أنها لا تكون إلا اسما ونسبوه لسيبويه ولنا أمران أحدهما قوله تحن فتبدي ما بها من صبابة
وأخفي الذي لولا الأسى لقضاني أي لقضى علي فحذفت وجعل مجرورها مفعولا وقد حمل الأخفش
على ذلك ولكن لا تواعدوهن سرا أي على سر أي النكاح وكذلك لأقعدن لهم صراطك أي على صراطك والثاني
أنهم يقولون نزلت أي على الذي نزلت عليه ويشرب مما تشربون أي منه ولها تسعة معان أحدها الاستعلاء إما على المجرور وهو الغالب
نحو وعليها وعلى الفلك تحملون أو على ما يقرب منه نحو أو أجد على النار هدى وقوله وبات على النار الندى والمحلق

وقد يكون الاستعلاء معنوياً نحو ولهم علي ذنب ونحو فضلنا بعضهم على بعض الثاني المصاحبة كمع نحو وآتى المال
على حبه وان ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم الثالث المجاوزة كعن كقوله اذا رضيت علي بنو قشير لعمر الله
اعجبني رضاها اي عني ويحتمل ان رضي ضمن معنى عطف وقال الكسائي حمل على نقيضه وهو سخط وقال في ليلة لا
نرى بها احداً يحكي علينا الا كواكبها اي عنا وقد يقال ضمن يحكي معنى ينم الرابع التعليل كاللام نحو ولتكبروا الله
على ما هداكم اي لهدايته اياكم وقوله علام تقول الرمح يثقل عاتقي اذا انا لم اطعن اذا الخيل كرت الخامس الظرفية
كفي نحو ودخل المدينة على حين غفلة ونحو واتبعوا ما تتلو الشياطين على ملك سليمان اي في زمن ملكه ويحتمل
ان تتلو ضمن معنى تتقول فيكون بمنزلة ولو تقول علينا السادس موافقة من نحو واذا اكتالوا على الناس يستوفون
السابع موافقة الباء نحو حقيق على ان لا اقول وقد قرأ ابي بالباء وقالوا اركب على اسم الله الثامن ان يكون زائدة
للتعويض او لغيره فالاول كقوله ان الكريم وابيك يعتمل ان لم يجد يوماً على من يتكل اي من يتكل عليه فحذف عليه
وزاد على قبل الموصول تعويضاً قاله ابن جني وقيل المراد ان لم يجد يوماً شيئاً ثم ابتدأ مستفهماً فقال على من
يتكل وكذا قيل في قوله ولا يؤاتيك فيما ناب من حدث الا اخو ثقة فانظر بمن تثق ان الاصل فانظر لنفسك ثم
استأنف الاستفهام وابن جني يقول في ذلك ايضاً ان الاصل فانظر من تثق به فحذف الباء ومجرورها وزاد الباء
عوضاً وقيل بل تم الكلام عند قوله فانظر ثم ابتدأ بمن تثق مستفهماً والثاني قول حميد بن ثور ابى الله الا ان سرحة
مالك على كل افنان العضاه تروق قال ابن مالك وفيه نظر لان راق الشيء بمعنى اعجب ولا معنى له هنا وانما المراد
تعلو وترتفع التاسع ان يكون للاستدراك والاضراب كقولك فلان لا يدخل الجنة لسوء صنيعه على انه لا ييأس
من رحمة الله وقوله فوالله لا انسى قتيلاً رزئته بجانب قوسى ما بقيت على الارض على انها تعفو الكلوم وانما
نوكل بالادنى وان جل ما يمضي اي على ان العادة نسيان المصائب البعيدة العهد وقوله بكل تداوينا فلم
يشف ما بنا على ان قرب الدار خير من البعد ثم قال على ان قرب الدار ليس بنافع اذا كان من تهواه ليس بذي ود ابطل
بعلى الاولى عموم قوله لم يشف ما بنا فقال بلى ان فيه شفاء ما ثم ابطل بالثانية قوله على ان قرب الدار خير
من البعد وتعلق على هذه بما قبلها عند من قال به كتعلق حاشا بما قبلها عند من قال بها لانها اوصلت
معناها الى ما بعدها على وجه الاضراب والاخراج او هي خبر لمبتدأ محذوف اي والتحقيق على كذا وهذا الوجه اختاره
ابن الحاجب قال ودل على ذلك ان الجملة الاولى وقعت على غير التحقيق ثم جيء بما هو التحقيق فيها والثاني من وجهي على
ان يكون اسماً بمعنى فوق وذلك اذا دخلت عليها من كقوله غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها وزاد الاخفش موضعاً آخر وهو
ان يكون مجرورها وفاعل متعلقها ضميرين لمسمى واحد نحو امسك عليك زوجك وقول الشاعر هون عليك فان
الامور بكف الاله مقاديرها لانه لا يتعدى فعل المضمر المتصل الى ضميره المتصل في غير باب ظن وفقد وعدم لا يقال ضربتني ولا

فرحتني

ولا فرحتني وفيه نظر لانها لو كانت اسماً في هذه المواضع لصح حلول فوق محلها ولانها لو لزمت اسميتها لما ذكر
لزم الحكم باسمية الى في نحو فصرهن اليك واضمم اليك وهزي اليك وهذا كله يتخرج اما على التعلق بمحذوف
كما قيل في اللام في سقياً لك واما على حذف مضاف اي هون على نفسك واضمم الى نفسك وقد خرج ابن مالك
على هذا قوله وما اصاحب من قوم فاذكرهم الا يزيدهم حباً الي هم فادعى ان الاصل يزيدون انفسهم
ثم فصل ضمير الفاعل للضرورة واخر عن ضمير المفعول وحامله على ذلك ظنه ان الضميرين لمسمى واحد وليس كذلك
فان مراده انه ما يصاحب قوماً فيذكر قومه لهم الا ويزيد هؤلاء القوم قومه حباً اليه لما يسمعونه من ثنائه عليهم والقصيدة
في حماسة ابي تمام ولا يحسن تخريج ذلك على ظاهره كما قيل في قوله قد بت احرسني وحدي ويمنعني صوت السباع
به يضبحن والهام لان ذلك شعر وقد يستسهل فيه مثل هذا ولا على قول ابن الانباري ان الى قد ترد اسماً فيقال
انصرفت من اليك كما يقال غدوت من عليك لانه ان كان ثابتاً ففي غاية الشذوذ ولا على قول ابن عصفور
في واضمم اليك اغراء والمعنى خذ جناحك اي عضدك لان الى لا يكون بمعنى خذ عند البصريين ولان الجناح
ليس بمعنى العضد الا عند الفراء وشذوذ من المفسرين **عن على ثلاثة اوجه** احدها ان يكون حرف جر وجميع
ما ذكر لها عشرة معان احدها المجاوزة ولم يذكر البصريون سواه نحو سافرت عن البلد ورغبت عن كذا ورميت
عن القوس وذكر لها في هذا المثال معنى غير هذا وسيأتي والثاني البدل نحو واتقوا يوماً لا تجزي نفس عن
نفس شيئاً وفي الحديث صومي عن امك الثالث الاستعلاء نحو فانما يبخل عن نفسه وقول ذي الاصبع لاه ابن عمك
لا افضلت في حسب عني ولا انت دياني فتخزوني اي لله در ابن عمك لا افضلت في حسب علي ولا انت مالكي فتسوسني
وذلك لان المعروف ان يقال افضلت عليه وقيل ومنه قوله تعالى اني احببت حب الخير عن ذكر ربي اي قدمته عليه وقيل
هي على بابها وتعلقها بحال محذوفة اي منصرفاً عن ذكر ربي وحكى الرماني عن ابي عبيدة ان احببت من احب البعير
احباباً اذا برك فلم يثر فعن متعلقة به باعتبار معناه التضمني وهي على حقيقتها اي اني تثبطت عن ذكر ربي
وعلى هذا فحب الخير مفعول لاجله الرابع التعليل نحو وما كان استغفار ابراهيم لابيه الا عن موعدة ونحو
وما نحن بتاركي آلهتنا عن قولك ويجوز ان يكون حالاً من ضمير تاركي اي ما نتركها صادرين عن قولك وهو
رأي الزمخشري وقال في فازلهما الشيطان عنها ان كان الضمير للشجرة فالمعنى حملهما على الزلة بسببها وحقيقته
اصدر الزلة عنها ومثله وما فعلته عن امري وان كان للجنة فالمعنى نحاهما عنها والخامس مرادفة بعد نحو عما
قليل ليصبحن نادمين يحرفون الكلم عن مواضعه بدليل ان في مكان آخر من بعد مواضعه ونحو لتركبن طبقاً
عن طبق اي حالة بعد حالة وقال ومنهل وردته عن منهل السادس الظرفية كقوله وآس سراة القوم حيث لقيتهم ولا تك
عن حمل الرباعة وانيا الرباعة نحو الحمالة قيل بدليل انه يقال ونى في كذا قال ولا تنيا في ذكري والظاهر ان معنى ونى عن كذا جاوزه ولم يدخل

فيه وولي فيه دخل فيه وفيه السابع مرادفة من نحو وهو الذي يقبل التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات
الثاني أولئك الذين نتقبل عنهم أحسن ما عملوا بدليل فتقبل من أحدهما ولم يتقبل من الآخر
ربنا تقبل منا والثامن مرادفة الباء نحو وما ينطق عن الهوى والظاهر أنها على حقيقتها وأن المعنى وما
يصدر قوله عن هوى والتاسع الاستعانة قاله ابن مالك ومثله برميت عن القوس لأنهم يقولون أيضاً
رميت بالقوس حكاهما الفراء وفيه رد على الحريري في إنكاره أن يقال ذلك إلا إذا كانت القوس هي المرمية وحكى أيضاً
رميت على القوس العاشر أن تكون زائدة للتعويض من أخرى محذوفة كقوله أتجزع إن نفس أتاها حمامها فهلا
التي عن بين جنبيك تدفع قال ابن جني أراد فهلا تدفع عن التي بين جنبيك فحذفت عن من أول الموصول
وزيدت بعده الوجه الثاني أن تكون حرفاً مصدرياً وذلك أن بني تميم يقولون في نحو أعجبني أن تفعل
عن تفعل قال ذو الرمة أعن ترسمت من خرقاء منزلة ماء الصبابة من عينيك مسجوم يقال أن رسمت الدار إذا تأملتها
وسجم الدمع سال وسجمته العين وكذلك يفعلون في أن المشددة فيقولون أشهد عن محمداً رسول الله ويسمى
عنعنة تميم الوجه الثالث أن تكون اسماً بمعنى جانب وذلك يتعين في ثلاثة مواضع أحدها أن يدخل عليها
من وهو كثير كقوله فلقد أراني للرماح دريئة من عن يميني مرة وأمامي ويحتمله عندي لآتينهم من بين أيديهم
ومن خلفهم وعن أيمانهم وعن شمائلهم فيقدر معطوفة على مجرور من لا على من ومجرورها ومن الداخلة
على عن زائدة عند ابن مالك ولابتداء الغاية عند غيره قالوا فإذا قيل قعدت عن يمينه فالمعنى في
جانب يمينه وذلك محتمل للملاصقة وللمجاوزة فإن جئت بمن تعين كون القعود ملاصقاً لأول الناحية
والثاني أن يدخل عليها على وذلك نادر والمحفوظ منه بيت واحد وهو قوله على من يميني مرت الطير سنحا
الثالث أن يكون مجرورها وفاعل متعلقها ضميرين لمسمى واحد قاله الأخفش وذلك كقول امرئ القيس دع
عنك نهباً صيح في حجراته وقول أبي نواس دع عنك لومي فإن اللوم إغراء وذلك لئلا يؤدي إلى تعدي
فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل وقد تقدم الجواب عن هذا وما يدل على أنها ليست هنا اسماً أنها لا يصح
حلول الجانب محلها

عوض ظرف لاستغراق المستقبل مثل أبداً إلا أنه مختص بالنفي وهو معرب إن
أضيف كقولهم لا أفعله عوض العائضين ومبني إن لم يضف وبناؤه على الضم كقبل أو على الكسر كأمس
أو على الفتح كأين وسمي الزمان عوضاً لأنه كلما مضى منه جزء عوضه جزء آخر وقيل بل لأن الدهر في زعمهم يسلب
ويعوض واختلف في قول الأعشى رضيعي لبان ثدي أم تحالفا بأسحم داج عوض لا نتفرق فقيل ظرف لنتفرق
وقال ابن الكلبي قسم وهو اسم صنم كان لبكر بن وائل بدليل قوله حلفت بمائرات حول عوض وأنصاب تركن
لدى السعير والسعير اسم لصنم كان لعنزة انتهى ولو كان كما زعم لم يتجه بناؤه في البيت

عسى فعل

مطابقة الأحرف مطلقاً خلافاً لابن السراج وثعلب ولا حين يتصل بالضمير المنصوب كقوله يا أبتا علك أو عساكا
خلافاً لأبي سيبويه حكاه عنه السيرافي ومعناه الترجي في المحبوب والإشفاق في المكروه وقد اجتمعا في قوله تعالى وعسى أن
تكرهوا شيئاً وهو خير لكم وعسى أن تحبوا شيئاً وهو شر لكم وتستعمل على أوجه أحدها أن يقال عسى زيد أن يقوم واختلف
في إعرابه على أقوال أحدها وهو قول الجمهور أنه مثل كان زيد يقوم واستشكل بأن الخبر في تأويل المصدر والمخبر
عنه ذات ولا يكون الحدث عين الذات فأجيب بأمور أحدها أنه على تقدير مضاف إما قبل الاسم أي عسى أمر زيد
القيام أو قبل الخبر أي عسى زيد صاحب القيام ومثله ولكن البر من آمن بالله أي ولكن صاحب البر أو ولكن البر بر من
آمن بالله والثاني أنه من باب زيد عدل وصوم ومثله وما كان هذا القرآن أن يفترى والثالث أن أن زائدة لا مصدرية
وليس بشيء لأنها قد نصبت ولأنها لا تسقط إلا قليلاً والقول الثاني أنها فعل متعد بمنزلة قارب معنى وعملاً أو قاصر
بمنزلة قرب من أن يفعل وحذف الجار توسعاً وهذا مذهب سيبويه والمبرد والثالث أنها فعل قاصر بمنزلة قرب وأن والفعل
بدل اشتمال من فاعلها وهو مذهب الكوفيين ويرده أنه يكون حينئذ بدلاً لازماً يتوقف عليه فائدة الكلام وليس هذا شأن
البدل والرابع أنها فعل ناقص كما يقول الجمهور وأن والفعل بدل اشتمال كما يقول الكوفيون وأن هذا البدل سد مسد
الجزئين كما سد مسد المفعولين في قراءة حمزة ولا تحسبن الذين كفروا أنما نملي لهم خير بالخطاب واختاره ابن مالك
الاستعمال الثاني أن تسند إلى أن والفعل فتكون فعلاً تاماً هذا هو المفهوم من كلامهم وقال ابن مالك عندي
أنها ناقصة أبداً ولكن سدت أن وصلتها في هذه الحالة مسد الجزئين كما في أحسب الناس أن يتركوا إذ لم يقل أحد
إن حسب خرجت في ذلك عن أصلها الثالث والرابع والخامس أن يأتي بعدها المضارع المجرد أو المقرون بالسين
أو الاسم المفرد نحو عسى زيد يقوم وعسى زيد سيقوم وعسى زيد قائماً والأول قليل كقوله عسى الكرب الذي أمسيت
فيه يكون وراءه فرج قريب والثالث أقل كقوله أكثرت في العذل ملحاً دائماً لا تكثرن إني عسيت صائماً وقولهم في المثل
عسى الغوير أبؤساً كذا قالوا والصواب أنهما مما حذف فيه الخبر أي يكون أبؤساً وأكون صائماً لأن في ذلك إبقاء لهما على
الاستعمال الأصلي ولأن المرجو كونه صائماً لا نفس الصائم والثاني نادر جداً كقوله عسى طيئ من طيئ بعد هذه ستطفئ
غلات الكلى والجوانح وعسى فيهن فعل ناقص بلا إشكال والسادس أن يقال عساي وعساك وعساه وهو قليل وفيه
ثلاثة مذاهب أحدها أنها أجريت مجرى لعل في نصب الاسم ورفع الخبر كما أجريت لعل مجراها في اقتران خبرها بأن قاله سيبويه والثاني
أنها باقية على عملها عمل كان ولكن استعير ضمير النصب مكان ضمير الرفع قاله الأخفش ويرده أمران أحدهما أن إنابة ضمير
عن ضمير إنما ثبت في المنفصل نحو ما أنا كأنت ولا أنت كأنا وأما قوله يا ابن الزبير طالما عصيكا فالكاف بدل
من التاء بدلاً تصريفياً لا من إنابة ضمير عن ضمير كما ظن ابن مالك والثاني أن الخبر قد ظهر مرفوعاً في قوله فقلت عساها نار
كأس وعلها تشكى فآتي نحوها فأعودها والثالث أنها باقية على إعمالها عمل كان ولكن قلب الكلام فجعل المخبر عنه خبراً

خبرا او بالعكس قاله المبرد والفارسي ورد باستلزامه نحو قوله يا ابتا علك او عساك الاقتصار على فضلة منصوب وظنها انهم يجيبا بان المنصوب هنا مرفوع في المعنى اذ معناهما ان الاعراب قد بطل والعي نحاله السابع عسى زيد قائم حكاه ثعلب ويخرج هذا على انها ناقصة وان اسمها ضمير الشان والجملة الاسمية الخبر تنبيه اذا قيل زيد عسى ان يقوم احتمل نقصان عسى على تقدير تحملها الضمير وتمامها على تقدير خلوها منه واذا قلت عسى ان يقوم زيد احتمل الوجهين ايضا ولكن يكون الاضمار في يقوم لا في عسى اللهم الا ان يقدر العاملين تنازعا زيدا فيحتمل الاضمار في عسى على اعمال الثاني واذا قلت عسى ان يضرب زيد عمرا فلا يجوز كون زيد اسم عسى لئلا يلزم الفصل بين صلة ان ومعمولها وهو عمرو بالاجنبي وهو زيد ونظير هذا المثال قوله تعالى عسى ان يبعثك ربك مقاما محمودا

على اسم بمعنى فوق والتزموا فيها امرين احدهما استعمالها مجرورة بمن والثاني استعمالها غير مضافة فلا يقال اخذته من على السطح كما يقال من علوه ومن فوقه وقد وهم في هذا جماعة منهم الجوهري وابن مالك واما قوله يا رب يوم لا اظلله ارمض من تحته واضحى من عله فالهاء للسكت بدليل انه مبني ولا وجه لبنائه لو كان مضافا ومتى اريد به المعرفة كان مبنيا على الضم تشبيها بالغايات كما في هذا البيت اذ المراد فوقيته نفسه لا فوقية مطلقة والمعنى انه تصيبه الرمضاء من تحته وحر الشمس من فوقه ومثله قول الاخر يصف فرسا اقب من تحت عريض من عل ومتى اريد به النكرة كان معربا كقوله كجلمود صخر حطه السيل من عل اذ المراد تشبيه الفرس في سرعته بجلمود انحط من مكان ما عال لا من علو مخصوص

عل بلام مشددة مفتوحة او مكسورة لغة في لعل واصلها عند من زعم زيادة اللام وقيل قال الاضبط القريعي علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه وهما بمنزلة عسى في المعنى وبمنزلة ان المشددة في العمل وعقيل يخفضون بهما وتجر في لاميهما الفتح تخفيفا والكسر على اصل التقاء الساكنين ويصح النصب في جوابهما عند الكوفيين تمسكا بقراءة حفص لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع بالنصب وقوله على صروف الدهر او دولاتها يدلننا اللمة من لماتها فتستريح النفس من زفراتها وسيأتي البحث في ذلك وذكر ابن مالك في شرح العمدة ان الفعل قد يجزم بعد لعل عند سقوط الفاء وانشد لعل التفاتا منك نحوي مقدر يمل بك من بعد القساوة للرحم وهو غريب

عند اسم للحضور الحسي نحو فلما رآه مستقرا عنده والمعنوي نحو قال الذي عنده علم وللقرب كذلك نحو عند سدرة المنتهى عندها جنة المأوى ونحو وانهم عندنا لمن المصطفين الاخيار وكسر فائها اكثر من ضمها وفتحها ولا يقع الا ظرفا او مجرورة بمن وقول العامة ذهبت الى عنده لحن وقول بعض المولدين كل عند لك عندي لا يساوي نصف عند قال الحريري لحن وليس كذلك بل كل كلمة ذكرت مرادا بها لفظها فسائغ ان تتصرف تصرف الاسماء وان تعرب ويحكى اصلها تنبيهان الاول قولنا عند اسم للحضور موافق لعبارة ابن مالك والصواب اسم لمكان الحضور

فانها ظرف لا مصدر ويأتي ايضا لزمانه نحو الصبر عند الصدمة الاولى وجئتك عند طلوع الشمس الثاني تعاقب عند كلمتان لدى مطلقا نحو لدى الحناجر لدى الباب وما كنت لديهم اذ يلقون اقلامهم ايهم يكفل مريم وما كنت لديهم اذ يختصمون ولدن اذا كان المحل محل ابتداء غاية نحو جئت من لدنه وقد اجتمعتا في اتيناه رحمة من عندنا وعلمناه من لدنا علما ولو جيء بعند فيهما او بلدن لصح ولكن ترك دفعا للتكرار وانما حسن تكرار لدى في وما كنت لديهم لتباعد ما بينهما ولا يصلح لدن هنا لانه ليس محل ابتداء ويفترقن من وجه ثان وهو ان لدن لا يكون الا فضلة بخلافهما بدليل ولدينا كتاب ينطق بالحق وعندنا كتاب حفيظ وثالث وهو ان جرها بمن اكثر من نصبها حتى انه لم يجئ في التنزيل منصوبا وجر عند كثير وجر لدى ممتنع ورابع وهو انهما معربان وهي مبنية في لغة الاكثرين وخامس وهو انها قد تضاف الى الجملة كقوله لدن شب حتى شاب سود الذوائب وسادس وهو انها قد لا تضاف وذلك انهم قد حكوا في غدوة الواقعة بعدها الجر بالاضافة والنصب على التمييز والرفع باضمار كان تامة ثم اعلم ان عند امكن من لدى من وجهين احدهما انه يكون ظرفا للاعيان والمعاني تقول هذا القول عندي صواب وعند فلان علم ويمتنع ذلك في لدى ذكره ابن الشجري في اماليه ومبرمان في حواشيه والثاني انك تقول عندي مال وان كان غائبا ولا تقول لدي مال الا اذا كان حاضرا قاله الحريري وابو هلال العسكري وابن الشجري وزعم المعري انه لا فرق بين لدى وعند وقول غيره اولى وقد اغنانا هذا البحث عن عقد فصل للدى في باب اللام

حرف الغين المعجمة

غير اسم ملازم للاضافة في المعنى ويجوز ان يقطع عنها لفظا ان فهم معناه وتقدمت عليها كلمة ليس وقولهم لا غير لحن ويقال قبضت عشرة ليس غيرها برفع غير على حذف الخبر اي مقبوضا ونصبها على اضمار الاسم اي ليس المقبوض غيرها وليس غير بالفتح من غير تنوين على اضمار الاسم ايضا وحذف المضاف اليه لفظا ونية ثبوته كقراءة بعضهم لله الامر من قبل ومن بعد بالكسر من غير تنوين اي من قبل الغلب ومن بعده وليس غير بالضم من غير تنوين فقال المبرد والمتأخرون انها ضمة بناء لا اعراب وان غير شبهت بالغايات كقبل وبعد لابهامها كفوق وتحت وانما هو بمنزلة كل وبعض وعلى هذا فهو الاسم وحذف الخبر وقال الاخفش يحتمل الوجهين وليس غيرا بالفتح والتنوين وليس غير بالضم والتنوين وعليهما فالحركة اعرابية لان التنوين اما للتمكين ولا يلحق الا المعربات واما للتعويض فكان المضاف اليه مذكور ولا يستعمل غير المضافة لفظا على وجهين احدهما وهو الاصل ان تكون صفة للنكرة نحو نعمل صالحا غير الذي كنا نعمل او لمعرفة قريبة منها نحو صراط الذين انعمت عليهم غير المغضوب عليهم لان المعرف الجنسي قريب من النكرة ولان غيرا اذا وقعت بين ضدين ضعف ابهامها حتى زعم ابن الشجري انها حينئذ تتعرف ويرده الاية الاولى والثاني ان تكون استثناء فتعرب باعراب الاسم التالي الا في ذلك الكلام فتقول جاء القوم غير زيد بالنصب وما جاءني

من احد غير زيد بالنصب والرفع وقال الله تعالى لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير اولي الضرر يقرأ برفع غير اما على
انه صفة للقاعدين لانهم جنس واما على انه استثناء وابدل على حد ما فعلوه الا قليل منهم ويؤيده قراءة النصب
وان حسن الوصف في غير المغضوب عليهم انما كان لاجتماع الامرين الجنسية والوقوع بين الضدين والثاني مفقود
هنا ولهذا لم يقرأ بالخفض صفة للمؤمنين الا خارج السبع لانه لا وجه لها الا الوصف وقرئ ما لكم من اله غيره
بالجر صفة على اللفظ وبالرفع على الموضع وبالنصب على الاستثناء وهي شاذة وتحتمل قراءة الرفع الاستثناء
على انه ابدال على المحل مثل لا اله الا الله وانتصاب غير في الاستثناء عن تمام الكلام عند المغاربة كانتصاب
الاسم بعد الا عندهم واختاره ابن عصفور وعلى الحالية عند الفارسي واختاره ابن مالك وعلى التشبيه بظرف
المكان عند جماعة واختاره ابن الباذش ويجوز بناؤها على الفتح اذا اضيفت لمبني كقوله لم يمنع الشرب منها غير
ان نطقت حمامة في غصون ذات اوقال وقوله لذ بقيس حين يأبى غيره تلفه بحرا مفيضا خيره وذلك في البيت الاول
اقوى لانه انضم فيه الى الابهام والاضافة لمبني تضمن غير معنى الا تنبيهان الاول من مشكل التراكيب التي وقعت
فيها كلمة غير قول الحكمي غير مأسوف على زمن ينقضي بالهم والحزن وفيه ثلاثة اعاريب احدها ان غير مبتدأ لا خبر له بل لما
اضيف اليه مرفوع يغني عن الخبر وذلك لانه في معنى النفي والوصف بعده مخفوض لفظا وهو في قوة المرفوع بالابتداء فكأنه
قيل ما مأسوف على زمن ينقضي مصاحبا للهم والحزن فهو نظير ما مضروب الزيدان والنائب عن الفاعل الظرف قاله ابن الشجري
وتبعه ابن مالك والثاني ان غير خبر مقدم والاصل زمن ينقضي بالهم والحزن غير مأسوف عليه ثم قدمت غير و
ما بعدها ثم حذف زمن دون صفته فعاد الضمير المجرور بعلى على غير مذكور فأتي بالاسم الظاهر مكانه قاله ابن جني
وتبعه ابن الحاجب فان قيل فيه حذف الموصوف مع ان الصفة غير مفردة وهو في مثل هذا ممتنع قلنا في
النثر وهذا شعر فيجوز فيه كقوله انا ابن جلا اي ابن رجل جلا الامور وقوله ترمي بكفي كان من ارمى البشر
اي بكفي رجل كان والثالث انه خبر لمحذوف ومأسوف مصدر جاء على مفعول كالمعسور والميسور والمراد به اسم
الفاعل والمعنى انا غير آسف على زمن هذه صفته قاله ابن الخشاب وهو ظاهر التعسف التنبيه الثاني
من ابيات مشكل المعاني قول حسان رضي الله عنه اتانا فلم نعدل سواه بغيره نبي بدا في ظلمة الليل هاديا فيقال السوى
هو غيره فكأنه قال فلم نعدل غيره بغيره والجواب ان الهاء بغيره للسوى فكأنه قال لم نعدل سواه بغير السوى وغير
سواه هو نفسه عليه الصلوة والسلام فالمعنى فلم نعدل سواه به حرف الفاء المفردة حرف مهمل
خلافا لبعض الكوفيين في قولهم انها ناصبة في نحو ما تأتينا فتحدثنا وللمبرد في قوله انها خافضة في
نحو فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع فيمن جر مثلا والمعطوف والصحيح ان النصب بان مضمرة كما سيأتي وان الجر
برب مضمرة كما مر وترد على ثلاثة اوجه احدها ان تكون عاطفة وتفيد ثلاثة امور احدها الترتيب وهو نوعان

معنوي

معنوي كما في قام زيد فعمرو وذكري وهو عطف مفصل على مجمل نحو فازلهما الشيطان عنها فاخرجهما مما كانا فيه ونحو
فقد سألوا موسى اكبر من ذلك فقالوا ارنا الله جهرة ونحو ونادى نوح ربه فقال رب ان ابني من اهلي الآية
ونحو توضأ فغسل وجهه ويديه ومسح رأسه ورجليه وقال الفراء لا تفيد الترتيب مطلقا وهذا مع قوله
ان الواو تفيد الترتيب غريب واحتج بقوله تعالى اهلكناها فجاءها بأسنا بياتا او هم قائلون واجيب بان المعنى
اردنا اهلاكها او بانها للترتيب الذكري وقال الجرمي لا تفيد الفاء الترتيب في البقاع ولا في الامطار بدليل
قوله بين الدخول فحومل وقولهم مطرنا مكان كذا فمكان كذا وان كان وقوع المطر فيهما في وقت واحد الامر
الثاني التعقيب وهو في كل شيء بحسبه الا ترى انه يقال تزوج فلان فولد له اذا لم يكن بينهما الا مدة الحمل
وان كانت مدة متطاولة ودخلت البصرة فبغداد اذا لم يقم في البصرة ولا بين البلدين وقال الله تعالى
الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة وقيل الفاء في هذه الآية للسببية وفاء السببية
لا تستلزم التعقيب بدليل صحة قولك ان يسلم فهو يدخل الجنة ومعلوم ما بينهما من المهلة وقيل تقع الفاء
تارة بمعنى ثم ومنه الآية وقوله تعالى ثم خلقنا النطفة علقة فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما
فكسونا العظام لحما فالفاءات في فخلقنا العلقة وفي فخلقنا المضغة وفي فكسونا بمعنى ثم لتراخي معطوفاتها
وتارة بمعنى الواو كقوله بين الدخول فحومل وزعم الاصمعي ان الصواب روايته بالواو لانه لا يجوز جلست بين
زيد فعمرو واجيب بان التقدير بين مواضع الدخول فمواضع حومل كما يجوز جلست بين العلماء فالزهاد وقال
بعض البغداديين الاصل ما بين فحذف ما دون بين كما عكس ذلك من قال يا احسن الناس ما قرنا الى قدم
اصله ما بين قرن فحذف بين واقام قرنا مقامها ومثله ما بعوضة فما فوقها قال والفاء نائبة عن الى ويحتاج
على هذا القول الى ان يقال وصحت اضافة بين الى الدخول لاشتماله على مواضع او لان التقدير بين مواضع
الدخول وكون الفاء للغاية بمنزلة الى غريب وقد يستأنس له عندي بمجيء عكسه في نحو قوله وانت التي حببت
شغبا الى بدا الي واوطاني بلاد سواهما اذ المعنى شغبا فبدا وهما موضعان ويدل على ارادة الترتيب قوله
بعد حللت بهذا حلة ثم حلة بهذا فطاب الواديان كلاهما وهذا معنى غريب لاني لم ار من ذكره
والامر الثالث السببية وذلك غالب في العاطفة جملة او صفة فالاول نحو فوكزه موسى فقضى عليه
ونحو فتلقى آدم من ربه كلمات فتاب عليه والثاني نحو لآكلون من شجر من زقوم فمالئون منها البطون
فشاربون عليه من الحميم وقد تجيء في ذلك لمجرد الترتيب نحو فراغ الى اهله فجاء بعجل سمين فقربه اليهم
ونحو لقد كنت في غفلة من هذا فكشفنا عنك غطاءك ونحو فاقبلت امرأته في صرة فصكت وجهها
ونحو فالزاجرات زجرا فالتاليات ذكرا وقال الزمخشري للفاء مع الصفات ثلاثة احوال احدها ان تدل

على ترتيب معناها في الوجود كقوله يا لهف زيابة للحارث الصابح فالغانم فالآيب أي الذي صبّح فغنم فآب
الثاني أن يدل على ترتيبهما في التفاوت من بعض الوجوه نحو قولك خذ الأكمل فالأفضل واعمل الأحسن فالأجمل
والثالث أن يدل على ترتيب موصوفاتها في ذلك نحو رحم الله المحلقين فالمقصرين انتهى والبيت لابن زيابة يقول
يا لهف أبي على الحارث إذ صبّح قومي بالغارة فغنم فآب سالما أن لا أكون لقيته فقتلته وذلك لأنه يريد يا
لهف نفسي والثاني من أوجه الفاء أن تكون رابطة للجواب وذلك حيث لا يصلح لأن يكون شرطا وهو منحصر في ست مسائل
أحدها أن يكون الجواب جملة اسمية نحو وإن يمسسك بخير فهو على كل شيء قدير ونحو إن تعذبهم فإنهم عبادك
وإن تغفر لهم فإنك أنت العزيز الحكيم الثانية أن تكون فعلية كالاسمية وهي التي فعلها جامد نحو إن ترن أنا
أقل منك مالا وولدا فعسى ربي أن يؤتين إن تبدوا الصدقات فنعما هي ومن يكن الشيطان له قرينا فساء قرينا
ومن يفعل ذلك فليس من الله في شيء الثالثة أن يكون فعلها إنشائيا نحو إن كنتم تحبون الله فاتبعوني ونحو
فإن شهدوا فلا تشهد معهم ونحو قل أرأيتم إن أصبح ماؤكم غورا فمن يأتيكم بماء معين فيه أمران الاسمية و
الإنشائية ونحو إن قام زيد فوالله لأقومن ونحو إن لم يتب زيد فيا خسره رجلا والرابعة أن يكون فعلها ماضيا لفظا
ومعنى إما حقيقة نحو إن يسرق فقد سرق أخ له من قبل ونحو إن كان قميصه قد من قبل فصدقت وهو من الكاذبين
وإن كان قميصه قد من دبر فكذبت وقد هنا مقدرة وإما مجازا نحو ومن جاء بالسيئة فكبت وجوههم في النار
نزل هذا الفعل لتحقق وقوعه منزلة ما وقع الخامسة أن تقترن بحرف استقبال نحو ومن يرتد منكم عن دينه فسوف
يأتي الله بقوم ونحو وما تفعلوا من خير فلن تكفروه السادسة أن تقترن بحرف له الصدر كقوله فإن أهلك فذي
حنق لظاه علي تكاد تلتهب التهابا لما عرفت من أن رب مقدرة وأن لها الصدر وإنما دخلت في نحو ومن عاد فينتقم
الله منه لتقدير الفعل خبر المحذوف فالجملة اسمية وقد مر أن إذا الفجائية قد تنوب عن الفاء نحو وإن تصبهم سيئة
بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون وأن الفاء قد تحذف في الضرورة كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها
وعن المبرد أنه منع ذلك حتى في الشعر وزعم أن الرواية من يفعل الخير فالرحمن يشكره وعن الأخفش أن ذلك واقع
في النثر الفصيح وأن منه قوله تعالى إن ترك خيرا الوصية للوالدين وقد تقدم تأويله وقال ابن مالك يجوز في النثر
نادرا ومنه حديث اللقطة فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها تنبيه كما تربط الفاء الجواب بشرطه كذلك
تربط شبه الجواب بشبه الشرط وذلك في نحو الذي يأتيني فله درهم وبدخولها فهم ما أراده المتكلم من ترتب لزوم
إعطاء الدرهم على الإتيان ولو لم تدخل احتمل ذلك وغيره وهذه الفاء بمنزلة لام التوطئة في نحو لئن أخرجوا
لا يخرجون معهم في إيذانها بما أراده المتكلم من معنى القسم وقد قرئ بالإثبات والحذف قوله تعالى وما أصابكم
من مصيبة فبما كسبت أيديكم الثالث أن تكون زائدة دخولها في الكلام كخروجه وهذا لا يثبته سيبويه وأجاز

الأخفش زيادتها في الخبر مطلقا وحكى أخوك فوجد وقيد الفراء والأعلم وجماعة الجواز بكون الخبر أمرا أو نهيا فالأمر
كقوله وقائلة خولان فانكح فتاتهم وقوله أرواح مودع أم بكور أنت فانظر لأي ذاك تصير وحمل عليه الزجاج هذا
فليذوقوه والنهي نحو زيد فلا تضربه وقال ابن برهان تزاد الفاء عند أصحابنا جميعا كقوله فإذا هلكت فعند
ذلك فاجزعي انتهى وتأول المانعون قوله خولان فانكح على أن التقدير هذه خولان فانكح وقوله أنت فانظر على
أن التقدير انظر فانظر ثم حذف انظر الأول وحده فبرز ضميره فقيل أنت فانظر والبيت الثالث ضرورة وأما الآية
فالخبر حميم وما بينهما معترض أو هذا منصوب بمحذوف يفسره فليذوقوه مثل وإياي فارهبون وعلى هذا
فحميم بتقدير هو حميم ومن زيادتها قوله لما اتقى بيد عظيم جرمها فتركت ضاحي جلدها يتذبذب لأن الفاء
لا تدخل في جواب لما خلافا لابن مالك وأما قوله تعالى فلما نجاهم إلى البر فمنهم مقتصد فالجواب محذوف أي انقسموا
قسمين فمنهم مقتصد ومنهم غير ذلك وأما قوله تعالى ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدق لما معهم وكانوا من قبل
يستفتحون على الذين كفروا فلما جاءهم ما عرفوا كفروا به فقيل جواب لما الأولى لما الثانية وجوابها وهذا مردود
لاقترانه بالفاء وقيل كفروا به جواب لهما لأن الثانية تكرير للأولى وقيل جواب الأولى محذوف أي أنكروه مسئلة
الفاء في نحو بل الله فاعبد جواب لأما مقدرة عند بعضهم وفيه إجحاف وزائدة عند الفارسي وفيه بعد وعاطفة
عند غيره والأصل تنبه فاعبد الله ثم حذف تنبه وقدم المنصوب على الفاء إصلاحا للفظ كيلا تقع الفاء صدرا كما
قال الجميع في الفاء في نحو أما زيدا فاضرب إذ الأصل مهما يكن من شيء فاضرب زيدا وقد مضى شرحه في حرف الهمزة
مسئلة الفاء في نحو خرجت فإذا الأسد زائدة لازمة عند الفارسي والمازني وجماعة وعاطفة
عند مبرمان وأبي الفتح وللسببية المحضة كفاء الجواب عند أبي إسحق ويجب عندي أن تحمل على ذلك مثل
إنا أعطيناك الكوثر فصل لربك ونحو ائتني فإني أكرمك إذ لا يعطف الإنشاء على الخبر ولا العكس ولا يحسن
إسقاطها ليسهل دعوى زيادتها مسئلة أيحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا فكرهتموه قدر أنهم
قالوا بعد الاستفهام لا فقيل لهم فهذا كرهتموه يعني والغيبة مثله فاكرهوها ثم حذف المبتدأ وهو هذا و
قال الفارسي التقدير فكما كرهتموه فاكرهوا الغيبة وضعفه ابن الشجري بأن فيه حذف الموصول وهو ما المصدرية
دون صلتها وذلك رديء وجملة واتقوا الله عطف على ولا يغتب بعضكم بعضا على التقدير الأول
وعلى فاكرهوا الغيبة على تقدير الفارسي ويعد عندي أن ابن الشجري لم يتأمل كلام الفارسي فإنه قال كأنهم
قالوا في الجواب لا فقيل لهم فكرهتموه فاكرهوا الغيبة واتقوا الله فاتقوا عطف على فاكرهوا وإن لم يذكر كما في
اضرب بعصاك الحجر فانفجرت والمعنى فكما كرهتموه فاكرهوا الغيبة وإن لم تكن كما مذكورة كما أن ما تأتينا فتحدثنا
معناه فكيف تحدثنا وإن لم تكن كيف مذكورة انتهى وهذا يقتضي أن كما ليست محذوفة بل أن المعنى يعطيها

فهو تفسير معنى لا تفسير اعراب ثم قيل يكون الفاء للاستيناف كقوله لم تسأل الربع القواء فينطق
اى فهو ينطق لانها لو كانت للعطف لجزم ما بعدها ولو كانت للسببية لنصب ومثله فانما يقول له كن فيكون بالرفع
اى فهو يكون ح وقول الشاعر الشعر صعب وطويل سلمه اذا ارتقى فيه الذى لا يعلمه زلت به الى الحضيض قدمه يريد ان
يعربه فيعجمه اى فهو يعجمه ولا يجوز نصبه بالعطف لانه لا يريد ان يعجمه والتحقيق ان الفاء فى ذلك كله للعطف وان المعتمد
بالعطف الجملة لا الفعل والمعطوف عليه فى هذا الشعر قوله يريد وانما يقدر النحويون كلمة هو ليبينوا ان الفعل
ليس المعتمد بالعطف **فى حرف جر** له عشرة معان احدها الظرفية وهى اما مكانية او زمانية وقد
اجتمعتا فى قوله تعالى الم غلبت الروم فى ادنى الارض وهم من بعد غلبهم سيغلبون فى بضع سنين
او مجازية نحو ولكم فى القصاص حيوة ومن المكانية ادخلت الخاتم فى اصبعى والقلنسوة فى راسى الا ان فيهما
قلبا الثانى المصاحبة نحو ادخلوا فى امم اى معهم فخرج على قومه فى زينته والثالث التعليل نحو فذلكن
الذى لمتننى فيه لمسكم فيما افضتم وفى الحديث ان امراة دخلت النار فى هرة حبستها الرابع الاستعلاء نحو
ولاصلبنكم فى جذوع النخل وقالوا هم صلبوا العبدى فى جذع نخلة وقال الخ بطل كان ثيابه فى سرحة الخامس
مرادفة الباء كقوله ويركب يوم الروع منا فوارس بصيرون فى طعن الاباهر والكلى وليس منه قوله تعالى يذرؤكم
فيه خلافا لزاعمه بل هى للتعليل اى يكثركم بسبب هذا الجعل والاظهر قول الزمخشرى انها للظرفية
المجازية قال جعل هذا التدبير كالمنبع والمعدن للبث والتكثير مثل ولكم فى القصاص حيوة والسادس
مرادفة الى نحو فردوا ايديهم فى افواههم والسابع مرادفة من كقوله الا عم صباحا ايها الطلل البالى وهل يعمن
من كان فى العصر الخالى وهل يعمن من كان احدث عهده ثلثين شهرا فى ثلثة احوال وقال ابن جنى التقدير
فى عقب ثلثة احوال ولا دليل على هذا المضاف وهذا نظير اجازته جلست زيدا بتقدير جلوس زيد مع احتمال
لان يكون اصله الى زيد وقيل الاحوال جمع حال لا حول اى فى ثلث حالات نزول المطر وتعاقب الرياح ومرور
الدهر وقيل ان احدث عهده خمس سنين ونصف ففى بمعنى مع الثامن المقايسة وهى الداخلة بين مفضول
سابق وفاضل لاحق نحو فما متاع الحيوة الدنيا فى الاخرة الا قليل والتاسع التعويض وهى الزائدة عوضا
من اخرى محذوفة كقولك ضربت فيمن رغبت اصله ضربت من رغبت فيه اجازه ابن مالك وحده بالقياس
على نحو قوله فانظر بمن تثق على حمله على الظاهر وفيه نظر العاشر التوكيد وهى لغير تعويض اجازه الفارسى
فى الضرورة وانشد انا ابو سعد اذا الليل دجا يخال فى سواده يرندجا واجازه بعضهم فى قوله تعالى وقال
اركبوا فيها **حرف القاف قد** على وجهين حرفية وستاتى واسمية وهى على وجهين اسم فعل وستاتى واسم
مرادف لحسب وهذه تستعمل على وجهين مبنية وهو الغالب لشبهها بقد الحرفية فى لفظها ولكثير من الحروف

فى وضعها ويقال فى هذا قد زيد درهم بالسكون وقدنى بالنون حرصا على بقاء السكون لانه الاصل فيما
يبنونه ومعربة وهو قليل يقال قد زيد درهم بالرفع كما يقال حسب زيد درهم بالرفع وقدى بغير النون كما يقال حسبى
والمستعملة اسم فعل مرادفة ليكفى يقال قد زيدا درهم وقدنى درهم كما يقال يكفى زيدا درهم ويكفينى درهم
وقوله قدنى من نصر الخبيبين قدى يحتمل قد الاولى ان يكون مرادفة لحسب على لغة البناء وان يكون اسم فعل
واما الثانية فتحتمل الاول وهو واضح والثانى على ان النون حذفت للضرورة كقوله اذ ذهب القوم الكرام ليسى
ويحتمل انه اسم فعل لم يذكر مفعوله فالياء للاطلاق والكسرة للساكنين واما الحرفية فمختصة بالفعل
المتصرف الخبرى المثبت المجرد من جازم وناصب وحرف تنفيس وهى معه كالجزء فلا تفصل منه بشئ اللهم الا بالقسم كقوله
اخالد قد والله اوطات عشوة وما قائل المعروف فينا يعنف وقول آخر فقد والله بين لى عنائى بوشك
فراقهم صرد يصيح وسمع قد لعمرى بت ساهرا وقد والله احسنت وقد يحذف الفعل بعدها لدليل كقول النابغة
افد الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكان قد اى وكان قد زالت ولها خمسة معان احدها التوقع
وذلك مع المضارع واضح كقولك قد يقدم الغائب اليوم اذا كنت تتوقع قدومه واما مع الماضى فاثبته الاكثرون قال
الخليل يقال قد فعل لقوم ينتظرون الخبر ومنه قول المؤذن قد قامت الصلوة لان الجماعة منتظرون لذلك وقال
بعضهم تقول قد ركب الامير لمن ينتظر ركوبه وفى التنزيل قد سمع الله قول التى تجادلك لانها كانت تتوقع اجابة
الله سبحانه لدعائها وانكر بعضهم كونها للتوقع مع الماضى وقال التوقع انتظار الوقوع والماضى قد وقع وقد
تبين بما ذكرنا ان مراد المثبتين لذلك انها تدل على ان الفعل الماضى كان قبل الاخبار متوقعا لا انه الآن
متوقع والذى يظهر لى قول ثالث وهو انها لا تفيد التوقع اصلا اما فى المضارع فلان قولك يقدم الغائب
يفيد التوقع بدون قد اذ الظاهر من حال المخبر عن مستقبل انه متوقع له واما فى الماضى فلانه لو صح اثبات
التوقع لها بمعنى انها تدخل على ما هو متوقع لصح ان يقال فى لا رجل بالفتح ان لا للاستفهام لانها
لا تدخل الا جوابا لمن قال هل من رجل ونحوه فالذى بعد لا مستفهم عنه من جهة شخص آخر كما ان الماضى
بعد قد متوقع كذلك وعبارة ابن مالك فى ذلك حسنة فانه قال انها تدخل على ماض متوقع
ولم يقل انها تفيد التوقع ولم يتعرض للتوقع فى الداخلة على المضارع البتة وهذا هو الحق
الثانى تقريب الماضى من الحال تقول قام زيد فيحتمل الماضى القريب والماضى البعيد فان قلت
قد قام اختص بالقريب انبنى على افادتها ذلك احكام احدها انها لا تدخل على ليس وعسى
ونعم وبئس لانهن للحال فلا معنى لذكر ما يقرب ما هو حاصل ولذلك علة اخرى وهى ان صيغهن لا
يفدن الزمان ولا يتصرفن فاشبهن الاسماء واما قول عدى لولا الحياء وان راسى قد عسى فيه المشيب لزرت ام القاسم

معنى هنا بمعنى اشتد ولبئس على الحالة الثانية وجوب دخولها عند البصريين الا الأخفش على الماضي الواقع
حالا اما ظاهرة نحو وما لنا الا نقاتل في سبيل الله وقد اخرجنا من ديارنا وابنائنا او مقدرة نحو هذه
بضاعتنا ردت الينا نحو او جاؤكم حصرت صدورهم وخالفهم الكوفيون والأخفش فقالوا لا تحتاج لذلك
لكثرة وقوعها حالا بدون قد والاصل عدم التقدير ولا سيما فيما كثر استعماله الثالث ذكره ابن عصفور
وهو ان القسم اذا اجيب بماض متصرف مثبت فان كان قريبا من الحال جيء باللام وقد نحو تالله لقد آثرك الله علينا
وان كان بعيدا جيء باللام وحدها كقوله حلفت لها بالله حلفة فاجر لناموا فما ان من حديث ولا صال انتهى
والظاهر في الآية والبيت عكس ما قال اذ المراد في الآية لقد فضلك الله علينا بالصبر وسيرة المحسنين وذلك
محكوم به في الأزل وهو متصف به مذ عقل والمراد في البيت انهم ناموا قبل مجيئه ومقتضى كلام الزمخشري
انها في نحو والله لقد كان كذا للتوقع لا للتقريب فانه قال في تفسير قوله تعالى لقد ارسلنا نوحا في سورة
الأعراف فان قلت فما بالهم لا يكادون ينطقون بهذه اللام الا مع قد وقل عنهم نحو قوله حلفت لها بالله
البيت قلت لأن الجملة القسمية لا تساق الا تأكيدا للجملة المقسم عليها التي هي جوابها فكانت مظنة لمعنى التوقع
الذي هو معنى قد عند استماع المخاطب كلمة القسم انتهى ومقتضى كلام ابن مالك انها مع الماضي انما تفيد
التقريب كما ذكره ابن عصفور وان من شرط دخولها كون الفعل متوقعا كما قدمنا فانه قال في تسهيله وتدخل
على فعل ماض متوقع لا يشبه الحرف لتقريبه من الحال انتهى الرابع دخول لام الابتداء في نحو ان زيدا لقد قام
وذلك لان الاصل دخولها على الاسم نحو ان زيدا لقائم وانما دخلت على المضارع لشبهه بالاسم نحو وان ربك
ليحكم بينهم فاذا قرب الماضي من الحال اشبه المضارع الذي هو شبيه بالاسم فجاز دخولها عليه المعنى الثالث
التقليل وهو ضربان تقليل وقوع الفعل نحو قد يصدق الكذوب وقد يجود البخيل وتقليل متعلقه نحو قد
يعلم ما انتم عليه اي ان ما هم عليه هو اقل معلوماته سبحانه وزعم بعضهم انها في هذه الامثلة ونحوها للتحقيق
وان التقليل في المثالين الاولين لم يستفد من قد بل من قولك البخيل يجود والكذوب يصدق فانه ان لم يحمل على
ان صدور ذلك منهما قليل كان فاسدا اذ آخر الكلام يناقض اوله الرابع التكثير قاله سيبويه في قول الهذلي
قد اترك القرن مصفرا انامله كأن اثوابه مجت بفرصاد وقال الزمخشري في قد نرى تقلب وجهك قال اي ربما نرى
ومعناه تكثير الرؤية ثم استشهد بالبيت واستشهد جماعة على ذلك ببيت العروض قد اشهد الغارة
الشعواء تحملني جرداء معروقة اللحيين سرحوب الخامس التحقيق نحو قد افلح من زكاها وقد مضى ان بعضهم حمل عليه قد
يعلم ما انتم عليه قال الزمخشري دخلت قد لتوكيد العلم ويرجع ذلك الى توكيد الوعيد وقال غيره في ولقد
علمتم الذين اعتدوا قد في الجملة الفعلية المجاب بها القسم مثل ان واللام في الجملة الاسمية المجاب بها في افادة

التأكيد

التأكيد وقد مضى نقل القول بالتقليل في الاولى والتقريب والتوقع في مثل الثانية ولكن القول بالتحقيق
فيهما اظهر والسادس النفي حكى ابن سيده قد كنت في خير فتعرفه بنصب تعرف وهذا غريب واليه اشار في التسهيل
بقوله وربما نفي بقد فنصب الجواب بعدها انتهى ومحمله عندي على خلاف ما ذكر وهو ان يكون كقولك للكذوب
هو رجل صادق ثم جاء النصب بعدها نظرا الى المعنى وان كان انما حكما بالنفي لثبوت التهكم فيه مستقيم
قوله والحق بالحجاز فاستريحا وقراءة بعضهم بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه بالنصب مسألة قيل
يجوز النصب على الاشتغال في نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو مطلقا وقيل يمتنع مطلقا وهو الظاهر
لان الفجائية لا يليها الا الجمل الاسمية وقال ابو الحسن وتبعه ابن عصفور يجوز في نحو فاذا زيد قد ضربه عمرو ويمتنع
بدون قد ووجهه عندك ان التزام الاسمية مع اذا هذه انما كان للفرق بينها وبين الشرطية المختصة بالفعلية
فاذا اقترنت بقد حصل الفرق بذلك اذ لا تقترن الشرطية بها قط على ثلاثة اوجه احدها ان تكون
ظرف زمان لاستغراق ما مضى وهذه بفتح القاف وتشديد الطاء مضمومة في افصح اللغات وتختص بالنفي يقال
ما فعلته قط والعامة يقولون لا افعله قط وهو لحن واشتقاقه من قططته اي قطعته فمعنى ما فعلته قط ما فعلته فيما انقطع
من عمري لان الماضي منقطع عن الحال والاستقبال وبنيت لتضمنها معنى مذ والى اذ المعنى مذ ان خلقت
الى الآن وعلى حركة لئلا يلتقي ساكنان وكانت الضمة تشبيها بالغايات وقد تكسر على اصل التقاء الساكنين
وقد تتبع قافه طاءه في الضم وقد تخفف طاؤه مع ضمها او اسكانها والثاني ان تكون بمعنى حسب وهذه مفتوحة
القاف ساكنة الطاء يقال قطي وقطك وقط زيد درهم كما يقال حسبي وحسبك وحسب زيد درهم الا انها
مبنية لانها موضوعة على حرفين وحسب معربة والثالث ان تكون اسم فعل بمعنى يكفي فيقال قطني بنون الوقاية
كما يقال يكفيني ويجوز نون الوقاية على الوجه الثاني حفظا للبناء على السكون كما يجوز في لدن ومن وعن لذلك

حرف الكاف

الكاف المفردة جارة وغير جارة والجارة حرف واسم والحرف له خمسة معان احدها التشبيه
نحو زيد كالاسد الثاني التعليل اثبت ذلك قوم ونفاه الاكثرون وقيد بعضهم جوازه بان تكون
الكاف مكفوفة بما كحكاية سيبويه كما انه لا يعلم فتجاوز الله عنه والحق جوازه في المجردة من ما نحو ويكأنه لا
يفلح الكافرون اي اعجب لعدم فلاحهم وفي المقرونة بما الكافة كما في المثال وفي نحو كما ربياني صغيرا قال
الشيخ ابو حيان الظاهر انها للتعليل وبما المصدرية نحو كما ارسلنا فيكم رسولا الآية قال الاخفش اي لاجل
ارسالي فيكم رسولا منكم فاذكروني وهو ظاهر في قوله تعالى واذكروه كما هداكم واجاب بعضهم بانه من وضع
الخاص موضع العام اذ الذكر والهداية يشتركان في امر وهو الاحسان فهذا في الاصل بمنزلة واحسن كما احسن
الله اليك والكاف للتشبيه ثم عدل عن ذلك للاعلام بخصوصية المطلوب وما ذكرناه في الآيتين من ان

ما مصدرية قاله جماعة وهو الظاهر وزعم الزمخشري وابن عطية وغيرهما انها كافة وفيه اخراج الكاف عما ثبت
لها من عمل الجر لغير مقتض واختلف في نحو قوله * وطرفك اما جئتنا فاحبسنه * كما يحسبوا ان الهوى حيث تنظر *
فقال الفارسي الاصل كيما فحذفت الياء وقال ابن مالك وهذا تكلف بل هي كاف التعليل وما الكافة
ونصب الفعل لشبهها بكي في المعنى وزعم ابو محمد الاسود في كتابه المسمى نزهة الاديب ان ابا علي حرف هذا
البيت وان الصواب فيه * اذا جئت فامنح طرف عينيك غيرنا * لكي يحسبوا * البيت والثالث الاستعلاء ذكره الاخفش
والكوفيون وان بعضهم قيل له كيف اصبحت فقال كخير اي على خير وقيل المعنى بخير ولم يثبت مجيء الكاف
بمعنى الباء وقيل هي للتشبيه على حذف مضاف اي كصاحب خير وقيل في كما انت ان المعنى على ما انت عليه
وللنحويين في هذا المثال اعاريب احدها هذا وهو ان ما موصولة وانت مبتدأ حذف خبره والثاني انها
موصولة وانت خبر حذف مبتداه اي كالذي هو انت وقد قيل بذلك في قوله تعالى اجعل لنا الها كما لهم
آلهة اي كالذي هو لهم آلهة والثالث ان ما زائدة ملغاة والكاف ايضا جارة كما في قوله * وننصر مولانا و
نعلم انه * كما الناس مجروم عليه وجارم * وانت ضمير مرفوع انيب عن المجرور كما في قولهم ما انا كانت والمعنى كن
فيما تستقبل مماثلا لنفسك فيما مضى والرابع ان ما كافة وانت مبتدأ حذف خبره اي عليه او كائن وقد قيل
في كما انت ان ما كافة وزعم صاحب المستوفى ان الكاف لا تكف بما ورد عليه بقوله * واعلم انني وابا حميد * كما النشوان
والرجل الحليم * وقوله * اخ ماجد لم يخزني يوم مشهد * كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه * وانما يصح الاستدلال بهما
اذا لم يثبت ان ما المصدرية توصل بالجمل الاسمية الخامس ان ما كافة ايضا وانت فاعل والاصل كما كنت
ثم حذفت كان فانفصل الضمير وهذا بعيد بل الظاهر ان ما على هذا التقدير مصدرية تنبيه
تقع كما بعد الجمل كثيرا صفة في المعنى فتكون نعتا لمصدر او حالا ويحتملهما قوله تعالى
كما بدأنا اول خلق نعيده فان قدرته نعتا لمصدر فهو اما معمول لنعيده اي نعيده اول خلق اعادة مثل
ما بدأناه او لنطوي اي نفعل هذا الفعل العظيم كفعلنا هذا الفعل وان قدرته حالا فذو الحال مفعول
نعيده اي نعيده مماثلا للذي بدأناه وتقع كلمة كذلك ايضا كذلك فان قلت فكيف اجتمعت مع مثل في
قوله تعالى وقال الذين لا يعلمون لولا يكلمنا الله او تأتينا آية كذلك قال الذين من قبلهم مثل قولهم ومثل
المعنى نعت لمصدر القول المحذوف فما ان كذلك نعت له ولا يتعدد عامل واحد المتعلقين بمعنى واحد لا
تقول ضربت زيدا عمرا ولا يكون مثل توكيدا لكذلك لانه ابين منه كما لا يكون زيد امس في قولك هذا زيد
يفعل كذا توكيدا لذلك ولا خبر المحذوف فيقدر الامر كذلك لما يؤدي اليه من عدم ارتباط ما بعده
بما قبله ثم تلك مثل بدل من كذلك او تبيين او نصب بيعلمون اي لا يعلمون اعتقاد اليهود والنصارى

بمنزلتها في مثلك لا يفعل كذا ونصب بيقال والكاف مبتدأ والعائد محذوف اي قاله ورده ابن الشجري
ذلك على مكي بان قال قد استوفى معموله وهو مثل وليس بشيء لان مثل حينئذ مفعول مطلق او مفعول به ليعلمون
والضمير المقدر مفعول به لقال المعنى الرابع المبادرة وذلك اذا اتصلت بما في نحو سلم كما تدخل وصل
كما يدخل الوقت ذكره ابن الخباز في النهاية وابو سعيد السيرافي وغيرهما وهو غريب جدا والخامس التوكيد وهي
الزائدة نحو ليس كمثله شيء قال الاكثرون التقدير ليس مثله شيء اذ لو لم تقدر زائدة صار المعنى ليس شيء مثل
مثله فيلزم المحال وهو اثبات المثل وانما زيدت لتوكيد نفي المثل لان زيادة الحرف بمنزلة اعادة
الجملة ثانيا قاله ابن جني ولانهم اذا بالغوا في نفي الفعل عن احد قالوا مثلك لا يفعل كذا ومرادهم انما
هو النفي عن ذاته ولكنهم اذا نفوه عمن هو على اخص اوصافه فقد نفوه عنه وقيل الكاف في الاية غير زائدة
ثم اختلف فقيل الزائدة مثل كما زيدت في فان آمنوا بمثل ما آمنتم به قالوا وانما زيدت هنا لتفصل الكاف
من الضمير انتهى والقول بزيادة الحرف اولى من القول بزيادة الاسم بل زيادة الاسم لم تثبت واما بمثل ما آمنتم
به فقد يشهد للقائل بزيادة مثل فيها قراءة ابن عباس بما آمنتم به وقد تأولت قراءة الجماعة على زيادة الباء
في المفعول المطلق اي ايمانا مثل ايمانكم به اي بالله سبحانه او بمحمد عليه السلام او بالقرآن وقيل مثل للقرآن
وما للتوراة اي فان آمنوا بكتابكم كما آمنتم بكتابهم وفي الاية الاولى قول ثالث وهو ان الكاف ومثلا
لا زائد منهما ثم اختلف فقيل مثل بمعنى الذات وقيل بمعنى الصفة وقيل الكاف اسم مؤكد بمثل كما عكس ذلك
من قال * فصيروا مثل كعصف مأكول * واما الكاف الاسمية الجارة فمرادفة لمثل ولا تقع كذلك عند سيبويه
والمحققين الا في الضرورة كقوله * يضحكن عن كالبرد المنهم * وقال كثير منهم الاخفش والفارسي يجوز في الاختيار
فجوزوا في نحو زيد كالاسد ان تكون الكاف في موضع رفع والاسد مخفوضا بالاضافة ويقع مثل هذا
في كتب المعربين كثيرا قال الزمخشري في فانفخ فيه ان الضمير راجع للكاف من كهيئة الطير اي فانفخ في ذلك الشيء
المماثل فيصير كسائر الطيور انتهى ووقع مثل ذلك في كلام غيره ولو كان كما زعموا لسمع في الكلام مثل مررت
بكالاسد وتتعين الحرفية في موضعين احدهما ان تكون زائدة خلافا لمن اجاز زيادة الاسماء والثاني
ان تقع هي ومخفوضها صلة كقوله * ما يرتجي وما يخاف جمعا * فهو الذي كالليث والغيث معا * خلافا لابن مالك
في اجازته ان يكونا مضافا ومضافا اليه على اضمار مبتدأ كما في قراءة بعضهم تماما على الذي احسن وهذا
تخريج للفصيح على الشاذ واما قوله * وصاليات ككما يؤثفين * فيحتمل ان الكافين حرفان اكدا اولهما بثانيهما
كما قال * ولا للما بهم ابدا دواء * وان يكونا اسمين اكد ايضا اولهما بثانيهما وان يكون الاولى حرفا والثانية اسما
واما الكاف الغير الجارة فنوعان مضمر منصوب او مجرور نحو ما ودعك ربك وقلى وحرف معنى لا محل له ومعناه

الخطاب وهي اللاحقة لاسم الإشارة نحو ذلك وتلك وللضمير المنفصل المنصوب في قولهم اياك واياكما ونحوهما
وهذا هو الصحيح ولبعض اسماء الأفعال نحو حيهلك ورويدك والنجاءك ولأرأيت بمعنى اخبرني نحو ارأيتك
هذا الذي كرمت علي فالتاء فاعل والكاف حرف خطاب هذا هو الصحيح وهو قول سيبويه وعكس ذلك الفراء
فقال التاء حرف خطاب والكاف فاعل لكونها المطابقة للمسند اليه ويرده صحة الاستغناء عن الكاف وانها
لم يقع قط مرفوعة وقال الكسائي التاء فاعل والكاف مفعول ويلزمه ان يصح الاقتصار على المنصوب في نحو ارأيتك زيدا
ما صنع لانه المفعول الثاني ولكن الفائدة لا تتم عنده فلا يجوز الاقتصار عليه واما ارأيتك هذا الذي كرمت
علي فالمفعول الثاني محذوف اي لم كرمته علي وانا خير منه وقد تلحق الفاظا اخر شذوذا وحمل على ذلك الفارسي
قوله لسان السوء تهديها الينا وحنت وما حسبتك ان تحينا لئلا يلزم الاخبار عن اسم العين بالمصدر
ويحتمل كون ان وصلتها بدلا من الكاف سادا مسد المفعولين كقراءة حمزة ولا تحسبن الذين كفروا
انما نملي لهم بالخطاب كي على ثلاثة اوجه احدها ان يكون اسما مختصرا من كيف كقوله كي تجنحون الى سلم وما
ثئرت قتلاكم ولظى الهيجاء تضطرم اراد كيف فحذف الفاء كما قال بعضهم سو افعل يريد سوف الثاني ان
يكون بمنزلة لام التعليل معنى وعملا وهي الداخلة على ما الاستفهامية في قولهم في السؤال عن العلة
كيمه بمعنى لمه وعلى ما المصدرية في قوله اذا انت لم تنفع فضر فانما يرجى الفتى كيما يضر وينفع وقيل ما كافة
وعلى ان المصدرية مضمرة نحو جئتك كي تكرمني اذا قدرت النصب بان الثالث ان يكون بمنزلة ان المصدرية
معنى وعملا وذلك في نحو لكيلا تأسوا ويؤيده صحة حلول ان محلها وانها لو كانت حرف تعليل لم يدخل
عليها حرف تعليل ومن ذلك قولك جئتك كي تكرمني وقوله تعالى كيلا يكون دولة اذا قدرت اللام قبلها
فان لم تقدر فهي تعليلية جارة ويجب اضمار ان بعدها ومثله في الاحتمالين قوله اردت لكيما ان تطير بقربتي
فكي اما تعليلية مؤكدة للام او مصدرية مؤكدة بان ولا تظهر ان بعد كي الا في الضرورة كقوله فقالت اكل
الناس اصبحت مانحا لسانك كيما ان تغر وتخدعا وعن الاخفش ان كي جارة دائما وان النصب بعدها بان ظاهرة
او مضمرة ويرده نحو لكيلا تأسوا فان زعم ان كي تأكيد للام كقوله ولا للما بهم ابدا دواء رد بان الفصيح المقيس
لا يخرج على الشاذ وعن الكوفيين انها ناصبة دائما ويرده قولهم كيمه كما يقولون لمه وقول حاتم واوقدت
ناري كي ليبصر ضوءها واخرجت كلبي وهو في البيت داخله لان لام الجر لا يفصل بين الفعل وناصبه واجابوا عن
الاول بان الاصل كي يفعل ماذا ويلزمهم كثرة الحذف واخراج ما الاستفهامية عن الصدر وحذف الفها
في غير الجر وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب وكل ذلك لم يثبت نعم وقع في صحيح البخاري في تفسير
يوم تأتي مثل ناصيتي فيذهب كيما فيعود ظهره طبقا واحدا اي كيما يسجد وهو غريب جدا لا يحتمل القياس عليه

اذا بل

اذا قيل جئت لتكرمني بالنصب فالنصب بان مضمرة وجوز ابو سعيد كون المضمر كي والاولى ان ان امكن
في عمل النصب من غيرها فهي اقوى على التجوز فيها بان تعمل مضمرة كم على وجهين خبرية بمعنى كثير واستفهامية
بمعنى اي عدد ويشتركان في خمسة امور الاسمية والابهام والافتقار الى التمييز والبناء ولزوم التصدير واما
قول بعضهم في الم يروا كم اهلكنا قبلهم من القرون انهم اليهم لا يرجعون ان ان وصلتها بدل من كم فمردود بان
عامل البدل هو عامل المبدل منه فان قدر عامل المبدل منه يروا فكم لها الصدر فلا يعمل فيها ما قبلها وان
قدر اهلكنا فلا تسلط له في المعنى على البدل والصواب ان كم مفعول لاهلكنا والجملة اما معمولة ليروا على
انه علق عن العمل في اللفظ وان وصلتها مفعول لاجله واما معترضة بين يروا وما سد مسد مفعوليه وهو ان
وصلتها وكذلك قول ابن عصفور في اولم يهد لهم كم اهلكنا ان كم فاعل مردود بان لها الصدر وقوله ان ذلك
جاء على لغة رديئة حكاها الاخفش عن بعضهم انه يقول ملكت كم عبيد فيخرجها عن الصدرية خطأ عظيم اذ خرج
كلام الله سبحانه على هذه اللغة وانما الفاعل ضمير اسم الله سبحانه او ضمير العلم او الهدى المدلول عليه بالفعل او جملة
كم اهلكنا على القول بان الفاعل يكون جملة اما مطلقا او بشرط كونها مقرونة بما يعلق عن العمل والفعل
قلبي نحو ظهر لي اقام زيد وجوز ابو البقاء كونه ضمير الاهلاك المفهوم من الجملة وليس هذا من المواضع التي يعود الضمير
فيها على المتأخر ويفترقان في خمسة امور احدها ان الكلام مع الخبرية محتمل للتصديق والتكذيب بخلافه مع
الاستفهامية الثاني ان المتكلم بالخبرية لا يستدعي من مخاطبه جوابا لانه مخبر والمتكلم بالاستفهامية يستدعيه
لانه مستخبر الثالث ان الاسم المبدل من الخبرية لا يقترن بالهمزة بخلاف المبدل من الاستفهامية يقال في
الخبرية كم عبيد لي خمسون بل ستون وفي الاستفهامية كم مالك اعشرون ام ثلاثون الرابع ان تمييز الخبرية مفرد او مجموع
تقول كم عبد ملكت وكم عبيد ملكت قال كم ملوك باد ملكهم ونعيم سوقة بادوا وقال الفرزدق كم عمة لك يا جرير
وخالة فدعاء قد حلبت علي عشاري ولا يكون تمييز الاستفهامية الا مفردا خلافا للكوفيين الخامس ان تمييز الخبرية
واجب الخفض وتمييز الاستفهامية منصوب ولا يجوز جره مطلقا خلافا للفراء والزجاج وابن السراج وآخرين بل يشترط
ان تجر كم بحرف جر فحينئذ يجوز في التمييز وجهان النصب هو الكثير والجر خلافا لبعضهم وهو بمن مضمرة وجوبا لا
بالاضافة خلافا للزجاج وتلخص ان في جر تمييزها اقوالا الجواز والمنع والتفصيل فان جرت هي بحرف جر نحو بكم
درهم اشتريت جاز والا فلا وزعم قوم ان لغة تميم جواز نصب تمييز كم الخبرية اذا كان مفردا وروي قول الفرزدق
كم عمة لك يا جرير وخالة بالخفض على قياس تمييز كم الخبرية وبالنصب على اللغة التميمية او على تقديرها
استفهاما استفهام تهكم اي اخبرني بعدد عماتك وخالاتك اللاتي كن يخدمنني فقد نسيته وعليهما فكم مبتدأ
خبره قد حلبت وافراد الضمير حملا على لفظ كم وبالرفع على انه مبتدأ وان كان نكرة لكونه قد وصف بلك وبفدعاء

محذوف فمدلول عليها بالمذكورة اذ ليس المراد تخصيص الخالة بوصفها بالفدع كما حذفت الكاف من صفة خالة استدلالا عليها بالكاف الاولى والخبر قد حلبت ولا بد من تقدير قد حلبت اخرى لان المخبر عنه في هذا الوجه متعدد لفظا ومعنى ونظيره زينب وهند قامت وكم على هذا الوجه ظرف او مصدر والتمييز محذوف اي كم وقت او حلبة

كأين اسم مركب من كاف التشبيه واي المنونة ولهذا جاز الوقف عليها بالنون لان التنوين لما دخل في التركيب اشبه النون الاصلية ولهذا رسم في المصحف نونا ومن وقف عليها بحذفه اعتبر حكمه في الاصل وهو الحذف في الوقف وتوافق كم في خمسة امور الابهام والافتقار الى التمييز والبناء ولزوم التصدير وافادة التكثير تارة وهو الغالب نحو وكأين من نبي قاتل معه ربيون كثير والاستفهام اخرى وهو نادر ولم يثبته الا ابن قتيبة وابن عصفور وابن مالك واستدل عليه بقول ابي بن كعب لابن مسعود رضي الله عنهما كأين تقرأ سورة الاحزاب آية فقال ثلاثا وسبعين وتخالفها في خمسة امور احدها انها مركبة وكم بسيطة على الصحيح خلافا لمن زعم انها مركبة من الكاف وما الاستفهامية ثم حذفت الفها لدخول الجار عليها وسكنت ميمها للتخفيف لثقل الكلمة بالتركيب والثاني ان مميزها مجرور بمن غالبا حتى زعم ابن عصفور لزوم ذلك ويرده قول سيبويه وكأين رجلا رأيت زعم ذلك يونس وكأين قد اتاني رجلا الا ان اكثر العرب لا يتكلمون به الا مع من ومن الغالب وكأين من نبي قاتل معه ربيون وكأين من آية

وكأين من دابة ومن النصب قوله اطرد اليأس بالرجا فكأين آلما حم يسره بعد عسر وقوله وكأين لنا فضلا عليكم ومنة قديما ولا تدرون ما من منعم والثالث انها لا تقع استفهامية عند الجمهور وقد مضى والرابع انها لا تقع مجرورة خلافا لابن قتيبة وابن عصفور اجاز بكأين تبيع هذا الثوب والخامس ان خبرها لا يقع مفردا

كذا ترد على ثلاثة اوجه احدها ان تكون كلمتين باقيتين على اصلهما وهما كاف التشبيه وذا الاشارية كقولك رأيت زيدا فاضلا ورأيت عمرا كذا وقوله واسلمني الزمان كذا فلا طرب ولا انس وتدخل عليها ها التنبيه كقوله تعالى اهكذا عرشك الثاني ان تكون كلمة واحدة مركبة من كلمتين مكنيا بها عن غير عدد كقول ائمة اللغة قيل لبعضهم اما بمكان كذا وكذا وجذ فقال بلى وجاذا اي اعرف بها وجاذا وكما في الحديث انه يقال للعبد يوم القيامة اتذكر يوم كذا وكذا فعلت كذا وكذا والثالث ان تكون كلمة واحدة مركبة مكنيا بها عن العدد فتوافق كأين في اربعة امور التركيب والبناء والابهام والافتقار الى التمييز وتخالفها في ثلاثة امور احدها انها ليس لها الصدر تقول قبضت كذا وكذا درهما والثاني ان تمييزها واجب النصب فلا يجوز جره بمن اتفاقا ولا بالاضافة خلافا للكوفيين اجازوا في غير تكرار ولا عطف ان يقال كذا ثوب وكذا اثواب قياسا على العدد الصريح ولهذا قال فقهاؤهم انه يلزم بقول القائل له عندي كذا درهم مائة وبقوله كذا دراهم ثلاثة وبقوله كذا كذا درهما احد عشر وبقوله كذا درهما عشرون وبقوله كذا وكذا درهما احد وعشرون حملا على المحقق من نظائرهن من العدد الصريح ووافقهم على هذه التفاصيل

غير

غير مسئلة الاضافة المبرد والاخفش وابن كيسان والسيرافي وابن عصفور ووهم ابن السيد فنقل اتفاق النحويين على اجازة ما اجازه المبرد ومن ذكر معه والثالث انها لا تستعمل غالبا الا معطوفا عليها كقوله عد النفس نعمى بعد بؤساك ذاكرا كذا وكذا لطفا به نسي الجهد وزعم ابن خروف انهم لم يقولوا كذا درهما ولا كذا كذا درهما وذكر ابن مالك انه مسموع ولكنه قليل

كلا مركبة عند ثعلب من كاف التشبيه ولا النافية قال وانما شددت لامها لتقوية المعنى ولدفع توهم بقاء معنى الكلمتين وعند غيره هي بسيطة وهي عند سيبويه والخليل والمبرد والزجاج واكثر البصريين حرف معناه الردع والزجر لا معنى لها عندهم الا ذلك حتى انهم يجيزون ابدا الوقف عليها والابتداء بما بعدها وحتى قال جماعة منهم متى سمعت كلا في سورة فاحكم بانها مكية لان فيها معنى التهديد والوعيد واكثر ما نزل ذلك بمكة لان اكثر العتو كان بها وفيه نظر لان لزوم المكية انما يكون عن اختصاص العتو بها لا عن غلبته ثم لا تمتنع الاشارة الى عتو سابق ثم لا يظهر معنى الزجر في كلا المسبوقة بنحو في اي صورة ما شاء ركبك يوم يقوم الناس لرب العالمين ثم ان علينا بيانه وقولهم المعنى انته عن ترك الايمان بالتصوير في اي صورة شاء الله وبالبعث وعن العجلة بالقرآن تعسف اذ لم يتقدم في الاوليين حكاية نفي ذلك عن احد ولطول الفصل في الثالثة بين كلا وذكر العجلة وايضا فان اول ما نزل خمس آيات من اول سورة العلق ثم نزل كلا ان الانسان ليطغى فجاءت في افتتاح الكلام والوارد منها في التنزيل ثلاثة وثلاثون موضعا كلها في النصف الاخير ورأى الكسائي وابو حاتم ومن وافقهما ان معنى الردع والزجر ليس مستمرا فيها فزادوا فيها معنى ثانيا يصح عليه ان يوقف دونها ويبتدأ بها ثم اختلفوا في تعيين ذلك المعنى على ثلاثة اقوال احدها للكسائي ومتابعيه قالوا تكون بمعنى حقا والثاني لابي حاتم ومتابعيه قالوا تكون بمعنى الا الاستفتاحية والثالث للنضر بن شميل والفراء ومن وافقهما قالوا تكون حرف جواب بمنزلة اي ونعم وحملوا عليه كلا والقمر فقالوا معناه اي والقمر وقول ابي حاتم عندي اولى من قولهما لانه اكثر اطرادا فان قول النضر لا يتأتى في آيتي المؤمنين والشعراء على ما سيأتي وقول الكسائي لا يتأتى في نحو كلا ان كتاب الابرار كلا ان كتاب الفجار كلا انهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون لان ان تكسر بعد الا الاستفتاحية ولا تكسر بعد حقا ولا بعد ما كان بمعناها ولان تفسير حرف بحرف اولى من تفسير حرف باسم واما قول مكي ان كلا على رأي الكسائي اسم اذا كانت بمعنى حقا فبعيد لان اشتراك اللفظ بين الاسمية والحرفية قليل ومخالف للاصل ومحوج لتكلف دعوى علة لبنائها والا فلم لا نونت واذا صلح الموضع للردع ولغيره جاز الوقف عليها والابتداء بها على اختلاف التقديرين والارجح حملها على الردع لانه الغالب فيها وذلك نحو اطلع الغيب ام اتخذ عند الرحمن عهدا كلا سنكتب ما يقول واتخذوا من دون الله آلهة ليكونوا لهم عزا كلا سيكفرون بعبادتهم وقد تتعين للردع او الاستفتاح نحو رب ارجعون لعلي اعمل صالحا فيما تركت كلا انها كلمة لانها لو كانت بمعنى حقا لما كسرت همزة ان ولو كانت بمعنى نعم لكا

للوعد بالرجوع لانها بعد الطلب كما يقال اكرم فلانا فتقول نعم ونحو قال اصحاب موسى انا لمدركون قال كلا
ان معى ربى وذلك للكسر ان ولان نعم بعد الخبر للتصديق وقد يمتنع كونها للزجر نحو وما هى الا ذكرى للبشر كلا
والقمر اذ ليس قبلها ما يصح رده وقول الطبرى وجماعة انه لما نزل فى عدد خزنة جهنم عليها تسعة عشر
قال بعضهم اكفونى اثنين وانا اكفيكم سبعة عشر فنزل كلا زجرا له قول متعسف لان الاية لم تتضمن ذلك
تنبيه قرئ كلا سيكفرون بعبادتهم بالتنوين اما على انه مصدر كل اذا اعيا اى كلوا فى دعواهم
وانقطعوا او من الكل وهو الثقل اى حملوا كلا وجوز الزمخشرى كونه حرف الردع ونون كما فى سلاسلا
ورده ابو حيان بان ذلك انما صح فى سلاسلا لانه اسم اصله التنوين فرجع به الى اصله للتناسب او على لغة
من يصرف ما لا ينصرف مطلقا او بشرط كونه مفاعل او مفاعيل انتهى وليس التوجيه منحصرا عند الزمخشرى
فى ذلك بل يجوز كون التنوين بدلا من حرف الاطلاق المزيد فى راس الاية ثم انه وصل بنية الوقف وجزم
بهذا الوجه ... فى قراءة بعضهم والليل اذا يسر بالتنوين وهذه القراءة مصححة لتاويله كلا اذا لفعل
ليس اصله التنوين

كأنّ حرف مركب عند اكثرهم حتى ادعى ابن هشام وابن الخباز الاجماع عليه وليس كذلك
قالوا والاصل فى كان زيدا اسد ان زيدا كالاسد ثم قدم حرف التشبيه اهتماما به ففتحت همزة ان لدخول
الجار ثم قال الزجاج وابن جنى ما بعد الكاف جر بها قال ابن جنى وهى حرف لا يتعلق بشئ لمفارقتها الموضع الذى
يتعلق فيه بالاستقرار ولا يقدر له عامل غيره لتمام الكلام بدونه ولا هو زائد لافادته التشبيه وليس قوله
بابعد من قول ابى الحسن ان كاف التشبيه لا يتعلق بشئ دائما ولما راى الزجاج ان الجار غير الزائد لا بد له من التعلق
قدر الكاف هنا اسما بمنزلة مثل فلزمه ان يقدر له موضعا فقدره مبتدا فاضطر الى ان قدر له خبرا لم ينطق به
قط ولا المعنى مفتقر اليه فقال معنى كان زيدا اخوك مثل اخوة زيد اياك كائن وقال الاكثرون لا موضع لان وما
بعدها لان الكاف وان صارا بالتركيب كلمة واحدة وفيه نظر لان ذلك فى التركيب الوضعى لا فى التركيب الطارئ
فى حال التركيب الاسنادى والمخلص عندى من الاشكال ان تدعى انها بسيطة وهو قول بعضهم وفى شرح الايضاح
لابن الخباز ذهب جماعة الى ان فتح همزتها لطول الحرف بالتركيب لا لانها معمولة للكاف كما قال ابو الفتح والا لكان
الكلام غير تام والاجماع على انه تام انتهى وقد مضى ان الزجاج يراه ناقصا وذكروا لكان اربعة معان
احدها وهو الغالب عليها والمتفق عليه التشبيه وهذا المعنى اطلقه الجمهور لكان وزعم جماعة منهم ابن السيد
انه لا يكون الا اذا كان خبرها اسما جامدا نحو كان زيدا اسد بخلاف كان زيدا قائم او فى الدار او عندك
او يقوم فانها فى ذلك كله للظن والثانى الشك والظن وذلك فيما ذكرنا وحمل ابن الانبارى عليه كانك
بالشتاء مقبل اى اظنه مقبلا والثالث التحقيق ذكره الكوفيون والزجاجى وانشدوا عليه فاصبح بطن مكة

مقشعرا

مقشعرا كان الارض ليس بها هشام اى لان الارض اذ لا يكون تشبيها لانه ليس فى الارض حقيقة فان قيل فاذا
كانت للتحقيق فمن اين جاء معنى التعليل قلت من جهة ان الكلام معها فى المعنى جواب عن سؤال عن العلة مقدرة
ومثله اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة شئ عظيم واجيب بامرين احدهما ان المراد بالظرفية الكون فى بطنها لا الكون على
ظهرها فالمعنى انه كان ينبغى ان لا يقشعر بطن مكة مع دفن هشام فيه لانه لها كالغيث الثانى انه يحتمل ان هشاما
قد خلف من يسد مسده فكانه لم يمت الثالث ان الكاف للتعليل وان للتوكيد فهما كلمتان لا كلمة ونظيره
ويكانه لا يفلح الكافرون اى اعجب لعدم فلاح الكافرين والرابع التقريب قاله الكوفيون وحملوا عليه كانك بالشتاء
مقبل وكانك بالفرج ات وكانك بالدنيا لم تكن وبالاخرة لم تزل وقول الحريرى كانى بك تنحط وقد اختلف
فى اعراب ذلك فقال الفارسى الكاف حرف خطاب والباء زائدة فى اسم كان وقال بعضهم الكاف اسم كان وفى المثال
الاول حذف مضاف اى كان زمانك مقبل بالشتاء ولا حذف فى كانك بالدنيا لم تكن بل الجملة الفعلية خبر والباء بمعنى
فى وهى متعلقة بتكن وفاعل تكن ضمير المخاطب وقال ابن عصفور الكاف والباء فى كانك وكانى كافتان لكان عن
العمل كما يكفها ما والباء زائدة فى المبتدا وقال ابن عمرون المتصل بكان اسمها والظرف خبرها والجملة بعدها
حال بدليل قولهم كانك بالشمس وقد طلعت بالواو ورواية بعضهم لم تكن ولم تزل بالواو وهذه الحال متممة لمعنى
الكلام كالحال فى قوله تعالى فما لهم عن التذكرة معرضين وكحتى وما بعدها فى قولك ما زلت بزيد حتى فعل
وقال المطرزى الاصل كانى ابصرك تنحط وكانى ابصر الدنيا لم تكن ثم حذف الفعل وزيدت الباء مسئلة
زعم قوم ان كان قد تنصب الجزئين وانشدوا كان اذنيه اذا تشوفا قادمة او قلما محرفا فقيل الخبر محذوف اى يحكيان
وقيل انما الرواية تخال اذنيه وقيل الرواية قادمتا او قلما محرفا بالالفات على ان الاسماء مثناة وحذف
النون للضرورة وقيل الخطا من قائله وهو ابو نخيلة وقد انشده بحضرة الرشيد فلحنه ابو عمرو والاصمعى وهذا وهم
فان ابا عمرو توفى قبل الرشيد كلّ اسم موضوع لاستغراق افراد المنكر نحو كل نفس ذائقة الموت والمعرف المجموع
نحو وكلهم اتيه واجزاء المفرد المعرف نحو كل زيد حسن فاذا قلت اكلت كل رغيف لزيد كانت لعموم الافراد فان اضفت
الرغيف الى زيد صارت لعموم اجزاء فرد واحد ومن هنا وجب فى قراءة غير ابى عمرو وابن ذكوان كذلك يطبع الله على
كل قلب متكبر جبار بترك تنوين قلب تقدير كل بعد قلب ليعم افراد القلوب كما عم كل اجزاء القلب وترد كل باعتبار
كل واحد مما قبلها وما بعدها على ثلثة اوجه فاما اوجهها باعتبار ما قبلها فاحدها ان يكون نعتا لنكرة او معرفة
فيدل على كماله ويجب اضافتها الى اسم ظاهر يماثله لفظا ومعنى نحو اطعمنا شاة كل شاة وقوله وان الذى حانت بفلج دماؤهم
هم القوم كل القوم يا ام خالد والثانى ان تكون توكيدا لمعرفة قال الاخفش والكوفيون او لنكرة محدودة وعليهما ففائدته
العموم ويجب اضافتها الى اسم مضمر راجع الى المؤكد نحو فسجد الملائكة كلهم قال ابن مالك وقد يخلفه الظاهر كقوله كم قد ذكرتك لو

اجري مذكرهم باشبه الناس كل الناس بالقمر وخالف ابو حيان فزعم ان كلا في البيت نعت مثلها في اطعمنا شاة
كل شاة وليست تاكيدا وليس قوله بشي لان التي ينعت بها دالة على الكمال لا على عموم الافراد ومن التاكيد لنكرة
بها قوله نلبث حولا كاملا كله لا نلتقي الا على منهج واجاز الفراء والزمخشري ان يقطع كل المؤكد بها عن الاضافة
لفظا تمسكا بقراءة بعضهم انا كلا فيها وخرجها ابن مالك على ان كلا حال من ضمير الظرف وفيه ضعف من وجهين
تقديم الحال على عاملها الظرفي وقطع كل عن الاضافة لفظا وتقديرا ليصير نكرة فيصح كونه حالا والاجود ان
يقدر كلا بدلا من اسم ان وانما جاز ابدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل لانه مفيد للاحاطة مثل قمتم ثلاثتكم
والثالث ان لا يكون تابعا بل تاليا للعوامل فيقع مضافا الى الظاهر نحو كل نفس بما كسبت رهينة
وغير مضاف نحو وكلا ضربنا له الامثال واما اوجهها الثلاثة التي باعتبار ما تضاف اليه فقد مضت الاشارة
اليها والاول ان تضاف الى الظاهر وحكمها ان يعمل فيها جميع العوامل نحو اكرمت كل بني تميم والثاني
ان تضاف الى ضمير محذوف ومقتضى كلام النحويين ان حكمها كالتي قبلها ووجه ذلك انهما سيان في امتناع التاكيد
بهما وفي تذكرة ابي الفتح ان تقديم كل في قوله تعالى كلا هدينا احسن من تاخيره لان التقدير كلهم فلو اخر لباشر
العامل مع انها في المعنى منزلة منزلة ما لا يباشره فلما قدمت اشبهت المرتفع بالابتداء في ان كلا منهما
لم يسبقها عامل في اللفظ الثالث ان تضاف الى ضمير ملفوظ به وحكمها ان لا يعمل فيها غالبا الا الابتداء
نحو ان الامر كله لله فيمن رفع كلا ونحو وكلهم آتيه لان الابتداء عامل معنوي ومن القليل قوله فيصدر عنها
كلها وهو ناهل ولا يجب ان يكون منه قول علي عليه السلام فلما تبينا الهدى كان كلنا على طاعة الرحمن والحق والتقى
بل الاولى تقدير كان شانية فصل واعلم ان لفظ كل حكمه الافراد والتذكير وان معناها بحسب ما
تضاف اليه فان كانت مضافة الى منكر وجب مراعاة معناها فلذلك جاء الضمير مفردا مذكرا في نحو وكل
شيء فعلوه في الزبر وكل انسان الزمناه طائره وقول ابي بكر وكعب ولبيد كل امرئ مصبح في اهله والموت ادنى
من شراك نعله كل ابن انثى وان طالت سلامته يوما على آلة حدباء محمول الا كل شيء ما خلا الله باطل وكل
نعيم لا محالة زائل وقول السموأل اذا المرء لم يدنس من اللؤم عرضه فكل رداء يرتديه جميل ومفردا مؤنثا في قوله
تعالى كل نفس بما كسبت رهينة وكل نفس ذائقة الموت ومثنى في قول الفرزدق وكل رفيقي كل رحل وان هما
تعاطى القنا قوماهما اخوان وهذا البيت من المشكلات لفظا واعرابا ومعنى فلنشرحه قوله كل رحل كل
هذه زائدة وعكسه حذفها في على كل قلت متكبر فيمن اضاف ورحل بالحاء المهملة وتعاطى اصله تعاطيا فحذف
للضرورة وعكسه اثبات اللام للضرورة بنبرة لها مثبتات حطا كما اذا قيل ان حطا بافعل وفاعل او انفعل
تعاطى الام الفعل ووحد الضمير لان الرفيقين ليسا باثنين معينين بل هما كثير كقوله تعالى وان طائفتان من المؤمنين

اقتتلوا ثم حمل على اللفظ اذ قال فاصلحوا بينهما وجملة هما اخوان خبر كل وقوله قوماهما انا بدل
اشتمال او مفعول لاجله اي تعاطي القنا لان قومهما من سببهما اذ معنا نقاوما ومما يحذف الزوائد فهو بدل اشتمال او مفعول لاجله اي يتعاطى القنا
لقومهما من كل منهما الآخر او مفعول مطلق من باب صنع الله لان تعاطي القنا يدل على تقاومهما ومعنى البيت ان كل
الرفيقين في السفر اذا استقروا رفيقين فهما كالاخوين لاجتماعهما في السفر والصحبة وان تعاطى كل منهما مقاتلة الآخر
ومجموعا مذكرا في قوله تعالى كل حزب بما لديهم فرحون وقول لبيد وكل اناس سوف تدخل بينهم دويهية تصفر منها الانامل
ومؤنثا في قول الآخر وكل مصيبات الزمان وجدتها سوى فرقة الاحباب هينة الخطب ويروى وكل مصيبات
تصيب فانها وعلى هذه الرواية فالبيت مما نحن فيه وهذا الذي ذكرناه من وجوب مراعاة المعنى مع النكرة نص عليه
ابن مالك ورده ابو حيان بقول عنترة جادت عليه كل عين ثرة فتركن كل حديقة كالدرهم فقال تركن ولم يقل تركت
فدل على جواز كل رجل قائم وقائمون والذي يظهر لي خلاف قولهما وان المضافة الى المفرد ان اريد نسبة الحكم الى
كل واحد وجب الافراد نحو كل رجل يشبعه رغيف او الى المجموع وجب الجمع كبيت عنترة فان المراد ان كل فرد من الاعين
جاد وان مجموع الاعين تركن وعلى هذا فتقول جاد علي كل محسن فاغناني او فاغنوني بحسب المعنى الذي تريده وربما
جمع الضمير مع ارادة الحكم على كل واحد كقوله من كل كوماء كثيرات الوبر وعليه اجاز ابن عصفور في قوله وما كل ذي
لب بمؤتيك نصحه وما كل مؤت نصحه بلبيب ان يكون مؤتيك جمعا حذفت نونه للاضافة ويحتمل ذلك قول
فاطمة الخزاعية تبكي اخويها اخوي لا تبعدا ابدا وبلى والله قد بعدا وكل ماش وان امروا وارد الحوض الذي
وردوا وذلك في قولها امروا فاما قولها وردوا فالضمير لاخويها هذا ان حملت الحي على نقيض الميت وهو الظاهر
فان حملت على مرادف القبيلة فالجمع في امروا واجب مثله في كل حزب بما لديهم فرحون وليس من ذلك وهمت
كل امة برسولهم ليأخذوه لان القرآن لا يخرج على الشاذ وانما الجمع باعتبار معنى الامة ونظيره الجمع في قوله تعالى
امة قائمة يتلون ومثل ذلك قوله تعالى وعلى كل ضامر يأتين فليس الضامر مفردا في المعنى لانه قسيم الجمع وهو
رجالا بل هو اسم جمع كالجامل والباقر او صفة لجمع محذوف اي كل نوع ضامر ونظيره ولا تكونوا اول كافر به
فان كافر نعت لمحذوف مفرد لفظا مجموع معنى اي اول فريق كافر به ولولا ذلك لم يقل كافر بالافراد واشكل من
الآيتين قوله تعالى وحفظا من كل شيطان مارد لا يسمعون ولو ظفر بها ابو حيان لم يعدل الى الاعتراض ببيت
عنترة والجواب عنها ان جملة لا يسمعون مستأنفة اخبر بها عن حال المسترقين لا صفة لكل شيطان ولا حال
اذ لا معنى للحفظ من كل شيطان لا يسمع وحينئذ فلا يلزم عود الضمير الى كل ولا الى ما اضيفت اليه وانما هو عائد الى
الجمع المستفاد من الكلام وان كانت كل مضافة الى معرفة فقالوا يجوز مراعاة لفظها ومراعاة معناها نحو كلهم
قائم او قائمون وقد اجتمعا في قوله تعالى ان كل من في السموات والارض الا آتي الرحمن عبدا لقد احصيهم وعدهم

عدا وكلهم آتيه يوم القيامة فردا والصواب ان الضمير لا يعود اليهما من خبرها الا مفردا مذكرا على لفظها نحو وكلهم آتيه
الاية وقوله تعالى فيما يحكيه عنه نبيه صلى الله عليه وسلم يا عبادي كلكم جائع الا من اطعمته الحديث وقوله كل الناس يغدو فبايع
نفسه فمعتقها او موبقها كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته كلنا لك عبد ومن ذلك ان السمع والبصر والفؤاد كل
اولئك كان عنه مسئولا وفي الاية حذف مضاف واضمار لما دل عليه المعنى لا اللفظ اي ان كل افعال هذه الجوارح كان
المكلف مسئولا عنه وانما قدرنا المضاف لان السؤال عن افعال الحواس لا عن انفسها وانما لم يقدر ضمير كان راجعا
لكل لئلا يخلو مسئولا عن ضمير فيكون حينئذ مسندا الى عنه كما توهم بعضهم ويرده ان الفاعل ونائبه لا يتقدمان
على عاملهما واما لقد احصيهم فجملة اجيب بها القسم وليست خبرا عن كل وضميرها راجع لمن لا لكل ومن معناها
الجمع وان قطعت عن الاضافة لفظا فقال ابو حيان يجوز مراعاة اللفظ نحو كل يعمل على شاكلته وكلا اخذنا بذنبه
ومراعاة المعنى نحو وكل كانوا ظالمين والصواب ان المقدر يكون مفردا نكرة فيجب الافراد كما لو صرح بالمفرد ويكون جمعا
معرفا فيجب الجمع وان كانت المعرفة لو ذكرت لوجب الافراد ولكن فعل ذلك تنبيها على حال المحذوف فيهما فالاول
نحو كل يعمل على شاكلته كل آمن بالله كل قد علم صلاته وتسبيحه اذ التقدير كل احد والثاني نحو كل له قانتون كل
في فلك يسبحون وكل اتوه داخرين وكل كانوا ظالمين اي كلهم مسئلتان الاولى قال البيانيون اذا وقعت
كل في حيز النفي كان النفي موجها الى الشمول خاصة وافاد بمفهومه ثبوت الفعل لبعض الافراد كقولك ما جاء كل القوم
ولم آخذ كل الدراهم وكل الدراهم لم آخذ وقوله ما كل رأي الفتى يدعو الى رشد وقوله ما كل ما يتمنى المرء يدركه
وان وقع النفي في حيزها اقتضت السلب عن كل فرد كقوله لما قال له ذو اليدين أنسيت ام قصرت الصلوة
كل ذلك لم يكن وقول ابي النجم قد اصبحت ام الخيار البيت وقد يشكل على قولهم في القسم الاول قوله تعالى والله لا
يحب كل مختال فخور وقد صرح الشلوبين وابن مالك في بيت ابي النجم بانه لا فرق في المعنى بين رفع كل ونصبه ورد الشلوبين
على ابن ابي العافية اذ زعم ان بينهما فرقا والحق ما قال البيانيون والجواب عن الاية ان دلالة المفهوم انما يعول
عليها عند عدم المعارض وهو هنا موجود اذ دل الدليل على تحريم الاختيال والفخر مطلقا الثانية كل
في نحو كلما رزقوا منها من ثمرة رزقا قالوا منصوبة على الظرفية باتفاق وناصبها الفعل الذي هو جواب
في المعنى مثل قالوا في الاية وجاءتها الظرفية من جهة ما فانها محتملة لوجهين احدهما ان تكون حرفا مصدريا
والجملة بعده صلة له فلا محل لها والاصل كل وقت رزق ثم عبر عن معنى المصدر بما والفعل ثم انيبا عن
الزمان اي كل وقت رزق كما انيب عنه المصدر الصريح في جئتك خفوق النجم والثاني ان تكون اسما نكرة بمعنى
وقت فلا يحتاج على هذا الى تقدير وقت والجملة بعده في موضع خفض على الصفة فيحتاج الى تقدير عائد
منها اي كل وقت رزقوا فيه ولهذا الوجه مبعد وهو ادعاء حذف عائد الصفة وجوبا حيث لم يرد مصرحا به في شيء

من امثلة

من امثلة هذا التركيب ومن هنا ضعف قول ابي الحسن في نحو اعجبني ما قمت ان ما اسم والاصل ما قمته اي القيام
الذي قمته وقوله في يا ايها الرجل ان ايا موصولة والمعنى يا من هو الرجل فان هذين العائدين لم يلفظ بهما قط وهو
مبعد عندنا ايضا لقول سيبويه في نحو سير عليه طويلا وضرب زيد كثيرا ان طويلا وكثيرا حالان من ضمير المصدر
محذوفا اي سيره وضربه اي السير والضرب فان قلت وقد قالوا لاسيما زيد بالرفع ولم يقولوا قط ولاسيما هو زيد
قلت هي كلمة واحدة شذ فيها بالتزام الحذف ويؤنسك بذلك ان فيها شذوذين اخرين اطلاق ما على الواحد
من يعقل وحذف العائد المرفوع بالابتداء مع قصر الصلة وللرجل الاول مقرا بكثرة مجيء الماضي بعدها نحو كلما
نضجت جلودهم بدلناهم جلودا كلما اضاء لهم مشوا فيه وكلما مر عليه ملأ من قومه سخروا منه واني كلما دعوتهم
لتغفر لهم جعلوا وان ما المصدرية التوقيتية شرط من حيث المعنى فمن هنا احتيج الى جملتين احداهما مرتبة
على الاخرى ولا يجوز ان تكون شرطية مثلها فيما يفعل اهل الامرين تلك عامة ولا تدخل عليها اداة العموم
ولانها لا ترد بمعنى الزمان على الاصح واذا قلت كلما استدعيتك فان زرتني فعبدي حر فكل منصوب ايضا على الظرفية
ولكن ناصبها محذوف مدلول عليه بحر المذكور في الجواب وليس العامل المذكور لوقوعه بعد الفاء وان قلت
ذلك على ابن عصفور وقلده الابدي ان كلا في ذلك مرفوع بالابتداء وان جملتي الشرط والجزاء خبرها وان الفاء
دخلت في الخبر كما دخلت في نحو كل رجل ياتيني فله درهم وقدرا في الكلام حذف ضمير اي كلما استدعيتك
فان زرتني فيه فعبدي حر بعده لترتبط الصفة بموصوفها والخبر بمبتدئه قال ابو حيان وقولهما مدفوع بانه لم يسمع كل
في ذلك الا منصوبة ثم ان الزمان المذكور وانشد قوله وقولي كلما جشأت وجاشت مكانك تحمدي او تستريحي
وليس هذا مما البحث فيه لانه ليس فيه فاء تمنع من العمل كلا وكلتا مفردان لفظا مثنيان معنى مضافان ابدا لفظا
ومعنى الى كلمة واحدة معرفة دالة على اثنين اما بالحقيقة والتنصيص نحو كلتا الجنتين ونحو احدهما او كلاهما
او بالحقيقة والاشتراك نحو كلانا فان نا مشتركة بين الاثنين والجماعة او بالمجاز كقوله ان للخير وللشر مدى
وكلا ذلك وجه وقبل فان ذلك حقيقة في الواحد واشير بها الى المثنى على معنى وكلا ما ذكر على حد في قوله
تعالى لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك وقولنا كلمة واحدة احتراز من قوله كلا اخي وخليلي واجدي عضدا
فانه ضرورة نادرة واجاز ابن الانباري اضافتها الى المفرد بشرط تكريرها نحو كلاي وكلاك محسنان واجاز
الكوفيون اضافتها الى النكرة المختصة نحو كلا رجلين عندك محسنان فان رجلين قد تخصصا بوصفهما
بالظرف وحكوا كلتا جاريتين عندك مقطوعة يدها اي تاركة للغزل ويجوز مراعاة لفظ كلا وكلتا في
الافراد نحو كلتا الجنتين آتت اكلها ومراعاة معناهما وهو قليل وقد اجتمعا في قوله كلاهما حين جد الجري
بينهما قد اقلعا وكلا انفيهما رابي ومثل ابو حيان لذلك بقول الاسود بن يعفر ان المنية والحتوف كلاهما

توفي المنبر رقيبا سواد وليس بمتعين لجواز كون رقيبا خبرا عن المنبر والحوف ويكون ما بينهما أخبارا أول
اعتراضا تم الصواب في انشاده كلاهما يوفي الخادم إذ لا يقال إن المنبر يوفي نفسها وقد سئلت قديما عن
قول القائل زيد وعمرو كلاهما قائم وكلاهما قائمان أيهما الصواب فكتبت إن قدر كلاهما توكيدا قيل قائمان
لأنه خبر عن زيد وعمرو وإن قدر مبتدأ فالوجهان والمختار الإفراد وعلى هذا فإذا قيل إن زيدا وعمرا
فإن قيل كليهما قيل قائمان أو كلاهما فالوجهان ويتعين مراعاة اللفظ في نحو كلاهما محب لصاحبه لأن معناه
كل منهما وقوله كلانا غني عن أخيه حياته ونحن إذا متنا أشد تغانيا **كيف** ويقال فيها كي كما يقال
في سوف سو قال كي تجنحون إلى سلم وما ثئرت قتلاكم ولظى الهيجاء تضطرم وهو اسم لدخول الجار عليه بلا
تأويل في قولهم على كيف تبيع الأحمرين ولإبدال الاسم الصريح منه نحو كيف أنت أصحيح أم سقيم وللإخبار به
مع مباشرة الفعل نحو كيف كنت فبالإخبار به انتفت الحرفية وبمباشرته للفعل انتفت الفعلية
ويستعمل على وجهين أحدهما أن يكون شرطا فيقتضي فعلين متفقي اللفظ والمعنى غير مجزومين نحو كيف
تصنع أصنع ولا يجوز كيف تجلس أذهب باتفاق ولا كيف تجلس أجلس بالجزم عند البصريين إلا قطربا
لمخالفتها لأدوات الشرط بوجوب موافقة جوابها لشرطها كما مر وقيل يجوز مطلقا وإليه ذهب قطرب و
الكوفيون وقيل يجوز بشرط اقترانها بما قالوا ومن ورودها شرطا ينفق كيف يشاء يصوركم في
الأرحام كيف يشاء فيبسطه في السماء كيف يشاء وجوابها في ذلك كله محذوف لدلالة ما قبلها وهذا يشكل
على إطلاقهم أن جوابها يجب مماثلته لشرطها والثاني وهو الغالب فيها أن يكون استفهاما إما حقيقيا
نحو كيف زيد أو غيره نحو كيف تكفرون بالله الآية فإنه أخرج مخرج التعجب ويقع خبرا قبل ما لا يستغني عنه
نحو كيف أنت وكيف كنت ومنه كيف ظننت زيدا وكيف أعلمته فرسك لأن ثاني مفعولي ظن وثالث
مفعولات أعلم خبران في الأصل وحالا قبل ما يستغني عنه نحو كيف جاء زيد أي على أي حالة جاء زيد
وعندي أنها تأتي في هذا النوع مفعولا مطلقا أيضا وأن منه كيف فعل ربك إذ المعنى أي فعل فعل ربك
ولا يتجه فيه أن يكون حالا من الفاعل ومثله فكيف إذا جئنا من كل أمة بشهيد أي فكيف إذا جئنا
من كل أمة بشهيد يصنعون ثم حذف عاملها مؤخرا عنها وعن إذا كذا قيل والأظهر أن يقدر بين كيف
وإذا ويقدر إذا خالية من معنى الشرط وأما كيف وإن يظهروا عليكم فالمعنى كيف يكون لهم عهد وحالهم كذا وكذا
فكيف حال من عهد إما على أن يكون تامة أو ناقصة وقلنا بدلالتها على الحدث وجملة الشرط حال من ضمير الجمع
وعن سيبويه أن كيف ظرف وعن السيرافي والأخفش أنها اسم غير ظرف ورتبوا على هذا الخلاف أمورا أحدها أن موضعها
عند سيبويه نصب دائما وعندهما رفع مع المبتدأ ونصب مع غيره الثاني أن تقديرها عند سيبويه في أي حال أو على أي حال و

عندها

عندهما تقديرها في نحو كيف زيد أصحيح زيد ونحوه وفي نحو كيف جاء زيد أراكبا جاء زيد ونحوه الثالث أن
الجواب المطابق عند سيبويه أن يقال على خير ونحوه ولهذا قال رؤبة وقد قيل له كيف أصبحت خير عافاك الله أي على
خير فحذف الجار وأبقى عمله فإن أجيب على المعنى دون اللفظ قيل صحيح أو سقيم وعندهما على العكس وقال ابن مالك
ما معناه لم يقل أحد إن كيف ظرف إذ ليست زمانا ولا مكانا ولكنها لما كانت تفسر بقولك على أي حال لكونها سؤالا
عن الأحوال العامة سميت ظرفا لأنها في تأويل الجار والمجرور واسم الظرف يطلق عليهما مجازا انتهى وهو حسن ويؤيده
الإجماع على أنه يقال في البدل كيف أنت أصحيح أم سقيم بالرفع ولا يبدل المرفوع من المنصوب **تنبيه** قوله تعالى أفلا ينظرون
إلى الإبل كيف خلقت لا يكون كيف بدلا من الإبل لأن دخول الجار على كيف شاذ على أنه لم يسمع في إلى بل في على ولأن
إلى متعلقة بما قبلها فيلزم أن يعمل في الاستفهام فعل متقدم عليه ولأن الجملة التي بعدها تصير حينئذ غير مرتبطة
وإنما هي منصوبة بما بعدها على الحال وفعل النظر معلق وهي وما بعدها بدل من الإبل بدل اشتمال والمعنى إلى الإبل
كيف خلقت ومثله ألم تر إلى ربك كيف مد الظل ومثلهما في إبدال جملة فيها كيف من اسم مفرد قوله إلى الله أشكو
بالمدينة حاجة وبالشام أخرى كيف يلتقيان أي أشكو هاتين الحاجتين تعذر التقائهما **مسئلة** زعم قوم أن
كيف تأتي عاطفة وممن زعم ذلك عيسى بن موهب ذكره في كتاب العلل وأنشد عليه إذا قل مال المرء لانت قناته وهان على
الأدنى فكيف الأباعد وهذا خطأ لاقترانها بالفاء وإنما هي هنا اسم مرفوع المحل على الخبرية ثم يحتمل أن الأباعد
مجرور بإضافة مبتدأ محذوف أي فكيف حال الأباعد على حد قراءة ابن جماز والله يريد الآخرة أو بتقدير فكيف
على الأباعد بحذف المبتدأ والجار أو بالعطف بالفاء ثم أقحمت كيف بين العاطف والمعطوف لإفادة الأولوية بالحكم

حرف اللام

اللام المفردة ثلاثة أقسام عاملة للجر وعاملة للجزم وغير عاملة وليس في القسمة أن يكون عاملة
للنصب خلافا للكوفيين وسيأتي فالعاملة للجر مكسورة مع كل ظاهر نحو لزيد ولعمرو إلا مع المستغاث المباشر
لياء فمفتوحة نحو يا لله وأما قراءة بعضهم الحمد لله بضمها فهو عارض للإتباع ومفتوحة مع كل مضمر نحو لنا وبها
لكم ولهم إلا مع ياء المتكلم فمكسورة وإذا قيل يا لك أو يا لي احتمل كل منهما أن يكون مستغاثا به وأن يكون مستغاثا
من أجله وقد أجازهما ابن جني في قوله فيا شوقا ما أبقى ويا لي من النوى وأوجب ابن عصفور في يا لي أن يكون
مستغاثا من أجله لأنه لو كان مستغاثا به لكان التقدير يا أدعو لي وذلك غير جائز في غير باب ظننت وفقدت
وعدمت وهذا الأخير لازم له إذا جعل يا لك مستغاثا به وعن بعض العرب فتح اللام الداخلة على الفعل وقرأ وما كان الله
ليعذبهم **واللام الجارة** اثنان وعشرون معنى أحدها الاستحقاق وهي الواقعة بين معنى وذات نحو
الحمد لله والعزة لله والملك لله ولله الأمر ونحو ويل للمطففين ولهم في الدنيا خزي ومنه للكافرين النار
أي عذابها والثاني الاختصاص نحو الجنة للمؤمنين وهذا الحصير للمسجد والمنبر للخطيب والسرج للدابة والقميص للعبد

ونحو ان له ابا فان كان له اخوة وقولك هذا الشعر لحبيب وقوله ادوم لك ما تدوم لي الثالث الملك نحو له
ما في السموات وما في الارض وبعضهم يستغني بذكر الاختصاص عن ذكر المعنيين الآخرين ويمثل له بالامثلة المذكورة
ونحوها ويرجحه ان فيه تقليلا للاشتراك وانه اذا قيل هذا المال لزيد والمسجد لزم القول بانها للاختصاص مع
كون زيد قابلا للملك لئلا يلزم استعمال المشترك في معنييه دفعة واكثرهم يمنعه الرابع التمليك نحو وهبت لزيد
دينارا الخامس شبه التمليك نحو جعل لكم من انفسكم ازواجا السادس التعليل كقوله ويوم عقرت للعذارى
مطيتي وقوله تعالى لايلاف قريش وتعلقها بفليعبدوا وقيل بما قبله اي فجعلهم كعصف مأكول لايلاف
قريش ورجح بانهما في مصحف ابي سورة واحدة وضعف بان جعلهم كعصف انما كان لكفرهم وجراءتهم على البيت الحرام
وقيل متعلقة بمحذوف تقديره اعجبوا وقوله تعالى وانه لحب الخير لشديد اي وانه من اجل حب المال لبخيل وقراءة حمزة
واذ اخذ الله ميثاق النبيين لما آتيتكم من كتاب وحكمة الآية اي لاجل ايتائي اياكم بعض الكتاب والحكمة ثم لمجيء محمد
صلى الله عليه وسلم مصدق لما معكم لتؤمنن به فما مصدرية فيهما واللام تعليلية وتعلقت بالجواب المؤخر على الاتساع في الظرف
كما قال الاعشى عوض لا نتفرق ويجوز كون ما موصولا اسميا فان قلت فاين العائد في ثم جاءكم رسول قلت الجواب ان ما معكم
هو نفس ما آتيتكم فكانه قيل مصدق له وقد يضعف هذا القول نحو قوله وانت الذي في رحمة الله اطمع وقد يترجح بان
التوالي بين مثلها كثير واما قراءة الباقين بالفتح فاللام لام التوطئة وما شرطية او اللام للابتداء وما موصولة
اي للذي آتيتكموه وهي مفعول على الاول ومبتدأ على الثاني ومن ذلك قراءة حمزة والكسائي وجعلنا منهم ائمة
يهدون بامرنا لما صبروا بكسر اللام ومنها اللام الثانية في نحو يا لزيد لعمرو وتعلقها بمحذوف وهو فعل من جملة
مستقلة اي ادعوك لعمرو او اسم هو حال من المنادى اي مدعوا لعمرو قولان ولم يطلع ابن عصفور على الثاني
فنقل الاجماع على الاول ومنها اللام الداخلة لفظا على المضارع نحو وانزلنا اليك الذكر لتبين للناس
وانتصاب الفعل بعدها بان مضمرة بعينها وفاقا للجمهور لا بان مضمرة او بكي مصدرية مضمرة خلافا للسيرافي و
ابن كيسان ولا باللام بطريق الاصالة خلافا لاكثر الكوفيين ولا بها لنيابتها عن ان خلافا لثعلب ولك
اظهار ان فتقول جئتك لان تكرمني بل قد يجب ذلك اذا اقترن الفعل بلا نحو لئلا يكون للناس عليكم
حجة لئلا يحصل الثقل بالتقاء المثلين فرع اجاز ابو الحسن ان يتلقى القسم بلام كي وجعل منه يحلفون بالله
لكم ليرضوكم فقال المعنى ليرضنكم قال ابو علي وهذا عندي اولى من ان يكون متعلقا بيحلفون والمقسم عليه
محذوف وانشد ابو الحسن اذا قلت قدني قال بالله حلفة لتغني عني ذا انائك اجمعا والجماعة يابون هذا لان
القسم انما يجاب بالجملة ويروون البيت لتغنن بفتح اللام ونون التاكيد وذلك على لغة فزارة في حذف
آخر الفعل لاجل النون اذا كان ياء تلي كسرة كقوله وابكن عيشا تقضى بعد جدته طابت اصائله في ذلك البلد

وقدروا الجواب محذوفا واللام متعلقة به اي ليكونن كذا ليرضوكم ولتسرن لتغني عني السابع توكيد النفي وهي الداخلة
في اللفظ على الفعل مسبوقة بما كان او بلم يكن ناقصتين مسندتين لما اسند اليه الفعل المقرون باللام نحو وما
كان الله ليطلعكم على الغيب لم يكن الله ليغفر لهم ويسميها اكثرهم لام الجحود لملازمتها للجحد اي النفي قال النحاس
والصواب تسميتها لام النفي لان الجحد في اللغة انكار ما تعرفه لا مطلق الانكار انتهى ووجه التاكيد فيها
عند الكوفيين ان اصل ما كان ليفعل ما كان يفعل ثم ادخلت اللام زيادة لتقوية النفي كما ادخلت الباء في ما زيد
بقائم لذلك فعندهم انها حرف زائد مؤكد غير جار ولكنه ناصب ولو كان جارا لم يتعلق عندهم بشيء لزيادته
فكيف به وهو غير جار ووجهه عند البصريين ان الاصل ما كان قاصدا للفعل ونفي القصد ابلغ من نفيه ولهذا
كان قوله يا عاذلاتي لا تردن ملامتي ان العواذل لسن لي بامير ابلغ من لا تلمني لانه نهي عن السبب وعلى هذا فهو عندهم
حرف جر معد متعلق بخبر كان المحذوف والنصب بان مضمرة وجوبا وزعم كثير من الناس في قوله تعالى وان كان مكرهم
لتزول منه الجبال في قراءة غير الكسائي بكسر اللام الاولى وفتح الثانية انها لام الجحود وفيه نظر لان النافي
على هذا غير ما ولم ولاختلاف فاعلي كان وتزول والذي يظهر لي انها لام كي وان ان شرطية اي وعند الله جزاء
مكرهم وهو مكر اعظم منه وان كان مكرهم لشدته معدا لاجل زوال الامور العظام المشبهة في عظمها بالجبال
كما تقول انا اشجع من فلان وان كان معدا للنوازل وقد يحذف كان قبل لام الجحود كقوله فما جمع ليغلب جمع قومي
مقاومة ولا فرد لفرد اي فما كان جمع وقول ابي الدرداء في الركعتين بعد العصر ما انا لادعهما الثامن موافقة
الى نحو بان ربك اوحى لها كل يجري لاجل مسمى ولو ردوا لعادوا لما نهوا عنه التاسع موافقة على في الاستعلاء
الحقيقي نحو ويخرون للاذقان دعانا لجنبه وتله للجبين وقوله فخر صريعا لليدين وللفم والمجازي نحو وان اسأتم
فلها ونحو قوله لعائشة اشترطي لهم الولاء وقال النحاس المعنى من اجلهم قال ولا نعرف في العربية لهم بمعنى عليهم العاشر
موافقة في نحو ونضع الموازين القسط ليوم القيامة لا يجليها لوقتها الا هو وقولهم مضى لسبيله قيل ومنه
يا ليتني قدمت لحياتي اي في حياتي وقيل للتعليل اي لاجل حياتي في الآخرة الحادي عشر ان يكون بمعنى عند كقولهم
كتبته لخمس خلون وجعل منه ابن جني قراءة الجحدري بل كذبوا بالحق لما جاءهم بكسر اللام وتخفيف الميم
الثاني عشر موافقة بعد نحو اقم الصلاة لدلوك الشمس وفي الحديث صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته وقال فلما تفرقنا
كاني ومالكا لطول اجتماع لم نبت ليلة معا الثالث عشر موافقة مع قاله بعضهم وانشد عليه هذا البيت
الرابع عشر موافقة من نحو سمعت له صراخا وقول جرير لنا الفضل في الدنيا وانفك راغم ونحن لكم يوم القيامة افضل
الخامس عشر التبليغ وهي الجارة لاسم السامع لقول او ما في معناه نحو قلت له واذنت له وفسرت له السادس عشر
موافقة عن نحو وقال الذين كفروا للذين آمنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه قاله ابن الحاجب وقال ابن مالك وغيره

هي لام التعليل وقيل لام التبليغ والتفت عن الخطاب الى الغيبة او يكون اسم المقول لهم محذوفا اي قالوا لطائفة
من المؤمنين لما سمعوا باسلام طائفة اخرى وحيث دخلت اللام على غير المقول له فالتاويل على بعض ما ذكرنا
نحو قالت اخراهم لاولاهم ربنا هؤلاء اضلونا ولا اقول للذين تزدري اعينكم لن يؤتيهم الله خيرا وقوله كضرائر
الحسناء قلن لوجهها حسدا وبغيا انه لدميم السابع عشر الصيرورة وتسمى لام العاقبة ولام المآل نحو فالتقطه
آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا وقوله فللموت تغذو الوالدات سخالها كما لخراب الدهر تبنى المساكن وقوله
فان يكن الموت افناهم فللموت ما تلد الوالده ويحتمل ربنا انك آتيت فرعون وملأه زينة واموالا في الحيوة
الدنيا ربنا ليضلوا عن سبيلك ويحتمل انها لام الدعاء فيكون الفعل مجزوما لا منصوبا ومثله في الدعاء
ولا تزد الظالمين الا خسارا ويؤيده ان في آخر الآية ربنا اطمس على اموالهم واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا و
انكر البصريون ومن تبعهم لام العاقبة قال الزمخشري والتحقيق انها لام العلة وان التعليل فيها وارد على سبيل
المجاز دون الحقيقة وبيانه انه لم يكن داعيهم الى الالتقاط ان يكون لهم عدوا وحزنا بل المحبة والتبني غير ان ذلك
لما كان نتيجة التقاطهم له وثمرته شبه بالداعي الذي يفعل الفعل لاجله فاللام مستعارة لما يشبه التعليل كما استعير
الاسد لمن يشبه الاسد الثامن عشر القسم والتعجب معا وتختص باسم الله كقوله لله لا يبقى على الايام ذو حيد التاسع
عشر التعجب المجرد عن القسم وتستعمل في النداء كقولهم يا للماء ويا للعشب اذا تعجبوا من كثرتهما وقوله فيا لك من ليل
كان نجومه بكل مغار الفتل شدت بيذبل وقولهم يا لك رجلا عالما وفي غيره كقولهم لله دره فارسا ولله
انت وقوله شباب وشيب وافتقار وثروة فلله هذا الدهر كيف ترددا العشرون التعدية ذكره ابن مالك في الكافية
ومثل له في شرحها بقوله تعالى فهب لي من لدنك وليا وفي الخلاصة ومثل له بالآية وبقولك قلت له افعل كذا ولم
يذكره في التسهيل ولا في شرحه بل ذكر في شرحه ان اللام في الآية لشبه التمليك وانها في المثال للتبليغ والاولى عندي
ان يمثل للتعدية بنحو ما اضرب زيدا لعمرو وما احبه لبكر الحادي والعشرون التاكيد وهي اللام الزائدة وهي انواع منها
اللام المعترضة بين الفعل المتعدي ومفعوله كقوله ومن يك ذا عظم صليب رجا به ليكسر عود الدهر فالدهر كاسره
وقوله وملكت ما بين العراق ويثرب ملكا اجار لمسلم ومعاهد وليس منه ردف لكم خلافا للمبرد ومن وافقه
بل ضمن ردف معنى اقترب مثل اقترب للناس حسابهم واختلف في اللام في نحو يريد الله ليبين لكم وامرنا لنسلم لرب العالمين
وقول الشاعر اريد لانسى ذكرها فكانما تمثل لي ليلى بكل سبيل فقيل زائدة وقيل للتعليل ثم اختلف
هؤلاء فقيل المفعول محذوف اي يريد الله التبيين ليبين لكم ويهديكم اي ليجمع لكم بين الامرين وامرنا بما
امرنا به لنسلم واريد السلو لانسى وقال الخليل وسيبويه ومن تابعهما الفعل في ذلك مقدر بمصدر مرفوع
بالابتداء واللام وما بعدها خبر اي ارادة الله للتبيين وامرنا للاسلام وعلى هذا فلا مفعول للفعل

ومنها

ومنها اللام المسماة بالمقحمة وهي المعترضة بين المتضايفين وذلك في قولهم يا بؤس للحرب والاصل يا بؤس الحرب
فاقحمت تقوية للاختصاص قال يا بؤس للحرب التي وضعت اراهط فاستراحوا وهل انجرار ما بعدها باللام او بالمضاف
قولان ارجحهما الاول لان اللام اقرب ولان الجار لا يعلق ومن ذلك قولهم لا ابا لزيد ولا اخا له ولا غلامي له
على قول سيبويه ان اسم لا مضاف لما بعد اللام واما على قول من جعل اللام وما بعدها صفة وجعل الاسم شبيها
بالمضاف لان الصفة من تمام الموصوف وعلى قول من جعلهما خبرا وجعل ابا واخا على لغة من قال ان اباها و
ابا اباها وقولهم مكره اخاك لا بطل وجعل حذف النون على وجه الشذوذ كقوله بيضك ثنتا وبيضي
ثمانيا فاللام للاختصاص وهي متعلقة باستقرار محذوف ومنها اللام المسماة لام التقوية وهي المزيدة لتقوية
عامل ضعيف اما بتاخره نحو هدى ورحمة للذين هم لربهم يرهبون ونحو قوله ان كنتم للرؤيا تعبرون او بكونه فرعا في العمل
نحو مصدقا لما معهم فعال لما يريد نزاعة للشوى ونحو ضربي لزيد حسن وانا ضارب لعمرو وقيل ومنه ان هذا عدو لك
ولزوجك وقوله اذا ما صنعت الزاد فالتمسي له اكيلا فاني لست آكله وحدي وفيه نظر لان عدوا واكيلا وان
كان بمعنى معاد ومؤاكل لا ينصبان المفعول لانهما موضوعان للثبوت وليسا مجاريين للفعل بالتحريك والسكون
ولا محولين عما هو مجار له لان التحويل انما هو ثابت في الصيغ التي يراد بها المبالغة وانما اللام في البيت للتعليل
وهي متعلقة بالتمسي وفي الآية متعلقة بمستقر محذوف صفة لعدو وهي للاختصاص وقد اجتمع التاخر و
الفرعية في وكنا لحكمهم شاهدين واما قوله تعالى نذيرا للبشر فان كان النذير بمعنى المنذر فهو مثل فعال لما يريد
وان كان بمعنى الانذار فاللام مثلها في سقيا لزيد وستاتي قال ابن مالك ولا تزاد لام التقوية مع عامل
يتعدى لاثنين لانها ان زيدت في مفعوليه فلا يتعدى فعل الى اثنين بحرف واحد وان زيدت في احدهما لزم ترجيح
غير مرجح وهذا الاخير ممنوع لانه اذا تقدم احدهما دون الآخر وزيدت اللام في المتقدم لم يلزم ذلك وقد قال الفارسي
في قراءة من قرأ ولكل وجهة هو موليها باضافة كل انه من هذا وان المعنى الله مول كل ذي وجهة وجهته
والضمير على هذا للتولية وانما لم يجعل كلا والضمير مفعولين ويستغنى عن حذف ذي ووجهة لئلا يتعدى
العامل الى الضمير وظاهره معا ولهذا قالوا في الهاء من قوله هذا سراقة للقرآن يدرسه ان الهاء مفعول
مطلق لا ضمير القرآن وقد دخلت اللام على احد المفعولين مع تاخرهما في قول ليلى الاخيلية احجاج لا تعطي العصاة
مناهم ولا الله يعطي للعصاة مناها وهو شاذ لقوة العامل ومنها لام المستغاث عند المبرد واختاره ابن خروف
بدليل صحة اسقاطها وقال جماعة غير زائدة ثم اختلفوا فقال ابن جني متعلقة بحرف النداء لما فيه من معنى الفعل
ورد بان معنى الحرف لا يعمل في المجرور وفيه نظر لانه قد عمل في الحال في نحو قوله كان قلوب الطير رطبا ويابسا
لدى وكرها العناب والحشف البالي وقال الاكثرون متعلقة بفعل النداء المحذوف واختاره ابن الضائع وابن عصفور

ونسبه لسيبويه واعترض بأنه متعد بنفسه فأجاب ابن أبي الربيع بأنه ضمن معنى الالتجاء في نحو يا لزيد والتعجب في نحو يا للدواهي
وأجاب ابن عصفور وجماعة بأنه ضعف بالتزام الحذف فقوي تعديه باللام واقتصر أبو حيان على إيراد هذا الجواب
وفيه نظر لأن اللام المقوية زائدة كما تقدم وهؤلاء لا يقولون بالزيادة فإن قلت وأيضا فإن اللام لا تدخل في نحو زيدا
ضربته مع أن الناصب ملتزم الحذف قلت لما ذكر في اللفظ ما هو عوض منه كان بمنزلة ما لم يحذف فإن قلت
وكذلك حرف النداء عوض من فعل النداء قلت إنما هو كالعوض ولو كان عوضا البتة لم يجز حذفه ثم إنه ليس بلفظ
المحذوف فلم ينزل منزلته من كل وجه وزعم الكوفيون أن اللام في المستغاث بقية اسم وهو آل والأصل يا آل زيد
ثم حذفت همزة آل للتخفيف وإحدى الألفين لالتقاء الساكنين واستدلوا بقوله فخير نحن عند الناس منكم إذا
الداعي المثوب قال يالا وأجيب بأن الأصل يا قوم لا فرار ولا نفر فحذف ما بعد لا النافية أو
الأصل يا لفلان ثم حذف ما بعد الحرف كما يقال ألا تا فيقال ألا فا يريدون ألا تفعلون وألا فافعلوا
إذا قيل يا لزيد بفتح اللام فهو مستغاث فإن كسرت فهو مستغاث لأجله والمستغاث محذوف فإن قيل يا لك احتمل
الوجهين فإن قيل يا لي فكذلك عند ابن جني أجازهما في قوله فيا شوقا ما أبقى ويا لي من النوى ويا دمع ما أجرى
ويا قلب ما أصبى وقال ابن عصفور الصواب أنه مستغاث لأجله لأن لام المستغاث متعلقة بادعو فيلزم تعدي
فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل وهذا لا يلزم ابن جني لأنه يرى تعلق اللام بيا كما تقدم ويا لا يتحمل ضميرا
كما لا يتحمله ها إذا عملت في الحال في نحو وهذا بعلي شيخا نعم هو لازم لابن عصفور لقوله في يا لزيد لعمرو إن لام
لعمرو متعلقة بفعل محذوف تقديره أدعوك لعمرو وينبغي له ههنا أن يرجع إلى قول ابن الباذش إن تعلقها
باسم محذوف تقديره مدعو لعمرو وإنما ادعيا وجوب التقدير لأن العامل الواحد لا يصل بحرف واحد مرتين
وأجاب ابن الضائع بأنهما مختلفان معنى نحو وهبت لك دينارا لترضى تنبيه زادوا اللام في بعض المفاعيل
المستغنية عنها كما تقدم وعكسوا ذلك فحذفوها من بعض المفاعيل المفتقرة إليها كقوله تعالى تبغونها عوجا
والقمر قدرناه منازل وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون وقالوا وهبتك دينارا وصدت ظبيا وجنيتك ثمرة
قال ولقد جنيتك أكمؤا وعساقلا وقال فتولى غلامهم ثم نادى أظليما أصيدكم أم حمارا وقوله إذا قالت حذام
فأنصتوها في رواية جماعة والمشهور فصدقوها الثاني والعشرون التبيين ولم يوفوها من الشرح وأقول هي
ثلاثة أقسام أحدها ما تبين المفعول من الفاعل وهذه تتعلق بمذكور وضابطها أن تقع بعد فعل تعجب أو
اسم تفضيل مفهمين حبا أو بغضا تقول ما أحبني وما أبغضني فإن قلت لفلان فأنت فاعل الحب والبغض
وهو مفعولهما وإن قلت إلى فلان فالأمر بالعكس هذا شرح ما قاله ابن مالك ويلزمه أن يذكر هذا المعنى في معاني
إلى أيضا وقد مضى في موضعه الثاني والثالث ما يبين فاعلية غير ملتبسة بمفعولية وما يبين مفعولية غير

ملتبسة

ملتبسة بفاعلية ومصحوب كل منهما إما غير معلوم مما قبلها أو معلوم ولكن استؤنف بيانه تقوية للبيان وتوكيدا له
واللام في ذلك كله متعلقة بمحذوف ومثال المبينة للمفعولية سقيا لزيد وجدعا له فهذه اللام ليست متعلقة بالمصدرين
ولا بفعليهما المقدرين لأنهما متعديان ولا هي مقوية للعامل لضعفه بالفرعية إن قدر أنه المصدر أو بالتزام
الحذف إن قدر أنه الفعل لأن لام التقوية صالحة للسقوط وهذه لا تسقط لا يقال سقيا زيدا ولا جدعا إياه خلافا
لابن الحاجب ذكره في شرح المفصل ولا هي ومخفوضها صفة للمصدر فتتعلق بالاستقرار لأن الفعل لا يوصف فكذا
ما أقيم مقامه وإنما هي لام مبينة للمدعو له أو عليه إن لم يكن معلوما من سياق أو غيره أو مؤكدة للبيان إن كان
معلوما وليس تقديره المحذوف أعني كما زعم ابن عصفور لأنه يتعدى بنفسه بل التقدير إرادتي لزيد ويتفرع على
أن هذه اللام ليست متعلقة بالمصدر أنه لا يجوز في زيد سقيا له أن تنصب زيدا بعامل محذوف على شريطة
التفسير ولو قلنا إن المصدر الحال محل الفعل دون حرف مصدري يجوز تقديم معموله عليه فتقول ضربا زيدا
لأن الضمير في المثال ليس معمولا له ولا هو من جملته وإنما تجويز بعضهم في قوله تعالى والذين كفروا فتعسا لهم كون
الذين في موضع نصب على الاشتغال فوهم وقال ابن مالك في شرح باب النعت من كتاب التسهيل اللام في سقيا
لك متعلقة بالمصدر وهي للتبيين وفي هذا تهافت لأنهم إذا أطلقوا القول بأن اللام للتبيين فإنما يريدون
بها أنها متعلقة بمحذوف استؤنف للتبيين ومثال المبينة للفاعلية تبا لزيد وويحا له فإنهما في معنى خسر
وهلك فإن رفعتهما بالابتداء فاللام ومجرورها خبر ومحلهما الرفع ولا تبيين لعدم تمام الكلام فإن قلت
تبا له وويح فنصبت الأول ورفعت الثاني لم يجز لتخالف الدليل والمدلول عليه إذ اللام في الأول للتبيين
واللام المحذوفة لغيره واختلف في قوله تعالى أيعدكم أنكم إذا متم وكنتم ترابا وعظاما أنكم مخرجون هيهات هيهات
لما توعدون فقيل اللام زائدة وما فاعل وقيل الفاعل ضمير مستتر راجع إلى البعث أو الإخراج فاللام للتبيين
وقيل هيهات مبتدأ بمعنى البعد والجار والمجرور خبر وأما قوله تعالى وقالت هيت لك فيمن قرأها بهاء مفتوحة وياء ساكنة
وتاء إما مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة فهيت اسم فعل ثم قيل مسماه فعل ماض أي تهيأت فاللام متعلقة به كما
يتعلق بمسماه لو صرح به وقيل مسماه فعل أمر بمعنى أقبل أو تعال فاللام للتبيين أي إرادتي لك أو أقول لك
وأما من قرأ هئت مثل جئت فهو فعل بمعنى تهيأت واللام متعلقة به وأما من قرأ كذلك ولكن جعل
التاء ضمير المخاطب فاللام للتبيين مثلها مع اسم الفعل ومعنى تهيؤه تيسر انفرادها به لا أنه قصدها بدليل وراودته
فلا وجه لإنكار الفارسي هذه القراءة مع ثبوتها واتجاهها ويحتمل أنها أصل قراءة هشام هيت بكسر
الهاء وبالياء وبفتح التاء ويكون على إبدال الهمزة ياء ومن مشكل لام التبيين قول المتنبي لولا مفارقة الأحباب
ما وجدت لها المنايا إلى أرواحنا سبلا لها جار ومجرور متعلق بوجدت لكن فيه تعدي الفعل الظاهر إلى ضميره المتصل

كقولك ضربه زيد ومن ذلك متّع فينبغي ان يقدر صفة في الاصل لسبيلا فلما قدم عليه صار حالا كما ان قوله
الى الذين احنا كذلك اذ المعنى سبيلا مسلوكا الى ربنا احنا ولك الخطا وجرى به ان نفعل جمعا اللهما كحصاة
ويكون لنا ابا فتنا الهما ويكون انت اللهو اللمتا استغاثة شبهت ببلية الناس ويكون اقوم اللهم مقام
لجاء في اللهم واللهم وأما اللام العاملة للجزم فهي اللام الموضوعة للطلب وحركتها الكسر وسليم يفتحها واسكانها
بعد الواو والفاء اكثر من تحريكها نحو فليستجيبوا لي وليؤمنوا بي وقد تسكن بعد ثم نحو ثم ليقضوا في قراءة الكوفيين
وقالون والبزي وفي ذلك رد على من قال انه خاص بالشعر ولا فرق في اقتضاء اللام الطلبية للجزم بين كون
الطلب امرا نحو لينفق ذو سعة من سعته او دعاء نحو ليقض علينا ربك او التماسا كقولك لمن يساويك
ليفعل فلان كذا اذا لم ترد الاستعلاء عليه وكذا لو اخرجت عن الطلب الى غيره كالتي يراد بها وبمصحوبها الخبر نحو
من كان في الضلالة فليمدد له الرحمن مدا اتبعوا سبيلنا ولنحمل خطاياكم اي فيمد ونحمل او التهديد نحو ومن شاء
فليكفر وهذا هو معنى الامر في اعملوا ما شئتم واما ليكفروا بما آتيناهم وليتمتعوا فسوف يعلمون فيحتمل اللام
منهما التعليل فيكون ما بعدها منصوبا والتهديد فيكون مجزوما ويتعين الثاني في اللام الثانية في قراءة
من سكنها فيترجح بذلك ان تكون اللام الاولى كذلك ويؤيده ان ما بعدها فسوف يعلمون واما وليحكم اهل الانجيل
فيمن قرأ بسكون اللام فهي لام الطلب لا غير لسكون الميم ومن كسر اللام وهو حمزة فهي لام التعليل لا غير لنصب
الميم وهذا التعليل اما هو معطوف على تعليل آخر متصيد من المعنى لان قوله وآتيناه الانجيل فيه هدى
ونور معناه وآتيناه الانجيل للهدى والنور ومثله انا زينا السماء الدنيا بزينة الكواكب وحفظا لان المعنى انا
خلقنا الكواكب في السماء الدنيا زينة وحفظا واما متعلق بفعل مقدر مؤخر اي وليحكم اهل الانجيل
بما انزل الله انزله ومثله وخلق الله السموات والارض بالحق ولتجزى كل نفس اي وللجزاء خلقهما وقوله سبحانه
وكذلك نري ابراهيم ملكوت السموات والارض وليكون من الموقنين اي اريناه ذلك وقوله تعالى هو علي هين ولنجعله آية
للناس اي خلقناه من غير اب واذا كان مرفوع فعل الطلب فاعلا مخاطبا استغني عن اللام بصيغة افعل غالبا
نحو قم واقعد وتجب اللام ان انتفت الفاعلية نحو لتعن بحاجتي او الخطاب نحو ليقم زيد او كلاهما نحو ليعن زيد بحاجته
ودخول اللام على فعل المتكلم قليل سواء كان المتكلم مفردا نحو قوله عليه السلام قوموا فلاصل لكم ام معه غيره كقوله
وقال الذين كفروا للذين آمنوا اتبعوا سبيلنا ولنحمل خطاياكم واقل منه دخولها في فعل الفاعل المخاطب كقراءة
جماعة فبذلك فلتفرحوا وفي الحديث لتأخذوا مصافكم وقد تحذف اللام في الشعر ويبقى عملها كقوله فلا
تستطل مني بقائي ومدتي ولكن يكن للخير منك نصيب وقوله محمد تفد نفسك كل نفس اذا ما خفت من شيء
تبالا اي لتكن ولتفد والتبال الوبال ابدلت الواو المفتوحة تاء مثل تقوى ومنع المبرد حذف اللام وابقاء عملها

في الشعر وقال في البيت الثاني انه لا يعرف قائله مع احتماله لان يكون دعاء بلفظ الخبر مثل يغفر الله لك ويرحمك
وحذفت الياء تخفيفا واجتزأ عنها بالكسرة كقوله دوامي الايد يخبطن السريحا قال واما قوله على مثل اصحاب البعوضة
فاخمشي لك الويل حر الوجه او يبك من بكى فهو على معنى فاخمشي فجاز لانه عطف على المعنى اذ اخمشي ولتخمشي بمعنى واحد
وهذا الذي منعه المبرد في الشعر اجازه الكسائي في الكلام ولكن بشرط تقدم قل وجعل منه قل لعبادي
الذين آمنوا يقيموا الصلاة اي ليقيموها ووافقه ابن مالك في شرح الكافية وزاد عليه ان ذلك يقع في النثر
قليلا بعد القول الخبري كقوله قلت لبواب لديه دارها تيذن فاني حموها وجارها اي لتأذن فحذف
اللام وكسر حرف المضارعة قال وليس الحذف بضرورة لتمكنه من ان يقول ايذن وهذا تخلص من
ضرورة بضرورة وهي اثبات همزة الوصل في الوصل وليس كذلك لانهما بيتان لا بيت مصرع فالهمزة في اول
البيت لا في حشوه بخلافها في نحو قوله لا نسب اليوم ولا خلة اتسع الخرق على الراقع والجمهور على ان الجزم في الآية
مثله في قولك ائتني اكرمك وقد اختلف في ذلك على ثلاثة اقوال احدها للخليل وسيبويه انه بنفس الطلب لما تضمنه
من معنى ان الشرطية كما ان اسماء الشرط انما جزمت لذلك والثاني للسيرافي والفارسي انه بالطلب لنيابته منابه
الجازم الذي هو الشرط المقدر بعد الطلب وهذا ارجح من الاول لان الحذف والتضمين وان اشتركا في انهما
خلاف الاصل لكن في التضمين تغيير معنى الاصل ولا كذلك الحذف وايضا فان تضمين الفعل معنى الحرف اما غير واقع
او غير كثير ومن الثاني لان نائب الشيء يؤدي معناه والطلب لا يؤدي معنى الشرط وابطل ابن مالك ان
يكون الجزم في جواب شرط مقدر لان تقديره يستلزم ان لا يتخلف احد من المقول له ذلك عن الامتثال ولكن
التخلف واقع واجاب ابنه بان الحكم مسند اليهم على سبيل الاجمال لا الى كل فرد فيحتمل ان الاصل يقم
اكثرهم ثم حذف المضاف وانيب عنه المضاف اليه فارتفع واتصل بالفعل وباحتمال انه ليس المراد بالعباد الموصوفين
بالايمان مطلقا بل المخلصين منهم وكل مؤمن مخلص قال له الرسول اقم الصلاة اقامها وقال المبرد التقدير قل
لهم اقيموا يقيموا والجزم في جواب اقيموا المقدر لا في جواب قل ويرده ان الجواب لا بد ان يخالف المجاب اما في
الفعل والفاعل نحو ائتني اكرمك او في الفعل نحو اسلم تدخل الجنة او في الفاعل نحو قم اقم ولا يجوز ان يتوافقا
فيهما وايضا فان الامر للمواجه ويقيموا للغيبة وقيل يقيموا مبني لحلوله محل اقيموا وهو مبني وليس بشيء وزعم الكوفيون
وابو الحسن ان لام الطلب حذفت حذفا مستمرا في نحو قم واقعد وان الاصل لتقم ولتقعد فحذفت اللام
للتخفيف وتبعها حرف المضارعة وبقولهم اقول لان الامر معنى حقه ان يؤدى بالحرف ولانه اخو النهي ولم يدل عليه الا
بالحرف ولان الفعل انما وضع لتقييد الحدث بالزمان المحصل وكونه امرا او خبرا خارج عن مقصوده ولانهم قد نطقوا
بذلك الاصل كقوله لتقم انت يا ابن خير قريش كي لتقضي حوائج المسلمينا وكقراءة جماعة فبذلك

فلتفرحوا وفي الحديث لتأخذوا مصافكم ولانك تقول اغزُ واخشَ وارمِ واضربا واضربوا واضربي كما تقول في الجزم ولان البناء لم يعهد كونه بالحذف ولان المحققين على ان افعال الانشاء مجردة عن الزمان كبعتُ واقسمتُ وقبلتُ واجابوا عن كونها مع ذلك افعالا بان تجردها عن الزمان عارض لها عند نقلها عن الخبر ولا يمكنهم ادعاء ذلك في نحو قم لانه لم يستعمل للزمن قبل ذلك فيشكل فعليته واذا ادعى ان اصله لتقم دل ان الدال على الانشاء اللام لا الفعل **واما اللام الغير العاملة** فسبع احدها لام الابتداء وفائدتها امران توكيد مضمون الجملة ولهذا زحلقوها في باب ان عن صدر الجملة كراهية ابتداء الكلام بموكدين وتخليص المضارع للحال كذا قال الاكثرون واعترض ابن مالك على الثاني بقوله تعالى ان ربك ليحكم بينهم يوم القيمة اني ليحزنني ان تذهبوا به فان الذهاب كان مستقبلا فلو كان يحزن حالا لزم تقدم الفعل في الوجود على فاعله مع انه اثره والجواب ان الحكم في ذلك اليوم واقع لا محالة فنزل منزلة الحاضر المشاهد وان التقدير قصد ان تذهبوا والقصد حال وتقدير ابي حيان قصدكم ان تذهبوا مردود بانه يقتضي حذف الفاعل لان ان تذهبوا على تقديره منصوب وتدخل باتفاق في موضعين احدهما المبتدأ نحو لانتم اشد رهبة والثاني بعد ان وتدخل في هذا الباب على ثلثة باتفاق الاسم نحو ان ربي لسميع الدعاء والمضارع لشبهه به نحو وان ربك ليحكم والظرف نحو وانك لعلى خلق عظيم وعلى ثلثة باختلاف احدها الماضي الجامد نحو ان زيدا لعسى ان يقوم او لنعم الرجل قاله ابو الحسن ووجهه ان الجامد يشبه الاسم وخالفه الجمهور والثاني الماضي المقرون بقد قاله الجمهور ووجهه ان قد تقرب الماضي من الحال فيشبه المضارع المشبه للاسم وخالف في ذلك خطاب ومحمد بن مسعود الغزني وقالا اذا قيل ان زيدا لقد قام فهو جواب لقسم مقدر والثالث الماضي المتصرف المجرد من قد اجازه الكسائي وهشام على اضمار قد ومنعه الجمهور وقالوا انما هذه لام القسم فيجب تقدم فعل القلب فتنبه همزة ان كعلمت ان زيدا القائم والصواب الكسر عندهما والخلاف في دخولها في غير باب ان على شيئين احدهما خبر المبتدأ المقدم نحو لقائم زيد فمقتضى كلام جماعة الجواز وفي امالي ابن الحاجب لام الابتداء يجب معها المبتدأ الثاني الفعل نحو ليقوم زيد فاجازه ابن مالك والمالقي وغيرهما وزاد المالقي الماضي الجامد نحو لبئس ما كانوا يعملون وبعضهم المتصرف المقرون بقد نحو ولقد كانوا عاهدوا الله من قبل لقد كان في يوسف واخوته آيات والمشهور ان هذه لام القسم وقال ابو حيان في ولقد علمتم هي لام الابتداء مفيدة لمعنى التوكيد ويجوز ان يكون قبلها قسم مقدر وان لا يكون انتهى ونص جماعة على منع ذلك كله وقال ابن الخباز في شرح الايضاح لا تدخل لام الابتداء على الجملة الفعلية الا في باب ان انتهى وهو مقتضى ما قدمناه عن ابن الحاجب وهو ايضا قول الزمخشري قال في تفسير ولسوف يعطيك ربك فترضى ان لام الابتداء لا يدخل على المبتدأ والخبر وقال في لا اقسم هي لام الابتداء دخلت على مبتدأ محذوف ولم يقدر

لام القسم لانها عنده ملازمة للنون وكذا زعم في ولسوف يعطيك ان المبتدأ مقدر اي ولانت سوف يعطيك وقال ابن الحاجب اللام في ذلك لام التوكيد واما قول بعضهم انها لام الابتداء وان المبتدأ بعدها مقدر ففاسد من جهات احدها ان اللام مع الابتداء كقد مع الفعل وان مع الاسم فكما لا تحذف الفعل والاسم ويبقيان بعد حذفهما كذا اللام بعد حذف الاسم والثانية انه اذا قدر المبتدأ في نحو لسوف يقوم زيد يصير التقدير لزيد سوف يقوم زيد ولا يخفى ما فيه من الضعف والثالثة انه يلزم اضمار ما لا يحتاج اليه الكلام انتهى وفي الوجهين الاخيرين نظر لان تكرار الظاهر انما يقبح اذا صرح بهما ولان النحويين قدروا مبتدأ بعد الواو في نحو قمت واصك عينه وبعد الفاء نحو ومن عاد فينتقم الله منه وبعد اللام في نحو لا اقسم بيوم القيمة وكل ذلك تقدير لاجل الصناعة دون المعنى فكذلك هيهنا اما الاول فقد قال جماعة في ان هذا لساحران ان التقدير لهما ساحران فحذف المبتدأ وبقيت اللام ولا يجوز على الصحيح نحو لقائم زيد وانما ضعف قول الزمخشري انه يقتضي تكلفين لغير ضرورة وهما تقدير محذوف وخلع اللام عن معنى الحال لئلا يجتمع دليلا الحال والاستقبال وقد صرح بذلك في تفسير لسوف اخرج حيا ونظره بخلع اللام عن التعريف واخلاصها للتعويض في يا الله وقوله ان لام القسم مع المضارع لا يفارق النون ممنوع بل تارة يجب اللام ويمتنع النون وذلك مع التنفيس كالاية ومع تقدم المعمول بين اللام والفعل نحو ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون ومع كون الفعل للحال نحو لاقسم وانما قدر البصريون هيهنا مبتدأ لانهم لا يجيزون لمن قصد الحال ان يقسم الا على الجملة الاسمية وتارة يمتنعان وذلك مع الفعل المنفي نحو تالله تفتؤ وتارة يجبان وذلك فيما بقي نحو وتالله لاكيدن اصنامكم **مسئلة** لام الابتداء الصدر ولهذا علقت العامل في نحو علمت لزيد منطلق ومنعت من النصب على الاشتغال في نحو زيد لانا اكرمه ومن ان يتقدم عليها الخبر في نحو لزيد قائم والمبتدأ في نحو لقائم زيد فاما قول ام الحليس خالي لانت ومن جرير خاله ينل العلاء ويكرم الاخوالا فقيل اللام زائدة وقيل للابتداء والتقدير لهي عجوز وليس لها الصدر في باب ان لانها فيه مؤخرة من تقديم ولهذا تسمى المزحلقة والمزحلفة ايضا وذلك لان اصل ان زيدا القائم ان زيدا قائم فكرهوا افتتاح الكلام بتوكيدين فاخروا اللام دون ان ولم يتقدم معمول الحرف عليه وانما لم ندع ان الاصل ان لزيد قائم لئلا يحول ما له الصدر بين العامل والمعمول ولانهم قد نطقوا باللام مقدمة على ان في نحو قوله لهنك من برق علي كريم ولاعتبارهم حكم صدريتها فيما قبل ان دون ما بعدها فدليل الاول انها تمنع من تسلط فعل القلب على ان ومعموليها ولهذا كسرت في نحو والله يعلم انك لرسوله بل قد اثرت هذا المنع مع حذفها في قوله الا تعرفوا بعدهم بعيش ناصب وتخال الى لاحق فستتبع الاصل حكمه اذ حذفت اللام بعد ما علقت اخال وبقي الكسر بعد حذفها كما كان مع وجودها فهذا اما نسي لفظه وبقي ودليل الثاني ان عمل ان يتخطاها تقول ان في الدار لزيدا وان زيدا لقائم وكذا يتخطاها عمل العامل

نحو ان زيدا طعامك لآكل ووهم بدر الدين بن مالك فمنع من ذلك والوارد منه في التنزيل كثير نحو ان ربهم بهم يومئذ
لخبير **فصل** ان زيدا لقائم او ليقوم من اللام جواب قسم مقدر لا لام الابتداء فاذا دخلت عليها علمت
مثلا فتحت همزتها وان قلت لعند فم زيد فالواهي لام الابتداء ووجب كسر الهمزة وعند ان الامرين يحتملان **فصل**
اذا خففت ان نحو وان كانت لكبيرة وان كل نفس لما عليها حافظ فاللام عند سيبويه والاكثرين لام الابتداء
افادت مع افادتها التوكيد النسبة وتخليص المضارع للحال الفرق بين ان المخففة من الثقيلة وان النافية
ولهذا صارت لازمة بعد ان كانت جائزة اللهم الا ان يدل دليل على قصد الاثبات كقراءة ابي رجاء وان كل
ذلك لما متاع الحياة الدنيا بكسر اللام اي للذي وكقوله ان كنت قاضي نحبي يوم بينكم لو لم تمنوا بوعد غير توديع ووجب تركها
مع نفي الخبر كقوله ان الحق لا يخفى على ذي بصيرة وانه هو لم يعدم خلاف معاند وزعم ابو علي وابو الفتح و
جماعة انها لام غير لام الابتداء اجتلبت للفرق قال ابو الفتح قال لي ابو علي ظننت ان فلانا نحوي محسن حتى سمعته
يقول ان اللام التي تصحب الخفيفة هي لام الابتداء فقلت له اكثر نحويي بغداد على هذا انتهى ويجري ابي علي دخولها على
الماضي المتصرف نحو ان زيد لقام وعلى منصوب الفعل المؤخر عن ناسخه نحو وان وجدنا اكثرهم لفاسقين وكلاهما
لا يجوز مع المشددة وزعم الكوفيون ان اللام في ذلك كله بمعنى الا وان قبلها نافية واستدلوا على مجيء اللام للاستثناء
بقوله امسى ابان ذليلا بعد عزته وما ابان لمن اعلاج سودان وعلى قولهم يقال قد علمنا ان كنت لمؤمنا
بكسر الهمزة لان النافية مكسورة دائما وكذا على قول سيبويه لان لام الابتداء تعلق العامل عن العمل واما
على قول ابي علي وابي الفتح فيفتح **القسم الثاني** اللام الزائدة وهي الداخلة في خبر المبتدا في نحو قوله
ام الحليس لعجوز شهربه وقيل الاصل لهي عجوز وفي خبر ان المفتوحة كقراءة سعيد بن جبير الا انهم ليأكلون
الطعام بفتح الهمزة وفي خبر لكن في قوله ولكنني من حبها لعميد وليس دخول اللام مقيسا بعد ان المفتوحة
خلافا للمبرد ولا بعد لكن خلافا للكوفيين ولا اللام بعدهما لام الابتداء خلافا لهم وقيل اللام ان
للابتداء على ان الاصل لكن انني فحذفت همزة ان للتخفيف ونون لكن كذلك لثقل اجتماع الامثال وعلى
ان ما في قوله وما ابان لمن اعلاج سودان استفهام وتم الكلام عند ابان ثم ابتدأ لمن اعلاج بتقدير لهو
اعلاج وقيل في لام زيد في خبر ما النافية وهذا المعنى عكس المعنى على القولين السابقين ومما زيد فيه
ايضا خبر زال في قوله وما زلت من ليلى لدن ان عرفتها لكالهائم المقصى بكل مراد وفي المفعول الثاني لأرى في
قول بعضهم اراك لشاتمي ونحو ذلك قيل وفي مفعول يدعو من قوله تعالى يدعو لمن ضره اقرب من نفعه وهذا
مردود لان زيادة هذه اللام في غاية الشذوذ فلا يليق تخريج التنزيل عليه ومجموع ما قيل في اللام في هذه
الآية قولان احدهما انها زائدة وقد بينا فساده والثاني انها لام الابتداء وهو الصحيح ثم اختلف

هؤلاء فقيل انها مقدمة من تأخير والاصل يدعو من لضره اقرب من نفعه فمن مفعول وضره اقرب مبتدأ وخبر
والجملة صلة لمن وهذا بعيد لان لام الابتداء لم يعهد فيها التقديم عن موضعها وقيل انها في موضعها وان
من مبتدأ ولبئس المولى خبره لان التقدير لبئس المولى هو وهو الصحيح ثم اختلف هؤلاء في مطلوب يدعو على
اقوال احدها انه لا مطلوب لها وان الوقف عليها وانها انما جاءت توكيدا ليدعو في قوله تعالى يدعو من دون
الله ما لا يضره وما لا ينفعه وفي هذا القول دعوى خلاف الاصل مرتين اذ الاصل عدم التوكيد والاصل
ان لا يفصل المؤكد عن توكيده ولا سيما في التاكيد اللفظي والثاني ان مطلوبه مقدم عليه وهو ذلك هو الضلال
على ان ذلك موصول وما بعدها صلة وعائد والتقدير يدعو الذي هو الضلال البعيد وهذا الاعراب لا
يستقيم عند البصريين لان ذا عندهم لا يكون موصولة الا اذا وقعت بعد ما او من الاستفهاميتين والثالث ان مطلوبه
محذوف والاصل يدعوه والجملة حال والمعنى ذلك هو الضلال البعيد مدعوا والرابع ان مطلوبه الجملة بعده
ثم اختلف هؤلاء على قولين احدهما ان يدعو بمعنى يقول والقول يقع على الجمل والثاني ان يدعو ملوح بمعنى
فعل من افعال القلوب واختلف هؤلاء على قولين احدهما ان معناه يظن لان اصل معنى يدعو يسمي فكأنه قيل
يسمي من ضره اقرب من نفعه الها ولا يصدر ذلك الا من اعتقاد فكأنه قيل يظن وعلى هذا القول فالمفعول
الثاني محذوف كما قدرناه والثاني ان معناه يزعم لان الزعم معناه قول مع اعتقاد ومن امثلة اللام الزائدة
قولك لان قام زيد ام فانا اقوم او انت ظالم لان فعلت وكل ذلك خاص بالشعر وسيأتي توجيه الاستشهاد
على ذلك **والثالث** لام الجواب وهي ثلاثة اقسام لام جواب لو نحو لو تزيلوا لعذبنا لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا
ولام جواب لولا نحو ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الارض ولام جواب القسم نحو تالله لقد آثرك الله
علينا وتالله لاكيدن اصنامكم وزعم ابو الفتح ان اللام بعد لو ولولا ولوما لام جواب قسم مقدر وفيه تعسف
لانه تقدير شيء يستغنى عن تقديره ولا يتوقف عليه فائدة نعم الاولى في ولو انهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير ان يكون
اللام لام جواب القسم بدليل كون الجملة اسمية واما القول بانها لام جواب لو وان الاسمية استعيرت مكان الفعلية
كما في قوله وقد جعلت قلوص بني سهيل من الاكوار مرتعها قريب ففيه تعسف وفي هذا الموضع دليل عندي
على ضعف قول ابي الفتح اذ لو كانت اللام بعد لو ابدا في جواب قسم مقدر لكثر مجيء نحو لو جاءني لانا اكرمه كما يكثر
ذلك في باب القسم **والرابع** اللام الداخلة على اداة الشرط للايذان بان الجواب بعدها مبني على قسم قبلها لا على
الشرط ومن ثم تسمى اللام المؤذنة وتسمى الموطئة ايضا لانها وطأت الجواب للقسم اي مهدته له نحو لئن اخرجوا لا يخرجون
معهم ولئن قوتلوا لا ينصرونهم ولئن نصروهم ليولن الادبار واكثر ما تدخل على ان وقد تدخل على غيرها
كقوله لمتى صلحت ليقضين لك صالح ولتجزين اذا جزيت جميلا وعلى هذا قال الاحسن في قوله تعالى لما آتيتكم من

كتاب وحكمة ان لا يكون موطئة وما شرطية بل للابتداء وما موصولة لانه حمل على الاكثر واغرب ما دخلت عليه
اذ وذلك لتشبيهها بان انشد ابو الفتح غضبت علي لان شربت بجزة فلاذ غضبت لاشربن بخروف ونظيره دخول
الفاء في فاذ لم ياتوا بالشهداء فاولئك عند الله هم الكاذبون شبهت اذ بان فدخلت الفاء بعدها كما تدخل في جواب
الشرط وقد يحذف مع كون القسم مقدرا قبل الشرط نحو وان اطعتموهم انكم لمشركون وقول بعضهم ليس هنا
قسم مقدر وان الجملة الاسمية جواب الشرط على اضمار الفاء كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها مردود لان
ذلك خاص بالشعر وكقوله تعالى وان لم ينتهوا عما يقولون ليمسن فهذا لا يكون الا جوابا للقسم وليست موطئة
في قوله لئن كانت الدنيا علي كما ارى تباريح من ليلى فللموت اروح وقوله لئن كان ما حدثته اليوم صادقا
اصم في نهار القيظ للشمس باديا وقوله ام زينب ان البين قد افد قل الثواء لئن كان الرحيل غدا فاللام في ذلك كله
زائدة كما تقدمت الاشارة اليه اما الاولان فلان الشرط قد اجيب بالجملة المقرونة بالفاء في البيت الاول
وبالفعل المجزوم في البيت الثاني فلو كانت اللام للتوطئة لم يجب الا القسم هذا هو الصحيح وخالف في ذلك الفراء
فزعم ان الشرط قد يجاب مع تقدم القسم عليه واما الثالث فلان الجواب قد حذف مدلولا عليه بما قبل ان فلو كان
ثم قسم مقدر لزم الاجحاف بحذف جوابين والخامس لام ال كالرجل والحارث وقد مضى شرحها والسادس اللام اللاحقة
لاسماء الاشارة للدلالة على البعد او على توكيده على خلاف في ذلك واصلها السكون كما في تلك وانما
كسرت في ذلك لالتقاء الساكنين والسابع لام التعجب غير الجارة نحو لظرف زيد ولكرم عمرو بمعنى ما اظرفه و
ما اكرمه ذكرها ابن خالويه في كتابه المسمى بالجمل وعندي انها اما لام الابتداء دخلت على الماضي لشبهه بجموده
بالاسم واما لام جواب قسم مقدر لا على ثلاثة اوجه احدها ان تكون نافية وهذه على خمسة اوجه احدها
ان تكون عاملة عمل ان وذلك اذا اريد بها نفي الجنس على سبيل التنصيص وتسمى حينئذ تبرئة وانما يظهر نصب اسمها
اذا كان خافضا نحو لا صاحب جود ممقوت وقول ابي الطيب فلا ثوب مجد غير ثوب ابن احمد على احد الا بلؤم مرقع
او رافعا نحو لا حسنا فعله مذموم او ناصبا نحو لا طالعا جبلا حاضر ومنه لا خيرا من زيد عندنا وقول
ابي الطيب قفا قليلا بها علي فلا اقل من نظرة ازودها ويجوز رفع اقل على ان تكون عاملة عمل ليس وتخالف
لا هذه ان من سبعة اوجه احدها انها لا تعمل الا في النكرات والثاني ان اسمها اذا لم يكن عاملا فانه يبنى قيل
لتضمنه معنى من الاستغراقية وقيل لتركيبه مع لا تركيب خمسة عشر وبناؤه على ما ينصب به لو كان معربا فيبنى
على الفتح في نحو لا رجل ولا رجال ومنه لا تثريب عليكم قالوا لا ضير لنا يا اهل يثرب لا مقام لكم وعلى الياء في نحو
لا رجلين ولا قائمين وعن المبرد ان هذا معرب لبعده بالتثنية والجمع عن مشابهة الحرف ولو صح هذا للزم اعرابه
في نحو يا زيدان ويا زيدون ولا قائل به وعلى الكسرة في نحو لا مسلمات وكان القياس وجوبها ولكن جاء بالفتح

وهو الارجح

وهو الارجح لانها الحركة التي يستحقها المركب وفيه رد على السيرافي والزجاج اذ زعما ان اسم لا غير العامل معرب وان
ترك تنوينه للتخفيف ومثل لا رجل عند الفراء لا جرم في نحو لا جرم ان لهم النار المعنى عنده لا بد من كذا او
لا محالة في كذا فحذفت من وفي وقال قطرب لا رد لما قبلها اي ليس الامر كما وصفوا ثم ابتدئ ما بعده وجرم فعل لا اسم
ومعناه وجب وما بعده فاعل وقال قوم لا زائدة وجرم وما بعده فعل وفاعل كما قال قطرب ورده الفراء بان لا لا تزاد
في اول الكلام وسيأتي البحث في ذلك والثالث ان ارتفاع خبرها عند افراد اسمها نحو لا رجل قائم بما كان
مرفوعا به قبل دخولها لا بها وهذا قول سيبويه وخالفه الاخفش والاكثرون ولا خلاف بين البصريين
في ان ارتفاعه بها اذا كان اسمها عاملا والرابع ان خبرها لا يتقدم على اسمها ولو كان ظرفا او مجرورا
والخامس انه يجوز مراعاة محلها مع اسمها قبل مضي الخبر وبعده فيجوز رفع النعت والمعطوف نحو لا رجل ظريف
فيها ولا رجل وامراة فيها والسادس انه يجوز الغاؤها اذا تكررت نحو لا حول ولا قوة الا بالله فلك فتح الاثنين
ورفعهما والمغايرة بينهما بخلاف نحو قوله ان محلا وان مرتحلا فلا محيد من النصب والسابع انه يكثر حذف
خبرها اذا علم نحو قالوا لا ضير فلا فوت وتميم لا تذكره حينئذ الثاني ان تكون عاملة عمل ليس كقوله من صد عن نيرانها
البيت وانما لم يقدروها مهملة والرفع بالابتداء لانه حينئذ واجب التكرار وفيه نظر لجواز تركه في الشعر ولا هذه
تخالف ليس من ثلاثة اوجه احدها ان عملها قليل حتى ادعي انه ليس بموجود الثاني ان ذكر خبرها قليل حتى ان
الزجاج لم يظفر به فادعى انها انما تعمل في الاسم خاصة وان خبرها مرفوع ويرده قوله تعز فلا شيء على الارض
باقيا ولا وزر مما قضى الله واقيا واما قوله نصرتك اذ لا صاحب غير خاذل فبوئت حصنا بالكماة حصينا
فلا دليل فيه كما توهم بعضهم لاحتمال ان يكون الخبر محذوفا وغير استثناء الثالث انها لا تعمل الا في النكرات
خلافا لابن جني وابن الشجري وعلى ظاهر قولهما قول النابغة وحلت سواد القلب لا انا باغيا سواها ولا في حبها
متراخيا وعليه بنى المتنبي قوله اذا الجود لم يرزق خلاصا من الاذى فلا الحمد مكسوبا ولا المال باقيا تنبيه
اذا قيل لا رجل في الدار بالفتح تعين كونها نافية للجنس ويقال في توكيده بل امراة وان قيل بالرفع تعين كونها
عاملة عمل ليس وامتنع ان تكون مهملة والا لتكررت كما سيأتي واحتمل ان تكون لنفي الجنس وان تكون لنفي الوحدة
ويقال في توكيده على الاول بل امراة وعلى الثاني بل رجلان او رجال وغلط كثير من الناس فزعموا ان العاملة
عمل ليس لا تكون الا نافية للوحدة لا غير ويرد عليهم نحو قوله تعز فلا شيء على الارض باقيا البيت واذا قيل لا
رجل ولا امراة في الدار برفعهما احتمل كون لا الاولى عاملة في الاصل عمل ان ثم الغيت لتكرارها فيكون
ما بعدها مرفوعا بالابتداء وان تكون عاملة عمل ليس فيكون ما بعدها مرفوعا بها وعلى الوجهين فالظرف
خبر عن الاسمين ان قدرت لا الثانية تكرارا للاولى وما بعدها معطوفا فان قدرت الاولى مهملة و

الثاني عاملة عمل ليس وبالعكس في الظرف وخبر عن احدهما وخبر الآخر محذوف كما في قولك زيد وعمرو فائز ولا يكون خبرا عنهما لئلا يلزم محذور ان كون الخبر مرفوعا ومنصوبا وتوارد عاملين على معمول واحد واذا قيل ما فيهما من رجل ولا مصابيح بالفتح احتمل كون الفتح بناء مثلها في لا رجال وكونها علامة للخفض بالعطف ولا مهملة فان قلته بالرفع احتمل كون لا عاملة عمل ليس وكونها مهملة والرفع بالعطف على المحل واما قوله وما يعزب عن ربك من مثقال ذرة في الارض ولا في السماء ولا اصغر من ذلك ولا اكبر فظاهر الامر جواز كون اصغر واكبر معطوفين على لفظ مثقال او على محله وجواز كون لا مع الفتح تبرئة ومع الرفع مهملة او عاملة عمل ليس ويقوي العطف انه لم يقرأ في سورة سبأ في قوله تعالى عالم الغيب لا يعزب عنه مثقال ذرة الآية الا بالرفع لما لم يوجد الخفض في لفظ مثقال ولكن يشكل عليه انه يفيد ثبوت العزوب عند ثبوت الكتاب كما انك اذا قلت ما مررت برجل الا في الدار كان اخبارا بثبوت مرورك برجل في الدار واذا امتنع هذا تعين ان الوقف على في السماء وان ما بعدها مستأنف واذا ثبت ذلك في سورة يونس قلنا به في سورة سبأ وان الوقف على الارض وانه انما لم يجئ فيه الفتح اتباعا للنقل وجوز بعضهم العطف فيهما على ان لا يكون معنى يعزب يخفى بل يخرج الى الوجود

الوجه الثالث ان يكون عاطفة ولها شروط احدها ان يتقدمها اثبات كجاء زيد لا عمرو او امر كاضرب زيدا لا عمرا قال سيبويه او نداء نحو يا ابن اخي لا ابن عمي وزعم ابن سعدان ان هذا ليس من كلام العرب الثاني ان لا يقترن بعاطف فاذا قيل جاءني زيد لا بل عمرو فالعاطف بل ولا رد لما قبلها وليست عاطفة واذا قلت ما جاءني زيد ولا عمرو فالعاطف الواو ولا توكيد للنفي وفي هذا المثال مانع آخر من العطف بلا وهو النفي وقد اجتمعا ايضا في ولا الضالين والثالث ان يتعاند متعاطفاها فلا يجوز جاءني رجل لا زيد لانه يصدق على زيد اسم الرجل بخلاف جاءني رجل لا امرأة ولا يمتنع العطف بها على معمول الفعل الماضي خلافا للزجاجي اجاز يقوم زيد لا عمرو ومنع قام زيد لا عمرو وما منعه مسموع فمنعه مدفوع قال امرؤ القيس

كأن دثارا حلقت بلبونه عقاب تنوفى لا عقاب القواعل

دثار اسم راع وحلقت ذهبت واللبون نوق ذات لبن وتنوفى جبل عال والقواعل جبال صغار وقوله ان العامل مقدر بعد العاطف ولا يقال لا اقوم زيد لا عمرو الا على الدعاء مردود بانه لو توقفت صحة العطف على صحة تقدير العامل بعد العاطف لامتنع ليس زيد قائما ولا قاعدا

الوجه الرابع ان يكون جوابا مناقضا لنعم وهذه تحذف الجمل بعدها كثيرا يقال اجاءك زيد فتقول لا والاصل لا لم يجئ

والخامس ان تكون على غير ذلك فان كان ما بعدها جملة اسمية صدرها معرفة او نكرة ولم تعمل فيها او فعلا ماضيا لفظا او تقديرا وجب تكرارها مثال المعرفة لا الشمس ينبغي لها ان تدرك القمر ولا الليل سابق النهار وانما لم تتكرر في نحو لا نولك ان تفعل كذا لانه بمعنى لا ينبغي لك فحملوه على ما هو بمعناه كما فتحوا

في يذر حملا على يدع لانها بمعناه ولولا ان الاصل في يذر الكسر لما حذفت الواو كما لم تحذف في يوجل ومثال النكرة التي لم تعمل فيها لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون والتكرار هنا واجب بخلافه في لا لغو فيها ولا تأثيم ومثال الفعل الماضي فلا صدق ولا صلى وفي الحديث فان المنبت لا ارضا قطع ولا ظهرا ابقى وقول الهذلي

كيف اغرم من لا شرب ولا اكل ولا نطق ولا استهل

وانما ترك التكرار في لا شلت يداك ولا فض الله فاك وقوله ولا زال منهلا بجرعائك القطر وقوله لا بارك الله في الغواني هل يصبحن الا لهن مطلب لان المراد الدعاء فالفعل مستقبل في المعنى ومثله في عدم وجوب التكرار لعدم قصد المعنى الا انه ليس دعاء قولك والله لا فعلت كذا وقول الشاعر

حسب المحبين في الدنيا عذابهم تالله لا عذبتهم بعدها سقر

وشذ ترك التكرار في قوله

لاهم ان الحارث بن جبله زنى على ابيه ثم قتله
وكان في جاراته لا عهد له واي امر سيئ لا فعله

زنى بتخفيف النون كذا رواه يعقوب واصله زنأ بالهمزة بمعنى ضيق وروي بتشديدها والاصل زنى بامرأة ابيه فحذف المضاف واناب على عن الباء وقال ابو خراش الهذلي وهو يطوف بالبيت

ان تغفر اللهم تغفر جما واي عبد لك لا ألما

واما قوله تعالى فلا اقتحم العقبة فان لا فيه مكررة في المعنى لان المعنى فلا فك رقبة ولا اطعم مسكينا لان ذلك تفسير للعقبة قاله الزمخشري وقال الزجاج انما جاز لان ثم كان من الذين آمنوا معطوف عليه وداخل في النفي فكأنه قيل فلا اقتحم ولا آمن انتهى ولو صح لجاز لا اكل زيد وشرب وقال بعضهم لا دعائية دعا عليه ان لا يفعل خيرا وقال آخر تحضيض والاصل فألا اقتحم العقبة ثم حذفت الهمزة وهو ضعيف وكذلك يجب تكرارها اذا دخلت على مفرد خبر او صفة او حال نحو زيد لا شاعر ولا كاتب وجاء زيد لا ضاحكا ولا باكيا ونحو انها بقرة لا فارض ولا بكر وظل من يحموم لا بارد ولا كريم وفاكهة كثيرة لا مقطوعة ولا ممنوعة من شجرة مباركة زيتونة لا شرقية ولا غربية وان كان ما دخلت عليه لا فعلا مضارعا لم يجب تكرارها نحو لا يحب الله الجهر بالسوء من القول قل لا اسألكم عليه اجرا واذا لم يجب ان تكرر في لا نولك لكون الاسم المعرفة في تأويل المضارع فان لا يجب في المضارع احق وتخلص المضارع بها للاستقبال عند الاكثرين وخالفهم ابن مالك لصحة قولك جاء زيد لا يتكلم بالاتفاق مع الاتفاق على ان الجملة الحالية لا تصدر بدليل استقبال

تنبيه من اقسام لا النافية المعترضة بين الخافض والمخفوض نحو جئت بلا زاد وغضبت من لا شيء وعن الكوفيين انها اسم وان الجار دخل عليها نفسها وان ما بعدها خفض بالاضافة وغيرهم يراها حرفا ويسميها زائدة كما يسمون كان في نحو زيد كان فاضل زائدة وان كانت مفيدة لمعنى وهو المضي والانقطاع فعلم انهم قد يعنون بالزائد المعترض بين شيئين متطالبين وان لم يصح اصل المعنى باسقاطه كما في مسألة لا في نحو غضبت من لا شيء وكذلك اذا كان يفوت بفواته معنى كما في مسألة كان وكذلك لا المقترنة بالعاطف في نحو ما جاءني زيد ولا عمرو ويسمونها زائدة وليست بزائدة البتة الا ترى انه اذا قيل ما جاءني زيد وعمرو احتمل ان المراد نفي مجيء كل منهما

على كل حال وان يراد نفى اجتماعهما فى وقت المجئ فاجئ بلا صار الكلام نصا فى المعنى الاول نعم هى فى قوله
وما يستوى الاحياء ولا الاموات لمجرد التوكيد وكذا اذا قيل لا يستوى زيد ولا عمرو وشذت زيادتها اعتراضا بين الجار
والمجرور فى نحو غضبت من لا شئ وبين الناصب والمنصوب فى نحو لئلا يكون للناس وبين الجازم والمجزوم فى نحو
الا تفعلوه وتقدم معمول ما بعدها عليها فى نحو يوم ياتى بعض آيات ربك لا ينفع نفسا ايمانها الاية دليل
على انها ليس لها الصدر بخلاف ما اللهم الا ان تقع فى جواب القسم فان الحروف التى يتلقى بها القسم كلها لها الصدر
ولهذا قال سيبويه فى قوله آليت حب العراق الدهر اطعمه ان التقدير على حب العراق فحذف الخافض ونصب ما
بعده بوصول الفعل اليه ولم يجعله من باب زيدا ضربته لان التقدير لا اطعمه وعنده ان الجملة جواب لآليت فان معناه
حلفت وقيل لها الصدر مطلقا وقيل لا مطلقا والصواب الاول الثانى من اوجه لا ان تكون موضوعة لطلب
الترك وتختص بالدخول على المضارع وتقتضى جزمه واستقباله سواء كان المطلوب منه مخاطبا نحو لا تتخذوا عدوى
وعدوكم اولياء او غائبا نحو لا يتخذ المؤمنون الكافرين اولياء او متكلما نحو لا ارينك ههنا وقوله لا اعرفن
ربربا حورا مدامعها وهذا النوع مما اقيم فيه المسبب مقام السبب والاصل لا تكن ههنا فاراك ومثله فى الامر
فليجدوا فيكم غلظة اى واغلظوا عليهم ليجدوا ذلك وانما عدل الى الامر بالوجدان تنبيها على انه المقصود لذاته واما الاغلاظ
فلم يقصد لذاته بل ليجدوه وعكسه لا يفتننكم الشيطان اى لا تفتتنوا بفتنة الشيطان واختلف فى لا من قوله
واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة على قولين احدهما انها ناهية فتكون من هذا والاصل لا تتعرضوا
للفتنة فتصيبكم ثم عدل عن النهى عن التعرض الى النهى عن الاصابة لان الاصابة مسببة عن التعرض واسند
هذا المسبب الى فاعله وعلى هذا فالاصابة خاصة بالمتعرضين وتوكيد الفعل بالنون واضح لاقترانه بحرف الطلب مثل
ولا تحسبن الله غافلا ولكن وقوع الطلب صفة للنكرة ممتنع فوجب اضمار القول اى واتقوا فتنة مقولا فيها
ذلك كما قيل فى قوله جاؤا بمذق هل رايت الذئب قط الثانى انها نافية واختلف القائلون بذلك على قولين
احدهما ان الجملة صفة لفتنة ولا حاجة الى اضمار قول لان الجملة خبرية وعلى هذا فيكون دخول النون شاذا
مثله فى قوله فلا الجارة الدنيا بها تلحينها بل هو فى الاية اسهل لعدم الفصل وهو فيهما سماعى والذى جوزه
تشبيه لا النافية بلا الناهية وعلى هذا الوجه يكون الاصابة عامة للظالم وغيره لا خاصة بالظالمين كما
ذكره الزمخشرى لانها قد وصفت بانها لا تصيب الظالمين خاصة فكيف يكون مع هذا خاصة بهم والثانى ان
الفعل جواب للامر وعلى هذا فيكون التوكيد ايضا خارجا عن القياس وممن ذكر هذا الوجه الزمخشرى وهو
فاسد لان المعنى حينئذ فانكم ان تتقوها لا تصيب الظالم خاصة وقوله ان التقدير ان اصابتكم لا تصيب الظالم خاصة
مردود لان الشرط انما يقدر من جنس الامر لا من جنس الجواب الا ترى انك تقدر فى ائتنى اكرمك ان تاتنى اكرمك

ثم يصح الجواب فى قوله تعالى ادخلوا مساكنكم الاية اذ يصح ان تدخلوا لا يحطمنكم ويصح ايضا النهى على حد لا ارينك
ههنا واما الوصف فيأتى مكانه ههنا ان تكون الجملة حالا اى ادخلوا غير محطومين والتوكيد بالنون على هذا
الوجه الاول سماعى وعلى النهى قياسى ولا فرق فى اقتضاء لا الطلبية للجزم بين كونها مفيدة للنهى سواء كان
للتحريم كما تقدم ام للتنزيه نحو ولا تنسوا الفضل بينكم وكونها للدعاء كقوله تعالى ربنا لا تؤاخذنا وقول الشاعر
يقولون لا تبعد وهم يدفنوننى واين مكان البعد الا مكانيا وقول الاخر فلا تشلل يد فتكت بعمرو فانك
لن تذل ولن تضاما ويحتمل النهى والدعاء قول الفرزدق اذا ما خرجنا من دمشق فلا نعد لها ابدا ما دام فيها
الجراضم اى العظيم البطن وكونها للالتماس كقولك لنظيرك غير مستعل عليه لا تفعل كذا وكذا الحكم اذا خرجت
عن الطلب الى غيره كالتهديد فى قولك لولدك او عبدك لا تطعنى وليس اصل لا التى يجزم الفعل بعدها لام الامر
فزيدت عليها الف خلافا لبعضهم ولا هى لا النافية والجزم بلام امر مقدرة خلافا للسهيلى الثالث لا الزائدة
الداخلة فى الكلام لمجرد تقويته وتوكيده نحو ما منعك اذ رأيتهم ضلوا الا تتبعن ما منعك الا تسجد ويوضحه
الاية الاخرى ما منعك ان تسجد ومنه لئلا يعلم اهل الكتاب اى ليعلموا وقوله ويلحيننى فى اللهو ان لا احبه و
للهو داع دائب غير غافل وقوله ابى جوده لا البخل واستعجلت به نعم من فتى لا يمنع الجود قاتله وذلك فى رواية من
نصب البخل واما من خفضه فلا حينئذ اسم مضاف لانه اريد به اللفظ وشرح هذا المعنى ان كلمة لا تكون للبخل و
تكون للكرم وذلك انها اذا وقعت بعد قول القائل اعطنى او هل تعطينى كانت للبخل وان وقعت بعد قوله
اتمنعنى عطاءك او اتحرمنى نوالك كانت للكرم وقيل هى غير زائدة ايضا فى رواية النصب وذلك على ان تجعل اسما
مفعولا والبخل بدلا منها قاله الزجاج وقال الزجاج مفعول به والبخل مفعول لاجله اى كراهية البخل نحو يبين الله لكم
ان تضلوا اى كراهية ان تضلوا وقال ابو على فى الحجة قال ابو الحسن فسرته العرب ابى جوده البخل وجعلوا لا حشوا
انتهى وكما اختلف فى لا فى هذا البيت انافية ام زائدة كذلك اختلف فيها فى مواضع من التنزيل احدها قوله تعالى
لا اقسم بيوم القيامة فقيل هى نافية واختلف هؤلاء فى منفيها على قولين احدهما انه شئ تقدم وهو ما حكى عنهم
كثيرا من انكار البعث فقيل لهم ليس الامر كذلك ثم استؤنف القسم قالوا وانما صح ذلك لان القرآن كله كالسورة الواحدة
ولهذا يذكر الشئ فى سورة ويذكر جوابه فى سورة اخرى نحو وقالوا يا ايها الذى نزل عليه الذكر انك لمجنون ما انت بنعمة
ربك بمجنون والثانى ان منفيها اقسم وذلك على ان يكون اخبارا لا انشاء واختاره الزمخشرى قال والمعنى فى
ذلك انه لا يقسم بالشئ الا اعظاما له بدليل فلا اقسم بمواقع النجوم وانه لقسم لو تعلمون عظيم فكانه قيل ان اعظامه
بالاقسام به كلا اعظام اى انه يستحق اعظاما فوق ذلك وقيل هى زائدة واختلف هؤلاء فى فائدتها على قولين
احدهما انها زيدت توطئة وتمهيدا لنفى الجواب والتقدير لا اقسم بيوم القيامة لا يتركون سدى ومثله فلا وربك لا

يؤمنون

يؤمنون حتى يحكموك وقوله لا وابيك ابنة العامري لا يدعي القوم اني افر وقد تقدم وقوله تعالى لا اقسم بهذا البلد الآية فانه جواب مثبت وهو لقد خلقنا الانسان في كبد ومثله فلا اقسم بمواقع النجوم الآيات والثاني انها تزاد لمجرد التوكيد وتقوية الكلام في قوله تعالى لئلا يعلم اهل الكتاب ورد بانها لا تزاد لذلك صدرا بل حشوا بين شيئين كان زيادة ما وكان كذلك نحو فبما رحمة من الله لئلا يكونوا يدركم الموت ونحو بعد كان فاصل وذلك لان زيادة الشيء يفيد اطراحه وكونه اول الكلام يفيد الاعتناء به قالوا ولهذا نقول بزيادتها في نحو فلا اقسم برب المشارق والمغارب فلا اقسم بمواقع النجوم لوقوعها بين الفاء ومعطوفها بخلاف هذه واجاب ابو علي بما تقدم من ان القرآن كالسورة الواحدة الموضع الثاني في قوله تعالى قل تعالوا اتل ما حرم ربكم عليكم الا تشركوا به شيئا فقيل ان لا نافية وقيل ناهية وقيل زائدة والجميع محتمل وحاصل القول في الآية ان ما خبرية بمعنى الذي منصوبة باتل وحرم ربكم صلة وعليكم متعلق بحرم هذا هو الظاهر واجاز الزجاج كون ما استفهامية منصوبة بحرم والجملة محكية باتل لانه بمعنى اقول ويجوز ان يتعلق عليكم باتل ومن رجح اعمال اول المتنازعين وهم الكوفيون رجحه على تعلقه بحرم وفي ان وما بعدها اوجه احدها ان يكونا في موضع نصب بدلا من ما وذلك على انها موصولة لا استفهامية اذ لم يقترن البدل بهمزة الاستفهام الثاني ان يكونا في موضع رفع خبرا لهو محذوفا اجازهما بعض المعربين وعليهما فلا زائدة قاله ابن الشجري والصواب انها نافية على الاول وزائدة على الثاني والثالث ان يكون الاصل ابين لكم ذلك لئلا تشركوا وذلك لانهم اذا حرم عليهم رؤساؤهم ما احله الله تعالى لهم فاطاعوهم اشركوا لانهم جعلوا غير الله بمنزلته والرابع ان الاصل اوصيكم بان لا تشركوا بدليل ان وبالوالدين احسانا معناه واوصيكم بالوالدين وان في آخر الآية ذلكم وصاكم به وعلى هذين الوجهين فحذفت الجملة وحرف الجر والخامس ان التقدير اتل عليكم ان لا تشركوا فحذف مدلولا عليه بما تقدم اجاز هذه الاوجه الثلاثة الزجاج والسادس ان الكلام تم عند حرم ربكم ثم ابتدئ عليكم ان لا تشركوا وان تحسنوا بالوالدين احسانا وان لا تقتلوا ولا تقربوا فعليكم على هذا اسم فعل بمعنى الزموا وان في الاوجه الستة مصدرية ولا في الاوجه الاربعة الاخيرة نافية والسابع ان ان مفسرة بمعنى اي ولا ناهية والفعل مجزوم لا منصوب وكانه قيل اقول لكم لا تشركوا به شيئا واحسنوا بالوالدين احسانا وهذان الوجهان الاخيران اجازهما ابن الشجري الموضع الثالث قوله تعالى وما يشعركم انها اذا جاءت لا يؤمنون فيمن فتح الهمزة فقال قوم منهم الخليل والفارسي لا زائدة والا لكان عذرا لهم اي للكفار ورده الزجاج بانها نافية في قراءة الكسر فيجب ذلك في قراءة الفتح وقيل نافية واختلف القائلون بذلك فقال النحاس حذف المعطوف اي او انهم يؤمنون وقال الخليل في قول آخر ان بمعنى لعل مثل ائت السوق انك تشتري لنا شيئا ورجحه الزجاج وقال انهم اجمعوا عليه ورده الفارسي فقال

التوقع الذي في لعل ينافيه الحكم بعدم ايمانهم يعني في قراءة الكسر وهذا نظير ما رجح به الزجاج كون لا غير زائدة وقد انتصروا للقول الخليل بان قالوا يؤيده ان يشعركم ويدريكم بمعنى وكثيرا ما تأتي لعل بعد فعل الدراية نحو وما يدريك لعله يزكى وان في مصحف ابي وما يدريكم لعلها وقال قوم ان مؤكدة والكلام فيمن حكم بكفرهم ويئس من ايمانهم والآية عذر للمؤمنين اي انكم معذورون لانكم لا تعلمون ما سبق لهم به القضاء من انهم لا يؤمنون حينئذ ونظيره ان الذين حقت عليهم كلمة ربك لا يؤمنون ولو جاءتهم كل آية وقيل التقدير لانهم واللام متعلقة بمحذوف اي لانهم لا يؤمنون امتنعنا من الاتيان بها ونظيره وما منعنا ان نرسل بالآيات الا ان كذب بها الاولون واختاره الفارسي واعلم ان مفعول يشعركم الثاني على هذا القول وعلى القول الاول بانها بمعنى لعل محذوف اي ايمانهم وعلى بقية الاقوال ان وصلتها الموضع الرابع وحرام على قرية اهلكناها انهم لا يرجعون فقيل لا زائدة والمعنى ممتنع على اهل قرية قدرنا اهلاكهم لكفرهم انهم يرجعون عن الكفر الى قيام الساعة وعلى هذا فحرام خبر مقدم وجوبا لان المخبر عنه ان وصلتها ومثله وآية لهم انا حملنا وان وصلتها فاعل اغنى عن الخبر كما جوز ابو البقاء لانه ليس بوصف صريح ولانه لم يعتمد على نفي واستفهام وقيل نافية والاعراب اما على ما تقدم والمعنى ممتنع عليهم انهم لا يرجعون الى الآخرة واما على ان حرام مبتدأ حذف خبره اي قبول اعمالهم وابتدأ بالنكرة لتقييدها بالمعمول واما على انه خبر لمبتدأ محذوف اي والعمل الصالح حرام عليهم وعلى الوجهين فانهم لا يرجعون تعليل على اضمار اللام والمعنى انهم لا يرجعون عما هم فيه ودليل المحذوف ما تقدم من قوله تعالى فمن يعمل من الصالحات وهو مؤمن فلا كفران لسعيه ويؤيدهما تمام الكلام قبل مجيء ان في قراءة بعضهم بالكسر الموضع الخامس ما كان لبشر ان يؤتيه الله الكتاب والحكم والنبوة ثم يقول للناس كونوا عبادا لي من دون الله ولكن كونوا ربانيين بما كنتم تعلمون الكتاب وبما كنتم تدرسون ولا يأمركم ان تتخذوا الملائكة والنبيين اربابا قرئ في السبع برفع يأمركم ونصبه فمن رفعه قطعه عما قبله وفاعله ضميره تعالى او الرسول ويؤيده الاستئناف في قراءة بعضهم ولن يأمركم ولا على هذه القراءة نافية لا غير ومن نصبه فهو معطوف على يؤتيه كان يقول كذلك ولا على هذا زائدة مؤكدة لمعنى النفي السابق وقيل على يقول ولم يذكر الزمخشري غيره ثم جوز في لا وجهين احدهما الزيادة والمعنى ما كان لبشر ان ينصبه الله للدعاء الى عبادته وترك الانداد ثم يأمر الناس بان يكونوا عبادا له ويأمركم ان تتخذوا الملائكة والنبيين اربابا والثاني ان تكون غير زائدة ووجهه بان عليه السلام كان ينهى قريشا عن عبادة الملائكة واهل الكتاب عن عبادة عزير وعيسى فلما قالوا له انتخذك ربا قيل لهم ما كان لبشر ان يستنبئه الله ثم يأمر الناس بعبادته وينهاكم عن عبادة الملائكة والانبياء انتهى ملخصا وكلامه وانما فسر لا يأمر بينهى لانها حالة عليه السلام والا فانتفاء الامر اعم من النهي

والسكون والمراد الأول وهي الحالة التي يكون بها البشر منّا وضّاءً لأن نهيه عن عبادتهم لكونهم مخلوقين فلا
يستحقون أن يعبدوا وهو شريكهم في كونه مخلوقاً فكيف يأمرهم بعبادته وبالخطاب في ولا يأمركم على القراءتين التفات
تنبيه قرأ جماعة واتقوا فتنة لتصيبن الذين وخرجها أبو الفتح على حذف ألف لا تخفيفاً كما قالوا أم والله و
لم يجمع بين القراءتين بأن يقدر لا في قراءة الجماعة زائدة لأن التوكيد بالنون يأبى ذلك لات اختلف فيها في أمرين
أحدهما في حقيقتها وفي ذلك ثلاثة مذاهب أحدها أنها كلمة واحدة فعل ماض ثم اختلف هؤلاء على قولين أحدهما
أنه في الأصل بمعنى نقص من قوله تعالى لا يلتكم من أعمالكم شيئاً فإنه يقال لات يليت كما يقال لاب يلوب وقد
قرئ بهما ثم استعمل في النفي كما أن قل كذلك قاله أبو ذر الخشني والثاني أن أصلها ليس بكسر الياء فقلبت ألفاً لتحركها
وانفتاح ما قبلها وأبدلت السين تاء والمذهب الثاني أنها كلمتان لا النافية والتاء لتأنيث اللفظة كما في
ثمت وربت وإنما وجب تحريكها لالتقاء الساكنين قاله الجمهور والثالث أنها كلمة وبعض كلمة وذلك أنها
لا النافية والتاء زائدة في أول الحين قاله أبو عبيدة وابن الطراوة واستدل أبو عبيدة بأنه وجدها في الإمام
وهو مصحف عثمان مختلطة بحين في الخط ولا دليل فيه فكم في خط المصحف من أشياء خارجة عن القياس ويشهد
للجمهور أنه يوقف عليها بالتاء والهاء وأنها رسمت منفصلة عن الحين وأن التاء تكسر على أصل حركة التقاء الساكنين
وهو معنى قول الزمخشري وقرئ بالكسر على البناء كجير انتهى ولو كانت فعلاً ماضياً لم يكن للكسر وجه الثاني في عملها
وفي ذلك أيضاً ثلاثة مذاهب أحدها أنها لا تعمل شيئاً فإن وليها مرفوع فمبتدأ حذف خبره أو منصوب فمعمول
لفعل محذوف وهذا قول الأخفش والتقدير عنده في الآية لا أرى حين مناص وعلى قراءة الرفع ولا حين
مناص كائن لهم والثاني أنها تعمل عمل إن فتنصب الاسم وترفع الخبر وهذا قول آخر للأخفش والثالث أنها تعمل عمل
ليس وهو قول الجمهور وعلى كل قول فلا يذكر بعدها إلا أحد المعمولين والغالب أن يكون المحذوف هو المرفوع و
اختلف في معمولها فنص الفراء على أنها لا تعمل إلا في لفظ الحين وهو ظاهر قول سيبويه وذهب الفارسي و
جماعة إلى أنها تعمل في الحين وفيما رادفه وقال الزمخشري زيدت التاء على لا وخصت بنفي الأحيان تنبيه قرئ
ولات حين مناصٍ بخفض الحين فزعم الفراء أن لات تستعمل حرفاً جاراً لأسماء الزمان خاصة كما أن مذ
ومنذ كذلك وأنشد طلبوا صلحنا ولات أوانٍ فأجبنا أن ليس حين بقاء وأجيب عن البيت بجوابين أحدهما أنه على إضمار من الاستغراقية
ونظيره في بقاء عمل الجار مع حذفه وزيادته قوله ألا رجلٍ جزاه الله خيراً فيمن رواه بجر رجل والثاني أن الأصل
ولات أوان صلح ثم بني المضاف لقطعه عن الإضافة وكان بناؤه على الكسر لشبهه بنزال وزناً أو لأنه قدر بناؤه
على السكون ثم كسر على أصل التقاء الساكنين كأمس وجير ونون للضرورة وقال الزمخشري هي للتنوين كيومئذ
ولو كان كما زعم لأعرب لأن العوض ينزل منزلة المعوض منه وعن القراءة بالجواب الأول وهو واضح وبالثاني

وتوجيهه أن الأصل حين مناصهم ثم نزل قطع المضاف إليه من مناص منزلة قطعه من حين لاتحاد المضاف والمضاف إليه
قاله الزمخشري وجعل التنوين عوضاً عن المضاف إليه ثم بنى الحين لإضافته إلى غير متمكن انتهى والأولى أن يقال
إن التنزيل المذكور اقتضى بناء الحين ابتداء وإن المناص معرب وإن كان قد قطع عن الإضافة بالحقيقة لكنه
ليس بزمان فهو ككل وبعض لو على خمسة أوجه أحدها المستعملة في نحو لو جاءني أكرمته وهذه تفيد ثلاثة
أمور أحدها الشرطية أعني عقد السببية والمسببية بين الجملتين بعدها والثاني تقييد الشرطية بالزمن
الماضي وبهذا الوجه وما نذكره بعده فارقت إن فإن تلك لعقد السببية والمسببية في المستقبل ولهذا
قالوا الشرط بإن سابق على الشرط بلو وذلك لأن الزمن المستقبل سابق على الزمن الماضي عكس ما يتوهم المبتدئون
ألا ترى أنك تقول إن جئتني غداً أكرمتك فإذا انقضى الغد ولم يجئ قلت لو جئتني أمس أكرمتك الثالث
الامتناع وقد اختلف النحاة في إفادتها له وكيفية إفادتها إياه على ثلاثة أقوال أحدها أنها لا تفيده بوجه
وهو قول الشلوبين زعم أنها لا تدل على امتناع الشرط ولا على امتناع الجواب بل على التعليق في الماضي كما
دلت إن على التعليق في المستقبل ولم تدل بالإجماع على امتناع ولا ثبوت وتبعه على هذا القول ابن هشام
الخضراوي وهذا الذي قالاه كإنكار الضروريات إذ فهم الامتناع منها كالبديهي فإن كل من سمع لو فعل فهم عدم
وقوع الفعل من غير تردد ولهذا يصح في كل موضع استعملت فيه أن تعقبه بحرف الاستدراك داخلاً على فعل
الشرط منفياً لفظاً أو معنى تقول لو جاءني أكرمته لكنه لم يجئ ومنه قوله ولو أنما أسعى لأدنى معيشة البيت وقوله
فلو كان حمد يخلد الناس لم تمت ولكن حمد الناس ليس بمخلد ومنه قوله تعالى ولو شئنا لآتينا كل نفس هداها ولكن حق
القول مني لأملأن جهنم أي ولكن لم أشأ ذلك فحق القول مني وقوله تعالى ولو أراكهم كثيراً لفشلتم ولتنازعتم
في الأمر ولكن الله سلم أي فلم يركموهم كذلك وقول الحماسي لو كنت من مازن لم تستبح إبلي بنو اللقيطة من ذهل بن شيبانا
ثم قال لكن قومي وإن كانوا ذوي عدد ليسوا من الشر في شيء وإن هانا إذ المعنى لكنني لست من مازن بل من قوم ليسوا
في شيء من الشر وإن هان وإن كانوا ذوي عدد فهذه المواضع ونحوها بمنزلة قوله تعالى وما كفر سليمان ولكن
الشياطين كفروا فلم تقتلوهم ولكن الله قتلهم وما رميت إذ رميت ولكن الله رمى الثاني أنها تفيد امتناع
الشرط وامتناع الجواب جميعاً وهذا هو القول الجاري على ألسنة المعربين ونص عليه جماعة من النحويين وهو باطل
بمواضع كثيرة منها قوله تعالى ولو أننا نزلنا إليهم الملائكة وكلمهم الموتى وحشرنا عليهم كل شيء قبلاً ما كانوا
ليؤمنوا ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلام والبحر يمده من بعده سبعة أبحر ما نفدت كلمات الله وقول
عمر نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه وبيانه أن كل شيء امتنع ثبت نقيضه فإذا امتنع ما قام ثبت قام
وبالعكس وعلى هذا فيلزم على هذا القول في الآية الأولى ثبوت إيمانهم مع عدم نزول الملائكة وتكليم

الموتى وحشرنا عليهم كل شيء في الثانية نفاد الكلمات مع عدم كون كل ما في الارض من شجرة اقلاما يكتب الكلمات وكون البحر الاعظم بمنزلة الدواة وكون سبعة ابحر مملوءة مدادا وهي تمد ذلك البحر ويلزم في الاثر ثبوت المعصية مع ثبوت الخوف وكل ذلك عكس المراد والثالث انها تفيد امتناع الشرط خاصة ولا دلالة لها على امتناع الجواب ولا على ثبوته ولكنه ان كان مساويا للشرط في العموم كما في قولك لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا لزم انتفاؤه لانه يلزم من انتفاء السبب المساوي انتفاء المسبب وان كان اعم كما في قولك لو كانت الشمس طالعة كان الضوء موجودا فلا يلزم انتفاؤه وانما يلزم انتفاء القدر المساوي منه للشرط وهذا قول المحققين ويتلخص على هذا ان يقال ان لو تدل على ثلثة امور عقد السببية والمسببية وكونهما في الماضي وامتناع السبب تارة يعقل بين الجزئين ارتباط مناسب وتارة لا يعقل فالنوع الاول على ثلثة اقسام ما يوجب فيه الشرع والعقل انتفاء مسببه الثاني في سببية الاول نحو ولو شئنا لرفعناه بها ونحو لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا ومنه الآية ومن امتناع الاول امتناع الثاني قطعا ما يوجب احدهما فيه عدم الانحصار المذكور نحو لو نام لانتقض وضوئه ونحو لو كانت الشمس طالعة كان الضوء موجودا ومنه الآية ويلزم فيه من امتناع الاول امتناع الثاني كما قدمنا وما يجوز فيه العقل ذلك نحو لو جائني اكرمته فان العقل يجوز انحصار سبب الاكرام في المجيء ويرجح ان ذلك هو الظاهر من ترتيب الثاني على الاول وانه المتبادر الى الذهن واستصحاب الاصل وهذا النوع يدل فيه العقل على انتفاء المسبب لانتفاء السبب لا على الانتفاء مطلقا ويدل الاستعمال والعرف على الانتفاء المطلق والنوع الثاني قسمان احدهما ما يراد فيه تقرير الجواب وجد الشرط او فقد ولكنه مع فقده اولى وذلك كالاثر عن عمر فانه يدل على تقرير عدم العصيان على كل حال وعلى ان انتفاء المعصية مع ثبوت الخوف اولى وانما لم يدل على انتفاء الجواب لامرين احدهما ان دلالتها على ذلك انما هو من باب مفهوم المخالفة وفي هذا الاثر دل مفهوم الموافقة على عدم المعصية لانه اذا انتفت المعصية عند عدم الخوف فعند الخوف اولى واذا تعارض هذان المفهومان قدم مفهوم الموافقة الثاني انه لما فقدت المناسبة انتفت العلية فلم يجعل عدم الخوف علة عدم المعصية فعلمنا ان عدم المعصية معلل بامر آخر وهو الحياء والمهابة والاجلال وذلك مستمر مع الخوف فيكون عدم المعصية عند عدم الخوف مستندا الى ذلك السبب وحده وعند الخوف مستندا اليه فقط او اليه والى الخوف معا وعلى ذلك يتخرج آية لقمان لان العقل يجزم بان الكلمات اذا لم تنفد مع كثرة هذه الامور فلأن لا تنفد مع قلتها وعدم بعضها اولى وكذا ولو سمعوا ما استجابوا لكم لان عدم الاستجابة عند عدم السماع اولى وكذا ولو اسمعهم لتولوا فان التولي عند عدم الاسماع اولى وكذا قل لو انتم تملكون خزائن رحمة ربي اذا لامسكتم فان الامساك عند عدم ذلك اولى والثاني ان يكون الجواب مقررا على كل حال من غير تعرض لاولوية نحو ولو

ردوا لعادوا فهذا وامثاله يعرف ثبوته لعلة اخرى مستمرة على التقديرين والمقصود في هذا القسم تحقيق ثبوت الثاني واما الامتناع في الاول فانه وان كان حاصلا لكنه ليس المقصود وقد اتضح ان افسد تفسير للو قول من قال حرف امتناع لامتناع وان العبارة الجيدة قول سيبويه حرف لما كان سيقع لوقوع غيره وقول ابن مالك حرف يدل على انتفاء تال يلزم لثبوته ثبوت تاليه ولكن قد يقال ان في عبارة سيبويه اشكالا ونقصا فاما الاشكال فلان اللام من قوله لوقوع غيره في الظاهر لام التعليل وذلك فاسد فان عدم نفاد الكلمات ليس معللا بان ما في الارض من شجرة اقلام وما بعده بل بان صفاته سبحانه لا نهاية لها والامثلة المذكورة في نفس الامر ولا علة لخزائن رحمة الله بل لما طبعوا عليه من الشح وكذا التولي وعدم الاستجابة ليس معللين بالسماع بل بما هم عليه من العتو والضلال وعدم معصية صهيب ليست معللة بعدم الخوف بل بالمهابة والجواب ان تقدر اللام للتوقيت في قوله ثم اي تلك اذا تاملتها او فيها الاشعار بان الثاني يثبت عند ثبوت الاول واما النقص فلانها لا تدل على انها دالة على امتناع شرطها والجواب انه مفهوم من قوله كان سيقع فانه دليل على انه لم يقع ثم في عبارة ابن مالك نقص فانها لا تفيد ان اقتضاءها للامتناع في الماضي فاذا قيل لو حرف يقتضي في الماضي امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه كان ذلك اجود العبارات

تنبيهان الاول اشتهر بين الناس السؤال عن معنى الاثر المروي عن عمر وقد وقع مثله في حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وفي كلام الصديق وقل من يتنبه لهما فالاول قوله عليه السلام في بنت ام سلمة انها لو لم تكن ربيبتي في حجري ما حلت لي انها لابنة اخي من الرضاعة فانه عليه السلام علل منع نكاحها من جهتين كونها ربيبته في حجره وكونها ابنة اخيه من الرضاعة كما ان معصية صهيب منتفية من جهتي المخافة والاجلال والثاني في قوله صلى الله عليه وآله لما طول في صلوة الصبح وقيل له كادت الشمس تطلع لو طلعت ما وجدتنا غافلين لان الواقع عدم غفلتهم وعدم طلوعها وكل منهما يقتضي انها لم تجدهم غافلين اما الاول فواضح واما الثاني فلانها اذا لم تطلع لم تجدهم البتة لا غافلين ولا ذاكرين الثاني تلهج الطلبة بالسؤال عن قوله تعالى ولو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم ولو اسمعهم لتولوا وتوجيهه ان الجملتين تركب منهما قياس وحينئذ فينتج لو علم الله فيهم خيرا لتولوا وهذا مستحيل والجواب من ثلثة اوجه اثنان يرجعان الى نفي كونه قياسا وذلك باثبات اختلاف الوسط احدهما ان التقدير لاسمعهم اسماعا نافعا ولو اسمعهم اسماعا غير نافع لتولوا الثاني ان يقدر ولو اسمعهم على تقدير عدم الخير فيهم والثالث بتقدير كونه قياسا متحد الوسط صحيح الانتاج وان تقديره لو علم الله فيهم خيرا وقتا ما لتولوا بعد ذلك الثالث من اقسام لو ان تكون حرف شرط في المستقبل الا انها لا تجزم كقوله ولو تلتقي اصداؤنا بعد موتنا ومن دون رمسينا من الارض سبسب لظل صدى صوتي وان كنت رمة لصوت صدى ليلى يهش ويطرب وقوله لو يشاء طار بها ذو ميعة وقول توبة ولو ان ليلى الاخيلية سلمت علي ودوني

جملة صفة بحالها لسلب تسليم الشاة او وقال لها اصدك من جانب الغرض صابح وقوله لا يلفك الراجيك الا مظهرا
خلق الكرام ولو تكون عديما وقوله تعالى وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافا خافوا عليهم اى وليخش
الذين ان شارفوا ان يتركوا وانما اولنا الترك بمشارفة الترك لان الخطاب للاوصياء وانما يتوجه اليهم قبل الترك
لانهم بعده اموات ومثله لا يؤمنون به حتى يروا العذاب الاليم اى حتى يشارفوا رؤيته ويقاربوها لان بعده
فبينا هم يتمنون وهم لا يشعرون واذا راوه ثم جاءهم لم يكن مجيئه لهم بغتة وهم لا يشعرون ويحتمل ان تحمل
الرؤية على حقيقتها وذلك على ان يكونوا يرونه فلا يظنونه عذابا بل يحوونه كما وان يروا كسفا من السماء ساقطا
يقولوا سحاب مركوم او يعتقدونه عذابا ولا يظنونه واقعا بهم وعليهما فيكون اخذه لهم بغتة بعد رؤيته
ومن ذلك كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت اى اذا قارب حضوره واذا طلقتم النساء فبلغن اجلهن فامسكوهن
لان بلوغ الاجل انقضاء العدة وانما الامساك قبله وانكر ابن الحاجب تفيده على المعرب مجيء لو للتعليق
في المستقبل قال ولهذا لا تقول لو يقوم زيد فعمرو منطلق كما تقول ذلك مع ان وكذلك انكره بدر الدين
ابن مالك وزعم ان انكار ذلك قول اكثر المحققين قال وغاية ما في ادلة من اثبت ذلك ان ما جعل شرطا للو مستقبل
في نفسه او مقيد بمستقبل وذلك لا ينافي امتناعه فيما مضى لامتناع غيره ولا يحوج الى اخراج لو عما عهد
فيها من المضي انتهى وفي كلامه نظر في مواضع احدها نقله عن اكثر المحققين فانا لا نعرف من كلامهم انكار
ذلك بل كثير منهم ساكت عنه وجماعة منهم اثبتوه والثاني ان قوله وذلك لا ينافي الى اخره مقتضاه
ان الشرط ممتنع لامتناع الجواب والذي قرره هو وغيره من متقدمي الامتناعين ان الجواب هو الممتنع لامتناع
الشرط ولم ار احدا صرح بخلاف ذلك الا ابن الحاجب وابن الخباز فاما ابن الحاجب فانه قال في اماليه الظاهر كلامهم ان
الجواب ممتنع لامتناع الشرط لانهم يذكرونها مع لولا فيقولون لولا حرف امتناع لوجود والممتنع مع لولا
هو الثاني قطعا فكذا يكون قولهم في لو وغير هذا القول اولى لان انتفاء السبب لا يدل على انتفاء مسببه
لجواز ان يكون ثم اسباب اخر ويدل على هذا لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فانها مسوقة لنفي التعدد في الآلهة
بامتناع الفساد لا امتناع الآلهة لانه خلاف المفهوم من سياق امثال هذه الآية ولانه لا يلزم من انتفاء
الآلهة انتفاء الفساد لجواز وقوع ذلك وان لم يكن تعدد في الآلهة لان المراد بالفساد فساد نظام العالم
عن حالته وذلك جائز ان يفعله الاله الواحد سبحانه انتهى وهذا الذي قاله خلاف المتبادر في
مثل لو جئتني اكرمتك وخلاف ما فسروا به عبارتهم الا بدر الدين فان المعنى انقلب عليه لتصحيحه
اولا بخلافه والا ابن الخباز فانه من ابن الحاجب اخذه على كلام اعتمده وسياق البحث معروف وقوله ان المقصود
نفي التعدد لا نفي الفساد مسلم ولكن ذلك اعتراض على من قال ان لو حرف امتناع لامتناع وقد بينا

فساده فان قيل على تفسيرك لا اعتراض عليهم قلنا فما تصنع بلو جئتني اكرمتك ولو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم
فان المراد نفي الاكرام والاسماع لانتفاء المجيء وعلم الخير فيهم لا العكس واما ابن الخباز فانه قال في شرح الدرة
وقد تلا قوله تعالى ولو شئنا لرفعناه بها يقول النحويون ان التقدير لو شئنا لم نرفعه والصواب لم نرفعه لم
نشأ لان نفي اللازم يوجب نفي الملزوم ووجود الملزوم يوجب وجود اللازم فيلزم من وجود المشيئة وجود
الرفع ومن نفي الرفع نفي المشيئة انتهى والجواب ان الملزوم هنا مشيئة الرفع لا مطلق المشيئة وهي مساوية للرفع
اى متى وجدت وجد ومتى انتفت انتفى واذا كان الملزوم واللازم بهذه الحيثية لزم من نفي كل منهما انتفاء
الآخر الاعتراض الثالث على كلام بدر الدين ان ما قاله من التأويل ممكن في بعض المواضع دون بعض فمما امكن
فيه قوله تعالى وليخش الذين الآية اذ لا يستحيل ان يقال لو شارفت فيما مضى ان تخلف ذرية ضعافا لخفت
عليهم لكنك لم تشارف ذلك فيما مضى ومما لا يمكن ذلك فيه قوله تعالى وما انت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين
ونحو ذلك وكون لو بمعنى ان قاله كثير من النحويين في نحو وما انت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين ليظهره على الدين
كله ولو كره المشركون قل لا يستوي الخبيث والطيب ولو اعجبك كثرة الخبيث ولو اعجبكم ولو اعجبك
حسنهن ونحو اعطوا السائل ولو جاء على فرس وقوله قوم اذا حاربوا شدوا مآزرهم دون النساء ولو باتت باطهار
واما نحو ولو ترى اذ وقفوا على النار ان لو نشاء اصبناهم وقول كعب اري واسمع ما لو يسمع الفيل لقام يقيم
الاول الامر في هذا القسم ان المضارع في ذلك مراد به المضي وتحقيق ذلك ان يعلم ان خاصية لو فرض ما ليس
بواقع واقعا ومن ثم انتفى شرطها في الماضي والحال لما ثبت من كون متعلقها غير واقع وخاصية ان تعليق
امر بامر مستقبل محتمل ولا دلالة لها على حكم شرطها في الماضي والحال فعلى هذا قوله ولو باتت باطهار يتعين
فيه معنى ان لانه خبر عن امر مستقبل محتمل اما استقباله فلان جواب محذوف دل عليه شدوا وشدوا مستقبل
لانه جواب اذا واما احتماله فظاهر ولا يمكن جعلها امتناعية للاستقبال والاحتمال ولان المقصود تحقق ثبوت
الطهر لا امتناعه واما قوله ولو تلتقي البيت وقوله ولو ان ليلى البيت فيحتمل ان لو فيهما بمعنى ان على ان المراد
مجرد الاخبار بوجود ذلك عند وجود هذه الامور في المستقبل ويحتمل انها على بابها وان المقصود فرض هذه
الامور في المستقبل واقعة والحكم عليها مع العلم بعدم وقوعها والحاصل ان الشرط متى كان مستقبلا
محتملا وليس المقصود فرضه الآن او فيما مضى فهي بمعنى ان ومتى كان ماضيا او حالا او مستقبلا ولكن قصد فرضه
الآن او فيما مضى فهي الامتناعية والثالث ان يكون حرفا مصدريا بمنزلة ان الا انها لا تنصب واكثر وقوع
هذه بعد ود او يود نحو ودوا لو تدهن يود احدهم لو يعمر ومن وقوعها بدونهما قول قتيلة ما كان ضرك لو
مننت وربما من الفتى وهو المغيظ المحنق وقول الاعشى وربما فات قوما جل امرهم من التأني وكان الحزم لو عجلوا وقول

امرئ القيس تجاوزت احراسا عليها ومعشرا على حراصا لو يسرون مقتلي واكثرهم لم يثبت ورود لو مصدرية
والذي اثبته الفراء وابو علي وابو البقاء والتبريزي وابن مالك ويقول المانعون في نحو يود احدهم لو يعمر انه على حذف
مفعول يود وجواب لو محذوفين والتقدير يود احدهم التعمير لو يعمر الف سنة لسره ذلك ولا خفاء بما في
ذلك من التكلف ويشهد للمثبتين قراءة بعضهم ودوا لو تدهن فيدهنوا بحذف النون عطف يدهنوا بالنصب
على تدهن لما كان معناه ان تدهن ويشكل عليهم دخولها على انّ في نحو وما عملت من سوء تود لو ان بينها وبينه
امدا بعيدا وجوابه ان لو انما دخلت على فعل محذوف مقدر بعد لو تقديره تود لو ثبت ان بينها وبينه واورد
ابن مالك السؤال في فلو ان لنا كرة واجاب بما ذكرنا وبان هذا من باب توكيد اللفظ بمرادفه نحو فجاجا سبلا
والسؤال في الآية مدفوع من اصله لان لو فيها ليست مصدرية وفي الجواب الثاني نظر لان توكيد الموصول
قبل مجيء صلته شاذ كقراءة زيد بن علي والذين من قبلكم بفتح الميم والرابع ان تكون للتمني نحو لو تأتيني فتحدثني
قيل ومنه فلو ان لنا كرة اي فليت لنا ولهذا نصب فنكون في جوابها كما انتصب فافوز في جواب ليت
في يا ليتني كنت معهم فافوز ولا دليل في هذا لجواز ان يكون النصب في فنكون مثله في الا وحيا او من وراء حجاب
او يرسل رسولا وقول ميسون ولبس عباءة وتقر عيني احب الي من لبس الشفوف واختلف في لو هذه فقال ابن الضائع
وابن هشام هي قسم برأسها لا تحتاج الى جواب كجواب الشرط ولكن قد يؤتى لها بجواب منصوب كجواب ليت وقال بعضهم
هي لو الشرطية اشربت معنى التمني بدليل انهم جمعوا لها بين جوابين جواب منصوب بعد الفاء وجواب باللام كقوله
فلو نبش المقابر عن كليب فيخبر بالذنائب اي زير بيوم الشعثمين لقر عينا وكيف لقاء من تحت القبور وقال
ابن مالك هي لو المصدرية اغنت عن فعل التمني وذلك انه اورد قول الزمخشري وقد تجيء لو في معنى التمني نحو لو تأتيني
فتحدثني فقال ان اراد ان الاصل وددت لو تأتيني فحذف فعل التمني لدلالة لو عليه فاشبهت ليت
في الاشعار بمعنى التمني فكان لها جواب كجوابها فصحيح او انها حرف وضع للتمني كليت فممنوع لاستلزامه منع
الجمع بينها وبين فعل التمني كما لا يجمع بينه وبين ليت انتهى الخامس ان يكون للعرض نحو لو تنزل عندنا فتصيب خيرا
ذكره في التسهيل وذكر ابن هشام اللخمي وغيره لها معنى آخر وهو التقليل نحو تصدقوا ولو بظلف محرق
وقوله تعالى ولو على انفسكم وفيه نظر وهنا مسائل احدها ان لو خاصة بالفعل وقد يليها اسم مرفوع معمول
لمحذوف يفسره ما بعده او اسم منصوب كذلك او خبر لكان محذوفة او اسم هو في الظاهر مبتدأ وما بعده خبره
فالاول كقولهم لو ذات سوار لطمتني وقول عمر لو غيرك قالها يا ابا عبيدة وقوله لو غيركم علق الزبير بحبله
ادى الجوار الى بني العوام والثاني نحو لو زيدا رأيته اكرمته والثالث نحو التمس ولو خاتما من حديد واضرب
ولو زيدا والامر ولو ماثما وقوله لا يأمن الدهر ذو بغي ولو ملكا جنوده ضاق عنها السهل والجبل واختلف

في قل لو انتم تملكون فقيل من الاول والاصل لو تملكون فحذف الفعل اولا فانفصل الضمير وقيل من الثالث
اي لو كنتم تملكون ورد بان المعهود بعد لو حذف كان ومرفوعها معا فقيل الاصل لو كنتم انتم تملكون فحذفا
وفيه نظر للجمع بين الحذف والتوكيد والرابع نحو قوله لو بغير الماء حلقي شرق كنت كالغصان بالماء اعتصاري
وقوله لو في طهية احلام لما عرضوا دون الذي انا ارميه ويرميني واختلف فيه فقيل محمول على ظاهره
وان الجملة الاسمية وليتها شذوذا كما قيل في قوله فهلا نفس ليلى شفيعها وقال الفارسي هو من النوع
الاول والاصل لو شرق حلقي هو شرق فحذف الفعل اولا والمبتدأ آخرا وقال المتنبي ولو قلم القيت في شق رأسه
من السقم ما غيرت من خط كاتب فقيل الجر لانه لا يمكن ان يقدر ولو القي قلم واقول لو روي بنصب قلم ورفعه
لصح وهما صحيحان والنصب اوجه بتقدير ولو لابست قلما كما يقدر في نحو زيدا حبست عليه والرفع بتقدير فعل دل عليه
المعنى اي ولو حصل قلم او ولو لوبس قلم كما قالوا في قوله اذا ابن ابي موسى بلالا بلغته فيمن رفع ابنا ان التقدير
اذا بلغ وعلى الرفع فيكون القيت صفة للقلم ومن الاولى تعليلية على كل حال متعلقة بالقيت لا بغيرت
لوقوعه في حيز ما النافية وقد يتعلق بغيرت لان مثل ذلك يجوز في الشعر كقوله ونحن عن فضلك ما استغنينا
المسألة الثانية تقع ان بعدها كثيرا نحو ولو انهم آمنوا ولو انهم صبروا ولو انا كتبنا عليهم ولو انهم فعلوا
ما يوعظون به وقوله ولو انما اسعى لادنى معيشة وموضعها عند الجميع رفع فقال سيبويه بالابتداء ولا تحتاج
الى خبر لاشتمال صلتها على المسند والمسند اليه واختصت من بين سائر ما يؤول بالاسم بالرفع بعد لو كما اختصت
غدوة بالنصب بعد لدن والحين بالنصب بعد لات وقيل على الابتداء والخبر محذوف ثم قيل يقدر مقدما
اي ولو ثابت ايمانهم على حد وآية لهم انا حملنا وقال ابن عصفور بل يقدر ههنا مؤخرا ويشهد له انه يأتي
مؤخرا بعد اما كقوله عندي اصطبار واما انني جزع يوم النوى فلوجد كاد يبريني وذلك لان لعل لا تقع
هنا فلا تشتبه ان المؤكدة اذا قدمت بالتي بمعنى لعل قال والاولى ان يقدر مؤخرا على الاصل اي ولو ايمانهم
ثابت وذهب المبرد والزجاج والكوفيون الى انه على الفاعلية والفعل مقدر بعدها اي ولو ثبت انهم آمنوا
ورجح بان فيه ابقاء لو على الاختصاص بالفعل قال الزمخشري ويجب ان يكون خبر ان فعلا ليكون عوضا
من الفعل المحذوف ورده ابن الحاجب وغيره بقوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام وقالوا انما
ذاك في الخبر المشتق لا الجامد كالذي في الآية وفي قوله ما اطيب العيش لو ان الفتى حجر تنبو الحوادث عنه
وهو ملموم وقوله ولو انها عصفورة لحسبتها مسومة تدعو عبيدا وازنما ورد ابن مالك قول الزمخشري
بانه قد جاء اسما مشتقا كقوله لو ان حيا مدرك الفلاح ادركه ملاعب الرماح وقد وجدت آية
في التنزيل وقع الخبر فيها اسما مشتقا ولم يتنبه لها الزمخشري كما لم يتنبه لآية لقمان ولا ابن الحاجب

والقلما منع من ذلك ولا ابن مالك الا انما استدل بالشعر وهي في قوله تعالى يودوا لو انهم بادون في الاعراب ووجد ابن الخبر فيها ظرفا وهي لو ان عندنا ذكرا من الاولين المسئلة الثالثة الغالب دخول لو على الماضي ولذا لم تجزم ولو اريد بها معنى ان الشرطية وزعم بعضهم ان الجزم بها مطرد على لغة واجازه جماعة في الشعر منهم ابن الشجري كقوله لو يشأ طار بها ذو ميعة لاحق الآطال نهد ذو خصل وقوله تامت فؤادك لو يحزنك ما صنعت احدى نساء بني ذهل بن شيبانا وقد خرج هذا على ان ضمة الاعراب سلبت تخفيفا كقراءة ابي عمرو وينصركم ويشعركم ويامركم والاول على لغة من يقول شا يشا بالالف ثم ابدلت همزة ساكنة كما قيل العألم والخأتم وهو توجيه قراءة ابن ذكوان منسأته بهمزة ساكنة فان الاصل منسأة بهمزة مفتوحة مفعلة من نسأه اذا اخره ثم ابدلت الهمزة الفا ثم الالف همزة ساكنة المسئلة الرابعة جواب لو اما مضارع منفي بلم نحو لو لم يخف الله لم يعصه او ماض مثبت او منفي بما والغالب على المثبت دخول اللام عليه نحو لو نشاء لجعلناه حطاما ومن تجرده منها لو نشاء جعلناه اجاجا والغالب على المنفي تجرده منها نحو ولو شاء ربك ما فعلوه ومن اقترانه بها قوله ولو نعطى الخيار لما افترقنا ولكن لا خيار مع الليالي ونظيره في الشذوذ اقتران جواب القسم المنفي بها كقوله اما والذي لو شاء لم يخلق النوى لئن غبت عن عيني لما غبت عن قلبي وورد جواب لو الماضي مقرونا بقد وهو غريب كقول جرير لو شئت قد نقع الفؤاد بشربة تدع الحوائم لا يجدن غليلا ونظيره في الشذوذ اقتران جواب لولا بها كقول جرير ايضا لولا رجاؤك قد قتلت اولادي وقيل وقد يكون جواب لو جملة اسمية مقرونة باللام او بالفاء كقوله تعالى ولو انهم امنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير وقيل هي جواب قسم مقدر وقول الشاعر قالت سلامة لم يكن لك عادة ان تترك الاعداء حتى تعذرا لو كان قتل يا سلام فراحة لكن فررت مخافة ان اوسرا لولا على اربعة اوجه احدها ان تدخل على جملتين اسمية ففعلية لربط امتناع الثانية بوجود الاولى نحو لولا زيد لاكرمتك اي لولا زيد موجود فاما قوله عليه السلام لولا ان اشق على امتي لامرتهم بالسواك عند كل صلاة فالتقدير لولا مخافة ان اشق لامرتهم امر ايجاب والا لانعكس معناها اذ الممتنع المشقة والموجود الامر وليس المرفوع بعد لولا فاعلا بفعل محذوف ولا بلولا لنيابتها عنه ولا بها اصالة خلافا لزاعمي ذلك بل رفعه بالابتداء ثم قال اكثرهم يجب كون الخبر كونا مطلقا محذوفا فاذا اريد به الكون المقيد لم يجز ان تقول لولا زيد قائم ولا ان تحذفه بل تجعل مصدره هو المبتدا فتقول لولا قيام زيد لاتيتك او تدخل ان على المبتدا فتقول لولا ان زيدا قائم وتصير ان وصلتها مبتدا محذوف الخبر وجوبا او مبتدا لا خبر له او فاعلا بثبت محذوفا على الخلاف السابق في فصل لو وذهب الرماني وابن الشجري والشلوبين وابن مالك الى انه يكون كونا مطلقا كالوجود والحصول فيجب حذفه وكونا مقيدا كالقيام والقعود فيجب ذكره

ان لم يعلم نحو لولا قومك حديثو عهد بالاسلام لهدمت الكعبة ويجوز الامران ان علم وزعم ابن الشجري ان من ذكره ولولا فضل الله عليكم وهذا غير متعين لجواز تعلق الظرف بالفضل ولحن جماعة ممن اطلق وجوب حذف الخبر المعري في قوله يذيب الرعب منه كل عضب فلولا الغمد يمسكه لسالا وليس بجيد لاحتمال تقدير يمسكه بدل اشتمال على ان الاصل ان يمسكه ثم حذفت ان وارتفع الفعل او تقدير يمسكه جملة معترضة وقيل يحتمل انه حال من الخبر المحذوف وهذا مردود بنقل الاخفش انهم لا يذكرون الحال بعدها لانه خبر في المعنى وعلى الابدال والاعتراض والحال عند من قال به يتخرج ايضا قول تلك المرأة فوالله لولا الله تخشى عواقبه لزعزع من هذا السرير جوانبه وزعم ابن الطراوة ان جواب لولا ابدا هو خبر المبتدا ويرده انه لا رابط بينهما واذا ولي لولا مضمر فحقه ان يكون ضمير رفع نحو لولا انتم لكنا مؤمنين وسمع قليلا لولاي ولولاك ولولاه خلافا للمبرد ثم قال سيبويه والجمهور هي جارة للضمير مختصة به كما اختصت حتى والكاف بالظاهر ولا تتعلق لولا بشيء وموضع المجرور بها رفع بالابتداء والخبر محذوف وقال الاخفش الضمير مبتدا ولولا غير جارة ولكنهم انابوا الضمير المخفوض عن المرفوع كما عكسوا اذ قالوا ما انا كانت ولا انت كانا وقد اسلفنا ان النيابة انما وقعت في الضمائر المنفصلة لشبهها بالاسماء الظاهرة في الاستقلال واذا عطف على اسم ظاهر نحو لولاك وزيد تعين رفعه لانها لا تخفض الظاهر الثاني ان تكون للتحضيض والعرض فتختص بالمضارع او ما في تأويله نحو لولا تستغفرون الله ونحو لولا اخرتني الى اجل قريب والفرق بينهما ان التحضيض طلب بحث وازعاج والعرض طلب بلين وتأدب الثالث ان تكون للتوبيخ والتنديم فتختص بالماضي نحو لولا جاؤوا عليه باربعة شهداء فلولا نصرهم الذين اتخذوا من دون الله قربانا آلهة ومنه ولولا اذ سمعتموه قلتم الا ان الفعل اخر وقوله تعدون عقر النيب افضل مجدكم بني ضوطرى لولا الكمي المقنعا الا ان الفعل اضمر اي لولا عددتم وقول النحويين لولا تعدون مردود اذ لم يرد ان يحضهم على ان يعدوا في المستقبل بل المراد توبيخهم على ترك عدهم في الماضي وانما قال تعدون على حكاية الحال فان كان مراد النحويين مثل ذلك فحسن وقد فصلت من الفعل باذ واذا معمولين له وبجملة شرطية معترضة فالاول نحو لولا اذ سمعتموه قلتم فلولا اذ جاءهم بأسنا تضرعوا والثاني والثالث نحو فلولا اذا بلغت الحلقوم وانتم حينئذ تنظرون ونحن اقرب اليه منكم ولكن لا تبصرون فلولا ان كنتم غير مدينين ترجعونها المعنى فهلا ترجعون الروح اذا بلغت الحلقوم ان كنتم غير مربوبين وحالتكم انكم تشاهدون ذلك ونحن اقرب الى المحتضر منكم بعلمنا او بالملائكة ولكنكم لا تشاهدون ذلك ولولا الثانية تكرار للاولى الرابع الاستفهام نحو لولا اخرتني الى اجل قريب لولا انزل عليه ملك قاله الهروي واكثرهم لا يذكره والظاهر ان الاولى للعرض وان الثانية مثل لولا جاؤوا عليه

بأن بعده شهد أو ذكر الهروي أنها تكون نافية بمنزلة لم وجعل منه فلولا كانت قرية آمنت فنفعها إيمانها
إلا قوم يونس والظاهر أن المعنى على التوبيخ أي فهلا كانت قرية واحدة من القرى المهلكة تابت عن الكفر
قبل مجيء العذاب فنفعها ذلك وهو تفسير الأخفش والكسائي والفراء وعلي بن عيسى والنحاس ويؤيده قراءة أبي
وعبد الله فهلا ويلزم من هذا المعنى النفي لأن التوبيخ يقتضي عدم الوقوع وقد توهم الزمخشري
قائل بأنها للنفي لقوله والاستثناء منقطع بمعنى لكن ويجوز كونه متصلا والجملة في معنى النفي كأنه قيل
ما آمنت ولعله إنما أراد ما ذكرناه ولهذا قال والجملة في معنى النفي ولم يقل ولولا للنفي وكذا قال في فلولا
إذ جاءهم بأسنا تضرعوا معناه نفي التضرع ولكنه جيء بلولا ليفاد أنهم لم يكن لهم عذر في ترك
التضرع إلا عنادهم وقسوة قلوبهم وإعجابهم بأعمالهم التي زينها الشيطان لهم انتهى فإن احتج للهروي
أنه قرئ بنصب قوم على أصل الاستثناء ورفعه على الإبدال فالجواب أن الإبدال يقع بعد ما فيه رائحة
النفي كقوله عاف تغير إلا النؤي والوتد فرفع لما كان تغير بمعنى لم يبق على حاله وأدق من هذا قراءة بعضهم
فشربوا منه إلا قليل منهم لما كان شربوا منه في معنى فلم يكونوا منه بدليل فمن شرب منه فليس مني ويوضح
لك ذلك أن البدل في غير الموجب أرجح من النصب وقد أجمعت السبعة على النصب في إلا قوم يونس فدل على أن
الكلام موجب لكن فيه رائحة غير الإيجاب كما في قوله تغير إلا النؤي والوتد تنبيه ليس من أقسام لولا
الواقعة في نحو قوله ألا زعمت أسماء أن لا أحبها فقلت بلى لولا ينازعني شغلي لأن هذه كلمتان بمنزلة قولك
لو لم والجواب محذوف أي لو لم ينازعني شغلي لزرتك وقيل بل هي الامتناعية والفعل بعدها على إضمار
أن على حد قولهم تسمع بالمعيدي خير من أن تراه لوما بمنزلة لولا تقول لوما زيد لأكرمتك وفي التنزيل
لوما تأتينا بالملائكة وزعم المالقي أنها لم تأت إلا للتحضيض ويرده قول الشاعر لوما الإصاخة
للوشاة لكان لي من بعد سخطك في رضاك رجاء لم حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضيا نحو لم يلد
ولم يولد الآية وقد يرفع الفعل بعدها كقوله لولا فوارس من نعم وأسرتهم يوم الصليفاء لم
يوفون بالجار فقيل ضرورة وقال ابن مالك لغة وزعم اللحياني أن بعض العرب ينصب بها كقراءة بعضهم
ألم نشرح لك وقوله في أي يومي من الموت أفر أيوم لم يقدر أم يوم قدر وخرجا على أن الأصل نشرحن ويقدرن
ثم حذفت نون التأكيد الخفيفة وبقيت الفتحة دليلا عليها وفي هذا شذوذان توكيد المنفي بلم
وحذف النون لغير وقف ولا ساكنين وقال أبو الفتح الأصل يقدر بالسكون ثم لما تجاورت الهمزة
المفتوحة والراء الساكنة وقد أجرت العرب الساكن المجاور للمتحرك والمتحرك مجرى الساكن أعطي الجار حكم
مجاوره فأبدلوا الهمزة الحركة ألفا كما تبدل الهمزة الساكنة بعد الفتحة ولزم فتح ما قبلها إذ لا يقع

الألف

الألف إلا بعد فتحة قال وعلى ذلك قولهم المراة والكماة بالألف وعليه خرج أبو علي قول عبد يغوث كأن لم
ترى قبلي أسيرا يمانيا فقال أصله ترأى بهمزة بعدها ألف كما قال سراقة البارقي أري عيني ما لم ترأياه ثم حذف الألف
للجازم ثم أبدلت الهمزة ألفا لما ذكرنا واقتبس من تخريجهما أن يقدر في قوله أيوم لم يقدر نقلت حركة الهمزة
إلى الراء فبقيت ثم أبدلت الهمزة الساكنة ألفا كما قيل المراة والكماة ثم الألف همزة متحركة لالتقاء الساكنين
وكانت الحركة فتحة اتباعا لفتحة الراء قبلها كما في ولا الضألين فيمن همزه وكذلك القول في المراة والكماة
وقوله كأن لم ترى ولكن لم يحرك الألف فيهن لعدم التقاء الساكنين وكانت الحركة فتحة اتباعا لفتحة الدال
وقد تفصل من مجزومها في الضرورة بالظرف كقوله فذاك ولم إذا نحن امترينا تكن في الناس يدركك المراء
وقوله فأضحت مغانيها قفارا رسومها كأن لم سوى أهل من الوحش تؤهل وقد يليها الاسم معمولا لفعل محذوف
يفسره ما بعده كقوله ظننت فقيرا ذا غنى ثم نلته فلم ذا رجاء ألقه غير واهب لما على ثلاثة أوجه
أحدها أن تختص بالمضارع فتجزمه وتنفيه وتقلبه ماضيا كلم إلا أنها تفارقها في خمسة أمور أحدها
أنها لا تقترن بأداة شرط لا يقال إن لما تقم وفي التنزيل وإن لم تفعل وإن لم ينتهوا الثاني أن منفيها مستمر النفي
إلى الحال كقوله فإن كنت مأكولا فكن خير آكل وإلا فأدركني ولما أمزق ومنفي لم يحتمل الاتصال نحو ولم أكن بدعائك
رب شقيا والانقطاع مثل لم يكن شيئا مذكورا ولهذا جاز لم يكن ثم كان ولم يجز لما يكن ثم كان بل يقال
لما يكن وقد يكون ومثل ارتفاع النفي المنقطع بقوله وكنت إذ كنت إلهي وحدكا لم يك شيء يا إلهي قبلكا
وتعبير ابن مالك فيما كتب على التسهيل وذلك وهم فاحش وامتداد النفي بعد لما لم يجز اقترانها بحرف التعقيب
بخلاف لم تقول قمت فلم تقم لأن معناه وما قمت عقيب قيامي ولا يجوز قمت فلما تقم لأن معناه وما قمت
إلى الآن والثالث أن منفي لما لا يكون إلا قريبا من الحال ولا يشترط ذلك في منفي لم تقول لم يكن زيد في
العام الماضي مقيما ولا يجوز لما يكن وقال ابن مالك لا يشترط كون منفي لما قريبا من الحال مثل عصى إبليس ربه
ولما يندم بل ذلك غالب لا لازم والرابع أن منفي لما متوقع ثبوته بخلاف منفي لم ألا ترى أن معنى بل لما
يذوقوا العذاب أنهم لم يذوقوه إلى الآن وأن ذوقهم له متوقع قال الزمخشري في ولما يدخل الإيمان في
قلوبكم ما في لما من معنى التوقع دال على أن هؤلاء قد آمنوا فيما بعد انتهى ولذا أجازوا لم يقض ما لا يكون
ومنعوا لما وهذا الفرق بالنسبة إلى المستقبل فأما بالنسبة إلى الماضي فهما سيان في نفي المتوقع
وغيره مثال المتوقع أن تقول مالي قمت فلم تقم أو ولما تقم ومثال غير المتوقع أن تقول ابتدأ ثم لم يقم أو لما يقم
الخامس أن منفي لما جائز الحذف لدليل كقوله فجئت قبورهم بدءا ولما فناديت القبور فلم يجبنه أي ولما أكن
بدءا قبل ذلك أي سيدا ولا يجوز وصلت إلى بغداد ولم تريد ولم أدخلها فأما قوله احفظ وديعتك التي

استودعتها يوم الأعازب إن وصلت وإن لم وعلة هذه الأحكام كلها أن لم لنفي فعل ولما لنفي قد
فعل الثاني من أوجه لما أن تختص بالماضي فتقتضي جملتين وجدت ثانيتهما عند وجود أولاهما نحو لما جاءني أكرمته
ويقال فيها حرف وجود لوجود وبعضهم يقول حرف وجوب لوجوب وزعم ابن السراج وتبعه الفارسي وتبعهما ابن جني
وتبعهم جماعة أنها ظرف بمعنى حين وقال ابن مالك بمعنى إذ وهو حسن لأنها مختصة بالماضي وبالإضافة
إلى الجملة ورد ابن خروف على مدعي الاسمية بجواز أن يقال لما أكرمتني أمس أكرمتك اليوم لأنها إذا قدرت ظرفا كان
عاملها الجواب والواقع في اليوم لا يكون في أمس والجواب أن مثل إن كنت قلته فقد علمته والشرط لا يكون
إلا مستقبلا ولكن المعنى إن ثبت أني كنت قلته وكذا هنا المعنى لما ثبت اليوم إكرامك لي أمس أكرمتك
ويكون جوابها فعلا ماضيا اتفاقا وجملة اسمية مقرونة بإذا الفجائية أو بالفاء عند ابن مالك وفعلا
مضارعا عند ابن عصفور دليل الأول فلما نجاكم إلى البر أعرضتم والثاني فلما نجاهم إلى البر إذا هم يشركون
والثالث فلما نجاهم إلى البر فمنهم مقتصد والرابع فلما ذهب عن إبراهيم الروع وجاءته البشرى يجادلنا
وهو مؤول بجادلنا وقيل في آية الفاء إن الجواب محذوف أي انقسموا قسمين فمنهم مقتصد وفي آية المضارع
إن الجواب جاءته البشرى على زيادة الواو أو محذوف أي أقبل يجادلنا ومن مشكل لما هذه قول الشاعر
أقول لعبد الله لما سقاؤنا ونحن بوادي عبد شمس وهاشم فيقال أين فعلها والجواب أن سقاؤنا
فاعل بفعل محذوف يفسره وهى بمعنى سقط والجواب محذوف تقديره قلت بدليل قوله أقول وقوله
شم أمر من قولك شمت البرق إذا نظرت إليه والمعنى لما سقط سقاؤنا قلت لعبد الله شمه الثالث أن تكون
حرف استثناء فتدخل على الجملة الاسمية نحو إن كل نفس لما عليها حافظ فيمن شدد الميم وعلى الماضي لفظا لا معنى
نحو أنشدك الله لما فعلت أي ما أسألك إلا فعلك قال قالت له بالله يا ذا البردين لما غنثت نفسا أو اثنين
وفيه رد لقول الجوهري إن لما بمعنى إلا غير معروف في اللغة وتأتي لما مركبة من كلمات أو كلمتين فأما المركبة
من كلمات فكما تقدم في وإن كلا لما ليوفينهم في قراءة ابن عامر وحمزة وحفص بتشديد نون إن وميم لما
فيمن قال الأصل لمن ما فأبدلت النون ميما وأدغمت فلما كثرت الميمات حذفت الأولى وهذا القول ضعيف لأن
حذف مثل هذه الميم استثقالا لم يثبت وأضعف منه قول آخر إن الأصل لما بالتنوين بمعنى جمعا ثم حذف
التنوين إجراء للوصل مجرى الوقف لأن استعمال لما في هذا المعنى بعيد وحذف التنوين من المنصرف في الوصل
أبعد وأضعف من هذا قول آخر إنه فعلى من اللمم وهو بمعناه ولكنه منع الصرف لألف التأنيث ولم يثبت استعمال
هذه اللفظة وإذا كان فعلى فهلا كتب بالياء وهلا أماله من قاعدته الإمالة واختار ابن الحاجب أنها لما
الجازمة حذف فعلها والتقدير لما يهملوا أو لما يتركوا لدلالة ما تقدم من قوله تعالى فمنهم شقي وسعيد

ثم ذكر

ثم ذكر الأشقياء والسعداء ومجازاتهم قال ولا أعرف وجها أشبه من هذا وإن كانت النفوس تستبعده
من جهة أن مثله لم يقع في التنزيل والحق أن لا يستبعد لذلك انتهى وفي تقديره نظر والأولى عندي أن يقدر
لما يوفوا أعمالهم أي إنهم إلى الآن لم يوفوها وسيوفونها ووجه رجحانه أمران أحدهما أن بعده ليوفينهم وهو
دليل على أن التوفية لم تقع بعد وأنها ستقع والثاني أن منفي لما متوقع الثبوت كما قدمنا والإهمال غير متوقع
الثبوت وأما قراءة أبي بكر بتخفيف النون وتشديد الميم فتحتمل وجهين أحدهما أن تكون مخففة من الثقيلة
فتأتي في لما تلك الأوجه الثلاثة والثاني أن تكون إن نافية وكلا مفعولا بإضمار أرى ولما بمعنى إلا وأما قراءة [illegible]
بتشديد النون وتخفيف الميم فواضحة وأما قراءة الحرميين بتخفيفهما فإن في الأولى على أصلها من التشديد ووجوب
الإعمال وفي الثانية مخففة من الثقيلة وأعملت على أحد الوجهين واللام من لما فيهما لام الابتداء وقيل هي
في قراءة التخفيف الفارقة بين إن النافية والمخففة من الثقيلة وليس كذلك لأن تلك إنما تكون عند تخفيف إن
وإهمالها وما زائدة للفصل بين اللامين كما زيدت الألف للفصل بين الهمزتين في نحو أأنذرتهم وبين النونات
في نحو اضربنان يا نسوة وقيل وليست موصولة بجملة القسم لأنها إنشائية وليس كذلك لأن الصلة في المعنى جملة
الجواب وإنما جملة القسم مسوقة لمجرد التوكيد ويشهد لذلك قوله تعالى وإن منكم لمن ليبطئن لأنه لعل من نكرة
أي لفريقا ليبطئن لا يمتنع تكون موصوفة وجملة الصفة كجملة الصلة في اشتراط الخبرية وأما المركب من
الكلمتين فكقوله لما رأيت أبا يزيد مقاتلا أدع القتال وأشهد الهيجاء وهو لغز يقال فيه أين جواب لما وبم
انتصب أدع وجوابه أن الأصل لن ما ثم أدغمت النون في الميم للتقارب ووصلا خطا للإلغاز وإنما حقهما
أن يكتبا منفصلين ونظيره في الإلغاز قوله عافت الماء في الشتاء فقلنا برديه تصادفيه سخينا فيقال كيف يكون
التبريد سببا لمصادفته سخينا وجوابه أن الأصل بل رديه ثم كتب على لفظه للإلغاز وعن الثاني أن انتصابه بلن وما
الظرفية وصلتها ظرف له فاصل بينه وبين لن للضرورة فيسأل كيف يجتمع قوله لن أدع القتال مع قوله لن أشهد
الهيجاء فيجاب بأن أشهد ليس معطوفا على أدع بل نصب بأن مضمرة وأن والفعل عطف على القتال أي لن أدع القتال
وشهود الهيجاء على حد قوله ولبس عباءة وتقر عيني لن حرف نصب ونفي واستقبال وليس أصله
أصل لن لا فأبدلت الألف نونا في لن وميما في لم خلافا للفراء لأن المعروف إنما هو إبدال النون ألفا لا العكس
نحو لنسفعا وليكونا ولا أصل لن لا أن فحذفت الهمزة تخفيفا والألف للساكنين خلافا للخليل والكسائي
بدليل جواز تقديم معمول معمولها عليها نحو زيدا لن أضرب خلافا للأخفش الصغير وامتناع نحو زيدا يعجبني أن أضرب
خلافا للفراء ولأن الموصول وصلته مفرد ولن تفعل كلام تام وقول المبرد إنه مبتدأ حذف خبره أي لا الفعل واقع
مردود بأنه لم ينطق به مع أنه لم يسد شيء مسده بخلاف نحو لولا زيد لأكرمتك وبأن الكلام تام بدون المقدر

لا الداخلة على الجملة الاسمية واجبة التكرار اذا لم تعمل ولا النافية له فى دعوى عدم وجوب ذلك فان لا
يشهد بذلك ولا تفيد لن توكيد النفى خلافا للزمخشرى فى كشافه ولا تابيده خلافا له فى انموذجه وكلاهما
دعوى بلا دليل قيل ولو كانت للتابيد لم يقيد منفيها باليوم فى فلن اكلم اليوم انسيا ولكان ذكر الابد
فى ولن يتمنوه ابدا تكرارا والاصل عدمه وتاتى للدعاء كما اتت لا لذلك وفاقا لجماعة منهم ابن عصفور والحجة فى قوله
لن تزالوا كذلكم ثم لا زلت لكم خالدا خلود الجبال وقوله تعالى قال رب بما انعمت على فلن اكون ظهيرا للمجرمين
وقيل ليس منه لان فعل الدعاء لا يسند الى المتكلم بل الى المخاطب او الغائب نحو يا رب لا عذبت فلانا ونحو لا
عذب الله عمرا انتهى ويرده قوله ثم لا زلت لكم خالدا وتلقى القسم بها وبلم نادر جدا كقول ابى طالب والله
لن يصلوا اليك بجمعهم حتى اوسد فى التراب دفينا وقيل لبعضهم الك بنون فقال نعم وخالقهم لم تقم عن
مثلهم منجبة ويحتمل هذا ان يكون على حذف الجواب اى انهم لمنجبون ثم استانف جملة النفى وزعم بعضهم انها قد
تجزم كقوله فلن يحل للعينين بعدك منظر وقوله لن يخب الان من رجائك من حرك من دون بابك الحلقه والا
محتمل للاجتزاء بالفتحة عن الالف للضرورة **ليت حرف** تمنى يتعلق بالمستحيل غالبا كقوله فيا ليت الشباب
يعود يوما فاخبره بما فعل المشيب وبالممكن قليلا وحكمه ان ينصب الاسم ويرفع الخبر قال الفراء وبعض اصحابه وقد ينصبهما
كقوله يا ليت ايام الصبا رواجعا وبنى على ذلك ابن المعتز قوله مرت بنا سحرا طير فقلت لها طوباك يا
ليتنى اياك طوباك والاول عندنا محمول على حذف الخبر وتقديره اقبلت لا تكون خلافا للكسائى العلم بتقدير
ان ولو الشرطيتين ويصح بيت ابن المعتز على انابة ضمير النصب عن ضمير الرفع ويقترن بها ما الحرفية فلا يزيلها
عن الاختصاص بالاسماء لا يقال ليتما قام زيد خلافا لابن ابى الربيع وطاهر القزوينى ويجوز اعمالها لبقاء
الاختصاص واهمالها حملا على اخواتها ورووا بالوجهين قول النابغة قالت الا ليتما هذا الحمام لنا
الى حمامتنا او نصفه فقد ويحتمل ان الرفع على ان ما موصولة وان الاشارة خبر لهو محذوف اى ليت الذى
هو هذا الحمام لنا فلا يدل على الاهمال ولكنه احتمال مرجوح لان حذف العائد المرفوع بالابتداء
فى صلة غير اى مع عدم طول الصلة قليل ويجوز ليتما زيدا القاه على الاعمال ويمتنع على اضمار فعل
على شريطة التفسير **لعل حرف** ينصب الاسم ويرفع الخبر قال بعض اصحاب الفراء وقد ينصبهما وزعم
يونس ان ذلك لغة لبعض العرب وحكى لعل اباك منطلقا وتاويله عندنا على اضمار يوجد وعند
الكسائى على اضمار يكون وقد مر ان عقيلا يخفضون بها المبتدا كقوله لعل ابى المغوار منك قريب
وزعم الفارسى انه لا دليل فى ذلك لانه يحتمل ان يكون الاصل لعله لابى المغوار جواب قريب فحذف
موصوف قريب وضمير الشان وادغم لام لعل الثانية تخفيفا وادغم الاولى فى لام الجر ومن ثم كانت مكسورة

ومن فتح

ومن فتح فهو على لغة من يقول المال لزيد بالفتح وهذا تكلف كثير ولم يثبت تخفيف لعل ثم هو محجوج
بنقل الائمة ان الجر بلعل لغة قوم باعيانهم واعلم ان مجرورها فى موضع رفع بالابتداء لتنزيل لعل منزلة
الجار الزائد نحو بحسبك درهم بجامع ما بينهما من عدم التعلق بعامل وقوله قريب هو خبر ذلك المبتدا
ومثله لولاى لكان كذا على قول سيبويه ان لولا زائدة وقول الجمهور ان الزائد لا تعمل شيئا فقيل
هم لسانه وصل الضمير بكان الزائدة اصلاحا للفظ لئلا يقع الضمير المرفوع المنفصل الى جانب الفعل وقيل
بل الضمير توكيد للمستتر فى كان على ان الاصل فجيرانه ثم وصل لما ذكر وقيل بل هو معمول لكان بالحقيقة
فقيل على انها ناقصة وان الخبر وقيل بل على انها الزائدة وانها تعمل فى الفاعل كما يعمل فيها الملغى
نحو زيد ظننت عالم وتتصل بلعل ما الحرفية فتكفها عن العمل لزوال اختصاصها بدليل قوله
اضاءت لك النار الحمار المقيدا وجوز قوم اعمالها حملا على ليت لاشتراكهما فى انهما يغيران معنى الابتداء
وكذا قال الوالى كان وبعضهم خص لعل بذلك لشدة التشابه لانها وليت للانشاء واما كان فللخبر
لحن سمع بالبصرة لعل لها عذر وانت تلوم وهذا محتمل لتقدير ضمير الشان كما تقدم فى ان من اشد الناس
عذابا يوم القيمة المصورون وفيها عشر لغات مشهورة ولها معان احدها وهو الشائع التوقع وهو ترجى المحبوب والاشفاق
من المكروه نحو لعل الحبيب مواصل ولعل الرقيب حاصل وتختص بالممكن وقول فرعون لعلى ابلغ الاسباب اسباب
السموات انما قاله جهلا او مخرقة وافكا والثانى التعليل اثبته جماعة منهم الاخفش والكسائى وحملوا عليه فقولا
له قولا لينا لعله يتذكر او يخشى ومن لم يثبت ذلك يحمله على الرجاء ويصرفه للمخاطبين اى اذهبا على رجائكما
والثالث الاستفهام اثبته الكوفيون ولهذا علق بها الفعل فى نحو لا تدرى لعل الله يحدث بعد ذلك امرا
ونحو وما يدريك لعله يزكى قال الزمخشرى وقد اشربها معنى ليت من قرا فاطلع انتهى وفى الاية بحث
ويقترن خبرها بان كثيرا حملا على عسى كقوله لعلك يوما ان تلم ملمة وبحرف التنفيس قليلا كقوله فقولا
لها قولا رقيقا لعلها سترحمنى من زفرة وعويل وخرج بعضهم نصب فاطلع على تقدير ان مع ابلغ كما خفض المعطوف
فى بيت زهير بدا لى انى لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان جائيا على تقدير الباء مع مدرك
ولا يمتنع كون خبرها فعلا ماضيا خلافا للحريرى وفى الحديث وما يدريك لعل الله اطلع على اهل بدر
فقال اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم وقال الشاعر وبدلت قرحا داميا بعد صحة لعل منايانا تحولن
ابؤسا وانشد سيبويه اعد نظرا يا عبد قيس لعلما اضاءت لك النار الحمار المقيدا فان اعترض بان
لعل هنا مكفوفة بما فالجواب ان شبهة المانع ان لعل للاستقبال فلا تدخل على الماضى ولا
فرق على هذا بين كون الماضى معمولا لها او معمولا لما فى حيزها ومما يوضح بطلان قوله ثبوت ذلك فى

خبر ليت هي بمنزلة لعل نحو يا ليتني قدمت لحياتي يا ليتني مت قبل هذا وكنت نسيا منسيا يا ليتني كنت معهم

تنبيه من مشكل باب ليت قول يزيد بن الحكم فليت كفافا كان خيرك كله وشرك عني ما ارتوى الماء مرتوي واشكاله من اوجه احدها عدم ارتباط خبر ليت لان الظاهر ان كفافا اسم ليت ان كان تاما وانها وفاعلها الخبر ولا ضمير في هذه الجملة والثاني تعليق عن بمرتو والثالث ابقاء الماء فاعلا بارتوى وانما يقال ارتوى الشارب والجواب عن الاول ان كفافا انما هو خبر لكان مقدم عليها وهو بمعنى كاف واسم ليت محذوف للضرورة اي فليتك او فليته او فليت الشان ومثله قوله فليت دفعت الهم عني ساعة وخبر اسم كان وكله توكيد له والجملة خبر ليت واما وشرك فيروى بالرفع عطفا على خيرك وخبره اما محذوف وتقديره كفافا ومرتو فاعل بارتوى واما مرتوي على انه سكن للضرورة كقوله ولو ان واش باليمامة داره وداري باعلى حضرموت اهتدى ليا ويروى بالنصب اما على انه اسم لليت محذوفة وسهل حذفها تقدم ذكرها كما سهل ذلك لحذف كل وبقاء الخفض في قوله اكل امرء تحسبين امرءا ونار توقد بالليل نارا واما على العطف على اسم ليت المذكورة ان قدر ضمير المخاطب فاما ضمير الشان فلا يعطف عليه لو ذكر فكيف وهو محذوف ومرتوي على الوجهين مرفوع اما لانه خبر ليت المحذوفة واما لانه عطف على خبر ليت المحذوف وعن الثاني انه ضمن مرتوي معنى كاف لان المرتوي يكف عن الشرب كما جاء فليحذر الذين يخالفون عن امره ان تصيبهم فتنة لان في يخالفون معنى يعدلون ويخرجون وان علقته بكفافا محذوفا على وجه من ذكره فلا اشكال وعن الثالث انه اما على حذف مضاف اي شارب الماء واما على جعل الماء مرتويا مجازا كما جعل صاديا في قوله وجبت هجيرا يترك الماء صاديا او يترك الماء بالنصب على تقدير من كما في واختار موسى قومه سبعين رجلا ففاعل ارتوى على هذا مرتو كما تقول ما شرب الماء شارب

لكن مشددة النون حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر وفي معناها ثلثة اقوال احدها وهو المشهور انه واحد وهو الاستدراك وفسر بان تنسب لما بعدها حكما مخالفا لحكم ما قبلها ولذلك لا بد ان يتقدمها كلام مناقض لما بعدها نحو ما هذا ساكنا لكنه متحرك او ضد له نحو ما هذا ابيض لكنه اسود وقيل او خلاف نحو ما زيد قائما لكنه شارب وقيل يجوز ذلك والثاني انها ترد تارة للاستدراك وتارة للتوكيد قاله جماعة منهم صاحب البسيط وفسروا الاستدراك برفع ما توهم ثبوته نحو ما زيد شجاعا لكنه كريم لان الشجاعة والكرم لا يكادان يفترقان فنفي احدهما يوهم انتفاء الآخر وما قام زيد لكن عمرا قام وذلك اذا كان بين الرجلين تلابس او تماثل في الطريقة ومثلوا التوكيد بنحو لو جاءني اكرمته لكنه لم يجئ فاكدت ما افادته لو من الامتناع

والثالث

والثالث انها للتوكيد دائما مثل ان ويصحب التوكيد معنى الاستدراك وهو قول ابن عصفور قال في المقرب ان وان ولكن معناها التوكيد ولم يزد على ذلك وقال في الشرح معنى لكن التوكيد وتعطي مع ذلك الاستدراك انتهى والبصريون على انها بسيطة وقال الفراء اصلها لكن ان فطرحت الهمزة للتخفيف ونون لكن للساكنين كقوله ولست بآتيه ولا استطيعه ولاك اسقني ان كان ماؤك ذا فضل وقال باقي الكوفيين مركبة من لا وان والكاف الزائدة لا التشبيهية وحذفت الهمزة تخفيفا وقد يحذف اسمها كقوله فلو كنت ضبيا عرفت قرابتي ولكن زنجي عظيم المشافر اي ولكنك وعليه بيت المغني وما كنت ممن يدخل العشق قلبه ولكن من يبصر جفونك يعشق وبيت الكتاب ولكن من لا يلق امرا ينوبه بعدته ينزل به وهو اعزل ولا يكون الاسم فيهما من لان الشرط لا يعمل فيه ما قبله ولا يدخل اللام في خبرها خلافا للكوفيين احتجوا بقوله ولكنني من حبها لعميد ولا يعرف له قائل ولا تتمة ولا نظير ثم هو محمول على زيادة اللام او على ان الاصل لكن انني ثم حذفت الهمزة تخفيفا ونون لكن للساكنين

لكن ساكنة النون ضربان مخففة من الثقيلة وهو حرف ابتداء لا يعمل خلافا للاخفش ويونس لدخولها بعد التخفيف على الجملتين وخفيفة باصل الوضع فان وليها كلام فهي حرف ابتداء لمجرد افادة الاستدراك وليست عاطفة ويجوز ان تستعمل بالواو نحو ولكن كانوا الظالمين وبدونها نحو قول زهير ان ابن ورقاء لا تخشى بوادره لكن وقائعه في الحرب تنتظر وزعم ابن ابي الربيع انها حين اقترانها بالواو عاطفة جملة على جملة وانه ظاهر قول سيبويه وان وليها مفرد فهي عاطفة بشرطين احدهما ان يتقدمها نفي او نهي نحو ما قام زيد لكن عمرو ولا يقم زيد لكن عمرو فان قلت قام زيد ثم جئت بلكن جعلتها حرف ابتداء فجئت بالجملة فقلت لكن عمرو لم يقم واجاز الكوفيون لكن عمرو على العطف وليس بمسموع الشرط الثاني ان لا تقترن بالواو قاله الفارسي واكثر النحويين وقال قوم لا تستعمل مع المفرد الا بالواو واختلف في نحو ما قام زيد ولكن عمرو على اربعة اقوال احدها ليونس ان لكن غير عاطفة والواو عاطفة مفردا على مفرد الثاني لابن مالك ان لكن غير عاطفة والواو عاطفة جملة حذف بعضها على جملة صرح بجميعها قال فالتقدير في نحو ما قام زيد ولكن عمرو ولكن قام عمرو وفي ولكن رسول الله وخاتم النبيين ولكن كان رسول الله وعلة ذلك ان الواو لا تعطف مفردا على مفرد مخالف له في الايجاب والسلب بخلاف الجملتين المتعاطفتين فيجوز تخالفهما فيه نحو قام زيد ولم يقم عمرو الثالث لابن عصفور ان لكن عاطفة والواو زائدة لازمة والرابع لابن كيسان ان لكن عاطفة والواو زائدة غير لازمة وسمع ما مررت برجل صالح لكن طالح بالخفض فقيل على العطف وقيل بجار مقدر اي لكن مررت بطالح وجاز ابقاء عمل الجار بعد حذفه لقوة الدلالة عليه بتقدم ذكره

ليس كلمة دالة

على نفي الحال وتنفي غيره بالقرينة نحو ليس خلق الله مثله وقول الأعشى له نافلات ما يغب نوالها وليس
عطاء اليوم مانعه غدا وهي فعل لا يتصرف ووزنه فعل بالكسر ثم التزم تخفيفه ولم يقدر فعل بالفتح لأنه لا
يخفف ولا فعل بالضم لأنه لم يوجد في يائي العين الا في هيؤ وسمع لست بضم اللام فيكون على هذه اللغة
كهيؤ وزعم ابن السراج انه حرف بمنزلة ما وتابعه الفارسي في الحلبيات وابن شقير وجماعة والصواب الأول
بدليل لست ولستما ولسنا وليسوا وليست ولستن وتلازم رفع الاسم ونصب الخبر وقيل قد تخرج عن ذلك في
مواضع احدها ان يكون حرفا ناصبا للمستثنى بمنزلة الا نحو اتوني ليس زيدا والصحيح انها الناسخة وان اسمها
ضمير راجع لبعض المفهوم مما تقدم واستتاره واجب فلا يليها في اللفظ الا المنصوب وهذه المسألة كانت
سبب قراءة سيبويه النحو وذلك انه جاء الى حماد بن سلمة لكتابة الحديث فاستملى منه قوله ليس من اصحابي
احد الا ولو شئت لأخذت عليه ليس ابا الدرداء فقال سيبويه ليس ابو الدرداء فصاح به حماد لحنت يا
سيبويه انما هذا استثناء فقال والله لأطلبن علما لا يلحنني معه احد ثم مضى ولزم الأخفش وغيره والثاني
ان يقترن الخبر بعدها بالا نحو ليس الطيب الا المسك فان بني تميم يرفعونه حملا لها على ما في الاهمال عند انتقاض
النفي كما حمل اهل الحجاز ما على ليس في الاعمال عند استيفاء شروطها حكى ذلك عنهم ابو عمرو بن العلاء
فبلغ ذلك عيسى بن عمر الثقفي فجاءه فقال يا ابا عمرو ما شيء بلغني عنك ثم ذكره له فقال له ابو عمرو نمت و
ادلج الناس ليس في الأرض تميمي الا وهو يرفع ولا حجازي الا وهو ينصب ثم قال لليزيدي ولخلف الأحمر اذهبا
الى ابي مهدي فلقناه الرفع فانه لا يرفع والى المنتجع التميمي فلقناه النصب فانه لا ينصب فأتياهما وجهدا بكل منهما
ان يرجع عن لغته فلم يفعل فأخبرا ابا عمرو وعنده عيسى فقال له عيسى بهذا فقت الناس وخرج الفارسي ذلك
على اوجه احدها ان في ليس ضمير الشان ولو كان كما زعم لدخلت الا على اول الجملة الاسمية الواقعة خبرا
ليس الا الطيب المسك كما قيل الا ليس الا ما قضى الله كائن وما يستطيع المرء نفعا ولا ضرا واجاب بان الا قد توضع
في غير موضعها مثل ان نظن الا ظنا وقوله وما اغتره الشيب الا اغترارا اي ان نحن الا نظن ظنا وما اغتره
الا الشيب اغترارا لأن الاستثناء المفرغ لا يكون في المفعول المطلق التوكيدي لعدم الفائدة ورد
بان المصدر في الآية والبيت نوعي على حذف الصفة اي الا ظنا ضعيفا والا اغترارا عظيما الثاني ان الطيب
اسمها وان خبرها محذوف اي في الوجود وان المسك بدل من اسمها الثالث انه كذلك ولكن الا المسك
نعت للاسم لأن تعريفه تعريف الجنس اي ليس طيب غير المسك طيبا ولأبي نزار الملقب بملك النحاة توجيه آخر
وهو ان الطيب اسمها والمسك مبتدأ حذف خبره والجملة خبر ليس والتقدير الا المسك افخره وما تقدم من
نقل ابي عمرو ان ذلك لغة تميم يرد هذه التأويلات وزعم بعضهم ان ذلك مذهبها حرفا وان من

قولهم ليس خلق الله مثله وقوله هي الشفاء لدائي لو ظفرت بها وليس منها شفاء النفس مبذول وقد يدل
فيهما الجواز كون ليس فيهما شانية الموضع الثالث ان يدخل على الجملة الفعلية او على المبتدأ والخبر
مرفوعين كما مثلنا وقد اجبنا عن ذلك الرابع ان يكون حرفا عاطفا اثبت ذلك الكوفيون و
البغداديون على خلاف بين النقلة واستدلوا بنحو قوله اين المفر والاله الطالب والأشرم المغلوب ليس
الغالب وخرج على ان الغالب اسمها والخبر محذوف قال ابن مالك وهو في الأصل ضمير متصل عائد على
الأشرم اي ليسه الغالب كما تقول الصديق كانه زيد ثم حذف لاتصاله ومقتضى كلامه انه لولا تقديره متصلا
لم يجز حذفه وهو نظير

حرف الميم

ما تأتي على وجهين اسمية وحرفية وكل منهما ثلاثة اقسام فأما اوجه
الاسمية فأحدها ان تكون معرفة وهي نوعان ناقصة وهي الموصولة نحو ما عندكم ينفد وما عند الله
باق وتامة وهي نوعان عامة اي مقدرة بقولك الشيء وهي التي لم يتقدمها اسم تكون هي وعاملها صفة
له في المعنى نحو ان تبدوا الصدقات فنعما هي اي فنعم الشيء هي والأصل فنعم الشيء ابداؤها لأن الكلام في
الابداء لا في الصدقات ثم حذف المضاف وانيب عنه المضاف اليه فانفصل وارتفع وخاصة وهي التي يتقدمها ذلك
وتقدر من لفظ ذلك الاسم نحو غسلته غسلا نعما ودققته دقا نعما اي نعم الغسل ونعم الدق و
اكثرهم لا يثبت مجيء ما معرفة تامة واثبته جماعة منهم ابن خروف ونقله عن سيبويه والثاني ان تكون
نكرة مجردة عن معنى الحرف وهي ايضا نوعان ناقصة وتامة فالناقصة هي الموصوفة وتقدر بقولك شيء
كقولهم مررت بما معجب لك اي بشيء معجب لك وقوله لما نافع يسعى اللبيب فلا تكن لشيء بعيد نفعه الدهر ساعيا
وقول الآخر ربما تكره النفوس من الأمر له فرجة كحل العقال اي رب شيء تكرهه النفوس فحذف العائد
من الصفة الى الموصوف ويجوز ان يكون ما كافة والمفعول المحذوف اسما ظاهرا اي قد تكره النفوس من
الأمر شيئا اي وصفا فيه والأصل من الأمور امرا ففي هذا انابة المفرد عن الجمع وفي الأول انابة
الصفة غير المفردة عن الموصوف اذ الجملة بعده صفة له وقد قيل في ان الله نعما يعظكم به ان المعنى نعم
شيئا يعظكم به فما نكرة تامة تمييز والجملة صفة والفاعل مستتر وقيل ما معرفة موصولة فاعل
والجملة صلة وقيل غير ذلك وقال سيبويه في هذا ما لدي عتيد المراد شيء لدي عتيد اي معد لجهنم باغوائي
اياه او حاضر والتفسير الأول رأي الزمخشري وفيه ان ملاحظة للتجهيز السائل وان قدرت ما موصولة فعتيد بدل
منها او خبر ثان او خبر لمحذوف والتامة تقع في ثلاثة ابواب احدها التعجب نحو ما احسن زيدا المعنى شيء
حسن زيدا جزم بذلك جميع البصريين الا الأخفش فجوزه وجوز ان يكون معرفة موصولة والجملة بعدها صلة
لا محل لها وان يكون نكرة موصوفة والجملة بعدها في موضع رفع نعتا لها وعليهما فخبر المبتدأ محذوف وجوبا تقديره

شيء عظيم ونحوه والثاني في باب نعم وبئس نحو غسلته غسلا نعما ودققته دقا نعما اي نعم شيئا فما نصب على
التمييز عند كثير من المتأخرين منهم الزمخشري وظاهر كلام سيبويه انها معرفة تامة كما مر والثالث قولهم اذا ارادوا
المبالغة في الاخبار عن احد بالاكثار من فعل كالكتابة ان زيدا مما ان يكتب اي انه من امر كتابة اي انه مخلوق
من امر وذلك الامر هو الكتابة فما بمعنى شيء وان وصلتها في موضع خفض بدلا منها والمعنى بمنزلة خلق
الانسان من عجل جعل لكثرة عجلته كانه خلق منها وزعم السيرافي وابن خروف وتبعهما ابن مالك ونقله
عن سيبويه انها معرفة تامة بمعنى الشيء او الامر وان وصلتها مبتدأ والظرف خبره والجملة خبر ان ولا يتحصل
للكلام معنى طائل على هذا التقدير والثالث ان تكون نكرة متضمنة معنى الحرف وهي نوعان احدها الاستفهامية
ومعناها اي شيء نحو ما هي ما لونها وما تلك بيمينك يا موسى قال موسى ما جئتم به السحر وذلك على قراءة ابي عمرو
السحر بمد الالف فما مبتدأ والجملة بعدها خبر والسحر اما بدل من ما ولهذا قرن بالاستفهام وكانه قيل
السحر جئتم به واما بتقدير اهو السحر او السحر هو واما من قرأ السحر على الخبر فما موصولة والسحر خبرها ويقويه
قراءة عبد الله ما جئتم به سحر ويجب حذف الف ما الاستفهامية اذا جرت وابقاء الفتحة دليلا عليها
نحو فيم والام وعلام وقال فتلك ولاة السوء قد طال مكثهم فحتام حتام العناء المطول وربما تبعت الفتحة الالف
في الحذف وهو مخصوص بالشعر كقوله يا ابا الاسود لم خلفتني لهموم طارقات وذكر وعلة حذف الالف الفرق
بين الاستفهام والخبر فلهذا حذفت في نحو فيم انت من ذكراها فناظرة بم يرجع المرسلون لم تقولون ما لا
تفعلون وثبتت في لمسكم فيما افضتم فيه عذاب عظيم يؤمنون بما انزل اليك ما منعك ان تسجد لما خلقت
بيدي وكما لا تحذف الالف في الخبر لا تثبت في الاستفهام واما قراءة عكرمة وعيسى عما يتساءلون فنادر
واما قول حسان على ما قام يشتمني لئيم كخنزير تمرغ في دمان فضرورة والدمان كالرماد وزنا ومعنى ويروى
في رماد فلذلك رجح على تفسير ابن الشجري له بالسرجين ومثله قول الآخر انا قتلنا بقتلانا سراتكم اهل
اللواء ففيما يكثر القتل ولا يجوز حمل القراءة المتواترة على ذلك لضعفه فلهذا رد الكسائي قول المفسرين
في بما غفر لي ربي انها استفهامية وانما هي مصدرية والعجب من الزمخشري اذ جوز كونها استفهامية مع رده
على من قال في فبما اغويتني ان المعنى باي شيء اغويتني باثبات الالف وقليل شاذ واجاز هو وغيره ان
تكون بمعنى الذي وهو بعيد لان الذي غفر له هو الذنوب ويبعد ارادة الاطلاع عليها وان غفرت وقال
جماعة منهم الامام فخر الدين في فبما رحمة من الله لنت لهم انها للاستفهام التعجبي اي فباي رحمة ويرده ثبوت
الالف وان خفض رحمة لا يتجه لانها لا تكون بدلا من ما اذ المبدل من اسم الاستفهام يجب اقترانه بهمزة الاستفهام
نحو ما صنعت اخيرا ام شرا ولان ما النكرة الواقعة في غير الاستفهام والشرط لا تستغني عن الوصف الا في

بابي التعجب

بابي التعجب ونعم وبئس وفي نحو قولهم اني مما ان افعل على خلاف فيهن قدم ولا عطف بيان لهذا ولابن بابا
الاستفهامية لا توصف وما لا يوصف كالضمير لا يعطف عليه عطف البيان ولا مضاف الا ان اسماء
و اسماء الشرط والموصول لا يضاف منها غير اي باتفاق وكم في الاستفهام عند الزجاج في نحو بكم درهم
اشتريت والصحيح ان جره بمن محذوفة واذا ركبت ما الاستفهامية مع ذا لم تحذف الفها نحو لماذا جئت
لان الفها قد صارت حشوا وهذا فصل عقدته لماذا اعلم انها تأتي في العربية على اوجه احدها
ان تكون ما استفهاما وذا اشارة نحو ماذا التواني ماذا الوقوف على نار وقد خمدت يا طالما او
في الحرب الثاني ان تكون ما استفهاما وذا موصولة كقول لبيد الا تسألان المرء ماذا يحاول
انحب فيقضى ام ضلال وباطل فما مبتدأ بدليل ابداله المرفوع منها وذا موصول بدليل افتقاره للجملة بعده
وهو ارجح الوجهين في ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو فيمن رفع العفو اي الذي ينفقونه العفو اذ
الاصل ان تجاب الاسمية بالاسمية والفعلية بالفعلية الثالث ان يكون ماذا كله استفهاما على التركيب
كقولك لماذا جئت وقوله يا خزر تغلب ماذا بال نسوتكم وهو ارجح الوجهين في الآية في قراءة غير ابي عمرو قل
العفو بالنصب اي ينفقون العفو الرابع ان يكون ماذا كله اسم جنس بمعنى شيء او موصولا بمعنى الذي على خلاف
في تخريج قول الشاعر دعي ماذا علمت سأتقيه ولكن بالمغيب نبئيني فالجمهور على ان ماذا كله مفعول دعي ثم
اختلف فقال السيرافي وابن خروف موصول بمعنى الذي وقال الفارسي نكرة بمعنى شيء قال لان التركيب ثبت في الاجناس
دون الموصولات وقال ابن عصفور لا يكون ماذا مفعولا لدعي لان الاستفهام له الصدر ولا لعلمت لانه لم
يرد ان يستفهم عن معلومها ما هو ولا لمحذوف يفسره سأتقيه لان علمت حينئذ لا محل لها بل ما استفهام
مبتدأ وذا موصول خبر وعلمت صلته وعلق دعي عن العمل بالاستفهام انتهى ونقول اذا قدرت ماذا
بمعنى الذي او بمعنى شيء لم يمتنع كونها مفعولا لدعي وقوله لم يرد ان يستفهم عن معلومها لازم له اذا
اجاز ماذا مبتدأ وخبرا ودعواه تعليق دعي مردودة بانها ليست من افعال القلوب فان قال انما اردت انه
قدر الوقف على دعي فاستأنف ما بعده رده قول الشاعر ماذا الوقوف البيت ولكن فيها الابدان تخالف
ما بعدها ما قبلها والمخالفة هنا دعي في المعنى دع كذا ولكن افعل كذا وعلى هذا فلا يصح استئناف ما بعد دعي
لانه لا يقال من في الدار فاني اكرمه ولكن اخبرني عن كذا الخامس ان يكون ما زائدة وذا للاشارة كقوله انورا
سرع ماذا يا فروق انورا بالنون اي نفارا وسرع اصله سرع بضم الراء فخفف بنقل سرع ذا خروجا اي سرع
هذا في الخروج قال الفارسي يجوز كون ذا فاعل سرع وما زائدة ويجوز كون ماذا كله اسما كما في قوله
دعي ماذا علمت السادس ان يكون ما استفهاما وذا زائدة اجازه جماعة منهم ابن مالك في نحو ماذا صنعت

وعلى هذا التقدير ينبغي وجوب حذف الالف في نحو لم ذا جئت والمحققون ان الاسماء لا تزاد. النوع
الثاني الشرطية وهي نوعان غير زمانية نحو وما تفعلوا من خير يعلمه الله ما ننسخ من آية ونحو
وما بكم من نعمة فمن الله على ان الاصل وما يكن ثم حذف فعل الشرط كقوله ان العقل في اموالنا لا
نضيق بها ذراعا وان صبرا فنصبر للصبر اى ان يكن العقل وان نحبس حبسا والارجح في الآية انها
موصولة وان الفاء داخلة على الخبر لا شرطية والفاء داخلة على الجواب. وزمانية اثبت ذلك الفارسي وابو
البقاء وابو شامة وابن بري وابن مالك وهو ظاهر في قوله تعالى فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم اى استقيموا
لهم مدة استقامتهم لكم ويحتمل في فما استمتعتم به منهن فآتوهن اجورهن الا انه هنا مبتدأ لا ظرف والهاء
من به راجعة اليها ويحتمل فيهما ان تكون الموصولة وفآتوهن الخبر والعائد محذوف اى لاجله وقال فما
تك يا ابن عبد الله فينا فلا ظلما نخاف ولا افتقارا استدل به ابن مالك على مجيئها للزمان وليس بقاطع
لاحتماله للمصدرية اى للمفعول المطلق فالمعنى اى كون تكون فينا طويلا او قصيرا واما اوجه الحرفية
فاحدها ان تكون نافية فان دخلت على الجملة الاسمية اعملها الحجازيون والتهاميون والنجديون عمل ليس
بشروط معروفة نحو ما هذا بشرا ما هن امهاتهم وعن عاصم انه رفع امهاتهم على التميمية وندر تركيبها مع
النكرة تشبيها لها بلا كقوله وما بأس لو ردت علينا تحية قليل على من يعرف الحق عابها وان دخلت على
الفعلية لم تعمل نحو وما تنفقون الا ابتغاء وجه الله فاما وما تنفقوا من خير فلانفسكم وما تنفقوا من خير يوف اليكم
فما فيهما شرطية بدليل الفاء في الاولى والجزم في الاولى والثانية واذا نفت المضارع تخلص عند الجمهور
للحال ورد عليهم ابن مالك بنحو قل ما يكون لي ان ابدله واجيب بان شرط كونه للحال انتفاء قرينة خلافه
والثاني ان تكون مصدرية وهي نوعان زمانية وغيرها فغير الزمانية نحو عزيز عليه ما عنتم ودوا ما عنتم
وضاقت عليهم الارض بما رحبت فذوقوا بما نسيتم لقاء يومكم هذا لهم عذاب شديد بما نسوا يوم الحساب
ليجزيك اجر ما سقيت لنا وليست هذه بمعنى الذي لان الذي سقاه لهم الغنم وانما الاجر على السقي الذي هو فعله
لا على الغنم فان ذهبت تقدر اجر سقي الذي سقيته لنا فذلك تكلف لا يحوج اليه ومنه بما كانوا يكذبون
آمنوا كما آمن الناس وكذا حيث اقترنت بكاف التشبيه بين فعلين متماثلين وفي هذه الآيات رد لقول السهيلي
ان الفعل بعد ما هذه لا يكون خاصا فنقول اعجبني ما تفعل ولا يجوز اعجبني ما تخرج. والزمانية نحو ما دمت
حيا اصله مدة دوامي حيا فحذف الظرف وخلفته ما وصلتها كما جاء في المصدر الصريح نحو جئتك صلوة
العصر وآتيك قدوم الحاج ومنه ان اريد الا الاصلاح ما استطعت فاتقوا الله ما استطعتم وقوله اجارتنا
ان الخطوب تنوب واني مقيم ما اقام عسيب ولو كان معنى كونها زمانية انها تدل على الزمان بذاتها

لا بالنيابة لكانت اسما ولم تكن مصدرية كما قال ابن السكيت وتبعه ابن الشجري في قوله منا الذي هو ما
طر شاربه والعانسون ومنا المرد والشيب معناه حين طر وقدرت ان بعدها التشبه في اللفظ بما النافية
كقوله ورج الفتى للخير ما ان رأيته على السن خيرا لا يزال يزيد وبعد فالاولى في البيت تقديرها نافية
لان زيادة ان حينئذ قياسية ولان فيه سلامة من الاخبار بالزمان عن الجثة ومن اثبات معنى واستعمال
لما لم يثبتا وهما كونها للزمان مجردة وكونها مصادفة وكون الذي مصرفا عن هذا الوجه مع ظهوره ان
ذكر المرد بعد ذلك لا يحسن لان الذي لم ينبت شاربه امرد والبيت عندي فاسد التقسيم بغير هذا الا ترى
ان العانسين وهم الذين لم يتزوجوا لا يناسبون بقية الاقسام وانما العرب معصومون من الخطأ في الالفاظ دون
المعاني وفي البيت مع هذا العيب شذوذان اطلاق العانس على المذكر وانما الاشهر استعماله في المؤنث وجمع
الصفة بالواو والنون مع كونها غير قابلة للتاء ولا دالة على المفاضلة وانما عدلت عن قولهم ظرفية الى
قولي زمانية لتشمل نحو كلما اضاء لهم مشوا فيه فان الزمان المقدر هنا مخفوض اى كل وقت اضاءة والمخفوض
لا يسمى ظرفا ولا يشاركها في النيابة عن الزمان ان خلافا لابن جني وحمل عليه قوله وتالله ما ان شهلة
ام واحد بأوجد مني ان يهان صغيرها وتبعه الزمخشري وحمل عليه ان آتاه الله الملك وان يصدقوا
اتقتلون رجلا ان يقول ربي الله ومعنى التعليل في البيت والآيات ممكن وهو متفق عليه فلا معدل عنه
وزعم ابن خروف ان ما المصدرية حرف باتفاق ورد على من نقل فيها خلافا والصواب مع ناقل الخلاف فقد صرح
الاخفش وابو بكر باسميتها وتوهما ان فيه تخليصا من دعوى اشتراك لا داعي اليه فان ما الموصولة الاسمية
ثابتة باتفاق وهي موضوعة لما لا يعقل والاحداث من جملة ما لا يعقل فاذا قيل اعجبني ما قمت قلنا التقدير
اعجبني الذي قمته وهو يعطي معنى قولهم اعجبني قيامك ويرد ذلك ان نحو جلست ما جلس زيد تريد به المكان
ممتنع مع انه مما لا يعقل وانه يستلزم ان يسمع كثيرا نحو عجبت ما قمته لانه عندهما الاصل وذلك غير مسموع
قيل ولا ممكن لان قام غير متعد وهذا خطأ بين لان الهاء المقدرة مفعول مطلق لا مفعول به وقال ابن الشجري
النحويون يقدرون الاخفش يقول التقدير ولهم عذاب اليم بما كانوا يكذبون فقالوا ان كان الضمير المحذوف للنبي او القرآن
صح المعنى وخلت الصلة من عائد وللتكذيب بالنبي والقرآن فسد المعنى لانهم اذا كذبوا التكذيب بالقرآن
والنبي كانوا مؤمنين انتهى وهذا سهو منه لان كذبوا الثاني واقع على التكذيب بل هو مؤكد به لانه مفعول
مطلق لا مفعول به والمفعول به محذوف ايضا اى بما كانوا يكذبون النبي والقرآن تكذيبا ونظيره وكذبوا
باياتنا كذابا ولابي البقاء في هذه الآية اوهام متعددة فانه قال ما مصدرية وصلتها يكذبون ويكذبون
خبر كان ولا عائد على ما ولو قيل باسميتها فضمنت يكذبون ضمير المفعول لكان الفصل بين ما الحرفية وصلتها وكون يكذبون

في موضع نصب لانه تحته خبر كان وكونه لا موضع له لانه قدره صلة لما واستغنى الموصول الاسمي عن عائد
وللزمخشري غلطة على هذه الاخيرة بانه جوز مصدرية ما في واتبع الذين ظلموا ما اترفوا فيه مع انها قد عاد
عليها الضمير وبتوصلها بالفعل الجامد في قوله أليس اميري في الامور بانتما بما لستما اهل الخيانة والغدر
وبهذا البيت يتجه القول بحرفيتها اذ لا يتأتى هنا تقدير الضمير الوجه الثالث ان تكون زائدة وهي نوعان
كافة وغير كافة والكافة ثلثة انواع احدها الكافة عن عمل الرفع ولا تتصل الا بثلثة افعال قل وكثر وطال
وعلة ذلك شبههن برب ولا تدخل حينئذ الا على جملة فعلية صرح بفعليها كقوله قلما يبرح اللبيب الى ما يورث
المجد داعيا او مجيبا فاما قول المرار صددت فاطولت الصدود وقلما وصال على طول الصدود يدوم فقال
سيبويه ضرورة فقيل وجه الضرورة ان حقها ان يليها الفعل صريحا والشاعر اولاها فعلا مقدرا وان
وصال مرتفع بيدوم محذوفا مفسرا بالمذكور وقيل وجهها انه قدم الفاعل ورده ابن السيد بان البصريين
لا يجيزون تقديم الفاعل في شعر ولا نثر وقيل وجهها انه اناب الجملة الاسمية عن الفعلية كقوله فهلا
نفس ليلى شفيعها وزعم المبرد ان ما زائدة ووصال فاعل لا مبتدأ وزعم بعضهم ان ما مع هذه الافعال مصدرية
لا كافة الثانية الكافة عن عمل النصب والرفع وهي المتصلة بان واخواتها نحو انما الله اله واحد كانما يساقون
الى الموت وتسمى المتلوة بفعل مهيئة وزعم ابن درستويه وبعض الكوفيين ان ما مع هذه الحروف اسم مبهم بمنزلة
ضمير الشان في التفخيم والابهام وفي ان الجملة بعده مفسرة له ومخبر بها عنه ويرده انها لا
تصلح للابتداء بها ولا لدخول ناسخ غير ان واخواتها ورده ابن الخباز في شرح الايضاح بامتناع انما اين زيد مع
صحة تفسير ضمير الشان بجملة الاستفهام وهذا سهو منه اذ لا يفسر ضمير الشان بالجمل غير الخبرية اللهم الا مع ان المخففة
من الثقيلة فانها قد يفسر بالدعاء نحو اما ان جزاك الله خيرا وقراءة بعض السبعة والخامسة ان غضب الله عليها
على انا لا نسلم ان اسم ان المخففة يتعين كونه ضمير الشان اذ يجوز هنا ان يقدر ضمير المخاطب في الاولى والغائبة في
الثانية وقد قال سيبويه في ان يا ابرهيم قد صدقت الرؤيا ان التقدير انك قد صدقت واما انما توعدون لآت وان
ما تدعون من دونه الباطل انما عند الله هو خير لكم ايحسبون انما نمدهم به من مال وبنين نسارع لهم في الخيرات
واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسه فما في ذلك كله اسم باتفاق والحرف عامل واما انما حرم عليكم الميتة
فمن نصب الميتة فما كافة ومن رفعها وهو ابو جعفر العطاردي فما اسم موصول والعائد محذوف وكذلك انما
صنعوا كيد ساحر من رفع كيد فان عاملة وما موصول لكنه محتمل للاسمي والحرفي اي ان الذي صنعوه او
ان صنعهم ومن نصب وهو ابن مسعود والربيع بن خثيم فما كافة وجزم النحويون بان ما كافة في انما يخشى الله من
عباده العلماء ولا يمتنع ان تكون بمعنى الذي والعلماء خبر والعائد مستتر في يخشى واطلقت ما على جماعة العقلاء كما
في قوله

في قوله او ما ملكت ايمانكم فانكحوا ما طاب لكم من النساء واما قول النابغة الا ليتما هذا الحمام لنا فمن نصب
الحمام وهو الارجح عند النحويين في نحو ليتما زيدا قائم فما زائدة غير كافة وهذا اسمها ولنا الخبر قال سيبويه
وقد كان رؤبة بن العجاج ينشده رفعا انتهى فعلى هذا يحتمل ان يكون ما كافة وهذا مبتدأ ويحتمل ان
يكون موصولة وهذا خبر لمحذوف اي ليت الذي هو هذا الحمام لنا وهو ضعيف لحذف الضمير المرفوع
في صلة غير اي مع عدم طول الصلة وسهل ذلك تضمنه ابقاء الاعمال وزعم جماعة من الاصوليين والبيانيين
ان ما الكافة مع ان نافية وان ذلك سبب افادتها الحصر قالوا لان ان للاثبات وما للنفي فلا يجوز ان يتوجها
معا الى شيء واحد لانه تناقض فلا بد ان يحكم بتوجه النفي للمذكور بعدها لانه خلاف الواقع باتفاق فتعين
صرفه لغير المذكور وصرف الاثبات للمذكور فجاء الحصر وهذا البحث مبني على مقدمتين باطلتين باجماع النحويين
اذ ليست ان للاثبات وانما هي لتوكيد الكلام اثباتا كان مثل ان زيدا قائم او نفيا مثل ان زيدا ليس بقائم
ومنه ان الله لا يظلم الناس شيئا وليست ما للنفي بل هي بمنزلتها في اخواتها في ليتما ولعلما ولكنما وكانما و
بعضهم ينسب القول بانها نافية للفارسي في كتاب الشيرازيات ولم يقل ذلك الفارسي لا في الشيرازيات ولا في غيرها ولا قاله نحوي غيره وانما قال الفارسي
في الشيرازيات ان العرب عاملوا انما معاملة النفي والا في فصل الضمير كقول الفرزدق وانما يدافع عن احسابهم
انا او مثلي فهذا كقول الآخر قد علمت سلمى وجاراتها ما قطر الفارس الا انا وقول ابي حيان لا يجوز فصل الضمير
المحصور بانما وان الفصل في البيت الاول لضرورة واستدلاله بقوله تعالى قل انما اعظكم بواحدة انما اشكو
بثي وحزني الى الله وانما توفون اجوركم يوم القيامة وهم لان الحصر فيهن في جانب الظرف لا الفاعل الا ترى ان
المعنى ما اعظكم الا بواحدة وكذا الباقي والثالث الكافة عن عمل الجر وتتصل بحروف وظروف فالاحرف احدها
رب واكثر ما تدخل حينئذ على الماضي كقوله ربما اوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات لان التكثير والتقليل
انما يكونان فيما عرف حده والمستقبل مجهول ومن ثم قال الرماني في ربما يود الذين كفروا انما جاز لان المستقبل معلوم
عند الله تعالى كالماضي وقيل هو على حكاية حال ماضية مجازا مثل ونفخ في الصور وقيل التقدير ربما
كان يود ويكون كان هذه شانية وليس حذف كان بدون ان ولو الشرطيتين سهلا ثم الخبر وهو يود
مخرج على حكاية الحال الماضية فلا حاجة الى تقدير كان ولا يمتنع دخولها على الجملة الاسمية خلافا للفارسي
ولهذا قال في قول ابي داود ربما الجامل المؤبل فيهم ان ما نكرة موصوفة بجملة حذف مبتدؤها اي رب شيء
هو الجامل الثاني الكاف نحو كن كما انت وقوله كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه وقيل واجعل لنا الها
كما لهم آلهة وقيل ما موصولة والتقدير كالذي هو لهم آلهة وقيل لا تكف الكاف بما وان ما في ذلك مصدرية
موصولة بالجملة الاسمية الثالث الباء كقوله فلئن صرت لا تحير جوابا لبما قد ترى وانت خطيب ذكر ابن
وان ما

وان ما الكافة احدثت مع الباء معنى التقليل كما احدثت في الكاف معنى التعليل في نحو واذكروه كما
هداكم والظاهر ان الباء والكاف للتعليل وان ما معهما مصدرية وقد سلم ان كلا من الباء والكاف يأتي للتعليل
مع عدم ما كقوله تعالى فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات ويكأنه لا يفلح الكافرون وان التقدير
اعجب لعدم فلاح الكافرين ثم المناسب في البيت معنى التكثير لا التقليل الرابع من كقول ابي حية وانا لمما نضرب
الكبش ضربة قاله ابن الشجري والظاهر ان ما مصدرية فان المعنى مثله في خلق الانسان من عجل وقوله
علينا وان الضنين من البخل فجعل الانسان والبخيل مخلوقين من العجل والبخل مبالغة واما الظروف فاحدها
بعد كقوله اعلاقة ام الوليد بعد ما افنان راسك كالثغام المخلس بكسر اللام المختلط رطبه بيابسه
وقيل ما مصدرية وهو الحق لان فيه بقاء بعد على اصلها من الاضافة ولانها لو لم تكن مضافة لنونت والثاني
بين كقوله بينما نحن بالاراك معا اذ اتى راكب على جمله وقيل ما زائدة وبين مضافة الى زمن محذوف مضاف
الى الجملة اي بين اوقات نحن بالاراك والاقوال الثلاثة في بينا بالالف نحو قوله فبينا نسوس الناس والامر
امرنا اذا نحن فيهم سوقة ليس ننتصف والرابع والخامس حيث واذ ويضمنان حينئذ معنى ان الشرطية فيجزمان فعلين
غير الكافة نوعان عوض وغير عوض فالعوض في موضعين احدهما في نحو قولهم اما انت منطلقا انطلقت
والاصل انطلقت لان كنت منطلقا فقدم المفعول له للاختصاص وحذف الجار وكان للاختصار وجيء بما للتعويض
وادغمت النون للتقارب والعمل عند الفارسي وابن جني لما لا لكان والثاني نحو قولهم افعل هذا اما لا
ان كنت لا تفعل غيره وغير العوض يقع بعد الرافع كقولك شتان ما زيد وعمرو وقول مهلهل لو بابانين جاء
يخطبها زمل ما انف خاطب بدم وقد مضى البحث في قوله انور سرع ماذا يا فروق وان التقدير ابانفار اسرع
هذا وبعد الناصب والرافع نحو ليتما زيدا قائم وبعد الجازم نحو واما ينزغنك اياما تدعوا اينما تكونوا وقول
الاعشى متى ما تناخي عند باب ابن هاشم تراحي وتلقى من فواضله ندا وبعد الخافض حرفا كان نحو فبما رحمة
من الله عما قليل مما خطيئاتهم وقوله ربما ضربة بسيف صقيل بين بصرى وطعنة نجلاء وقوله وننصر مولانا
ونعلم انه كما الناس مجروم عليه وجارم او اسما كقوله تعالى ايما الاجلين وقول الشاعر نام الخلي فما احس
والمحتضر لدي وسادي من غير ما سقم ولكن شفني هم اراه قد اصاب فؤادي وقوله ولاسيما يوم بدارة
جلجل اي ولا مثل يوم وقوله بدارة صفة ليوم وخبر لا محذوف ومن رفع يوما فالتقدير ولا مثل الذي هو
يوم وحسن حذف العائد طول الصلة بصفة يوم ثم المشهور ان ما مخفوضة وخبر لا محذوف وقيل الا
ما خبر للاول ويلزمه قطع سي عن الاضافة من غير عوض وقيل وكون خبر لا معرفة وجوابه انه قدر ما نكرة
موصوفة او يكون قد رجع الى قول سيبويه في لا رجل قائم ان ارتفاع الخبر بما كان مرتفعا به لا بلا النافية

وفي الطيبيات للفارسي اذا قيل قاموا لاسيما زيد فلا مهملة وسي حال اي قاموا غير مماثلين لزيد في القيام
ويرده صحة دخول الواو وهي لا تدخل على الحال المفردة وعدم تكرار لا وذلك واجب مع الحال المفردة واما
من نصبه فهو تمييز ثم قيل ما نكرة تامة مخفوضة بالاضافة وكانه قيل ولا مثل شيء ثم جيء بالتمييز وقال الفارسي
ما حرف كاف لسي عن الاضافة فاشبهت الاضافة في على التمرة مثلها زبدا واذا قلت لاسيما زيد جاز جر
زيد ورفعه وامتنع نصبه وبعد الخافض كما في قول بعضهم ما خلا زيد وما عدا عمرو بالخفض وهو نادر
وبعد اداة الشرط جازمة كانت نحو واما تخافن اينما تكونوا يدرككم الموت او غير جازمة نحو حتى اذا ما جاءها
شهد عليهم سمعهم وبين المتبوع وتابعه نحو مثلا ما بعوضة قال الزجاج ما حرف زائد للتوكيد عند جميع
البصريين انتهى ويؤيده سقوطها في قراءة ابن مسعود وبعوضة بدل وقيل ما اسم نكرة صفة لمثلا او بدل
وبعوضة عطف بيان على ما وقرئ برفع بعوضة فالاكثرون على ان ما موصولة اي الذي هو بعوضة وذلك
عند البصريين والكوفيين على حذف العائد مع عدم طول الصلة وهو شاذ عند البصريين قياس عند الكوفيين
واختار الزمخشري كون ما استفهامية مبتدأ وبعوضة خبرها والمعنى اي شيء البعوضة فما فوقها في
الحقارة وزادها الاعشى مرتين في قوله اما ترينا حفاة لا نعال لنا انا كذلك ما نحفى وننتعل وامية
ابن ابي الصلت ثلاث مرات في قوله سلع ما ومثله عشر ما عائل ما وعالت البيقورا وهذا البيت
قال عيسى بن عمر لا ادري ما معناه ولا رايت احدا يعرفه وقال غيره كانوا اذا ارادوا الاستسقاء في سنة الجدب
عقدوا في اذناب البقر وبين عراقيبها السلع بفتحتين والعشر بضمة ففتحة وهما ضربان من الشجر ثم اوقدوا
فيها النار وصعدوا بها في الجبال ورفعوا اصواتهم بالدعاء قال الجاعل بيقورا اسلعة ذريعة الى
بين الله والمطر ومعنى عالت البيقورا ان السنة اثقلت البقر بما حملتها من السلع والعشر وهذا فصل عقدته
للتدريب وقد يتنازع ما في قوله تعالى ما اغنى عنه ماله وما كسب يحتمل ما الاولى النافية اي لم يغن والاستفهامية فتكون
مفعولا مطلقا والتقدير اي اغناء اغنى عنه ماله ويضعف كونها مبتدأ لحذف المفعول المضمر اذ التقدير
اي اغناء اغناه عنه ماله وهو نظير زيد ضربت الا ان الهاء المحذوفة في الاية مفعول مطلق وفي المثال
مفعول به واما ما الثانية فموصول اسمي او حرفي اي والذي كسبه او وكسبه وقد يضعف الاسمي بانه
اذا قدر والذي كسبه لزم التكرار لتقدم ذكر المال ويجاب بانه يجوز ان يراد به الولد ففي الحديث ان اطيب ما
اكل الرجل من كسبه وان ولده من كسبه والاية نظير لن تغني عنهم اموالهم ولا اولادهم واما وما يغني عنه ماله
اذا تردى ما اغنى عني ماليه فيهما محتملة للاستفهامية وللنافية ويرجحها تعينها في فما اغنى عنهم سمعهم
ولا ابصارهم والارجح في وما انزل على الملكين انها موصولة عطف على السحر وقيل نافية فالوقف على السحر

والارجح في لتنذر قوما ما انذر اباؤهم النافية بدليل وما ارسلنا اليهم من قبلك من نذير ويحتمل الموصولة والاظهر في فاصدع بما تؤمر المصدرية وقيل موصولة قال ابن الشجري ففيه خمسة حذوف والاصل بما تؤمر بالصدع به فحذفت الباء فصار بالصدع فحذفت ال لامتناع اجتماعها مع الاضافة فصار بصدعه ثم حذف المضاف كما في واسئل القرية فصار به ثم حذف الجار كما قال عمرو بن معديكرب امرتك الخير فافعل ما امرت به فصار تؤمره ثم حذفت الهاء كما حذفت في اهذا الذي بعث الله رسولا وهذا تقرير ابن جني واما ما ننسخ من آية فما شرطية ولهذا جزمت ومحلها النصب بننسخ وانتصابها اما على انها مفعول به مثل ايا ما تدعو فالتقدير اي شيء ننسخ لا اي آية ننسخ لان ذلك لا يجتمع مع من آية واما على انها مفعول مطلق فالتقدير اي نسخ ننسخ فآية مفعول ننسخ ومن زائدة ورد هذا ابو البقاء بان ما المصدرية لا تعمل وهذا سهو فانه نفسه نقل عن صاحب هذا الوجه ان ما مصدرية بمعنى انها مفعول مطلق ولم ينقل عنه انها مصدرية واما قوله تعالى مكناهم في الارض ما لم نمكن لكم فما محتملة للموصوفة اي شيئا لم نمكنه لكم فحذف العائد وللمصدرية الظرفية اي مدة تمكينهم اطول وانتصابها في الاول على المصدرية وقيل على المفعول به على تضمين مكنا معنى اعطينا وفيه تكلف واما قوله تعالى فقليلا ما يؤمنون فما محتملة لثلاثة اوجه احدها الزيادة فتكون لمجرد تقوية الكلام مثلها في فبما رحمة فتكون حرفا باتفاق وقليلا في معنى النفي مثله في قوله قليل بها الاصوات الا بغامها واما لافادة التقليل مثلها في اكلت اكلا ما وعلى هذا فيكون تقليلا بعد تقليل ويكون التقليل على معناه ويزعم قوم ان ما هذه اسم كما قدمنا في مثلا ما بعوضة والوجه الثاني النفي وقليلا نعت لمصدر محذوف او لظرف محذوف اي ايمانا قليلا او زمانا قليلا اجاز ذلك بعضهم ويرده امران احدهما ان ما النافية لها الصدر فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها ويسهل ذلك شيئا ما على تقدير قليلا نعتا للظرف لانهم يتسعون في الظرف وقد قال ونحن عن فضلك ما استغنينا والثاني انهم لا يجمعون بين مجازين ولهذا لم يجيزوا دخلت الامر لئلا يجمعوا بين حذف في وتعليق الدخول باسم المعنى بخلاف دخلت في الامر ودخلت الدار واستقبحوا سير عليه طويل لئلا يجمعوا بين جعل الحدث او الزمان مسيرا وبين حذف الموصوف بخلاف سير عليه طويلا وسير عليه سير طويل او زمن طويل والثالث ان تكون مصدرية وهي وصلتها فاعل بقليلا وقليلا حال معمول لمحذوف دل عليه المعنى اي لعنهم الله فاخروا قليلا ايمانهم اجازه ابن الحاجب ورجح معناه على غيره وقوله تعالى ومن قبل ما فرطتم ما اما زائدة فمن متعلقة بفرطتم واما مصدرية فقيل موضعها هي وصلتها رفع بالابتداء وخبره من قبل ورد بان الغايات لا تقع اخبارا ولا صلات ولا صفات ولا احوالا نص على ذلك سيبويه وجماعة من المحققين

ويشكل عليهم كيف كان عاقبة الذين من قبل وقيل نصب عطفا على ان وصلتها اي الم تعلموا اخذ ابيكم الموثق وتفريطكم ويلزم على هذا الاعراب الفصل بين العاطف والمعطوف بالظرف فان قيل فقد جاء وجعلنا من بين ايديهم سدا ومن خلفهم سدا ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة قلنا ليس هذا من ذلك كما توهم ابن مالك بل المعطوف شيئا على شيئين وقوله تعالى لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن ما ظرفية وقيل بدل من النساء وهو بعيد ونقول اصنع ما صنعت فما موصولة او شرطية وعلى هذا فتحتاج الى تقدير جواب فان قلت اصنع ما تصنع امتنعت الشرطية لان شرط حذف الجواب مضي فعل الشرط ونقول اما ما كان زيد فما الثانية مصدرية وكان زيد صلتها والجملة مفعول ويجوز عند من جوز اطلاق ما على احاد من يعلم ان تقدر ما بمعنى الذي وزيد كان واسم كان ضمير ما وينصب زيدا على الخبرية ويجوز ايضا ان تكون الذي مع رفع زيد على ان يكون الخبر ضميرا محذوفا والمعنى ما احسن الذي كانه زيد الا ان حذف خبر كان ضعيف ومما يسأل عنه قول الشاعر في صفة فرس صافن اي ثان في وقوفه احدى قوائمه الف الصفون فما يزال كانه مما يقوم على الثلث كسيرا فيقال كان الظاهر رفع كسير خبر الكان والجواب انه خبر ليزال ومعناه كاسر اي ثان كسير ايّ وقد يراد مكسورة ضد الصحيح كجريح وقيل وما مصدرية وهي وصلتها خبر كان اي الف القيام على الثلث بل ثانيا احدى قوائمه حتى كانه مخلوق من قيامه على الثلث وقيل ما بمعنى الذي وضمير يقوم عائد اليها وكسيرا حال من الضمير وهو بمعنى مكسور وكان ومعمولها خبر يزال اي كانه من الجنس الذي يقوم على الثلث والمعنى الاول اولى

من

تأتي على خمسة عشر وجها احدها ابتداء الغاية وهو الغالب عليها حتى ادعى جماعة ان سائر معانيها راجعة اليه وتأتي لهذا المعنى في غير الزمان نحو من المسجد الحرام انه من سليمان قال الكوفيون والاخفش والمبرد وابن درستويه وفي الزمان ايضا بدليل من اول يوم وفي الحديث فمطرنا من الجمعة الى الجمعة وقال النابغة تخيرن من ازمان يوم حليمة الى اليوم قد جربن كل التجارب وقيل التقدير من مضي ازمان ومن تأسيس اول يوم ورده السهيلي بانه لو قيل هكذا لاحتيج الى تقدير الزمان الثاني التبعيض نحو منهم من كلم الله وعلامتها امكان سد بعض مسدها كقراءة ابن مسعود حتى تنفقوا بعض ما تحبون الثالث بيان الجنس وكثيرا ما تقع بعد ما ومهما وهما بها اولى لافراط ابهامهما نحو ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها ما ننسخ من آية مهما تأتنا به من آية وهي ومخفوضها في موضع نصب على الحال ومن وقوعها بعد غيرهما نحو يحلون فيها من اساور من ذهب ويلبسون ثيابا خضرا من سندس واستبرق الشاهد في غير الاولى فان تلك للابتداء وقيل زائدة ونحو فاجتنبوا الرجس من الاوثان وانكر مجيء من لبيان الجنس قوم وقالوا هي في من ذهب ومن سندس للتبعيض وفي من الاوثان للابتداء فالمعنى فاجتنبوا من الاوثان الرجس وهو عبادتها وهذا تكلف وفي كتاب المصاحف لابن الانباري ان بعض

الزناد فقد تمسك بقوله تعالى وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات منهم مغفرة في الطعن على بعض الصحابة والحق
ان من فيها للتبيين لا للتبعيض اي الذين هم هؤلاء ومثله الذين استجابوا لله والرسول من بعد ما اصابهم القرح
للذين احسنوا منهم واتقوا اجر عظيم وكلهم محسن ومتق وان لم ينتهوا عما يقولون ليمسن الذين كفروا منهم عذاب
اليم فالمقول فيهم ذلك كلهم كفار الرابع التعليل نحو مما خطاياهم اغرقوا وقول
الفرزدق يغضي حياء ويغضى من مهابته الخامس البدل نحو ارضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة لجعلنا منكم ملائكة
في الارض يخلفون لان الملائكة لا تكون من الانس لن تغني عنهم اموالهم ولا اولادهم من الله شيئا اي بدل طاعة الله
او بدل رحمة الله ولا ينفع ذا الجد منك الجد اي لا ينفع ذا الحظ حظه من الدنيا بدلك اي بدل طاعتك او
بدل حظك او بدل حظه منك وقيل ضمن ينفع معنى يمنع ومتى علقت من بالجد انعكس المعنى واما فليس من الله
في شيء فليس من هذا خلافا لبعضهم بل من للبيان او للابتداء والمعنى فليس من الله في شيء من ولاية الله وقال ابن
في قول ابي نخيلة ولم تذق من البقول فستقا المراد بدل البقول وقال غيره توهم الشاعر ان الفستق من البقول
قال الجوهري ان الرواية النقول بالنون وعليهما فمن للتبعيض والمعنى على قول الجوهري انها ما اكل النقول الا الفستق
من الفصيل غيلة ظلما ويكتب للامير افيلا اي بدل الفصيل والافيل الصغير لانه يافل بين الابل اي يغيب و
انتصاب افيلا على الحكاية لانهم يكتبون ادى فلان افيلا وانكر قوم مجيء من للبدل فقالوا التقدير ارضيتم
بالحياة الدنيا بدلا من الآخرة فالمفيد للبدلية متعلقها المحذوف واما هي فللابتداء وكذلك البواقي
السادس مرادفة عن نحو فويل للقاسية قلوبهم من ذكر الله يا ويلنا قد كنا في غفلة من هذا وقيل هي في هذه
الاية للابتداء لتفيد ان ما بعد ذلك من العذاب اشد وكان هذا القائل يعلق معناها بويل مثل
فويل للذين كفروا من النار ولا يصح كونه تعليقا صناعيا للفصل بالخبر وقيل هي فيهما للابتداء او هي في
الاولى للتعليل اي من اجل ذكر الله لانه اذا ذكر الله قست قلوبهم وزعم ابن مالك ان من في نحو زيد افضل من عمرو
للمجاوزة وكانه قيل جاوز زيد عمرا في الفضل قال وهو اولى من قول سيبويه وغيره انها للابتداء الا انها
في نحو افضل منه وابتداء الانحطاط في نحو شر منه اذ لا يقع بعدها الى انتهى وقد يقال ولو كانت للمجاوزة
لصح في موضعها عن السابع مرادفة الباء نحو ينظرون من طرف خفي قاله يونس والظاهر انها للابتداء
الثامن مرادفة في نحو ارونى ماذا خلقوا من الارض اذا نودي للصلوة من يوم الجمعة والظاهر انها في الاولى
لبيان الجنس مثلها في ما ننسخ من آية التاسع موافقة عند نحو لن تغني عنهم اموالهم ولا اولادهم من الله
شيئا قاله ابو عبيدة وقد مضى القول بانها في ذلك للبدل العاشر مرادفة ربما وذلك اذا اتصلت بما
كقوله وانا لمما نضرب الكبش ضربة على راسه تلقي اللسان من الفم قاله السيرافي وابن خروف وابن طاهر والاعلم وخرجوا

عليه

عليه قول سيبويه واعلم انهم مما يحذفون كذا والظاهر ان من فيهما ابتدائية وما مصدرية وانهم جعلوا كانهم
خلقوا من الضرب والحذف مثل خلق الانسان من عجل الحادي عشر مرادفة على نحو ونصرناه من القوم وقيل على التضمين
اي منعناه منهم بالنصر الثاني عشر الفصل وهي الداخلة على ثاني المتضادين نحو والله يعلم المفسد من المصلح
حتى يميز الخبيث من الطيب قاله ابن مالك وفيه نظر لان الفصل مستفاد من العامل فان ماز وميز بمعنى فصل
والعلم صفة توجب التمييز والظاهر ان من في الآيتين للابتداء او بمعنى عن الثالث عشر الغاية قال سيبويه وتقول
رايته من ذلك الموضع فجعلته غاية لرؤيتك اي محلا للابتداء والانتهاء قال وكذا اخذته من زيد وزعم ابن
مالك انها في هذه للمجاوزة والظاهر عندي انها للابتداء لان الاخذ ابتداء من عنده وانتهاءه اليك الرابع
عشر التنصيص على العموم وهي الزائدة في نحو ما جاءني من رجل فانه قبل دخولها يحتمل نفي الجنس ونفي الوحدة
ولهذا يصح ان تقول بل رجلان ويمتنع ذلك بعد دخول من الخامس عشر توكيد العموم وهي الزائدة في نحو ما
جاءني من احد او من ديار فان احدا وديارا صيغتا عموم وشرط زيادتها في النوعين ثلاثة امور احدها تقدم
نفي او نهي او استفهام بهل نحو وما تسقط من ورقة الا يعلمها ما ترى في خلق الرحمن من تفاوت فارجع البصر هل
ترى من فطور وتقول لا يقم من احد وزاد الفارسي الشرط كقوله ومهما تكن عند امرء من خليقة وان خالها
تخفى على الناس تعلم والثاني تنكير مجرورها والثالث كونه فاعلا او مفعولا به او مبتدأ
تنبيهات احدها قد اجتمعت زيادتها في المنصوب والمرفوع في قوله تعالى ما اتخذ الله من ولد وما كان معه
من اله ولك ان تقول كان تامة فيكون مرفوعها فاعلا وناقصة لان مرفوعها شبيه بالفاعل واصله المبتدأ الثاني
تقييد المفعول بقولنا به هي عبارة ابن مالك فيخرج بقية المفاعيل وكان وجه منع زيادتها في المفعول معه
والمفعول لاجله والمفعول فيه انهن في المعنى بمنزلة المجرور بمع وباللام وبفي ولا تجامعهن من ولكن لا يظهر للمنع
في المفعول المطلق وجه وقد خرج عليه ابو البقاء ما فرطنا في الكتاب من شيء فقال من زائدة وشيء في موضع المصدر
اي تفريطا مثل لا يضركم كيدهم شيئا والمعنى تفريطا وضرا قال ولا يكون مفعولا به لان فرط انما يتعدى بفي وقد
عدي بها الى الكتاب قال وعلى هذا فلا حجة في الاية لمن ظن ان الكتاب يحتوي على ذكر كل شيء صريحا قلت
وكذا لا حجة فيها لو كان شيئا مفعولا به لان المراد بالكتاب اللوح المحفوظ كما في قوله تعالى ولا رطب ولا يابس الا
في كتاب مبين وهو راي الزمخشري والسياق يقتضيه الثالث القياس انها لا تزاد في ثاني مفعولي ظن ولا في
ثالث مفعولات اعلم لانهما في الاصل خبر وشذ قراءة بعضهم ما كان ينبغي لنا ان نتخذ من دونك من اولياء
ببناء نتخذ للمفعول وحملها ابن مالك على شذوذ زيادة من في الحال ويظهر لي فساده في المعنى لانك اذا قلت
ما كان ينبغي لك ان تتخذ زيدا في حال كونه خاذلا لك فانت مثبت لخذلانه ناه عن اتخاذه وعلى هذا فيلزم

ان الملائكة اشتبوا لانفسهم الولاية الرابع اكثرهم اهمال الشرط فيلزمهم زيادتها في الخبر نحو ما يدخل في التمييز في نحو ما طاب بد نفسا والحال في نحو ما جاءني احد راكبا وهم لا يجيزون ذلك واما قول ابي البقاء في من آية انه يجوز كون اية حالا ومن زائدة كما جاء آية حالا في هذه ناقة الله لكم آية والمعنى اي شيء ننسخ قليلا او كثيرا ففيه تخريج التنزيل على شيء ان ثبت فهو شاذ اعني زيادة من في الحال وتقديره ما ليس بمشتق ولا منتقل ولا ظاهر فيه معنى الحال حالا والتنظير بما لا يناسب فان آية في هذه ناقة الله لكم آية بمعنى علامة واحدة الآي وتفسير اللفظ بالاجمال وهو قوله قليلا او كثيرا وانما ذلك مستفاد من اسم الشرط لعمومه لا من آية ولا يشترط الاخفش واحدا من الشرطين الاولين واستدل بنحو ولقد جاءك من نبأ المرسلين يغفر لكم من ذنوبكم يحلون فيها من اساور من ذهب ويكفر عنكم من سيئاتكم ولم يشترط الكوفيون الاول واستدلوا بقولهم قد كان من مطر وبقول عمر بن ابي ربيعة وينمي لها حبها عندنا فما قال من كاشح لم يضر وخرج الكسائي على زيادتها ان من اشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون وابن جني قراءة بعضهم لما آتيتكم من كتاب وحكمة بتشديد لما وقال اصله لمن ما ثم ادغم ثم حذف ميم وخرج الزمخشري وما انزلنا على قومه من بعده من جند على ان من زائدة والا يكون المعنى ومن الذي كنا منزلين وجوز زيادتها مع المعرفة وقال الفارسي في وينزل من السماء من جبال فيها من برد يجوز كون من ومن الاخيرتين زائدتين فجوز الزيادة في الايجاب ثم قال المخالفون التقدير فقد كان هو اي كائن من جنس المطر وفيما قال هو اي شيء قال من جنس الكاشح وانه من اشد الناس اي انه الشأن ولقد جاءك هو اي جاء من الخبر كائنا من نبأ المرسلين ثم حذف موصوف ولقد جاءك نبأ من نبأ المرسلين ثم حذف الموصوف وهذا ضعيف في العربية لان الصفة غير مفردة فلا يحسن تخريج التنزيل عليه واختلف في من الداخلة على قبل وبعد فقال الجمهور لابتداء الغاية ورد بانها لا تدخل عنده على الزمان كما مر واجيب بانهما غير متأصلين في الظرفية وانما هما في الاصل صفتان للزمان اذ معنى جئت قبلك جئت زمنا قبل زمن مجيئك فلهذا سهل ذلك فيهما وزعم ابن مالك انها زائدة وذلك مبني على قول الاخفش في عدم الاشتراط لزيادتها مسئلة كلما ارادوا ان يخرجوا منها من غم من الاولى للابتداء والثانية للتعليل ويتعلقان باردوا او بيخرجوا او للابتداء فالغم بدل اشتمال واعيد الخافض وحذف الضمير اي من غم فيها مسئلة مما تنبت الارض من بقلها من الاولى للابتداء والثانية اما كذلك فالمجرور بدل بعض واعيد الجار واما لبيان الجنس فالظرف حال والمبتدأ محذوف اي مما تنبته كائنا من هذا الجنس مسئلة ومن اظلم ممن كتم شهادة عنده من الله من الاولى مثلها في زيد افضل من عمرو ومن الثانية للابتداء على انها متعلقة باستقرار مقدر او بالاستقرار الذي يتعلق به عنده اي شهادة حاصلة عنده مما اخبر الله به وقيل او بمعنى عن على انها متعلقة بكتم على جعل كتمانه عن الاداء الذي اوجبه الله كتمانا عن

وسيأتي ان كتم لا يتعدى بمن مسئلة انكم لتأتون الرجال شهوة من دون النساء من للابتداء والظرف صفة لشهوة اي شهوة مبتدأة من دونهن وقيل او للمقابلة كخذ هذا من دون هذا اي اجعله عوضا منه وهذا يرجع الى معنى البدل الذي تقدم ويرده انه لا يصح التصريح بمقابلة بالعوض مكانها هنا مسئلة ما يود الذين كفروا من اهل الكتاب الآية فيها من ثلاث مرات الاولى للبيان لان الكافرين نوعان كتابيون ومشركون والثانية زائدة والثالثة لابتداء الغاية مسئلة لآكلون من شجر من زقوم ويوم نحشر من كل امة فوجا ممن يكذب الاولى فيهما للابتداء والثانية للتبيين مسئلة نودي من شاطئ الواد الايمن في البقعة المباركة من الشجرة من فيهما للابتداء ومجرور الثانية بدل من مجرور الاولى بدل اشتمال لان الشجرة كانت نابتة بالشاطئ من على خمسة اوجه احدها شرطية نحو من يعمل سوءا يجز به واستفهامية نحو من بعثنا من مرقدنا فمن ربكما يا موسى واذا قيل من يفعل هذا الا زيد فهي من الاستفهامية اشربت معنى النفي ومنه ومن يغفر الذنوب الا الله ولا يتقيد جواز ذلك بان يتقدمها الواو خلافا لابن مالك بدليل من ذا الذي يشفع عنده الا باذنه واذا قيل من ذا لقيت فمن مبتدأ وذا خبر موصول والعائد محذوف ويجوز على قول الكوفيين في زيادة الاسماء كون ذا زائدة ومن مفعولا به وظاهر كلام جماعة انه يجوز في من ذا لقيت ان يكون من وذا مركبتين كما في قولك ماذا صنعت ومنع ذلك ابو البقاء في مواضع من اعرابه وثعلب في اماليه وغيرهما وحجتهم في ذلك ان ما اكثر ابهاما فحسن ان تجعل مع غيرها كشيء واحد ليكون ذلك اظهر لمعناها ولان التركيب خلاف الاصل وانما دل عليه الدليل مع ما وهو قولهم لماذا جئت باثبات الالف والثاني موصولة نحو الم تر ان الله يسجد له من في السموات ومن في الارض والثالث نكرة موصوفة ولهذا دخلت عليها رب في نحو قوله رب من انضجت غيظا قلبه قد تمنى لي موتا لم يطع ووصفت بالنكرة في نحو قولهم مررت بمن معجب لك وقوله وكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد ايانا ويروى برفع غير فيحتمل ان من على حالها ويحتمل الموصولية وعليهما فالتقدير من هو غيرنا والجملة صفة او صلة وقال الفرزدق واني واياك اذ حلت بارحلنا كمن بواديه بعد المحل ممطور اي كشخص ممطور بواديه وزعم الكسائي انها لا تكون نكرة الا في موضع يختص بالنكرات ورد بهذين البيتين فخرجهما على الزيادة وذلك شيء لم يثبت كما سيأتي وقال الله تعالى ومن الناس من يقول آمنا فجزم جماعة بانها موصوفة وهو بعيد لقلة استعمالها والاخرون بانها موصولة وقال الزمخشري ان قدرت ال في الناس للعهد فموصولة مثل ومنهم الذين يؤذون النبي او للجنس فموصوفة مثل من المؤمنين رجال ويحتاج الى تأمل تنبيهان الاول يقول من يكرمني اكرمه فيحتمل من الاوجه الاربعة فان قدرتها شرطية جزمت الفعلين او موصولة او موصوفة رفعتهما او استفهامية رفعت الاول وجزمت الثاني لانه جواب بغير الفاء ومن فيهن مبتدأ وخبر الاستفهامية الجملة الاولى والموصوفة والموصولة الجملة الثانية والشرطية الاولى

او الثانية على خلاف في ذلك فتقول من زارني زرته ولا تحسن الاستفهامية خلافا لبعضهم عدا الثاني زيدت فيما
من فيهما آخران احدهما ان تاتي نكرة تامة وذلك عند ابي علي في قوله ونعم من هو في سر واعلان فزعم ان
الفاعل مستتر ومن تمييز وقوله هو مخصوص بالمدح فهو مبتدأ خبره ما قبله او خبر لمبتدأ محذوف وقال غيره
من موصول فاعل وقوله هو مبتدأ لخبر هو آخر محذوف على حد قوله وشعري شعري والظرف متعلق بالمحذوف
لان فيه معنى الفعل اي ونعم من هو الثابت في حالتي السر والعلانية قلت ويحتاج الى تقدير هو ثالث يكون
مخصوصا بالمدح الثاني التوكيد وذلك فيما زعم الكسائي انها تزاد زائدة كما وذلك سهل على قاعدة الكوفيين في ان
الاسماء تزاد وانشد عليه فكفى بنا فضلا على من غيرنا فيمن خفض غير او قوله يا شاة من قنص لمن حلت له فيمن رواه
بمن دون ما وهو خلاف المشهور وقوله آل الزبير سنام المجد قد علمت ذاك القبائل والاثرون من عددا ولنا انها
في الاول نكرة موصوفة اي على قوم غيرنا وبا شاة انسان قنص وهذا من الوصف بالمصدر للمبالغة وعددا اما
تمييز على انه اسم وضع موضع المصدر وهو العد اي والاثرون قوما معدودين واما معمول لبعد محذوفة وصلة
صفة لمن وبدل من الاثرون **مهما اسم لعود الضمير اليها** في مهما تاتنا به من آية لتسحرنا بها وقال
الزمخشري وغيره عاد عليها ضمير به وضمير بها حملا على اللفظ وعلى المعنى انتهى والاولى ان يعود ضمير بها
الآية وزعم السهيلي انها تاتي حرفا بدليل قول زهير ومهما تكن عند امرئ من خليقة وان خالها تخفى على الناس
تعلم قال فهي هنا حرف بمنزلة ان بدليل انها لا محل لها وتبعه ابن يسعون واستدل بقوله قد اوبيت كل ماء فهي صادية
مهما تصب افقا من بارق تشم قال اذ لا تكون مبتدأ لعدم رابط من الخبر وهو فعل الشرط ولا مفعولا لاستيفاء
فعل الشرط مفعوله ولا سبيل الى غيرهما فتعين انها لا موضع لها والجواب انها في الاول اما خبر تكن وخليقة
اسمها ومن زائدة لان الشرط غير موجب عند ابي علي واما مبتدأ واسم تكن ضمير راجع اليها والظرف خبر وانث
ضميرها لانها الخليقة في المعنى ومثله ما جاءت حاجتك فيمن نصب حاجتك ومن خليقة تفسير للضمير كقوله
لما نسجتها من جنوب وشمال وفي الثاني مفعول تصب وافقا ظرف ومن بارق تفسير لمهما او متعلق بتصب فمعناها التبعيض والمعنى
اي شيء تصب في افق من البوارق تشم وقال بعضهم مهما ظرف زمان والمعنى اي وقت تصب بارقا من افق فقلب الكلام
او في افق بارقا فزاد من واستعمل افقا ظرفا انتهى وسياتي ان مهما لا تستعمل ظرفا وهي بسيطة لا مركبة من مه وما
الشرطية ولا من ما الشرطية وما الزائدة ثم ابدلت الهاء من الالف الاولى دفعا للتكرار خلافا لزاعمي ذلك
ولها ثلاثة معان احدها ما لا يعقل غير الزمان مع تضمن معنى الشرط ومنه الآية ولهذا فسرت بقوله تعالى
من آية وهي فيها اما مبتدأ او منصوب على الاشتغال فيقدر لها عامل متعد كما في زيدا مررت به متأخر عنها
لان لها الصدر اي مهما تحضرنا تاتنا به الثاني الزمان والشرط فتكون ظرفا لفعل الشرط ذكره ابن مالك وزعم ان النحويين

اهملوه

اهملوه وانشد لحاتم وانك مهما تعط بطنك سؤله وفرجك نالا منتهى الذم اجمعا وابياتا اخر ولا دليل في ذلك
لجواز كونها للمصدر بمعنى اي اعطاء كثيرا او قليلا وهذه المقالة سبق اليها ابن مالك غيره وشدد الزمخشري الانكار
على من قال بها فقال هذه الكلمة في عداد الكلمات التي يحرفها من لا يد له في علم العربية فيضعها في غير موضعها
ويظنها بمعنى متى ويقول مهما جئتني اعطيتك وهذا من وضعه وليس من كلام واضع العربية ثم يذهب فيفسر بها
الآية فيلحد في آيات الله انتهى والقول بذلك في الآية ممتنع ولو صح ثبوته في غيرها لتفسيرها بمن آية الثالث الاستفهام
ذكره جماعة منهم ابن مالك واستدلوا عليه بقوله مهما لي الليلة مهما ليه اودى بنعلي وسرباليه فزعموا ان مهما مبتدأ
ولي الخبر واعيدت الجملة توكيدا واودى بمعنى هلك ونعلاي فاعل والباء زائدة مثلها في كفى بالله شهيدا ولا
دليل في البيت لاحتمال ان التقدير مه اسم فعل بمعنى اكفف ثم استأنف استفهاما بما وحدها **تنبيه** من المشكل
قول الشاطبي رحمه الله ومهما تصلها او بدات براءة وتقول فيه لا يجوز في مهما ان تكون مفعولا لتصل لاستيفائه
مفعوله ولا مبتدأ لعدم الرابط فان قيل قدرها مهما واقعة على براءة ليكون ضمير تصلها راجعا اليها ويرتبط فمهما
او مفعول لمحذوف يفسره تصل قلنا اسم الشرط عام وبراءة اسم خاص فضميرها كذلك فلا يرجع الى العام وبالوجه الذي
بطل به ابتداؤه مهما يبطل كونها مشتغلا عنها العامل بالضمير وهذه بخلافها في قوله ومهما تصلها مع آخر
سورة فانها هناك واقعة على البسملة التي في اول كل سورة فهي عامة فيصح فيها الابتداء والنصب بفعل يفسره تصل
اي واي بسملة تصل تصلها والظرفية بمعنى واي وقت تصل البسملة على القول بجواز ظرفيتها واما هنا فتتعين
كونها ظرفا فالتقدير واي وقت تصل براءة او مفعولا به لحذف عامل اي ومهما تفعل وتكون تصل بدلا من بدل
تفصيلا لتلك الفعل واما ضمير تصلها فلك ان تعيده على اسم ظاهر قبله محذوف اي ومهما تفعل في براءة تصلها
بدات بها وحذف بها ولما اختفى المعنى جاء مرجع الضمير ذكر براءة بيانا له اما على انه بدل منه وعلى اضمار اعني ولك ان
تعيده على ما بعده وهو براءة اما على انه بدل منه مثل رايته زيدا او مفعول لبدات محذوفا وعلى ان الفعلين تنازعا
واعمل الثاني واشتغل فيه باسقاط الباء واضمر الفضلة في الاول على حد قوله اذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب جهارا
فكن في الغيب احفظ للود **مع اسم بدليل التنوين** في قولهم معا ودخول الجار في حكاية سيبويه ذهبت من معه وقراءة
بعضهم هذا ذكر من معي وتسكين عينه لغة غنم وربيعة لا ضرورة خلافا لسيبويه واسميته حينئذ باقية وقول النحاس
انها حرف بالاجماع مردود وتستعمل مضافة فتكون ظرفا ولها ثلاثة معان احدها موضع الاجتماع ولهذا
يخبر بها عن الذوات نحو والله معكم والثاني زمانه نحو جئتك مع العصر والثالث مرادفة عند وعليه القراءة وحكاية
سيبويه السابقتان ومفردة فتنون فتكون حالا وقد جاءت ظرفا مخبرا به في نحو قوله افيقوا بني حرب واهواؤنا معا
وقيل هي حال والخبر محذوف وهي في الافراد بمعنى جميعا عند ابن مالك وهو خلاف قول ثعلب اذا قلت جاءا

احتمل ان فعلهما في وقت واحد او وقتين واذا قلت جاءا معًا فالوقت واحد انتهى وفيه نظر وقد عادل بينهما من قال كنت ويحيى كيدي واحد نرمي جميعًا ونرامي معا وتستعمل معًا للجماعة كما تستعمل للاثنين قال اذا حنت الاولى سجعن لها معًا وقالت الخنساء وافنى رجالي فبادوا معًا فاصبح قلبي به مستفزا متى على خمسة اوجه اسم استفهام نحو متى نصر الله واسم شرط كقوله متى اضع العمامة تعرفوني واسم مرادف للوسط وحرف بمعنى من او في وذلك في لغة هذيل يقولون اخرجها متى كمه اي منه وقال ساعدة اخيل برقا متى حاب له زجل اي من سحاب حاب اي ثقيل المشي له تصويت واختلف في قول بعضهم وضعته متى كمي فقال ابن سيده بمعنى في وقال غيره بمعنى وسط وكذلك اختلفوا في قول ابي ذؤيب يصف السحاب شربن بماء البحر ثم ترفعت متى لجج خضر لهن نئيج فقيل بمعنى من وقال ابن سيده بمعنى وسط

مذ ومنذ لهما ثلاث حالات احدها ان يليهما اسم مجرور فقيل هما اسمان مضافان والصحيح انهما حرفا جر بمعنى من ان كان الزمان ماضيًا وبمعنى في ان كان حاضرًا وبمعنى من والى جميعًا ان كان معدودًا نحو ما رايته مذ يوم الجمعة او مذ يومنا او مذ عامنا او مذ ثلثة ايام واكثر العرب على وجوب جرهما للحاضر وعلى ترجيح جر منذ للماضي على رفعه وترجيح رفع مذ للماضي على جره ومن الكثير في منذ قوله وربع عفت آثاره منذ ازمان ومن القليل في مذ قوله اقوين مذ حجج ومذ دهر الحالة الثانية ان يليهما اسم مرفوع نحو مذ يوم الخميس ومذ يومان فقال المبرد وابن السراج والفارسي مبتدآن وما بعدهما خبر ومعناهما الامد ان كان الزمان حاضرًا او معدودًا واول المدة ان كان ماضيًا وقال الاخفش والزجاج والزجاجي ظرفان مخبر بهما عما بعدهما ومعناهما بين وبين مضافين فمعنى ما لقيته مذ يومان بيني وبين لقائه يومان ولا خفاء بما فيه من التعسف وقال اكثر الكوفيين ظرفان مضافان لجملة حذف فعلها وبقي فاعلها والاصل مذ كان يومان واختاره السهيلي وابن مالك وقال بعض الكوفيين خبر لمحذوف اي ما رايته من الزمان الذي هو يومان بناء على ان منذ مركبة من كلمتين من وذو الطائية الحالة الثالثة ان يليهما الجمل الفعلية او الاسمية كقوله ما زال مذ عقدت يداه ازاره وقوله وما زلت ابغي المال مذ انا يافع والمشهور انهما حينئذ ظرفان مضافان فقيل الى الجملة وقيل الى زمن مضاف الى الجملة وقيل مبتدآن فيجب تقدير زمان مضاف للجملة يكون هو الخبر واصل مذ منذ بدليل رجوعهم الى الضم عند ملاقاة الساكن نحو مذ اليوم ولولا ان الاصل الضم لكسروا ولان بعضهم يقول مذ زمن طويل فيضم مع عدم الساكن وقال ابن ملكون هما اصلان لانه لا يتصرف في الحروف وشبهها ويرده تخفيفهم ان وكان ولكن ورب وقط وقال المالقي اذا كانت مذ اسمًا فاصلها منذ او حرفًا فهي اصل حرف النون

النون المفردة تاتي على اربعة اوجه احدها نون التاكيد وهي خفيفة وثقيلة وقد اجتمعا في ليسجنن وليكونا وهما اصلان عند البصريين وقال الكوفيون الثقيلة اصل ومعناهما التوكيد وقال الخليل

التوكيد بالثقيلة ابلغ ويختصان بالفعل واما قوله اقائلن احضروا الشهودا فضرورة سوغها شبهه بالوصف بالفعل ويؤكد بهما صيغ الامر مطلقًا ولو كان دعائيًا كقوله فانزلن سكينة علينا الا افعل في التعجب لان معناه كمعنى الفعل الماضي وشذ قوله فاحر به بطول فقر واحريا ولا يؤكد بهما الماضي مطلقًا وشذ قوله دامن سعدك لو رحمت متيما لولاك لم يك للصبابة جانحا والذي سهله انه بمعنى افعل واما المضارع فان كان حالًا لم يؤكد بهما وان كان مستقبلًا اكد بهما وجوبًا في نحو تالله لاكيدن اصنامكم وقريبًا من الوجوب بعد اما في نحو واما تخافن واما ينزغنك من الشيطان وذكر ابن جني انه قرئ فاما ترين بياء ساكنة بعدها نون الرفع على حد قوله لم يوفون بالجار ففيها شذوذان ترك نون التاكيد واثبات نون الرفع مع الجازم وجوازًا كثيرًا بعد الطلب نحو ولا تحسبن الله غافلًا وقليلًا في مواضع كقوله من عضة ما ينبتن شكيرها الثاني التنوين وهو نون زائدة ساكنة تلحق الآخر لغير توكيد فخرج نحو حسن لانها اصل ونحو ضيفن للطفيلي لانها متحركة ونحو منكسر وانكسر لانها غير آخر ونحو لنسفعا لانها للتوكيد واقسامه خمسة تنوين التمكين وهو اللاحق للاسم المعرب المنصرف اعلامًا ببقائه على اصله وانه لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع الصرف ويسمى تنوين الامكنية ايضًا وتنوين الصرف وذلك كزيد ورجل ورجال وتنوين التنكير وهو اللاحق لبعض الاسماء المبنية فرقًا بين معرفتها ونكرتها ويقع في باب اسم الفعل بالسماع كصه ومه وايه وفي العلم المختوم بويه بقياس نحو جاءني سيبويه وسيبويه آخر واما تنوين رجل ونحوه من المعربات فتنوين تمكين لا تنوين تنكير كما قد يتوهم بعض الطلبة ولهذا لو سميت به رجلًا بقي ذلك التنوين بعينه مع زوال التنكير وتنوين المقابلة وهو اللاحق لنحو مسلمات جعل في مقابلة النون في مسلمين وقيل هو عوض من الفتحة نصبًا ولو كان كذلك لم يوجد في الرفع والجر ثم الفتحة قد عوض عنها الكسرة فما هذا العوض الثاني وقيل هو تنوين التمكين ويرده ثبوته مع التسمية به كعرفات كما تبقى نون مسلمين مسمى به وتنوين التمكين لا يجامع العلمية ولهذا لو سمي بمسلمة وعرفة زال تنوينهما وزعم الزمخشري ان عرفات مصروف لان تاءه ليست للتانيث وانما هي والالف للجمع قال ولا يصح ان يقدر فيها تاء غيرها لان هذه التاء لاختصاصها بجمع المؤنث تابى ذلك كما لا يقدر في بنت مع ان التاء في بنت المذكورة مبدلة من الواو ولكن اختصاصها بالمؤنث يابى ذلك وقال ابن مالك اعتبار تاء نحو عرفات في منع الصرف اولى من اعتبار تاء نحو عرفة ومسلمة لانها لتانيث معه جمعية ولانها علامة لا تتغير في وصل ولا وقف وتنوين العوض وهو اللاحق عوضًا من حرف اصلي او زائد او مضاف اليه مفردًا او جملة فالاول كجوار وغواش فانه عوض من الياء وفاقًا لسيبويه والجمهور لا عوض من ضمة الياء وفتحتها النائبة عن الكسرة خلافًا للمبرد اذ لو صح لعوض عن حركات نحو حبلى ولا هو تنوين التمكين والاسم منصرف خلافًا للاخفش وقوله لما حذفت التاء التحق الجمع باوزان الآحاد كسلام وكلام فصرف مردود لان حذفها عارض للتخفيف وهو منوي

بدليل ان الحرف الذي يلي اخره يجري بحسب العوامل وحذفه واتفقوا على انه لو سمي به امراة ثم سكن تخفيفا لم يجز صرفه كما جاز صرف هند وانه اذا قيل في جبال علما الرجل جبيل بالنقل لم ينصرف وانصرف اقدم علما لرجل لان حركته كالتقديرية وهم لا يجيئون جبال منونا بالتنوين ولهذا لم يغلب على جبيل الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها والثاني كجندل فان تنوينه عوض من الف جنادل قاله ابن مالك والذي يظهر لي خلافه وانه تنوين الصرف ولهذا يجر بالكسرة وليس ذهاب الالف التي هي علم الجمع كذهاب الياء من نحو جوار وغواش والثالث تنوين يلحق كل وبعض اذا قطعا عن الاضافة نحو وكلا ضربنا له الامثال فضلنا بعضهم على بعض وقيل هو تنوين التمكين رجع لزوال الاضافة التي كانت تعارضه والرابع اللاحق لاذ في نحو وانشقت السماء فهي يومئذ واهية والاصل فهي يومئذ اذ انشقت واهية ثم حذفت الجملة المضاف اليها للعلم بها وجيء بالتنوين عوضا عنها وكسرت الذال للساكنين وقال الاخفش التنوين تنوين التمكين والكسرة اعراب المضاف اليه وتنوين الترنم وهو اللاحق للقوافي المطلقة بدلا من حرف الاطلاق وهو الالف والواو والياء وذلك في انشاد بني تميم وظاهر قولهم انه تنوين يحصل للترنم وقد صرح بذلك ابن يعيش كما سياتي والذي صرح به سيبويه وغيره من المحققين انه جيء به لقطع الترنم وان الترنم وهو التغني يحصل باحرف الاطلاق لقبولها لمد الصوت فيها فاذا انشدوا ولم يترنموا جاؤوا بالنون في مكانها ولا يختص هذا التنوين بالاسم بدليل قوله وقولي ان اصبت لقد اصابن وقوله لما تزل برحالنا وكان قدن وزاد الاخفش والعروضيون تنوينا سادسا سموه الغالي وهو اللاحق للقوافي المقيدة كقول رؤبة وقاتم الاعماق خاوي المخترقن وسمي غاليا لتجاوزه حد الوزن وسمى الاخفش الحركة التي قبله غلوا وفائدته الفرق بين الوقف والوصل وجعله ابن يعيش من نوع تنوين الترنم زاعما ان الترنم يحصل بالنون نفسها لانها حرف اغن قال وانما سمي المغني مغنيا لانه يغنن صوته اي يجعل فيه غنة والاصل عنده مغنن بثلث نونات فابدلت الاخيرة ياء تخفيفا وانكر الزجاج والسيرافي ثبوت هذا التنوين البتة لانه يكسر الوزن وقالا لعل الشاعر كان يزيد ان في اخر كل بيت فيضعف صوته بالهمزة فتوهم السامع ان النون تنوين واختار هذا القول ابن مالك وزعم ابو الحجاج بن معزوز ان ظاهر كلام سيبويه في المسمى تنوين الترنم انه نون عوض من المدة وليس بتنوين وزعم ابن مالك في التحفة ان تسمية اللاحق للقوافي المطلقة والقوافي المقيدة تنوينا مجاز وانما هو نون اخرى زائدة ولهذا لا يختص بالاسم ويجامع الالف واللام ويثبت في الوقف وزاد بعضهم تنوينا سابعا وهو تنوين الضرورة وهو اللاحق لما لا ينصرف كقوله ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة وللمنادى المضموم كقوله سلام الله يا مطر عليها ويقول الاول الثاني دون الاول لان الاول تنوين التمكين لان الضرورة اباحت الصرف واما الثاني فليس بتنوين تمكين لان الاسم مبني على الضم وثامنا وهو التنوين الشاذ كقول بعضهم هؤلاء قومك حكاه

ابو زيد وفائدته مجرد تكثير اللفظ كما قيل في الف قبعثرى وقال ابن مالك الصحيح ان هذا نون زيدت في اخر الاسم كنون ضيفن وليس بتنوين وفيما قاله نظر لان الذي حكاه سماه تنوينا فهذا دليل منه على انه سمعه في الوصل دون الوقف ونون ضيفن ليست كذلك وذكر ابن الخباز في شرح الجزولية ان اقسام التنوين عشرة وجعل كلا من تنوين المنادى وتنوين صرف ما لا ينصرف قسما براسه قال والعاشر تنوين الحكاية مثل ان تسمي رجلا بعاقلة لبيبة فانك تحكي اللفظ المسمى به وهذا اعتراف منه بانه تنوين الصرف لان الذي كان قبل التسمية حكي بعدها الثالث نون الاناث وهي اسم في نحو النسوة يذهبن خلافا للمازني وحرف في نحو يذهبن النسوة في لغة من قال اكلوني البراغيث خلافا لمن زعم انها اسم وما بعدها بدل منها او مبتدا مؤخر والجملة قبله خبره الرابع نون الوقاية وتسمى نون العماد ايضا وتلحق قبل ياء المتكلم المنتصبة بواحد من ثلثة احدها الفعل متصرفا كان نحو اكرمني او جامدا نحو عساني وقاموا ما خلاني وما عداني وحاشاني ان قدرت فعلا واما قوله اذ ذهب القوم الكرام ليسي فضرورة ونحو تامروني يجوز فيه الفك والادغام والنطق بنون واحدة وقد قرئ بهن في السبعة وعلى الاخيرة فقيل النون الباقية نون الرفع وقيل نون الوقاية وهو الصحيح الثاني اسم الفعل نحو دراكني وتراكني وعليكني بمعنى ادركني واتركني والزمني الثالث الحرف نحو انني وهي جائزة الحذف مع ان وان وكان ولكن وغالبة الحذف مع لعل وقليلته مع ليت وتلحق ايضا قبل الياء المخفوضة من وعن الا في الضرورة وقبل المضاف اليها لدن او قد او قط الا في قليل من الكلام وقد تلحق في غير ذلك شذوذا كقولهم بجلني بمعنى بجلي اي حسبي وقوله امسلمني الى قومي شراحي يريد شراحيل وزعم هشام ان الذي في امسلمني ونحو ضاربني تنوين لا نون وبنى ذلك على قوله في ضاربني ان الياء منصوبة ويرده قول الشاعر وليس الموافيني ليرفد خائبا وفي الحديث غير الدجال اخوفني عليكم والتنوين لا يجامع الالف واللام ولا اسم التفضيل لكونه غير منصرف وفي الصحاح انما يقال بجلي ولا يقال بجلني وليس كذلك

نعم بفتح النون والعين وكنانة تكسر العين وبها قرا الكسائي وبعضهم يبدلها حاء وبها قرا ابن مسعود وبعضهم يكسر النون اتباعا لكسرة العين تنزيلا لها منزلة الفعل في قولهم نعم وشهد بكسرتين كما نزلت بلى منزلة الفعل في الامالة والفارسي لم يطلع على هذه القراءة واجازها بالقياس وهي حرف تصديق ووعد واعلام فالاول بعد الخبر كقام زيد وما قام زيد والثاني بعد افعل ولا تفعل وما في معناهما نحو هلا تفعل وهلا لم تفعل وبعد الاستفهام في نحو هل تعطيني ويحتمل ان تفسر في هذا بالمعنى الثالث والثالث للتعيين بعد الاستفهام في نحو هل جاءك زيد ونحو فهل وجدتم ما وعد ربكم حقا قالوا نعم وذكر المغاربة لها معنى رابعا وهو التوكيد بعد الاستفهام والوعد غير مطرد لما بينا قبل فيها من التوكيد اذا وقعت صدرا نحو نعم هذه اطلالهم والحق انها في ذلك حرف اعلام وانها جواب لسؤال مقدر ولم يذكر سيبويه معنى الاعلام البتة بل قال واما نعم فعدة وتصديق واما بلى فيوجب بها بعد النفي وكانه راى انه اذا قيل هل قام زيد فقيل نعم فهي لتصديق ما بعد

الاستفهامية والاولى ما ذكرناه من انها للاعلام اذ لا يصح ان يقول القائل ذلك صدقت لانه انشاء لا خبر

اعلم انه اذا قيل قام زيد فتصديقه نعم وتكذيبه لا ويمتنع دخول بلى لعدم النفي واذا قيل ما قام زيد فتصديقه نعم وتكذيبه بلى ومنه زعم الذين كفروا ان لن يبعثوا قل بلى وربي ويمتنع دخول لا لانها لنفي الاثبات لا لنفي النفي واذا قيل اقام زيد فهو مثل قام زيد اعني انك تقول ان اثبتّ القيام نعم وان نفيته لا ويمتنع دخول بلى واذا قيل الم يقم زيد فهو مثل لم يقم زيد فتقول ان اثبتّ القيام بلى ويمتنع دخول لا وان نفيته قلت نعم قال الله تعالى الم يأتكم نذير قالوا بلى الست بربكم قالوا بلى اولم تؤمن قال بلى وعن ابن عباس انهم لو قيل نعم في جواب الست بربكم كان كفرا والحاصل ان بلى لا يأتي الا بعد نفي وان لا لا يأتي الا بعد ايجاب وان نعم تأتي بعدهما وانما جاز بلى قد جاءتك آياتي مع انه لم يتقدم اداة نفي لان لو ان الله هداني يدل على نفي هدايته ومعنى الجواب بلى قد هديتك بمجيء الآيات اي قد ارشدتك بذلك مثل واما قوله جحد بناهم وقال سيبويه في باب النعت في مناظرة جرت بينه وبين النحويين فيقال له الست تقول كذا فانه لا يجد بدا من ان يقول نعم فيقال له افلست تفعل كذا فانه قائل نعم فزعم ابن الطراوة ان ذلك لحن وقال جماعة من المتقدمين والمتأخرين منهم الشلوبين اذا كان قبل النفي استفهام فان كان على حقيقته فجوابه كجواب النفي المجرد وان كان مرادا به التقرير فالاكثر ان يجاب بما يجاب به النفي رعيا للفظه ويجوز عند امن اللبس ان يجاب بما يجاب به الايجاب رعيا للمعنى الا ترى انه لا يجوز بعده دخول احد ولا الاستثناء المفرغ لا يقال اليس احد في الدار ولا اليس في الدار الا زيد وعلى ذلك قول الانصار للنبي وقد قال لهم الستم ترون لهم ذلك نعم وقول جحدر

اليس الليل يجمع ام عمرو ... واياناً فذاك بنا تدان
نعم وارى الهلال كما تراه ... ويعلوها النهار كما علاني

وعلى ذلك جرى كلام سيبويه والمخطئ مخطئ وقال ابن عصفور اجرت العرب التقرير في الجواب مجرى النفي المحض وان كان ايجابا في المعنى فاذا قيل الم اعطك درهما قيل في تصديقه نعم وفي تكذيبه بلى وذلك لان المقرر قد يوافقك فيما تدعيه وقد يخالفك فاذا قيل نعم لم يعلم هل اراد نعم لم تعطني على اللفظ او نعم اعطيتني على المعنى فلذلك اجابوه على اللفظ ولم يلتفتوا الى المعنى واما نعم في بيت جحدر فجواب لغير مذكور وهو ما قدره في اعتقاده من ان الليل يجمعه وام عمرو وجاز ذلك لامن اللبس لعلمه ان كل احد يعلم ان الليل يجمعه وام عمرو او هو جواب لقوله ارى الهلال البيت وقدمه عليه قلت او لقوله فذاك بنا تدان وهو احسن قال واما قول الانصار فجاز لزوال اللبس لانه قد علم انهم يريدون نعم نعرف لهم ذلك وعلى هذا يحمل استعمال سيبويه لها بعد التقرير انتهى ويحرر على هذا انه لو اجيب الست بربكم بنعم لم يكف في الاقرار لان الله سبحانه اوجب في الاقرار بما يتعلق بالربوبية العبارة التي لا تحتمل غير المعنى المراد من المقر ولهذا لا يدخل في الاسلام بقوله لا اله الا الله برفع اله لاحتماله

الوحدة ولعل ابن عباس رضي الله عنه انما قال انهم لو قالوا نعم لم يكن اقرارا كافيا وجوز الشلوبين ان يكون مراده انهم لو قالوا نعم جوابا للملفوظ به على ما هو الافصح لكان كفرا اذ الاصل تطابق الجواب والسؤال لفظا وفيه نظر لان التكفير لا يكون بالاحتمال

حرف الهاء

الهاء المفردة على خمسة اوجه احدها ان يكون ضميرا للغائب وتستعمل في موضعي الجر والنصب نحو قال له صاحبه وهو يحاوره والثاني ان تكون حرفا للغيبة وهي الهاء في اياه فالتحقيق انها حرف لمجرد معنى الغيبة وان الضمير ايا وحدها والثالث هاء السكت وهي اللاحقة لبيان حركة او حرف نحو ماهيه ونحو هيهناه ووازيداه واصلها ان يوقف عليها وربما وصلت بنية الوقف والرابع المبدلة من همزة الاستفهام كقوله واتى صواحبها فقلن هذا الذي منح المودة غيرنا وجفانا والتحقيق ان لا تعد هذه لانها بدل لا اصل على ان بعضهم زعم ان الاصل هذا فحذفت الالف والخامس هاء التأنيث نحو رحمة في الوقف وهو قول الكوفيين وزعموا انها الاصل وان التاء في الوصل بدل منها وعكس ذلك البصريون والتحقيق انها لا تعد ولو قلنا بقول الكوفيين لانها جزء كلمة لا كلمة

ها على ثلاثة اوجه احدها ان يكون اسما لفعل وهو خذ ويجوز مد الفها ويستعملان بكاف الخطاب وبدونها ويجوز في الممدودة ان يستغنى عن الكاف بتصريف همزتها تصاريف الكاف فيقال هاء للمذكر بالفتح وهاء للمؤنث وهاؤما وهاؤم وهاؤن ومنه هاؤم اقرؤوا كتابيه والثاني ان يكون ضميرا للمؤنث فيستعمل مجرورة الموضع ومنصوبة نحو فالهمها فجورها وتقواها والثالث ان يكون للتنبيه فتدخل على اربعة احدها الاشارة غير المختصة بالبعيد نحو هذا بخلاف ثم وهنا بالتشديد وهنالك والثاني ضمير الرفع المخبر عنه باسم اشارة نحو ها انتم اولاء وقيل انما كانت داخلة على الاشارة فقدمت فرد بنحو ها انتم هؤلاء فاجيب بانها اعيدت توكيدا والثالث نعت اي في النداء نحو يا ايها الرجل وهي في هذا واجبة للتنبيه على انه المقصود بالنداء قيل وللتعويض عما تضاف اليه ويجوز في هذه في لغة بني اسد حذف الفها وان تضم هاؤها اتباعا وعليه قراءة ابن عامر ايه الثقلان ايه الساحر ايه المؤمنون بضم الهاء في الوصل والرابع اسم الله تعالى في القسم عند حذف الحرف يقال ها الله بقطع الهمزة ووصلها وكلاهما مع اثبات الفها وحذفها

هل حرف موضوع لطلب التصديق الايجابي دون التصور ودون التصديق السلبي فيمتنع نحو هل زيدا ضربت لان تقديم الاسم يشعر بحصول التصديق بنفس النسبة ونحو هل زيد قائم ام عمرو اذا اريد بام المتصلة وهل لم يقم زيد ونظيرها في الاختصاص بطلب التصديق ام المنقطعة وعكسها ام المتصلة وجميع اسماء الاستفهام فانهن لطلب التصور لا غير واعم من الجميع الهمزة فانها مشتركة بين الطلبين وتفترق هل من الهمزة من عشرة اوجه احدها اختصاصها بالتصديق والثاني اختصاصها بالايجاب تقول هل زيد قائم ويمتنع هل لم يقم زيد بخلاف الهمزة نحو الم نشرح الن يكفيكم اليس الله بكاف وقوله الا طعان الا فرسان عادية والثالث

تخصيصها المضارع بالاستقبال نحو هل تسافر بخلاف الهمزة نحو أتظنه قائماً وأما قول ابن سيده في شرح الجمل
لا يكون الفعل المستفهم عنه إلا مستقبلاً فسهو قال الله سبحانه فهل وجدتم ما وعد ربكم حقاً وقال زهير فمن مبلغ
الأحلاف عني رسالة وذبيان هل أقسمتم كل مقسم والرابع والخامس والسادس أنها لا تدخل على الشرط ولا على إن ولا على اسم
بعده فعل في الاختيار بخلاف الهمزة بدليل أفإن مت فهم الخالدون أئنك لأنت يوسف أبشراً منا واحداً
نتبعه والسابع والثامن أنها تقع بعد العاطف لا قبله وبعد أم نحو فهل يهلك إلا القوم الفاسقون وفي
الحديث وهل ترك لنا عقيل من رباع وقال ليت شعري هل ثم هل آتينهم أو يحولن دون ذاك حمامي وقال تعالى
الأعمى والبصير أم هل تستوي الظلمات والنور التاسع أن يراد بالاستفهام بها النفي ولذلك دخلت على الخبر
بعدها إلا في نحو هل جزاء الإحسان إلا الإحسان والباء في قوله ألا هل أخو عيش لذيذ بدائم وصح العطف في قوله
إن شفائي عبرة مهراقة وهل عند رسم دارس من معول إذ لا يعطف الإنشاء على الخبر فإن قلت قد مر لك في صدر
الكتاب أن الهمزة تأتي لمثل ذلك مثل أفأصفاكم ربكم بالبنين ألا ترى أن الواقع أنه سبحانه لم يصفهم بذلك
قلت إنما مر أنها للإنكار على مدعي ذلك ويلزم من ذلك الانتفاء لا أنها للنفي ابتداء ولهذا لا يجوز أقام إلا زيد
كما يجوز هل قام إلا زيد وهل على الرسول إلا البلاغ المبين هل ينظرون إلا الساعة وقد يكون الإنكار
لوقوع الفعل على العكس من هذا وذلك إذا كان بمعنى ما كان ينبغي لك أن تفعل نحو أتضرب زيداً وهو أخوك
ويتلخص أن الإنكار على ثلاثة أوجه إنكار على من ادعى وقوع الشيء ويلزم من هذا النفي وإنكار على من أوقع الشيء
ويختصان بالهمزة وإنكار لوقوع الشيء وهذا هو معنى النفي وهو الذي تنفرد به هل عن الهمزة العاشر أنها تأتي
بمعنى قد وذلك مع الفعل وبذلك فسر قوله تعالى هل أتى على الإنسان حين من الدهر جماعة منهم ابن عباس
والكسائي والفراء والمبرد قال في مقتضبه هل للاستفهام نحو هل جاء زيد وتكون بمنزلة قد نحو قوله جل اسمه
هل أتى على الإنسان انتهى وبالغ الزمخشري فزعم أنها أبداً بمعنى قد وأن الاستفهام إنما هو مستفاد من همزة
مقدرة معها ونقله في المفصل عن سيبويه فقال وعند سيبويه أن هل بمعنى قد إلا أنهم تركوا الألف قبلها
لأنها لا تقع إلا في الاستفهام وقد جاء دخولها عليها في قوله سائل فوارس يربوع بشدتنا أهل رأونا بسفح
القاع ذي الأكم انتهى ولو كان كما ذكر لم تدخل إلا على الفعل كقد وثبت في كتاب سيبويه ما نقله عنه في
باب أم المنقطعة ولكن فيه أيضاً ما يخالفه فإنه قال في باب عدة ما يكون عليه الكلم ما نصه وهل وهي للاستفهام ولم
يزد على ذلك وقال الزمخشري في كشافه هل أتى أي قد أتى على معنى التقرير والتقريب جميعاً أي أتى على الإنسان
قبل زمان قريب طائفة من الزمان الطويل الممتد لم يكن فيه شيئاً مذكوراً بل شيئاً منسياً نطفة في الأصلاب
والمراد بالإنسان الجنس بدليل إنا خلقنا الإنسان من نطفة انتهى وفسرها غيره بقد خاصة ولم يحملوا قد على معنى

التقريب بل على معنى التحقيق وقال بعضهم معناها التوقع وكأنه قيل لقوم يتوقعون الخبر عما أتى على الإنسان
وهو آدم عليه السلام قال والحين زمن كونه طيناً وفي تسهيل ابن مالك أنه يتعين مرادفة هل لقد إذا دخلت عليها الهمزة
يعني كما في البيت ومفهومه أنه لا يتعين لذلك إذا لم تدخل عليها بل قد تأتي لذلك كما في الآية وقد لا تأتي له وقد
عكس قوم ما قاله الزمخشري فزعموا أن هل لا تأتي بمعنى قد أصلاً وهذا هو الصواب عندي إذ لا متمسك لمن أثبت
ذلك إلا أحد ثلاثة أمور أحدها تفسير ابن عباس رضي الله عنهما ولعله إنما أراد أن الاستفهام في الآية للتقرير وليس
باستفهام حقيقي وقد صرح بذلك جماعة من المفسرين فقال بعضهم هل هنا للاستفهام التقريري والمقرر
من أنكر البعث وقد علم أنهم يقولون نعم قد مضى دهر طويل لا إنسان فيه فيقال لهم فالذي أحدث الناس بعد أن
لم يكونوا كيف يمتنع عليه إحياؤهم بعد موتهم وهو معنى قوله تعالى ولقد علمتم النشأة الأولى فلولا تذكرون
أي فهلا تذكرون فتعلمون أن من أنشأ شيئاً بعد أن لم يكن قادر على إعادته بعد عدمه انتهى وقال آخر مثل ذلك
إلا أنه فسر الحين بزمن التصوير في الرحم فقال المعنى ألم يأت على الناس حين من الدهر كانوا نطفاً ثم علقاً ثم مضغاً
إلى أن صاروا شيئاً مذكوراً وكذا قال الزجاج إلا أنه حمل الإنسان على آدم فقال المعنى ألم يأت على الإنسان حين
من الدهر كان فيه تراباً وطيناً إلى أن نفخ فيه الروح انتهى وقال بعضهم لا تكون هل للاستفهام التقريري وإنما
ذلك من خصائص الهمزة وليس كما قال وذكر جماعة من النحويين أن هل تكون بمنزلة إن في إفادة التأكيد والتحقيق
وحملوا على ذلك هل في ذلك قسم لذي حجر وقدروه جواباً للقسم وهو بعيد والدليل الثاني قول سيبويه الذي
شافه العرب وفهم مقاصدهم وقد مضى أن سيبويه لم يقل ذلك والثالث دخول الهمزة عليها في البيت والحرف
لا يدخل على مثله في المعنى وقد رأيت عن السيرافي أن الرواية الصحيحة أم هل وأم هذه منقطعة بمعنى بل فلا دليل
وبتقدير ثبوت تلك الرواية فالبيت شاذ فيمكن تخريجه على أنه من الجمع بين حرفين لمعنى واحد على سبيل التوكيد
كقوله ولا للما بهم أبداً دواء بل الذي في ذلك البيت أسهل لاختلاف اللفظين وكون أحدهما على حرفين فهو كقوله
فأصبح لا يسألنه عن بما به هو وهي يكونان اسمين وهو الغالب وحرفين في نحو زيد هو الفاضل إذا أعرب فصلاً
وقلنا لا موضع له من الإعراب وقيل هي مع القول بذلك أسماء كما قال الأخفش في نحو صه ونزال أسماء لا محل لها وكما
في الألف واللام في نحو الضارب إذا قدرناها اسماً حرف الواو المفردة انتهى مجموع ما ذكر من أقسامها إلى أحد
عشر الأول العاطفة ومعناها مطلق الجمع فتعطف الشيء على صاحبه نحو فأنجيناه وأصحاب السفينة وعلى
سابقه نحو ولقد أرسلنا نوحاً وإبراهيم وعلى لاحقه نحو كذلك يوحي إليك وإلى الذين من قبلك وقد
اجتمع هذان في ومنك ومن نوح وإبراهيم وموسى وعيسى فعلى هذا إذا قلت قام زيد وعمرو احتمل ثلاثة معان
قال ابن مالك وكونها للمعية راجح وللترتيب كثير ولعكسه قليل انتهى ويجوز أن يكون بين متعاطفيها تقارب

او بان نحو انا رادوه اليك وجاعلوه من المرسلين فان رده بعد القائه في اليم والارسال على راس اربعين
سنة وقول بعضهم ان معناها الجمع المطلق غير سديد لتقييد الجمع بقيد الاطلاق وانما هي للجمع لا بقيد و
قول السيرافي ان النحويين واللغويين اجمعوا على انها لا تفيد الترتيب مردود بل قال بافادتها اياه قطرب والربعي
والفراء وثعلب وابو عمر الزاهد وهشام والشافعي ونقل الامام في البرهان عن بعض الحنفية انها للمعية و
تنفرد عن سائر احرف العطف بخمسة عشر حكما احدها احتمال معطوفها للمعاني الثلاثة والثاني اقترانها
باما نحو اما شاكرا واما كفورا والثالث اقترانها بلا ان سبقت بنفي ولم تقصد المعية نحو ما قام زيد و
لا عمرو ولتفيد ان الفعل منفي عنهما في حالتي الاجتماع والافتراق ومنه وما اموالكم ولا اولادكم بالتي تقربكم
عندنا زلفى والعطف حينئذ من عطف الجمل عند بعضهم على اضمار العامل والمشهور انه من عطف المفردات و
اذا فقد احد الشرطين امتنع دخولها فلا يجوز نحو قام زيد ولا عمرو وانما جاز ولا الضالين لان في غير معنى النفي
وانما جاز قوله فاذهب فاي فتى في الناس احرزه من حتفه ظلم دعج ولا جبل لان المعنى لا فتى احرزه مثل فهل يهلك
الا القوم الفاسقون ولا يجوز نحو ما اختصم زيد ولا عمرو لانه للمعية لا غير واما وما يستوي الاعمى والبصير ولا
الظلمات ولا النور ولا الظل ولا الحرور وما يستوي الاحياء ولا الاموات فلا الثانية والرابعة والخامسة زوائد
لامن اللبس والرابع اقترانها بلكن نحو ولكن رسول الله والخامس عطف المفرد السببي على الاجنبي عند الاحتياج الى
الربط كمررت برجل قائم زيد واخوه ونحو زيد قام عمرو وغلامه وقولك في باب الاشتغال زيدا ضربت عمرا واخاه
والسادس عطف العقد على النيف نحو احد وعشرون والسابع عطف الصفات المفرقة مع اجتماع منعوتها كقوله
على ربع بين مسلوب وبال والثامن عطف ما حقه التثنية والجمع نحو قول الفرزدق ان الرزية لا رزية مثلها فقدان
مثل محمد ومحمد وقول ابي نواس اقمنا بها يوما ويوما وثالثا ويوما له يوم الترحل خامس وهذا البيت ينشد
عند اهل الادب ويقولون كم اقاموا والجواب ثمانية لان يوما الاخير رابع وقد وصف بان يوم الترحل خامس له
فيكون يوم الترحل هو الثامن بالنسبة الى اول يوم والتاسع عطف ما لا يستغنى عنه كاختصم زيد وعمرو واشترك
زيد وعمرو وهذا من اقوى الادلة على عدم افادتها الترتيب ومن ذلك جلست بين زيد وعمرو ولهذا كان الاصمعي
يقول الصواب بين الدخول وحومل لا فحومل واجيب بان التقدير بين نواحي الدخول فهو كقولك جلست بين الزيدين
فالعمرين او بان الدخول مشتمل على اماكن وتشاركها في هذا الحكم ام المتصلة ويستثنى من هذا الحكم العطف
بام المتصلة نحو سواء علي اقمت ام قعدت فانها عاطفة ما لا يستغنى عنه والعاشر والحادي عشر عطف العام
على الخاص وبالعكس فالاول نحو رب اغفر لي ولوالدي ولمن دخل بيتي مؤمنا وللمؤمنين والمؤمنات والثاني
نحو واذ اخذنا من النبيين ميثاقهم ومنك ومن نوح الاية وتشاركها في هذا الحكم الاخير حتى كمات الناس

حتى الانبياء وقدم الحاج حتى المشاة فانها عاطفة خاص على عام والثاني عشر عطف عامل حذف وبقي معموله
على عامل آخر يجمعهما معنى واحد كقوله وزججن الحواجب والعيونا اي وكحلن العيون والجامع بينهما التحسين ولولا هذا
التقييد لورد اشتريته بدرهم فصاعدا اذ التقدير فذهب الثمن صاعدا والثالث عشر عطف الشيء على مرادفه نحو
انما اشكو بثي وحزني الى الله ونحو اولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة ونحو عوجا ولا امتا وقوله لسلمى منكم
دون الاحلام والنهى وقول الشاعر والفى قولها كذبا ومينا وزعم بعضهم ان الرواية كذبا مبينا فلا عطف
ولا تاكيد وقال ابن مالك ان تعد الاحلام في الحديث جمع حلم بضمتين والمعنى ليليني البالغون العقلاء وزعم ابن مالك
ان ذلك قد ياتي في او وان منه ومن يكسب خطيئة او اثما والرابع عشر عطف المقدم على متبوعه للضرورة كقوله عليك ورحمة الله
السلام والخامس عشر عطف المخفوض على الجوار كقوله تعالى وامسحوا برؤسكم وارجلكم فيمن خفض الارجل وفيه بحث سياتي
تنبيه زعم قوم ان الواو قد تخرج عن افادة مطلق الجمع وذلك على اوجه احدها ان تستعمل بمعنى او وذلك على
ثلاثة اوجه احدها ان تكون بمعنى او في التقسيم كقولك الكلمة اسم وفعل وحرف وقوله كما الناس مجروم عليه و
جارم وممن ذكر ذلك ابن مالك في التحفة والصواب انها في ذلك على معناها الاصلي اذ الانواع مجتمعة في الدخول
تحت الجنس ولو كانت او هي الاصل في التقسيم لكان استعمالها فيه اكثر من استعمال الواو والثاني ان تكون بمعنى
او في الاباحة قاله الزمخشري وزعم انه يقال جالس الحسن وابن سيرين اي احدهما وانه لهذا قيل تلك
عشرة كاملة بعد ذكر ثلاثة وسبعة لئلا يتوهم ارادة الاباحة والمعروف من كلام النحويين انه لو قيل جالس
الحسن وابن سيرين كان امرا بمجالسة كل منهما وجعلوا ذلك فرقا بين العطف بالواو والعطف باو والثالث ان
يكون بمعناها في التخيير قاله بعضهم في قوله وقالوا نأت فاختر لها الصبر والبكا فقلت البكا اشفى اذن لغليلي قال
معناه او البكا اذ لا يجتمع مع الصبر ونقول يحتمل ان الاصل فاختر من الصبر والبكا احدهما ثم حذف من كما
في واختار موسى قومه ويؤيده ان ابا علي القالي رواه بمن وقال الشاطبي في باب البسملة وصل واسكتن
فقالوا اشار بالواو الى التخيير ثم قال محققوهم ليس ذلك من قبل الواو بل من جهة ان المعنى وصل ان شئت
واسكت ان شئت قال ابو شامة وزعم بعضهم ان الواو تاتي للتخيير مجازا والثاني ان تكون بمعنى باء الجر كقولهم
انت اعلم ومالك وبعت الشاء شاة ودرهما قاله جماعة وهو ظاهر والثالث ان تكون بمعنى لام التعليل قاله الخارزنجي
وحمل عليه الواو الداخلة على الافعال المنصوبة في قوله تعالى او يوبقهن بما كسبوا ويعف عن كثير ويعلم الذين
يجادلون ام حسبتم ان تدخلوا الجنة ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين يا ليتنا نرد ولا
نكذب والصواب ان الواو فيهن للمعية كما سياتي الثاني والثالث من اقسام الواو واوان يرتفع ما بعدهما
واو الاستئناف نحو لنبين لكم ونقر في الارحام ما نشاء ونحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن فيمن رفع ونحو ومن

يضلل الله فلا هادي له ويذرهم في طغيانهم يعمهون فيمن رفع ايضا نحو واتقوا الله ويعلمكم الله اذ لو كانت واو
العطف لانتصب نغفر ولانتصب او انجزم نشرب والجزم بذكرها الآخرون وللزم عطف الخبر على الامر وقال الشاعر
على الحكم المأتي يوما اذا قضى قضيته ان لا يجور ويقصد وهذا متعين للاستئناف لان العطف يجعله شريكا
في النهي فيلزم التناقض وكذلك قولهم دعني ولا اعود لانه لو نصب لكان المعنى ليجتمع تركك لعقوبتي وتركي
لما نهيتني عنه وهذا باطل لان طلبه لترك العقوبة انما هو في الحال فاذا تقيد ترك المنهي عنه بالحال لم يحصل غرض
المؤدب ولو جزم فاما بالعطف ولم يتقدم جازم او بلا على ان تقدر ناهية ويرده ان المقصود تركه التأديب
انما هو الخبر عن نفي العود لانهيه نفسه عن العود اذ لا تناقض بين النهي عن العود وبين العود بخلاف العود والاخبار
بعدمه ويبين ذلك انك تقول انا انهاه وهو يفعل ولا تقول انا لا افعل وانا افعل معا والثانية واو الحال
الداخلة على الجملة الاسمية نحو جاء زيد والشمس طالعة وتسمى واو الابتداء ويقدرها سيبويه والاقدمون
باذ ولا يريدون انها بمعنى اذ اذ لا يرادف الحرف الاسم بل انها وما بعدها قيد للفعل السابق كما ان اذ كذلك
ولم يقدرها باذا لانها لا تدخل على الجملة الاسمية ووهم ابو البقاء في قوله تعالى وطائفة قد اهمتهم انفسهم
فقال الواو للحال وقيل بمعنى اذ وسبقه الى ذلك مكي وزاد عليه فقال الواو للابتداء وقيل للحال وقيل بمعنى
اذ انتهى والثلاثة بمعنى واحد فان اراد بالابتداء الاستئناف فقولهما سواء ومن امثلتها داخلة على الجملة الفعلية
قوله بايدي رجال لم يشيموا سيوفهم ولم تكثر القتلى بها حين سلت ولو قدرت للعطف لانقلب المدح ذما وإذا سبقت
بجملة حالية احتملت عند من يجيز تعدد الحال العاطفة والابتدائية نحو اهبطوا بعضكم لبعض عدو ولكم في الارض
مستقر ومتاع الى حين والرابع والخامس واوان ينتصب ما بعدهما وهما واو المفعول معه كسرت والنيل وليس النصب بها
خلافا للجرجاني ولم تات في التنزيل بيقين فاما قوله تعالى فاجمعوا امركم وشركاءكم في قراءة السبعة فاجمعوا بقطع
الهمزة وشركاءكم بالنصب فيحتمل الواو فيه ذلك وان يكون عاطفة مفردا على مفرد بتقدير مضاف اي وامر شركائكم
او جملة على جملة بتقدير فعل اي واجمعوا شركاءكم بوصل الهمزة وموجب التقدير في الوجهين ان اجمع لا يتعلق بالذوات
بل بالمعاني كقولك اجمعوا على كذا بخلاف جمع فانه مشترك بدليل فجمع كيده والذي جمع مالا ويقرأ فاجمعوا بالوصل
فلا اشكال ويقرأ برفع الشركاء عطفا على الواو للفصل بالمفعول والواو الداخلة على المضارع المنصوب لعطفه
على اسم صريح او مؤول فالاول كقوله ولبس عباءة وتقر عيني احب الي من لبس الشفوف والثاني شرطه ان يتقدم
الواو نفي او طلب ويسمي الكوفيون هذه واو الصرف وليس النصب بها خلافا لهم ومثالها ولما يعلم الله الذين
جاهدوا منكم ويعلم الصابرين وقوله لا تنه عن خلق وتأتي مثله والحق ان هذه واو العطف كما سيأتي
السادس والسابع واوان ينجر ما بعدهما وهما واو القسم ولا تدخل الا على مظهر ولا تتعلق الا بمحذوف نحو

والقرآن الحكيم

والقرآن الحكيم فان تلتها واو اخرى نحو والتين والزيتون فالتالية واو العطف والا لاحتاج كل من الاسمين الى
جواب وواو رب كقوله وليل كموج البحر ارخى سدوله ولا تدخل الا على منكر ولا تتعلق الا بمؤخر والصحيح انها واو
العطف وان الجر برب محذوفة خلافا للكوفيين والمبرد وحجتهم افتتاح القصائد بها كقول رؤبة وقاتم الاعماق
خاوي المخترقن واجيب بجواز تقدير العطف على شيء في نفس المتكلم ويوضح كونها عاطفة ان واو العطف لا تدخل
عليها كما تدخل على واو القسم قال والله لولا تمرة ما حببته والثامن واو دخولها كخروجها وهي الزائدة اثبتها
الكوفيون والاخفش وجماعة وحمل على ذلك حتى اذا جاؤها وفتحت ابوابها بدليل الآية الاخرى وقيل هي عاطفة
والزائدة الواو في وقال لهم خزنتها وقيل هما عاطفتان والجواب محذوف اي كان كيت وكيت وكذا البحث في
فلما اسلما وتله للجبين وناديناه ان يا ابراهيم الاولى والثانية زائدة على القول الاول او هما عاطفتان
والجواب محذوف على القول الثاني والزيادة ظاهرة في قوله فما بال من اسعى لاجبر عظمه حفاظا وينوي من سفاهته
كسري وقوله ولقد رمقتك في المجالس كلها فاذا وانت تعين من يبغيني والتاسع واو الثمانية ذكرها جماعة
من الادباء كالحريري ومن النحويين الضعفاء كابن خالويه ومن المفسرين كالثعلبي وزعموا ان العرب اذا عدوا قالوا ستة
سبعة وثمانية ايذانا بان السبعة عدد تام وان ما بعده عدد مستأنف واستدلوا على ذلك بآيات احداها سيقولون
ثلاثة رابعهم كلبهم الى قوله سبعة وثامنهم كلبهم وقيل هي في ذلك لعطف جملة على جملة اذ التقدير هم سبعة ثم قيل
الجميع كلامهم وقيل العطف من كلام الله تعالى والمعنى نعم هم سبعة وثامنهم كلبهم وان هذا تصديق لهذه المقالة
كما ان رجما بالغيب تكذيب لتلك المقالة ويؤيده قول ابن عباس حين جاءت الواو انقطعت العدة اي لم يبق عدة عاد
يلتفت اليها فان قلت اذا كان المراد التصديق فما وجه مجيء قل ربي اعلم بعدتهم ما يعلمهم الا قليل قلت وجه الجملة
الاولى توكيد صحة التصديق باثبات علم المصدق ووجه الثانية الاشارة الى ان القائلين تلك المقالة الصادقة
قليل او ان الذي قالها منهم عن يقين قليل او لما كان التصديق في الآية خفيا لا يستخرجه الا مثل ابن عباس قيل
ذلك ولهذا كان يقول انا من ذلك القليل هم سبعة وثامنهم كلبهم وقيل هي واو الحال وعلى هذا فيقدر المبتدأ
اسم اشارة اي هؤلاء سبعة ليكون في الكلام ما يعمل في الحال ويرد ذلك ان حذف عامل الحال اذا كان معنويا
ممتنع ولهذا رد على المبرد قوله في بيت الفرزدق واذ ما مثلهم بشر ان مثلهم حال ناصبها خبر محذوف اي
واذ ما في الوجود بشر مماثلا لهم الثانية آية الزمر اذ قيل فتحت في آية النار لان ابوابها سبعة وفتحت في آية الجنة
اذ ابوابها ثمانية واقول لو كان لواو الثمانية حقيقة لم تكن الآية منها اذ ليس فيها ذكر عدد البتة وانما فيها ذكر
الابواب وهي جمع لا يدل على عدد خاص ثم الواو ليست داخلة عليه بل على جملة هو فيها وقد مر ان الواو في وفتحت
مقحمة عند قوم وعاطفة عند آخرين وقيل هي واو الحال اي جاؤها مفتحة ابوابها كما صرح بمفتحة حالا في جنات

عدن مفتحة لهم الأبواب وهذا قول المبرد والفارسي وجماعة قيل وانما فتحت لهم قبل مجيئهم اكراما لهم عن
ان يقفوا حتى تفتح لهم الثالث والناهون عن المنكر فانه الوصف الثامن والظاهر ان العطف في هذا الوصف
بخصوصه انما كان من جهة ان الأمر والنهي من حيث هما امر ونهي متقابلان بخلاف بقية الصفات او لأن الآمر بالمعروف
ناه عن المنكر وهو ترك المعروف والناهي عن المنكر آمر بالمعروف فاشير الى الاعتداد بكل من الوصفين وانه لا يكتفى
فيه بما يحصل في ضمن الآخر وذهب ابو البقاء على امامته في هذه الآية مذهب الضعفاء فقال انما دخلت الواو في
الصفة الثامنة ايذانا بان السبعة عندهم عدد تام ولذلك قالوا سبع في ثمانية اي سبع اذرع في ثمانية
اشبار وانما دلت الواو على ذلك لأن وضعها على مغايرة ما بعدها لما قبلها الرابعة وابكارا في آية التحريم
ذكرها القاضي الفاضل وتبجح باستخراجها وقد سبقه الى ذكرها الثعلبي والصواب ان هذه الواو وقعت
بين صفتين هما تقسيم لمن اشتمل على جميع الصفات السابقة فلا يصح اسقاطها اذ لا تجتمع الثيوبة والبكارة
وواو الثمانية عند القائل بها صالحة للسقوط واما قول الثعلبي ان منها الواو في قوله تعالى سبع ليال وثمانية
ايام حسوما فسهو بين وانما هذه واو العطف وهي واجبة الذكر ثم ان ابكارا صفة تاسعة لا ثامنة اذ اول
الصفات خيرا منكن لا مسلمات فان اجاب بان مسلمات وما بعده تفصيل لخيرا منكن فلهذا لم يعده قلنا وكذلك
ثيبات وابكارا تفصيل للصفات السابقة فلا نعدهما معهن والعاشر الواو الداخلة على الجملة الموصوف بها
لتاكيد لصوق الصفة بموصوفها وافادة ان اتصافه بها امر ثابت وهذه الواو اثبتها الزمخشري ومن قلده وحملوا على ذلك
مواضع الواو فيها كلها واو الحال نحو وعسى ان تكرهوا شيئا وهو خير لكم الآية سبعة وثامنهم كلبهم او كالذي
مر على قرية وهي خاوية وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم والمسوغ لمجيء الحال من النكرة في هذه
الآية امران احدهما خاص بها وهو تقدم النفي والثاني عام في بقية الآيات وهو امتناع الوصف اذ الحال
امتنع كونها صفة جاز مجيئها من النكرة ولهذا اجازت منها عند تقدمها عليها نحو في الدار قائما رجل
وعند جمودها نحو هذا خاتم حديدا او مررت بماء قعدة رجل ومانع الوصفية في هذه الآية امران احدهما خاص
بها وهو اقتران الجملة بالا اذ لا يجوز التفريغ في الصفات لا تقول ما مررت باحد الا قائم نص على ذلك ابو علي وغيره
والثاني عام في بقية الآيات وهو اقترانها بالواو والحادي عشر واو ضمير الذكور نحو الزيدون قاموا وهي اسم
وقال الأخفش والمازني حرف والفاعل مستتر وقد تستعمل لغير العقلاء اذا نزلوا منزلتهم نحو قوله تعالى يا ايها
النمل ادخلوا مساكنكم وذلك لتوجيه الخطاب اليهم وشذ قوله شربت بها والديك يدعو صباحه اذا ما بنو نعش
دنوا فتصوبوا والذي جرأه على ذلك قوله بنو لا بنات والذي سوغ ذلك ان ما فيه من تغيير نظم الواحد شبهه
بجمع التكسير فسهل مجيئه لغير العاقل ولهذا جاز تانيث فعله نحو الا الذي آمنت به بنو اسرائيل مع امتناع

الزيدين الثاني عشر واو علامة المذكرين في لغة طيء او ازد شنوءة او بلحارث ومنه الحديث يتعاقبون فيكم
ملائكة بالليل وملائكة بالنهار وقوله يلومونني في اشتراء النخيل قومي فكلهم الوم وهي عند سيبويه حرف دال على
الجماعة كما ان التاء في قامت حرف دال على التانيث وقيل هي اسم مرفوع على الفاعلية ثم قيل ان ما بعدها بدل منها
وقيل مبتدا والجملة خبر مقدم وكذا الخلاف في نحو قاما اخواك وقمن نسوتك وقد تستعمل لغير العقلاء اذا نزلوا منزلتهم
قال ابو سعيد نحو اكلوني البراغيث اذ وصفت بالأكل لا بالقرص وهذا سهو منه فان الأكل من صفات الحيوانات عاقلة
وغير عاقلة وقال ابن الشجري عندي ان الأكل هنا بمعنى العدوان والظلم كقوله اكلت بنيك اكل الضب حتى وجدت
مرارة الكلأ الوبيل اي ظلمتهم وشبه الأكل المعنوي بالحقيقي والأحسن في الضب في البيت ان لا يكون في موضع نصب
على حذف الفاعل اي مثل اكلك الضب بل في موضع رفع على حذف المفعول اي مثل اكل الضب اولاده لأن ذلك ادخل
في التشبيه وعلى هذا فيحتمل الأكل الثاني ان يكون معنويا لأن الضب ظالم لأولاده في اكله اياهم وفي المثل اعق من ضب
وقد حمل بعضهم على هذه اللغة ثم عموا وصموا كثير منهم واسروا النجوى الذين ظلموا وحملها على غير هذه اللغة اولى
لضعفها وقد جوز في الذين ظلموا ان يكون بدلا من الواو في اسروا او مبتدا خبره اسروا او قول محذوف عامل
في جملة الاستفهام اي يقولون هل هذا وان يكون خبرا لمحذوف اي هم الذين او فاعلا باسروا والواو علامة كما
قدمنا او بيقول محذوفا او بدلا من واو استمعوه وان يكون منصوبا على البدل من مفعول ياتيهم او على اضمار اذم
او اعني وان يكون مجرورا على البدل من الناس في اقترب للناس حسابهم اي من اللام والميم في لاهية قلوبهم فهذه
احد عشر وجها واما الآية الأولى فاذا قدرت الواوان فيهما علامتين فالعاملان قد تنازعا الظاهر ويجب ان
يقدر في احدهما ضمير مستتر راجعا اليه وهذا من غرائب العربية اعني وجوب استتار الضمير في فعل الاثنين
ويجوز كون كثير مبتدا وما قبله خبرا او كونه بدلا من الواو الأولى مثل اللهم صل عليه الرءوف الرحيم فالواو الثانية
ح عائدة على مقدم رتبة ولا يجوز العكس لأن الأولى ح لا تسقط ومنع ابو حيان ان يقال على هذه اللغة جاءني
من جاءك لأنها لم تسمع الا مع ما لفظه جمع واقول اذا كان سبب دخولها بيان ان الفاعل الآتي جمع كان الحاقها
هنا اولى لأن الجمعية خفية وقد اوجب الجميع علامة التانيث في قامت هند كما اوجبوها في قامت امراة وفي
في غلت القدر وانكسرت القوس كما اجازوها في طلعت الشمس ونفعت الموعظة وجوز الزمخشري في لا يملكون
الشفاعة الا من اتخذ ان يكون من فاعلا والواو علامة واذا قيل جاؤوا زيد وبكر وعمرو لم يجز عند ابن هشام ان يكون
من هذه اللغة وكذا القول في جاءا زيد وعمرو وقول غيره اولى لما بينا من ان المراد بيان المعنى وقد رد عليه
بقوله وقد اسلماه مبعد وحميم وليس بشيء لأنه يمنع التخريج لا التركيب ويجب القطع بامتناعها في نحو قام زيد
او عمرو لأن القائم احدهما بخلاف قام اخواك او غلاماك لأنه اثنان وكذلك يمتنع في قاما اخواك وزيد

احسانا يبلغن عندك الكبر احدهما او كلاهما فمن زعم انه من ذلك فهو غالط بل الالف ضمير الوالدين في وبالوالدين احسانا واحدهما او كلاهما نعت بيبلغن احدهما او كلاهما او الواحد هما بدل بعض وما بعده باضمار فعل ولا يكون معطوفا على بدل الكل لا يعطف على بدل البعض لا تقول اعجبني زيد وجهه واخوك على ان الاخ هو زيد لانك لا تعطف المبين على المخصص فان قلت في اخوانك زيد جاؤ قاموا بالواو فقدرته من عطف المفردات وقاموا بالالف ان قدرته من عطف الجمل كما قال السهيلي في لا تاخذه سنة ولا نوم ان التقدير ولا يأخذه نوم الثالث عشر واو الانكار نحو الرجلوه بعد قول القائل قام الرجل والصواب ان لا تعد هذه لانها اشباع للحركة بدليل الرجلاه في النصب والرجليه في الجر ونظيرها الواو في منو في الحكاية وفي انظور من قوله من حوثما سلكوا ادنو فانظور والواو القوافي كقوله سقيت الغيث ايتها الخيامو الرابع عشر واو التذكر كقول من اراد ان يقول يقوم زيد فنسي زيدا فاراد مد الصوت ليتذكر اذ لم يرد قطع الكلام يقومو والصواب ان هذه كالتي قبلها الخامس عشر الواو المبدلة من همزة الاستفهام المضموم ما قبلها كقراءة قنبل واليه النشور وامنتم قال فرعون وامنتم والصواب ان لا تعد هذه ايضا لانها مبدلة ولو صح عدها لصح عد الواو من احرف الاستفهام **وا** على وجهين احدهما ان يكون حرف نداء مختصا بباب الندبة نحو وازيداه واجاز بعضهم استعماله في النداء الحقيقي والثاني ان يكون اسما لاعجب كقوله وابابي انت وفوك الاشنب كانما ذر عليه الزرنب وقد يقال واها كقوله واها لسلمى ثم واها واها **وي** كقوله ويكان من يكن له نشب يحبب ومن يفتقر يعش عيش ضر وقد يلحق هذه كاف الخطاب كقوله ولقد شفى نفسي وابرأ سقمها قيل الفوارس ويك عنتر اقدم وقال الكسائي اصل ويك ويلك فالكاف ضمير مجرور واما ويكأن الله فقال ابو الحسن وي اسم فعل والكاف حرف خطاب وان على اضمار اللام والمعنى اعجب لان الله وقال الخليل وي وحدها كما قال في ويكأن من يكن البيت وكأن للتحقيق كما قال كانني حين امسي لا يكلمني متيم يشتهي ما ليس موجودا اي انني حين امسي على هذه الحالة ههنا وكأن للتشبيه

حرف الالف

والمراد به ههنا الحرف الهاوي الممتنع الابتداء به لكونه لا يقبل الحركة فاما الذي يراد به الهمزة فقد مر في صدر الكتاب فان ابن جني يرى ان هذا الحرف اسمه لا وانه الحرف الذي يذكر قبل الياء عند عد الحروف وانه لما لم يمكن ان يلفظ به في اوائل اسماء الحروف كما فعل في اخواته اذ قيل صاد جيم توصل اليه باللام كما توصل الى اللفظ بلام التعريف بالالف حين قيل في الابتداء الغلام ليتعارضا وان قول المعلمين لام الف خطأ لان كلا من اللام والالف قد مضى ذكره وليس الغرض بيان كيفية تركيب الحروف بل سرد اسماء الحروف البسائط ثم اعترض على نفسه بقول ابي النجم اقبلت من عند زياد كالخرف تخط رجلاي بخط مختلف تكتبان في الطريق لام الف واجاب بانه لعله تلقاه من افواه العامة لان الخط ليس له تعلق بالفصاحة وقد ذكر للالف تسعة اوجه احدها ان يكون للانكار نحو عمراه لمن قال لقيت

عمرا

عمرا الثاني ان يكون للتذكر كرأيت الرجلا وقد مضى ان التحقيق انه لا يعد هذا الثالث ان يكون ضمير الاثنين نحو الزيدان قاما وقال المازني هي حرف والضمير مستتر الرابع ان يكون علامة الاثنين كقوله الفيتا عيناك عند القفا وقوله وقد اسلماه مبعد وحميم وعليه قول المتنبي ورمى وما رمتا يداه فصابني سهم يعذب والسهام تريح الخامس الالف الكافة كقوله فبينا نسوس الناس والامر امرنا اذا نحن فيهم سوقة ليس تنصف وقيل الالف بعض ما الكافة وقيل اشباع وبين مضافة الى الجملة ويؤيده انها قد اضيفت الى المفرد في قوله بينا تعانقه الكماة وروغه يوما اتيح له جريء سلفع السادس ان يكون فاصلة بين الهمزتين نحو ءانذرتهم وبين دخول الجارة واحدة ولا فرق بين كون الهمزة الثانية مخففة او مسهلة السابع ان يكون فاصلة بين النونين نون النسوة ونون التاكيد نحو اضربنان ومنكرن الثامن ان يكون لمد الصوت بالمنادى المستغاث او المتعجب منه او المندوب كقوله يا يزيدا لامل نيل عز وغنى بعد فاقة وهوان وقوله يا عجبا لهذه الفليقة وقوله حملت امرا عظيما فاصطبرت له وقمت فيه بامر الله يا عمرا التاسع ان يكون بدلا من نون ساكنة وهي اما نون التاكيد او تنوين المنصوب فالاول نحو لنسفعا وليكونا وقوله ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا ويحتمل هذه ان يكون من باب يا حرسي اضرب عنقه والثاني كرأيت زيدا في لغة غير ربيعة ولا يجوز ان تعد الالف المبدلة من نون اذا ولا الف التكثير كقبعثرى ولا الف التانيث كالف حبلى ولا الف الالحاق كالف ارطى ولا الف الاطلاق كالالف في قوله من طلل كالاتحمي انهجا ولا الف التثنية كالزيدان ولا الف الاشباع الواقع في الحكاية نحو منا او في غيرها في الضرورة كقوله اعوذ بالله من العقراب ولا الالف التي تبين بها الحركة في الوقف وهي الف انا عند البصريين ولا الف التصغير نحو ذيا واللذيا لانها اجزاء الكلمات

حرف الياء

الياء المفردة على ثلاثة اوجه وذلك انها تكون ضميرا للمؤنثة نحو تقومين وقومي وقال الاخفش والمازني هي حرف تانيث وانها تكون ضمير المؤنث والفاعل مستتر وحرف انكار نحو ازيدنيه وحرف تذكار نحو قدي وقد تقدم البحث فيهما والصواب ان لا تعد كما لا تعد ياء التصغير وياء المضارعة وياء الاطلاق وياء الاشباع ونحوهن لانها اجزاء للكلمات لا كلمات **يا** حرف موضوع لنداء البعيد حقيقة او حكما وقد ينادى بها القريب توكيدا وقيل هي مشتركة بين القريب والبعيد وقيل بينهما وبين المتوسط وهي اكثر احرف النداء استعمالا ولهذا لا يقدر عند الحذف سواها نحو يوسف اعرض عن هذا ولا ينادى اسم الله عز وجل والاسم المستغاث وايها وايتها الا بها ولا المندوب الا بها او بوا وليس نصب المنادى بها ولا بأخواتها احرفا ولا بهن اسماء لادعو متحملة لضمير الفاعل خلافا لزاعمي ذلك بل بادعو محذوفا لزوما وقول ابن الطراوة النداء انشاء وادعو خبر سهو بل ادعو المقدر انشاء كبعت واقسمت واذا ولي يا ما ليس بمنادى كالفعل في الا يا اسجدوا وقوله الا يا اسقياني قبل غارة سنجال والحرف في نحو يا ليتني كنت معهم يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة والجملة الاسمية كقوله يا لعنة الله والاقوام كلهم والصالحين على سمعان من جار فقيل هي للنداء والمنادى محذوف وقيل هي لمجرد التنبيه لئلا يلزم الاجحاف بحذف الجملة كلها وقال ابن مالك ان وليها دعاء كهذا البيت او امر نحو الا يا اسجدوا فهي للنداء لكثرة وقوع النداء قبلهما نحو يا ادم اسكن يا نوح اهبط ونحو يا مالك ليقض علينا والا فهي للتنبيه والله تعالى اعلم قد تم الباب الاول

الباب الثاني من الكتاب في تفسير الجملة وذكر اقسامها واحكامها

شرح الجملة وبيان ان الكلام اخص منها لا مرادف لها الكلام هو القول المفيد بالقصد والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه والجملة عبارة عن الفعل وفاعله كقام زيد والمبتدا وخبره كزيد قائم وما كان بمنزلة احدهما نحو ضرب اللص واقائم الزيدان وكان زيد قائما وظننته قائما وبهذا يظهر لك انهما ليسا مترادفين كما يتوهمه كثير من الناس وهو ظاهر قول صاحب المفصل فانه بعد ان فرغ من حد الكلام قال ويسمى جملة والصواب انها اعم منه اذ شرطه الافادة بخلافها ولهذا تسمعهم يقولون جملة الشرط جملة الجواب جملة الصلة وكل ذلك ليس مفيدا فليس بكلام وبهذا التقرير يتضح لك وجه صحة قول ابن مالك في قوله تعالى ثم بدلنا مكان السيئة الحسنة حتى عفوا وقالوا قد مس آباءنا الضراء والسراء فاخذناهم بغتة وهم لا يشعرون ولو ان اهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والارض ولكن كذبوا فاخذناهم بما كانوا يكسبون افامن اهل القرى ان ياتيهم باسنا بياتا وهم نائمون ان الزمخشري حكم بجواز الاعتراض بسبع جمل اذ زعم ان افامن معطوف على فاخذناهم ورد عليه من ظن ان الجملة والكلام مترادفان فقال انما اعترض باربع جمل وزعم ان من عند ولو ان الى والارض جملة لان الفائدة انما تتم بمجموعه وبعد ففي القولين نظر اما قول ابن مالك فلانه كان من حقه ان يعدها ثماني جمل احداها وهم لا يشعرون واربعة في حيز لو وهي آمنوا واتقوا وفتحنا والمركبة من ان وصلتها مع ثبت مقدرا او مع ثابت مقدرا على الخلاف في انها فعلية او اسمية والسادسة ولكن كذبوا والسابعة فاخذناهم والثامنة بما كانوا يكسبون فان قلت لعله بنى ذلك على ما اختاره ونقله عن سيبويه من كون ان وصلتها مبتدا لا خبر له وذلك لطوله وجريان الاسناد في ضمنه قلت انما مراده ان يبين ما التزم على اعراب الزمخشري والزمخشري يرى ان ان وصلتها هنا فاعل لثبت واما قول المعترض فلانه كان من حقه ان يعدها ثلث جمل وذلك لانه لا يعد وهم لا يشعرون جملة لانها حال مرتبطة بعاملها وليست مستقلة براسها ويعد لو وما في حيزها جملة واحدة فعلية ان قدر ولو ثبت ان اهل القرى آمنوا واتقوا او اسمية ان قدر ولو ايمانهم وتقواهم ثابتان ويعد ولكن كذبوا جملة وفاخذناهم بما كانوا يكسبون كله جملة واحدة وهذا هو التحقيق ولا يتخالف ذلك ما قدمنا في تفسير الجملة لان الكلام هنا ليس في مطلق الجملة بل في الجملة بقيد كونها جملة اعتراض وذلك لا يكون الا كلاما تاما

انقسام الجملة الى اسمية وفعلية وظرفية

فالاسمية هي التي صدرها اسم كزيد قائم وهيهات العقيق وقائم الزيدان عند من جوزه وهم الاخفش والكوفيون والفعلية التي صدرها فعل كقام زيد وضرب اللص وكان زيد قائما وظننته قائما ويقوم زيد وقم والظرفية المصدرة بظرف او مجرور نحو اعندك زيد وافي الدار زيد اذا قدرت زيدا فاعلا بالظرف والجار والمجرور لا بالاستقرار المحذوف ولا مبتدا مخبرا عنه بهما ومثل الزمخشري لذلك بفي الدار من قولك زيد في الدار وهو مبني على ان الاستقرار المقدر فعل لا اسم وعلى

انه حذف وحده وانتقل الضمير الى الظرف بعد ان عمل فيه وزاد الزمخشري وغيره الجملة الشرطية والصواب انها من قبيل الفعلية لما سياتي

تنبيه مرادنا بصدر الجملة المسند او المسند اليه فلا عبرة بما تقدم عليهما من الحروف فالجملة من نحو اقائم الزيدان وازيد اخوك ولعل اباك منطلق وما زيد قائما اسمية ومن نحو اقام زيد وان قام زيد وقد قام زيد وهلا قمت فعلية والمعتبر ايضا ما هو صدر في الاصل فالجملة من نحو كيف جاء زيد ومن نحو فاي آيات الله تنكرون ومن نحو ففريقا كذبتم وفريقا تقتلون ومن نحو خاشعا ابصارهم يخرجون فعلية لان هذه الاسماء في نية التاخير وكذا الجملة من نحو يا عبد الله ونحو وان احد من المشركين استجارك والانعام خلقها لكم والليل اذا يغشى لان صدورها في الاصل افعال والتقدير ادعو عبد الله وان استجارك احد وخلق الانعام واقسم بالليل

باب ما يجب على المسؤل عنه ان يفصل فيه لاحتماله الاسمية والفعلية لاختلاف التقدير او لاختلاف النحويين ولذلك امثلة احدها ما صدر الكلام من نحو اذا قام زيد فانا اكرمه وهذا مبني على الخلاف السابق في عامل اذا فان قلنا جوابها فصدر الكلام جملة اسمية واذا مقدمة من تاخير وما بعد اذا متمم لها لانه مضاف اليه ونظير ذلك قولك يوم يسافر زيد انا مسافر وعكسه قوله فبينا نحن نرقبه اتانا اذا قدرت الف بينا زائدة وبين مضافة الى الجملة الاسمية فان صدر الكلام جملة فعلية والظرف مضاف الى جملة اسمية وان قلنا العامل في اذا فعل الشرط واذا غير مضافة فصدر الكلام جملة فعلية قدم ظرفها كما في قولك متى تقم فانا اقوم الثاني افي الدار زيد واعندك عمرو فانا ان قدرنا المرفوع مبتدا او مرفوعا بمبتدا محذوف تقديره كائن او مستقر فالجملة اسمية ذات خبر في الاولى وذات فاعل مغن عن الخبر في الثانية وان قدرناه فاعلا باستقر فجملة فعلية او بالظرف فظرفية الثالث نحو يومان في نحو ما رايته مذ يومان فان تقديره عند الاخفش والزجاج بيني وبين لقائه يومان وعند ابي بكر وابي علي امد انتفاء الرؤية يومان وعليهما فالجملة اسمية لا محل لها ومذ خبر على الاول ومبتدا على الثاني وقال الكسائي وجماعة المعنى مذ كان يومان فمذ ظرف لما قبلها وما بعدها جملة فعلية حذف فعلها وهي في محل خفض وقال الخزون المعنى من الزمن الذي هو يومان ومنذ مركبة من حرف الابتداء وذو الطائية واقعة على الزمن وما بعدها جملة اسمية حذف مبتداها ولا محل لها لانها صلة الرابع ماذا صنعت فانه يحتمل معنيين احدهما ما الذي صنعته فالجملة اسمية قدم خبرها عند الاخفش ومبتدا عند سيبويه والثاني اي شيء صنعت فهي فعلية قدم مفعولها فان قلت ماذا صنعته فعلى التقدير الاول الجملة بحالها وعلى الثاني تحتمل الاسمية بان تقدر ماذا مبتدا والفعلية بان تقدر مفعولا لفعل محذوف على شريطة التفسير ويكون تقديره بعد ماذا لان الاستفهام له الصدر الخامس نحو ابشر يهدوننا فالارجح تقدير بشر فاعلا ليهدي محذوفا والجملة فعلية ويجوز تقديره مبتدا وتقديم الاسمية في انتم تخلقونه ونحو

منه في ابشر يهدوننا المعادل لها الاسمية وهي ام نحن الخالقون وتقدير الفعلية في قوله وقفتك
سر ام عاد في حلم اكثر رجحانا من تقديرها في ابشر يهدوننا المعادل لها الفعلية السادس نحو قاما اخواك
فان الالف ان قدرت حرف تثنية كما ان التاء حرف تانيث في قامت هند او اسما واخواك بدل منها فالجملة
فعلية وان قدرت اسما وما بعدها مبتدا فالجملة اسمية قدم خبرها السابع نعم الرجل زيد فان قدر نعم الرجل
خبرا عن زيد فاسمية كما في زيد نعم الرجل وان قدر زيد خبرا لمحذوف فجملتان فعلية واسمية الثامن جملة البسملة
فان قدر ابتدائي باسم الله فاسمية وهو قول البصريين او ابدأ باسم الله ففعلية وهو قول الكوفيين وهو المشهور
عنه الا انه يقدر الفعل مؤخرا ومناسبا لما جعلت البسملة مبدأ له فيقدر باسم الله اقرأ باسم الله احل باسم الله
ارتحل ويؤيده الحديث باسمك ربي وضعت جنبي التاسع قولهم ما جاءت حاجتك فانه يروى برفع حاجتك فالجملة
فعلية وبنصبها فالجملة اسمية وذلك لان جاء بمعنى صار فعلى الاول هي خبرها وحاجتك اسمها وعلى الثاني ما
مبتدا واسمها ضمير ما وانث حملا على معنى ما وحاجتك خبرها ونظيرها هذه ما في قولك ما انت وموسى فانها
ايضا تحتمل الرفع والنصب الا ان الرفع على الابتدائية او الخبرية على خلاف سيبويه والاخفش وذلك اذا قدرت موسى عطفا
على انت والنصب على الخبرية او المفعولية وذلك اذا قدرته مفعولا معه فانه لابد من تقدير فعل اي ما تكون او تصنع
ونظير ما هذه في الوجهين على اختلاف التقديرين كيف في نحو كيف انت وموسى الا انها لا تكون مبتدا ولا مفعولا به
فليس للرفع الا توجيه واحد واما النصب فيجوز كونه على الخبرية او الحالية العاشر الجملة المعطوفة من نحو قعد عمرو وقام زيد
والارجح الفعلية للتناسب وذلك لازم عند من يوجب توافق الجملتين المتعاطفتين ومما ترجح فيه الفعلية
نحو موسى اكرمته ونحو زيد ليقم وعمرو لا يذهب بالجزم لان وقوع الجملة الطلبية خبرا قليل واما نحو زيد قام فالجملة اسمية
لا غير لعدم ما يطلب الفعل هذا قول الجمهور وجوز المبرد وابن العريف وابن مالك فعليتها على الاضمار والتفسير
والكوفيون على التقديم والتاخير فان قلت زيد قام وعمرو قعد عنده فالاولى اسمية عند الجمهور والثانية محتملة لهما
على السواء عند الجميع **انقسام الجملة** الى صغرى وكبرى الكبرى هي الاسمية التي خبرها جملة نحو زيد قام ابوه وزيد ابوه
قائم والصغرى هي المبنية على المبتدا كالجملة المخبر بها في المثالين وقد تكون الجملة صغرى وكبرى باعتبارين نحو زيد
ابوه غلامه منطلق كبرى باعتبار غلامه منطلق صغرى باعتبار جملة الكلام ومثله لكنا هو الله ربي اذ الاصل لكن
انا هو الله ربي ففيها ايضا ثلث مبتدآت اذا لم يقدر هو ضميرا له سبحانه ولفظ الجلالة بدلا منه او عطف بيان عليه
كما جزم به ابن الحاجب بل قدر ضمير الشان وهو الظاهر ثم حذفت همزة انا حذفا اعتباطيا وقيل حذفا قياسيا
بان نقلت حركتها ثم حذفت ثم ادغمت نون لكن في نون انا **تنبيهات** الاول ما فسرت به الجملة
الكبرى هو مقتضى كلامهم وقد يقال كما تكون مصدرة بالمبتدا تكون مصدرة بالفعل نحو ظننت زيدا

يقوم

يقوم ابوه الثاني انما قلت صغرى وكبرى موافقة لهم وانما الوجه استعمال افعل التفضيل بال او بالاضافة ولذلك
لحن من قال كان صغرى وكبرى من فواقعها حصباء در على ارض من الذهب وقول بعضهم ان من زائدة وانهما
مضافان على حد قوله بين ذراعي وجبهة الاسد يرده ان الصحيح ان من لا تقحم في الايجاب ولا مع تعريف المجرور ولكن
ربما استعمل افعل التفضيل الذي لم يرد به المفاضلة مطابقا مع كونه مجردا قال اذا غاب عنكم اسود العين
كنتم كراما وانتم ما اقام الائم اي لئام فعلى هذا يتخرج البيت وقول النحويين وكذا قول العروضيين فاصلة
كبرى وفاصلة صغرى وقد يحتمل الكلام الكبرى وغيرها ولهذا النوع امثلة احدها نحو انا آتيك به اذ يحتمل آتيك
ان يكون فعلا مضارعا ومفعولا وان يكون اسم فاعل ومضافا اليه مثل وانهم آتيهم عذاب وكلهم آتيه يوم القيمة فردا
ويؤيده ان اصل الخبر الافراد وان حمزة يميل الالف من آتيك وذلك ممتنع على تقدير انفعل لانها من همزة الثاني
نحو زيد في الدار اذ يحتمل تقدير استقر وتقدير مستقر الثالث نحو انما انت سير اذ يحتمل تقدير تسير و
تقدير سائر وينبغي ان يجري هنا الخلاف الذي في المسئلة قبلها الرابع زيد قام ابوه اذ يحتمل ان يقدر ابوه
مبتدا وان يقدر فاعلا بقائم **تنبيه** يتعين في قوله الا عمر ولي مستطاع رجوعه تقدير رجوعه مبتدا
ومستطاع خبره والجملة في محل نصب على انها صفة لا في محل رفع على انها خبر لان الا التي للتمني لا خبر لها عند
سيبويه لا لفظا ولا تقديرا فاذا قيل الا ماء كان ذلك كلاما مؤلفا من حرف واسم وانما تم الكلام بذلك
حملا على معناه وهو اتمنى ماء وكذلك يمتنع تقدير مستطاع خبرا ورجوعه فاعلا لما ذكرنا ويمتنع ايضا تقدير
مستطاع صفة على المحل او تقدير مستطاع رجوعه جملة في موضع رفع على انها صفة على المحل لان الا
ليت في امتناع مراعاة محل اسمها وهذا ايضا قول سيبويه وخالفه في المسئلتين المازني والمبرد **انقسام**
الكبرى الى ذات وجه والى ذات وجهين ذات الوجهين هي اسمية الصدر فعلية العجز نحو زيد يقوم ابوه كذا قالوا
وينبغي ان يزاد عكس ذلك نحو ظننت زيدا ابوه قائم بناء على ما قدمنا وذات الوجه نحو زيد ابوه قائم ومثله على ما قدمنا
نحو ظننت زيدا يقوم ابوه **الجمل التي لا محل لها من الاعراب** وهي سبع وبدأنا بها لانها لم تحل محل المفرد وذلك هو
الاصل في الجمل فالاولى الابتدائية وتسمى ايضا المستأنفة وهو اوضح لان الجملة الابتدائية تطلق ايضا على الجملة المصدرة
بالمبتدا ولو كان لها محل ثم الجملة المستأنفة نوعان احدهما الجملة المفتتح بها النطق كقولك ابتداء زيد قائم ومنه
الجمل المفتتح بها السور والثاني الجملة المنقطعة عما قبلها نحو مات فلان رحمه الله وقوله تعالى قل سأتلو عليكم منه
ذكرا انا مكنا له في الارض ومنه جملة العامل الملغى لتأخره نحو زيد قائم اظن فاما العامل الملغى لتوسطه نحو
زيد اظن قائم فجملته ايضا لا محل لها الا انها من باب جمل الاعتراض وجعل البيانيون من الاستئناف ما كان جوابا
لسؤال مقدر نحو قوله تعالى هل اتاك حديث ضيف ابراهيم المكرمين اذ دخلوا عليه فقالوا سلاما قال سلام

فان جملة القول الثاني جواب لسؤال مقدر تقديره فماذا قال لهم فلهذا فصلت عن الاولى فلم يعطف عليها
وفي قوله تعالى سلام قوم منكرون جملتان حذف خبر الاولى ومبتدأ الثانية اذ التقدير سلام عليكم انتم قوم منكرون
ومثله في استئناف جملة القول الثانية ونبئهم عن ضيف ابرهيم اذ دخلوا عليه فقالوا سلاما قال انا منكم
وجلون وقد استؤنفت جملة القول في قوله تعالى ولقد جاءت رسلنا ابرهيم بالبشرى قالوا سلاما قال سلام
من الاستئناف البياني ايضا قوله زعم العواذل انني في غمرة صدقوا ولكن غمرتي لا تنجلي فان قوله صدقوا جواب لسؤال
مقدر اصدقوا ام كذبوا ومثله يسبح له فيها بالغدو والاصال رجال فيمن فتح باء يسبح تنبيهات الاول من الاستئناف
ما قد يخفى وله امثلة كثيرة احدها لا يسمعون من قوله تعالى وحفظا من كل شيطان مارد لا يسمعون الى الملأ الاعلى
فان الذهن يتبادر الى انه صفة لكل شيطان او حال مقدرة منه وكلاهما باطل اذ لا معنى للحفظ من شيطان
لا يسمع وانما هي استئناف نحوي ولا يكون استئنافا بيانيا لفساد المعنى ايضا وقيل يحتمل ان الاصل لئلا يسمعوا ثم حذفت
اللام كما في جئتك ان تكرمني ثم حذفت ان فارتفع الفعل كما في قوله الا ايهذا الزاجري احضر الوغى فيمن رفع احضر
واستضعف الزمخشري الجمع بين الحذفين فان قلت اجعلها حالا مقدرة اي وحفظا من كل شيطان مارد مقدرا
عدم سماعه اي بعد الحفظ قلت الذي يقدر وجود معنى الحال هو صاحبها كالممرور به في قولك مررت برجل معه صقر صائدا
به غدا اي مقدرا الصيد به غدا والشياطين لا يقدرون عدم السماع ولا يريدونه الثاني انا نعلم
ما يسرون وما يعلنون بعد قوله تعالى فلا يحزنك قولهم فانه ربما يتبادر الذهن الى انه محكي بالقول وليس كذلك لان
ذلك ليس مقولا لهم الثالث ان العزة لله جميعا بعد فلا يحزنك قولهم وهي كالتي قبلها وفي جمال القراء للسخاوي ان
الوقف على قولهم في الاثنين واجب والصواب انه ليس في جميع القران وقف واجب الرابع ثم يعيده بعد قوله او لم
يروا كيف يبدئ الله الخلق ثم يعيده لان اعادة الخلق لم يقع بعد فيقرروا برؤيتها ويؤيد الاستئناف فيه قوله
على عقيب ذلك قل سيروا في الارض فانظروا كيف بدأ الخلق ثم الله ينشئ النشأة الاخرة الخامس زعم ابو حاتم
ان من ذلك تثير الارض فقال الوقف على ذلول جيد ثم يبتدئ تثير الارض على الاستئناف ورده ابو البقاء
بان لا انما يعطف على النفي وبانها لو اثارت الارض كانت ذلولا ويرد اعتراضه الاول صحة مررت برجل يصلي
ولا يلتفت والثاني ان ابا حاتم زعم ان ذلك من عجائب هذه البقرة وانما ورد ان الخبر لم يأت بان ذلك
من عجائبها وبانهم انما كلفوا بامر موجود لا بامر خارق للعادة وبانه كان يجب تكرار لا في لا ذلول اذ لا يقال مررت
برجل لا شاعر حتى يقول ولا كاتب لا يقال قد تكررت بقوله ولا تسقي الحرث لان ذلك واقع بعد الاستئناف
على زعمه السادس قد يحتمل اللفظ الاستئناف وغيره وهو نوعان احدهما ما اذا حمل على الاستئناف احتيج الى تقدير
جزء يكون معه كلاما نحو زيد من قولك نعم الرجل زيد والثاني ما لا احتياج فيه الى ذلك لكونه جملة تامة وذلك

كثير جدا نحو الجملة المنفية وما بعدها في قوله تعالى يا ايها الذين امنوا لا تتخذوا بطانة من دونكم لا يالونكم خبالا
ودوا ما عنتم قد بدت البغضاء من افواههم وما تخفي صدورهم اكبر قال الزمخشري الاحسن والابلغ ان تكون
مستأنفات على وجه التعليل للنهي عن اتخاذهم بطانة من دون المسلمين ويجوز ان يكون لا يالونكم وقد بدت صفتين
اي بطانة غير مانعتكم فسادا بادية بغضاؤهم ومنع الواحدي هذا الوجه لعدم حرف العطف بين الجملتين وزعم انه
لا يقال لا تتخذ صاحبا يؤذيك احب مفارقتك والذي يظهر ان الصفة تتعدد بغير عاطف وان كانت جملة كما
في الخبر نحو الرحمن علم القران خلق الانسان علمه البيان وحصل للامام في تفسير هذه الاية سهو فانه سأل
ما الحكمة في تقديم من دونكم على بطانة واجاب بان محط النهي هو من دونكم لا بطانة فلذلك قدم الاهم وليست
التلاوة كما ذكر ونظير هذا ان ابا حيان فسر في سورة الانبياء كلمة زبرا بعد قوله وتقطعوا امرهم بينهم
وانما هي في سورة المؤمنين وترك تفسيرها هناك وتبعه على ذلك السهو جلال الدين في تفسيره اعراب التنزيل
من الجمل ما يجري فيه خلاف استئناف الاول له امثلة احدها نحو اقوم من قولك ان قام زيد اقوم وذلك لان المبرد يرى
انه على اضمار الفاء وسيبويه يرى انه مؤخر من تقديم وان الاصل اقوم ان قام زيد وان جواب الشرط محذوف ويؤيده
التزامهم في مثل ذلك كون الشرط ماضيا وانبنى على هذا مسئلتان احديهما انه هل يجوز زيدا ان اتاني اكرمه
بنصب زيدا فسيبويه يجوزه كما يجوز زيدا اكرم ان اتاني والقياس ان المبرد يمنعه لانه في سياق اداة الشرط فلا يعمل
فيما تقدم على الشرط فلا يفسر عاملا فيه والثانية انه اذا جيء بعد هذا الفعل المرفوع بفعل معطوف هل يجزم ام لا فعلى
قول سيبويه لا يجوز الجزم وعلى قول المبرد ينبغي ان يجوز الرفع بالعطف على لفظ الفعل والجزم بالعطف على محل الفاء
المقدرة وما بعدها الثاني مذ ومنذ وما بعدهما في نحو ما رأيته مذ يومان فان السيرافي في موضع نصب على الحال وليس
بشيء لعدم الرابط وقال الجمهور مستأنفة جواب السؤال تقديره عند من قدرهما مبتدأ ما امد ذلك وعند من قدرهما
خبرا ما بينك وبين لقائه الثالث جملة افعال الاستثناء ليس ولا يكون وخلا وعدا وحاشا فقال السيرافي حال
اذ المعنى قام القوم خالين عن زيد وجوز الاستئناف او جعلها صفة فان قلت جاءني رجال ليسوا زيدا
فالجملة صفة ولا يمتنع عندي ان يقال جاؤني ليسوا زيدا على الحال الرابع الجملة بعد حتى الابتدائية كقوله حتى ماء دجلة
اشكل فقال الجمهور مستأنفة وعن الزجاج وابن درستويه انها في موضع جر بحتى وقد تقدم

في الجملة المعترضة

الجملة السادسة المعترضة بين شيئين لافادة الكلام تقوية وتسديدا او تحسينا وقد وقعت في مواضع احدها بين الفعل ومرفوعه كقوله
شجاك اظن ربع الظاعنينا ويروى بنصب الربع على انه مفعول اول وشجاك مفعوله الثاني وفيه ضمير مستتر راجع اليه
وقد ادركتني والحوادث جمة اسنة قوم لا ضعاف ولا عزل ومنه عندي في قولهم لا ابا لك ان الاب يثبتي زيادة على
ان البات اللام في الفاعل ويحتمل ان تأتي وتنمي تنازعا فاعمل الثاني واضمر الفاعل في الاول فلا اعتراض ولا زيادة

ولكن المعنى على الأول وجواز المعنى لا ابانا من شأنها ان تسمى طهدا او بعيره الثاني بينه وبين معموله كقوله وبدلت والدهر
ذو تبدل هيفا دبورا بالصبا والشمأل والثالث بين المبتدأ وخبره كقوله وفيهن والايام يعثرن بالفتى نوادب لا يمللنه
ونوائح ومنه الاعتراض بجملة الفعل الملغى في نحو زيد اظن قائم وبجملة الاختصاص في نحو قوله نحن معاشر الانبياء لا نورث
وقول الشاعر نحن بنات طارق نمشي على النمارق واما الاعتراض بكان الزائدة في نحو قوله او نبي كان موسى فصحيح
لا فاعل لها فلا جملة والرابع بين ما اصلهما المبتدأ والخبر كقوله واني لرام نظرة قبل التي لعلي وان شطت نواها
ازورها وذلك على تقدير ازورها خبر لعل وتقدير الصلة محذوفة اي التي اقول لعلي وكقوله لعلك والموعود حق
لقاؤه بدا لك في تلك القلوص بداء وقوله ليت شعري والمنى لا تنفع هل اغدون يوما وامري مجمع اذا قيل بان جملة الاستفهام
خبر على تأويل شعري بمشعوري لتكون الجملة نفس المبتدأ فلا تحتاج الى رابط اما اذا قيل بان الخبر محذوف اي موجود
او ان ليت لا خبر لها هنا اذ المعنى ليتني اشعر فالاعتراض بين الشعر ومعموله الذي علق عنه بالاستفهام وقول الحماسي
ان الثمانين وبلغتها قد احوجت سمعي الى ترجمان وقال ابن هرمة ان سليمى والله يكلؤها ضنت بشيء ما كان يرزؤها
وقول رؤبة اني واسطار سطرن سطرا لقائل يا نصر نصر نصرا وقول كثير واني وتهيامي بعزة بعدما تخليت مما بيننا وتخلت
لكالمرتجي ظل الغمامة كلما تبوأ منها للمقيل اضمحلت قال ابو علي تهيامي بعزة جملة معترضة بين اسم ان وخبرها وقال
ابو الفتح يجوز ان تكون الواو للقسم كقوله واني وحسبك لاضربن زيدا فتكون الباء متعلقة بالتهيام لا بخبر محذوف
الخامس بين الشرط وجوابه نحو واذا بدلنا آية مكان آية والله اعلم بما ينزل قالوا انما انت مفتر ونحو فان لم تفعلوا
ولن تفعلوا فاتقوا النار ونحو ان يكن غنيا او فقيرا فالله اولى بهما فلا تتبعوا الهوى قاله جماعة منهم ابن مالك
والظاهر ان الجواب فالله اولى بهما ولا يرد ذلك تثنية الضمير كما توهموا لان او هنا للتنويع وحكمها حكم الواو في وجوب
المطابقة نص عليه الابدي وهو الحق واما قول ابن عصفور ان تثنية الضمير في الآية شاذة فباطل كبطلان قوله
ذلك في افراد الضمير في والله ورسوله احق ان يرضوه وفيه ثلاثة اوجه احدها ان احق خبر عنهما وسهل افراد الضمير
امران معنوي وهو ان ارضاء الله سبحانه ارضاء لرسوله وبالعكس ان الذين يبايعونك انما يبايعون الله ولفظي وهو
افراد احق ووجه ذلك ان اسم التفضيل المجرد من ال والاضافة واجب الافراد نحو ليوسف واخوه احب ولو قيل ان كان آباؤكم
وابناؤكم واخوانكم وازواجكم الى قوله احب اليكم والثاني ان احق خبر عن اسم الله سبحانه وحذف مثله خبرا عن اسمه عليه السلام
او بالعكس والثالث ان يرضوه ليس في موضع جر او نصب بتقدير بان يرضوه بل في موضع رفع بدلا من احد الاسمين
وحذف من الآخر مثل ذلك والمعنى وارضاء الله وارضاء رسوله احق من ارضاء غيرهما والسادس بين القسم وجوابه
كقوله لعمري وما عمري علي بهين لقد نطقت بطلا علي الاقارع وقوله تعالى قال فالحق والحق اقول لاملأن جهنم
الاصل اقسم بالحق لاملأن واقول الحق وقدم مفعول فانتصب الحق الاول بعد اسقاط الخافض باقسم محذوفا والحق

الثاني

الثاني باقول واعترض بجملة اقول الحق وقدم مفعولها للاختصاص وقرئ برفعهما بتقدير فالحق مني والحق اقوله وبجرهما
على تقدير واو القسم في الاول وتقدير الثاني توكيدا كقولك والله والله لافعلن وقال الزمخشري جر الثاني على ان المعنى
واقول والحق بهذا اللفظ فاعمل القول في اللفظ واو القسم مجرورها على سبيل الحكاية قال وهو وجه حسن
دقيق جائز في الرفع والنصب وقرئ برفع الاول ونصب الثاني وقيل اي فالحق قسمي او فالحق انا والاول اولى
من ذلك وقوله فلا اقسم بمواقع النجوم الآية والسابع بين الموصوف وصفته كالآية فان فيها اعتراضين اعتراضا
بين الموصوف وهو قسم وصفته وهو عظيم بجملة لو تعلمون واعتراضا بين اقسم بمواقع النجوم وجوابه وهو انه لقرآن
كريم بالكلام الذي بينهما واما قول ابن عطية ليس فيها الا اعتراض واحد وهو لو تعلمون لان وانه لقسم عظيم توكيد
لا اعتراض فمردود لان التوكيد والاعتراض لا يتنافيان وقد مضى ذلك في حد جملة الاعتراض والثامن بين الموصول
وصلته كقوله ذاك الذي وابيك يعرف مالك والحق يدفع ترهات الباطل وقوله واني لرام نظرة البيت وذلك على ان يقدر الصلة
ازورها ويقدر خبر لعل محذوفا اي لعلي افعل ذلك التاسع بين اجزاء الصلة نحو والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة
بمثلها وترهقهم ذلة الآيات فان جملة ترهقهم ذلة معطوفة على كسبوا السيئات فهي من الصلة وما بينهما اعتراض
به فسر جزاؤهم وجملة ما لهم من الله من عاصم خبر قاله ابن عصفور وهو بعيد لان الظاهر ان ترهقهم لم يؤت به للتعريف الذي
تعطف على صلته بل جيء به للاعلام بما يصيبهم جزاء على كسبهم السيئات ثم انه ليس متعينا لجواز ان يكون الخبر جزاء
سيئة بمثلها فلا يكون في الآية اعتراض فيجوز ان يكون الخبر جملة النفي كما ذكر وما قبلها جملتان معترضتان وان
يكون الخبر كانما اغشيت فالاعتراض بثلاث جمل او اولئك اصحاب النار فالاعتراض باربع جمل وهو الاظهر ان الذين
ليس مبتدأ بل معطوف على الذين الاول اي للذين احسنوا الحسنى وزيادة وللذين كسبوا السيئات جزاء سيئة بمثلها
مثلها هنا في مقابلة الزيادة هناك ونظيرها في المعنى قوله تعالى من جاء بالحسنة فله خير منها ومن جاء بالسيئة
فلا يجزى الذين عملوا السيئات الا ما كانوا يعملون وفي اللفظ قولهم في الدار زيد والحجرة عمرو وذلك من العطف
على معمولي عاملين مختلفين عند الاخفش وعلى اضمار الجار عند سيبويه والمحققين ومما يرجح هذا الوجه ان الثاني
ان الباقي بمثلها متعلقة بالجزاء فاذا كان جزاء سيئة مبتدأ احتيج الى تقدير الخبر اي واقع قاله ابو البقاء او ظاهر
الحوفي وهو احسن لاغنائه عن تقدير رابط بين هذه الجملة ومبتدئها وهو الذين وعلى ما اخترناه يكون الذين
عطفا على الحسنى فلا يحتاج الى تقدير آخر واما قول ابي الحسن وابن كيسان ان مثلها هو الخبر وان الباء زيدت في
الخبر كما زيدت في خبر المبتدأ في نحو بحسبك درهم فمردود عند الجمهور وقد يونس في قولهم جزاء سيئة مثلها
والعاشر بين المتضايفين كقولهم هذا غلام والله زيد ولا اخا فاعلم لزيد وقيل الاقحام الاسم الظرف او الجر
وان لا اخا على لغة القصر كقولهم مكره اخاك لا بطل وهو كقولك لا عصى للناهي تشير بن الجار والمجرور

كقولك اشهد بربي الله درهم الثاني عشر بين الحرف الناسخ وما دخل عليه كقوله كأن وقد أتى حول كامل
أثافيها حمامات مثول كذا قال قوم ويمكن أن تكون هذه الجملة حالية تقدمت على صاحبها وملابسها كان على حد الحال
في قوله كأن قلوب الطير رطبا ويابسا لدى وكرها العناب والحشف البالي الثالث عشر بين الحرف وتوكيده كقوله
وهل ينفع شيئا ليت ليت شبابا بوع فاشتريت الرابع عشر بين حرف التنفيس والفعل كقوله وما أدري وسوف
إخال أدري أقوم آل حصن أم نساء وهذا الاعتراض في أثناء اعتراض آخر فإن سوف وما بعدها اعتراض بين أدري
وجملة الاستفهام الخامس عشر بين قد والفعل كقوله أخالد قد والله أوطأت عشوة السادس عشر بين حرف النفي
ومنفيه كقوله ولا أراها تزال ظالمة وقوله فلا وأبي دهماء زالت عزيزة السابع عشر بين جملتين مستقلتين نحو
فأتوهن من حيث أمركم الله إن الله يحب التوابين ويحب المتطهرين نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم فإن نساؤكم
حرث لكم تفسير لقوله من حيث أمركم الله أي إن المأتى الذي أمركم الله به هو مكان الحرث دلالة على أن الغرض الأصلي
في الإتيان طلب النسل لا محض الشهوة وقد تضمنت هذه الآية الاعتراض بأكثر من جملة ومثلها في ذلك قوله تعالى
ووصينا الإنسان بوالديه حملته أمه وهنا على وهن وفصاله في عامين أن اشكر لي ولوالديك وقوله تعالى
رب إني وضعتها أنثى والله أعلم بما وضعت وليس الذكر كالأنثى وإني سميتها مريم فيمن قرأ بسكون التاء وضعت إذ
الجملتان المصدرتان بإني من قولها وما بينهما اعتراض وليس الذكر الذي طلبت كالأنثى التي وهبت لها
قال الزمخشري هنا جملتان معترضتان كقوله تعالى وإنه لقسم لو تعلمون عظيم انتهى وفي هذا التنظير نظر لأن الذي
في الآية الثانية اعتراضان كل منهما بجملة لا اعتراض واحد بجملتين وقد يعترض بأكثر من جملتين كقوله تعالى ألم تر إلى الذين
أوتوا نصيبا من الكتاب يشترون الضلالة ويريدون أن تضلوا السبيل والله أعلم بأعدائكم وكفى بالله وليا و
كفى بالله نصيرا من الذين هادوا يحرفون الكلم إن قدر من الذين هادوا بيانا للذين أوتوا نصيبا تخصيصا لهم إذ كان
اللفظ عاما في اليهود والنصارى والمراد اليهود أو بيانا لأعدائكم والمعترض به على هذا التقدير جملتان وعلى
الأول ثلاث وهي والله أعلم وكفى بالله مرتين وأما يشترون الضلالة ويريدون فجملتان تفسيريتان لمقدر إذ المعنى ألم تر
إلى قصة الذين أوتوا وإن علقت من بنصيرا مثل ونصرناه من القوم أو بخبر محذوف على أن يحرفون صفة لمبتدأ
محذوف أي قوم يحرفون كقولهم منا ظعن ومنا أقام أي منا فريق فلا اعتراض البتة وقد مر أن الزمخشري أجاز
في سورة الأعراف الاعتراض بسبع جمل على ما ذكر ابن مالك وزعم أبو علي أنه لا يعترض بأكثر من جملة واحدة وذلك لأنه
قال في قول الشاعر أراني ولا كفران لله أية لنفسي لقد طالبت غير منيل إن أية وهي مصدر أويت له إذا رحمته رققت
لم تنتصب بأويت محذوفة لئلا يلزم الاعتراض بجملتين قال وإنما انتصب باسم لا أي ولا أكفر الله رحمة مني لنفسي
ولزم من هذا ترك تنوين الاسم المطول وهو قول البغداديين أجازوا لا طالعا جبلا أجروه في ذلك مجرى المضاف

كما اجرى

كما أجرى مجراه في الإعراب وعلى قولهم يتخرج الحديث لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت وأما على قول البصريين
فيجب تنوينه ولكن الرواية إنما جاءت بغير تنوين وقد اعترض ابن مالك قول أبي علي بقوله تعالى وما أرسلنا من قبلك
إلا رجالا نوحي إليهم فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون بالبينات والزبر وبقول زهير لعمرك والخطوب مغيرات
وفي طول المعاشرة التقالي لقد باليت مظعن أم أوفى ولكن أم أوفى لا تبالي وقد يجاب عن الأول بأن جملة الأمر
دليل الجواب عند الأكثرين ونفسه عند قوم فهي مع جملة الشرط كالجملة الواحدة وبأنه يجب أن يقدر للباء متعلق
أي أرسلناهم بالبينات لأنه لا يستثنى بأداة واحدة شيئان ولا يعمل ما قبل إلا فيما بعدها إلا إذا كان مستثنى نحو
ما قام إلا زيدا أحد أو تابعا له نحو ما قام أحد إلا زيد فاضل مسئلة كثيرا ما تشتبه المعترضة بالحالية ويميزها
منها أمور أحدها أنها تكون غير خبرية كالأمرية في ولا تؤمنوا إلا لمن تبع دينكم قل إن الهدى هدى الله أن يؤتى أحد
مثل ما أوتيتم كذا مثل ابن مالك وغيره بناء على أن أن يؤتى أحد متعلق بتؤمنوا وأن المعنى ولا تظهروا تصديقكم
بأن أحدا يؤتى من كتب الله مثل ما أوتيتم وبأن ذلك الأحد يحاجونكم عند الله يوم القيامة بالحق ويغلبونكم إلا لأهل
دينكم لأن ذلك لا يغير اعتقادهم بخلاف المسلمين فإن ذلك يزيدهم ثباتا وبخلاف المشركين فإن ذلك يدعوهم إلى
الإسلام ومعنى الاعتراض حينئذ أن الهدى بيد الله فإذا قدره لأحد لم يضره مكركم والآية محتملة لغير ذلك وهو أن يكون
الكلام قد تم عند الاستثناء والمراد ولا تظهروا الإيمان الكاذب الذي توقعونه وجه النهار وتنقضونه آخره إلا
لمن كان منكم ثم أسلم وذلك لأن إسلامهم كان أغيظ لهم ورجوعهم إلى الكفر كان عندهم أقرب وعلى هذا فأن يؤتى
من كلام الله وهو متعلق بمحذوف مؤخر أي لكراهية أن يؤتى أحد دبرتم هذا الكيد وهذا الوجه أرجح لوجهين
أحدهما أنه الموافق لقراءة ابن كثير أأن يؤتى بهمزتين أي ألكراهية أن يؤتى قلتم ذلك والثاني أن في الوجه الأول
عمل ما قبل إلا فيما بعدها مع أنه ليس من المسائل الثلاث المذكورة آنفا وكالدعائية في قوله إن الثمانين وبلغتها
قد أحوجت سمعي إلى ترجمان وقوله إن سليمى والله يكلؤها ضنت بشيء ما كان يرزؤها وكالقسمية في قوله لبيت سفار
البيت وكالتنزيهية في قوله تعالى ويجعلون لله البنات سبحانه ولهم ما يشتهون كذا مثل بعضهم وكالاستفهامية
في قوله تعالى فاستغفروا لذنوبهم ومن يغفر الذنوب إلا الله ولم يصروا كذا مثل ابن مالك فأما الأولى فلا دليل فيها
إذا قدر لهم خبرا وما مبتدأ والواو للاستئناف لا عاطفة جملة على جملة وقد الكلام التهديد كقولك لعبدك أنت
عندي ما تختار تريد بذلك إبعاده أو التهكم به على أن الكلام للتهديد كقولك لعبدك اصنع ما شئت بل إذا
قدر لهم خبرا معطوفا على الله وما معطوفة على البنات وذلك ممتنع في الظاهر إذ لا يتعدى فعل المضمر المتصل
إلا في باب ظن وفقد وعدم نحو فلا تحسبنهم بمفازة فيمن ضم الباء ونحو أن رآه استغنى وأما نحو زيدا ضربه
ضرب فشبيه بما يصح في الآية العطف المذكور إذا قدر أن الأصل ولأنفسهم ثم حذف المضاف وذلك تكلف

ومن العجب ان الفراء والزمخشري والحوفي قدروا العطف المذكور ولم يقدروا المضاف المحذوف ولا يصح العطف الا به
واما الثانية فنص هو وغيره على ان الاستفهام فيها بمعنى النفي فالجملة خبرية وقد فهم فيما اوردته من ان المعترضة
تقع طلبية ان الحالية لا تكون الا خبرية وذلك بالاجماع واما قول بعضهم في قول القائل اطلب و
لا تضجر من مطلب ان الواو للحال وان لا ناهية فخطأ وانما هي عاطفة اما مصدرا يسبك من ان والفعل على مصدر
متوهم من الامر السابق اي ليكن منك طلب وعدم ضجر او جملة على جملة وعلى الاول ففتحة تضجر اعراب ولا نافية والعطف
مثله في قولك ايتني ولا اجفوك بالنصب وقوله فقلت ادعي وادعو ان اندى لصوت ان ينادي داعيان وعلى الثاني
فالفتحة للتركيب والاصل ولا تضجرن بنون التاكيد الخفيفة فحذفت للضرورة ولا ناهية وعطف النهي على
الامر مثله في قوله واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا الثاني انه يجب تصديرها بدليل الاستقبال كالتنفيس
في قوله وسوف اخال ادري واما قول الحوفي في اني ذاهب الى ربي سيهدين ان الجملة حال فمردود وكذا لن في ولن
تفعلوا وكالشرط فهل عسيتم ان توليتم ان تفسدوا في الارض قال هل عسيتم ان كتب عليكم القتال الا تقاتلوا
ولا جناح عليكم ان كان بكم اذى من مطر او كنتم مرضى ان تضعوا اسلحتكم اني اخاف ان عصيت ربي عذاب يوم عظيم
فكيف تتقون ان كفرتم يوما فلولا ان كنتم غير مدينين ترجعونها وانما جاز لاضربنه ذهب او مكث لان المعنى لاضربنه
على كل حال اذ لا يصح اشتراط وجود الشي وعدمه لشي واحد الثالث انه يجوز اقترانها بالفا كقوله واعلم فعلم المرء
ينفعه ان سوف ياتي كل ما قدرا وكجملة فاسئلوا اهل الذكر في قول وقد مضى وكجملة فباي الاء ربكما تكذبان الفاصلة
بين فاذا انشقت السماء فكانت وردة كالدهان وبين الجواب وهو فيومئذ لا يسئل عن ذنبه انس ولا جان والفاصلة
بين ومن دونهما جنتان وبين فيهن خيرات حسان وبين صفتيهما وهي مدهامتان في الاولى وحور مقصورات في الخيام
في الثانية ويحتمل ان تقدر مبتدأ فتكون الجملة اما صفة واما مستانفة الرابع انه يجوز اقترانها بالواو مع تصديرها
بالمضارع المثبت كقول المتنبي يا حادي عيرها واحسبني اوجد ميتا قبيل افقدها قفا قليلا بها علي فلا اقل من
نظرة ازودها قوله افقدها على اضمار ان وقوله اقل يروى بالرفع والنصب تنبيه للبيانيين في الاعتراض اصطلاح
مخالف لاصطلاح النحويين والزمخشري يستعمل بعضها كقوله في ونحن له مسلمون يجوز ان يكون حالا من فاعل نعبد
او من مفعوله لاشتمالها على ضميريهما وان تكون معطوفة على نعبد وان تكون اعتراضية مؤكدة اي ومن حالنا انا له مخلصون
التوحيد ويرد عليه مثل ذلك من لا يعرف هذا العلم كابي حيان توهما منه ان لا اعتراض الا ما يقوله النحويون
وهو الاعتراض بين شيئين متطالبين الجملة الثانية التفسيرية وهي الفضلة الكاشفة لحقيقة ما
تليه وسأذكر لها امثلة توضحها احدها واسروا النجوى الذين ظلموا هل هذا الا بشر مثلكم فجملة الاستفهام
مفسرة للنجوى وهل هنا للنفي ويجوز ان يكون بدلا منها ان قلنا ان ما فيه معنى القول يعمل في الجمل وهو قول

الكوفيين وان تكون معمولة لقول محذوف وهو حال مثل والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم الثاني
ان مثل عيسى عند الله كمثل ادم خلقه من تراب ثم قال له كن فيكون فخلقه وما بعده تفسير لمثل ادم لا
باعتبار ما يعطيه ظاهر لفظ الجملة من كونه قدر جسدا من طين ثم كون بل باعتبار المعنى اي ان شان عيسى
كشان ادم في الخروج عن مستمر العادة وهو التولد بين الابوين والثالث هل ادلكم على تجارة تنجيكم من عذاب
اليم تؤمنون بالله فجملة تؤمنون تفسير للتجارة وقيل مستانفة معناها الطلب اي امنوا بدليل يغفر
بالجزم كقولهم اتقى الله امرؤ وفعل خيرا يثب عليه اي ليتق الله وليفعل يثب وعلى الاول فالجزم في جواب الاستفهام
تنزيلا للسبب وهو الدلالة منزلة المسبب وهو الامتثال الرابع ولما ياتكم مثل الذين خلوا من قبلكم مستهم
الباساء والضراء وزلزلوا وجوز ابو البقا كونها حالية على اضمار قد والحال لا تاتي من المضاف اليه في
مثل هذا الخامس حتى اذا جاؤك يجادلونك يقول الذين كفروا ان قدرت اذا غير شرطية فجملة القول تفسير
ليجادلونك والا فهي جواب اذا وعليهما فيجادلونك حال تنبيه المفسرة ثلثة اقسام مجردة من حرف
التفسير كما في الامثلة السابقة ومقرونة باي كقوله وترمينني بالطرف اي انت مذنب ومقرونة بان
نحو فاوحينا اليه ان اصنع الفلك وقولك كتبت اليه ان افعل ان لم تقدر الباء قبل ان السادس
ثم بدا لهم من بعد ما راوا الايات ليسجننه حتى حين فجملة ليسجننه قيل مفسرة للضمير في بدا الراجع الى
البدا المفهوم منه والتحقيق انها جواب لقسم مقدر وان المفسر مجموع الجملتين ولا يمنع من ذلك كون القسم
انشاء لان المفسر هنا انما هو المعنى المتحصل من الجواب وهو خبري وذلك المعنى هو سجنه فهذا هو البدا
الذي بدا لهم ثم اعلم انه لا يمتنع كون الجملة الانشائية مفسرة بنفسها ويقع ذلك في موضعين احدهما
ان يكون المفسر انشاء ايضا نحو احسن الى زيد اعطه الف دينار والثاني ان يكون مفردا مؤديا عن جملة
نحو واسروا النجوى الذين ظلموا اذا قلنا فيما مضى ان الاستفهام مراد به النفي تفسير لما اقتضاه المعنى
واوجبته الصناعة لاجل الاستثناء المفرغ لان التفسير اوجب ذلك ونحو بلغني عن زيد كلام والله
لافعلن كذا ويجوز ان يكون ليسجننه جوابا لبدا لان افعال القلوب لافادتها التحقيق تجاب بما يجاب به
القسم قال ولقد علمت لتاتين منيتي وقال الكوفيون الجملة فاعل ثم قال هشام وثعلب وجماعة يجوز ذلك
في كل جملة نحو يعجبني يقوم وقال الفراء وجماعة جوازه مشروط بكون المسند اليها قلبيا وباقترانها باداة
معلقة نحو ظهر لي اقام زيد وعلم هل قعد عمرو وفيه نظر لان اداة التعليق ان تكون مانعة من
ان تكون مجوزة وكيف يعلق الفعل عما هو منه كالجزء وعند بعضهم ان المسألة صحيحة ولكن مع الاستفهام
خاصة دون سائر المعلقات وعلى ان الاسناد الى مضاف محذوف لا الى الجملة الا ترى ان المعنى ظهر لي

جواب القسم نحو أي جواب قول القائل ذلك وكذا في علم أصعد عمرو وذلك لا بد من تقديره دفعا للتناقض
إذ ظهور الشيء والعلم به منافيان للاستفهام المقتضي للجهل به فإن قلت ليس هذا إنما يصح فيه الإضافة إلى
الجمل قلت قد مضى لنا عن قريب أن الجملة التي يراد بها اللفظ يحكم لها بحكم المفردات السابع وإذا قيل
لهم لا تفسدوا في الأرض زعم ابن عصفور أن البصريين يقدرون نائب الفاعل ضمير المصدر وجملة النهي
مفسرة لذلك المضمر وقيل الظرف نائب الفاعل فالجملة في محل نصب ورد بأنه لا يتم الفائدة بالظرف
عنده وفي وإذا قيل إن وعد الله حق والصواب أن نائب الجملة لأنها كانت قبل حذف الفاعل منصوبة
بالقول فكيف انقلبت مفسرة والمفعول به متعين للنيابة وقولهم الجملة لا تكون فاعلا ولا نائبا
جوابه أن التي يراد بها لفظها يحكم لها بحكم المفردات ولهذا تقع مبتدأ نحو لا حول ولا قوة إلا بالله كنز
من كنوز الجنة وفي المثل زعموا مطية الكذب ومن هنا لم يحتج الخبر إلى رابط في نحو قولي لا إله إلا الله كما لا
يحتاج إليه الخبر المفرد الجامد الثامن وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم مغفرة وأجر عظيم
لأن وعد يتعدى إلى اثنين وليس الثاني هنا لهم مغفرة لأن ثاني مفعولي كسا لا يكون جملة بل هو
محذوف والجملة مفسرة له وتقديره خيرا عظيما أو الجنة وعلى الثاني فوجه التفسير أن الجنة مسببة
عن استقرار الغفران والأجر وقولي في الضابط الفضلة احتراز من
الجملة المفسرة لضمير الشأن فإنها كاشفة لحقيقة المعنى المراد به ولها موضع بالإجماع لأنها خبر في الحال
أو في الأصل وعن الجملة المفسرة في باب الاشتغال فقد قيل إنها تكون ذات محل كما سيأتي وهذا القيد
أهملوه ولا بد منه **مسألة** قولنا إن الجملة المفسرة لا محل لها خالف فيه الشلوبين فزعم أنها بحسب
ما تفسره فهي في نحو زيدا ضربته لا محل لها وفي نحو إنا كل شيء خلقناه بقدر وزيد الخبز يأكله بنصب الخبز
في محل رفع ولهذا يظهر الرفع إذا قلت أكله وقال فمن نحن نؤمنه يبت وهو آمن فظهر الجزم وكأن الجملة
المفسرة عنده عطف بيان أو بدل ولم يثبت الجمهور وقوع البيان والبدل جملة وقد تبين أن جملة الاشتغال
ليست من الجمل التي تسمى في الاصطلاح جملة مفسرة وإن حصل فيها تفسير ولم يثبت جواز حذف المعطوف عليه
عطف البيان واختلف في المبدل منه وفي البغداديات لابن جني على أن الجزم في ذلك بأداة شرط مقدرة
فإنه قال ما ملخصه إن الفعل المحذوف والفعل المذكور في نحو قوله لا تجزعي إن منفسا أهلكته مجزومان
في التقدير وإن انجزام الثاني ليس على البدلية إذ لم يثبت حذف المبدل منه بل على تكرير إن أي إن أهلكت
منفسا إن أهلكته وساغ إضمار إن وإن لم يجز إضمار لام الأمر إلا في ضرورة لاتساعهم فيها بدليل إيلائهم إياها
الاسم ولأن تقدمها مقو للدلالة عليها ولهذا أجاز سيبويه بمن تمرر امرر ومنع من تضرب أنزل بقول

وقال قمن قال مررت برجل صالح الا صالح فطالح بالخفض انه اسهل من اضمار رب بعد الواو وربّ شيء يكون ضعيفا ثم يحسن للضرورة كما في ضرب غلامه زيدا فانه ضعيف جدا وحسن في نحو ضربوني وضربت قومك واستغنى بجواب الاولى عن جواب الثانية كما استغنى في نحو زيد ظننته قائما عن ثاني مفعولي ظننت المقدرة بثاني مفعولي ظننت المذكورة

في الجملة المجاب بها القسم

الجملة الرابعة المجاب بها القسم نحو والقرآن الحكيم انك لمن المرسلين ونحو وتالله لاكيدن اصنامكم ومنه لينبذن في الحطمة ولقد كانوا عاهدوا الله فقدّر لذلك ولما اشبه القسم ومما يحتمل جواب القسم وان منكم الا واردها وذلك بان تقدّر الواو عاطفة على ثم لنحن اعلم به فانه وما قبله اجوبة لقوله تعالى فوربك لنحشرنهم وهذا مراد ابن عطية من قوله هو قسم والواو تقتضيه اي هو جواب قسم والواو هي المحصلة لذلك لانها عطفت وتوهم ابو حيان عليه ما لا يتوهم على صغار الطلبة وهو ان الواو حرف قسم فرد عليه بانه يلزم منه حذف المجرور وبقاء الجار وحذف القسم مع كون الجواب منفيا بان ولان سلم ما يقوله ابو حيان فليس بصحيح لان الجواب مثبت بدخول اللام ولو سلم انه منفي فقد قال الله تعالى ولئن زالتا ان امسكهما من احد من بعده **تنبيه** من امثلة جواب القسم المحتمل ام لكم ايمان علينا بالغة الى يوم القيامة ان لكم لما تحكمون ونحو واذ اخذنا ميثاق بني اسرائيل لا تعبدون الا الله واذ اخذنا ميثاقكم لا تسفكون دماءكم وذلك لان اخذ الميثاق بمعنى الاستحلاف قاله الكثيرون منهم الزجاج ويوضحه واذ اخذ الله ميثاق الذين اوتوا الكتاب لتبيننه للناس ولا تكتمونه وقال الكسائي والفراء ومن وافقهما التقدير بان لا تعبدوا الا الله وبان لا تسفكوا ثم حذف الجار ثم ان فارتفع الفعل وجوز الفراء ان يكون الاصل النهي ثم اخرج مخرج الخبر ويؤيده ان بعده وقولوا واقيموا واتوا ومما يحتمل الجواب وغيره قول الفرزدق

تعش فان عاهدتني لا تخونني نكن مثل من يا ذئب يصطحبان

فجملة النفي اما جواب لعاهدتني كما قال الشاعر

ارى محرزا عاهدته ليوافقن فكان كمن اغريته بخلاف

فلا محل لها او حال من الفاعل او المفعول او كليهما فمحلها النصب والمعنى شاهد للجوابية وقد يحتج للحالية بقوله

الم ترني عاهدت ربي وانني لبين رتاج قائم ومقام
على حلفة لا اشتم الدهر مسلما ولا خارجا من فيّ زور كلام

وذلك انه عطف خارجا على محل جملة لا اشتم فكانه قال حلفت غير شاتم ولا خارجا والذي عليه المحققون ان خارجا مفعول مطلق والاصل ولا يخرج خروجا ثم حذف الفعل واناب الوصف عن المصدر كما عكس في ان اصبح ماؤكم غورا لان المراد انه حلف بين باب الكعبة وبين مقام ابرهيم بانه لا يشتم مسلما في المستقبل ولا يتكلم بزور لا انه حلف في حال اتصافه بهذين الوصفين على شيء اخر **مسألة** قال ثعلب لا تقع جملة القسم خبرا فقيل في تعليله لان نحو لافعلن لا محل له فاذا بني على مبتدأ فقيل زيد ليفعلن صار له موضع وليس بشيء لانه انما منع وقوع الخبر جملة قسمية لا جملة هي جواب القسم ومراده

ان القسم وجوابه لا يكونان خبرا اذ لا تنفك احديهما عن الاخرى وجملتا القسم والجواب يمكن ان يكون لهما محل كقولك
قال زيد اقسم لافعلن وانما المانع عنده ان تكون جملة القسم لا ضمير فيها فلا تكون خبرا لان الجملتين هنا ليستا
كجملتي الشرط والجزاء لان الجملة الثانية ليست معمولة لشئ من الجملة الاولى ولهذا منع بعضهم وقوعها صلة
واما كون الجملة القسم انشائية والجملة الواقعة خبرا لا بد من احتمالها للصدق والكذب ولهذا منع قوم من
الكوفيين منهم ابن الانباري ان يقال زيد اضربه وزيد هل جاءك وعندي ان كلا من التعليلين ملغى اما
الاول فلان الجملتين مرتبطتان ارتباطا صارتا به كالجملة الواحدة وان لم يكن بينهما عمل وزعم ابن عصفور ان السماع
قد جاء بوصل الموصول بالجملة القسمية وجوابها وذلك قوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم قال فما موصول لا زائدة
والا لزم دخول اللام على اللام انتهى وليس بشئ لان امتناع دخول اللام على اللام انما هو لامر لفظي وهو ثقل التكرار
والفاصل يزيله ولو كان زائدا ولهذا اكتفي بالالف فاصلة بين النونات في اذهبنان وبين الهمزتين في
اأنذرتهم وان كانت زائدة وكان الجيد ان يستدل بقوله تعالى وان منكم لمن ليبطئن فان قيل يحتمل ان الموصوف اي لفريق
ليبطئن قلنا وكذا ما في الاية اي لقوم ليوفينهم ثم انه لا يقع صفة الا ما يقع صلة فالاستدلال ثابت وان قدر
صفة فان قيل فما وجه قوله والجملة الاولى انشائية قلت جاز لانها غير مقصودة وانما المقصود جملة الجواب وهي خبرية
ولم يؤت بجملة القسم الا لمجرد التوكيد لا لتأسيس واما الثاني فلان الخبر الذي شرطه احتمال الصدق والكذب
الخبر الذي هو قسيم الانشاء لا خبر المبتدأ للاتفاق على ان اصله الافراد واحتمال الصدق والكذب انما هو من
صفات الكلام وعلى جواز ابن زيد وكيف عمرو وزعم ابن مالك ان السماع ورد بما منعه ثعلب وهو قوله تعالى
والذين آمنوا وعملوا الصالحات لندخلنهم في الصالحين والذين آمنوا وعملوا الصالحات لنبوئنهم والذين
جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا وقول الشاعر جشأت فقلت اللذ خشيت ليأتين انتهى وعندي انه استدلال
تأويل لطيف وهو ان المبتدأ في ذلك كله ضمن معنى الشرط وخبره منزلة منزلة الجواب فاذا قدر قبله قسم كان
الجواب له وكان خبر المبتدأ المشبه بجواب الشرط محذوفا للاستغناء بجواب القسم المقدر قبله ونظيره في الاستغناء
بجواب القسم المقدر قبل الشرط المجرد من لام التوطئة عن جواب الشرط قوله تعالى وان لم ينتهوا عما يقولون ليمسن الذين
والله ليمسن لئن لم ينتهوا ليمسن تنبيه وقع لمكي وابي البقاء وهم في جملة الجواب فاعربا ما اعرابا يقتضي ان لها
موضعا من الاعراب فاما مكي فقال في قوله تعالى كتب على نفسه الرحمة ليجمعنكم ان ليجمعنكم بدل من الرحمة وقد
سبقه الى هذا الاعراب غيره ولكنه زعم ان اللام بمعنى ان المصدرية وانه من ذلك ثم بدا لهم من بعد ما راوا الآيات
ليسجننه اي ان يسجنوه واستشهد على مجيء اللام مصدرية وغلط مكي فلجاز البدل بل مع قوله ان اللام لام جواب القسم
والصواب انها لام الجواب وانها منقطعة عما قبلها ان قدر قسم او متصلة به اتصال الجواب بالقسم ان اجري مجرى

امثم

اقسم كما اجري علم في قوله ولقد علمت لتأتين منيتي واما ابو البقاء فانه قال في لما آتيتكم من كتاب وحكمة الآية
من فتح اللام ففي ما وجهان احدهما انها موصولة مبتدأ والخبر اما من كتاب اي الذي آتيتكموه من الكتاب واما لتؤمنن
به واللام جواب القسم لان اخذ الميثاق قسم وجاءكم عطف على آتيتكم والاصل ثم جاءكم به فحذف وغلبا ما او
مصدر له ثم ناب الظاهر عن المضمر والعائد ضمير استقر الذي يتعلق به مع والثاني انها شرطية واللام موطئة
وموضع ما نصب بآتيت والمفعول الثاني ضمير المخاطب ومن كتاب مثل من آية في ما ننسخ انتهى ملخصا وفيه امور احدها
ان من لا تجار ان تكون من كتاب خبرا فلا الاخبار عن الموصول قبل كمال الصلة لان ثم جاءكم عطف على الصلة
الثاني انه يجوز ان يكون لتؤمنن خبرا مع تقديره اياه جوابا لان اخذ الميثاق قسم يقتضي ان له موضعا وانه لا موضع له
انما كان حقه ان يقدر جواب القسم محذوفا ويقدر الجملتين خبرا وقد يقال انما اراد بقوله اللام جواب القسم
لان اخذ الميثاق قسم ان اخذ الميثاق قسم دال على جملة قسم مقدرة ومجموع الجملتين الخبر وانما سمى لتؤمنن به خبرا
لانه الدال على المعنى المقصود بالاصالة لا لانه وحده هو الخبر بالحقيقة وان لا قسم مقدر بل اخذ الله ميثاق
النبيين هو جملة القسم وقد يقال الواو هذا لم يحصر الدليل فيما ذكر للاتفاق على ان وجود المضارع مفتتحا
بلام مفتوحة مختتما بنون مؤكدة دليل قاطع على القسم وان لم يذكر معه اخذ الميثاق ونحوه والثالث ان تجويزه
كون العائد ضمير استقر يقتضي عود ضمير مفرد الى شيئين معا فانه عائد الى الموصول والرابع انه جوز عود الضمير
المجرور مع ان الموصول غير مجرور فان قيل اكتفي بكلمة الثانية فيكون كقوله ولو ان ما عالجت لين فؤادها
فقسا استلين به للان الجندل قلنا قد جوز على هذا الوجه عوده الى المذكورة الى الرسول لا الى ما الخامس انه صح
آتيتكم مفعول ثانيا وانما هو اول مسئلة زعم الاخفش في قوله اذا قال قدني قلت بالله حلفة لتغني عني ذا انائك
اجمعا ان لتغني جواب القسم وكذا قال في ولتصغى اليه افئدة الذين لا يؤمنون بالآخرة لان قبله وكذلك جعلنا
لكل نبي عدوا الآية وليس قسم ما يكون ولتصغى معطوفا عليه والصواب خلافه قولهما لان الجواب لا يكون الا جملة ولا لي
وما تعلقت به في تأويل المفرد وانما ما استند اليه فتعلق اللام فيه محذوف اي لتشربن لتغني عني وفعلنا ذلك لتصغى
الجملة الخامسة الواقعة جوابا لشرط غير جازم مطلقا او جازم ولم تقترن بالفاء ولا باذا الفجائية فالاول جواب
لو ولولا ولوما ولما وكيف والثاني نحو ان تقم اقم وان قمت قمت اما الاول فلظهور الجزم في لفظ الفعل واما الثاني
فلان المحكوم في موضعه بالجزم الفعل لا الجملة باسرها الجملة السادسة الواقعة صلة لاسم او حرف فالاول نحو
جاء الذي قام ابوه فالذي في موضع رفع والصلة لا محل لها وبلغني عن بعضهم انه كان يلقن اصحابه ان يقولوا
ان الموصول وصلته في موضع كذا محتجا بانهما ككلمة واحدة والحق ما قدمت لك بدليل ظهور الاعراب في نفس الموصول
في نحو ليقم ايهم في الدار ولاكرمن ايهم عندك وامرر بايهم هو افضل وفي التنزيل ربنا ارنا اللذين اضلانا وقرئ

وقوله: بهم اشدد بالنصب ويروى فسلم على ايهم افضل بالخفض وقال الطائي فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا وقال
العقيلي نحن اللذون صبحوا الصباحا وقال الهذلي هم اللاؤون فكوا الغل عني والثاني نحو اعجبني ان قمت او ما قمت
اذا قلنا بحرفية المصدرية وفي هذا النوع يقال الموصول وصلته في موضع كذا لان الموصول حرف فلا اعراب له
لا لفظا ولا محلا واما قول ابي البقاء في بما كانوا يكذبون ان ما مصدرية وصلتها يكذبون وحكمه مع ذلك بان
يكذبون في موضع نصب خبرا لكان فظاهره متناقض ولعل مراده ان المصدر انما ينسبك من ما ويكذبون
لا منها ومن كان بناء على قول ابي العباس وابي بكر وابي علي وابي الفتح وآخرين ان كان الناقصة لا مصدر لها
الجملة السابعة التابعة لما لا محل له نحو قام زيد ولم يقم عمرو اذا قدرت الواو عاطفة لا واو الحال

الجمل التي لها محل من الاعراب

وهي ايضا سبع

في الجمل التي لها محل من الاعراب

في الجملة الواقعة خبرا

الجملة الاولى الواقعة خبرا وموضعها رفع في بابي المبتدأ وان
ونصب في بابي كاد وكان واختلف في نحو زيد اضربه وعمرو هل جاءك فقيل محل الجملة التي بعد المبتدأ رفع على
الخبرية وهو الصحيح وقيل نصب بقول مضمر هو الخبر بناء على ان الجملة الانشائية لا تكون خبرا وقد مر ابطاله الجملة
الثانية الواقعة حالا وموضعها نصب نحو ولا تمنن تستكثر ونحو لا تقربوا الصلوة وانتم سكارى قالوا
انؤمن لك واتبعك الارذلون ومنه ما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث الا استمعوه وهم يلعبون فجملة استمعوه
حال من مفعول يأتيهم او من فاعله وقوي مجيئها لان الذكر مخصص بصفة مع انه قد سبق بالنفي والحال على
الاول مثلها في قولك ما لقي الزيدين عمرو مصعدا الا منحدرين وعلى الثاني مثلها في قولك ما لقي
الزيدين عمرو راكبا الا ضاحكا واما وهم يلعبون فحال من فاعل استمعوه والحالان متداخلتان ولاهية حال
من فاعل يلعبون وهذا من التداخل ايضا او من فاعل استمعوه فيكون من التعدد لا من التداخل ومن
الحالية ايضا قوله عليه الصلوة والسلام اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد وهو من اقوى الادلة على
انتصاب قائما في ضربي زيدا قائما على الحال لا على انه خبر لكان محذوفة اذ لا يقترن الخبر بالواو وقولك
ما تكلم فلان الا قال خيرا كما تقول ما شئت فلان الا قال خيرا وهو استثناء مفرغ من احوال عامة محذوفة
وقال الفرزدق بايدي رجال لم يشيموا سيوفهم ولم تكثر القتلى بها حين سلت لان تقدير العطف مفسد
للمعنى وقول كعب ... فما بلغ اضحى وهو مشمول واضحى تامة

في الجملة الواقعة مفعولا

الجملة الثالثة الواقعة مفعولا ومحلها النصب
ان لم تنب عن الفاعل وهذه النيابة مختصة بباب القول نحو ثم يقال هذا الذي كنتم به تكذبون لما قدمنا
من ان الجملة التي يراد بها لفظها تنزل منزلة الاسماء المفردة وقيل ويقع ايضا في الجملة المقرونة بمعلق
نحو علم اقام زيد واجاز هؤلاء وقوع هذه فاعلا وحملوا عليه وتبين لكم كيف فعلنا بهم اولم يهد لهم كم
اهلكنا ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه حتى حين والصواب خلاف ذلك وعلى قول هؤلاء

فتزاد في الجمل التي لها محل الجملة الواقعة فاعلا فان قلت فينبغي زيادتها على ما قدمت اختيارا من جواز
ذلك مع الفعل القلبي المعلق بالاستفهام فقط نحو ظهر لي اقام زيد قلت انما اجزت ذلك على ان المسند اليه
مضاف محذوف لا الجملة وتقع الجملة مفعولا في ثلاثة ابواب احدها باب الحكاية بالقول او مرادفه فالاول نحو قال
اني عبد الله وهل هي مفعول به او مفعول مطلق نوعي كالقرفصاء في قعد القرفصاء اذ هي دالة على نوع خاص
من القول فيه مذهبان ثانيهما اختيار ابن الحاجب قال والذي غر الاكثرين انهم ظنوا ان تعلق الجمل بالقول كتعلقها
بعلم في علمت لزيد قائم وليس كذلك لان الجملة نفس القول والعلم غير المعلوم فافترقا انتهى والصواب قول الجمهور اذ
يصح ان يخبر عن الجملة بانها مقولة كما يخبر عن زيد من ضربت زيدا بانه مضروب بخلاف القرفصاء في المثال
فلا يصح ان يخبر عنها بانها مقعودة لانها نفس القعود واما تسمية النحويين الكلام قولا فكتسميتهم اياه لفظا وانما
الحقيقة انه مقول وملفوظ والثاني نوعان ما معه حرف التفسير كقوله وترمينني بالطرف اي انت مذنب
وتقلينني لكن اياك لا اقلي وقولك كتبت اليه ان افعل اذا لم تقدر باء الجر والجملة في هذا النوع مفسرة للفعل
فلا موضع لها وما ليس معه حرف التفسير نحو ووصى بها ابراهيم بنيه ويعقوب يا بني ان الله اصطفى لكم الدين
ونحو ونادى نوح ابنه وكان في معزل يا بني اركب معنا وقراءة بعضهم فدعا ربه اني مغلوب بكسر الهمزة وقوله
رجلان من مكة اخبرانا انا رأينا رجلا عريانا يروى بكسر ان فهذه الجمل في محل نصب اتفاقا ثم قال البصريون
انتصب بقول مقدر وقال الكوفيون بالفعل المذكور ويشهد للبصريين التصريح بالقول في نحو ونادى نوح ربه
فقال رب ان ابني من اهلي ونحو اذ نادى ربه نداء خفيا قال رب اني وهن العظم مني وقول ابي البقاء في قوله
يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين ان الجملة الثانية في موضع نصب بيوصي قال لان المعنى
يفرض لكم او يشرع لكم في امر اولادكم انما يصح على قول الكوفيين وقال الزمخشري ان الجملة الاولى اجمال والثانية
تفصيل لها وهذا يقتضي انها عنده مفسرة لا محل لها وهو الظاهر تنبيهات الاول من الجمل
المحكية ما قد يخفى فمن ذلك في المحكية بعد القول نحو فحق علينا قول ربنا انا لذائقون والاصل انكم لذائقون
عذابي ثم عدل الى التكلم لانهم تكلموا عن انفسهم كما قال الفزاري يوم جو سوقه بكيت فنادتني هنيدة ما ليا
والاصل ما لك ومنه في المحكية بعد ما فيه معنى القول ام لكم كتاب فيه تدرسون ان لكم فيه لما تخيرون اي
تدرسون فيه هذا اللفظ او تدرسون قولنا هذا الكلام وذلك اما ان يكونوا خوطبوا بذلك في الكتاب
على زعمهم او الاصل ان لهم لما يتخيرون ثم عدل الى الخطاب عند مواجهتهم وقد قيل في قوله تعالى يدعو لمن ضره
اقرب من نفعه ان يدعو في معنى يقول مثلها في قول عنترة يدعون عنتر والرماح كانها اشطان بئر في لبان
الادهم فيمن رواه عنتر بالضم على النداء وان من مبتدأ ولبئس المولى خبره وما بينهما جملة اسمية صلة وجملة من وخبرها

محكية تبيد عوى ان الكافر يقول ذلك في القيمة وقيل من مبتدأ حذف خبره اي الهه وان ذلك حكاية لما يقوله
في الدنيا وعلى هذا فالاصل يقول الوثن الهه ثم عبر عن الوثن بمن ضره اقرب من نفعه تشنيعا على الكافر الثالث
قد تقع بعد القول ما يحتمل الحكاية وغيرها نحو اتقول موسى في الدار فلك ان تقدر موسى مفعولا اولا وفي الدار مفعولا ثانيا
على اجراء القول مجرى الظن ولك ان تقدرهما مبتدأ وخبرا على الحكاية كما في قوله تعالى ام يقولون ان ابرهيم
واسمعيل واسحق الآية ان القول قد استوفى شروط اجرائه مجرى الظن ومع هذا جيء بالجملة بعده محكية الثاني
قد تقع بعد القول جملة محكية ولا عمل للقول فيها وذلك نحو اول قولي اني احمد الله اذا كسرت ان لان المعنى
اول قولي هذا اللفظ فالجملة خبر لا مفعول خلافا لابي علي زعم انها في موضع نصب بالقول فبقي المبتدأ بلا خبر
فقدر موجود او ثابت وهذا المقدر مستغن عنه بل هو مفسد لان اول اني احمد الله باعتبار الكلمات ان وما عملت فيه
الحروف والهمزة فيفيد الكلام على تقدير الخبر بان ذلك الاول ثابت ويقتضي بمفهومه ان بقية الكلام غير ثابت
اللهم الا ان يقدر اول زائدا والبصري لا يجيزه وتوسع الزمخشري اتباعا على التقدير المذكور والصواب لما قلناه
فان فتحت فالمعنى حمد الله يعني باي عبارة كان الرابع قد تقع الجملة بعد القول غير محكية به وهي نوعان محكية بقول
محذوف كقوله تعالى فماذا تأمرون بعد قال الملأ من قوم فرعون ان هذا لساحر عليم لان قولهم تم عند قوله من
ارضكم ثم التقدير فقال فرعون بدليل قالوا ارجه واخاه وقول الشاعر قالت له وهو بعيش ضنك لا تكثري لومي
وخلي عنك التقدير فقلت له اتذكر قولك لها اذ ولعت في الاسراف في الانفاق لا تكثري لومي فحذف المحكية
بالمذكور واثبت المحكية بالمحذوف وغير محكية وهي نوعان دال على المحكية كقولك قال زيد لعمرو في حاتم انطق جائنا
بخيلا فحذف المقول وهو حاتم بخيل مدلولا عليه بجملة الانكار التي هي من كلامك دونه وليس من ذلك
قال موسى اتقولون للحق لما جاءكم اسحر هذا وان كان الاصل والله اعلم اتقولون للحق لما جاءكم هذا سحر ثم
حذفت هذه الجملة مدلولا عليها بجملة الانكار لان جملة الانكار هنا محكية بالقول الاول وان تكن محكية
بالقول الثاني وغير دال عليه نحو ولا يحزنك قولهم ان العزة لله جميعا وقد مر البحث فيها الخامس قد توصل
بالمحكية غير محكي وهو الذي يسميه المحدثون مدرجا ومنه وكذلك يفعلون بعد حكاية قولها وهذه الجملة
ونحوها مستانفة لا محل لها قول الباب الثاني من الابواب التي تقع فيها الجملة مفعولا باب ظن واعلم فانها تقع
مفعولا ثانيا لظن وثالثا لاعلم وذلك لان اصلهما الخبر ووقوعه جملة سائغ كما مر وقد اجتمع وقوع خبري كان
وان والثاني من مفعولي باب ظن جملة في قول ابي ذؤيب فان تزعميني كنت اجهل فيكم فاني شريت الحلم بعدك
بالجهل الباب الثالث باب التعليق وذلك غير مختص بباب ظن بل هو جائز في كل فعل قلبي ولهذا انقسمت
هذه الجملة الى ثلثة اقسام احدها ان تكون في موضع مفعول مقيد بالجار نحو اولم يتفكروا ما بصاحبهم من جنة

فلينظر ايها ازكى طعاما مانا يسئلون ايان يوم الدين لانه لا يقال فكرت فيه وسالت عنه ونظرت فيه ولكنها
علقت هنا بالاستفهام عن الوصول في اللفظ الى المفعول وهي من حيث المعنى طالبة له على معنى ذلك الحرف وزعم
ابن عصفور انه لا يعلق فعل غير علم وظن حتى يضمن معناهما وعلى هذا فتكون هذه الجملة سادة مسد مفعولين
واختلف في قوله تعالى اذ يلقون اقلامهم ايهم يكفل مريم فقيل التقدير ينظرون ايهم يكفل مريم وقيل يتعرفون
وقيل يقولون فالجملة على التقدير الاول مما نحن فيه وعلى الثاني في موضع المفعول به المسرح اي غير المقيد بالجار
وعلى الثالث ليست من باب التعليق البتة والثاني ان تكون في موضع المفعول المسرح نحو عرفت من ابوك وذلك
لانك تقول عرفت زيدا وكذا علمت من ابوك اذا اردت علم التي بمعنى عرف ومنه قول بعضهم اما ترى اي برق
ههنا لان رأى البصرية وسائر افعال الحواس انما تتعدى لواحد بلا خلاف الا سمع المعلقة باسم عين نحو سمعت
زيدا يقرأ فقيل متعدية لاثنين ثانيهما الجملة وقيل الى واحد والجملة حال فان علقت بمسموع فتعدية لواحد
اتفاقا نحو يوم يسمعون الصيحة وليس من الباب ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد خلافا ليونس لان ننزع ليس بفعل
قلبي بل اي موصولة لا استفهامية وهي المفعول وضمتها بناء لا اعراب واشد خبر لهو محذوفا والجملة صلة
والثالث ان تكون في موضع المفعولين نحو ولتعلمن اينا اشد عذابا وابقى لنعلم اي الحزبين احصى وسيعلم
الذين ظلموا اي منقلب ينقلبون لان ايا مفعول مطلق لينقلبون لا مفعول به للعلم لان الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله
ومجموع الجملة المعلقة في محل نصب بفعل العلم ومما يوهمون في انشاده واعرابه ستعلم ليلى اي دين تداينت
اي غريم للتقاضي غريمها والصواب فيه نصب الاولى على حد انتصابها في اي منقلب الا انها مفعول لا
مطلق ورفع اي الثانية مبتدأ وما بعدها الخبر والعلم معلق عن الجملتين المتعاطفتين الفعلية والاسمية
ونحو عرفت زيدا من هو فقيل جملة الاستفهام حال ورد بان الجملة الانشائية لا تكون حالا وقيل مفعول
على تضمين عرف معنى علم ورد بان التضمين لا ينقاس وهذا التركيب مقيس وقيل بدل من المنصوب ثم اختلف فقيل
بدل اشتمال وقيل بدل كل والاصل عرفت شان زيد ورد على القول بان عرف بمعنى علم وهل يسمى بان الفعل معلق
قال جماعة من المغاربة اذا قلت علمت زيدا ابوه قائم او ما ابوه قائم فالعامل معلق عن الجملة وهو عامل في محلها
النصب على انها مفعول ثان وخالف في ذلك بعضهم لان الجملة حكمها في مثل هذا ان تكون في موضع نصب وان لم يوجد
العامل في لفظها وان لم يؤخذ معلق وذلك نحو زيدا علمت ابوه قائم واضطرب في ذلك كلام الزمخشري فقال في
قوله تعالى ليبلوكم ايكم احسن عملا في سورة هود انما جاز تعليق فعل البلوى لما في الاختبار من معنى العلم لانه طريق اليه فهو
ملابس له كما تقول انظر ايهم احسن وجها واستمع ايهم احسن صوتا لان النظر والاستماع من طرق العلم انتهى ولم اقف
على تعليق النظر البصري والاستماع الا من جهته وقال في تفسير الآية في سورة الملك ولا يسمى هذا تعليقا وانما التعليق

بعد العامل لسد مسد منصوبيه جميعًا كعلمت ايهما عمرو الا ترى انه لا يفترق الحال بعد تقدم احد المنصوبين
بين مجيء ما له الصدر وغيره ولو كان تعليقًا لافترقا في علمت زيدًا منطلقًا وعلمت ان زيد منطلق تنبيه
فائدة الحكم على محل الجملة في التعليق بالنصب ظهور ذلك في التابع فتقول عرفت من زيد وغير ذلك من
اموره واستدل ابن عصفور بقول كثير وما كنت ادري قبل عزة ما البكا ولا موجعات القلب حتى تولت
بنصب موجعات ولك ان تدعي ان البكا مفعول وان ما زائدة او ان الاصل ولا ادري موجعات فيكون من
عطف الجمل وان الواو للحال وموجعات اسم لا اي وما كنت ادري قبل عزة والحال انه لا موجعات للقلب موجودة
ما البكا ورايت بخط الامام بهاء الدين بن النحاس في تعليقه له اقول القياس جواز العطف على محل الجملة
المعلق عنها بالنصب ثم رايته منصوصًا انتهى وممن نص عليه ابن مالك في لا وجه للتوقف فيه مع قولهم ان المعلق عامل
في المحل

الجملة الرابعة المضاف اليها

ومحلها الجر ولا يضاف الى الجملة الا ثمانية احدها اسماء الزمان ظروفا
كانت او اسماء نحو والسلام علي يوم ولدت ونحو وانذر الناس يوم ياتيهم العذاب ونحو لينذر يوم التلاق
يوم هم بارزون ونحو هذا يوم لا ينطقون الا ترى ان اليوم ظرف في الاولى ومفعول ثان في الثانية وبدل
منه في الثالثة وخبر في الرابعة ويمكن في الثالثة ان يكون ظرفا ليخفى في قوله تعالى لا يخفى على الله منهم شيء ومن
اسماء الزمان ثلثة اضافتها الى الجملة واجبة باتفاق واذا عند الجمهور ولما عند من قال باسميتها وزعم
سيبويه ان اسم الزمان المبهم ان كان مستقبلا فهو كاذا في اختصاصه بالجملة الفعلية وان كان ماضيا فهو كاذ
في الاضافة الى الجملتين فتقول ايتك زمن يقدم الحاج ولا يجوز زمن الحاج قادم وتقول ايتك زمن قدم الحاج
وزمن الحاج قادم ورد عليه دعوى اختصاص المستقبل بالفعلية بقوله تعالى يوم هم بارزون وبقول الشاعر وكن
لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة بمغن فتيلا عن سواد بن قارب واجاب ابن عصفور عن الاية بانه انما نزل
الزمان المستقبل على اذا اذا كان ظرفا وهو في الاية بدل من المفعول به لا ظرف ولا يتاتى هذا الجواب
في البيت والجواب الشامل لهما ان يوم القيمة لما كان محقق الوقوع جعل كالماضي فحمل على اذ لا على اذا الثاني
حيث وتختص بذلك عن سائر اسماء المكان واضافتها الى الجملة لازمة ولا يشترط لذلك
كونها ظرفا وزعم المهدوي شارح الدريدية وليس بالمهدوي المفسر المقري ان حيث في قوله ثمت راح في الملبين
الى حيث تحجى المازمان ومنى خرجت عن الظرفية بدخول الى عليها وخرجت عن الاضافة الى الجمل وصارت
الجملة بعدها صفة لها وتكلف تقدير رابط لها وهو فيه وليس بشيء لما قدمنا في اسماء الزمان الثالث آية بمعنى
علامة فانها تضاف جوازا الى الجملة الفعلية المتصرف فعلها مثبتا او منفيا بما كقوله بآية يقدمون الخيل
شعثا وقوله بآية ما كانوا ضعافا ولا عزلا هذا قول سيبويه وزعم ابو الفتح انها انما تضاف الى المفرد نحو

آية ملكه ان ياتيكم التابوت وقال الاصل بآية ما يقدمون اي بآية اقدامكم كما قال بآية ما تحبون الطعاما
انتهى وفيه حذف موصول حرفي غير ان مع بقاء صلته ثم هو غير متات في قوله بآية ما كانوا ضعافا ولا عزلا الرابع
ذو في قولهم اذهب بذي تسلم والباء في ذلك ظرفية وذي صفة لزمن محذوف ثم قال الاكثرون هي بمعنى صاحب
فالموصوف نكرة اي اذهب في وقت صاحب سلامة اي في وقت هو مظنة السلامة وقيل بمعنى الذي فالموصوف معرفة
والجملة صلة فلا محل لها والاصل اذهب في الوقت الذي تسلم فيه ويضعفه ان استعمال ذي موصولة مختص
بطيء ولم ينقل اختصاص هذا الاستعمال بهم وان الغالب عليها في لغتهم البناء ولم يسمع هنا الا الاعراب وان
حذف عائد المجرور هو والموصول بحرف متحد المعنى مشروط باتحاد المتعلق نحو ويشرب مما تشربون والمتعلق
هنا مختلف وان هذا العائد لم يذكر في وقت وبهذا الاخير يضعف قول الاخفش في يا ايها الناس ان ايا
موصولة والناس خبر لمحذوف والجملة صلة وعائد اي يا من هم الناس على انه قد حذف العائد حذفا لازما في
نحو ولا سيما يوم وما في رفع اي لا مثل الذي هو يوم ولم يسمع في نظائره ذكر العائد لكنه نادر فلا يحسن الحمل
عليه والخامس والسادس لدن وريث فانهما يضافان الى الجملة الفعلية التي فعلها متصرف ويشترط كونه مثبتا
بخلافه مع آية فاما لدن فهو اسم لمبدا الغاية زمانية كانت او مكانية ومن شواهدها قوله لزمنا لدن
سالتمونا وفاقكم فلا يك منكم للخلاف جنوح واما ريث فهي مصدر راث اذا ابطا وعوملت معاملة اسماء الزمان
في الاضافة الى الجملة كما عوملت المصادر معاملة اسماء الزمان في التوقيت كقولك جئتك صلوة العصر قال خليلي
رفقا ريث اقضي لبانة من العرصات المذكرات عهودا وزعم ابن مالك في كافيته وشرحها ان الفعل بعدهما على
اضمار ان والاول قوله في التسهيل وشرحه وقد يعربان في ريث كانها البيت زمانا لخلاف لدن وقد يجاب
بانها لما كانت لمبدا الغاية مطلقا لم تخلص للوقت وفي الغرة لابن الدهان ان سيبويه لا يرى جواز اضافتها
الى الجملة ولهذا قال في قوله من لد شولا ان تقديره من لد ان كانت شولا ولم يقدر من لد كانت والسابع والثامن
قول وقائل كقوله قول يا للرجال ينهض منا مسرعين الكهول والشبانا وقوله واجبت قائل كيف انت بصالح حتى
مللت وملني عوادي

الجملة الخامسة

الواقعة بعد الفاء او اذا جوابا لشرط جازم لانها لم تصدر بمفرد يقبل الجزم
لفظا كما في قولك ان تقم اقم او محلا كما في قولك ان جئتني اكرمتك مثال المقرونة بالفاء من يضلل الله فلا
هادي له ويذرهم ولهذا قرئ بجزم يذر عطفا على المحل ومثال المقرونة باذا وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم
اذا هم يقنطون والفاء المقدرة كالموجودة كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها ومنه عند المبرد نحو ان قمت اقوم
وقول زهير وان اتاه خليل يوم مسئلة يقول لا غائب مالي ولا حرم وهو احد الوجهين عند سيبويه والوجه الاخر
انه على التقديم والتاخير فيكون دليل الجواب لا عينه وحينئذ فلا يجزم ما عطف عليه ويجوز ان يفسر ما قبل الاداة

نحو زيد ان تأتني اكرمه ومنع المبرد تقديم التقديم محتجا بان الشيء اذا حل في موضع غيره لا يتوى بغيره والاجماع على ضرب
زيدا واذا اخذ الجواب الذي لم يجزم لفظه من الفاء واذا نحو ان قام زيد وعمرو فمحل الجزم محكوم به للفعل لا للجملة
وكذا القول في الشرط وقيل ولهذا اجاز نحو ان قام ويقعدا اخواك على اعمال الاول ولو كان محل الجزم للجملة باسرها
لزم العطف على الجملة قبل ان تكمل **تنبيه** قرئ غير ابي عمرو لولا اخرتني الى اجل قريب فاصدق واكن بالجزم فقيل
عطف على ما قبله على تقدير اسقاط الفاء وجزم اصدق ويسمى العطف على المعنى ويقال له في غير القرآن
العطف على التوهم وقيل عطف على محل الفاء وما بعدها وهو اصدق ومحله الجزم لانه جواب التحضيض والجزم
بان مقدرة وانكر العطف في من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم بالجزم وعلى هذا فيضاف الى الفاء
المذكور ان يكون جواب طلب ولا يختص هذه المسئلة بالفاء لانهم انشدوا على ذلك قوله فابلوني بليتكم
لعلي اصالحكم واستدرج نويا وقال ابو علي عطف استدرج على محل الفاء الداخلة في التقدير على لعلي وما
بعدها قلت فكان هذا المثال هنا بمنزلة من يفعل الحسنات الله يشكرها في باب الشرط وبعد فالتحقيق ان
العطف في الباب من العطف على المعنى لان المنصوب بعد الفاء في تاويل اسم فكيف يكون هو والفاء في محل الجزم
وسأوضح ذلك في اقسام العطف **الجملة السادسة التابعة لمفرد** وهي ثلاثة انواع احدها المنعوت بها فهي
في موضع رفع في نحو من قبل ان ياتي يوم لا بيع فيه ونصب في نحو واتقوا يوما ترجعون فيه وجر في نحو ربنا انك
جامع الناس ليوم لا ريب فيه ومن مثل منصوبة المحل ربنا انزل علينا مائدة من السماء تكون لنا عيدا
خذ من اموالهم صدقة تطهرهم الاية فجملة تكون لنا عيدا صفة لمائدة وجملة تطهرهم وتزكيهم بها صفة لصدقة
ويحتمل ان الاولى حال من ضمير المائدة المستتر في من السماء على تقديره صفة لها لا متعلقا بانزل او من مائدة
على هذا التقدير لانها قد وصفت وان الثانية حال من ضمير خذ ونحو فهب لي من لدنك وليا يرثني
وليا وان تاول ذلك فيمن رفع يرث لما من جزم فهو جواب للدعاء ومثل ذلك ارسله معي ردءا يصدقني
في من رفع يصدق وجزمه الثاني المعطوف بالحرف نحو زيد منطلق وابوه ذاهب ان قدرت الواو عاطفة على الخبر فان
قدرت العطف على الجملة فلا موضع لها او قدرت الواو واو الحال فلا تبعية والمحل نصب وقال ابو البقاء في قوله
الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة الاصل فهي تصبح والضمير للقصة وتصبح خبره او تصبح بمعنى اصبح
وهو معطوف على انزل فلا محل له اذن انتهى وفيه اشكالان احدهما انه احوج في الظاهر لتقدير ضمير القصة
والثاني تقييد الفعل المعطوف على الفعل المخبر به ولا محل له وجواب الاول انه قدر الكلام مستأنفا ونحو
تفيد نزول فهي مثل ذلك مستا كما قالوا في وتشرب اللبن فيمن رفع ان التقدير وانت تشرب وذلك اما القصد
اصلح الاستيناف او لانه لا يستأنف الا على هذا التقدير والا لزم العطف الذي هو مقتضى الظاهر جواب

الثاني

الثاني ان الفاء تنزل الجملتين منزلة الجملة الواحدة ولهذا اكتفى فيهما بضمير واحد وح فالخبر مجموعهما كما في جملتي الشرط
والجزاء الواقعتين خبرا والمحل لذلك المجموع واما كل منهما فجزء الخبر فلا محل له فافهمه فانه بديع ومما يجب على هذا ان يعين
الفاء في ذلك وفي نظائره من نحو زيد يطير الذباب فيغضب فلذا خلصت لمعنى التسبيب واخرجت عن العطف كما
ان الفاء كذلك في جواب الشرط وفي نحو ان احسن اليك فلان فاحسن اليه ويكون ذكر ابي البقاء العطف تجوزا او سهوا
ومما يلحق بهذا البحث انه اذا قيل قال زيد عبد الله منطلق وعمرو مقيم فليست الجملة الاولى في محل نصب والثانية
تابعة لها بل الجملتان معا في محل نصب ولا محل لواحدة منهما لان المقول مجموعهما وكل منهما جزء للمقول كما ان
جزئي الجملة الواحدة لا محل لواحد منهما باعتبار القول فتامله الثالث المبدلة كقوله تعالى ما يقال لك الا
ما قد قيل للرسل من قبلك ان ربك لذو مغفرة وذو عقاب اليم فان وما عملت فيه بدل من ما وصلتها
وجاز اسناد يقال الى الجملة كما جاز واذا قيل ان وعد الله حق هذا كله اذا كان المعنى ما يقول الله لك الا
ما قد قال فاما اذا كان المعنى ما يقول لك كفار قومك من الكلمات المؤذية الا مثل ما قال الكفار الماضون
لانبيائهم وهو الوجه الذي بدأ به الزمخشري فالجملة استئناف ومن ذلك واسروا النجوى ثم قال تعالى هل هذا الا بشر
مثلكم افتأتون السحر قال الزمخشري هذا في موضع نصب بدل من النجوى ويحتمل التفسير وقال ابن جني في قوله
اشكو بالمدينة حاجة وبالشام اخرى كيف يلتقيان جملة الاستفهام بدل من حاجة واخرى اي الى الله اشكو
حاجتين تعذر التقاؤهما **الجملة السابعة** التابعة لجملة لها محل ويقع ذلك في بابي النسق والبدل
خاصة فالاول نحو زيد قام ابوه وقعد اخوه اذا لم تقدر الواو للحال ولا قدرت العطف على الجملة الكبرى والثاني
شرطه كون الثانية اوفى من الاولى بتادية المعنى المراد نحو واتقوا الذي امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين
وجنات وعيون فان دلالة الثانية على نعم الله تعالى مفصلة بخلاف الاولى وقوله اقول له ارحل لا تقيمن عندنا
فان دلالة الثانية على ما اراده من اظهار الكراهية لاقامته بالمطابقة بخلاف الاولى وقيل ومن ذلك قوله
ذكرتك والخطي يخطر بيننا وقد نهلت منا المثقفة السمر فانه ابدل وقد نهلت من قوله والخطي يخطر بيننا بدل اشتمال
انتهى وليس متعينا لجواز كونه من باب النسق على ان تقدر الواو للعطف ويجوز ان تقدر الواو للحال وتكون الجملة
حالا اما من فاعل ذكرتك على المذهب الصحيح في جواز ترادف الاحوال واما من فاعل يخطر فتكون الحالان متداخلتين
والرابط على هذا الواو واعادة صاحب الحال بمعناه فان المثقفة السمر هي الرماح ومن غريب هذا الباب قولك
لهم قوموا اولكم واخركم زعم ابن مالك ان التقدير ليقم اولكم واخركم وانه من بدل الجملة من الجملة لا المفرد من المفرد
كما قال في العطف في نحو اسكن انت وزوجك الجنة ولا نخلفه نحن ولا انت ولا تضار والدة بولدها ولا مولود
له بولده **تنبيه** هذا الذي ذكرته من انحصار الجمل التي لا محل لها من الاعراب في سبع جار على ما قرروه والحق انها تسع

انها تسع الذي اهملوا الجملة المستثناة والجملة المسند اليها اما الاولى فنحو لست عليهم بمصيطر الا من تولى وكفر فيعذبه الله قال ابن خروف من مبتدأ ويعذبه الله الخبر والجملة في محل نصب على الاستثناء المنقطع وقال الفراء في قراءة بعضهم فشربوا منه الا قليل ان قليل مبتدأ حذف خبره اي لم يشربوا منه وقال جماعة في الا امرأتك بالرفع انه مبتدأ والجملة بعده خبر وليس من ذلك نحو ما مررت باحد الا زيد خير منه لان الاستثناء مفرغ والجملة هنا حال من احد باتفاق او صفة له عند الاخفش وكل منهما قد مضى ذكره وكذا الجملة في الا انهم ليأكلون الطعام فانها حال وفي نحو ما علمت زيدا الا يفعل الخير فانها مفعول وكل ذلك قد ذكر واما الثانية فنحو سواء عليهم أأنذرتهم الآية اذا اعرب سواء خبرا وانذرتهم مبتدأ ونحو تسمع بالمعيدي خير من ان تراه اذا لم يقدر الاصل ان تسمع بل يقدر تسمع قائما مقام السماع كما ان الجملة بعد الظرف في نحو ويوم نسير الجبال وفي نحو اذ نتم في تأويل المصدر وان لم يكن معهما حرف سابك واختلف في الفاعل ونائبه هل يكونان جملة ام لا فالمشهور المنع مطلقا واجاز هشام وثعلب مطلقا نحو يعجبني قام زيد وفصل الفراء وجماعة ونسبوه لسيبويه فقالوا ان كان الفعل قلبيا ووجد معلق عن العمل نحو ظهر لي اقام زيد صح والا فلا وجعلوا منه ثم بدا لهم من بعد ما راوا الآيات ليسجننه ومنعوا يعجبني يقوم زيد واجازه الاولان واحتجا بقوله وما راعني الا يسير بشرطة ومنع الاكثرون ذلك كله واولوا ما يوهم ذلك فقالوا في بدا ضمير البداء وتسمع على اضمار ان واما قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض لا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة وقول العرب زعموا مطية الكذب فليس من باب الاسناد الى الجملة لما مر في غير هذا الموضع

حكم الجمل بعد النكرات وبعد المعارف

يقول المعربون على سبيل التقريب الجمل بعد النكرات صفات وبعد المعارف احوال وشرح المسألة مستوفاة ان يقال الجمل الخبرية التي لم يستلزمها ما قبلها ان كانت مرتبطة بنكرة محضة فهي صفة لها او بمعرفة محضة فهي حال عنها او بغير المحض منهما فهي محتملة لهما وكل ذلك بشرط وجود المقتضي وانتفاء المانع مثال النوع الاول وهو الواقع صفة لا غير لوقوعه بعد النكرات المحضة نحو حتى تنزل علينا كتابا نقرؤه ولم تعظون قوما الله مهلكهم او معذبهم من قبل ان ياتي يوم لا بيع فيه ومنه حتى اذا اتيا اهل قرية استطعما اهلها وانما اعيد ذكر الاهل لانه لو قيل استطعماهم مع ان المراد وصف القرية لزم خلو الصفة من ضمير الموصوف ولو قيل استطعماها كان مجازا ولهذا كان هذا الوجه اولى من ان تقدر الجملة جوابا لاذا لان تكرار الظاهر يعرى حينئذ عن هذا المعنى وايضا فلان الجواب في قصة الغلام قال اقتلت فكذلك لان الماضي المقرون بعد الا يكون جوابا فليكن قال في هذه ايضا جوابا ومثال النوع الثاني وهو الواقع حالا لا غير لوقوعه بعد المعارف المحضة نحو ولا تمنن تستكثر لا تقربوا الصلوة وانتم سكارى ومثال النوع الثالث وهو المحتمل لهما بعد النكرة وهذا ذكر مبارك انزلناه فلك ان تقدر الجملة

صفة

صفة للنكرة وهو الظاهر ولك ان تقدرها حالا منها لانها قد تخصصت بالوصف وذلك يقربها من المعرفة حتى ان ابا الحسن اجاز وصفها بالمعرفة فقال في قوله تعالى فآخران يقومان مقامهما من الذين استحق عليهم الاوليان ان الاوليان صفة لآخران لوصفه بيقومان ولك ان تقدرها حالا عن المعرفة وهو الضمير في مبارك الا انه قد يضعف من حيث المعنى وجها الحال اما الاول فلان الاشارة اليه لم تقع في حالة الانزال كما وقعت الاشارة الى البعل في حال الشيخوخة في وهذا بعلي شيخا واما الثاني فلاقتضائه تقييد البركة بحالة الانزال وتقول ما فيها احد يقرأ فيجوز الوجهان ايضا لزوال الابهام عن النكرة بعمومها ومثال النوع الرابع وهو المحتمل لهما بعد المعرفة كمثل الحمار يحمل اسفارا فان المعرف الجنسي يقرب في المعنى من النكرات فيصح تقدير يحمل حالا او وصفا ومثله وآية لهم الليل نسلخ منه النهار وقوله ولقد امر على اللئيم يسبني وقد اشتمل الضابط المذكور على قيود احدها كون الجملة خبرية واحترزت بذلك من نحو هذا عبد بعتكه تريد بالجملة الانشاء وهذا عبد بعتكه كذلك فان الجملتين مستأنفتان لان الانشاء لا يكون نعتا ولا حالا ويجوز ان يكونا خبرين آخرين الا عند من منع تعدد الخبر مطلقا وهو اختيار ابن عصفور وعند من منع تعدده مختلفا بالافراد والجملة وهو ابو علي وعند من منع وقوع الانشاء خبرا وهم طائفة من الكوفيين ومن الجمل ما يحتمل الانشائية والخبرية فيختلف الحكم باختلاف التقدير وله امثلة منها قوله تعالى قال رجلان من الذين يخافون انعم الله عليهما فان جملة انعم الله عليهما تحتمل الدعاء فتكون معترضة والاخبار فتكون صفة ثانية ويضعفه من جهة المعنى ان تكون حالا ويضعف في الصناعة لوصفها بالظرف ومنها قوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم فذهب الجمهور الى ان جملة قد حصرت صدورهم جملة خبرية ثم اختلفوا فقال جماعة منهم الاخفش هي حال من فاعل جاء على اضمار قد ويؤيده قراءة الحسن حصرة صدورهم وقال آخرون هي صفة لئلا يحتاج الى اضمار قد ثم اختلفوا فقيل الموصوف منصوب محذوف اي قوما حصرت صدورهم ورد بان اضمار الاسم اسهل من اضمار حرف المعنى وقيل مخفوض مذكور وهو قوم المتقدم ذكرهم فلا اضمار البتة وما بينهما اعتراض ويؤيده انه قرئ باسقاط او وعلى ذلك يكون جاؤكم صفة لقوم ويكون حصرت صفة ثانية وقيل بدل اشتمال من جاؤكم لان المجيء مشتمل على الحصر وفيه بعد لان الحصر من صفة الجائين وجوز ابو العباس المبرد الجملة انشائية معناها الدعاء مثل غلت ايديهم فهي مستأنفة ورد بان الدعاء عليهم بضيق قلوبهم عن قتال قومهم لا يتجه ومن ذلك قوله تعالى واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة فانه يجوز تقدير لا ناهية ونافية فهي على الاول معمولة لقول محذوف هو الصفة اي فتنة مقولا فيها ذلك ويرجحه ان توكيد الفعل بالنون بعد لا الناهية قياس نحو ولا تحسبن الله غافلا وعلى الثاني فهي صفة لفتنة ويرجحه سلامته من تقدير القول الشاذ

للاستغناء عنها وخرج بذلك جملة الصلة وجملة الخبر والجملة المحكية بالقول فإنها لا يستغنى عنها بمعنى أن معقولية
القول متوقفة عليها واشباه ذلك الشرط الثالث وجود المقتضي واحترزت بذلك عن نحو فعلوه من قوله تعالى
وكل شيء فعلوه في الزبر فإنه صفة لكل او لشيء ولا يصح ان يكون حالا من كل مع جواز الوجهين في نحو اكرم كل رجل
جاءك لعدم ما يعمل في الحال ولا يكون خبرا لانهم لم يفعلوا كل شيء ونظيره قوله تعالى لولا كتاب من الله سبق يتعين
كون سبق صفة ثانية لا حالا من الكتاب لان الابتداء لا يعمل في الحال ولا من الضمير المستتر في الخبر المحذوف
لان ابا الحسن حكى ان الحال لا يذكر بعد لولا كما لا يذكر الخبر ولا يكون خبر المبتدأ أثر بالبعد ولا ينقض الاول بقوله لولا
راسلت مهديا ولا الثاني بقول الزبير ولولا بنوها حولها لخبطتها البند وهما واما قول ابن الشجري
في ولولا فضل الله عليكم ان عليكم خبر فمردود بل هو متعلق بالمبتدأ والخبر محذوف الشرط الرابع انتفاء
المانع والمانع اربعة انواع احدها ما يمنع الحالية كانت متعينة لولا وجوده ويتعين الاستئناف نحو
زارني زيد سأكافيه او لن أنسى له ذلك فإن الجملة بعد المعرفة المحضة حال ولكن السين ولن مانعان لان
الحالية لا تصدر بدليل استقبال واما قول بعضهم في وقال اني ذاهب الى ربي سيهدين ان سيهدين حال كا
ذاهب مهديا فسهو والثاني ما يمنع الوصفية كانت متعينة لولا وجود المانع ويمتنع فيه الاستئناف لان المعنى
على تقييد المتقدم فتتعين الحالية بعد ان كانت ممتنعة وذلك نحو وعسى ان تكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى
ان تحبوا شيئا وهو شر لكم او كالذي مر على قرية وهي خاوية وقوله مضى زمن والناس يستشفعون بي
فيهن الواو فيها لا تعترض بين الموصوف والصفة خلافا للزمخشري ومن وافقه والثالث ما يمنعهما معا نحو
وحفظا من كل شيطان مارد لا يسمعون وقد مضى البحث فيها والرابع ما يمنع احدهما دون الآخر ولولا المانع
لكانا جائزين وذلك نحو ما جاءني احد الا قال خيرا فان جملة القول كانت قبل وجود الا محتملة للوصفية والحالية
فلما جاءت الا امتنعت الوصفية ومثله وما اهلكنا من قرية الا لها منذرون واما وما اهلكنا من قرية
الا ولها كتاب معلوم فللوصفية مانعان الواو والا ولم ير الزمخشري وابو البقاء واحدا منهما مانعا وكلام النحويين
بخلاف ذلك قال الاخفش لا يفصل بالا بين الموصوف وصفته فان قلت ما جاءني رجل الا راكبا فالتقدير
الا رجل راكب يعني ان راكبا صفة لبدل محذوف قال وفيه قبح لجعلك الصفة كالاسم يعني في ايلائك العامل
اياها وقال الفارسي لا يجوز ما مررت باحد الا قائم فان قلت الا قائما جاز ومثل ذلك قوله وقائلة تخشى علي أظنه
سيودي به ترحاله وجعائله فان جملة تخشى حال من الضمير في قائلة ولا يجوز ان يكون صفة لها لان اسم الفاعل
لا يوصف قبل العمل

الباب الثالث من الكتاب في ذكر احكام ما يشبه الجمل وهو الظرف

والجار والمجرور وذكر حكمهما في التعلق لا بد من تعلقهما بالفعل او ما يشبهه او ما اول بما يشبهه او ما يشير الى
معناه.

معناه فان لم يكن شيء من هذه الأربعة موجوداً قدّر كما سيأتي وزعم الكوفيون وابن طاهر وابن خروف انه لا تقدير في نحو زيد عندك وعمرو في الدار ثم اختلفوا فقال ابن طاهر وابن خروف الناصب المبتدأ وزعما انه يرفع الخبر اذا كان عينه نحو زيد اخوك وينصبه اذا كان غيره وان ذلك مذهب سيبويه وقال الكوفيون الناصب امر معنوي وهو كونهما مخالفين للمبتدأ ولا معوّل على هذين المذهبين مثال التعلق بالفعل وشبهه قوله تعالى انعمت عليهم غير المغضوب عليهم وقول ابن دريد واشتعل المبيضّ في مسودّه مثل اشتعال النار في جزل الغضا وقد تقدّر في الاولى متعلقة بالمبيضّ فيكون تعلق الجارين بالاسم ولكن تعلق الثاني بالاشتعال يرجّح تعلق الاول بفعله لانه اسم لمعنى التشبيه وقد يجوز تعلقه في الثانية بكون محذوف حالاً من النار ويبعده ان الاصل عدم الحذف ومثال التعلق بما اوّل بما يشبه الفعل قوله تعالى وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله اي وهو الذي هو في السماء اله ففي متعلقة باله وهو اسم غير صفة بدليل انه يوصف فيقال اله واحد ولا يوصف به لا يقال شيء اله وانما صح التعلق به لتأوله بمعبود واله خبر لهو محذوفاً ولا يجوز تقدير اله مبتدأ مخبراً عنه بالظرف او فاعلاً بالظرف لان الصلة حينئذ خالية من العائد ولا يحسن تقدير الظرف صلة واله بدلاً من الضمير المستتر فيه وتقدير وفي الارض اله معطوفاً كذلك لتضمنه الابدال من ضمير العائد مرتين وفيه بعد من جهة المعنى وقيل بامتناعه لان الحمل على الوجه البعيد ينبغي ان يكون سببه التخلص من محذور فاما ان يكون هو موقعاً فيما يحوج الى التأويل فلا ولا يجوز على هذا الوجه ان يكون وفي الارض اله مبتدأ وخبراً لئلا يلزم فساد المعنى ان استؤنف وخلو الصلة من عائد ان عطف ومن ذلك ايضاً قوله وان لساني شهدة يشتفى بها وهو على من صبّه الله علقم واصله علقم عليه فعلى المحذوفة متعلقة بصبّه والمذكورة متعلقة بعلقم لتأوله بصعب او شاق او شديد ومن هنا كان الحذف شاذاً لاختلاف متعلقي جار الموصول وجار العائد ومثال التعلق بما فيه رائحة الفعل قوله انا ابو المنهال بعض الاحيان وقوله انا ابن ماوية اذ جدّ النقر فتعلق بعض واذ بالاسمين العلمين لا لتأولهما باسم يشبه الفعل بل لما فيهما من معنى قولك الشجاع او الجواد وتقول فلان حاتم في قومه فتعلق الظرف بما في حاتم من معنى الجود ومن هنا رُدّ على الكسائي في استدلاله على اعمال اسم الفاعل المصغر بقول بعضهم اظنني مرتحلاً وسويراً فرسخاً وعلى سيبويه في استدلاله على اعمال فعيل بقوله حتى شآها كليل موهناً عمل وذلك ان فرسخاً ظرف مكان وموهناً ظرف زمان والظرف يعمل فيه روائح الفعل بخلاف المفعول به وبعضهم يجعل كليلاً من كلّ وكلّ لازم لا يتعدى والعذر عن سيبويه ان كليلاً بمعنى مُكِلّ وكأن البرق يكلّ الوقت بدوامه فيه كما يقال اتعبت يومك وبانه انما استشهد به على ان فعلاً يعدل الى فعيل للمبالغة ولم يستدل به على الاعمال وهذا اقرب فان الاول حمل الكلام على المجاز مع امكان حمله على الحقيقة وقال

مالك في قول الشاعر ونعم من هو في سر واعلان يجوز كون من موصولة فاعلة نعم وهو مبتدأ خبره الخزي
مقدرة وفي متعلقة بالمقدر لان فيها معنى الفعل اي الذي هو مشتهر انتهى والاولى ان يكون المعنى الذي
هو ملازم لحالة واحدة في سر واعلان وقدر ابو علي من هذه تمييزا والفاعل مستتر وقد اجيز في قوله تعالى
هو الله في السموات والارض تعلقه باسم الله تعالى وان كان علما على معنى وهو المعبود او وهو المسمى بهذا الاسم وتعلقه
تعلقه بيعلم او بسركم وجهركم وبخبر محذوف وقدره الزمخشري بعالم ورد الثاني بان فيه تقديم معمول المصدر
وتنازع عاملين في متقدم وليس بشيء لان المصدر هنا ليس مقدرا بحرف مصدري وصلته وقد جاء نحو
بالمؤمنين رؤف رحيم والظرف متعلق باحد الوصفين قطعا فكذا هنا ورد ابو حيان الثالث بان في لا
تدل على عام ونحوه من الاكوان الخاصة وكل يدعي تقديره في وظلموهن لعلتهن مستقبلات لعدتهن
ليس بشيء لان الدليل ما جرى في الكلام من ذكر العلم فان بعده تعلم سركم وجهركم وليس الدليل حرف الجر وبقا الحال
لذا اكتفي بخبر الحذف للدليل المعنوي مع عدم ما ابتدي مسده فكيف يمتنع مع وجود ما ابتدي مسده وانما اشترطوا
الكون المطلق لوجوب الحذف لا لجوازه ومثال التعلق بالمحذوف والى ثمود اخاهم صالحا بتقدير وارسلنا
ولم يتقدم ذكر الارسال ولكن ذكر النبي والمرسل اليهم يدل على ذلك ومثله في تسع آيات الى فرعون وقفي
والى متعلقان باذهب محذوفا وبالوالدين احسانا مثل وقد احسن بي او ووصيناهم بالوالدين احسانا مثل
ووصينا الانسان بوالديه حسنا ومنها باء البسملة هل يتعلقان بالفعل الناقص من زعم انه لا يدل على الحدث
منع من ذلك وهم المبرد والفارسي فابن جني فالجرجاني فابن برهان ثم الشلوبين والصحيح انها كلها دالة عليه الا ليس
واستدل المثبتون التعلق بقوله تعالى اكان للناس عجبا ان اوحينا فان اللام لا يتعلق بعجبا لانه مصدر مؤخر
لا باوحينا لفساد المعنى ولانه صلة لان وقد مضى عن قريب ان المصدر الذي ليس في التقدير حرف موصول
وصلته يمتنع التقديم عليه ويجوز ايضا ان يكون متعلقة بمحذوف هو حال من عجبا على حد قوله لمية
موحشا طلل هل يتعلقان بالفعل الجامد وزعم الفارسي في قوله نعم مرء من صافت مذاهبه ونعم من هو في
سر واعلان ان من نكرة تامة تمييز لفاعل نعم مستترا كما قال هو وطائفة في ما من نحو فنعما هي وان الظرف متعلق
بنعم وزعم ابن مالك انها موصولة فاعل وان هو مبتدأ خبره هو لحزني مقدر في على حد قوله وشعري شعري وان
الظرف متعلق بهو المحذوف لتضمنها معنى الفعل اي ونعم الذي هو باق على وده في سره واعلانه وان المخصوص
محذوف اي بشر بن مروان وعندي ان يقدر المخصوص هو لتقدم ذكر بشر في البيت قبله وهو وكيف ارهب امرا
او اراع به وقد زكاك الى بشر بن مروان فيبقى التقدير من هو هو هل يتعلقان باحرف المعاني المشهور منع ذلك
مطلقا وقيل بجوازه مطلقا وفصل بعضهم فقال ان كان نائبا عن فعل حذف فجاز ذلك على سبيل النيابة

لا الاصالة

لا الاصالة والا فلا وهو قول ابي الفتح وابي علي زعما في نحو يا لزيد ان اللام متعلقة بيا لا في يا ابا عبد الله
ان النصب بيا وهو نظير قولهما في قولهم بالخراشة اما انت ذا نفر ان ما الزائدة هي الرافعة الناصبة لا كان
المحذوفة واما الذين قالوا بالجواز مطلقا فقال بعضهم في قول كعب وما سعاد غداة البين اذ رحلوا الا اغن غضيض
الطرف مكحول غداة البين ظرف للنفي اي انتفى كونها في هذا الوقت الا كاغن وقال ابن الحاجب في ولن ينفعكم
اليوم اذ ظلمتم اذ بدل من اليوم واليوم اما ظرف للنفع المنفي واما للنافي لن من معنى النفي اي انتفى في هذا اليوم النفع
فالمنفي نفع مطلق وعلى الاول نفع مقيد باليوم وقال ايضا اذا قلت ما ضربته للتأديب فان قصدت نفي ضرب
معلل بالتأديب فاللام متعلقة بالفعل والمنفي ضرب مخصوص وللتأديب تعليل للضرب المنفي وان قصدت
نفي الضرب على كل حال فاللام متعلقة بالنفي والتعليل له اي ان انتفاء الضرب كان لاجل التأديب لانه
قد يؤدب بعض الناس بترك الضرب ومثله في التعلق بحرف النفي ما اكرمت المسيء لتأديبه وما اهنت المحسن
لمكافاته اذ لو علق هنا بالفعل فسد المعنى المراد ومن ذلك قوله تعالى ما انت بنعمة ربك بمجنون الباء متعلقة
بالنفي اذ لو علقت بمجنون لافاد نفي جنون خاص وهو الجنون الذي يكون من نعمة الله وليس في الوجود جنون
هو نعمة والمراد نفي جنون خاص انتهى ملخصا وهو كلام بديع الا ان جمهور النحويين لا يوافقون على صحة التعلق
بالحروف فينبغي على قولهم ان يقدر ان التعلق بفعل دل عليه النافي اي انتفى ذلك بنعمة ربك وقد ذكر
في شرح قصيدة كعب ان الحدث تعلق الظرف بمعنى التشبيه الذي تضمنه مقدما في التقدير على اللفظ الحامل
لمعنى التشبيه وهذا الوجه هو اختيار ابن عمرون وانه اجاز لحرف التشبيه ان يعمل في الحال في نحو قوله كان قلوب
الطير رطبا ويابسا لدى وكرها العناب والحشف البالي مع ان الحال شبيهة بالمفعول به فعمله في الظرف احرى
فان قلت لا يلزم من صحة اعمال المذكور صحة اعمال المقدر لانه اضعف قلت قد قال ابو الفتح في قول جاهل شعراء
وقيل في المنصوب فيهما انه حال او تمييز وهو الظاهر وايا ما كان فالجملة تمييزا وقد جاء ابلغ من ذلك وهو اعمال الفرح في
حالين وذلك في قوله تعيرنا اننا عالة ونحن صعاليك انتم ملوكا اذ المعنى تعيرنا اننا فقراء ونحن في حال
صعلكتنا مثلكم في حال ملككم فان قلت قد اوجبت في بيت كعب ان يكون من عكس التشبيه لئلا يتقدم
الحال على عاملها المعنوي فما الذي سوغ تقدم الصعاليك هنا عليه قلت سوغ الذي سوغ تقدم بسرا
في هذا بسرا اطيب منه رطبا وان كان معمولا لاسم التفضيل لا يتقدم عليه في نحو هو اكفاهم ناصرا وهو خشية اختلاط
المعنى الا ان هذا مطرد ثمة لقوة التفضيل ونادر هنا لضعف حرف التشبيه وهذا الذي ذكرته في البيت
اجود ما قيل فيه وفيه قولان آخران احدهما ذكره السخاوي في كتابه سفر السعادة وهو ان عالة تمييز على
الحال التي اذا اتفق ملوكا مفعولا اي اننا نثقل الملوك بطرح كلنا عليهم ونحن انتم اي مثلكم في هذا الامر

فالاخبار هنا مثله في وإذ وأجازهما ثم والثاني قال الحريري وقد سئل عن البيت وهو ان النقد
انا غا الذ صعاليك نحن وانتم وقد خطأ في ذلك وقيل انه كلام لا معنى له وليس كذلك بل هو مبني على تقديره
وهو ان يكون صعاليك مفعولا بحال اي انا نقول صعاليك ويكون نحن توكيدا للضمير في الذ وانتم توكيد
لضمير مستتر في صعاليك ثم حصل في البيت تقديم وتأخير للضرورة ولم يتعرض لقوله ملوكا وكأنه عنده حال
من ضمير في الذ والاولى على قوله ان يكون صعاليك حالا من محذوف اي نقولكم صعاليك ويكون الجملة
بمنزلتهما في لقيته مصعدا منحدرا ولقد نهم نصوا على ان يكون الاول للثاني والثاني للاول لان فصلا
اسهل من فصلين ويكون انتم توكيدا للمحذوف لا للضمير في صعاليك لانه ضمير غيبة وانما جوزناه اولا لان
هم المخاطبون فيحتمل كونه راعى المعنى **ذكر ما لا يتعلق من حروف الجر** يستثنى من قولنا لا بد لحرف الجر
من متعلق ستة امور احدها الحرف الزائد كالباء ومن في وكفى بالله شهيدا هل من خالق غير الله وذلك
لان معنى التعلق الارتباط المعنوي والاصل ان افعالا قصرت عن الوصول الى الاسماء فاعينت على ذلك
بحروف الجر والزائد انما دخل في الكلام تقوية له وتوكيدا ولم يدخل للربط وقول الحوفي ان الباء في اليس الله
بكاف متعلقة وهم نعم يصح في اللام المقوية ان يقال انها متعلقة بالعامل المقوى نحو مصدقا
لما معهم فعال لما يريد ان كنتم للرؤيا تعبرون لان التحقيق انها ليست زائدة محضة لما تخيل في العامل
من الضعف الذي نزله منزلة القاصر ولا معدية محضة لاطراد صحة اسقاطها فلها منزلة بين منزلتين
الثاني لعل في لغة عقيل لانها بمنزلة الحرف الزائد الا ترى ان مجرورها في موضع رفع بالابتداء بدليل
ارتفاع ما بعده على الخبرية قال لعل ابي المغوار منك قريب ولانها لم تدخل لتوصيل عامل بل لافادة معنى التوقع
كما دخلت ليت لافادة التمني ثم انهم جروا بها منبهة على ان الاصل في الحروف المختصة بالاسم ان تعمل الاعراب
المختص به كحروف الجر الثالث لولا فيمن قال لولاي ولولاك ولولاه على قول سيبويه ان لولا جارة للضمير فانها ايضا
بمنزلة لعل في ان ما بعدها مرفوع المحل بالابتداء فان لولا الامتناعية تستدعي جملتين كسائر ادوات التعليق
وزعم ابو الحسن ان لولا غير جارة وان الضمير بعدها مرفوع ولكنهم استعاروا ضمير الجر مكان ضمير الرفع كما
عكسوا في قولهم ما انا كانت وهذا كقوله في عصاي ويردهما ان نيابة ضمير عن ضمير يخالفه في الاعراب انما
ثبتت في الكلام في المنفصل وانما جاءت النيابة في المتصل بثلاثة شروط وكون المنوب عنه منفصلا وتوافقهما
في الاعراب وكون ذلك في الضرورة الا يجاورنا الاك ديار وعليه خرج ابو الفتح قوله نحن بغرس الودي اعلمنا
بركض الجياد في السدف فادعى ان نا مرفوع مؤكد للضمير في اعلم وهو نائب عن نحن ليتخلص بذلك من الجمع بين اضافة
افعل وكونه بمن وهذا البيت اشكل على ابي علي حتى جعله من تخليط الاعراب والرابع رب في نحو رب رجل صالح

لقيته او لقيت لان مجرورها مفعول في الثاني ومبتدأ في الاول ومفعول على حد زيدا ضربته ويقدر الناصب
بعد المجرور لا قبل الجار لان رب لها الصدر من بين حروف الجر وانما دخلت في المثالين لافادة التكثير او التقليل
لا لتعدية عامل هذا قول الرماني وابن طاهر وقال الجمهور هي فيهما حرف جر معد فان قالوا انها عدت العامل
المذكور فخطأ لانه يتعدى بنفسه ولاستيفائه معموله في المثال الاول وان قالوا عدت محذوفا تقديره
حصل او نحوه كما صرح به جماعة ففي تقديره ما معنى الكلام مستغن عنه ولم يلفظ به في وقت الخامس كاف التشبيه
قاله الاخفش وابن عصفور مستدلين بانه اذا قيل زيد كعمرو فان كان المتعلق استقر فالكاف لا تدل عليه
بخلاف نحو من نحو زيد في الدار وان كان فعلا مناسبا للكاف وهو اشبه فهو متعد بنفسه لا بالحرف
والحق ان جميع الحروف الجارة الواقعة في موضع الخبر ونحوه تدل على الاستقرار السادس حرف الاستثناء
وهو خلا وعدا وحاشا اذا خفضن فانهن لتنحية الفعل عما دخلن عليه كما ان الا كذلك وذلك عكس معنى التعدية
الذي هو ايصال معنى الفعل الى الاسم ولو صح ان يقال انها متعلقة لصح ذلك في الا وانما خفض بهن المستثنى
ولم ينصب كالمستثنى بالا لئلا يزول الفرق بينهن افعالا واحرفا **حكمهما بعد المعارف والنكرات**
حكمهما بعدهما حكم الجمل فهما صفتان في نحو رأيت طائرا فوق غصن او على غصن لانهما بعد نكرة محضة وحالان
في نحو رأيت الهلال بين السحاب او في الافق لانهما بعد معرفة محضة ومحتملان لهما في نحو يعجبني الزهر في اكمامه و
الثمر في اغصانه لان المعرف الجنسي كالنكرة وفي نحو هذا ثمر يانع على اغصانه لان النكرة الموصوفة كالمعرفة وحكم
المرفوع بعدهما اذا وقع بعدهما مرفوع فان تقدمهما نفي او استفهام او موصوف او موصول او صاحب خبر
او حال نحو ما في الدار احد وافي الدار زيد ومررت برجل معه صقر وجاء الذي في الدار ابوه وزيد عندك
اخوه ومررت بزيد عليه جبة ففي المرفوع ثلاثة مذاهب احدها ان الارجح كونه مبتدأ مخبرا عنه بالظرف
او المجرور ويجوز كونه فاعلا والثاني ان الارجح كونه فاعلا واختاره ابن مالك وتوجيهه ان الاصل عدم
التقديم والتأخير الثالث انه يجب كونه فاعلا نقله ابن هشام عن الاكثرين وحيث اعرب فاعلا فهل
عامله الفعل المحذوف او الظرف او المجرور لنيابتهما عن استقر وقربهما من الفعل لاعتمادهما فيه خلاف
والمذهب المختار الثاني بدليلين احدهما امتناع تقديم الحال في نحو زيد في الدار جالسا ولو كان العامل
الفعل لم يمتنع وكقوله فان يك جثماني بارض سواكم فان فؤادي عندك الدهر اجمع فاكد الضمير المستتر في
الظرف والضمير لا يستتر الا في عامله ولا يصح ان يكون توكيدا لضمير محذوف مع الاستقرار لان التوكيد
والحذف متنافيان ولا لاسم ان على محله من الرفع بالابتداء لان الطالب للمحل قد زال واختار ابن مالك المذهب
الاول مع اعترافه بان الضمير مستتر في الظرف وهذا تناقض فان الضمير لا يستكن الا في عامله وانه

الظرف او المجرور نحو في الدار او عندك زيد فالجمهور يوجبون الابتداء والاخفش والكوفيون يجيزون الوجهين لان الاعتماد عندهم ليس بشرط وكذا يجيزون في نحو قائم زيد ان يكون قائم مبتدأ وزيد فاعلا وغيرهم يوجب كونهما على التقديم والتأخير **تنبيهان** يحتمل قول المتنبي يذكر دار المحبوب ظللنا بها نطوي على كبد نضيجة فوق خلبها يدها ان تكون اليد مبتدأ وفوق خبرها او فاعلا بنضيجة او بالظرف او بالابتداء والاول ابلغ لانه اشد للحرارة والخلب زيادة الكبد او حجاب القلب او ما بين الكبد والقلب واضافة اليد الى الكبد للملابسة بينهما بانها في الشخص والاخلاق تتعين الابتداء في نحو في داره زيد لئلا يعود الضمير الى المتأخر لفظا ورتبة فان قلت في داره قام زيد اجازها الكوفيون اما على الفاعلية فلما قدمنا واما على الابتدائية فلان الضمير لم يعد على المبتدأ بل على ما اضيف اليه المبتدأ والمستحق للتقديم انما هو المبتدأ واجازها البصريون على ان يكون المرفوع مبتدأ لا فاعلا كقولهم في اكفانه درج الميت وقوله بسعيه يلقى الفتى او نجاته واذا كان اسم في نية التقديم كان هو من تمامه كذلك لا يرجح تعين الابتدائية في نحو هل افضل منك زيد لان اسم التفضيل لا يرفع الفاعل الظاهر عند الاكثرين على هذا الحد ويجوز الفاعلية في لغة قليلة ومن المشكل قوله فنحن نحن عند الناس منكم اذا الداعي المثوب قال يالا لان قوله نحن ان قدر فاعلا لزم اعمال الوصف غير معتمد ولم وعمل افعل في الظاهر وهو ضعيف في غير مسألة الكحل وان قدر مبتدأ لزم الفصل وهو اجنبي بين افعل ومن وخرجها ابو علي وتبعه ابن خروف على ان الوصف خبر لنحن محذوفة وقدر نحن المذكورة توكيدا للضمير في افعل المحذوف وفيه **تعلقهما بمحذوف** وهو ثمانية احدها ان يقعا صفة نحو او كصيب من السماء الثاني ان يقعا حالا نحو فخرج على قومه في زينته واما قوله سبحانه فلما رآه مستقرا عنده فزعم ابن عطية ان مستقرا هو المتعلق الذي يقدر في امثاله قد ظهر والصواب ما قاله ابو البقاء وغيره من ان هذا الاستقرار معناه عدم التحرك لا مطلق الوجود والحصول فهو كون خاص الثالث ان يقعا صلة نحو وله من في السموات والارض ومن عنده لا يستكبرون الرابع ان يقعا خبرا نحو زيد عندك او في الدار وربما ظهر في الضرورة كقوله لك العز ان مولاك عز وان يهن فانت لدى بحبوحة الهون كائن وفي شرح ابن يعيش ان الظرف الواقع خبرا صرح ابن جني بجواز اظهاره وعندي انه اذا حذف ونقل ضميره الى الظرف لم يجز اظهاره لانه قد صار اصلا مرفوضا فاما ان ذكرته اولا فقلت زيد استقر عندك فلا مانع انتهى وهو غريب الخامس ان يرفعا الاسم الظاهر نحو افي الله شك نحو او كصيب من السماء فيه ظلمات ونحو اعندك زيد السادس ان يستعمل المتعلق محذوفا في مثل او شبهه كقولهم لمن ذكر امرا تقادم عهده حينئذ الآن واصله كان ذلك حينئذ واسمع الآن وقولهم للمعرس بالرفاء والبنين باضمار اعرست السابع ان يكون المتعلق محذوفا على شريطة التفسير نحو ايوم الجمعة صمت فيه ونحو

بزيد مررت عند من اجازه مستدلا بقراءة بعضهم والظالمين اعد لهم والاكثرون يوجبون في ذلك اسقاط الجار وان يرفع الاسم بالابتداء او ينصب باضمار جاوزت ونحوه وبالوجهين قرئ في الآية والنصب قراءة الجماعة ويرجحها العطف على الجملة الفعلية وهل الاولى ان يقدر المحذوف مضارعا اي ويعذب لمناسبة يدخل او ماضيا اي وعذب لمناسبة المفسر فيه نظر والرفع بالابتداء واما القراءة بالجر فمن توكيد الحرف باعادته داخلا على ضمير ما دخل عليه المؤكد مثل ان زيدا انه فاضل ولا يكون الجار والمجرور توكيدا للجار والمجرور لان الضمير لا يؤكد الظاهر لان الظاهر اقوى ولا يكون المجرور بدلا من المجرور باعتبار اعادة الجار لان العرب لم تبدل مضمرا من مظهر لا يقولون قام زيد هو وانما يجوز ذلك بعض النحويين بالقياس والثامن القسم بغير الباء نحو والليل اذا وتالله لاكيدن اصنامكم وقولهم لله لا يؤخر الاجل ولو صرح بالفعل في نحو ذلك وجبت الباء **فصل** المتعلق الواجب الحذف فعل او وصف لا خلاف في تعين الفعل في بابي القسم والصلة لانهما لا يكونان الا جملتين قال ابن يعيش وانما لم يجز في الصلة ان يقال ان نحو جاء الذي في الدار يقدر بمستقر على انه خبر لمحذوف على حد قراءة بعضهم تماما على الذي احسن بالرفع لقلة ذلك واطراد هذا انتهى وكذا يجب في الصفة في نحو كل رجل في الدار فله درهم لان الفاء تجوز في نحو كل رجل يأتيني فله درهم وتمتنع في نحو كل رجل صالح فله درهم فاما قوله كل امر مباعد او مدان فمنوط بحكمة المتعالي فنادر واختلف في الخبر والصفة والحال فمن قدر الفعل وهم الاكثرون فلانه الاصل في العمل ومن قدر الوصف فلان الاصل في الخبر والحال والنعت الافراد ولان الفعل في ذلك لا بد من تقديره بالوصف قالوا ولان تقليل المقدر اولى وليس بشيء لان الحذف تم بحذف الضمير بعد نقله الى الظرف فالمحذوف فعل او وصف وكلاهما مفرد واما في الاشتغال فيقدر بحسب المفسر فيقدر فعل في نحو يوم الجمعة تعتكف فيه والوصف في نحو ايوم الجمعة انت معتكف فيه ونحو عندك انه لا يرجح تقديره اسما ولا فعلا بل بحسب المعنى كما سيأتي كيفية تقديره باعتبار المعنى اما في القسم فتقديره اقسم واما في الاشتغال فتقديره كالمنطوق به نحو يوم الجمعة صمت فيه واعلم انهم ذكروا في باب الاشتغال انه يجب ان لا يقدر مثل المذكور اذا حصل مانع صناعي كما في زيدا مررت به او معنوي كما في زيدا ضربت اخاه فان تقدير المذكور يقتضي في الاول تعدي القاصر بنفسه وفي الثاني خلاف الواقع اذ الضرب لم يقع بزيد فوجب ان يقدر جاوزت في الاول واهنت في الثاني وليس المانعان مع كل متعد بالحرف ولا مع كل سببي الا ترى انه لا مانع في نحو زيدا شكرت له لان شكر يتعدى بالجار وبنفسه وكذا مسألة الظرف نحو يوم الجمعة صمت فيه لان العامل لا يتعدى الى ضمير الظرف بنفسه مع انه يتعدى الى الظاهر بنفسه وكذلك لا مانع في نحو زيدا اهنت اخاه لان اهانة اخيه اهانة له بخلاف الضرب واما في المثل فيقدر بحسب المعنى واما في البواقي فنحو حين

فيقدر كونا مطلقا وهو كائن او مستقر او مضارعهما ان اريد الحال او الاستقبال نحو الصوم اليوم او في اليوم والجزاء غدا او في الغد ويقدر كان او استقر او وصفهما ان اريد المضي هذا هو الصواب وقد اغفلوه مع قولهم في نحو ضربي زيدا قائما ان التقدير اذ كان ان اريد المضي واذا كان ان اريد المستقبل ولا فرق واذا جهلت المعنى فقدر الوصف لانه صالح في الازمنة كلها وان كان حقيقة في الحال وقال الزمخشري في افانت تنقذ من في النار الان لتحقق الموعود به ولا يلزم ما ذكره لانه لا يمتنع تقديره بالمستقبل ولكن ما ذكره ابلغ واحسن ولا يجوز تقدير الكون الخاص كقائم وجالس الا لدليل ويكون الحذف حينئذ جائزا لا واجبا ولا ينتقل ضمير من المحذوف الى الظرف والمجرور وتوهم جماعة امتناع حذف الكون الخاص ويبطله انا متفقون على جواز حذف الخبر عند وجود الدليل وعدم وجود معمول فكيف يكون وجود المعمول مانعا من الحذف مع انه انما يكون هو الدليل او مقويا للدليل واشتراط النحويين الكون المطلق انما هو لوجوب الحذف لا لجوازه ومما يتخرج على ذلك قولهم من لي بكذا اي من يتكفل لي به وقوله تعالى فطلقوهن لعدتهن اي مستقبلات لعدتهن كذا فسره جماعة من السلف وعليه عول الزمخشري ورده ابو حيان توهما منه ان الخاص لا يحذف وقال الصواب ان اللام للتوقيت وان الاصل لاستقبال عدتهن فحذف المضاف انتهى وقد بينا فساد تلك الشبهة ومما يتخرج على ذلك عن التعلق بالكون الخاص قوله تعالى الحر بالحر والعبد بالعبد والانثى بالانثى التقدير مقتول او يقتل الا ان يقدر مع ذلك مضافين اي قتل الحر كائن بقتل الحر وفيه تكلف تقدير ثلثة الكون والمضافان بل تقدير خمسة لان كلا من المصدرين لا بد له من فاعل ومما يبعد ذلك ايضا انك لا تعلم معنى المضاف الذي تقدره مع المبتدا الا بعد الكلام فانما حسن الحذف ان يعلم عند موضع تقديره نحو واسأل القرية ونظير هذه الاية قوله تعالى ان النفس بالنفس اي ان النفس مقتولة بالنفس والعين مفقوءة بالعين والانف مجدوع بالانف والاذن مصلومة بالاذن والسن مقلوع بالسن هذا هو الاحسن وكذلك الارجح في قوله تعالى الشمس والقمر بحسبان ان يقدر يجريان فان قدرت الكون قدرت مضافا اي جريان الشمس والقمر كائن بحسبان وقال ابن مالك في قوله تعالى قل لا يعلم من في السموات ومن في الارض الغيب الا الله ان الظرف ليس متعلقا بالاستقرار لاستلزامه اما الجمع بين الحقيقة والمجاز فان الظرفية المستفادة من في حقيقة بالنسبة الى غير الله سبحانه ومجاز بالنسبة الى الله تعالى واما حمل قراءة السبعة على لغة مرجوحة وهي ابدال المستثنى المنقطع كما زعم الزمخشري فانه زعم ان الاستثناء منقطع والخلاص من هذين المحذورين ان يقدر قل لا يعلم من يذكر في السموات والارض الغيب ومن جوز اجتماع الحقيقة والمجاز في كلمة واحدة واحتج بقولهم القلم احد اللسانين ونحوه لم يحتج الى ذلك في الاية وجاز عنده ان يقدر من مستقر والغيب الى شمال والله فاعل والاستثناء مفرغ فتعين موضع النصب والفصل ان يقدر مقابل لها كالبر الوو

مع معمولهما وقد يعرض ما يقتضي ترجيح تقديره مؤخرا او ما يقتضي ايجابه فالاول نحو في الدار زيد لان المحذوف هو الخبر واصله ان يتاخر عن المبتدا الثاني نحو ان في الدار زيدا لان ان لا يليها مرفوعها ويلزم من قدر المتعلق فعلا ان يقدره مؤخرا في جميع المسائل لان الخبر اذا كان فعلا لا يتقدم على المبتدا تنبيه رد جماعة منهم ابن مالك على من قدر الفعل بنحو قوله تعالى اذا لهم مكر في اياتنا وقولك اما في الدار فزيد لان اذا الفجائية لا يليها الفعل واما لا يقع بعدها فعل الا مقرونا بحرف الشرط نحو واما ان كان من المقربين فروح الاية وهذا على ما بيناه غير وارد لان الفعل يقدر مؤخرا

الباب الرابع من الكتاب في ذكر احكام يكثر دورها ويقبح بالمعرب جهلها وعدم معرفتها على وجهها فمن ذلك ما يعرف به المبتدا من الخبر يجب الحكم بابتدائية المقدم من الاسمين في ثلث مسائل احدها ان يكونا معرفتين تساوت رتبتهما نحو الله ربنا او اختلفت نحو زيد الفاضل والفاضل زيد هذا هو المشهور وقيل يجوز تقدير كل منهما مبتدا وخبرا مطلقا وقيل المشتق خبر وان تقدم نحو القائم زيد والتحقيق ان المبتدا ما كان اعرف كزيد في المثال او كان هو المعلوم عند المخاطب كان يقول من القائم فتقول زيد القائم فان علمهما وجهل النسبة فالمقدم المبتدا الثانية ان يكونا نكرتين صالحتين للابتداء بهما نحو افضل منك افضل مني الثالثة ان يكونا مختلفين تعريفا وتنكيرا والاول هو المعرفة كزيد قائم واما ان كان هو النكرة فان لم يكن له ما يسوغ الابتداء به فهو خبر اتفاقا نحو خز ثوبك وذهب خاتمك وان كان له مسوغ فكذلك عند الجمهور واما سيبويه فيجعله المبتدا نحو كم مالك وخير منك زيد وحسبنا الله ووجهه ان الاصل عدم التاخير والتقديم وانهما شبيهان بمعرفتين تاخر الاخص منهما نحو الفاضل انت ويترجح عندي جواز الوجهين اعمالا للدليلين ويشهد لابتدائية النكرة قوله تعالى فان حسبك الله ان اول بيت وضع للناس للذي ببكة وقولهم ان قريبا منك زيد وقولهم بحسبك زيد والباء لا تدخل في الخبر في الايجاب ولخبريتها قولهم ما جاءت حاجتك بالرفع والاصل ما حاجتك فدخل الناسخ بعد تقدير المعرفة مبتدا ولولا هذا التقدير لم يدخل اذ لا يعمل في الاستفهام ما قبله واما من نصب فالاصل ما هي حاجتك بمعنى اي حاجة هي حاجتك ثم دخل الناسخ على الضمير فاستتر فيه ونظيره ان يقول زيد هو الفاضل فيقدر هو مبتدا ثانيا لا فصلا ولا تابعا ثم يجيء للناسخ ان تدخل كان فتقول زيد كان الفاضل ويجب الحكم بابتدائية المؤخر في نحو ابو حنيفة ابو يوسف وبنونا بنو ابنائنا رعيا للمعنى ويضعف ان يقال الاول مبتدا بناء على انه من التشبيه المعكوس للمبالغة لان ذلك تأويل نادر الوقوع ومخالف للاصول للتشبيه الا ان يقتضي المقام المبالغة ما يعرف به الاسم من الخبر اعلم ان لهما حالات احداها ان يكونا معرفتين فان كان المخاطب يعلم احدهما دون الاخر فالمعلوم الاسم والمجهول الخبر فيقال كان زيد اخا عمرو لمن علم زيدا وجهل اخوته لعمرو وكان اخو عمرو زيدا لمن يعلم اخا عمرو ويجهل ان اسمه زيد وان كان

بعلمهما وبجهل انتساب احدهما الى الآخر فان كان احدهما اعرف فالمختار جعله الاسم فتقول كان زيد القائم لمن كان قد سمع بزيد وسمع برجل قائم فعرف كلا منهما بقلبه ولم يعلم ان احدهما هو الآخر ويجوز قليلا كان القائم زيدا وان لم يكن احدهما اعرف فانت مخير نحو كان زيد اخا عمرو وكان اخو عمرو زيدا ويستثنى من مختلفي الرتبة نحو هذا فانه يتعين للاسمية لكان التنبيه المتصل به فيقال كان هذا زيدا الا مع الضمير فان الافصح في باب المبتدا ان يجعل المبتدا ويدخل التنبيه عليه فيقولها انا ذا ولا يتأتى ذلك في باب الناسخ لان الضمير يتصل بالعامل فلا يتأتى دخول التنبيه على انه سمع قليلا في باب المبتدا هذا انا واعلم انهم حكموا لان وان المقدرتين بمصدر معرف بحكم الضمير لانه لا يوصف كما ان الضمير كذلك فلهذا قرأ السبعة وما كان حجتهم الا ان قالوا فما كان جواب قومه الا ان قالوا والرفع ضعيف كضعف الاخبار بالضمير عما دونه في التعريف الحالة الثانية ان يكونا نكرتين فان كان لكل منهما مسوغ للاخبار عنها فانت مخير فيما تجعله منهما الاسم وما تجعله الخبر فتقول كان خير من زيد شرا من عمرو او بالعكس وان كان المسوغ لاحدهما فقط جعلته الاسم نحو كان خير من زيد امرأة الحالة الثالثة ان يكونا مختلفين فتجعل المعرفة الاسم والنكرة الخبر نحو كان زيد قائما ولا يعكس الا في الضرورة كقوله ولا يك موقف منك الوداعا وقوله يكون مزاجها عسل وماء واما قراءة ابن عامر اولم تكن لهم آية ان يعلمه علماء بني اسرائيل بتأنيث تكن ورفع آية فان قدرت تكن تامة فاللام متعلقة بها وآية فاعلها وان يعلمه بدل من آية او خبر لمحذوف اي هي ان يعلمه وان قدرتها ناقصة فاسمها ضمير القصة وان يعلمه مبتدأ وآية خبره والجملة خبر كان او آية اسمها ولهم خبرها وان يعلمه بدل او خبر لمحذوف واما تجويز الزجاج كون آية اسمها وان يعلمه خبرها فردوه لما ذكرنا واعتذر له بان النكرة قد تخصصت بلهم

ما افترق به الفاعل من المفعول

واكثر ما يشتبه ذلك اذا كان احدهما اسما ناقصا والآخر اسما تاما وطريق معرفة ذلك ان تجعل في موضع التام ان كان مرفوعا ضمير المتكلم المرفوع وان كان منصوبا ضميره المنصوب وتبدل من الناقص اسما بمعناه في العقل وعدمه فان صحت المسألة بعد ذلك فهي صحيحة قبله والا فهي فاسدة فلا يجوز اعجب زيد ما كره عمرو ان اوقعت ما على ما لا يعقل لانه لا يجوز اعجبت الثوب ويجوز النصب لانه يجوز اعجبني الثوب فان اوقعت ما على انواع من يعقل جاز لانه يجوز اعجبت النساء وان كان الاسم الناقص من والذي جاز الوجهان ايضا فرفع تقول امكن المسافر السفر بنصب المسافر لانك تقول امكنني السفر ولا تقول امكنت السفر وتقول ما دعا زيدا الى الخروج وما كره زيد من الخروج بنصب زيد في الاولى مفعولا والفاعل ضمير ما مستترا وبرفعه في الثانية فاعلا والمفعول ضمير ما محذوفا لانك تقول ما دعاني الى الخروج وما كرهته منه ويمتنع العكس لانه لا يجوز دعوت الثوب الى الخروج وكره من الخروج وتقول في يدي عمرو عشرون دينارا نفع الفقير لا غير فان قدمت عمرا وافعلت عمرو زيد في يده عشرون جاز رفع العشرون

ونصب وعلى الرفع فالفعل خال من الضمير فيجب توحيده مع المثنى والمجموع ويجب ذكر الجار والمجرور لاجل الضمير الراجع الى المبتدا وعلى النصب فالفعل متحمل للضمير فيبرز في التثنية والجمع ولا يجب ذكر الجار والمجرور

ما افترق فيه عطف البيان والبدل

وذلك ثمانية امور احدها ان العطف لا يكون مضمرا ولا تابعا لمضمر لانه في الجوامد نظير النعت في المشتق واما اجازة الزمخشري في ان اعبدوا الله ان يكون بيانا للهاء في قوله الا ما امرتني به فقد مضى رده ثم اجاز الكسائي ان ينعت الضمير بنعت مدح او ذم او ترحم فالاول نحو لا اله الا هو الرحمن الرحيم ونحو قل ان ربي يقذف بالحق علام الغيوب وقولهم اللهم صل عليه الرؤوف الرحيم والثاني نحو مررت به الخبيث والثالث نحو قوله فلا تلمه ان ينام البائسا وقال الزمخشري في جعل الله الكعبة البيت الحرام ان البيت الحرام عطف بيان على جهة المدح كما في الصفة لا على جهة التوضيح فعلى هذا لا يمتنع مثل ذلك في عطف البيان على قول الكسائي واما البدل فيكون تابعا للمضمر بالاتفاق نحو ونرثه ما يقول وما انسانيه الا الشيطان ان اذكره وانما امتنع الزمخشري من تجويز كون ان اعبدوا الله بدلا من الهاء في به توهما منه ان ذلك يخل بعائد الموصول وقد مضى رده واجاز النحويون ان يكون البدل مضمرا تابعا للمضمر كرأيته اياه او للظاهر كرأيت زيدا اياه وخالفهم ابن مالك فقال ان الثاني لم يسمع وان الصواب في الاول قول الكوفيين انه تأكيد كما في قمت انت الثاني ان البيان لا يخالف متبوعه في تعريفه وتنكيره واما قول الزمخشري ان مقام ابراهيم عطف بيان على آيات بينات فسهو وكذا قال في انما اعظكم بواحدة ان تقوموا ان ان تقوموا عطف على واحدة ولا يختلفون في جواز ذلك في البدل نحو الى صراط مستقيم صراط الله الذي ونحو بالناصية ناصية كاذبة الثالث انه لا يكون جملة بخلاف البدل نحو ما يقال لك الا ما قد قيل للرسل من قبلك ان ربك لذو مغفرة وذو عقاب اليم ونحو واسروا النجوى الذين ظلموا هل هذا الا بشر مثلكم وهو اصح الاقوال في عرفت زيدا ابو من هو وقال ... اهلني ام عمرو وبكلمة انصب يوم البين ام لست بصابر الرابع انه لا يكون تابعا لجملة بخلاف البدل نحو اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسألكم اجرا ونحو امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وقوله اقول له ارحل لا تقيمن عندنا الخامس انه لا يكون فعلا تابعا لفعل بخلاف البدل نحو ومن يفعل ذلك يلق اثاما يضاعف له العذاب السادس انه لا يكون بلفظ الاول ويجوز ذلك في البدل بشرط ان يكون مع الثاني زيادة بيان كقراءة يعقوب وترى كل امة جاثية كل امة تدعى الى كتابها بنصب كل الثانية فانها قد اتصل بها ذكر سبب الجثو وكقول الحماسي ... بعض وعيدكم ثلاثة قواعد احتيل على سفوان ثلاثة واجبا لا تحيد عن الوغى اذا ما غدا في المازق المتداني اولئك قوم فيكيف صبرهم على ما لحقهم بلية الحدثان وهذا الفرق انما هو على ما ذهب اليه ابن الطراوة من ان عطف البيان لا يكون من لفظ الاول وتبعه على ذلك ابن مالك وابنه ووجههم ان الشيء لا يبين بنفسه وفيه نظر

من اوجه احدها انه يقتضي ان البدل ليس مبينا للمبدل منه وليس كذلك ولهذا امتنع سيبويه في المسكين وبك المسكين
دون به المسكين وانما يفارق البدل عطف البيان في انه بمنزلة جملة استؤنفت للتبيين والعطف تبيين بالمفرد الجامد
والثاني ان اللفظ المكرر اذا اتصل بما لم يتصل به الاول كما قدمنا اتحد كون الثاني بيانا لما فيه من زيادة الفائدة وعلى ذلك
اجازوا الوجهين في نحو قولك يا زيد زيد اليعملات ويا تيم تيم عدي اذا ضم المنادى فيهما والثالث ان البيان يتصور
كون المكرر مجردا وذلك في مثل قولك يا زيد زيد اذا قلته وبحضرتك اثنان اسم كل منهما زيد فانك لما ذكرت الاول
توهم كل منهما انه المقصود فاذا كررته تكرر خطابك لاحدهما واقبالك عليه فظهر المراد وعلى هذا يتخرج قول النحويين
في قول رؤبة اني واسطار سطرن سطرا لقائل يا نصر نصر نصرا والثالث عطفا على اللفظ وعلى المحل وجزم
هؤلاء على التاكيد اللفظي فيهما او في الاول فقط فان نصرا اما مصدر على مثل سقيا لك او مفعول به بتقدير عليك
على ان المراد اغراء نصر بسيابة حاجب ليأمره بضرب علي ما نقله ابو عبيدة وقيل لو قدر احدهما توكيدا لضم بغير تنوين
كالمؤكد السابع انه ليس في نية احلاله محل الاول بخلاف البدل ولهذا امتنع البدل وتعين البيان في نحو يا زيد الحارث
وفي نحو يا سعيد كرز بالرفع او كرزا بالنصب بخلاف يا سعيد كرز بالضم وبالعكس وفي نحو انا الضارب الرجل زيد وفي نحو
زيد افضل الناس الرجال والنساء او النساء والرجال وفي نحو يا ايها الرجل غلام زيد وفي نحو اي الرجلين زيد وعمرو
جاءك وفي نحو جاءني كلا اخويك زيد وعمرو والثامن انه ليس في التقدير من جملة اخرى بخلاف البدل ولهذا امتنع
البدل وتعين البيان في نحو قولك هند قام عمرو اخوها ونحو مررت برجل قام عمرو اخوه ونحو زيد ضربت عمرا اخاه

ما افترق فيه اسم الفاعل والصفة المشبهة به

وذلك احد عشر امرا احدها انه يصاغ من المتعدي والقاصر كضارب
وقائم ومستخرج ومستكبر وهي لا تصاغ الا من القاصر كحسن وجميل الثاني انه يكون للازمنة الثلاثة وهي لا تكون الا
للحاضر اي الماضي المتصل بالزمن الحاضر الثالث انه لا يكون الا مجاريا للمضارع في حركاته وسكناته كضارب ويضرب
ومنطلق وينطلق وقائم لان الاصل يقوم بسكون القاف وضم الواو ثم نقلوا واما توافق اعيان الحركات فغير معتبر بدليل
ذاهب ويذهب وقاتل ويقتل ولهذا قال ابن الخشاب هو وزن عروضي لا تصريفي وهي تكون مجارية له كمنطلق اللسان
ومطمئن النفس وطاهر العرض وغير مجارية وهو الغالب نحو ظريف وجميل وقول جماعة انها لا تكون الا غير مجارية مردود
باتفاقهم على ان منها قوله من صديق او اخي ثقة او عدو شاحط دارا الرابع ان منصوبه يجوز ان يتقدم عليه نحو زيد عمرا
ضارب ولا يجوز زيد وجهه حسن الخامس ان معموله يكون سببيا واجنبيا نحو زيد ضارب غلامه وعمرا ولا يكون معمولها
الا سببيا نحو زيد حسن وجهه والوجه ويمتنع زيد حسن عمرا السادس انه لا يخالف فعله في العمل وهي تخالفه فانها
تنصب مع قصور فعلها تقول زيد حسن وجهه ويمتنع حسن وجهه بالنصب خلافا لبعضهم فاما الحديث ان امراة كانت تهراق
الدماء فالدماء تمييز على زيادة ال قال ابن مالك او مفعول على ان الاصل تهريق الدماء ثم قلبت الكسرة فتحة والياء الفا كقولهم

جارات وتلعات وباقات وهذا مردود لان شرط ذلك تحرك الياء كجارية وناصية وباقية السابع انه يجوز حذفه
وبقاء معموله ولهذا اجازوا انا زيد لحسنا وبه هذا ضارب زيد وعمرو بخفض زيد ونصب عمرو باضمار فعل او وصف
منون واما العطف على محل المخفوض فيمتنع عند من شرط وجود المحرز كما سيأتي ولا يجوز مررت برجل حسن الوجه
بخفض الوجه ونصب الفعل ولا مررت برجل وجهه حسنه بنصب الوجه وخفض الصفة لانها لا تعمل محذوفة ولان
معمولها لا يتقدم عليها وما لا يعمل لا يفسر عاملا الثامن انه لا يقبح حذف موصوف اسم الفاعل واضافته الى مضاف
الى ضميره نحو مررت بقاتل ابيه ويقبح مررت بحسن وجهه التاسع انه يفصل مرفوعه ومنصوبه كزيد ضارب في
الدار ابوه عمرا ويمتنع عند الجمهور زيد حسن في الحرب وجهه رفعت او نصبت العاشر انه يجوز اتباع معموله بجميع التوابع
ولا يتبع معمولها بصفة قاله الزجاج ومتاخرو المغاربة ويشكل عليهم الحديث في صفة الدجال اعور عينه اليمنى الحادي
عشر انه يجوز اتباع مجروره على المحل عند من لا يشترط المحرز ويحتمل ان يكون منه جاعل الليل سكنا والشمس ولا يجوز
هو حسن الوجه والبدن بجر الوجه ونصب البدن خلافا للفراء اجاز هو قوي الرجل واليد برفع المعطوف واجاز البغداديون
اتباع المنصوب بمجرور في البابين كقوله فظل طهاة اللحم من بين منضج صفيف شواء او قدير معجل التقدير المطبوخ
في القدر وهو عندهم عطف على صفيف ولكنه خفض على الجوار ويخرج على ان الاصل او طابخ قدير ثم حذف
المضاف وابقى جر المضاف اليه كقراءة بعضهم والله يريد الاخرة بالخفض او انه عطف على صفيف ولكنه خفض على الجوار
او على توهم ان الصفيف مجرور بالاضافة كما قال ولا سابق شيئا اذا كان جائيا

ما افترق فيه الحال والتمييز

وما اجتمعا فيه اعلم انهما اجتمعا في خمسة امور وافترقا في سبعة امور فاوجه الاتفاق انهما اسمان نكرتان فضلتان
منصوبان رافعتان للابهام واما اوجه الافتراق فاحدها ان الحال تكون جملة كجاء زيد يضحك وظرفا نحو رايت
الهلال بين السحاب وجارا ومجرورا نحو فخرج على قومه في زينته والتمييز لا يكون الا اسما الثاني ان الحال قد يتوقف
معنى الكلام عليها كقوله تعالى ولا تمش في الارض مرحا ولا تقربوا الصلاة وانتم سكارى وقوله انما الميت من يعيش
كئيبا كاسفا باله قليل الرجاء بخلاف التمييز الثالث ان الحال مبينة للهيئات والتمييز مبين للذوات الرابع
ان الحال تتعدد كقوله علي اذا ما زرت ليلى بخفية زيارة بيت الله رجلان حافيا بخلاف التمييز ولذلك كان خطا
قول بعضهم في تبارك الرحمن رحمانا رحيما وموئلا انهما تمييزان والصواب ان رحمانا باضمار امدح او اخص ورحيما حال منه
لا نعت لان الحق قول الاعلم وابن مالك ان الرحمن ليس بصفة بل علم وبهذا ايضا يبطل كونه تمييزا وقول قوم انه حال واما
قول الزمخشري اذا قلت الله رحمن انصرف اولا وقول ابن الحاجب انه اختلف في صرفه فخارج عن كلام العرب من وجهين لانه
لم يستعمل صفة ولا مجردا من ال وانما حذفت في البيت للضرورة ويبنى على علميته انه في البسملة ونحوها بدل لا
نعت وان الرحيم بعده نعت له لا نعت لاسم الله سبحانه اذ لا يتقدم البدل على النعت وان السؤال الذي سأله الزمخشري وغيره

لم قدم الرحمن مع ان عادتهم تقديم غير الابلغ كقولهم عالم نحرير وجواد فياض غير متجه ومما يوضح لك انه غير صفة مجيئه كثيرا غير تابع نحو الرحمن علم القرآن قل ادعوا الله او ادعوا الرحمن واذا قيل لهم اسجدوا للرحمن قالوا وما الرحمن والخامس ان الحال تتقدم على عاملها اذا كان فعلا متصرفا او وصفا يشبهه نحو خاشعا ابصارهم يخرجون وقولهم شتى تؤوب الحلبة وقوله طليق اي وهذا طليق تحملين ولا يجوز ذلك في التمييز على الصحيح واما استدلال ابن مالك على الجواز بقوله رددت بمثل السيد نهد مقلص كميش اذا عطفاه ماء تحلبا وقوله اذا المرء عينا قر بالعيش مثريا ولم يعن بالاحسان كان مذمما فيهون عطفاه والمرفوع مابحذوف يفسره المذكور والناصب للتمييز هو المحذوف واما قوله وما ارعويت وشيبا راسي اشتعلا وقوله انفسا تطيب بنيل المنى وداعي المنون ينادي جهارا فضرورتان والسادس ان حق الحال الاشتقاق وحق التمييز الجمود وقد يتعاكسان فتقع الحال جامدة نحو هذا مالك ذهبا ونحو وتنحتون الجبال بيوتا ويقع التمييز مشتقا نحو لله دره فارسا وقولك كرم زيد ضيفا اذا اردت الثناء على ضيف زيد بالكرم فان كان زيد هو الضيف احتمل الحال والتمييز والاحسن عند قصد التمييز ادخال من عليه واختلف في المنصوب بعد حبذا فقال الاخفش والفارسي والربعي حال مطلقا وابو عمرو بن العلاء تمييز مطلقا وقيل الجامد تمييز والمشتق حال وقيل الجامد تمييز والمشتق ان اريد تقييد المدح به كقوله يا حبذا المال مبذولا بلا سرف فحال والا فتمييز نحو حبذا راكبا زيد والسابع ان الحال تكون مؤكدة لعاملها نحو ولى مدبرا فتبسم ضاحكا ولا تعثوا في الارض مفسدين ولا يقع التمييز كذلك فاما ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا فشهرا مؤكد لما فهم من ان عدة الشهور عند الله واما بالنسبة الى عامله وهو اثنا عشر فمبين واما اجازة المبرد ومن وافقه نعم الرجل رجلا زيد فمردود واما قوله تزود مثل زاد ابيك فينا فنعم الزاد زاد ابيك زادا فالصحيح ان زادا معمول لتزود اما مفعول مطلق ان اريد به التزود او مفعول به ان اريد به الشيء الذي يتزوده من افعال البر وعليهما فمثل نعت له تقدم فصار حالا واما قوله فنعم الفتاة فتاة هند لو بذلت رد التحية نطقا او بايماء ففتاة حال مؤكدة

اقسام الحال تنقسم باعتبارات الاول انقسامها باعتبار انتقال معناها ولزومه الى قسمين منتقلة وهو الغالب وملازمة وذلك واجب في ثلاث مسائل احداها الجامدة غير المؤولة بالمشتق نحو هذا مالك ذهبا وهذه جبتك خزا بخلاف بعته يدا بيد فانه بمعنى متقابضين وهو وصف منتقل وانما لم يؤول في الاول لانها في معناها الوضعي بخلافها في الثاني وكثيرا ما يتوهم ان الحال الجامدة لا تكون الا مؤولة بالمشتق وليس كذلك الثانية المؤكدة نحو ولى مدبرا ونحو وهو الحق مصدقا لان الحق لا يكون الا مصدقا والصواب انه يكون مصدقا ومكذبا وغيرهما نعم اذا قيل هو الحق صادقا فهي مؤكدة والثالثة التي دل عاملها على تجدد صاحبها نحو وخلق الانسان ضعيفا ونحو خلق الله الزرافة يديها اطول من رجليها فالحال الطول ويديها بدل بعض قال ابن مالك ومنه وهو الذي انزل اليكم الكتاب مفصلا وهذا سهو لان الكتاب قديم ووقعت الملازمة في غير ذلك بالسماع ومنه

فاما

فائما بالقسط اذا اعرب حالا وقول جماعة انها مؤكدة وهم لان معناها غير مستفاد مما قبلها الثاني انقسامها بحسب قصدها لذاتها وللتوطئة بها الى قسمين مقصودة وهو الغالب وموطئة وهي الجامدة الموصوفة نحو فتمثل لها بشرا سويا فانما ذكر بشرا توطئة لذكر سويا وتقول جاءني زيد رجلا محسنا الثالث انقسامها بحسب الزمان الى ثلاثة مقارنة وهي الغالب نحو هذا بعلي شيخا ومقدرة وهي المستقبلة نحو مررت برجل معه صقر صائدا به غدا اي مقدرا ذلك ومنه ادخلوها خالدين لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله آمنين محلقين رؤسكم ومقصرين ومحكية وهي الماضية نحو جاء زيد امس راكبا والرابع انقسامها بحسب التبيين والتوكيد الى قسمين مبينة وهي الغالب وتسمى مؤسسة ايضا ومؤكدة لصاحبها نحو جاء القوم طرا ونحو لآمن من في الارض كلهم جميعا ومؤكدة لمضمون الجملة نحو زيد ابوك عطوفا واهمل النحويون المؤكدة لصاحبها ومثل ابن مالك وولده بتلك الامثلة للمؤكدة لعاملها وهو سهو ومما يشكل قولهم في نحو جاء زيد والشمس طالعة ان الجملة الاسمية حال مع انها لا تنحل الى مفرد ولا تبين هيئة فاعل ولا مفعول ولا هي مؤكدة فقال ابن جني تاويلها جاء زيد طالعة الشمس عند مجيئه يعني فهي كالحال والنعت السببي كمررت بالدار قائما سكانها وبرجل قائم غلمانه وقال ابن عمرون هي مؤولة بقولك مبكرا ونحوه وقال صدر الافاضل تلميذ الزمخشري انما الجملة مفعول معه واثبت مجيء المفعول معه جملة وقال الزمخشري في تفسير قوله تعالى والبحر يمده من بعده سبعة ابحر في قراءة من رفع البحر هو كقوله وقد اغتدي والطير في وكناتها وجئت والجيش مصطف ونحوهما من الاحوال التي حكمها حكم الظروف فلذلك عريت عن ضمير ذي الحال ويجوز ان يقدر وبحرها اي وبحر الارض

اعراب اسماء الشروط والاستفهام ونحوها اعلم انها ان دخل عليها جار او مضاف فمحلها الجر نحو عم يتساءلون ونحو صبيحة اي يوم سفرك وغلام من جاءك والا فان وقعت على زمان نحو ايان يبعثون او مكان نحو فاين تذهبون او حدث نحو اي منقلب ينقلبون فهي منصوبة مفعولا فيه ومفعولا مطلقا والا فان وقع بعدها اسم نكرة نحو من اب لك فهي مبتدأ او اسم معرفة نحو من زيد فهي خبر او مبتدأ على الخلاف السابق ولا يقع هذان النوعان في اسماء الشرط والا فان وقع بعدها فعل قاصر فهي مبتدأ نحو من قام ونحو من يقم اقم معه والاصح ان الخبر فعل الشرط لا فعل الجواب وان وقع بعدها فعل متعد فان كان واقعا عليها فهي مفعول به نحو فاي آيات الله تنكرون ونحو اياما تدعوا ونحو من يضلل الله فلا هادي له وان كان واقعا على ضميرها نحو من رأيته او متعلقها نحو من رأيت اخاه فهي مبتدأ او منصوبة بمحذوف مقدر بعدها يفسره المذكور **تنبيه** واذا وقع اسم الشرط مبتدأ فهل خبره فعل الشرط وحده لانه اسم تام وفعل الشرط مشتمل على ضميره فقولك من يقم لو لم يكن فيه معنى الشرط لكان بمنزلة قولك كل من الناس يقوم او فعل الجواب لان الفائدة به تمت ولالتزامهم عود ضمير منه اليه على الاصح ولان نظيره هو الخبر في قولك الذي يأتيني فله درهم او مجموعهما لان قولك من يقم اقم معه بمنزلة قولك كل من الناس ان يقم اقم معه

الاول وانما توقفت الفائدة على الجواب من حيث التعليق فقط لا من حيث الخبرية

مسوغات الابتداء بالنكرة

لم يعول المتقدمون في ضابط ذلك الا على حصول الفائدة ورأى المتأخرون انه ليس كل احد يهتدي الى مواطن الفائدة
فتتبعوها فمن مقل مخل ومن مكثر مورد ما لا يصح او معدد لامور متداخلة والذي يظهر لي انها منحصرة
في عشرة امور احدها ان تكون موصوفة لفظا او تقديرا او معنى فالاول نحو واجل مسمى عنده ولعبد مؤمن خير
من مشرك وقولهم رجل صالح جاءني ومن ذلك قولهم ضعيف عاذ بقرملة اذ الاصل رجل ضعيف فالمبتدأ في الحقيقة
المحذوف وهو موصوف والنحويون يقولون يبتدأ بالنكرة اذا كانت موصوفة او خلفا من موصوف والصواب ما
بينته وليس كل صفة تحصل الفائدة فلو قلت رجل من الناس جاءني لم يجز والثاني نحو قولهم السمن منوان
بدرهم اي منوان منه بدرهم ومنه قولهم شر اهر ذا ناب فيمن احلت في المجاز وقدرى اذ المعنى شر اي شر وقد لا
يقال والثالث نحو رجيل جاءني لانه في معنى رجل صغير وقولهم ما احسن زيدا لانه في معنى شيء عظيم احسن زيدا
وليس في هذين النوعين صفة مقدرة فيكونان من القسم الثاني والثاني ان تكون عاملة اما رفعا نحو قائم الزيدان عند من
اجازه او نصبا نحو امر بمعروف صدقة وافضل منك جاءني اذ الظرف منصوب المحل بالمصدر والوصف واما جرا نحو غلام
امرأة جاءني وخمس صلوات كتبهن الله وشرط هذه ان يكون المضاف اليه نكرة كما مثلنا او معرفة والمضاف مما لا يتعرف
بالاضافة نحو مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود واما ما عدا ذلك فان المضاف فيه معرفة لا نكرة والثالث العطف
بشرط كون المعطوف او المعطوف عليه مما يسوغ الابتداء به نحو طاعة وقول معروف اي امثل من غيرهما ونحو قول معروف
ومغفرة خير من صدقة يتبعها اذى وكثير منهم اطلق العطف واهمل الشرط منهم ابن مالك وليس من امثلة
المسألة ما انشده من قوله عندي اصطبار وشكوى عند قاتلتي فهل باعجب من هذا امرؤ سمعا اذ يحتمل ان الواو
للحال وسبك ان ذلك هو المسوغ وان سلم العطف فثم صفة مقدرة تقتضيها المقام اي وشكوى عظيمة على انا لا
نحتاج الى شيء من هذا كله فان الخبر هنا ظرف مختص وهذا بمجرده مسوغ كما قدمنا وكانه توهم ان المسوغ مشروط بتقدمه
على النكرة وقد اسلفنا ان التقديم انما كان لدفع توهم الصفة وانما المصحح هنا الحصول الاختصاص بدونه وهو ما
قدمنا من الصفة المقدرة او الوقوع بعد واو الحال ولذلك صح تأخر الظرف كما في قوله تعالى واجل مسمى عنده
فان قلت لعل الواو للعطف لا صفة مقدرة ويكون العطف هو المسوغ قلت لا يسوغ ذلك لان المسوغ عطف النكرة
والمعطوف في البيت الجملة لا النكرة فان قيل يحتمل ان الواو عطفت اسما وظرفا على مثلهما فيكون من عطف المفردات
قلنا يلزم العطف على معمولي عاملين اذ الاصطبار معمول للابتداء والظرف معمول للاستقرار فان قيل قدر لكل
من الظرفين استقرارا واجعل التعاطف بين الاستقرارين لا بين الظرفين قلنا الاستقرار الاول خبر وهو معمول
للمبتدأ نفسه عند سيبويه واختاره ابن مالك فرجع الامر الى العطف على معمولي عاملين والرابع ان يكون خبرها

ظرفا او مجرورا قال ابن مالك او جملة نحو ولدينا مزيد ولكل اجل كتاب وقصدك غلامه رجل وشرط الخبر فيهن
الاختصاص فلو قيل في دار رجل لم يجز لان الوقت لا يخلو عن ان يكون فيه رجل ما في دار ما فلا فائدة في الاخبار بذلك
قالوا والتقديم فلا يجوز رجل في الدار واقول انما وجب التقديم هنا لدفع توهم الصفة واشتراطه هنا يوهم ان
له مدخلا في التخصيص وقد ذكر المسألة فيما يجب فيه تقديم الخبر وذلك موضعها والخامس ان تكون عاملة اما
بذاتها كاسماء الشرط واسماء الاستفهام او بغيرها نحو ما رجل في الدار وهل رجل في الدار وءاله مع الله وفي
شرح منظومة ابن الحاجب له ان الاستفهام المسوغ للابتداء هو الهمزة المعادلة بام نحو ارجل في الدار ام امرأة كما مثل به
في الكافية وليس كما قال والسادس ان تكون مرادا بها صاحب الحقيقة من حيث هي نحو رجل خير من امرأة وتمرة خير من جرادة
السابع ان تكون في معنى الفعل وهذا شامل لنحو عجب لزيد وضبطوه بان يراد بها التعجب ولنحو سلام على ال ياسين
وويل للمطففين وضبطوه بان يراد بها الدعاء ولنحو قائم الزيدان عند من جوزه وعلى هذا فنحو ما قائم الزيدان
مسوغان كما في قوله تعالى وعندنا كتاب حفيظ مسوغان واما منع الجمهور لنحو قائم الزيدان فليس لانه لا مسوغ فيه للابتداء
بل انما هو لفوات شرط العمل وهو الاعتماد او لفوات شرط الاكتفاء بالفاعل عن الخبر وهو تقدم النفي او الاستفهام
وهذا اظهر لوجهين احدهما انه لا يكفي مطلق الاعتماد فلا يجوز في نحو زيد قائم ابوه كون قائم مبتدأ وان وجد الاعتماد
على المخبر عنه والثاني ان اشتراط الاعتماد وكون الوصف بمعنى الحال او الاستقبال انما هو للعمل في المنصوب لا مطلق
العمل بدليلين احدهما انه يصح زيد قائم ابوه امس والثاني انهم لم يشترطوا لصحة نحو اقائم الزيدان كون الوصف بمعنى
الحال او الاستقبال والثامن ان يكون ثبوت ذلك الخبر للنكرة من خوارق العادة نحو شجرة سجدت وبقرة تكلمت
اذ وقوع ذلك من افراد هذا الجنس غير معتاد ففي الاخبار به عنها فائدة بخلاف نحو رجل مات ونحوه والتاسع ان تقع
بعد اذا الفجائية نحو خرجت فاذا اسد او رجل بالباب اذ لا توجب العادة انه لا يخلو الحال من ان يفاجئك عند خروجك
اسد او رجل والعاشر ان تقع في اول جملة حالية كقوله سرينا ونجم قد اضاء فمذ بدا محياك اخفى ضوؤه كل شارق
وعلة الجواز ما ذكرناه في المسألة قبلها ومن ذلك قوله والذئب اطرقه بها في الدهر واحدة وكل يوم تراني مدية
بيدي وبهذا يعلم ان اشتراط النحويين وقوع النكرة بعد واو الحال ليس بلازم ونظير هذا الموضع قول ابن عصفور
في شرح الجمل ينكر ان اذا وقعت بعد واو الحال وانما الصواب ان تقع في اول جملة الحال بدليل قوله تعالى وما ارسلنا قبلك
من المرسلين الا انهم ليأكلون ومن روى مدية بالنصب فمفعول الحال محذوف اي حاملا او ممسكا ولا يحسن ان يكون
بدلا من الياء ومثل ابن مالك بقوله تعالى وطائفة قد اهمتهم انفسهم وبقول الشاعر عرضنا فسلمنا فسلم كارها علينا
وتبريح من الوجد خانقه ولا دليل فيهما لان النكرة موصوفة بصفة مذكورة في البيت ومقدرة في الاية وطائفة من
غيركم بدليل يغشى طائفة منكم ومما ذكروا من المسوغات ان تكون النكرة محصورة نحو انما في الدار رجل او للتفصيل

رجلان رجل اكرمته ورجل اهنته وقوله فقلت زحفا على الركبتين فثوب نسيت وثوب اجر وقولهم
ثرى وشهر ترى وشهر مرعى وشهر استوى وبعد فالجر ايضا بحوان مصرع بغيره فى الرابط وفيهن نظر اما الاولى فلان
الابتداء فيها بالنكرة صحيح مثل مجيء ايتنا واما الثانية فلاحتمال رجل الاول للبدلية كقوله وكنت كذي رجلين
رجل صحيحة ورجل صحيح رمت فيها الزمان فشلت ويسمى بدل التفصيل ولاحتمال شهر الاول للخبرية والتقدير اشهر
الارض المطر شهر ذو ثرى اى ذو ترابه وشهر ترى فيه الزرع وشهر ذو مرعى ولاحتمال نسيت واجر للوصفية
والخبر محذوف اى فمن اثوابي ثوب نسيته ومنها ثوب اجره ويحتمل انهما خبران وثم صفتان مقدرتان اى فثوب لي
نسيته وثوب اجره وانما نسي ثوبه لشغل قلبه بها كما قال العرب تنسيني اذا قمت سربالي وانما جر الآخر ليعفي الاثر
على القافة جمع قائف وهو العارف بالقيافة ولهذا زحف على ركبتيه واما الثالثة فلان المعنى بغير اخرهم صفة
الصفة ورايت في كلام محمد بن حبيب ممنوع الصرف لانه اسم امرأة قال يونس قال رؤبة المطر شهر ترى الى اخره
وهذا دليل على انه خبر ولا بد من تقدير مضاف في المبتدأ اى مجيء المطر عند ذلك الزمان

اقسام العطف وهي ثلاثة

احدها العطف على اللفظ وهو الاصل نحو ليس زيد بقائم ولا قاعد بالخفض وشرطه امكان توجه العامل الى
المعطوف فلا يجوز في نحو ما جاءني من امرأة ولا زيد الا الرفع عطفا على الموضع لان من الزائدة لا تعمل في المعارف
وقد يمتنع العطف على اللفظ وعلى المحل جميعا نحو ما زيد قائما لكن او بل قاعد لان في العطف على اللفظ اعمال ما في
الموجب وفي العطف على المحل اعتبار الابتداء مع زواله بدخول الناسخ والصواب الرفع على اضمار مبتدأ والثاني
العطف على المحل نحو ليس زيد بقائم ولا قاعدا بالنصب وله عند المحققين ثلاثة شروط احدها امكان ظهور ذلك
المحل في الفصيح الا ترى انه يجوز في ليس زيد بقائم وما جاءني من امرأة ان تسقط الباء فتنصب ومن فترفع فعلى هذا
فلا يجوز مررت بزيد وعمرا خلافا لابن جني لانه لا يجوز مررت زيدا واما قوله تمرون الديار ولم تعوجوا كلامكم علي
اذن حرام فضرورة ولا تختص مراعاة الموضع بان يكون العامل في اللفظ زائدا كما مثلنا بدليل قوله فان لم تجد
من دون عدنان والدا ودون معد فلتزعك العواذل واجاز الفارسي في قوله تعالى واتبعوا في هذه الدنيا لعنة
ويوم القيامة ان يكون يوم القيامة عطفا على محل هذه الثاني ان يكون الموضع بحق الاصالة فلا يجوز هذا ضارب
زيدا واخيه لان الوصف المستوفي لشروط العمل الاصل اعماله لا اضافته لالتحاقه بالفعل واجازه البغداديون
بقوله منضج صفيف شواء او قدير معجل وقدم جوابه والثالث وجود المحرز اى الطالب لذلك المحل وابتنى على
هذا امتناع مسائل احدها ان زيدا وعمرو قائمان وذلك لان الطالب لرفع زيد هو الابتداء والابتداء هو التجرد
والتجرد قد زال بدخول ان والثانية ان زيدا قائم وعمرو اذا قدرت عمرا معطوفا على المحل لا مبتدأ واجازه
بعض البصريين لانهم لم يشترطوا المحرز وانما منعوا الاولى لمانع اخر وهو توارد عاملين ان والابتداء على معمول واحد

وهو الخبر واجازهما الكوفيون لانهم لا يشترطون المحرز ولان ان لم تعمل عندهم في الخبر شيئا بل هو مرفوع بما
كان مرفوعا به قبل دخولها ولكن شرط الفراء لصحة الرفع قبل مجيء الخبر خفاء اعراب الاسم لئلا يتنافر اللفظ ولم
يشترط الكسائي كما انه ليس بشرط بالاتفاق في سائر مواضع العطف على اللفظ وحجتهما قوله تعالى ان الذين امنوا
والذين هادوا والصابئون الاية وقولهم انك وزيد ذاهبان واجيب عن الاية بامرين احدهما ان خبر الذين
اى ملجوبون او امنوا او فرحون والصابئون مبتدأ وما بعده الخبر ويشهد له قوله خليلي هل طب فاني وانتما
وان لم تبوحا بالهوى دنفان ويضعفه انه حذف من الاول لدلالة الثاني وانما الكثير العكس والثاني ان الخبر
المذكور لان وخبر الصابئون محذوف اى كذلك ويشهد له قوله فمن يك امسى بالمدينة رحله فاني وقيار
بها لغريب اذ لا تدخل اللام في خبر المبتدأ حتى يقدم نحو لقائم زيد ويضعفه تقديم الجملة المعطوفة على بعض
الجملة المعطوف عليها وعن المثال بامرين احدهما انه عطف على توهم عدم ذكر ان والثاني انه تابع لمبتدأ محذوف
اى انك انت وزيد ذاهبان وعليهما خرج قولهم انهم اجمعون ذاهبون المسألة الثالثة هذا ضارب زيد وعمرا بالنصب
المسألة الرابعة اعجبني ضرب زيد وعمرو بالرفع او عمرا بالنصب منعهما الحذاق لان الاسم المشبه للفعل لا يعمل
في اللفظ حتى يكون بال او منونا او مضافا واجازهما قوم تمسكا بظاهر قوله تعالى وجاعل الليل سكنا والشمس
والقمر وقول الشاعر فلم تجد من يهبد مجد وسوددا واجيب بان ذلك على اضمار عامل بدلا عليه المذكور
اى وجعل الشمس ويهبد سوددا او يكون سوددا مفعولا معه ويشهد للتقدير في الاية ان الوصف فيها بمعنى الماضي
والماضي المجرد من ال لا يعمل النصب ويوضح لك مضيه قوله تعالى ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه
الاية وجوز الزمخشري كون الشمس معطوفا على محل الليل وزعم مع ذلك ان الجعل مرادا به فعل مستمر في الازمنة
لا الزمن الماضي بخصوصيته مع نصه في مالك يوم الدين على انه اذا حمل على الزمن المستمر كان بمنزلته اذا حمل على
الماضي في ان الاضافة محضة واما قوله قد كنت داينت بها حسانا مخافة الافلاس والليانا فيجوز ان يكون
الليان مفعولا معه وان يكون معطوفا على مخافة على حذف مضاف اى ومخافة الليان ولو لم يقدر المضاف لم يصح لان
الليان فعل لغير المتكلم اذ المراد انه داين حسانا خشية من افلاس غيره ومطله ولا بد في المفعول له من موافقته
لعامله في الفاعل ومن الغريب قول ابي حيان ان من شرط العطف على الموضع ان يكون للمعطوف عليه لفظ
وموضع فجعل صور المسألة شرطا لها ثم انه اسقط الشرط الاول الذي ذكرناه ولا بد منه والثالث العطف على
التوهم نحو ليس زيد قائما ولا قاعد بالخفض على توهم دخول الباء في الخبر وشرط جوازه صحة دخول ذلك العامل
وشرط حسنه كثرة دخوله هناك ولهذا حسن قول زهير بدا لي اني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا اذا
كان جائيا وقول الاخر ما الحازم الشهم مقداما ولا بطل اذا لم يكن للهوى بالحق غلابا ولم يحسن قول الاخر وما كنت

ذاهب فيهم ولا منمش فيهم مثل الفلة دخول الباء على خبر كان بخلاف خبري ليس وما والنير النميمة والمثل
الكثير النميمة والمنمش المفسد ذات البين وكما وقع هذا العطف في المجرور وقع في اخيه المجزوم ووقع ايضا في المرفوع
اسما وفي المنصوب اسما وفعلا وفي المركبات فاما المجزوم فقال الخليل وسيبويه في قراءة غير ابي عمرو ولولا
اخرتني فاصدق واكن ان معنى لولا اخرتني فاصدق ومعنى ان اخرتني اصدق واحد وقال السيرافي والفارسي عطف
على محل فاصدق كقول الجميع في قراءة من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم بالجزم ويرده انهما يسلمان ان الجزم
في نحو ائتني اكرمك باضمار الشرط فليست الفاء هنا وما بعدها في موضع جزم لان ما بعد الفاء منصوب بان
مضمرة وان والفعل في تاويل المصدر معطوف على مصدر متوهم مما تقدم فكيف تكون الفاء مع ذلك في موضع
الجزم وليس بين المفردين المتعاطفين شرط مقدر وياتي القولان في قول الهذلي فابلوني بليتكم لعلي اصالحكم
واستدرج نويا اي نواي وكذلك اختلف في نحو قام القوم غير زيد وعمروا بالنصب والصواب انه على التوهم وانه
مذهب سيبويه لقوله لان غير زيد في موضع الا زيدا ومعناه فشبهوه بقولهم فلسنا بالجبال ولا الحديدا وقد
من ضعف فهمه من اخذه هذا البيت هنا انه يهما عطفا على المحل ولو اراد ذلك لم يقل انه شبهه به رجع القول
الى المرفوع وقال الفاسي في قراءة قنبل انه من يتقي ويصبر باثبات ياء يتقي وجزم يصبر فزعم ان من موصولة
فلهذا اثبت ياء يتقي وانها ضمنت معنى الشرط ولذلك دخلت الفاء في الخبر وانما جزم يصبر على معنى من وقيل بل
يصبر رفعا الوقف كقراءة نافع ومحياي ومماتي بسكون ياء محياي وصلا وقيل بل سكن لتوالي الحركات في كلمتين
كما يامركم ويشعركم وقيل من شرطية وهذه الياء اشباع ولام الفعل حذفت للجازم او هذه الياء لام الفعل
واكتفى بحذف الحركة المقدرة واما المرفوع فقال سيبويه واعلم ان ناسا من العرب يغلطون فيقولون انهم
اجمعون ذاهبون وانك وزيد ذاهبان وذلك ان معناه معنى الابتداء فيرى انه قال هم كما قال لست مدرك ما مضى البيت
انتهى ومراده بالغلط الخطا ما عبر عنه غيره بالتوهم وذلك ظاهر من كلامه ويوضحه انشاده البيت وتوهم ابن مالك
انه اراد بالغلط الخطا فاعترض عليه بانه متى جوزنا ذلك عليهم زالت الثقة بكلامهم وامتنع ان يثبت شيء
نادر لامكان ان يقال في كل نادر ان قائله غلط واما المنصوب اسما فقال الزمخشري في قوله تعالى ومن وراء اسحق
يعقوب فيمن فتح الباء كانه قيل ووهبنا له اسحق ومن وراء اسحق يعقوب على طريقة قوله مشائيم ليسوا
مصلحين عشيرة ولا ناعب الا ببين غرابها انتهى وقيل هو على اضمار ووهبنا اي من وراء اسحق وهبنا يعقوب
بدليل فبشرناها لان البشارة من الله تعالى بالشيء في معنى الهبة وقيل هو مجرور عطفا على باسحق او منصوب
عطفا على محله ويرد الاول انه لا يجوز الفصل بين العاطف والمعطوف على المجرور كمررت بزيد واليوم عمرو
وقال بعضهم في قوله تعالى وحفظا من كل شيطان مارد انه عطف على معنى انا زينا السماء الدنيا وهو انا خلقنا

الكواكب في السماء الدنيا زينة للسماء كما قال الله تعالى ولقد زينا السماء الدنيا بمصابيح وجعلناها رجوما ويحتمل
ان يكون مفعولا لاجله او مفعولا مطلقا وعليهما فالعامل محذوف اي وحفظا من كل شيطان زيناها بالكواكب او
وحفظناها حفظا واما المنصوب فعلا فكقراءة بعضهم ودوا لو تدهن فيدهنوا حملا على معنى ودوا ان تدهن
وقيل في قراءة حفص لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع بالنصب انه عطف على معنى لعلي ابلغ وهو لعلي ان ابلغ
فان خبر لعل يقترن بان كثيرا نحو فلعل بعضهم ان يكون الحر يحسبه من بعض ويحتمل انه عطف على الاسباب على حد
للبس عباءة وتقر عيني ومع هذين الاحتمالين فيندفع قول الكوفي ان في هذه القراءة حجة على جواز النصب في
جواب الترجي حملا له على معنى التمني واما في المركبات فقد قيل في قوله تعالى ومن اياته ان يرسل الرياح مبشرات و
ليذيقكم انه على تقدير ليبشركم وليذيقكم ويحتمل ان التقدير وليذيقكم وليكون كذا وكذا ارسلها وقيل في قوله
تعالى او كالذي مر على قرية انه على معنى ارايت كالذي حاج او كالذي مر ويجوز ان يكون على اضمار فعل اي او رايت
مثل الذي فحذف لدلالة الم تر الى الذي حاج عليه لان كلتيهما تعجب وهذا التاويل هنا وفيما تقدم اولى لان اضمار
الفعل لدلالة المعنى عليه اسهل من العطف على المعنى وقيل الكاف زائدة اي الم تر الى الذي حاج او الذي مر وقيل
الكاف اسم بمعنى مثل معطوف على الذي اي الم تنظر الى الذي حاج او الى مثل الذي مر وتسميته من العطف على المعنى
على قول البصريين نحو لا تدن من الاسد ويأكلك وما تأتينا فتحدثنا لان النصب عندهم باضمار ان وان والفعل في تاويل مصدر معطوف
على مصدر متوهم اي ليكن منك دنو او قضاء منك لحقي ومنه فقاتلوهم او يسلموا في قراءة ابي بحذف النون
واما قراءة الجمهور بالنون فبالعطف على لفظ تقاتلونهم او على القطع بتقدير او هم يسلمون ومثله ما تاتينا
فتحدثنا بالنصب اي ما يكون منك اتيان فحديث ومعنى هذا نفي الاتيان فينتفي الحديث اي ما تاتينا فكيف تحدثنا
او نفي الحديث فقط حتى كانه قيل ما تاتينا محدثا اي بل غير محدث وعلى المعنى الاول جاء قوله سبحانه لا يقضى عليهم
فيموتوا اي فكيف يموتون ويمتنع ان يكون على الثاني اذ يمتنع ان يقضى عليهم ولا يموتون ويجوز رفعه فيكون اما
عطفا على تاتينا فيكون كل منهما داخلا عليه حرف النفي او على القطع فيكون موجبا وذلك واضح في
نحو ما تاتينا فتجهل امرنا ولم تقرا فتنسى لان المراد اثبات جهله ونسيانه ولانه لو عطف لجزم تنسى وفي قوله
غير انا لم تاتنا بيقين فنرجي ونكثر التاميلا اذ المعنى انما ياتنا باليقين فنحن نرجي خلاف ما اتى به لانتفاء اليقين
عما اتى به ولو جزم او نصب لفسد معناه لانه يصير منفيا على حدته كالاول اذا جزم ومنفيا على الجمع اذا نصب وانما
المراد اثباته واما اجازتهم ذلك في المثال السابق فمشكلة لان التحدث لا يمكن مع عدم الاتيان وقد يوجه قولهم بان
يكون معناه ما تاتينا في المستقبل فانت تحدثنا الان عوضا عن ذلك ولا استيناف وجه اخر وهو ان يكون
على معنى السببية وانتفاء الثاني لانتفاء الاول وهو احد وجهي النصب وهو قليل وعليه قوله فلقد تركت صبية مرحومة

انه وما جزع عليك فتجزع اى لو عرفت الجزع لجزعت لكنها لم تعرفه فلم تجزع وقرء عيسى بن عمر لا يقضى عليهم
فيموتون عطفا على يقضى واجاز ابن خروف فيه الاستيناف على معنى السببية كما قدمنا فى البيت وقوى
ولا يؤذن لهم فيعتذرون وقد كان النصب ممكنا مثله فى فيموتوا ولكن عدل عنه لتناسب الفواصل والمشهور
فى توجيهه انه لم يقصد الى معنى السببية بل الى مجرد العطف على الفعل وادخاله معه فى سلك النفى لان
المراد بلا يؤذن لهم نفى الاعتذار وقد نهوا عنه فى قوله تعالى لا تعتذروا اليوم فلا يتأتى العذر منهم بعد
ذلك وزعم ابن مالك بدر الدين انه مستانف بتقدير فهم يعتذرون وهو مشكل على مذهب الجماعة
لاقتضائه ثبوت الاعتذار مع انتفاء الاذن كما فى قولك ما تؤذينا فتحبك بالرفع ولعله الاستيناف
يحمل ثبوت الاعتذار مع نهى لا تعتذروا اليوم على اختلاف المواقف كما جاء فيومئذ لا يسئل عن ذنبه انس
ولا جان وقفوهم انهم مسئولون والذى ذهب اليه ابن الحاجب فيكون بمنزلة ما تأتينا فتحدثنا فيريد به ان الفاء
غير العاطفة للسببية ولا بسبب الاعتذار فى وقت عن نفى الاذن فيه فى وقت اخر وقد صح الاستيناف
بوجه اخر يكون الاعتذار معه منفيا وهو ما قدمناه ونقلناه عن ابن خروف من ان المستانف قد يكون
منفيا على معنى السببية وقد صرح بهذا الاعلم الشمرى انه فى المعنى مثل لا يقضى عليهم فيموتوا ورده ابن عصفور
بان الاعتذار قد يحصل ولا يحصل الاعتذار بخلاف القضاء عليهم فانه يتسبب عنه الموت حتما ورده
على ابن الضائع بان النصب على معنى السببية فيما تأتينا فتحدثنا جائز باجماع مع انه قد يحصل الاتيان ولا
يحصل التحديث والذى اقول ان مجىء الرفع لهذا المعنى قليل جدا فلا يحسن حمل التنزيل عليه وتقول لا تاكل سمكا
وتشرب لبنا ان جزمت فالعطف على اللفظ والنهى عن كل منهما وان نصبت فالعطف عند البصريين على
المعنى والنهى عند الجميع عن الجمع اى لا يكن منك اكل سمك مع شرب لبن وان رفعت فالمشهور انه نهى عن الاول
واباحة للثانى وان المعنى ولك شرب اللبن وتوجيهه انه مستانف فلم يتوجه اليه حرف النهى وقال بدر الدين
ان معناه كمعنى وجه النصب ولكنه على تقدير لا تاكل السمك وانت تشرب اللبن انتهى وكانه قدر الواو للحال وفيه بعد
لدخولها فى اللفظ على المضارع المثبت ثم هو مخالف لقولهم اذ جعلوا لكل من اوجه الاعراب معنى **عطف
الخبر على الانشاء وبالعكس** منعه البيانيون وابن مالك فى شرح باب المفعول معه من كتاب التسهيل
وابن عصفور فى شرح الايضاح ونقله عن الاكثرين واجازه الصفار وجماعة مستدلين بقوله تعالى وبشر
الذين امنوا فى سورة البقرة وبشر المؤمنين فى سورة الصف قال ابو حيان واجاز سيبويه جاءنى زيد ومن
عمرو العاقلان على ان يكون العاقلان خبرا لمحذوف ويؤيده قوله وان شفائى عبرة مهراقة وهل عند رسم
دارس من معول وقوله تناغى غزالا عند باب ابن عامر وكحل ماقيك الحسان باثمد واستدل الصفار بالبيت

بقوله وقائلة خولان فانكح فتاتهم فان تقديره عند سيبويه هذه خولان واقول اما اية البقرة فقال الزمخشرى
ليس المعتمد بالعطف الامر حتى يطلب له مشاكل بل المراد عطف جملة ثواب المؤمنين على جملة عذاب الكافرين
كقولك زيد يعاقب بالقيد وبشر فلانا بالاطلاق وجوز عطفه على اتقوا وانت من كلامه فى الجواب الاول
ان المعتبر بالعطف جملة الثواب كما ذكر وزاد عليه مقابل والكلام منظور فيه الى المعنى الحاصل منه وكانه
قيل والذين امنوا وعملوا الصالحات لهم جنات فبشرهم بذلك واما الجواب الثانى ففيه نظر لانه لا يصح ان
يكون جوابا للشرط اذ ليس الامر بالتبشير مشروطا بعجز الكافرين عن الاتيان بمثل القران ويجاب بانه قد علم انهم
غير المؤمنين فكانه قيل فان لم تفعلوا فبشر غيرهم بالجنات ومعنى هذا فبشر هؤلاء المعاندين بانه لاحظ لهم
فى الجنة وقال فى اية الصف ان العطف على تؤمنون لانه بمعنى امنوا ولا يقدح فى ذلك ان المخاطب بتؤمنون
المؤمنون وببشر النبى صلعم ولا ان يقال فى تؤمنون انه تفسير للتجارة لا طلب وان يغفر لكم جواب الاستفهام تنزيلا للسبب
منزلة المسبب كلام من فى بحث جملة المفسرة لان تخالف الفاعلين لا يقدح تقول قوموا واقعد يا زيد ولان تؤمنون
لا يتعين للتفسير سلمنا ولكن يحتمل انه تفسير مع كونه امرا وذلك بان يكون معنى الكلام السابق الامر ومثاره تنجيكم
من عذاب اليم كما كان فهل انتم منتهون فى معنى انتهوا وبان يكون تفسيرا فى المعنى دون الصناعة لان الامر
قد يساق للافادة المعنى الذى يحصل من المفسر يقولوا هل ادلك على سبيل نجاتكم وامن بالله كما تقول وان تؤمن بالله
وح فيمتنع العطف لعدم دخول التبشير فى معنى التفسير وقال السكاكى الامران معطوفان على قل مقدرة قبل يا ايها
وحذف القول كثير وقيل معطوف على امر محذوف تقديره فى الاولى فانذر وفى الثانية فابشر كما قال الزمخشرى
فى واهجرنى مليا ان التقدير فاحذرنى واهجرنى لدلالة لارجمنك على التهديد واما فهل عند رسم دارس فهل فيما
مثلها فى فهل يهلك الا القوم الفاسقون واما هذه خولان فانكح فيحتمل ان خولان والفاء لمجرد السببية مثلها
فى جواب الشرط واذ قد استدل لذلك فهلا استدل بقوله تعالى انا اعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر
وفى التنزيل واما وكحل ماقيك فيتوقف على النظر فيما قبله من الابيات وقد يكون معطوفا على امر مقدر يدل عليه
المعنى اى فافعل كذا وكحل كما قيل فى نحو واهجرنى مليا واما ما نقله ابو حيان عن سيبويه فغلط عليه وانما قال واعلم
انه لا يجوز من عبد الله وهذا زيد الرجلين الصالحين رفعت او نصبت لانك لا تثنى الا على من اثبته وعلمته ولا
يجوز ان تخلط من تعلم ومن لا تعلم فتجعلهما بمنزلة واحدة وقال الصفار لما منعها سيبويه من جهة النعت علم ان
زوال النعت يصححها فتصرف ابو حيان فى كلام الصفار فوهم فيه ولا حجة فيما ذكر الصفار اذ قد يكون للشىء مانعان
ويقتصر على ذكر احدهما لانه الذى اقتضاه المقام **عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس** فيه ثلاثة
اقوال احدها الجواز مطلقا وهو المفهوم من قول النحويين فى باب الاشتغال فى مثل قام زيد وعمرا اكرمته ان

عمرو الرجح لان تناسب الجملتين المتعاطفتين اولى من تخالفهما والثاني المنع مطلقا حكي عن ابن جني انه قال في قوله

غاضها الله غلاما بعد ما شابت الاصداغ والضرس نقد ان الضرس فاعل بمحذوف يفسره المذكور وليس بمبتدأ ويلزم

ايجاب النصب في مسئلة الاشتغال السابقة الا ان قال اقدر الواو للاستيناف والثالث لابي علي انه يجوز في الواو

فقط نقله عنه ابو الفتح في سر الصناعة وبنى عليه منع كون الفاء في خرجت فاذا الاسد حاضر عاطفة واضعف الثلثة القول

الثاني وقد لهج به الرازي في تفسيره وذكر في كتابه في مناقب الشافعي ان مجلسا جمعه وجماعة من الحنفية وانهم زعموا

ان قول الشافعي يحل اكل متروك التسمية مردود بقوله تعالى ولا تاكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وانه لفسق فقال فقلت

لا دليل فيها بل هي حجة للشافعي وذلك لان الواو ليست للعطف لتخالف الجملتين بالاسمية والفعلية ولا للاستيناف

لان اصل الواو ان تربط ما بعدها بما قبلها فتعين ان تكون الواو للحال فتكون جملة الحال مقيدة للنهي والمعنى لا تاكلوا

منه في حال كونه فسقا ومفهومه جواز الاكل اذا لم يكن فسقا والفسق قد فسره الله بقوله او فسقا اهل لغير الله

فالمعنى لا تاكلوا منه اذا سمي عليه غير الله ومفهومه كلوا منه اذا لم يسم عليه غير الله انتهى ملخصا وموضحا ولو ابطل العطف

بتخالف الجملتين بالانشاء والخبر لكان صوابا

العطف على معمولي عاملين

وقولهم على عاملين فيه تجوز اجمعوا على جواز العطف على معمولي عامل واحد نحو ان زيدا ذاهب وعمرا جالس وعلى معمولي عاملين نحو اعلم زيد

بكرا عمرا واخبار تاوبو بكر خالدا سعيدا منطلقا وعلى منع العطف على معمول اكثر من عاملين نحو ان زيدا ضارب

ابو لعمرو واخاك غلام بكر واما معمولا عاملين فان لم يكن احدهما جارا فقال ابن مالك هو ممتنع اجماعا نحو

كان اكلا طعامك عمرو وتمرك بكر وليس كذلك بل نقل الفارسي الجواز مطلقا عن جماعة وقيل ان الاخفش اجازه

وان كان احدهما جارا فان كان الجار مؤخرا نحو زيد في الدار والحجرة عمرو او وعمرو في الحجرة فنقل المهدوي انه ممتنع

اجماعا وليس كذلك بل هو جائز عند من ذكرنا وان كان الجار مقدما نحو في الدار زيد والحجرة عمرو فالمشهور عن

سيبويه المنع وبه قال المبرد وابن سراج وهشام وعن الاخفش الاجازة وبه قال الكسائي والفراء والزجاج و

فصل قوم منهم الاعلم فقالوا ان ولي المخفوض العاطف كالمثال جاز لانه كذا سمع ولان فيه تعادل المتعاطفين

والا امتنع نحو في الدار زيد وعمرو والحجرة وقد جاءت مواضع ظاهرها يدل على خلاف قول سيبويه كقوله تعالى

ان في السموات والارض لايات للمؤمنين وفي خلقكم وما يبث من دابة ايات لقوم يوقنون واختلاف

الليل والنهار وما انزل الله من السماء من رزق فاحيا به الارض بعد موتها وتصريف الرياح ايات لقوم

يعقلون ايات الاولى منصوبة اجماعا لانها اسم ان والثانية والثالثة قرأهما الاخوان بالنصب والباقون بالرفع

وقد استدل بالقراءتين في ايات الثالثة على المسئلة اما الرفع فعلى نيابة الواو مناب الابتداء واما النصب

فعلى نيابتها مناب ان وفي ومن اوجبت لذلك احدها ان في مقدرة فالعمل لها ويؤيده ان في حرف عبد الله

النصب بمعنى وعلى هذا الواو نائبة مناب عامل واحد وهو الابتداء او ان الثاني ان انتصاب ثابت على التوكيد
للاولى ورفعها على تقدير مبتدأ اي هي ثابت وعليهما ولبث في مقدرة والثالث بخفض قرائة النصب وهو انه
على اضمار ان وفي ذكره الشاطبي وغيره واضمار ان بعيد ثم اشكل على مذهب سيبويه قولهم هون عليك فان
الامور بكف الاله مقاديرها فليس بآتيك منهيها ولا قاصر عطف على مجرور الباء فان كان ما هنا عطفا على
مرفوع ليس لزم العطف على معمولي عاملين وان كان فاعلا بقاصر لزم عدم الارتباط بالخبر عند التقدير
فليس منهيها ولا قاصر عنك مامورها وقد اجيب بالشاذ وانه لما كان الضمير في مامورها عائدا على الامور كان كالعائد
على المنهيات لدخولها في الامور ولعل ان الزمخشري ممن منع العطف المذكور ولهذا الخبر ان سال في قوله تعالى
والشمس وضحاها والقمر اذا تلاها الآيات فقال فان قلت نصب اذا معضل لانك ان جعلت الواو عاطفة وقعت في
العطف على معمولي عاملين يعني انه اذا عطف على اذا المنصوب بالقسم والمخفوضات عطف على الشمس المخفوض بواو
القسم وان جعلتهن للقسم وقعت فيما اتفق الخليل وسيبويه على استكراهه يعني انهما استكرها ذلك لئلا
يحتاج كل قسم الى جواب يخصه ثم اجاب بان فعل القسم لما كان لا يذكر مع واو القسم بخلاف الباء صارت كأنها هي
الناصبة الخافضة وكان العطف على معمولي عامل قال ابن الحاجب وهذه قوة منه واستنباط لمعنى دقيق ثم اعترض عليه
بقوله نعم فلا اقسم بالخنس الجوار الكنس والليل اذا عسعس والصبح اذا تنفس ما ان الجار هنا الباء وقد صرح معه بفعل
القسم فلا يتنزل الباء منزلة الناصبة الخافضة انتهى وبعد فالحق جواز العطف على معمولي عاملين في نحو في الدار
زيد والحجرة عمرو ولا اشكال حينئذ في الآية واخذ ابن الخباز جواب الزمخشري فجعله قولا مستقلا فقال في كتاب النهاية
وقيل اذا كان احد العاملين محذوفا فهو كالمعدوم ولهذا اجاز العطف في نحو والليل اذا يغشى والنهار اذا تجلى
وما اظنه وقف في ذلك على كلام غير الزمخشري فينبغي له ان يقيد الحذف بالوجوب الموضع التي يعود الضمير فيها
على متأخر لفظا ورتبة وهي سبعة احدها ان يكون الضمير مرفوعا بنعم وبئس ولا يفسر الا بالتمييز نحو نعم رجلا زيد
وبئس رجلا عمرو ويلتحق بهما فعل الذي يراد به المدح والذم نحو ساء مثلا القوم وكبرت كلمة تخرج وظرف رجلا
زيد وعن الفراء والكسائي ان المخصوص هو الفاعل ولا ضمير في الفعل ويرده نعم رجلا كان زيد ولا يدخل الناسخ على
الفاعل وانه قد يحذف في نحو بئس للظالمين بدلا والثاني ان يكون مرفوعا باول المتنازعين المعمل ثانيهما نحو قوله
جفوني ولم اجف الاخلاء انني لغير جميل من خليلي مهمل والكوفيون يمنعون ذلك فقال الكسائي يحذف الفاعل وقال
الفراء يضمر ويؤخر عن المفسر فان استوى العاملان في طلب الرفع وكان العطف بالواو نحو قام وقعد اخواك فهو
فاعل بهما والثالث ان يكون مخبرا عنه فيفسره خبره نحو ان هي الا حياتنا الدنيا نموت ونحيى قال الزمخشري هذا ضمير
لا يعلم ما يعنى به الا بما يتلوه واصله ان الحياة الا حياتنا الدنيا ثم وضع هي موضع الحياة لان الخبر يدل عليها ويبينها

قال وهي النفس تحمل ما حملت وهي العرب تقول ما شاءت قال ابن مالك وهذا من جيد كلامه ولكن في تمثيله بهي النفس وهي العرب ضعف لامكان جعل النفس والعرب بدلين وتحمل وتقول خبرين وفي كلام ابن مالك ايضا ضعف لامكان وجه ثالث في المثالين لم يذكره وهو كون هي ضمير قصة فان اراد الزمخشري ان المثالين يمكن حملهما على ذلك لا انه متعين فيهما فالضعف في كلام ابن مالك وحده الرابع ضمير الشان والقصة نحو قل هو الله احد ونحو فاذا هي شاخصة ابصار الذين كفروا والكوفي يسميه ضمير المجهول وهذا الضمير مخالف للقياس من خمسة اوجه احدها عوده على ما بعده لزوما اذ لا يجوز للجملة المفسرة له ان تتقدم هي ولا شيء منها عليه وقد غلط يوسف بن السيرافي اذ قال في قوله اسكران كان ابن المراغة اذ هجا تميما بجوف الشام ام متساكر انه فيمن رفع سكران وابن المراغة ان كان شانية وابن المراغة سكران مبتدأ وخبر والجملة خبر كان والصواب ان كان زائدة والاشهر في انشاده نصب سكران ورفع ابن المراغة فارتفاع متساكر على انه خبر لهو محذوفا وروي بالعكس فاسم كان مستتر فيها والثاني ان مفسره لا يكون الا جملة ولا يشاركه في هذا ضمير واجاز الكوفيون والاخفش تفسيره بمفرد له مرفوع نحو كان قائما زيد وظننته قائما عمرو وهذا ان سمع خرج على ان المرفوع مبتدأ واسم كان وضمير ظننته راجعان اليه لانه في نية التقديم ويجوز كون المرفوع بعد كان اسمها واجاز الكوفيون انه قام وانه ضرب على حذف المرفوع والتفسير بالفعل مبنيا للفاعل او المفعول ويرده ان التفسير بالمفرد وحذف مرفوع الفعل والثالث انه لا يتبع بتابع فلا يؤكد ولا يعطف عليه ولا يبدل منه والرابع انه لا يعمل فيه الا الابتداء او احد نواسخه الخامس انه ملازم للافراد فلا يثنى ولا يجمع وان فسر بحديثين او احاديث واذا تقرر هذا علم انه لا ينبغي الحمل عليه اذا امكن غيره ومن ثم ضعف قول الزمخشري في انه يريكم ان اسم ان ضمير الشان والاولى كونه ضمير الشيطان ويؤيده انه قرئ وقبيله بالنصب وضمير الشان لا يعطف عليه وقول كثير من النحويين ان اسم ان المفتوحة المخففة ضمير الشان والاولى ان يعاد على غيره اذا امكن ويؤيده قول سيبويه في ان يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا ان تقديره انك وفي كتبت اليه ان لا تفعل انه يجزم على النهي وينصب على معنى لئلا ويرفع على انك الخامس ان يجر برب وحكمه حكم ضمير نعم وبئس في وجوب كون مفسره تمييزا وكونه هو مفردا قال ربه فتية دعوت الى ما يورث المجد دائبا فاجابوا ولكنه يلزم ايضا التذكير فيقال ربه امرأة لا ربها ويقال نعمت امرأة هند واجاز الكوفيون مطابقته للتمييز في التانيث والتثنية والجمع وليس بمسموع وعندي ان الزمخشري يفسر الضمير بالتمييز في غير بابي نعم ورب وذلك انه قال في فسواهن سبع سموات الضمير في فسواهن ضمير مبهم وسبع سموات تفسيره كقولهم ربه رجلا وقيل راجع الى السماء والسماء في معنى الجنس وقيل جمع سماءة والوجه العربي هو الاول انتهى ويدل على انه مراده ان سبع سموات بدل وظاهر تشبيهه برجلا اباه السادس ان يكون مبدلا منه الظاهر المفسر له كضربته زيدا قال ابن عصفور واجازه الاخفش ومنعه سيبويه

وقال ابن

وقال ابن كيسان هو جائز بالاجماع نقله عنه ابن مالك ومما خرجوا على ذلك قولهم اللهم صل عليه الرؤوف الرحيم قال الكسائي هو نعت والجماعة يابون نعت الضمير وقوله قد اصبحت بقرقرى كوانسا فلا تلمه ان ينام البائسا وقال سيبويه هو باضمار اذم وقولهم قاما اخواك وقاموا اخوتك وقمن نسوتك وقيل على التقديم والتأخير وقيل الالف والواو والنون احرف كالتاء في قامت هند وهو المختار السابع ان يكون متصلا بفاعل مقدم ومفسره مفعول مؤخر كضرب غلامه زيدا اجازه الاخفش وابو الفتح وابو عبد الله الطوال من الكوفيين ومن شواهده قول حسان ولو ان مجدا اخلد الدهر واحدا من الناس ابقى مجده الدهر مطعما وقوله كسا حلمه ذا الحلم اثواب سودد ورقى نداه ذا الندى في ذرى المجد والجمهور يوجبون في ذلك في النثر تقديم المفعول نحو واذ ابتلى ابراهيم ربه ويمتنع بالاجماع نحو صاحبها في الدار لاتصال الضمير بغير الفاعل ونحو ضرب غلامها عبد هند لتفسيره بغير المفعول والواجب فيهما تقديم الخبر والمفعول ولا خلاف في جواز نحو ضرب غلامه زيد وقال الزمخشري في ولا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا الآية في قراءة ابي عمرو فلا تحسبنهم بالغيبة وضم آخر الفعل ان الفعل مسند للذين يفرحون بما اتوا الآية وقوله هما على ضمير هم محذوفا والاصل لا يحسبن الذين يفرحون بمفازة اي لا يحسبن انفسهم الذين يفرحون فائزين فلا يحسبنهم تأكيد وكذا قال في قراءة هشام ولا يحسبن الذين قتلوا في سبيل الله امواتا بالغيبة ان التقدير ولا يحسبنهم الذين ورده ابو حيان بان فيه عود الضمير على المؤخر وهذا غريب جدا فان هذا المؤخر مقدم الرتبة ووقع له نظير هذا في قول القائل مررت برجل ذاهبة فرسه مكسورا سرجها فقال تقديم الحال هنا على عاملها وهو ذاهبة ممتنع لان فيه تقديم الضمير على مفسره ولا شك انه لو قدم لكان كقولك غلامه ضرب زيد ووقع لابن مالك في هذا المثال سهو من وجه غير هذا وهو انه منع من التقديم لكون العامل صفة ولا خلاف في جواز تقديم معمول الصفة عليها دون الموصوف ومن الغريب ان ابا حيان صاحب هذه المقالة الموقع له انه منع عود الضمير على ما تقدم لفظا واجاز عوده على ما تأخر لفظا ورتبة اما الاول فانه منع في قوله تعالى وما عملت من سوء تود لو ان بينها الآية كون ما شرطية لان تود حينئذ يكون دليل الجواب لا جوابا لكونه مرفوعا فيكون في نية التقديم فيكون الضمير في بينه عائدا الى ما تأخر لفظا ورتبة وهذا عجيب فان الضمير الآن عائد على متقدم لفظا ولو قدم تود لغير التركيب ولزم ان يمنع ضرب زيدا غلامه لان زيدا في نية التأخير وقد استشعر ورود ذلك وفرق بينهما بما لا معول عليه واما الثاني فانه قال في قوله تعالى ثم بدا لهم من بعد ما راوا الآيات ليسجننه ان فاعل بدا عائد على السجن المفهوم من ليسجننه

شرح حال الضمير المسمى فصلا

وعمادا والكلام فيه في اربع مسائل الاولى في شروطه وهي ستة وذلك انه يشترط فيما قبله امران احدهما كونه مبتدأ في الحال او في الاصل نحو واولئك هم المفلحون وانا لنحن الصافون كنت انت الرقيب عليهم تجدوه عند الله هو خيرا ان ترن انا اقل منك مالا واجاز الاخفش وقوعه بين الحال

وصاحبها كان زيد هو ضاحكا وجعل منه هؤلاء بناتي هن اطهر لكم فيمن نصب اطهر ولحن ابو عمرو من قرأ بذلك
وقد خرجت على ان هؤلاء بناتي جملة وهن اما توكيد لضمير مستتر في الخبر او مبتدا ولكم الخبر وعليهما فاطهر حال
وفيهما نظر اما الاول فلان بناتي جامد غير مؤول بمشتق فلا يتحمل ضميرا عند البصريين واما الثاني فلان الحال
لا يتقدم على عاملها الظرفي عند اكثرهم والثاني كونه معرفة كما مثلنا واجاز الفراء وهشام ومن تابعهما من
الكوفيين كونه نكرة نحو ما ظننت احدا هو القائم وكان رجل هو القائم وحملوا عليه ان تكون امة هي اربى من امة
فقدروا اربى منصوبا وشرط ما بعده امران كونه خبر المبتدا في الحال او في الاصل وكونه معرفة او كالمعرفة في انه
لا يقبل ال كما تقدم في خيرا واقل وشرط الذي كمعرفة ان يكون اسما كما مثلنا وخالف في ذلك الجرجاني فالحق المضارع
بالاسم لتشابههما وجعل منه انه هو يبدئ ويعيد وهو عند غيره توكيد او مبتدا وتبع الجرجاني ابو البقاء فاجاز
الفصل في ومكر اولئك هو يبور وابن الخباز فقال في شرح الايضاح لا فرق بين كون امتناع ال عارضا كافعل
من او المضاف كمثلك وغلام زيد او لذاته كالفعل المضارع انتهى وتمثيله بغلام زيد مردود لانه معرفة وقد نقل
انه يلزمه اجازة ذلك مع الماضي وهو قول السهيلي قال في وانه هو اضحك وابكى وانه هو امات واحيى وانه خلق
الزوجين انما اتى بضمير الفصل في الاولين دون الثالث لان بعض الجهال قد يثبت هذه الافعال لغير الله كقول
نمروذ انا احيي واميت واما الثالث فلم يدعه احد من الناس انتهى وقد يستدل لقول الجرجاني بقوله تعالى ويرى
الذين اوتوا العلم الذي انزل اليك من ربك هو الحق ويهدي فعطف يهدي على الحق الواقع خبرا بعد الفصل
انتهى ويشترط لما قبله امران احدهما ان يكون بصيغة المرفوع فيمتنع زيد اياه الفاضل وانت اياك العالم واما
انك اياك الفاضل فجائز على البدل عند البصريين وعلى التوكيد عند الكوفيين والثاني ان يطابق ما قبله
فلا يجوز كنت هو الفاضل واما قول جرير بن الخطفى وكائن بالاباطح من صديق يراني لو اصبت هو المصابا
وكان قياسه يراني انا مثل ان ترن انا اقل منك مالا وولدا فقيل ليس فصلا وانما هو توكيد للفاعل
وقيل بل هو فصل وقيل لما كان عند صديقه بمنزلة نفسه حتى كان اذا اصيب كان صديقه قد اصيب جعل ضمير
الصديق بمنزلة ضميره لانه نفسه في المعنى وقيل هو على تقدير مضاف الى الياء اي يرى مصابي والمصاب مصدر
كقولهم جبر الله مصابك اي مصيبتك اي يرى مصابي هو المصاب العظيم ومثله في حذف الصفة الآن جئت بالحق
اي الواضح والا لكفروا بمفهوم الظرف فلا نقيم لهم يوم القيمة وزنا اي نافعا لان اعمالهم توزن بدليل ومن خفت
موازينه الآية واجاز واسر بيه يسر بتقدير الصفة اي فاحد الالم بعد وزعم ابن الحاجب ان الانشاد لو اصيب
باسناد الفعل الى ضمير الصديق وان هو توكيد له او لضمير يرى اذ لا يقول عاقل يراني مصابا اذا اصابتني مصيبة
انتهى وعلى ما قدمناه من تقدير الصفة لا يتجه الاعتراض ويروى يراه اي يرى نفسه فيه تقدير الخطاب ولا اشكال

ح ولا تقدير والمصاب مفعول لا مصدر ولم يطلع على هاتين الروايتين بعضهم فقال لو انه قال يراه لكان حسنا
اي يرى الصديق نفسه مصابا اذا اصيب المسألة الثانية في فائدته وهي ثلاثة امور احدها لفظي وهو الاعلام من
اول الامر بان ما بعده خبر لا تابع ولهذا سمي فصلا لانه فصل بين الخبر والتابع وعمادا لانه يعتمد عليه معنى الكلام
واكثر النحويين يقتصر على ذكر هذه الفائدة وذكر التابع اولى من ذكر اكثرهم الصفة لوقوع الفصل في نحو كنت
انت الرقيب عليهم والضمائر لا توصف والثاني معنوي وهو التوكيد ذكره جماعة وبنوا عليه انه لا يجامع التوكيد
فلا يقال زيد نفسه هو الفاضل وعلى ذلك سماه بعض الكوفيين دعامة لانه يدعم به الكلام اي يقوى ويؤكد
والثالث معنوي ايضا وهو الاختصاص وكثير من البيانيين يقتصر عليه وذكر الزمخشري الثلاثة في تفسير
اولئك هم المفلحون فقال فائدته الدلالة على ان الوارد بعده خبر لا صفة والتوكيد وايجاب ان فائدة المسند
ثابتة للمسند اليه دون غيره المسألة الثالثة في محله زعم البصريون انه لا محل له ثم قال اكثرهم انه حرف فلا اشكال
وقال الخليل اسم ونظيره على هذا القول اسماء الافعال فيمن يراها غير معمولة لشيء وال الموصولة وقال الكوفيون
له محل ثم قال الكسائي محله بحسب ما بعده وقال الفراء بحسب ما قبله فمحله بين المبتدا والخبر رفع وبين معمولي ظن نصب وبين
معمولي كان رفع عند الفراء ونصب عند الكسائي وبين معمولي ان بالعكس المسألة الرابعة فيما يحتمل من الاوجه في نحو
كنت انت الرقيب عليهم ونحو ان كنا نحن الغالبين الفصلية والتوكيد دون الابتداء لانتصاب ما بعده وفي نحو وانا
لنحن الصافون ونحو زيد هو ... ونحو ان عمرا هو الفاضل الفصلية والابتداء دون التوكيد لدخول اللام في
الاولى ولكون ما قبله ظاهرا في الثانية والثالثة ولا يؤكد الظاهر بالمضمر لانه ضعيف والظاهر قوي وفي قول ابو البقا
فاجاز في ان شانئك هو الابتر التوكيد وقد مر انه توكيد لضمير مستتر في شانئك ويحتمل الثلاثة في نحو انت
انت الفاضل ونحو انك انت علام الغيوب ومن اجاز ابدال الضمير من الظاهر اجاز في نحو ان زيدا هو الفاضل
البدلية وهو ابو البقاء فاجاز في تجدوه عند الله هو خيرا كونه بدلا من الضمير المنصوب ومن مسائل الكتاب قد
جربتك فكنت انت انت الضمير ان مبتدا وخبر والجملة خبر كان ولو قدرت الاول فصلا او توكيدا قلت انت اياك
والضمير في قوله تعالى ان تكون امة هي اربى من امة مبتدا لان ظهور ما قبله يمنع التوكيد وتنكيره يمنع الفصل وفي الحديث
كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون ابواه هما اللذان يهودانه وينصرانه ان قدر في يكون ضمير الكل فابواه مبتدا
وقوله هما اما مبتدا ثان وخبره اللذان والجملة خبر ابواه واما فصل واما بدل من ابواه اذا اجزنا ابدال الضمير
من الظاهر واللذان خبر ابواه وان قدر يكون خاليا من الضمير فابواه اسم يكون وهما مبتدا او فصل او بدل وعلى
الاول فاللذان بالالف وعلى الآخرين بالياء روابط الجمل بما هي خبر عنه وهي عشرة احدها الضمير وهو الاصل
ولهذا يربط به مذكورا كزيد ضربته ومحذوفا مرفوعا نحو ان هذان لساحران اذا قدر لهما ساحران ومنصوبا

كقراءة ابن عامر في سورة الحديد وكلٌّ وعد الله الحسنى ولم يقرأ بذلك في سورة النساء بل قرأ بنصب كلٍّ كالجماعة
لان قبله جملة فعلية وهي وفضّل الله المجاهدين فتساوى بين الجملتين في الفعلية بل بين الجمل لان بعده وفضّل الله
المجاهدين وهذا انما اغفلوا اعني الترجيح باعتبار ما يعطف على الجملة فانهم ذكروا رجحان النصب على الرفع في باب الاشتغال
في نحو قام زيد وعمرًا اكرمته للتناسب ولم يذكروا مثل ذلك في نحو زيدًا ضربته واكرمت عمرًا ولا فرق بينهما
وقول ابي النجم كله لم اصنع ولو نصب على التاكيد لم يصح لان ذنبا نكرة او على المفعولية كان فاسدًا معنًى لما بينا
في فصل كل وضعيفًا صناعة لان نحو كل المتصلة بالضمير لا تستعمل الا توكيدا او مبتدأ نحو ان الامر كله
قرئ بالنصب والرفع وقراءة جماعة افحكم الجاهلية يبغون بالرفع ومجرور نحو السمن منوان بدرهم اي منه
وقول امرأة زوجي المس مس ارنب والريح ريح زرنب اذا لم يقل ان ال نائبة عن الضمير وقوله تعالى ولمن صبر وغفر ان
ذلك لمن عزم الامور اي ان ذلك منه لابد من هذا التقدير سواء قدرنا اللام للابتداء ومن موصولة او شرطية
ام قدرنا اللام موطئة ومن شرطية اما على الاول فلان الجملة خبر واما على الثاني فلانه لابد في جواب اسم الشرط
المرتفع بالابتداء من ان يشتمل على ضميره سواء قلنا ان الخبر الجزاء او فعل الشرط وهو الصحيح واما على الثالث
فلانها جواب القسم في اللفظ وجواب الشرط في المعنى وقول ابي البقاء والحوفي ان الجملة جواب الشرط مردود ولانها
اسمية وقولهما انها على اضمار الفاء مردود لاختصاص ذلك بالشعر ويجب على قولهما ان تكون اللام للابتداء لا للتوطئة
تنبيه قد يوجد الضمير في اللفظ ولا يحصل الربط وذلك في ثلاث مسائل احديها ان يكون معطوفا بغير الواو نحو زيد
قام عمرو فهو او ثم هو الثانية ان يعاد العامل نحو زيد قام عمرو قام هو الثالثة ان يكون بدلا نحو حسن الجارية الجارية
اعجبتني هو فهو بدل اشتمال من الضمير المستتر العائد على الجارية وهو في التقدير كانه من جملة اخرى وقياس قول
من جعل العامل في البدل نفس العامل في المبدل منه ان يصح المسئلة ونحو ذلك مسئلة الاشتغال نحو
الرفع والنصب في نحو زيد ضربت عمرا واباه ويمتنع الرفع والنصب مع الفاء وثم ومع النصب بالعامل اذا ابدلت
اخاه نحو من عمرو والجر على ما مر من الاختلاف في عامل البدل فان قدرته بيانا جاز باتفاق ويجوز باتفاق زيد ضربت
رجلا يحبه بنعت رجل او بنصبه لان الصفة والموصوف كالشيء الواحد الثاني الاشارة نحو والذين كذبوا
باياتنا واستكبروا عنها اولئك اصحاب النار والذين آمنوا وعملوا الصالحات لا نكلف نفسا الا وسعها
اولئك اصحاب الجنة ان السمع والبصر والفؤاد كل اولئك كان عنه مسئولا ويحمله ولباس التقوى ذلك خير وخص
ابن الحاجب المسئلة بكون المبتدأ موصولا او موصوفا والاشارة اشارة البعيد فيمتنع نحو زيد قام هذا
وزيد فلم ذلك المانع والحجة عليه الآية الثالثة ولا حجة في الرابعة لاحتمال كون ذلك فيها بدلا او بيانا وجوز
الفارسي كونه صفة وتبعه جماعة منهم ابو البقاء ورده الحوفي بان الصفة لا تكون اعرف من الموصوف الثالث

اعادة المبتدأ بلفظه واكثر وقوع ذلك في مقام التهويل والتفخيم نحو الحاقة ما الحاقة واصحاب اليمين ما اصحاب اليمين
وقال لا ارى الموت يسبق الموت شيء نغص الموت ذا الغنى والفقيرا والرابع اعادته بمعناه نحو زيد جاءني ابو عبد الله
اذا كان ابو عبد الله كنية له اجازه ابو الحسن مستدلا بنحو قوله تعالى والذين يمسكون بالكتاب واقاموا الصلوة انا لا نضيع اجر
المصلحين واجيب بمنع كون الذين مبتدأ بل هو مجرور بالعطف على الذين يتقون ولئن سلم فالرابط العموم لان المصلحين
اعم من المذكورين او ضمير محذوف اي منهم وقال الحوفي الخبر محذوف اي ماجورون والجملة دليله والخامس عموم يشمل
المبتدأ نحو زيد نعم الرجل وقوله فاما الصبر عنها فلا صبر كذا قالوا ويلزمهم ان يجيزوا زيد مات الناس وعمرو كل
الناس يموتون وخالد لا رجل في الدار واما المثال فقيل الرابط اعادة المبتدأ بمعناه بناء على قول ابي الحسن
في صحة تلك المسئلة وعلى القول بان ال في فاعل نعم وبئس للعهد لا للجنس واما البيت فالرابط فيه اعادة المبتدأ
بلفظه وليس العموم فيه مرادا اذ المراد انه لا صبر له عنها لا انه لا صبر له عن شيء والسادس ان يعطف بفاء السببية جملة
ذات ضمير على جملة خالية منه او بالعكس نحو الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة وقوله وانسان عيني
يحسر الماء تارة ويبدو وتارات يجم فيغرق كذا قالوا والبيت محتمل لان يكون اصله يحسر الماء عنه اي ينكشف عنه وفي المسئلة
بحث يتقدم في موضعه والسابع العطف بالواو اجازه هشام وحده نحو زيد قامت هند واكرمها ونحو زيد قام و
قعدت هند بناء على ان الواو للجمع فالجملتان كالجملة كمسئلة الفاء وانما الواو للجمع في المفردات لا في الجمل بدليل جواز هذان
قائم وقاعد دون هذان يقوم ويقعد والثامن شرط يشتمل على ضمير مدلول على جوابه بالخبر نحو زيد يقوم عمرو ان
قام والتاسع ال النائبة عن الضمير وهو قول الكوفيين وطائفة من البصريين ومنه واما من خاف مقام ربه و
نهى النفس عن الهوى فان الجنة هي المأوى والعاشر كون الجملة نفس المبتدأ في المعنى نحو هجيري ابي بكر لا اله الا الله
ومن هذا اخبار ضمير الشان والقصة نحو قل هو الله احد ونحو فاذا هي شاخصة ابصار الذين كفروا تنبيه الرابط
في قوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا يتربصن اما النون على ان الاصل وازواج الذين كفروا
واما كلمة ثم محذوفة بعد نحو هي ما اضيف اليها على التدريج وتقديرها اما قبل يتربصن اي ازواجهم يتربصن
وهو قول الاخفش واما بعده اي يتربصن بعدهم وهو قول الفراء وقال الكسائي وتبعه ابن مالك الاصل يتربصن
ازواجهم ثم جيء بالضمير مكان الازواج لتقدم ذكرهن فامتنع ذكر الضمير لان النون لا تضاف لكونها ضميرا وحصل
الربط بالضمير القائم مقام الظاهر المضاف للضمير

الاشياء التي تحتاج الى الربط

وهي احد عشر احدها الجملة
المخبر بها وقد مضت ومن ثم كان مردودا قول ابن الطراوة في لولا زيد لاكرمتك ان لاكرمتك هو الخبر وقول
عطية في فالحق والحق اقول لاملأن جهنم ان لاملأن خبر الحق الاول فيمن قرا بالرفع وقوله ان التقدير ان املأ مردود
لان ان تصير الجملة مفردا وجواب القسم لا يكون مفردا بل الخبر فيهما محذوف اي لولا زيد موجود والحق قسمي

في لعمرك لا تفعل. الثاني الجملة الموصوف بها ولا يربطها الا الضمير إما مذكوراً نحو حتى تنزل علينا كتاباً نقرؤه او مقدراً إما مرفوعاً كقوله إن يقتلوك فإن قتلك لم يكن عاراً عليك ورب قتل عارُ اي هو عار وإما منصوباً كقوله حميت حمى تهامة بعد نجد وما شيء حميت بمستباح اي حميته وإما مجروراً نحو واتقوا يوماً لا تجزي نفس عن نفس شيئاً ولا يقبل منها شفاعة ولا يؤخذ منها عدل ولا هم ينصرون فإنه على تقدير فيه اربع مرات وهل حذف الجار والمجرور معاً او حذف الجار وحده فانتصب الضمير واتصل بالفعل كما قال ويوم شهدناه سليماً وعامراً اي شهدنا فيه ثم حذف منصوباً قولان الاول عن سيبويه والثاني عن ابي الحسن وفي امالي ابن الشجري قال الكسائي لا يجوز ان يكون المحذوف الا الهاء اي ان الجار حذف اولاً ثم حذف الضمير وقال آخرون لا يكون المحذوف الا فيه وقال اكثر النحويين منهم سيبويه والاخفش يجوز الامران والاقيس عندي الاول انتهى وهو مخالف لما نقل غيره وزعم ابو حيان ان الاولى ان لا يقدر في الآية الاولى ضمير بل يقدر ان الاصل يوماً يوم لا تجزي فيوم بدل ثم حذف يوم الثاني من الاول ثم حذف المضاف ولا نعلم ان مضافاً الى الجملة حذف ثم ادعى ان الجملة باقية على محلها من الخفض شاذاً او انها انتصبت عن المضاف فلا تكون الجملة حينئذ مفعولاً في مثل هذا الموضع. الثالث الجملة الموصول بها الاسماء ولا يربطها غالباً الا الضمير إما مذكوراً نحو الذين يؤمنون ونحو وما عملته ايديهم وفيها ما تشتهيه الانفس وتلذه [illegible] وإما مقدراً نحو ايهم اشد ونحو وما عملت ايديهم وفيها ما تشتهي الانفس ونحو ويشرب مما تشربون والحذف من الصلة اقوى منه من الصفة ومن الصفة اقوى منه من الخبر وقد يربطها ظاهر يخلف الضمير كقوله فيا رب ليلى انت في كل موطن وانت الذي في رحمة الله اطمع وهو قليل لا يقاس عليه وانت الذي في رحمته وقد كان يمكنه ان يقول في رحمتك كقوله وانت الذي اخلفتني ما وعدتني وكأنهم كرهوا بناء قليل على قليل اذ الغالب ان الذي وصله نحو فعلت قليل ومع هذا فهو مقيس لكثرته واما انت الذي قام زيد فقليل غير مقيس وعلى هذا فقول الزمخشري في قوله تعالى الحمد لله الذي خلق السموات والارض وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا بربهم يعدلون انه يجوز كون العطف بثم على الجملة الفعلية ضعيف لانه يلزم ان يكون من هذا القبيل ويكون الاصل كفروا به لان المعطوف على الصلة صلة فلا بد من رابط واما اذا قدر العطف على الحمد لله وما بعده فلا اشكال. الرابع الواقعة حالاً وارابطها الواو والضمير نحو لا تقربوا الصلاة وانتم سكارى او الواو فقط نحو لئن اكله الذئب ونحن عصبة ونحو جاء زيد والشمس طالعة او الضمير فقط نحو ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة وزعم ابو الفتح في سورة الثانية انه لا بد من تقدير الضمير اي طالعة وقت مجيئه وزعم الزمخشري في الثالثة انها شاذة نادرة وليس كذلك لورودها في مواضع من التنزيل نحو اهبطوا بعضكم لبعض عدو تستذرونه وراء ظهورهم كأنهم لا يعلمون والله يحكم لا معقب لحكمه وما ارسلنا قبلك من المرسلين الا انهم ليأكلون الطعام ويوم القيامة ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة وقد

تخلو منهما لفظاً فيقدر الضمير نحو مررت بالبر قفيز بدرهم او الواو كقوله يصف غائصاً لطلب اللؤلؤ نصف النهار وهو غائص وصاحبه لا يدري ما حاله: نصف النهار الماء غامره ورفيقه بالغيب لا يدري. الخامس المفسرة لعامل الاسم المشتغل عنه نحو زيداً ضربته او ضربت اخاه او عمراً واخاه اذا قدرت الاخ بياناً فان قدرته بدلاً لم يصح نصب الاسم على الاشتغال ولا رفعه على الابتداء وكذا لو عطفت بغير الواو وكقوله تعالى والذين كفروا فتعساً لهم الذين مثلاً وتعساً مصدر لفعل محذوف هو الخبر ولا يكون الذين منصوباً بمحذوف يفسره تعساً كما تقول زيداً ضرباً اياه ولا يجوز زيداً جدعاً له ولا عمراً سقياً له خلافاً لجماعة منهم ابو حيان لان اللام متعلقة بمحذوف لا بالمصدر لانه لا يتعدى بالحرف وليست اللام لام التقوية لانها لازمة ولام التقوية غير لازمة وقوله تعالى سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة ان قدرت من زائدة فكم مبتدأ او مفعول لاتيناهم مقدراً بعده وان قدرتها بياناً لكم كما هي بيان في ما ننسخ من آية صح لواحد من الوجهين لعدم الرجوع الى كم وانما هي مفعول ثان مقدم مثل أعشرين درهماً اعطيتك وجوزه الزمخشري في كم الخبرية والاستفهامية ولم يذكر النحويون ان كم الخبرية تعلق العامل عن العمل وجوز بعضهم زيادة من كما قدمنا وانما تزاد بعد الاستفهام بهل خاصة وقد يكون تجويزه ذلك على قول من لا يشترط كون الكلام غير موجب مطلقاً او على قول من يشترط في غير باب التمييز ويرى انها في نحو رطل من زيت وخاتم من حديد زائدة لا مبينة للجنس. السادس والسابع بدلا البعض والاشتمال ولا يربطهما الا الضمير ملفوظاً به نحو ثم عموا وصموا كثير منهم يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه او مقدراً نحو من استطاع اليه سبيلاً اي منهم ونحو قتل اصحاب الاخدود النار اي فيه وقيل ال خلف عن الضمير اي ناره وقال الاعشى لقد كان في حول ثواء ثويته تقضي لبانات ويسأم سائم اي ثويته فيه فالهاء في ثويته مفعول وهو ضمير الثواء لان الجملة صفة والهاء رابطة الصفة والضمير المقدر رابط للبدل وهو ثواء بالمبدل منه وهو حول وزعم ابن سيدة انه يجوز كون الهاء من ثويته للحول على الاتساع في ضمير الظرف بحذف كلمة في وليس بشيء لخلو الصفة عن ضمير الموصوف ولاشتراط الرابط في بدل البعض وجب في نحو قولك مررت بثلاثة زيد وعمرو القطع بتقدير منهم لانه لو اتبع لكان البدل بدل بعض من غير ضمير. تنبيه انما لم يحتج بدل الكل الى رابط لانه نفس المبدل منه في المعنى كما ان الجملة التي هي نفس المبتدأ لا تحتاج الى رابط. الثامن معمول الصفة المشبهة ولا يربطه الا الضمير اما ملفوظاً به نحو زيد حسن وجهه او وجهاً منه او مقدراً نحو زيد حسن وجهاً اي منه واختلف في نحو زيد حسن الوجه بالرفع فقيل التقدير منه وقيل ال خلف عن الضمير وقال الله تعالى وان للمتقين لحسن مآب جنات عدن مفتحة لهم الابواب جنات بدل من حسن او عطف بيان والثاني عن البصريين لانه لا يجوز عندهم ان يقع عطف البيان في النكرات وقول الزمخشري انه معرفة لان عدناً علم على الاقامة بدليل جنات عدن التي وعد الرحمن عباده بالغيب لو صح لتعينت البدلية بالاتفاق اذ لا تبيين لمعرفة بالنكرة ولكن قوله

وانما عدن مصدر عدن وهو نكرة والتي في الآية بدل لا نعت ومفتحة حال من جنات لاختصاصها بالاضافة
او صفتها لا صفة لجنات لانه مذكور ولان البدل لا يتقدم على النعت والابواب مفعول ما لم يسم فاعله او بدل
من ضمير مستتر والاول اولى لضعف مثل مررت بامرأة حسنة الوجه وعليهما فلا بد من تقدير ان الاصل الابواب
منها او ابوابها وان ال عن الضمير وهذا البدل بدل بعض لا بدل اشتمال خلافا للزمخشري التاسع جواب
اسم الشرط المرفوع بالابتداء لا يربطه ايضا الا الضمير اما مذكورا نحو فمن يكفر بعد منكم فاني اعذبه او مقدرا
او منويا عنه نحو فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج اي منه والاصل في حجه واما قوله تعالى
بلى من اوفى بعهده واتقى فان الله يحب المتقين ومن يتول الله ورسوله والذين آمنوا فان حزب الله هم
الغالبون وقول الشاعر فمن تكن الحضارة اعجبته فاي رجال بادية ترانا فقال الزمخشري في الآية الاولى
ان الرابط عموم المتقين والظاهر انه لا عموم فيها وان المتقين مساوون لمن تقدم ذكره وانما الجواب في الآيتين
والبيت محذوف وتقديره في الآية الاولى يحبه الله وفي الثانية يغلب وفي البيت فلسنا على صفته
العاشر العاملان في باب التنازع فلا بد من ارتباطهما اما بعاطف كما في قام وقعد اخواك او عمل اولهما
في ثانيهما نحو وانه كان يقول سفيهنا على الله شططا وانهم ظنوا كما ظننتم ان لن يبعث الله احدا او كان
ثانيهما جوابا للاول اما جوابية الشرط نحو قوله تعالى تعالوا يستغفر لكم رسول الله ونحو آتوني افرغ عليه قطرا او جواب
السؤال نحو يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة او نحو ذلك من اوجه الارتباط ولا يجوز قام قعد زيد
ولذلك بطل قول الكوفيين ان من التنازع قول امرئ القيس كفاني ولم اطلب قليل من المال وانه حجة على
رجحان اختيار اعمال الاول لان الشاعر فصيح وقد ارتكبه مع لزوم حذف المفعول للثاني وترك اعمال الثاني مع امكانه منه
وسلامته من الحذف والصواب انه ليس من باب التنازع في شيء لاختلاف مطلوبي العاملين فان كفاني طالب للقليل
واطلب طالب للملك محذوفا للدليل وليس طالبا للقليل لئلا يلزم فساد المعنى وذلك لان التنازع يوجب
تقدير قوله ولم اطلب مطلوبا على كفاني وح يلزم كونه مثبتا لانه داخل في حيز الامتناع المفهوم من لو اذا
امتنع النفي جاء الاثبات فيكون قد اثبت طلبه للقليل بعدما نفاه بقوله ولو اسعى لادنى معيشة وانما لم يجز
ان يقدر مستانفا لانه لا ارتباط بينه وبين كفاني فلا تنازع بينهما فان قلت انما يجوز التنازع على تقدير
الواو للحال فانك اذا قلت لو دعوته لاجابني غير متوان افادت لو انتفاء الدعاء والاجابة دون انتفاء عدم
التواني حتى يلزم اثبات التواني قلت اجاز ذلك قوم منهم ابن الحاجب في شرح المفصل ووجه به قول الفارسي و
الكوفيين ان البيت من التنازع واعمال الاول وفيه نظر لان المعنى لو ثبت ان اسعى لادنى معيشة لكفاني القليل
في حال اني غير طالب له فيكون انتفاء كفاية القليل المقيد بعدم طلبه موقوفا على طلبه له فيتوقف عدم الشيء على

وجوده وبطلت القاعدة ايضا بطل قول بعضهم في فلما تبين له قال اعلم ان الله على كل شيء قدير ان فاعل تبين
ضمير راجع الى المصدر المفهوم من ان وصلتها بناء على ان تبين واعلم قد تنازعا كما في ضربني وضربت زيدا اذ لا
ارتباط بين تبين واعلم على انه لو صح الحمل على التنازع لم يصح حمل التنزيل عليه لضعف الاضمار قبل الذكر في باب التنازع حتى ان الكوفيين
لا يجيزونه البتة وضعف حذف مفعول عامل الثاني اذا اهمل كضربني وضربت زيدا حتى ان البصريين لا يجيزونه
الا في الضرورة والصواب ان مفعول اعلم للملك محذوف كما قدمنا وان فاعل تبين ضمير مستتر اما للمصدر اي فلما تبين
له تبين كما قالوا في ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه او للشيء دل عليه الكلام اي فلما تبين له الامر او ما اشكل
عليه ونظيره اذا كان غدا فأتني اي اذا كان هو اي ما نحن عليه من سلامة الحادي عشر الفاظ التوكيد الاول وانما
يربطها الضمير الملفوظ به نحو جاء زيد نفسه والزيدان كلاهما والقوم كلهم ومن ثم كان مردودا قول الهروي
في الذخائر يقول جاء القوم جميعا على الحال وجميع على التوكيد وقول بعض من عاصرناه في قوله تعالى هو الذي خلق
لكم ما في الارض جميعا ان جميعا تاكيد لما ولو كان كذا لقيل جميعه ثم التاكيد بجميع قليل فلا يحمل عليه التنزيل
والصواب انه حال وقول الفراء والزمخشري في قراءة بعضهم انا كلا فيها ان كلا تاكيد والصواب انه بدل وابدال
الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل جائز اذا كان مفيدا للاحاطة نحو قمتم ثلاثتكم وبدل الكل لا يحتاج الى ضمير ونحو
لكل ان تلي العوامل اذا لم تتصل بالضمير نحو جاءني كل القوم فيجوز مجيئها بدلا بخلاف جاءني كلهم ولا يجوز الا
في الضرورة فهذا الحسن تامل في هذه القراءة وخرجها ابن مالك على ان كلا حال وفيه ضعفان تنكير كل
بقطعها عن الاضافة لفظا ومعنى وهو نادر كقول بعضهم مررت بهم كلا اي جميعا وتقديم الحال على عاملها الظرفي
واحترزت بذكر الاول عن اجمع واخواته فانها انما يؤكد بها بعد كل نحو فسجد الملائكة كلهم اجمعون **الامور
التي يكتسبها الاسم بالاضافة** وهي احد عشر احدها التعريف نحو غلام زيد الثاني التخصيص نحو غلام امرأة
والمراد بالتخصيص الذي لم يبلغ درجة التعريف فان غلام رجل اخص من غلام ولكنه لم يتميز بعينه كما تميز غلام زيد
الثالث التخفيف كضارب زيد وضاربا عمرو وضاربو بكر اذا اردت الحال او الاستقبال فان الاصل فيهن
ان يعملن النصب ولكن الخفض اخف منه اذ لا تنوين معه ولا نون ويدل على ان هذه الاضافة لا تفيد التعريف
قولك الضارب زيد والضاربو زيد ولا يجتمع على الاسم تعريفان وقوله تعالى هديا بالغ الكعبة ولا توصف النكرة
بالمعرفة وقوله تعالى ثاني عطفه وقول ابي كبير فاتت به حوش الفؤاد مبطنا سهدا اذا ما نام ليل الهوجل
ولا تنصب المعرفة على الحال وقول جرير يا رب غابطنا لو كان يطلبكم لاقى مباعدة منكم وحرمانا ولا تدخل رب
على المعارف وفي التسهيل ان ابن مالك رد على ابن الحاجب في قوله ولا تفيد الا تخفيفا فقال بل تفيد ايضا التخصيص
فان ضارب زيد اخص من ضارب وهذا سهو فان ضارب زيد اصله ضارب زيدا بالنصب وليس اصله ضاربا فقط

والتخصيص حاصل بالمعمول قبل ان تأتي الاضافة فان لم يكن الوصف بمعنى الحال والاستقبال فاضافته محضة تفيد
التعريف والتخصيص لانها ليست في تقدير الانفصال وعلى هذا صح وصف اسم الله تعالى بمالك يوم الدين قال الزمخشري
اريد باسم الفاعل هنا اما الماضي كقولك هو مالك عبده امس اي مالك الامور يوم الدين على حد ونادى
اصحاب النار ولهذا قرأ ابو حنيفة ملك يوم الدين واما الزمان المستمر كقولك هو مالك العبيد فانه
بمنزلة قولك مولى العبيد انتهى ملخصا وهو حسن ولكنه نقض هذا المعنى الثاني عندما تكلم على قوله تعالى
جاعل الليل سكنا والشمس والقمر حسبانا فقال قرئ بجر الشمس والقمر عطفا على الليل وبنصبهما باضمار جعل او
عطفا على محل الليل لان اسم الفاعل هنا ليس في معنى المضي فتكون اضافته حقيقية بل هو دال على جعل مستمر
في الازمنة المختلفة ومثله فالق الحب والنوى وفالق الاصباح كما تقول زيد قادر عالم ولا تقصد زمانا دون
زمان انتهى وحاصله ان اضافة الوصف انما تكون حقيقية اذا كان بمعنى الماضي وانه اذا كان لافادة حدث
مستمر في الازمنة كانت اضافته غير حقيقية وكان عاملا ولعل الامر كذلك الرابع ازالة القبح والتجوز كمررت بالرجل
الحسن الوجه فان في رفع الوجه قبح الكلام لخلو الصفة لفظا عن ضمير الموصوف وان نصبته حصل التجوز باجرائك الوصف
القاصر مجرى المتعدي الخامس تذكير المؤنث كقوله انارة العقل مكسوف بطوع هوى وعقل عاصي الهوى يزداد تنويرا
قيل ويحتمل ان يكون منه ان رحمة الله قريب من المحسنين وبعده لعل الشاعر ذكر الوصف حيث اضافه
ولكن ذكر الفراء انهم التزموا التذكير في قريب اذا لم يرد قرب النسب قصدا للفرق وقول الجوهري ان التذكير لكون التأنيث
مجازا باطل لوجوب التأنيث في نحو الشمس طلعت والموعظة نافعة وانما فرق في حكم المجازي والحقيقي الظاهر لا
المضمر السادس تأنيث المذكر كقولهم قطعت بعض اصابعه وقرئ تلتقطه بعض السيارة ويحتمل ان يكون منه فله
عشر امثالها وكنتم على شفا حفرة من النار فانقذكم منها اي من الشفا ويحتمل ان الضمير للنار وان الاصل فله عشر
حسنات امثالها فالمعدود في الحقيقة الموصوف المحذوف وهو مؤنث وقال طول الليالي اسرعت في نقضي نقضن
كلي ونقضن بعضي وقال وما حب الديار شغفن قلبي وانشد سيبويه وتشرق بالقول الذي قد اذعته كما شرقت صدر
القناة من الدم والى هذا القول يشير ابن حزم الظاهري في قوله تجنب صديقا مثل ما واحذر الذي يكون كعمرو بين
عرب وعجم فان صديق السوء يزري وشاهدي كما شرقت صدر القناة من الدم والمراد بما الكناية عن الرجل الناقص
كنقص ما الموصولة وبعمرو الكناية عن الزائد الاخذ ما ليس له كاخذ عمرو الواو في الخط وشرط هذه المسألة والتي
قبلها صلاحية المضاف للاستغناء عنه فلا يجوز امت غلامه جاءت ولا غلام هند ذهبت ومن ثم رد ابن مالك في التوضيح
قول ابي الفتح في توجيه قراءة ابي العالية لا تنفع نفسا ايمانها بالتاء ان الفعل انما من باب قطعت بعض اصابعه
لان المضاف لو سقط هنا لقيل نفسا لا تنفع فيتقدم المفعول ليرجع اليه الضمير المستتر المرفوع الذي ناب عن الايمان

في الفاعلية ويلزم من ذلك تعدي فعل المضمر المتصل الى ظاهره نحو قولك زيدا ظلم تريد انه ظلم نفسه
وذلك لا يجوز السابع الظرفية نحو تؤتي اكلها كل حين وقوله انا ابو المنهال بعض الاحيان وقول المتنبي اي يوم
سررتني بوصال لم ترعني ثلثة بصدود واي في البيت استفهامية يراد بها النفي لا شرطية لانه لو
كان كذلك لكان سررتني شرطا فانعكس المعنى لا يقال يدل على انها شرطية ان الجملة المنفية ان استؤنفت لم ترتبط
بالاولى فسد المعنى لانا نقول الربط حاصل بتقديرها صفة لوصال والرابط محذوف اي لم ترعني بعده
ثم حذف فاحدها او على التدريج او حالا من تاء الخطاب والرابط فاعلها وهي حال مقدرة او معطوفة بفاء محذوفة
فلا موضع لها اي ما سررتني غير مقدار ان ترعني ومن روى ثلثة بالرفع فالحالية ممتنعة لعدم الرابط
الثامن المصدرية نحو وسيعلم الذين ظلموا اي منقلب ينقلبون فاي مفعول مطلق لينقلبون ويعلم معلقة
عن العمل بالاستفهام وقال سيعلم ليلى اي دين تداينت واي غريم للتقاضي غريمها اي الاولى والجيد النصب
بما بعدها كما في الاية الا انها هنا مفعول به كقولك تداينت مالا لا مفعول مطلق لانها لم تضف لمصدر
والثانية والجيد الرفع بالابتداء مثلها في لنعلم اي الحزبين احصى ولنعلم اينا اشد عذابا التاسع وجوب
التصدير ولهذا وجب تقديم المبتدا في نحو غلام من عندك والخبر في نحو صبيحة اي يوم سفرك والمفعول في نحو
غلام ايهم اكرمت ومن ومجرورها في نحو من غلام ايهم انت افضل ووجب الرفع في نحو علمت ابو من زيد والى
هذا اشير بقول بعض الفضلاء عليك بارباب الصدور فمن غدا مضافا لارباب الصدور تصدرا واياك ان
ترضى صحابة ناقص فتنحط قدرا من علاك وتحقرا فرفع ابو من ثم خفض مزمل يبين قولي مغريا ومحذرا والاشارة
بقوله ثم خفض مزمل الى قول امرئ القيس كان ابانا في عرانين وبله كبير اناس في بجاد مزمل وذلك لان مزملا
صفة لكبير فحقه الرفع ولكنه خفض لمجاورته المخفوض العاشر الاعراب نحو هذه خمسة عشر زيد فيمن اعربه والاكثر
البناء الحادي عشر البناء وذلك في ثلثة ابواب احدها ان يكون المضاف مبهما كمثل وغير ودون وقد استشهد
على ذلك بامور منها قوله تعالى وحيل بينهم وبين ما يشتهون ومنا دون ذلك قاله الاخفش وخولف واجيب
عن الاول بان نائب الفاعل ضمير المصدر اي وحيل هو اي الحول كما في قوله وقالت متى يبخل عليك ويعتلل يسؤك
وان يكشف غرامك تدرب اي ويعتلل هو اي الاعتلال ولا بد عندي من تقدير عليك مدلولا عليها
بالمذكورة ويكون حالا من الضمير لتقيده بها فيفيد ما لم يفده الفعل وعن الثاني بانه على حذف الموصوف اي ومنا
قوم دون ذلك كقولهم منا ظعن ومنا اقام اي منا فريق ظعن ومنا فريق اقام ومنها قوله تعالى لقد تقطع
بينكم فيمن فتح بينا قاله الاخفش ويؤيده قراءة الرفع وقيل بين ظرف والفاعل ضمير مستتر راجع الى مصدر الفعل
اي لقد وقع التقطع او الى الوصل اي لقد تقطع الوصل الان وما نرى معكم شفعاءكم يدل على التهاجر

يستلزم عدم التوصل او الى ما كنتم تزعمون على ان الفعلين تنازعا ويؤيد التأويل قوله يا امرأ لم يكن

لو استطيع وقد حيل بين العير والنزوان بفتح البين مع اضافته الى معرب ومنها قوله تعالى انه لحق مثل ما انكم تنطقون فيمن فتح مثلا وقرأ بعض السلف ان يصيبكم مثل ما اصاب بالفتح وقول الفرزدق واذ ما مثلهم بشر وزعم ابن مالك ان ذلك لا يكون في مثل لمخالفتها للمبهمات بانها تثنى وتجمع كقوله تعالى الا امم امثالكم وقول الشاعر والشر بالشر عند الله مثلان وزعم ان حقا اسم فاعل من حق يحق واصله حاق فقصر كما قيل بر وبار وانه فيه ضمير مستتر ومثل حال منه وان فاعل يصيبكم ضمير يعود الى الشقاق ومثل في البيت حال ولما بيت الفرزدق فضعيف لجواز ومنها قوله لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت حمامة في غصون ذات اوقال وقد جاء مفتوحا ولا مبني فيه لحذف ابن مالك لانه غير قوله غير ان واغتبا العين بعربي لو كان المضاف مبنيا لم يبن واما قول الجرجاني وموافقيه ان غلامي ونحوه مبني فمردود ويلزمهم بناء غلامه وغلامك ولا قائل بذلك

الباب الثاني ان يكون المضاف زمانا مبهما والمضاف اليه اذ نحو ومن خزي يومئذ ونحو من عذاب يومئذ

الباب الثالث ان يكون زمانا مبهما والمضاف اليه فعل مبني بناء اصليا كان البناء كقوله على حين عاتبت المشيب على الصبا وقلت الما اصح والشيب وازع او بناء عارضا كقوله لاجتذبن منهن قلبي تحلما على حين يستصبين كل حليم وروينا بالفتح وهو ارجح من الاعراب عند ابن مالك ومرجوح عند ابن عصفور فان كان المضاف اليه فعلا معربا او جملة اسمية فقال البصريون يجب الاعراب والصحيح جواز البناء ومنه قراءة نافع هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم بفتح يوم وقراءة غير ابي عمرو وابن كثير يوم لا تملك نفس بالفتح وقال اذا قلت هذا حين اسلو يهيجني نسيم الصبا من حيث ما يطلع الفجر وقال المرار الفقعسي الا يا عمرك الله الا تكرمي على حين الكرام قليل واني لا اخزى اذا قيل مملق سخي واخزى ان يقال بخيل روينا بالفتح وحكى ابن الاخضر سئل ابو العباس ابن الابرش عن وجه النصب في قوله اتاني ابيت اللعن انك لمتني وتلك التي تستك منها المسامع مقالة ان قد قلت سوف اناله وذلك من تلقاء مثلك رائع فقال ولا يصحب الاروى فردى مع الردى وقيل للسجواب فقال ابن الابرش قد اجاب بريد انها اضيفت الى المبني اكتسبت البناء فهو مفتوح لا منصوب ومحل الرفع بدل من انك لمتني وقد روي بالرفع هذا الجواب عندي غير جيد لعدم ابهام المضاف ولو صح لصح البناء في نحو غلامك وقد شرح هذا بما لا قائل به وقد مضى ان ابن مالك منع البناء في مثل مع ابهامها لكونها تثنى وتجمع فما ظنك بهذا وانما هو منصوب على اسقاط الباء او باضمار اعني او على المصدر وفي البيت اشكال لو سال السائل عنه لكان اولى وهو اضافته مقالة الى ان قد قلت فانه في التقدير مقالة قولك ولا يضاف الشيء الى نفسه وجوابه ان الاصل مقالة فحذف التنوين للضرورة لا للاضافة وان وصلتها بدل من مقالة او من انك لمتني او خبر لمحذوف ويكون

الشاعر انا قال مقالة ان باثبات التنوين ونقل حركة الهمزة ثم اشتد الناس بتخفيفها فاضطر الى حذف التنوين ويروى مقالة وهو مصدر للمثنى المذكور والاخرى محذوفة

الامور التي لا يكون الفعل معها الا قاصرا وهي عشرون احدها كونه على فعل بالضم كظرف وشرف لانه وقف على افعال السجايا وما اشبهها مما يقوم بفاعله ولا يتجاوزه ولهذا يتحول المتعدي قاصرا اذا حول وزنه الى فعل لغرض المبالغة والتعجب نحو ضرب الرجل وفهم بمعنى ما اضربه وما افهمه وسمع رحبتكم الطاعة وان بشرا طلع اليمن والثالث لهما ووجههما انهما ضمنا معنى وسع وبلغ الثاني والثالث كونه على فعل بفتح العين او فعل بالكسر ووصفهما على فعيل نحو ذل وقوي والرابع كونه على افعل بمعنى صار ذا كذا نحو اغد البعير واحصد الزرع اذا صار ذا غدة وحصاد والخامس كونه على افعلل كاقشعر واشمأز والسادس كونه على افوعل كاكوهد الفرخ اذا ارتعد والسابع كونه على افعنلل باصالة اللامين كاحرنجم بمعنى اجتمع والثامن كونه على افعنلل بزيادة احدى اللامين كاقعنسس الجمل اذا ابى ان ينقاد والتاسع كونه على افعنلى كاحرنبى الديك اذا انتفش وشذ قوله قد جعل النعاس يغرندني اطرده عني ويسرندني والثالث لهما ويغرندني بالغين المعجمة يعلوني ويغلبني ومعنى يسرندني العاشر كونه على استفعل وهو دال على التحول كاستحجر الطين وقولهم ان البغاث بارضنا يستنسر الحادي عشر كونه على وزن انفعل كانطلق وانكسر الثاني عشر كونه مطاوعا للمتعدي لواحد نحو كسرته فانكسر وازعجته فانزعج فان قلت قد مضى عد انفعل قلت نعم لكن تلك علامة لفظية وهذه معنوية وايضا فالمطاوع لا يلزم وزن انفعل نحو ضاعفت الحساب فتضاعف وعلمته فتعلم وتلمذته فتتلمذ واعلم ان المطاوع ينقص عن المطاوع درجة كالبسته الثوب فلبسه وافهمته فقهم وزعم ابن بري ان الفعل ومطاوعه قد يتفقان في التعدي لاثنين نحو استخبرته الخبر فاخبرني الخبر واستفهمته الحديث فافهمني الحديث واستعطيته درهما فاعطاني درهما وفي التعدي لواحد نحو استفتيته فافتاني واستنصحته فنصحني والصواب ما قدمنا من ذلك وهو قول النحويين وما ذكره ليس من باب المطاوعة بل من باب الطلب والاجابة وانما حقيقة المطاوعة ان يدل احد الفعلين على تاثير ويدل الآخر على قبول فاعله لذلك التاثير والثالث عشر ان يكون رباعيا مزيدا فيه نحو تدحرج واحرنجم واقشعر واطمان الرابع عشر ان يضمن معنى فعل قاصر نحو قوله تعالى ولا تعد عيناك عنهم فليحذر الذين يخالفون عن امره اذا اعوا به واصلح لي في ذريتي لا يسمعون الى الملا الاعلى وقولهم سمع الله لمن حمده وقوله يجرح في عراقيبها نصلي فانها ضمنت معنى ولا تنب ويخرجون ويحدثوا وبارك ولا يصغون واستجاب ويعثو في يفسد والسنة الخامس عشر ان يدل على سجية كلؤم وجبن وشجع او على عرض كفرح وبطر واشر وحزن وكسل او على نظافة كطهر ووضؤ او دنس كنجس ورجس وجنب او على لون كاحمر واخضر وادم واحمار واسواد او حلية كدعج وكحل وشنب وسمن وهزل

تنبيه يقولون في باب التشديد فلان يتعهد صنيعته قال ابن درستويه ولا يجوز عند سيبويه يتعاهد لانه لا
يكون عند اصحابه الا من اثنين ولا يكون متعديا ويرده قوله تجاوزت احراسا اليها ومعشرا واجاز الخليل
يتعاهد وهو قليل ومثله حكم ابن قنبر ابان بن عثمان فيهما وسابون فاجازها وجمع بينهما وكان عنده
من فصحاء العرب فسئلوا واستمعوا من يتعاهد فقال يونس يا ابا بكر من علم استنقذتنا كنت مستبشرا ونقل ابن عصفور
عن ابن السيد انه قال في قول ابي ذويب تبايعنا نغادر الكماة وقد عبروا يوما النجم الجري سلفع ان من نوادر الثقات
مخطي لان تفاعل لا يتعدى ثم رد عليه بانه ان كان قبل دخول التاء متعديا الى اثنين فانه يبقى بعد دخولها
متعديا الى واحد نحو عاطيته الدراهم وتعاطينا الدراهم وان كان متعديا الى واحد فانه يصير قاصرا نحو تضارب
زيد وعمرو ولا قليلا نحو جاوزت زيدا وتجاوزنا وقد عاقبته وتعاقبته انتهى وانما ذكر ابن السيد ان تفاعل لا
يتعدى ولم يذكر ان تفاعل لا يكون متعديا وايضا فلم يخص الرد برواية الجر لا معنى لذلك

فيما يتعدى به الفعل

الامور التي يتعدى بها فعل القاصر وهي سبعة احدها همزة افعل نحو اذهبتم طيباتكم في حياتكم الدنيا ربنا امتنا اثنتين و
احييتنا اثنتين والله انبتكم من الارض نباتا ثم يعيدكم فيها ويخرجكم اخراجا وقد ينقل المتعدي الى واحد
بالهمزة الى المتعدي الى اثنين نحو البست زيدا ثوبا واعطيته دينارا ولم ينقل متعد الى اثنين بالهمزة
الى المتعدي الى ثلاثة الا في رأى وعلم وقاس الاخفش في اخواتهما الثلاثة القلبية نحو ظن وحسب وزعم وقيل النقل
بالهمزة كله سماعي وقيل قياسي في القاصر والمتعدي الى واحد والحق انه قياسي في القاصر سماعي في غيره وهو ظاهر مذهب
سيبويه والثاني الف المفاعلة تقول في جلس زيد ومشى وسار جالست زيدا وماشيته وسايرته والثالث
صوغه على فعلت بالفتح افعل بالضم لافادة الغلبة تقول كرمت زيدا بالفتح اي غلبته في الكرم الرابع صوغه على استفعل
للطلب او النسبة للشيء كاستخرجت المال واستحسنت زيدا واستقبحت الظلم وقد ينقل ذو المفعول الواحد الى
اثنين نحو استكتبته الكتاب واستغفرت الله الذنب وانما جاز استغفرت الله من الذنب لتضمنه معنى استتبت
ولو استعمل على اصله لجرى مجرى ذلك وهذا قول ابن الطراوة وابن عصفور واما قول الاكثر ان استغفر
اختار فرد ود الخامس تضعيف العين تقول في فرح زيد فرحته ومنه قد افلح من زكيها وهو الذي يسيركم
وزعم ابو علي ان التضعيف في هذا للتكثير لا للتعدية كقولهم سيرت زيدا وقوله فاول راض سنة من يسيرها
وفيه نظر لان سرته قليل وسيرته كثير بل قيل انه لا يجوز سرته وانه في البيت على اسقاط الباء توسعا وقد جاء التعدية
بالباء وبالتضعيف في قوله تعالى نزل عليك الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه وانزل التوراة والانجيل
من قبل هدى للناس وزعم الزمخشري ان بين التعديتين فرقا فقال لما نزل القران منجما والكتابان جملة
جيء بنزل في الاول وانزل في الثاني وانما قال هو في خطبة الكشاف الحمد لله الذي انزل القران كلاما مؤلفا منظما

ونزله بحسب المصالح منجما لانه اراد بالاول انزاله من اللوح المحفوظ الى السماء الدنيا وهو الانزال المذكور في انا انزلناه
في ليلة القدر وفي قوله تعالى شهر رمضان الذي انزل فيه القران واما قول القفال ان المعنى الذي انزل في وجوب صومه
او الذي انزل في شانه فتكلف لا داعي اليه وبالثاني تنزيله من السماء الدنيا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم منجما في ثلاث وعشرين سنة
ويشكل على الزمخشري قوله تعالى وقال الذين كفروا لولا نزل عليه القران جملة واحدة فقرن نزل بجملة واحدة
وقوله تعالى وقد نزل عليكم في الكتاب ان اذا سمعتم ايات الله يكفر بها وذلك اشارة الى قوله تعالى واذا رايت
الذين يخوضون في اياتنا الاية وهي اية واحدة والنقل بالتضعيف سماعي في القاصر كما مثلنا وفي المتعدي
لواحد نحو علمته الحساب وفهمته المسئلة ولم يسمع في المتعدي لاثنين وزعم الحريري انه يجوز في علم المتعدية لاثنين
ان ينقل بالتضعيف الى ثلاثة ولا يشهد له سماع ولا قياس وظاهر قول ابن مالك انه سماعي مطلقا وقيل قياسي في القاصر
والمتعدي الى واحد السادس التضمين فلذلك عدي رحبت وطلع الى مفعول لما تضمنا معنى وسع وبلغ
وقالوا فرقت زيدا وسفه نفسه لتضمنهما معنى خاف وامتهن او اهلك ويختص التضمين عن غيره من المعديات
بانه قد ينقل الفعل الى اكثر من درجة ولذلك عدي الوت بقصر الهمزة بمعنى قصرت الى مفعولين بعد ما كان قاصرا
وذلك في نحو قولهم لا الوك نصحا ولا الوك جهدا لما ضمن معنى لا امنعك ومنه قوله تعالى لا يالونكم خبالا وعدي
اخبر وخبر وحدث وانبا ونبا الى ثلاثة لما ضمنت معنى اعلم وارى بعدما كانت متعدية الى واحد بنفسها
والى اخر بالجار نحو انبئهم باسمائهم فلما انباهم باسمائهم نبئوني بعلم السابع اسقاط الجار توسعا نحو ولكن
لا تواعدوهن سرا اي على سر اي نكاح ولا تعزموا عقدة النكاح اي على عقدة النكاح واقعدوا لهم كل مرصد اي عليه وقول الزجاج
ان كل ظرف رده الفارسي بانه مختص بالمكان الذي يرصد فيه وليس مبهما وقوله كما عسل الطريق الثعلب اي في الطريق
وقول ابن الطراوة انه ظرف مردود ايضا بانه غير مبهم وقوله انه اسم لكل ما يقبل الاستطراق فهو مبهم لصلاحيته
لكل موضع منازع فيه بل هو اسم لما هو مستطرق ولا يحذف الجار قياسا الا مع ان وان واهمل النحويون هنا ذكر
كي مع تجويزهم في نحو جئت كي تكرمني ان تكون كي مصدرية واللام مقدرة والمعنى لان تكرمني واجازوا ايضا
تعليلية وان مضمرة بعدها ولا تحذف مع كي الا لام العلة لانها لا يدخل عليها جار غيرها بخلاف ان وان قال الله
تعالى وبشر الذين امنوا وعملوا الصالحات ان لهم جنات تجري من تحتها الانهار شهد الله انه لا اله الا هو
اي بان لهم الجنة وبانه لا اله الا هو وترغبون ان تنكحوهن اي في ان او عن ان على خلاف في ذلك بين المفسرين ومما يحتملهما
وقوله ويرغب ان يبني المعالي خالد ويرغب ان يرضى صنيع الالائم انشده ابن السيد فقدر في اولا وعن ثانيا فمدح وذم
عكس قدم ولا يجوز ان يقدر فيهما معا في او عن للتناقض ومحل ان وان وصلتهما بعد حذف الجار نصب عند الخليل واكثر النحويين
حملا على الغالب فيما ظهر فيه الاعراب مما حذف منه وجوز سيبويه ان يكون المحل جرا فقال بعدما حكى قول الخليل ولو قال انسان انه جر

كان فولا فوتا وله نظائر نحو قوله لاه ابوك واما نقل جماعة منهم ابن مالك ان الخليل يرى ان الموضع جر وان
من يرى انه نصب فسهو ومما يشهد للمدعي الجر قوله تعالى وان المساجد لله فلا تدعوا مع الله احدا وان هذه امتكم امة واحدة
وانا ربكم فاعبدون اصلهما لا تدعوا مع الله احدا لان المساجد لله فاعبدون لان هذه امتكم امة واحدة ولا يجوز تقديم
منصوب الفعل عليه اذا كان ان وصلتها لا تقول انك فاضل عرفت وقوله وما زرت ليلى ان تكون حبيبة الي ولا
دين بها انا طالبه روى بخفض دين عطفا على محل ان تكون اذ اصله لان تكون وقد يجاب بانه عطف على توهم دخول
اللام وقد يعترض بان الحمل على العطف على المحل اظهر من الحمل على التوهم ويجاب بان القواعد لا تثبت بالمحتملات وهنا
معد ثامن ذكره الكوفيون وهو تحويل حركة عين الفعل بنا كسي زيد بوزن فرح فيكون قاصرا فاذا قيل وان يعرين
ان كسي الجواري فتنبوا العين عن كرم عجاف فاذا فتحت السين كان بمعنى ستر وغطى وتعدى الى واحد كقوله واركب في
الروع عريانا كسي وجهها سعف منتشر او بمعنى اعطى كسوة وهو الغالب فيتعدى لاثنين نحو كسوت زيدا جبة قالوا
وكذلك شتر عينه بكسر التاء قاصر بمعنى انقلب جفنها وشتر الله عينه بفتحها متعد بمعنى قلبها وهذا عندنا
من باب المطاوعة يقال شتره فشتر كما يقال ثرمه فثرم وثلمه فثلم وكسوته الثوب فكسيه ومنه البيت ولكن حذف المفعول

الباب الخامس من الكتاب في ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها وهي عشر الجهة الاولى

ان يراعي ما يقتضيه ظاهر الصناعة ولا يراعي المعنى وكثيرا ما تزل الاقدام بسبب ذلك واول واجب على المعرب ان يفهم معنى
ما يعربه مفردا او مركبا ولهذا لا يجوز اعراب فواتح السور على القول بانها من المتشابه الذي استأثر الله بعلمه ولقد
حكى ان بعض مشايخ الاقراء اعرب لتلميذ له بيت المفصل لعبد الله الثالب للغارات اذ قال الخميس نعم فقال
حرف جواب ثم طلب محل الشاهد في البيت فلم يجده فظهر لي حسن لغز كنانة في نعم الجوابية وهي نعم بكسر العين
وانما نعم هنا واحد الانعام وهو خبر لمحذوف اي هذه نعم وهو محل الشاهد وسألني ابو حيان وقد عرض اجتماعنا
علام عطف بحقلد من قول زهير تقي نقي لم يكثر غنيمة بنهكة ذي قربى ولا بحقلد فقلت حتى اعرف ما الحقلد
فنظرناه فاذا هو السيء الخلق فقلت هو معطوف على شيء متوهم اذ المعنى ليس بمكثر غنيمة فاستعظم ذلك وحكى
لي ان نحويا من كبار طلبة الجزولي سئل عن اعراب كلالة من قوله تعالى وان كان رجل يورث كلالة فقال
ما الكلالة فقالوا له الورثة اذا لم يكن فيهم اب فما علا ولا ابن فما سفل فقال اذن هي تمييز وتوجيه قوله ان يكون
الاصل وان كان رجل يرثه كلالة ثم حذف الفاعل وبني الفعل للمفعول فارتفع الضمير واستتر ثم جيء بكلالة
تمييزا ولقد اصاب هذا النحوي في سؤاله واخطأ في جوابه فان التمييز بالفاعل بعد حذفه نقض للغرض الذي
لاجله حذف ورجوع عما بنيت الجملة عليه من طي ذكر الفاعل فيها ولهذا لا يوجد في كلامهم مثل ضرب اخوك رجلا
واما قوله من قرأ يسبح له فيها بالغدو والاصال رجال بفتح الباء الذي يسوغ فيها ان يذكر الفاعل بعد حذف

انما ذكر في جملة اخرى غير التي حذف فيها او كاعراب هذا المعرب كلالة تمييزا وقول بعضهم في هذا البيت يبسط
للاضياف وجها رحبا بسط ذراعين لعظم كلبا ان الاصل كما بسط كلب ذراعيه ثم جيء بالمصدر واسند للمفعول
فرفع ثم اضيف اليه ثم جيء بالفاعل تمييزا والصواب في الآية ان كلالة بتقدير مضاف اي ذا كلالة وهو اما حال
من ضمير يورث فكان ناقصة ويورث خبر او تامة فيورث صفة واما خبر فيورث صفة ومن فسر الكلالة بالميت الذي
لم يترك ولدا ولا والدا فهي ايضا حال او خبر ولكن لا يحتاج الى تقدير مضاف ومن فسرها بالقرابة فهي مفعول لاجله
واما البيت فتخريجه على القلب واصله كما بسط ذراعا كلبا ثم جيء بالمصدر واضيف للفاعل المقلوب عن
المفعول وانتصب كلبا على المفعول المقلوب عن الفاعل وها انا مورد بعون الله امثلة متى بني فيها على ظاهر اللفظ
ولم ينظر في موجب المعنى حصل الفساد وبعض هذه الامثلة وقع للمعربين فيها الوهم بهذا السبب وسترى ذلك
مبينا ان شاء الله تعالى فاحدها قوله تعالى اصلواتك تأمرك ان نترك ما يعبد آباؤنا او ان نفعل في اموالنا ما نشاء
فانه يتبادر الى الذهن عطف ان نفعل على ان نترك وذلك باطل لانه لم يأمرهم ان يفعلوا في اموالهم ما يشاؤن
وانما هو عطف على ما هو معمول للترك والمعنى ان نترك ان نفعل نعم من قرأ تفعل وتشاء بالتاء لا بالنون فالعطف
على ان نترك وموجب الوهم المذكور ان المعرب يرى ان والفعل مرتين وبينهما حرف العطف ونظيره هذا ان
يتوهم من قوله لن ما رأيت ابا يزيد مقاتلا ادع القتال واشهد الهيجا ان الفعلين منعطفين حين يرى فعلين
مضارعين منصوبين وقد بينت في فصل لما ان ذلك خطأ وان ادع منصوب بلن واشهد معطوف على القتال
والثاني قوله تعالى واني خفت الموالي من ورائي فان المتبادر تعلق من بخفت وهو فاسد في المعنى والصواب تعلقه
بالموالي لما فيه من معنى الولاية اي خفت ولايتهم من بعدي وسوء خلافتهم او بمحذوف وهو حال من الموالي او مضاف
اليهم اي كائنين من ورائي او فعل الموالي من ورائي واما من قرأ خفت بفتح الخاء وتشديد الفاء وكسر التاء فمن متعلقة
بالفعل المذكور والثالث قوله تعالى ولا تسأموا ان تكتبوه صغيرا او كبيرا الى اجله فان المتبادر تعلق الى بتكتبوه
وهو فاسد لاقتضائه استمرار الكتابة الى اجل الدين وانما هو حال اي مستقرا في الذمة الى اجله ونظيره قوله تعالى
فاماته الله مائة عام فان المتبادر انتصاب مائة باماته وذلك ممتنع مع بقائه على معناه الوضعي لان الاماتة
سلب الحياة وهي لا تمتد والصواب ان يضمن اماته معنى البثه فكانه قيل فالبثه الله بالموت مائة عام وحينئذ يتعلق الظرف
بما فيه من المعنى العارض بالتضمين اي معنى اللبث لا معنى الاماتة لانه كالاماتة في عدم الامتداد فلو صح ذلك
فيه من معناه الوضعي لصح هذا التعلق في قوله تعالى قال لبثت يوما او بعض يوم قال بل لبثت مائة عام
وفائدة التضمين ان تدل بكلمة واحدة على معنى كلمتين يدلك على ذلك اسماء الشرط والاستفهام ونظيرها قوله
كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون ابواه اللذان يهودانه وينصرانه لا يجوز ان يتعلق حتى بيولد لان الولادة لا

نتم الى هذه الغاية بل الذي يشير اليها كونه على المظروف فالصواب تعلقها بما تعلقت به على فان على متعلقة بكائن
محذوف منصوب على الحال من الضمير في يوليه ويولي نحو كان الرابع قول الشاعر تركت بنا لوحا ولو شئت جادنا بعيد
الكرى ثلج بكرمان ناصح فان المتبادر تعلق بعيد الكرى بجادنا والصواب تعلقه بما في ثلج من معنى البارد واذ المراد
بان ريقهما يوجد عقيب الكرى باردا فما الظن به في غير ذلك الوقت لانه يتغير اذ يجي بعيد الكرى دون
ما عداه من الاوقات وللوجه في الانام العطش الخامس قوله تعالى فلما بلغ معه السعي فان المتبادر تعلق معه ببلغ
قال الزمخشري اي فلما بلغ ان يسعى مع ابيه في اشغاله وحوائجه قال ولا يتعلق مع ببلغ لاقتضائه انهما بلغا معا
حد السعي ولا بالسعي لان صلة المصدر لا يتقدم عليه وانما هي متعلقة بمحذوف على ان يكون بيانا كانه قيل فلما
بلغ حد الذي يقدر فيه على السعي فقيل مع من فقيل مع اعطف الناس عليه وهو ابوه اي انه لم يستحكم قوته بحيث يسعى
مع غير مشفق السادس قوله تعالى الله اعلم حيث يجعل رسالته فان المتبادر ان حيث ظرف مكان لانه المعروف من
استعمالها ويرده ان المراد انه تعالى يعلم المكان المستحق للرسالة لا ان علمه في المكان فهو مفعول به لا مفعول فيه وحينئذ لا ينتصب
باعلم الا على قول بعضهم بشرط تاويله بعالم والصواب انتصابه بيعلم محذوفا دل عليه اعلم السابع قوله تعالى فخذ اربعة
من الطير فصرهن اليك فان المتبادر تعلق الى بصرهن وهذا لا يصح اذا فسر صرهن بقطعهن وانما تعلقه بخذ واما
ان فسر باملهن فالتعلق به على التوجيهين ثم يجب تقدير مضاف اي الى نفسك لانه لا يتعدى فعل المضمر المتصل الى
ضميره المتصل الا في باب ظن نحو ان راه استغنى فلا تحسبنهم بمفازة ومن ثم يجب تقدير هذا المضاف في نحو
وهزي اليك بجذع النخلة واضمم اليك جناحك وامسك عليك زوجك وقوله هون عليك فان الامور بكف
الاله مقاديرها وقوله دع عنك نهبا صيح في حجراته وقول ابن عصفور ان عن وعلى في ذلك اسمان كما في قوله
غدت من عليه بعدما تم ظمؤها وقوله فلقد اراني للرماح دريئة من عن يميني تارة وامامي دفعه للمحذور وهم
لان معنى على الاسمية فوق ومعنى عن الاسمية جانب ولا يتأتيان هنا ولان ذلك لا يتأتى مع الى لانها لا تكون
اسما الثامن قوله تعالى يحسبهم الجاهل اغنياء من التعفف فان المتبادر تعلق من باغنياء لمجاورته وتعلقه بيحسب
انه يقتضي ان ظان قد استغنوا من تعففهم على انهم فقراء من المال فلا يكون جاهلا بحالهم وانما هي متعلقة
بيحسب وهي للتعليل التاسع قوله تعالى الم تر الى الملأ من بني اسرائيل من بعد موسى اذ قالوا فان المتبادر تعلق
اذ بفعل الرؤية ويفسده انه لم ينته علمه او نظره اليهم في ذلك الوقت وانما العامل مضاف محذوف اي الم تر الى
قصتهم او خبرهم اذ التعجب انما هو من ذلك لا من ذواتهم العاشر قوله تعالى فمن شرب منه فليس مني ومن لم يطعمه فانه
مني الا من اغترف غرفة بيده ليس منه شرط ليس كان بل ذلك مباح لهم وانما هو مستثنى من الاولى ووهم ابو البقاء
في تجويز كونه مستثنى من الثانية وانما سهل الفصل بالجملة الثانية لانها مفهومة من الاولى المفصول لانه

ذكر ان الشارب ليس منه اقتضى مفهومه ان من لم يطعمه منه فكان الفصل بها كلا فصل الحادي عشر قوله تعالى فاغسلوا
وجوهكم وايديكم الى المرافق فان المتبادر تعلق الى باغسلوا وقد رده بعضهم بان ما قبل الغاية لا بد ان يتكرر
قبل الوصول اليها تقول ضربته الى ان مات ويمتنع قتلته الى ان مات وغسل اليد لا يتكرر قبل الوصول الى المرفق
لان اليد شاملة لرؤوس الانامل والمناكب وما بينهما قال فالصواب تعلق الى باسقطوا محذوفا ويستفاد من ذلك
دخول المرافق في الغسل لان الاسقاط قام الاجماع على انه ليس من الانامل بل من المناكب وقد انتهى الى المرافق والغالب
ان ما بعد الى يكون غير داخل بخلاف حتى واذا لم تدخل في الاسقاط بقيت داخلة في المامور بغسله وقال بعضهم
الايدي في عرف الشرع اسم للاكف فقط بدليل اية السرقة وانه قد صح الخبر بالاقتصار في التيمم على مسح الكفين
فكان ذلك تفسيرا للمراد بالايدي في اية التيمم قال وعلى هذا فالى غاية للغسل لا للاسقاط قلت وهذا ان سلم فلا
بد من تقدير محذوف ايضا وهو ومدوا الغسل الى المرافق اذ لا يكون غسل ما وراء الكف غاية لغسل الكف الثاني
عشر قول ابن دريد ان امرأ القيس الى مدى فاعتاقه حمامه دون المدى فان المتبادر تعلق الى بالجري ولو كان كذلك
لكان الجري قد انتهى الى ذلك المدى وذلك مناقض لقوله فاعتاقه حمامه دون المدى وانما الى المدى متعلق بكون
خاص منصوب على الحال اي طالبا الى مدى ونظيره قوله يصف الخليج تنوي التي فضلها رب العلى لما دحا تربتها
على البنى فان قوله على البنى متعلق بما بعد الفعلين وهو فضل لا باقربهما وهو دحا بمعنى بسط لفساد المعنى الثالث عشر
ما حكاه بعضهم من انه سمع شيخا يعرب لتلميذه قيما في قوله تعالى ولم يجعل له عوجا قيما صفة لعوجا قال فقلت له
يا هذا كيف يكون العوج قيما وترحمت على من وقف من القراء على الف التنوين في عوجا وقفة لطيفة دفعا لهذا
الوهم وانما قيما حال اما من اسم محذوف هو وعاملها اي انزله قيما واما من الكتاب وجملة النفي معطوفة على الاول
ومعترضة على الثاني قالوا ولا تكون معطوفة لئلا يلزم العطف على الصلة قبل كمالها واما من الضمير المجرور
باللام اذا اعيد الى الكتاب لا الى المجرور على او جملة النفي وفيهما حالان من الكتاب على ان الحال يتعدد وقيل في قول ذكر
الفارسي في الخبر انه لا يتعدد مختلفا بالافراد والجملة ان يكون الحال كذلك لا نوقع وقد صح ذلك في النعت نحو وهذا
مبارك انزلناه بل قد ثبت في الحال نحو لا تقربوا الصلوة وانتم سكارى ثم قال سبحانه ولا جنبا لان الحال الثاني
اشبه ومن ثم اختلف في تعددهما واتفق على تعدد النعت واما جنبا فعطف على الحال لا حال وقيل انما منهم
حال وقيما بدل منها عكس عرفت زيدا ابوه هو الرابع عشر قول بعضهم في احوى انه صفة لغثاء وهذا ليس بصحيح على
الاطلاق بل اذا فسر الاحوى بالاسود من الجفاف واليبس واما اذا فسر بالاسود من شدة الخضرة لكثرة الري كما فسر
مدهامتان فجعله صفة لغثاء كجعل قيما صفة لعوجا وانما الواجب ان يكون حالا من المرعى واخر لتناسب الفواصل
الخامس عشر قول بعضهم في قوله تعالى فاخرجنا به نبات كل شيء فاخرجنا منه خضرا نخرج منه حبا متراكبا ومن النخل

من طلعها قنوان دانية وجنات من اعناب فيمن رفع جنات انه عطف على قنوان وهذا يقتضي ان جنات الاعناب
تخرج من طلع النخل وانما هو مبتدا بتقدير وهناك جنات او ولهم جنات ونظيره قراءة من قرا وحور عين بالرفع بعد قوله
يطاف عليهم بكاس من معين اي ولهم حور واما قراءة السبعة وجنات بالنصب فبالعطف على نبات كل شيء وهو من
باب ملائكته وجبريل العاشر قول ابن السيد في قوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا ان من فاعل بالمصدر
ويرده ان المعنى حينئذ ولله على الناس ان يحج المستطيع فيلزم تاثيم جميع الناس اذا تخلف مستطيع عن الحج وفيه مع فساد المعنى
ضعف من جهة الصناعة لان الاتيان بالفاعل بعد اضافة المصدر الى المفعول شاذ حتى قيل انه ضرورة كقوله افنى تلادي
وما جمعت من نشب قرع القواقيز افواه الاباريق فيمن رفع افواه والحق جواز ذلك في النثر الا انه قليل ودليل جوازه
هذا البيت فانه روي بالرفع مع التمكن من النصب على الرواية الاخرى وذلك على ان القواقيز الفاعل والافواه مفعول
صح الوجهان لان كلا منهما قارع ومقروع ومن مجيئه في النثر الحديث وحج البيت من استطاع اليه سبيلا ولا يأتي فيه
الاشكال لانه ليس فيه ذكر الوجوب على الناس والمشهور في من انها بدل من الناس بدل بعض وجوز الكسائي كونها
مبتدا اما ان كانت موصولة فخبرها محذوف او شرطية فالمحذوف جوابها والتقدير عليهما من استطاع فليحج وعليهن
فالعموم مخصوص اما بالبدل واما بالجملة الحادي عشر قول الزمخشري في قوله تعالى يا ويلتا اعجزت ان اكون مثل هذا الغراب
فاواري سوءة اخي فاصبح من النادمين ان انتصاب فاواري في جواب الاستفهام ووجه فساده ان جواب الشيء مسبب عنه
والمواراة لا تتسبب عن العجز وانما انتصابه بالعطف على اكون ومن هنا امتنع نصب فتصبح في قوله تعالى الم تر ان الله انزل
من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة لان اصباح الارض مخضرة لا يتسبب عن رؤية انزال المطر بل عن الانزال نفسه
وقيل انما لم ينتصب لان الم تر في معنى قد رايت اي انه استفهام تقرير مثل الم نشرح وقيل النصب جائز كما في
قوله تعالى افلم يسيروا في الارض فتكون لهم قلوب يعقلون بها ولكن قصد هنا الى العطف على انزل على تاويل فتصبح
باصبحت والصواب القول الاول وليس الم تر مثل افلم يسيروا لما بينا الثاني عشر قول بعضهم في فلولا نصرهم الذين
اتخذوا من دون الله قربانا آلهة ان الاصل اتخذوهم قربانا وان الضمير وقربانا مفعولان والهة بدل من قربانا
وقال الزمخشري ان ذلك فاسد المعنى وان الصواب ان الهة هو المفعول الثاني وان قربانا حال ولم يبين وجه فساد
المعنى ووجهه انهم اذا ذموا على اتخاذهم قربانا من دون الله اقتضى مفهومه الحث على ان يتخذوا الله سبحانه قربانا كما
انك اذا قلت اتتخذ فلانا معلما دوني كنت امرا له ان يتخذك معلما دونه والله تعالى لا يتقرب به الى غيره ولا يتقرب
اليه بغيره الثالث عشر قول المبرد في قوله تعالى او جاؤوكم حصرت صدورهم ان حصرت صدورهم جملة دعائية ورده
بانه لا يدعى عليهم بان تحصر صدورهم عن قتال قومهم ولك ان تجيب بان المراد الدعاء عليهم بان يسلبوا اهلية
القتال حتى لا يستطيعوا ان يقاتلوا احدا البتة الرابع عشر قول ابي الحسن في قوله تعالى ولبثوا في كهفهم ثلاث مائة سنين

وازدادوا تسعا فيمن نون مائة انه يجوز كون سنين منصوبا بدلا من ثلاث او مجرورا بدلا من مائة والثاني
مردود فانه اذا اقيم مقام مائة فسد المعنى الخامس عشر قول المبرد في لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا ان اسم الله
بدل من الآلهة ويرده ان البدل في باب الاستثناء مستثنى موجب له الحكم اما الاول فلان الاستثناء اخراج
وما قام احد الا زيد مفيد لاخراج زيد واما الثاني فلانه كلما صدق ما قام احد الا زيد صدق قام زيد واسم الله
هنا ليس مستثنى ولا موجبا له اما الاول فلان جمع المنكر لا عموم له فيستثنى منه ولان المعنى حينئذ لو كان فيهما آلهة مستثنى
عنهم الله لفسدتا وذلك يقتضي انه لو كان فيهما آلهة فيهم الله لم تفسدا وانما المراد ان الفساد يترتب على تقدير
التعدد مطلقا واما انه ليس بموجب له الحكم فلانه لو قيل لو كان فيهما الا الله لفسدتا لم يستقم وهذا البحث ياتي
في مثال سيبويه لو كان معنا رجل الا زيد لغلبنا لان رجلا ليس بعام فيستثنى منه ولانه لو قيل لو كان معنا جماعة مستثنى
عنهم زيد لغلبنا اقتضى انه لو كان معهم جماعة فيهم زيد لم يغلبوا وهذا وان كان معنى صحيحا الا ان المراد انما هو ان
زيدا وحده كاف فان قيل لا نسلم ان الجمع في الآية والمفرد في المثال غير عامين لانهما واقعان في سياق لو وهي للامتناع
والامتناع نفي قلت لو صح ذلك لصح ان يقال لو كان فيهما من احد ولو جاءني ديار فاكرمه بالنصب لكان كذا
واللازم ممتنع السادس عشر قول ابي الحسن الاخفش في كلمته فاه الى في ان انتصابه على اسقاط الخافض اي
ورده المبرد فقال انما يتكلم الانسان في فيه لا في غيره وقد يكون ابو الحسن انما قال ذلك في كلمته فاه الى في او فيه
في ذلك وحمله على القلب لفهم المعنى ولا يرد عليه سؤال ابي العباس فليعدل الى مثال غيره وقد حكى الزبيدي انه
قال في قول العرجي اظلوم ان مصابكم رجلا اهدى السلام تحية ظلم ان الصواب رجل بالرفع خبرا لان وعلى هذا الاعراب
يفسد المعنى المراد في البيت ولا يحصل له معنى البتة وله حكاية مشهورة بين اهل الادب وهو ان ابا عثمان المازني
ان بعض اهل الذمة بذل له مائة دينار على ان يقرئه كتاب سيبويه فامتنع من ذلك مع ما كان به من شدة الاحتياج
فلامه تلميذه المبرد فاجاب بان الكتاب يشتمل على ثلاثمائة وكذا وكذا آية من كتاب الله فما ينبغي ان يمكن منها ذمي
ثم اتفق ان غنت جارية بحضرة الواثق بهذا البيت فاختلف الحاضرون في نصب رجل ورفعه واصرت الجارية على النصب
وزعمت انها قرأته على ابي عثمان المازني كذلك فامر الواثق باشخاصه من البصرة فلما حضر اوجب النصب
وشرحه بان مصابكم بمعنى اصابتكم ورجلا مفعوله وظلم الخبر ولهذا لا يتم المعنى بدونه فاخذ اليزيدي في معارضته
فقال له هو كقولك ان ضربك زيدا ظلم فاستحسنه الواثق ثم امر له بالف دينار ورده مكرما فقال للمبرد تركنا
لله مائة وعوضنا الفا الجهة الثانية ان يراعي المعرب معنى صحيحا ولا ينظر في صحته في الصناعة وهاك امثلة
من ذلك قول بعضهم في وثمود فما ابقى ان ثمود مفعول مقدم وهذا ممتنع لان لما النافية الصدر فلا يعمل
ما بعدها فيما قبلها وانما هو معطوف على عادا وهو بتقدير واهلك ثمود واهلك ونحو ذلك ما استغنينا

لانه شعر ان المعمول ظرف واما قراءة عمرو بن فائد من شر ما خلق بتنوين شر فما بدل من شر بتقدير مضاف اي
من شر شر ما خلق وحذف الثاني لدلالة الاول الثاني قول بعضهم في اذ من قوله تعالى ان الذين كفروا ينادون
لمقت الله اكبر من مقتكم انفسكم اذ تدعون الى الايمان فتكفرون انها ظرف للمقت الاول او للثاني وكلاهما ممنوع اما
امتناع تعليقه بالثاني فلفساد المعنى لانهم لم يمقتوا انفسهم في ذلك الوقت وانما يمقتونها في الاخرة ونظيره
ما زعم في يوم تجد انه ظرف ليحذركم حكاه مكي قال وفيه نظر والصواب الجزم بانه خطأ لان التحذير في الدنيا لا في الاخرة
ولا يكون مفعولا به ليحذركم كما في وانذرهم يوم الآزفة لان يحذر قد استوفى مفعوليه وانما هو منصوب بتجد او
بتقدير اذكروا او احذروا واما امتناع تعليقه بالاول وهو رأي جماعة منهم الزمخشري فلاستلزامه الفصل
بين المصدر ومعموله بالاجنبي ولهذا قالوا في قوله وهن وقوف ينتظرن قضاءه بضاحي غداة امره وهو ضامر
ان الباء متعلقة بقضاءه لا بوقوف ولا بينتظرن لئلا يلزم الفصل بين قضائه وامره بالاجنبي ولا حاجة الى
تقدير ابن الشجري وغيره امره معمولا لقضى محذوفا لوجود ما يعمل ونظير ما الزم الزمخشري هنا ما الزمه اذ علق يوم
تبلى السرائر بالرجع من قوله تعالى انه على رجعه لقادر واذ علق اياما بالصيام من قوله تعالى كتب عليكم الصيام كما
كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون اياما فان في الاول الفصل بالخبر وهو لقادر وفي الثاني الفصل
بمعمول كتب وهو كما كتب فان قيل العامل مقدر كما كتب صفة للصيام فلا يكون متعلقا بكتب قلنا يلزم محذور
اخر وهو اتباع المصدر قبل ان يكمل معموله ونظير اللازم له على هذا التقدير ما لزمه اذ قال في قوله تعالى وصد
عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام ان المسجد عطف على سبيل الله فانه من جملة معمول المصدر وقد عطف كفر على المصدر
قبل مجيء الصلة والصواب ان الظروف الثلاثة متعلقة بمحذوف اي مقتكم اذ تدعون وصوموا اياما ويرجعه يوم تبلى السرائر
ولا ينتصب يوم بقادر لان قدرته تعالى لا تتقيد بذلك اليوم ولا بغيره ونظيره في التعليق بمحذوف يوم يرون
الملائكة لا بشرى يومئذ للمجرمين الا ترى انه لو علق ببشرى لم يصح من وجهين انه مصدر وان اسم لا لا
الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم فصل الخلاف في جواز تقديم منصوب ليس عليها والصواب ان خفض المسجد بباء محذوفة
لدلالة ما قبلها عليها لا بالعطف ومجموع الجار والمجرور عطف على به ولا يكون خفض المسجد بالعطف
على الهاء لانه لا يعطف على الضمير المخفوض الا باعادة الخافض ومن امثلة ذلك قول المتنبي وفاؤكما كالربع
اشجاه طاسمه بان تسعدا والدمع اشفاه ساجمه وقد سئل ابو الفتح المتنبي عنه فقال وفاؤكما كالربع مبتدأ
وخبر او على الباء بوفاء كما قال الكعبي تخبر عن اسم لم يتم ثم انشد قول الشاعر لسنا كمن حلت اياد دارها تكريت
تمنع حبها ان يحصدا اي لسنا كاياد بدلا عن من وقيل مجيء معمول حلت وهو دارها والصواب تعلق دارها وبان
بمحذوف اي حلت دورها وفيما ومعنى البيت وفاؤكما يا صاحبي كما وعدتماني من الاسعاد بالبكاء عند ربعها لا

حسبك تماما كان يسليني اذا كان بدمع ساجم اي هامل كما ان الربع انما يكون ابعث على الحزن اذا كان دارسا الثالث
تعليق جماعة الظروف من قوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله لا تثريب عليكم اليوم ومن قوله عليه الصلاة والسلام لا مانع
لما اعطيت ولا معطي لما منعت باسم لا وذلك باطل عند البصريين لان اسم لا حينئذ مطول فيجب نصبه وتنوينه وانما
التعلق في ذلك بمحذوف الا عند البغداديين وقد مضى الرابع وهو عكس ذلك تعليق بعضهم الظرف من قوله تعالى
ولولا فضل الله عليكم بمحذوف اي كائن عليكم وذلك ممتنع عند الجمهور وانما هو متعلق بالمذكور وهو الفضل
لان خبر المبتدأ بعد لولا واجب الحذف ولهذا لحن المعري في قوله ولولا الغمد يمسكه لسالا الخامس قول بعضهم
في ومن ذريتنا امة مسلمة لك ان الظرف كان صفة لامة ثم قدم عليها فانتصب على الحال وهذا يلزم منه الفصل
بين العاطف والمعطوف بالحال وابو علي لا يجيزه بالظرف فما الظن بالحال التي هي شبيهة بالمفعول به ومثله قول
ابي حيان في فاذكروا الله كذكركم اباءكم او اشد ذكرا ان اشد حال كان في الاصل صفة لذكرا السادس قول الحوفي
ان الباء في قوله تعالى فناظرة بم يرجع المرسلون متعلقة بناظرة ويرده ان الاستفهام له الصدر ومثله قول
ابن عطية في قاتلهم الله انى يؤفكون ان انى ظرف لقاتلهم وايضا فيلزم كون يؤفكون لا موقع لها والصواب تعلقهما
بما بعدهما ويفيدهما قول المفسرين في ثم اذا دعاكم دعوة من الارض اذا انتم تخرجون ان المعنى اذا انتم تخرجون من
الارض فعلقوا ما قبل اذا بما بعدها حكى ذلك عنهم ابو حاتم في كتاب الوقف والابتداء وهذا لا يصح في العربية
وقول بعضهم في ملعونين اينما ثقفوا اخذوا ان ملعونين حال من معمول ثقفوا او اخذوا ويرده ان الشرط له الصدر
والصواب انه منصوب على الذم واما قول ابي البقاء انه حال من فاعل يجاورونك فمردود لان الصحيح ان الا لا يستثنى
باداة واحدة دون عطف شيئان وقول الحوفي وكانوا فيه من الزاهدين ان في متعلقة بزاهدين المذكور وهذا
ممتنع اذا قدرت ال موصولة وهو الظاهر لان معمول الصلة لا يتقدم على الموصول فيجب تعلقها باعني محذوفة
او بزاهدين محذوفا مدلولا عليه بالمذكور او بالكون المحذوف الذي يتعلق به من الزاهدين واما ان قدرت ال
حرف تعريف فواضح السابع قول بعضهم في بيت المتنبي يخاطب الشيب ابعد بعدت بياضا لا بياض له لانت اسود في عيني من الظلم
ان من متعلقة باسود وهذا يقتضي كونه اسم تفضيل وذلك ممتنع في الالوان والصواب ان من الظلم صفة لاسود
اي اسود كائن من جملة الظلم وكذا قوله يلقاك مرتديا باحمر من دم ذهبت بخضرته الطلى والاكبد من دم اما تعليل
اي احمر من اجل التباسه بالدم او صفة كان السيف لكثرة التباسه بالدم صار دما الثامن قول بعضهم في سقيا لك
ان اللام متعلقة بسقيا ولو كان كذلك لقيل سقيا اياك فان سقى يتعدى بنفسه فان قيل اللام للتقوية
مثل فعال لما يريد قلنا لام التقوية لا تلزم ومن هنا امتنع في والذين كفروا فتعسا لهم كون الذين نصبا على الاشتغال
لان لهم ليس متعلقا بالمصدر التاسع قول الزمخشري في قوله تعالى ومن آياته منامكم بالليل والنهار وابتغاؤكم

من فضله انه من اللف والنشر وان المعنى منامكم وابتغاؤكم من فضله بالليل والنهار وهذا يقتضي ان يكون النهار معمولا للابتغاء مع تقدمه عليه وعطفه على معمول منامكم وهو بالليل وهذا لا يجوز في الشعر فكيف في افصح الكلام والصواب ان يحمل على ان المنام في الزمانين والابتغاء فيهما ونحوه زعم عصري في تفسيره على سورتي البقرة وآل عمران في قوله تعالى يجعلون اصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت ان من متعلقة بحذر او بالموت وفيهما تقديم معمول المصدر وفي الثاني ايضا تقديم معمول المضاف اليه على المضاف وحامله على ذلك انه لو علقه بيجعلون وهو في موضع المفعول له لزم تعدد المفعول له من غير عطف اذ كان حذر الموت مفعولا له وقد اجيب بان الاول تعليل للجعل مطلقا والثاني تعليل له مقيدا بالاول والمطلق والمقيد غيران والمعلل متعدد في المعنى وان اتحد في اللفظ والعاشر قول بعضهم في فقليلا ما يؤمنون ان ما بمعنى من ولو كان كذلك لرفع قليلا على انه خبر والحادي عشر قول بعضهم في وما هو بمزحزحه من العذاب ان يعمر ان هو ضمير الشأن وان يعمر مبتدأ وبمزحزحه خبر ولو كان كذلك لم تدخل الباء في الخبر ونظيره قول آخر في حديث بدء الوحي ما انا بقارئ ان ما استفهامية مفعولة لقارئ ودخول الباء في الخبر يأبى ذلك والثاني عشر قول الزمخشري في قوله تعالى اينما تكونوا يدرككم الموت فيمن رفع يدرك انه يجوز كون الشرط متصلا بما قبله اي ولا تظلمون فتيلا اينما تكونوا يعني فيكون الجواب محذوفا مدلولا عليه بما قبله ثم يبتدئ يدرككم الموت ولو كنتم في بروج مشيدة وهذا مردود بان سيبويه وغيره من الأئمة نصوا على انه لا يحذف الجواب الا وفعل الشرط ماض تقول انت ظالم ان فعلت ولا تقول انت ظالم ان تفعل الا في الشعر واما قول ابي بكر في كتاب الاصول انه يقبح آتيك ان تأتني فنقله في كتب الكوفيين وهم يجيزون ذلك لا على الحذف بل على ان المتقدم هو الجواب وهو خطأ عند اصحابنا لان الشرط له الصدر الثالث عشر قول بعضهم في بالاخسرين اعمالا ان اعمالا مفعول به ويرده ان خسر لا يتعدى كنقيضه ربح ووافقه الصفار مستدلا بقوله تعالى تلك اذا كرة خاسرة اذ لم يردها خسرت شيئا ولو ثبتا لم يصح لان اسم التفضيل لا ينصب المفعول به ولان خسر متعد ففي التنزيل الذين خسروا انفسهم خسر الدنيا والآخرة واما خاسرة فكأنه على النسب اي ذات خسر وربح ايضا يتعدى تقول ربح دينارا وقال ابن عصفور اعمالا مشبه بالمفعول به ويرد ان اسم التفضيل لا يشبه باسم الفاعل لانه لا تلحقه علامات الفروع الا بشرط والصواب انه تمييز الجهة الثالثة ان يخرج على ما لم يثبت في العربية وذلك انما يقع عن جهل او غفلة فلنذكر منه امثلة احدها قول ابي عبيدة في كما اخرجك ربك من بيتك بالحق ان الكاف حرف قسم وان المعنى الانفال لله والرسول والذي اخرجك وقد شنع ابن الشجري على مكي في حكايته هذا القول وسكوته عنه قال ولو ان قائلا قال كالله لافعلن لاستحق ان يبصق في وجهه ويبطل هذه المقالة اربعة امور احدها ان الكاف لم تجئ بمعنى واو القسم واطلاق ما على الله سبحانه وربط الموصول بالظاهر وهو فاعل اخرج وباب ذلك الشعر كقوله وانت الذي في رحمة الله اطمع ووصله باول السورة مع تباعد ما بينهما وقد يجاب

على الثاني بانه قد جاء نحو والسماء وما بناها وعن الثالث بان الجواب يجادلونك ويرده عدم توكيده وفي الآية اقوال اخر ثانيها ان الكاف مبتدأ وخبره فاتقوا الله ويفسده اقترانه بالفاء وخلوه من رابط وتباعد ما بينهما وثالثها انها نعت مصدر محذوف اي يجادلونك في الحق الذي هو اخراجك من بيتك جدالا مثل جدال اخراجك وهذا فيه تشبيه الشيء بنفسه ورابعها وهو اقرب مما قبله انه نعت مصدر ايضا ولكن التقدير قل الانفال ثابتة لله والرسول مع كراهتهم ثبوتا مثل ثبوت اخراج ربك اياك من بيتك وهم كارهون وخامسها وهو اقرب من الرابع انها نعت لحقا اي اولئك هم المؤمنون حقا كما اخرجك والذي سهل هذا تقاربهما ووصف الاخراج بالحق في الآية وسادسها وهو اقرب من الخامس انها خبر لمحذوف اي هذه الحال كحال اخراجك اي ان حالهم في كراهة ما رأيت من تنفيلك الغزاة مثل حالهم في كراهة خروجك للحرب وفي هذه الآية اقوال اخر منتشرة المثال الثاني قول ابن مهران في كتاب الشواذ فيمن قرأ ان البقر تشابه علينا بتشديد التاء ان العرب تزيد تاء على التاء الزائدة في اول الماضي وانشد تتقطعت بي دونك الاسباب ولا حقيقة لهذا البيت ولا لهذه القاعدة وانما اصل القراءة تشابهت بتاء الوحدة ثم ادغمت في تاء تشابه فهو ادغام من كلمتين الثالث قول بعضهم في وما لنا الا نقاتل ان الاصل وما لنا وان لا نقاتل اي وما لنا وترك القتال كما تقول ما لك وزيدا ولم يثبت في العربية حذف واو المفعول معه الرابع قول محمد بن مسعود الزكي في كتابه البديع وهو كتاب خالف فيه اقوال النحويين في امور كثيرة ان الذي والمصدر يتقارضان فيقع الذي مصدرية كقوله تفرج الاكباد الحشين كالذي اي كبدي تشعب منهن تفرج ويقع ان بمعنى الذي كقولهم زيد اعقل من ان يكذب اي من الذي يكذب انتهى فاما وقوع الذي مصدرية فقال به يونس والفراء والفارسي وارتضاه ابن خروف وابن مالك وجعلوا منه ذلك الذي يبشر الله عباده وخضتم كالذي خاضوا واما ما عكسه فلم اعرف قائلا به والذي جرأه عليه اشكال الكلام فان ظاهره تفضيل زيد في العقل على الكذب وهذا لا يعقل ونظائر هذا التركيب كثيرة مشهورة ولم يتنبه لاشكالها الا ابن مالك وظهر لي فيها توجيهان احدهما ان يكون في الكلام تأويل على تأويل فيؤول ان والفعل بالمصدر ويؤول المصدر بالوصف فيؤول الى المعنى الذي اراده ولكن يتخرج بقبله العلماء الا ترى انه قيل في قوله تعالى وما كان هذا القرآن ان يفترى ان التقدير ما كان افتراء ومعنى هذا ما كان مفترى وقال ابو الحسن في قوله تعالى ثم يعودون لما قالوا ان المعنى ثم يعودون للقول والقول في تأويل المقول اي يعودون للمقول فيهن لفظ الظهار وذلك هو الموافق لقول جمهور العلماء ان العود الموجب للكفارة العود الى المرأة لا العود الى القول نفسه كما يقول اهل الظاهر ويبعد فهذا الوجه ضعيف لان التفضيل على الناقص لا فضل فيه كقوله اذا انت فضلت امرءا ذا براعة على ناقص كان المديح من النقص التوجيه الثاني ان افعل ضمن معنى ابعد فمعنى المثال زيد ابعد الناس من الكذب لفضله من غيره فمن المذكورة ليست الجارة للمفضول بل متعلقة بافعل لما ضمنه من معنى البعد لا لما فيه من معنى الوصف والمفضل عليه متروك ابدا

مع احتمال هذا القصد البعيد او الاخير الاوجه الاقرب ولك امثلة كثيرة من هذا الباب انتقد منها على المعربين
العجاب الجهة الرابعة ان يخرج على الامور البعيدة والاوجه الضعيفة ويترك الوجه القريب والقوي فان كان لم يظهر له الا
ذاك فله عذر وان ذكر الجميع فان قصد بيان المحتمل او تدريب الطالب فحسن الا في الفاظ التنزيل فلا يجوز ان يخرج الا على
ما يغلب على الظن ارادته فان لم يغلب شيء فليذكر الاوجه المحتملة من غير تعسف وان اراد مجرد الاغراب على الناس وتكثير
الاوجه فصعب شديد وسأضرب لك امثلة مما خرجوه على الامور المستبعدة لتجتنبها وامثالها احدها قول جماعة في وقيله
انه عطف على لفظ الساعة فيمن خفض وعلى محلها فيمن نصب مع ما بينهما من التباعد وابعد منه قول ابي عمرو في
ان الذين كفروا بالذكر ان خبره اولئك ينادون من مكان بعيد وابعد من هذا قول الكوفيين والزجاج في قوله
ص والقرآن ذي الذكر ان جوابه ان ذلك لحق وقول بعضهم في ثم آتينا موسى الكتاب انه عطف على ووهبنا له اسحق
وقول الزمخشري في وكل امر مستقر فيمن جر مستقر انه عطف على الساعة في اقتربت الساعة وابعد منه قوله في وفي موسى
اذ ارسلناه انه عطف على وفي الارض آيات وابعد من هذا قول بعضهم في فاستفتهم ألربك البنات انه عطف على فاستفتهم
أهم اشد خلقا قال هو معطوف على مثله في اول السورة وان تباعدت بينهما المسافة انتهى والصواب خلاف ذلك كله
فأما وقيله فيمن خفض فقيل الواو للقسم وما بعده الجواب واختاره الزمخشري واما من نصب فقيل عطف على سرهم
او على مفعول محذوف ليكتبون او ليعلمون اي يكتبون ذلك ويعلمون الحق او انه مصدر لقال محذوفا او
على اسقاط حرف القسم واختاره الزمخشري واما ان الذين كفروا بالذكر فقيل الذين بدل من الذين في ان الذين
يلحدون والخبر لا يخفون واختاره الزمخشري وقيل مبتدأ وخبره مذكور ولكن حذف رابطه ثم اختلف في تعيينه فقيل
هو ما يقال لك اي في شأنهم وقيل هو لما جاءهم اي كفروا به وقيل لا يأتيه الباطل اي لا يأتيه منهم وهو بعيد
لان الظاهر ان لا يأتيه من جملة خبر انه واما ص والقرآن الآية فقيل الجواب محذوف اي انه لمعجز بدليل الثناء عليه
بقوله ذي الذكر او انك لمن المرسلين بدليل وعجبوا ان جاءهم منذر منهم او ما الامر كما زعموا بدليل وقال الكافرون
هذا ساحر كذاب وقيل مذكور فقال الاخفش ان كل الا كذب الرسل وقال الفراء وثعلب ص لان معناها صدق
الله ويرده ان الجواب لا يتقدم فان اريد انه دليل الجواب فقريب وقيل كم اهلكنا الآية وحذفت اللام للطول واما
ثم آتينا فمعطوف على ذلكم وصاكم به وثم لترتيب الاخبار لا لترتيب الزمان اي ثم اخبركم بانا آتينا موسى الكتاب
واما وكل امر مستقر فقيل الخبر حكمة اي وكل امر مستقر عند الله واقع او وكل وهو حكمة بالغة وما بينهما اعتراض
وقول بعضهم الخبر مستقر وخفض على الجوار حمل على ما لم يثبت في الخبر واما وفي موسى فعطف على وتركنا
فيها آية والثاني قول بعضهم في فلا جناح عليه ان يطوف بهما ان الوقف على فلا جناح وان ما بعده اغراء
صير بما طلوا الطوف بالصفا والمروة ويرده ان اغراء الغائب ضعيف كقول بعضهم وقد بلغه ان انسانا يتهدده عليه

رجلا ليسني اي ليلزم رجلا غيري والذي قربه غائبا خلاف ذلك حفظتها عن عروة بن الزبير في ذلك مسلم في
في صحيح البخاري ثم الايجاب لا يتوقف على كون عليه اغراء بل كلمة على تقتضي ذلك ط واما قول بعضهم في قوله تعالى قل
تعالوا اتل ما حرم ربكم عليكم ان لا تشركوا به شيئا ان الوقف قبل عليكم وان عليكم اغراء فحسن وبه يتخلص من اشكال
ظاهر في الآية محوج للتأويل الثالث قول بعضهم في انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت ان اهل منصوب
على الاختصاص وهذا ضعيف لوقوعه بعد ضمير الخطاب مثل بك الله نرجو الفضل وانما الاكثر ان يقع بعد ضمير
المتكلم كالحديث نحن معاشر الانبياء لا نورث والصواب انه منادى الرابع قول الزمخشري في فلا تجعلوا لله اندادا
انه يجوز كون تجعلوا منصوبا في جواب الترجي يعني لعلكم تتقون على حد النصب في قراءة حفص فأطلع وهذا لا
يجيزه بصري وسيأولون قراءة حفص اما على انه جواب للامر وهو ابن لي صرحا او على العطف على الاسباب على حد قوله
ولبس عباءة وتقر عيني او على معنى ما يقع موقع ابلغ وهو ان ابلغ على حد قوله ولا سابق شيئا اذا كان جائيا
ثم ان ثبت قول الفراء ان جواب الترجي منصوب كجواب التمني فهو قليل فكيف تخرج عليه القراءة المجمع عليها وهذا
كتخريجه قوله تعالى قل لا يعلم من في السموات والارض الغيب الا الله وما يشعرون على ان الاستثناء منقطع وارتفاعه
على البدل الواقع في اللغة التميمية وقد مضى البحث فيهما ونظير هذا على العكس قول الكرماني في ومن يرغب عن ملة ابراهيم
الا من سفه نفسه ان من نصب على الاستثناء ونفسه توكيد فحمل قراءة السبعة على النصب في مثل ما قام احد الا زيد
كما حمل الزمخشري قراءتهم على البدل في مثل ما فيها احد الا حمار وانما تلك قراءة الجماعة على افصح الوجهين الا ترى
الى اجماعهم على الرفع في ولم يكن لهم شهداء الا انفسهم وان اكثرهم قرأ بنحو ما فعلوه الا قليل منهم وانه لم يقرأ احد
بالبدل في وما لاحد عنده من نعمة تجزى الا ابتغاء وجه ربه لانه منقطع وقد قيل ان بعضهم قرأ بنحو وما لهم به من علم
الا اتباع الظن واجماع الجماعة على خلافه ونظير حمل الكرماني النفس على التوكيد في موضع الجنس قول
بعضهم في قوله تعالى والمطلقات يتربصن بانفسهن ان الباء زائدة وانفسهن توكيد للنون وانما الغالب الاكثر في
توكيد الضمير المرفوع المتصل بالنفس والعين ان يكون بعد التوكيد بالمنفصل نحو قمتم انتم انفسكم الخامس قول
بعضهم في لتستووا على ظهوره ان اللام للامر والفعل مجزوم والصواب انها لام العلة والفعل منصوب لضعف
امر المخاطب باللام كقوله لتقم انت يا بن خير قريش فلتقضي حوائج المسلمينا السادس قول التبريزي في قراءة يحيى بن
يعمر تماما على الذي احسن بالرفع ان اصله احسنوا فحذفت الواو واجتزئ عنها بالضمة كما قال اذا ما شاء ضروا
من ارادوا ولا يالوهم احد ضرارا او لتجملت حذف الواو والحاق الذي على الجماعة كقوله وان الذي حانت بفلج دماؤهم
ليس بالسهل والاولى قول الجماعة انه بتقدير مبتدأ اي هو احسن وقد جاءت منه مواضع حتى ان اهل الكوفة
والاتفاق على انه قياس مع اي كقوله فسلم على ايهم افضل واما قول بعضهم في انه ابن محيصن لمن اراد ان يتم

الرضاعة ان الاصل ان يتموا بالجمع لمن الجمع على معنى من مثل ومنهم من يستمعون اليك ولكن اظهر منه قول الجماعة
انتفاء على اهمال ان الناصبة حملا على اختها ما المصدرية السابع قول بعضهم في قوله تعالى وان تصبروا وتتقوا لا يضركم
كيدهم شيئا فيمن قرأ بتشديد الراء وضمها انه على حد قوله انك ان يصرع اخوك تصرع فخرج القراءة المتواترة على
شيء لا يجوز الا في الشعر والصواب انه مجزوم وان الضمة اتباع كالضمة في قولك لم يشد ولم يرد وقوله تعالى عليكم
انفسكم لا يضركم من ضل اذا اهتديتم اذ لا يصح كونه جوابا للامر المفعل فقدر استئنافا فالقراءة الثامن قول الزمخشري
من تخريج التنزيل على رفع الجواب مع مضي فعل الشرط فقال في قوله تعالى وما عملت من سوء تود لا يجوز ان تكون ما شرطية
لرفع تود هذا مع نصه في المفصل بجواز الوجهين في نحو ان قام زيد اقوم ولكنه لما رأى الرفع مرجوحا استبعد
تخريج القراءة المتفق عليها عليه ويوضح لك هذا انه جوز ذلك في قراءة شاذة مع كون فعل الشرط مضارعا
وذلك على تأويله بالماضي فقال قرئ اينما تكونوا يدرككم الموت برفع يدرك فقيل هو على حذف الفاء ويجوز ان يقال
انه محمول على ما يقع موقعه وهو اينما كنتم كما حمل ولا ناعب على ما يقع موقعه ليسوا مصلحين وهو ليسوا بمصلحين وقد بكثير
من الناس قول الزمخشري فهذه المواضع مناقضا متناقضا والصواب ما بينت لك ويجوز ان يحمل قوله ثم
لا يظلمون انتهى وقد مضى نقده الثامن قول ابن حبيب بسم الله خبر والحمد مبتدأ والصواب ان الحمد لله مبتدأ وخبر
وبسم الله على ما تقدم في اعرابها التاسع قول بعضهم ان اصل بسم الله كسر السين او ضمها على لغة من قال سم او سم ثم
سكنت السين لتتناسب الى الكسرات او لئلا يخرج من كسر الى ضم والاولى قول الجماعة ان السكون اصل وهي لغة الاكثرين
وهم الذين يبتدئون باسم بهمزة الوصل العاشر قول بعضهم في الرحيم من البسملة انه موصل بنية الوقف فلما سكن
الميم ولام الحمد كسرت الميم لالتقائهما وممن جوز ذلك ابن عطية ونظيره هذا قول جماعة منهم المبرد ان حركة راء اكبر من قول
المؤذن الله اكبر الله اكبر فتحة وانه وصل بنية الوقف ثم اختلفوا فقيل هي حركة الساكنين وانما لم يكسر حفظا لتفخيم
كما في الم الله وقيل هي حركة الهمزة نقلت وكل هذا خروج عن الظاهر لغير داع والصواب ان كسرة الميم اعرابية وان حركة الراء ضمة
اعراب وليس لهمزة الوصل ثبوت في الدرج فتنقل حركتها الا في ندور كقراءة بعضهم ونزل الملائكة تنزيلا الحادي عشر
قول جماعة في قوله تعالى تبينت الجن ان لو كانوا يعلمون الغيب ما لبثوا في العذاب المهين ان تبين من تبين بمعنى وضح والمعنى
ضعفاء الجن ان لو كان رؤساؤهم وهذا معنى حسن الا ان فيه دعوى حذف مضاف لم يظهر الدليل عليهما والاولى
ان تبين بمعنى علم وان وصلتها بدل اشتمال من الجن اي وضح للناس ان الجن لو كانوا الخ الثاني عشر قول بعضهم
في عينا فيها تسمى ان الوقف هنا اي عينا مسماة معروفة وان سلسبيلا جملة امرية اي اسأل طريقا موصلة اليها وفي
هذا مع بعده خرق لانه على كتابة اطلاق شرا والاظهر انه اسم مفرد على مبالغة في السلسل كما ان السلسال مبالغة في
السلسل ثم يحتمل انه نكرة ويحتمل انه علم منقول وصرف لتناسب رؤوس الآي وتقدم ذكر العين لا يوجب انها يشرب كما تقول هذه دار

بالصرف ويبعد ان يقصد صرف للتناسب كقوارير لاتفاقهم على صرف الثالث عشر قول مكي وغيره في قوله تعالى ولا تمدن
عينيك الى ما متعنا به ازواجا منهم زهرة الحياة الدنيا ان زهرة حال من الهاء او من ما وان التنوين حذف
للساكنين مثل قوله ولا ذاكر الله الا قليلا وان جر الحياة على انه بدل من ما والصواب ان زهرة مفعول بتقدير جعلنا
لهم او آتيناهم ودليل ذلك ذكر التمتع او بتقدير اذم لان المقام يقتضيه او بتقدير اعني بيانا لما او للضمير او بدل من ازواج
اما بتقدير ذوي زهرة او على انهم جعلوا نفس الزهرة مجازا للمبالغة وقال الفراء هو تمييز لما او للهاء وهذا على
الكوفيين في تعريف التمييز وقيل بدل من ما ورد بان نصبه من صلة متعنا فيلزم الفصل بين ابعاض الصلة
باجنبي وبان الموصول لا يتبع قبل كمال صلته وبانه لا يقال مررت بزيد اخاك على البدل لان العامل في المبدل منه لا
يتوجه الى البدل بنفسه وقيل من الهاء وفيه ما ذكر من زيادة الابدال من العائد ومنعهم بعضهم بناء على ان المبدل منه في
الطرح فيبقى الموصول بلا عائد في التقدير وقد مر ان الزمخشري منع في ان اعبدوا الله ان تكون بدلا من الهاء في امرتني
به ورددناه عليه وقيل لو لزم اعطاء منوي الطرح حكم المطروح لزم اعطاء منوي التأخير حكم المؤخر فكان يمتنع ضرب
زيدا غلامه ويرد ذلك قوله تعالى واذ ابتلى ابراهيم ربه والاجماع على جوازه تنبيه قد يكون الموضع لا يتخرج الا
على وجه مرجوح فلا حرج على مخرجه كقراءة ابن عامر وعاصم وكذلك نجي المؤمنين فقيل الفعل ماض مبني للمفعول
وفيه ضعف من جهات اسكان آخر الماضي وانابة ضمير المصدر مع انه مفهوم من الفعل وانابة غير المفعول به مع وجوده
وقيل مضارع اصله ننجي بسكون ثانيه وفيه ضعف لان النون عند الجيم تخفى ولا تدغم وقد زعم انها ادغمت فيها
قليلا وان منه اترج واجاصة ولجانة وقيل مضارع واصله ننجي بفتح ثانيه وتشديد ثالثه ثم حذفت النون الثانية
ويضعفه انه لا يجوز في مضارع تنبأت وتقيت وتنزلت ونحوهن اذا ابتدأت بالنون ان تحذف النون الثانية الا
في شذوذ كقراءة بعضهم ونزل الملائكة تنزيلا الجهة الخامسة ان يترك بعض ما يحتمله اللفظ من الاوجه الظاهرة
فلنورد مسائل من ذلك ليتمرن بها الطالب مرتبة على الابواب ليسهل كشفها

باب المبتدأ

مسألة يجوز في الضمير
المنفصل من نحو انك انت السميع العليم ثلاثة اوجه الفصل وهو ارجحها والابتداء وهو اضعفها ويختص بلغة تميم
والتوكيد مسألة يجوز في الاسم المفتتح به من قولك هذا اكرم منك الابتداء والمفعولية ومثله كم رجل لقيته
من اكرمك لكن في هاتين يقدر الفعل مؤخرا ومثلهما رب رجل صالح لقيته مسألة يجوز في المرفوع من نحو افي
الله شك وما في الدار زيد الابتدائية والفاعلية وهي ارجح لان الاصل عدم التقديم والتأخير ومثله
الاسم التالي للوصف في نحو زيد قائم ابوه او قائم زيد لما ذكرنا ولان الاول اذا قدرناه فاعلا كان خبر زيد مفردا وهو
الاصل في الخبر ومثله ظلمات في قوله تعالى او كصيب من السماء فيه ظلمات لان الاصل في الصفة الافراد واذا قلت
اقائم انت فكذلك عند البصريين واوجب الكوفيون في الضمير الابتدائية ووافقهم ابن الحاجب ووهم اذ نقل في اماليه

الاجماع على ذلك وحجتهم ان الضمير المرتفع بالفعل لا يجاوره منفصلا عنه لا يقم قام انا والجواب انه انما انفصل الوصف لئلا يجهل معناه لانه يكون معه مستتر الخلاف مع الفعل فانه يكون بارزا كقمت وقمت ولان طلب الوصف لمعموله دون طلب الفعل فلذلك احتمل معه الفصل ولان المرفوع بالوصف سد في اللفظ مسد واجب الفصل وهو الخبر بخلاف فاعل الفعل ومما يقطع به على بطلان مذهبهم قوله ارغب انت عن آلهتي وقول الشاعر خليلي ما واف بعهدي انتما فان الضمير مبتدأ كما زعم الزمخشري في الاية لمؤدي الى فصل العامل من معموله بالاجنبي والقول به في البيت مؤد الى الاخبار عن الاثنين بالواحد ويجوز في نحو ما في الدار زيد وجه ثالث عند ابن عصفور ونقله عن اكثر البصريين وهو ان يكون المرفوع اسما لما الحجازية والظرف في موضع نصب على الخبرية والمشهور وجوب بطلان العمل عند تقدم الخبر ولو ظرفا مسئلة يجوز في نحو من قولك زيد يضرب في الدار لخوه ان يكون فاعلا بالظرف لاعتماده على ذي الحال وهو ضمير زيد المقدر في يضرب وان يكون نائبا عن فاعل ضرب على تقديمه حالا من الضمير وان يكون مبتدأ خبره الظرف والجملة حال والفراء والزمخشري يريان هذا الوجه شاذا لخلو الجملة الاسمية الحالية من الواو ويوجبان الفاعلية في نحو جاء زيد عليه جبة وليس كما زعما والاوجه الثلثة في قولهم وكائن من نبي قاتل معه ربيون كثير وقيل واذا قرئ قتل بالتشديد لزم ارتفاع ربيون بالفعل بمعنى ان التكثير لا يتصور الى الواحد وليس بشيء لان النبي هنا متعدد لا واحد بدليل كائن وانما افرد الضمير بحسب لفظها مسئلة زيد نعم الرجل يتعين في زيد الابتداء وفي نعم الرجل زيد وقيل كان في عليهما فالرابط العموم واعادة المبتدأ بمعناه على الخلاف في الالف واللام الجنس هي ام للعهد وقيل يجوز ايضا ان يكون خبر المحذوف وجوبا اي الممدوح زيد وقال ابن عصفور يجوز فيه وجه ثالث وهو ان يكون مبتدأ حذف خبره وجوبا اي زيد الممدوح ورد بانه لم يسد شيء مسده مسئلة حبذا زيد يحتمل زيد على القول بان حب فعل وذا فاعل ان يكون مبتدأ المخبر عنه بحبذا والرابط الاشارة وان يكون خبر المحذوف ويجوز على قول ابن عصفور السابق ان يكون مبتدأ حذف خبره ولم يقل به هنا لانه يرى ان حبذا اسم وقيل بدل من ذا ويرد انه لا يحل محل الاول وانه لا يجوز الاستغناء عنه وقيل عطف بيان ويرده قوله وحبذا نفحات من يمانية تاتيك من قبل الريان احيانا ولا تبين المعرفة بالنكرة اتفاقا واذا قيل بان حبذا اسم للمحبوب فهو مبتدأ وزيد خبره او بالعكس عند من يجيز في قولك زيد الفاضل وجهين واذا قيل بان حبذا كله فعل فزيد فاعل وهذا اضعف ما قيل لجواز حذف المخصوص كقوله الا حبذا لوم الحاسد وربما تحت الموما البين بالمتقارب والفاعل لا يحذف مسئلة يجوز في نحو فصبر جميل ابتدائية كل منهما وخبرية الاخرى اي شأني صبر جميل او صبر جميل امثل من غيره باب كان ومما يجري لها مسئلة يجوز في كان من نحو ان في ذلك لذكرى لمن كان له قلب ونحو زيد كان له مال نقصان كان وتمامها وزيادتها وهو اضعفها قال ابن عصفور بانها الشرط والظرف متعلق بها على التمام وباستقرار محذوف مرفوع

ومنصوب على النقصان الا ان قدرت الناقصة شانية فالاستقرار مرفوع لانه خبر المبتدأ مسئلة في نظر كيف كان عاقبة مكرهم يحتمل في كان الاوجه الثلثة الا ان الثانية لا تكون شانية لاجل الاستفهام ولتقدم الخبر وكيف حال على التمام وخبر لكان على النقصان وللمبتدأ على الزيادة مسئلة وما كان لبشر ان يكلمه الله الا وحيا او من وراء حجاب او يرسل رسولا يحتمل كان الاوجه الثلثة فعلى الناقصة الخبر اما لبشر ووحيا استثناء مفرغ من الاحوال فمعناه موحيا او موحى اليه ومن وراء حجاب نعت له او موصلا وذلك من وراء حجاب او يرسل رسولا بتقدير او مرسلا اي او ذا ارسال واما وحيا التفريغ في الاخبار اي ما كان تكليمهم الا ايحاء او اسماعا من وراء حجاب او ارسالا وجعل ذلك تكليما على حذف مضاف ولنشر على هذا تبيين وعلى التمام والزيادة فالتفريغ في الاحوال المقدرة في الضمير المستتر في لبشر مسئلة ان كان زيد يحتمل الاوجه الثلثة وعلى النقصان الخبر اما قائما او ظرف لغو متعلق بمحذوف وقائما حال وعلى الزيادة والتمام فقائما حال وان ظرف لغو متعلق بكون منتظر فالكان ان قدرت تامة مسئلة يجوز في نحو زيد عسى ان يقوم نقصان عسى فاسمها مستتر وتمامها فان والفعل مرفوع المحل بها مسئلة يجوز الوجهان في عسى ان يقوم زيد على النقصان فزيد اسمها وفي يقوم ضميره وعلى التمام لا اضمار وكل شيء في محله ويتعين التمام في نحو عسى ان يقوم زيد في الدار وعسى ان يبعثك ربك مقاما محمودا لئلا يلزم فصل صلة ان من معمولها بالاجنبي وهو اسم عسى مسئلة وما ربك بغافل يحتمل ما الحجازية والتميمية واوجب الفارسي الحجازية ظنا ان المقتضي لزيادة الباء نصب الخبر وانما المقتضي نفيه لامتناع الباء في كان زيد قائما ووجودها في لم اكن باعجلهم وفي ان زيدا لقائم مسئلة لا رجل ولا امراة في الدار ان رفعت الاسمين فهما مبتدآن على الارجح او اسمان للا الحجازية فان قلت لا زيد ولا عمرو في الدار تعين الاول لان لا انما تعمل في النكرات فان قلت لا رجل في الدار تعين الثاني لان لا اذا لم تتكرر يجب ان تعمل ونحو فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج ان فتحت الثلثة فالظرف خبر للجميع عند سيبويه وللواحد عند غيره وبعيد للاخيرين ظرفين لان لا المركبة عند غيره عاملة في الخبر ولا يتوارد عاملان على معمول فكيف عوامل وان رفعت الاولين بان قدرت لا مهملة او حجازية تعين عند الجميع اضمار خبر بان قدرت لا الثانية كالاولى وخبرا واحدا ان قدرتهما مؤكدة لها وقدرت الرفع بالعطف وانما وجب التقدير في الوجهين لاختلاف خبري الحجازية والتميمية بالنصب والرفع فلا يكون خبر واحد لهما فان قدرت الرفع بالابتداء فيهما على انهما مهملتان قدرت عند غير سيبويه خبرا لاحد الاولين وللثالث كما يقدر في نحو زيد وعمرو قائم خبر للاول او الثاني ولم يحتج لذلك عند سيبويه باب المنصوب المشابهة بها ما يحتمل المصدرية والمفعولية من ذلك نحو ولا يظلمون فتيلا ولا يظلمون نقيرا اي ظلما ما او جيلا اي لا ينقصون مثل ولا يظلم منه شيئا ومن ذلك ثم لا ينقصوكم شيئا اي نقصا او جزاء لما ولا تضروه شيئا

لاستيفاء ضرب مفعوله واما فمن عفي له من اخيه شيء فشيء مثل ان يقلع مصدر ايضا لا مفعول لان عفي لا يتعدى
ما يحتمل المصدرية والحالية والظرفية من ذلك سرت طويلا اي سيرا طويلا او وقتا طويلا او سرته
طويلا ومنه وازلفت الجنة للمتقين غير بعيد اي ازلافا غير بعيد او زمنا غير بعيد وازلفت الجنة اي
الان لا في حالة كونه غير بعيد الا ان هذه الحال مؤكدة وقد تجعل حالا من الجنة والاصل غير بعيدة وهي ايضا حال
مؤكدة ويكون التذكير على هذا مثله في لعل الساعة قريب ما يحتمل المصدرية والحالية جاء زيد ركضا
اي عاملها جاء على حد قولهم قعدت جلوسا او التقدير جاء يركض ركضا وهو قول سيبويه ويؤيده قوله تعالى ائتيا طوعا
او كرها قالتا اتينا طائعين فجاءت الحال في موضع المصدر السابق ذكره ما يحتمل الحالية والمصدرية
والمفعول لاجله من ذلك يريكم البرق خوفا وطمعا اي فتخافون خوفا وتطمعون طمعا وابن مالك يمنع حذف
عامل المصدر المؤكد الا فيما استثني او خائفين وطامعين او لاجل الخوف والطمع فان قلنا لا يشترط اتحاد
فاعل الفعل والمصدر المعلل وهو اختيار ابن خروف فواضح وان قيل باشتراطه فوجهه ان يريكم بمعنى يجعلكم
ترون والتعليل باعتبار الرؤية لا الاراءة او الاصل اخافة واطماعا وحذفت الزوائد ويقول جاء زيد رغبة
اي جاء راغبا او للرغبة وابن مالك يمنع الاول والمبرد وابن الحاجب يمنع الثاني لانه يؤدي الى اخراج
الابواب عن حقائقها اذ يصح في ضربته يوم الجمعة ان يقدر ضربته ليوم الجمعة قلت وهو خطأ لان دليل انه
البصريون وقال المتنبي ابلى الهوى اسفا يوم النوى بدني وفرق الهجر بين الجفن والوسن والتقدير اسف
ثم اعترض بذلك بين الفاعل والمفعول او ابلاه اسفا او لاجل الاسف فمن لم يشترط اتحاد الفاعل فلا
اشكال واما من اشترط فهو على اسقاط لام العلة توسعا كما في قوله ثم يبغونها عوجا او الاتحاد موجود
تقديرا اما على ان الفعل المعلل مطاوع ابلى محذوفا اي فبليت اسفا ولا بد وقيل بدني لان الاختلاف
حاصل اذ الاسف فعل النفس لا البدن او لان الهوى لما حصل بسبب كان كانه قال ابليت بالهوى بدني ما
يحتمل المفعول به والمفعول معه نحو اكرمتك وزيدا يجوز كونه عطفا على المفعول وكونه مفعولا معه ونحو
اكرمتك وهذا يحتملهما وكونه معطوفا على الفاعل لحصول الفصل بالمفعول وقد لعن في حسبك وزيدا
درهم كون زيد مفعولا معه وكونه مفعولا به باضمار يحسب وهو الصحيح لانه لا يعمل في المفعول معه الا ما كان من جنس ما
يعمل في المفعول به ويجوز جره فقيل بالعطف وقيل باضمار حسب اخرى وهو الصواب وينشد فحسبك
وخلفها المصنف البيت رووا بالاوجه الثلثة وقوله اذا كانت الهيجاء وانشقت العصا فحسبك والضحاك
مهند باب الاستثناء يجوز في نحو ما ضربت احدا الا زيدا كون زيد بدلا من المستثنى منه وهو الراجح
وكونه منصوبا على الاستثناء وكون الا وما بعدها نعتا وهو اضعفها ومثله ليس زيد شيئا الا شيئا لا يعبأ به

فان جئت بما مع كان لبس بطل كونه بدلا لانها لا تعمل في الموجب مسئلة يجوز في نحو قام القوم حاشاك وحاشاه
كون الضمير منصوبا وكونه مجرورا فان قلت حاشاي تعين الجر او حاشاني تعين النصب وكذا القول في خلا وعدا
مسئلة يجوز في نحو ما احد يقول ذلك الا زيد كون زيد بدلا من احد وهو المختار وكونه بدلا من ضميره وان
ينصب على الاستثناء فارتفاعه من وجهين وانتصابه من وجه فان قلت ما رايت احدا يقول ذلك الا زيد ا كان
ومن وجهين مرفوعا قوله في ليلة لا نرى بها احدا يحكي علينا الا كواكبها وعلى هذا بمعنى عن او ضمن يحكي معنى ينم
او يشنع ما يحتمل الحالية والتمييز من ذلك كرم زيد ضيفا ان قدر ان الضيف غير زيد فهو تمييز محول عن الفاعل
يمتنع ان تدخل عليه من وان قدر نفسه احتمل الحال والتمييز وعند قصد التمييز فالاحسن ادخال من ومن ذلك هذا
خاتم حديدا والارجح التمييز للسلامة به من جمود الحال ولزومها اي عدم انتقالها ووقوعها عن نكرة وخبر منهما
الخفض بالاضافة من الحال ما يحتمل كونه من الفاعل وكونه من المفعول نحو ضربت زيدا ضاحكا ونحو قاتلوا
المشركين كافة ويجوز الزمخشري الوجهين في ادخلوا في السلم كافة ووهم لان كافة مختص بمن يعقل ووهم في
قوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس اذ قدر كافة نعتا لمصدر محذوف اي ارسالة كافة اشد لانه اضاف
استعماله فيما لا يعقل اخرجه عما التزم فيه من الحالية ووهم في خطبة المفصل اذ قال محيط بكافة الابواب اشد
واشد لاخراجه اياه عن النصب البتة من الحال ما يحتمل باعتبار عامله وجهين نحو وهذا بعلي شيخا يحتمل ان عامله
معنى التنبيه او معنى الاشارة وعلى الاول يجوز ها قائما ذا زيد قال ها بينا ذا صريح النصح فاصغ له وطع
مهدا نصحه رشدا وعلى الثاني يمتنع واما التقديم عليهما معا فممتنع على كل تقدير من الحال ما يحتمل التعدد
والتداخل نحو جاء زيد راكبا ضاحكا فالتعدد على ان يكون عاملهما جاء وصاحبهما زيد والتداخل على ان الحال الاولى
من زيد وعاملها جاء والثانية من ضمير الاولى وهي العامل فيها فلذلك وجب عند من منع تعدد الحال وانما العبير
مصمدا مستمدا من التعدد لكن مع اختلاف الصاحب ويستحيل التداخل ويجب كون الاولى من المفعول والثانية
من الفاعل تقليلا للفصل ولا يحمل على العكس الا بدليل كقوله خرجت بها امشي تجر وراءنا على اثرينا ذيل
مرط مرحل ومن الاول قوله عهدت سعاد ذات هوى معنى فزدت وعاد سلوا ناهوا ها باب اعراب الفعل
مسئلة ما تاتينا فتحدثنا لك رفع تحدث على العطف فيكون شريكا في النفي او الاستئناف فيكون
مثبتا اي فانت تحدثنا الان بدلا عن ذلك ونصبه باضمار ان وله معنيان نفي السبب فينتفي المسبب ونفي التحديث
فقط فان جئت بل مكان ما فلك في تحدث اضمار ان والعطف وللرفع وجه وهو القطع وان جئت بلم
فللنصب وجه وهو اضمار ان وللرفع وجه وهو الاستئناف وللجزم العطف فان قلت ما انت تاتينا فتحدثنا
فلا جزم ولا رفع بالعطف لعدم تقدم الفعل وانما هو على القطع مسئلة هل تاتينا فاكرمك بالرفع على وجهين

والنصب على الاضمار وهل زيد اخوك فتكرمه لا الرفع على العطف بل على الاستيناف وهل لك التفات اليه
فتكرمه الرفع على الاستيناف والنصب اما على الجواب او على العطف على التفات واضمار ان ولجب على الاول وجها
على الشذوذ وكالمثال سواء فلو ان لنا كرة فنكون من المؤمنين ان سلم كون لو للتمني مسئلة ليتني اجد مالا
فانفق منه الرفع على الوجهين والنصب على اضمار ان وليت لي مالا فانفق منه يمتنع الرفع على العطف مسئلة
ليقم زيد فتكرمه الرفع على القطع والجزم بالعطف والنصب على الاضمار مسئلة نحو افلم يسيروا في الارض فينظروا
يحتمل الجزم بالعطف والنصب على الاضمار مثل افلم يسيروا في الارض فتكون لهم قلوب ونحو وان تؤمنوا
وتتقوا يؤتكم اجوركم يحتمل تتقوا الجزم بالعطف وهو الراجح والنصب باضمار ان على حد قوله ومن يقترب منا
ويخضع نؤوه **باب الموصول** مسئلة يجوز في نحو ماذا صنعت وبماذا صنعت ما مضى شرحه وقوله
ماذا اجبتم المرسلين ماذا مفعول مطلق لا مفعول به لان اجاب لا يتعدى الى الثاني بنفسه بل بالباء واسقاط
الجار ليس بقياس ولا يكون ماذا مبتدا وخبرا لان التقدير حينئذ ما الذي اجبتم به ثم حذف العائد المجرور من غير شرط
حذفه والاكثر في نحو من ذا لقيت كون ذا للاشارة خبرا ولقيت جملة حالية ويقل كون ذا موصولا ولقيت
صلة وبعضهم لا يجيزه ومن الكثير من ذا الذي يشفع عنده اذ لا يدخل موصول على موصول الا شاذا كقراءة
زيد بن علي والذين من قبلكم بفتح الميم واللام مسئلة فاصدع بما تؤمر ما مصدرية اي بالامر او موصول اسمي
اي بالذي تؤمره على حد قولهم امرتك الخير واما من قال امرتك بكذا وهو الاكثر فيشكل لان شرط حذف العائد المجرور
بالحرف ان يكون الموصول مخفوضا بمثله معنى ومتعلقا نحو ويشرب مما تشربون اي منه وقديما ان اصله بما تؤمر
او امرو واما فما كانوا ليؤمنوا بما كذبوا في الاعراف فيحتمل ان يكون الاصل ما كذبوه فلا اشكال او بما كذبوا به
ويؤيده التصريح به في سورة يونس وانما جاز مع اختلاف المتعلق لان ما كانوا ليؤمنوا بمنزلة كذبوا في المعنى واما
ذلك الذي يبشر الله عباده فقيل الذي مصدرية اي ذلك تبشير الله وقيل الاصل يبشر به ثم حذف الجار
توسعا فانتصب الضمير ثم حذف مسئلة يجوز في نحو تماما على الذي احسن كون الذي موصولا اسميا فيحتاج الى
تقدير عائد اي زيادة على العلم الذي احسنه وكونه موصولا حرفيا فلا يحتاج الى عائد اي تماما على احسانه وكونه نكرة
موصوفة فلا يحتاج الى الصلة ويكون احسن اسم تفضيل لا فعلا ماضيا وفتحته اعراب لا بناء وهي علامة الجر وهذا
الوجه كوفي والوجهان قبله بصريان وبعض البصريين يوافق على الثاني مسئلة نحو ماذا صنعت يجوز فيه كون ما بمعنى الذي وكونها
نكرة موصوفة وعليهما فالعائد محذوف وكونها مصدرية فلا عائد ونحو ومما رزقناهم ينفقون انما يحتمل الموصولة
والموصوفة دون المصدرية لان اللغة لا ينفق منها وكذا ومما رزقناهم ينفقون فان ذهبت الى تاويل المحبوب
ومما رزقناهم بالحلال وتاويل هذا بالمحبوب والمرزوق فهذا تعسف من غير محوج الى ذلك وقال ابو

لم يثبت مجيء ما نكرة موصوفة ولا دليل في مررت بما معجب لك لاحتمال الزيادة ولو ثبت نحو سرني ما معجب لك لثبت ذلك
انتهى ولا اعلمهم زادوا ما بعد الباء الا ومعناها السببية نحو فبما نقضهم ميثاقهم لعناهم فبما رحمة من الله لنت مسئلة
انا فلك العجبني من جاءك احتمل كون من موصولة او موصوفة وقد جوزهما في ومن الناس من يقول وضعف ابو البقاء
الموصولية لانها تتناول قوما باعيانهم والمعنى على الابهام والجيد انها نزلت في عبد الله بن ابي واصحابه
باب التوابع مسئلة نحو آمنا برب العالمين رب موسى وهرون يحتمل بدل الكل وعطف البيان ومثله
نعبد الهك واله ابائك ابرهيم واسمعيل واسحق وفي نظر كيف كان عاقبة مكرهم انا دمرناهم فيمن فتح الهمزة يحتمل
هذا التقدير ومبتدا ايضا اي هي انا دمرناهم مسئلة نحو سبح اسم ربك الاعلى يجوز فيه كون الاعلى صفة للاسم
او صفة للرب واما نحو جاءني غلام زيد الظريف فالظريف صفة للمضاف ولا يكون للمضاف اليه الا بدليل لان المضاف انما
جيء به لغرض التخصيص ولم يؤت به لذاته وعكسه كل في بني فاثر فالصفة للمضاف اليه لان المضاف انما جيء به لقصد
التعميم لا للحكم عليه ولذلك ضعف قوله وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان مسئلة نحو هدى للمتقين
الذين ومررت بالرجل الذي فعل يجوز في الموصول ان يكون تابعا او باضمار اعني او امدح او هو على القطع فهو
لا بدل الا اذا تعذر نحو ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالا لان النكرة لا توصف بالمعرفة **باب حروف الجر**
مسئلة نحو زيد كعمرو يحتمل الكاف فيه عند المعربين الحرفية فتتعلق بالاستقرار وقيل لا تتعلق والاسمية
فتكون في موضع الرفع وما بعدها جر بالاضافة ولا تقدير بالاتفاق ونحو جاء الذي كزيد يتعين الحرفية اذ الوصل
بالمضافين ممتنع مسئلة زيد على السطح يحتمل الوجهين وعليهما فهي متعلقة باستقرار محذوف مسئلة
قيل في نحو والضحى والليل ان الواو الثانية تحتمل العاطفة والقسمية والصواب الاول والا لاحتاج كل الى جواب
ومما يوضحه ان مجيء الفاء في اوائل سورتي المرسلات والنازعات **باب في مسائل مفردة** مسئلة نحو يسبح له
فيها بالغدو والاصال فيمن فتح الباء يحتمل كون النائب عن الفاعل الظرف الاول وهو الاولى او الثاني او له او التاء
ونحوهم يفتح فيه لتوى النائب الظرف او الوصف وفي هذا ضعف لضعف قولهم على طويل مسئلة نحو يحتمل تجلى الشمس
كون تجلي ماضيا تركت التاء منه لمجازية التانيث وكونه مضارعا اصله تتجلى ثم حذفت احدى التاءين
على حد قوله نارا تلظى ولا يجوز في هند كونه ماضيا ولا القبيل تلظت لان التانيث واجب مع المجازي اذا كان
متصلا وبما ذكرنا من الوجهين في المثال الاول يعلم فساد قول من استدل على جواز نحو قام هند بنحو قوله
تمنى ابناي ان يعيش ابوهما وهل انا الا من ربيعة او مضر لجواز ان يكون اصله تتمنى **الجهة السادسة** ان لا
يراعي الشروط المختلفة بحسب الابواب فان العرب يشترطون في باب شيئا ويشترطون في اخر نقيض ذلك الشيء
على ما اقتضته حكمة لغتهم وصحيح اقيستهم فاذا لم يتامل المعرب اختلطت عليه الابواب والشرائط فلنورد من ذلك

انواعا مشيرا الى بعض ما وقع فيه الوهم للمعربين النوع الاول اشتراطهم الجمود لعطف البيان والاشتقاق في النعت ومن الوهم في الاول قول الزمخشري في ملك الناس اله الناس انهما عطفا بيان والصواب انهما نعتان وقد يجاب بانهما اجريا مجرى الجوامد اذ يستعملان غير جاريين على موصوف وتجري عليهما الصفات نحو قولنا اله واحد وملك عظيم ومن الخطا في الثاني قول اكثر النحويين في مررت بهذا الرجل ان الرجل نعت قال ابن مالك اكثر المتاخرين يقلد بعضهم بعضا والحامل لهم عليه توهمهم ان عطف البيان لا يكون الا اخص من متبوعه وليس كذلك فانه في الجوامد بمنزلة النعت في المشتق ولا يمتنع كون المنعوت اخص من النعت وقد هدى ابن السيد الى الحق في المسالة فجعل ذلك عطفا لا نعتا وكذا ابن جني اسمى قلت وكذا الزجاج والسهيلي قال السهيلي واما تسمية سيبويه له نعتا فتسامح كما سمى التاكيد وعطف البيان صفة وزعم ابن عصفور ان النحويين اجازوا في ذلك الصفة والبيان ثم استشكله بان البيان اعرف من المبين وهو جامد والنعت دون المنعوت او مساو له وهو مشتق او في تاويله فكيف يجتمع في الشيء ان يكون بيانا ونعتا واجاب بانه اذا قدر نعتا فاللام فيه للعهد والاسم مؤول بقولك الحاضر او المشار اليه واذا قدر بيانا فاللام فيه لتعريف الحضور فهي كاللام التي في اسم الاشارة بذلك ويرد عليهما بافادته الجنس المعين فكان اخص قال وهذا معنى قول من اتقن صنعته قلت والذي يظهر ان الذي يقوله النحويون بالحاضر والمشار اليه انما هو اسم الاشارة نفسه اذا وقع نعتا كمررت بزيد هذا فاما نعت اسم الاشارة فلم يبين لنا معناه وانما هو معنى ما قبله فكيف يجعل معنى ما قبله تفسيرا له وقال الزمخشري في ذلكم الله ربكم يجوز كون اسم الله صفة للاشارة او بيانا وربكم الخبر فجوز في الشيء الواحد البيان والصفة وجوز كون العلم نعتا وانما العلم ينعت ولا ينعت به وجوز نعت الشيء بما ليس معرفا بلام الجنس مما اجمعوا على بطلانه النوع الثاني اشتراطهم التعريف لعطف البيان ولنعت المعرفة والتنكير للحال والتمييز وافعل من ونعت النكرة ومن الوهم في الاول قول جماعة في صديد من ماء صديد وفي طعام مساكين من كفارة طعام مساكين فيمن نون كفارة انهما عطفا بيان وهذا انما هو متفرع على قول البصريين ومن وافقهم فيجب عندهم في ذلك ان يكون بدلا اما الكوفيون فيرون ان عطف البيان في الجوامد كالنعت في المشتقات فيكون في المعارف والنكرات وقول بعضهم في نافع من قول النابغة من الرقش في انيابها السم ناقع انه نعت للسم والصواب انه خبر للسم والظرف متعلق به او خبر ثان وقول الزمخشري في شديد العقاب انه يجوز كونه صفة لاسم الله تعالى في اوائل سورة المؤمن وان كان من باب الصفة المشبهة واضافتها لا تكون الا في تقدير الانفصال الا ترى ان شديد العقاب معناه شديد عقابه ولهذا قالوا كل شيء اضافته غير محضة فانه يجوز ان تصير اضافته محضة الا الصفة المشبهة لانه حمله على تقدير ال وجعل سبب حذفها ارادة الازدواج ولجاز وصفه ايضا لو لم يقدر ذلك على ان شديدا بمعنى مشدد كما ان الاذين بمعنى المؤذن فاخرج من باب الصفة المشبهة الى باب اسم الفاعل والذي قاله الزمخشري انه وجميع ما قبله ابدال اما انه بدل فلتنكيره وكذا الصفتان

مثله

مثله وان كانا من باب اسم الفاعل لان المراد بهما المستقبل واما البواقي فللتناسب ويرد على الزجاج في جعله شديد العقاب بدلا وما قبله صفات وفي جعله بدلا وحده من بين الصفات نبو ظاهر ومن ذلك قول الجاحظ في قول الاعشى ولست بالاكثر منهم حصى وانما العزة للكاثر انه يبطل قول النحويين لا يجمع ال ومن في اسم التفضيل فجعل كلا من معتاقبا على ظاهره والصواب ان يقدر ال زائدة او معرفة ومن متعلقة باكثر منكرا محذوفا مبدلا من المذكور او بالمذكور على انها بمنزلتها في قولك انت منهم الفارس البطل اي انت من بينهم وبين قول بعضهم انها متعلقة بليس فقد يرد بانها لا تدل على الحدث عند من قال في اخواتها انها تدل عليه وكان فيه فصلا واعمل وتمييزه بالاجنبي وقد يجاب بان الظرف يتعلق بالوهم وبان ليس الحرف قولك انتفى وبان الفصل بالتمييز وقد جاء في الظرف في قوله على انني بعد ما قد مضى ثلثون للهجر حولا كميلا واعمل افوى في العامل من ثلثون ومن الوهم في الثاني قول مكي في قراءة ابن ابي عبلة فانه اثم قلبه بالنصب قلبه تمييز والصواب انه مشبه بالمفعول به كحسن وجها او بدل من اسم ان وقول الخليل في الا والمازني في اياي واياك واياه ان ايا ضمير اضيف الى ضمير فحكم للضمير بحكم الذي لا يكون الا للنكرات من قولهم فيه ونقل عن بعضهم في لا اله الا الله ان اسم الله خبر لا التبرئة ويرده انها لا تعمل الا في نكرة منفية واسم الله تعالى معرفة موجبة نعم يصح انه خبر لا مع اسمها فانهما في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه وزعم ان المركبة لا تعمل في الخبر لضعفها بالتركيب عن ان تعمل شيئا عدا منهما وهو الخبر كذا قال ابن مالك والذي عندي ان سيبويه يرى ان المركبة لا تعمل في الاسم ايضا لان جزء الشيء لا يعمل فيه وانه لا رجل ظريفا بالنصب عنده مثل لا زيد الفاضل بالرفع وكذا الحق في لا اله الا الله هو للتعريف والايجاب ايضا وفي لا اله الا الله والحمد لله التحالي اذا ميل لا مستحق للعبادة الا الله والواحد او الا الله لا يخبر الاعتذار بالتقدم لان في ذلك عاملة للاسم والخبر لعدم التركيب وزعم الاكثرون ان المرتفع بعد الا في ذلك كله بدل من محل اسم لا كما في قولك ما جاءني من احد الا زيد ويشكل على ذلك ان البدل لا يصلح هنا لحلوله محل الاول وقد يجاب بانه بدل من الاسم فانهما كالشيء الواحد فصح ان يحلهما ولكن يذكر الخبر فيقال الله موجود وقيل هو بدل من ضمير الخبر المحذوف ولم يتكلم الزمخشري في كشافه على المسالة اكتفاء بتاليفه مفردا لها فيها زعم فيه ان الاصل الله اله المعرفة مبتدا والنكرة خبر على القاعدة ثم قدم الخبر ثم ادخل النفي على الخبر والايجاب على المبتدا وركبت لا مع الخبر فيقال له فما تقول في نحو لا طالعا جبلا الا زيد لا يصح ان نصب خبرا للمبتدا فان قال ان لا عاملة عمل ليس فذلك ممتنع لتقدم الخبر ولانتقاض النفي بالا ولتعريف احد الجزئين فان قال لم يجب كون المعرفة مبتدا فقد مر ان الاخبار عن النكرة المخصصة بالمعرفة جائز نحو اول بيت وضع للناس للذي ببكة ومن ذلك قول الفارسي في مررت برجل ما شئت من رجل انها صدر بدل وانها وصلتها صفة للرجل ويشعر على ذلك هنا الترشيح قال ومثله قوله تعالى في اي صورة ما شاء ركبك اي في صورة مشيئة اي شاءها وقول ابي البقاء في تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم الا نعبد الا الله ان وصلتها

سواء وبدل الصفة صفة والحرف المصدري وصلته في نحو ذلك معرفة فلا يقع صفة للنكرة وقول بعضهم في تاويل
لكل همزة لمزة الذي جمع مالا وعدده ان الذي صفة والصواب ان ما في المثال شرطية حذف جوابها اي فهو كذلك الصفة
للجملتين معا واما الآية الاولى فقال ابو البقاء ما شرطية او زائدة وعليهما فالجملة صفة لصورة والعائد محذوف
اي عليها او في متعلقة بركبك انتهى وكان حقه اذ علق في بركبك وقال الجملة صفة ان يقطع بان ما زائدة اذ لا تعلق
الشرط الجازم بجوابه ولا تكون جملة الشرط وحدها صفة والصواب ان يقال ان قدرت ما زائدة فالصفة جملة شاء
وحدها والتقييد شاءها او في متعلقة بركبك او باستقرار محذوف هو حال من مفعوله او بعدلك اي وضعك في
صورة اي صورة وان قدرت شرطية فالصفة مجموع الجملتين والعائد محذوف ايضا وتعلق عليها او تكون في متعلقة
بعدلك اي عدلك في صورة اي صورة ثم استانف ما بعده والصواب في الآية الثانية انها على تقدير مبتدأ وفي الثالثة
الذي بدل او صفة مقطوعة بتقدير هو او اضمر اعني هذا هو الصواب خلافا لمن اجاز وصف النكرة بالمعرفة ومن الجائز
لشرط وصف النكرة او لا بنكرة وهو قول الاخفش زعم ان الاوليان صفة لآخران في فآخران يقومان مقامهما الاوليان
لوصفهما بيقومان وكذا قال بعضهم في قوله ان الله لا يحب كل مختال فخور الذين ومن ذلك قول الزمخشري في انما اعظكم
بواحدة ان تقوموا لله ان تقوموا عطف بيان على واحدة وفي مقام ابراهيم انه عطف بيان على آيات بينات مع اتفاق
النحويين على ان البيان والمبين لا يتخالفان تعريفا وتنكيرا وقد يكون عذره انه لما كان البدل يعطف البيان لتآخيهما وقوله
في اسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم ان من وجدكم عطف بيان لقوله من حيث سكنتم وتفسير له قال ومن تبعيضية
حذف مبعضها اي اسكنوهن مكانا من مسكنكم مما تطيقون انتهى وانما يريد البدل لان الخافض لا يعاد الا مع
البدل وهذا امام الصناعة سيبويه يسمى التاكيد صفة وعطف البيان صفة كما مر النوع الثالث اشتراطهم في بعض ما للتعريف
شرط تعريفا خاصا كمنع الصرف اشترط له تعريف العلمية او شبهه كما في اجمع وكنعت الاشارة وانع النداء اشترطوا
لهما تعريف اللام الجنسية وكذا تعريف فاعل نعم وبئس لكنها تكون مباشرة او لما اضيف اليه بلا وسائط
فشرطها المباشرة لذا من الوهم في ذلك قول الزمخشري في قراءة ابن ابي عبلة ان ذلك لحق تخاصم اهل النار بنصب
تخاصم انه صفة للاشارة وقد مضى ان جماعة من المحققين اشترطوا في نعت الاشارة الاشتقاق كما اشترطوا ذلك
في غيره من النعوت ولا يكون التخاصم ايضا عطف بيان لان البيان اشبه الصفة فكما لا توصف الاشارة الا بما فيه ال كذلك
ما يعطف عليها ولهذا منع ابو الفتح في هذا بعلي شيخ في قراءة ابن مسعود برفع شيخ كون بعلي عطف بيان
واوجب كونه خبرا او شيخ اما خبر ثان او خبر لمحذوف او بدل من بعلي او بعلي بدل او شيخ الخبر ونظير منع ابي الفتح ما ذكرنا
منع ابن السيد في كتاب المسائل والاجوبة وابن مالك في التسهيل كون عطف البيان تابعا للمضمر لامتناع ذلك
في النعت ولكن اجاز سيبويه يا هذا زيد بالرفع على عطف البيان ونعت الزيادي فاجاز مررت بهذا الطويل ذي الفضل

على البيان واجازه على البدلية ولم يجزه على النعت لان نعت الاشارة لا يكون الا طبقها في اللفظ وممن نص على منع
النعت سيبويه والمبرد والزجاج وهو مقتضى القياس ومنع بعضهم مخالفة الاجازة في النداء النوع الرابع اشتراط
الابهام في بعض الالفاظ كظروف المكان والاختصاص في بعضها كالمبتدأ واصحاب الاحوال ومن الوهم في الاول
قول الزمخشري فاستبقوا الصراط وفي سنعيدها سيرتها الاولى وقول ابن الطراوة في قوله لاقعدن لهم صراطك المستقيم
فيه كما عسل الطريق الثعلب وقول جماعة في دخلت الدار او السوق او المسجد ان هذه المنصوبات ظروف وانما
يكون ظرفا مكانيا ما كان مبهما ويعرف بكونه صالحا لكل بقعة كمكان وناحية وجهة وجانب وامام وخلف والصواب
ان هذه المواضع على اسقاط الجار توسعا والجار المقدر الى في سنعيدها سيرتها وفي في البيت وفي الحج والباقي ويحتمل
ان استبقوا ضمن معنى تبادروا وقد اجاز الوجهان في فاستبقوا الخيرات ويحتمل سيرتها ان يكون بدلا من ضمير المفعول
بدل اشتمال اي سنعيد طريقتها ومن ذلك قول الزجاج في واقعدوا لهم كل مرصد ان كلا ظرف ورده ابو علي في
الاغفال بما ذكرنا واجاب ابو حيان بان يقعد ليس على حقيقته بل معناه ارصدوهم ويصح ارصدهم كل مرصد فكذا
يصح قعدت كل مرصد لا يجوز قعدت مجلس زيد كما يجوز قعدت مقعده انتهى وهذا مخالف لكلامهم اذا اشترطوا
توافق مادتي الظرف وعامله ولم يكتفوا بالتوافق المعنوي كما في المصدر والفرق ان انتصاب هذا النوع على الظرفية
على خلاف القياس لكونه مختصا فينبغي ان لا يتجاوز به محل السماع واما نحو قعدت جلوسا فلا دافع له من القياس
وقيل التقدير على كل مرصد فحذف على كما قال ولحقني الذي لولا الاسى لقضاني اي لقضى علي وقياس الزجاج ان قوله
لاقعدن لهم صراطك المستقيم مثل قوله في واقعدوا لهم كل مرصد والصواب في الموضعين انهما على تقدير على كقولهم ضرب
زيد الظهر والبطن فيمن نصبهما وان لا الاختصاص والفعل ضمنا معنى لالزمن والزموا ومن الوهم في الثاني قول الحوفي في
ظلمات بعضها فوق بعض جملة مخبر بها عن ظلمات وظلمات غير مختص والصواب قول الجماعة انه خبر لمحذوف اي تلك
ظلمات نعم ان قدر ان المعنى ظلمات اي ظلمات بمعنى ظلمات عظام او متكاثفة وتركت الصفة لدلالة المقام عليها
كما قال له حاجب في كل امر يشينه وقول الفارسي في ورهبانية ابتدعوها انه من باب زيدا ضربته واعترض ابن
الشجري بان المنصوب في هذا الباب بشرط ان يكون مختصا ليصح رفعه بالابتداء والمشهور انه عطف على ما قبله
وابتدعوها صفة ولا بد من تقدير مضاف اي وحب رهبانية وانما لم يحمل ابو علي الآية على ذلك لاعتزاله فقال الانسان يبتدع
لا يخلقه الله عز وجل وقد يتخيل ورود اعتراض ابن الشجري على ابي البقاء في تجويزه في واخرى تحبونها كونه من باب زيدا
ويجاب بان الاصل وصفة اخرى ويجوز كون تحبونها صفة والخبر اما نصر واما محذوف اي ولكم نعمة اخرى ونصر خبر
او بدل المحذوف وقول ابن مالك يا بن الذي في قول الحماسي فارسا ما غادروه ملحما انه من الاشتغال كقول الحكي على
في الاخير والظاهر انه نصب على المدح لما قدمنا وما في البيت زائدة ولهذا امكن ان يدعى انه من الاشتغال النوع الخامس

اشتراط الإضمار في بعض المعمولات والإظهار في بعض فمن الأول مجرور لولا ومجرور وحد ولا يختص بضمير خطاب
ولا غيبة تقول لولاي ولولاك ولولاه ووحدي ووحدك ووحده ومجرور لبي وسعدي وحنانَي ويشترط له ضمير الخطاب
وشذ نحو قوله لما بي إذا ... وقول الخولاني لقلت لبيه لمن يدعوني كما شذت إضافتها إلى الظاهر في قوله فلبي فلبي
يدي مسور ومن ذلك مرفوع خبر كاد وأخواتها إلا عسى تقول كاد زيد يموت ولا تقول يموت أبوه ونحو عسى زيد
أن يقوم أبوه وشذ في السببي ولا يجوز في الأجنبي نحو عسى زيد أن يقوم عمرو عنده ومن ذلك مرفوع اسم التفضيل في
غير مسألة الكحل وهذا شرط مع الإضمار الاستتار وكذا مرفوع نحو قم وأقوم ونقوم ومن الثاني تأكيد الاسم
المظهر والنعت والمنعوت وعطف البيان والمبين ومن الوهم في الأول قول بعضهم في لولاي وموسى إن موسى يحتمل
الجر وهذا خطأ لأنه لا يعطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار ولأن لولا لا تجر الظاهر فلو أعيدت لم تعمل الجر
ولو أعيد وهذه مسألة يتحاجى بها فيقال ضمير مجرور لا يصح أن يعطف عليه اسم مجرور أعيد الجار أم لم يعد
مجرور ولأنه يصح أن يعطف عليه اسم مرفوعا لأن لولا محكوم لها بحكم الحروف الزائدة والزائد لا يمنع في كون الاسم مجردا
من العوامل اللفظية وكذا ما أشبه الزائد وقول جماعة في قول هدبة عسى الكرب الذي أمسيت فيه يكون وراءه فرج
قريب إن فرج اسم كان والصواب أنه مبتدأ خبره الظرف والجملة خبر كان واسمها ضمير الكرب وأما قوله وقد جعلت إذا
ما قمت يثقلني ثوبي فأنهض نهض الشارب الثمل فثوبي بدل اشتمال من تاء جعلت لا فاعل يثقلني ومن الوهم في الثاني
قول ابن الشجري في إن شانئك هو الأبتر يجوز كون هو توكيدا وقد مضى وقول الزمخشري في قوله تعالى ما قلت لهم إلا ما
أمرتني به أن اعبدوا الله إذا قدرت أن مصدرية وأنها وصلتها عطف بيان على الهاء وقول النحويين في نحو اسكن أنت
وزوجك الجنة إن العطف على الضمير المستتر وقد رد ذلك ابن مالك وجعله من عطف الجمل والأصل وليسكن
زوجك وكذا قال في لا نخلفه نحن ولا أنت إن التقدير ولا تخلفه أنت لأن مرفوع فعل الأمر لا يكون ظاهرا وكذا مرفوع
المضارع ذي النون لا يكون غير ضمير المتكلم وجوز في قوله نطوف ما نطوف ثم يأوي ذوو الأموال منا والعديم إلى
حفر أسافلهن جوف وأعلاهن صفاح مقيم كون ذوو فاعلا بفعل غير محذوف أي يأوي ذوو الأموال
وكونه ... توكيدا على حد ضرب زيد الظهر والبطن تنبيه من العوامل ما يعمل في الظاهر والمضمر بشرط
استتاره وهو نعم وبئس تقول نعم الرجل الزيدان ونعم رجلين الزيدان ولا تقول نعما إلا في لغة وبشرط إفراده
وتذكيره وهو رب في الأصح النوع السادس اشتراط المفرد في بعض المعمولات والجملة في بعض فمن الأول الفاعل
ونائبه وهو الصحيح فأما ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه وإذا قيل لهم لا تفسدوا وأفعل من التعجب فيهما أو من
الثاني خبر أن المفتوحة إذا خففت وخبر القول المحكي نحو قولي لا إله إلا الله وخرج بذكر المحكي قولك قولي حق
وكذلك خبر ضمير الشأن على هذا قوله تم ومن يكتمها فإنه آثم قلبه إذا قدر ضمير أنه للشأن لزم كون الخبر مفردا

وقلبه مبتدأ خبره وإذا قدرته راجعا إلى اسم الشرط جاز ذلك وأن يكون آثم الخبر وقلبه فاعل به وخبر أن المقارب ومن
الوهم قول بعضهم في فطعنوا سحقا إن سحقا خبر والصواب أنه مصدر لمحذوف أي سحق سحقا وجواب الشرط وجواب القسم
ومن الوهم قول الكسائي وابن جابر في يحلفون بالله لكم ليرضوكم إن اللام وما بعدها جواب وقد مر البحث في ذلك وقول ابن
الدين بن مالك في قوله تعالى أفمن زين له سوء عمله فرآه حسنا إن جواب الشرط محذوف وتقديره ذهبت نفسك عليهم حسرة
بدليل فلا تذهب نفسك عليهم حسرات ولكن هذا إنه بدليل فإن الله يضل من يشاء والتقدير الثاني باطل على كون
من موصولة وقد يتوهم أن مثل هذا قول صاحب اللوامع وهو أبو الفضل الرازي فإنه قال في قوله تعالى أمن خلق السماوات
والأرض لا بد من إضمار جملة معادلة والتقدير كمن لا يخلق وإنما هذا مبني على ... جماعة منهم الزمخشري في
مفصلة الظرف نحو ... لكونه ... من جملة مقدرة ولا ... بمثل هذا عن ابن
مالك فإن الظرف لا يكون جوابا وإن قلنا إنه جملة النوع السابع اشتراط الجملة الفعلية في بعض المواضع والاسمية
في بعض المواضع ومن الأول جملة الشرط غير لو ولولا وجملة جواب لو ولولا والجملتان بعد لما والجمل التالية لحرف
التحضيض وجملة أخبار أفعال المقاربة وخبر أن المفتوحة بعد لو عند الزمخشري ومتابعيه نحو ولو أنهم صبروا
ومن الثاني الجملة بعد إذا الفجائية وليتما على الصحيح فيهما ومن الوهم في الأول أن يقول من لا يذهب إلى قول الأخفش
والكوفيين في نحو وإن امرأة خافت من بعلها نشوزا أو إعراضا وإن أحد من المشركين استجارك وإذا السماء
انشقت إن المرفوع مبتدأ وذلك خطأ لأنه خلاف قول من اعتمد عليه فإنما قاله سهوا وأما إذا قال ذلك الأخفش
والكوفي فلا يعد ذلك الإعراب خطأ لأن هذا مذهب ذهبوا إليه فيقولوه سهوا عن قاعدتهم ثم الصواب خلاف
قولهم في أصل المسألة ولجاز أن يكون المرفوع محمولا على إضمار فعل كما يقول الجمهور وأجاز الكوفيون وجها ثالثا
وهو أن يكون فاعلا بالفعل المذكور على التقديم والتأخير مستدلين على جواز ذلك بنحو قول الزباء ما للجمال
مشيها وئيدا فيمن رفع مشيها وذلك عند الجماعة مبتدأ حذف خبره وبقي معموله أي مشيها يكون وئيدا
أي يوجد وئيدا ولا يكون بدل بعض من الضمير المستتر في الظرف كما كان فيمن جره بدل اشتمال من الجمال لأنه
عائد إلى ما الاستفهامية ومتى أبدل اسم من اسم استفهام وجب اقتران البدل بهمزة الاستفهام فكان حكم ضمير
الاستفهام ولأنه لا ضمير راجع إلى المبدل منه ومن ذلك قول بعضهم في بيت الكتاب فقلما وصال على
طول الصدود يدوم إن وصال مبتدأ والصواب أنه فاعل بيدوم محذوفا مفسرا بالمذكور وقول الحوفي في نحو أنبئك
يوم زيد يأتيك أنه يجوز في زيد الرفع بالابتداء وهذا خطأ عند سيبويه لأن الزمن المستقبل المبهم يحمل على إذا في أنه
لا يضاف إلى الجمل الاسمية وأما قوله تعالى يوم هم بارزون فقد مضى أن الزمن هنا محمول على إذ لا على إذا وأن المستقبل
نزل منزلة الماضي ولما الجواب ابن عصفور عن بيت ... إنما نوجب ذلك في الظرف واليوم هنا بدل من المفعول به ويوم

الطلاق من قوله تعالى لسنته يوم الطلاق فمردود وانما ذلك في اسم الزمان ظرفا كان او غيره ثم هذا الجواب لا يتأتى
في قوله وكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة بمغن فتيلا عن سواد بن قارب ومن الوهم ايضا قول بعضهم في قوله تعالى فمن كان
منكم مريضا او به اذى من رأسه بعد ما حكم بان من شرطية انه يجوز كون الجملة الاسمية معطوفة على كان وما بعدها
وهذا مردود لان جملة الشرط لا تكون اسمية وكذا المعطوف عليها على انه لو قدر من موصولة لم يصح قوله ايضا لان الفاء لا تدخل
في الخبر اذا كانت الصلة جملة اسمية لعدم شبهها باسم الشرط وقول ابن طاهر في قوله فان الامال العظيمة في صدق
من عداوة ولي وقول الحزمي في قول الشاعر ونبئت ليلى ارسلت بشفاعة الي فهلا نفس ليلى شفيعها ان ما
ان وهلا جملة اسمية نائبة عن الجملة الفعلية والصواب التقدير في الاول فاني لك وفي الثاني فهلا كان
الامر والشان والجملة الاسمية فيهما خبر ومن ذلك قول جماعة منهم الزمخشري في ولو انهم امنوا واتقوا لمثوبة من عند الله
خير ان الجملة الاسمية جواب لو والاولى ان يقدر الجواب محذوفا اي لكان خيرا لهم وان يقدر لو بمنزلة ليت في افادة التمني
فلا يحتاج الى جواب ومن ذلك قول جماعة منهم ابن مالك في قوله تعالى فلما نجاهم الى البر فمنهم مقتصد ان الجملة جواب لما
والظاهر ان الجواب جملة فعلية محذوفة اي انقسموا قسمين فمنهم مقتصد ومنهم غير ذلك ويؤيد هذا ان جواب لما
لا يقترن بالفاء ومن الوهم تجويز كثير من النحويين الاشتغال في نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو ومن العجب ان
ابن الحاجب اجاز ذلك في كافيته مع قوله فيها في بحث الظروف وقد يكون للمفاجأة فيلزم المبتدأ بعدها وعن
ابن ابي الربيع في ليتما زيدا اضرب ان يكون انتصاب زيد على الاشتغال كالنصب في انما زيدا اضرب لا ان يكون
انتصابه بليت لانه لم يسمع نحو ليتما قام زيد كما سمع انما قام زيد تنبيه اعترض الرازي على الزمخشري في قوله
والذين كفروا بآياتنا اولئك هم الخاسرون ان الجملة معطوفة على وينجي الله الذين اتقوا بان الاسمية لا تعطف
على الفعلية وقد مر ان تخالف الجملتين في الاسمية والفعلية لا يمنع التعاطف وقال بعض المتأخرين في تجويز
ابي البقاء في قوله تعالى ومنهم من كلم الله انه يجوز كون الجملة الاسمية بدلا من فضلنا بعضهم على بعض هذا مردود
لان الاسمية لا تبدل من الفعلية انتهى ولم يقم دليل على امتناع ذلك النوع الثامن اشتراطهم في بعض الجمل
الخبرية وفي بعضها الانشائية فالاول كثير كالصلة والصفة والحال والجملة الواقعة خبرا لكان او خبرا لان او
الثاني لظن او خبرا للمبتدأ او جوابا للقسم غير الاستعطافي ومن الثاني جواب القسم الاستعطافي كقوله بربك هل ضممت
اليك ليلة وقوله بعيشك يا سلمى ارحمي ذا صبابة ابى غير ما يرضيك في السر والجهر وما ورد على خلاف ما ذكر
مؤول فمن الاول قوله واني لرام نظرة قبل التي لعلي وان شطت نواها ازورها وتخريجها على اضمار القول الى
قبل التي اقول لعلي او على ان الصلة ازورها وخبر لعل محذوف والجملة معترضة اي لعلي افعل ذلك وقوله
جاؤا بمذق هل رأيت الذئب قط وقوله فانما انت اخ لا نعدمه وتخريجهما على اضمار القول اي مقول فيه لا جعلنا الله

تعدمه ويعدم مقول فيه عند رؤيته ذلك قول ابي الدرداء وجد الناس اخبر تقله اي صادفت الناس
مقولا فيهم ذلك وقوله وكوني بالمكارم ذكريني ودلي دل ماجدة صناع والجملة في هذا مؤولة بالجملة الخبرية اي
كوني تذكريني ومثل قوله تعالى قل من كان في الضلالة فليمدد له الرحمن مدا اي فيمده مدا وقوله ان الذين قتلتم امس
سيدهم لا تحسبوا ليلهم عن ليلكم ناما وقوله انا اذا ما القوم كانوا انجية واضطرب القوم اضطراب الارشية هناك
اوصيني ولا توصي بيه وينبغي ان يستثنى من منع ذلك خبر ان ضمير الشان وخبر ان المفتوحة اذا خففت
فان خبرهما يجوز ان يكون جملة دعائية كقوله تعالى والخامسة ان غضب الله عليها في قراءة من قرأ ان بالتخفيف وغضب
بالفعل والله فاعل وقولهم اما ان جزاك الله خيرا فيمن فتح الهمزة واذا لم يلتزم قول الجمهور في وجوب كون اسم ان
ضمير الشان فلا استثناء بالنسبة الى ضمير الشان اذ يمكن ان يقدر والخامسة انها واما انك واما نودي ان بورك
من في النار فيجوز كون ان تفسيرية ومن الوهم في هذا الباب قول بعضهم في قوله تعالى وانظر الى العظام كيف ننشزها
ان جملة الاستفهام حال من العظام والصواب ان كيف وحدها حال من مفعول ننشزها وان الجملة بدل من العظام
ولا يلزم من جواز كون الحال المفردة استفهاما جواز ذلك في الجملة لان الحال كالخبر وقد جاز بالاتفاق في نحو كيف زيد
واختلف في نحو زيد كيف هو وقول الحوفي ان جملة الاستفهام حال في نحو عرفت زيدا ابو من هو وقد مر ان اعلم
النظر البصري يعلق وهو مثله كالنظر القلبي قال الله تعالى فلينظر ايها ازكى طعاما كما قال سبحانه انظر كيف فضلنا بعضهم
على بعض ومن ذلك قول الامين المحلي فيما رأيت بخطه ان الجملة التي بعد الواو من قوله واطلب ولا تضجر من مطلب
حال ولا ناهية والصواب ان الواو للعطف ثم الاصح ان الفتحة اعراب مثلها في نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن
لا بناء لاجل نون التأكيد خفيفة محذوفة النوع التاسع اشتراطهم لبعض الاسماء ان يوصف ولبعضها ان لا
يوصف فمن الاول مجرور رب اذا كان ظاهرا واي في النداء والجماء في قولهم جاؤا الجماء الغفير وما وطئ به من خبر او صفة
او حال نحو زيد رجل صالح ومررت بزيد الرجل الصالح وبل انتم قوم تفتنون ولقد ضربنا للناس في هذا
القرآن من كل مثل الى قوله تعالى قرآنا عربيا وقول الشاعر اكرم من ليلى علي فتبتغي به الجاه ام كنت امرا لا
ومن ثم ابطل ابو علي كون الظرف من قول الاعشى رب رفد هرقته ذلك اليوم واسرى من معشر اقيال معلقا
واسرى لئلا يخلو ما عطف على مجرور رب من صفة قال واما قوله فيا رب يوم قد لهوت وليلة بآنسة كأنها
خط تمثال فعلى ان صفة الثاني مدلول عليها بصفة الاول ولا يتأتى ذلك هنا وقد يجوز ذلك هنا لان
الاول فقد يجعل دليلا عليه ومن الثاني فاعلا نعم وبئس والاسماء المتوغلة في شبه الحرف الا من والنكرتين فانهما
يوصفان نحو مررت بمن معجب لك وبما معجب لك ونحو ما الاخفش ايا نحو مررت بأي معجب لك قياسا لانها بمنزلة
ومن ذلك الضمير وجوز الكسائي نعته ان كان لغائب والنعت لغير التوضيح نحو قوله لا يبعدن وهل يعلم الغيوب

ونحو لا اله الا هو الرحمن الرحيم فقد ادعاء مانعا للضمير المستتر في نعمت والرحمن الرحيم بعيد لطوله واجاز غير الفارسي
وابن السراج نعته على نعم وبئس مستشكلا بقوله نعم الفتى المري انت اذا هم حضروا لدى الحجرات نار الموقد وحمله الفارسي
وابن السراج على البدل قال ابن مالك يمتنع نعته اذا قصد بالنعت التخصيص مع اقامة الفاعل مقام الجنس لان
تخصيصه حينئذ مناف لذلك القصد فاما اذا تؤول بالجامع لاكمل الخصال فلا مانع من نعته لامكان ان ينوى في النعت
ما نوى في المنعوت وعلى هذا يحمل البيت انتهى وقال الزمخشري وابو البقاء في كم اهلكنا قبلهم من قرن هم احسن ان
الجملة بعد كم صفة لها والصواب انها صفة لقرن وجمع الضمير حملا على معناه كما جمع وصف جميع في وان كل لما جميع
لدينا محضرون **النوع العاشر** تخصيصهم جواز وصف بعض الاسماء بمكان دون آخر كالعامل من وصف
ومصدر فانه لا يوصف قبل العمل ويوصف بعده وكالموصول فانه لا يوصف قبل تمام الصلة ويوصف بعد تمامها
وتعميمهم الجواز في البعض وذلك هو الغالب ومن الوهم في الاول قول بعضهم في قول الحطيئة ازمعت يأسا مبينا
من نوالكم ولن ترى طاردا للحر كالياس ان من متعلقة بيأسا والصواب ان تعلقها بيئست محذوفا لان المصدر لا
يوصف قبل ان يأتي معموله وقال ابو البقاء في ولا آمين البيت الحرام يبتغون فضلا لا يكون يبتغون نعتا لآمين لان
اسم الفاعل اذا وصف لم يعمل في الاختيار بل هو حال من المستكن في آمين انتهى وهذا ضعيف والصحيح جواز الوصف بعد العمل
النوع الحادي عشر اجازتهم في بعض ابواب النواسخ ان يتصل بالناسخ نحو كان قائما زيد ومنع ذلك في البعض
نحو ان زيدا قائم ومن الوهم في هذا قول المبرد في فظلم ان من افضلهم كان زيدا انه لا يجب ان يحمل على زيادة كان كما
قال سيبويه بل يجوز ان يقدر كان ناقصة واسمها ضمير فيها لانه مستقر وخبرها هو اسم ان ومن افضلهم خبر كان
وكان ومعمولاها خبر ان فيلزم تقديم خبر ان على اسمها مع انه ليس ظرفا ولا مجرورا وهذا لا يجيزه احد **النوع**
الثاني عشر ايجابهم لبعض معمولات الفعل وشبهه ان يتقدم كالاستفهام والشرط وكم الخبرية نحو فاي آيات الله تنكرون
وسيعلم الذين ظلموا اي منقلب ينقلبون ايما الاجلين قضيت ولهذا قدر ضمير الشان في قوله ان من يدخل الكنيسة
يوما يلق فيها جآذرا وظباء ولبعضها ان يتأخر اما الذاتي كالفاعل ونائبه وشبههما او لضعف العامل كمفعول التعجب نحو ما
احسن زيدا او لعارض معنوي او لفظي وذلك كالمفعول في نحو ضرب موسى عيسى فان تقديمه يوهم انه مبتدأ وان الفعل
مسند الى ضميره وكالمفعول الذي هو ان وصلتها نحو ساكرم انهم جاؤك لانهم قصدوا الفرق بينها وبين اي الشرطية و
الاستفهامية والمفعول الذي هو ان وصلتها نحو عرفت انك فاضل كرهوا الابتداء بان المفتوحة لئلا تلتبس بان التي
بمعنى لعل واذا كان المبتدأ الذي اصله التقديم يجب تأخيره اذا كان ان وصلتها نحو وآية لهم انا حملنا ذريتهم فلأن
يتأخر المفعول الذي اصله التأخير نحو ولا تخافون انكم اشركتم اولى وكمعمول عامل اقترن بلام الابتداء او القسم او حرف
الاستثناء او ما النافية او لا في جواب القسم ومن الوهم في الاول قول ابن عصفور في اولم يهد لهم كم اهلكنا ان كم فاعل بهدِ فان

فان قلت خرج على لغة حكاها الاخفش وهي ان بعض العرب لا يلتزم صدرية كم الخبرية قلت قد اعترف بشذوذها
فتخريج التنزيل عليها بعيد ذلك رداءته والصواب ان الفاعل مستتر راجع الى الله سبحانه اي اولم يبين الله لهم او
الهدى والاول قول ابي البقاء والثاني قول الزجاج وقال الزمخشري الفاعل الجملة وقد مر ان الفاعل لا يكون جملة
وكم مفعول اهلكنا والجملة مفعول يهد وهو معلق عنها وكم الخبرية يعلق خلافا لاكثرهم ومن الوهم في التاسعة
قول بعضهم في بيت الكتاب وقلما وصال على طول الصدود يدوم ان الوصال فاعل يقل وفي بيت الكتاب ايضا
اظبي كان امك ام حمار ان ظبي اسم كان والصواب ان وصال فاعل بيدوم محذوفا مدلولا عليه بالمذكور وان ظبي اسم
لكان محذوفا مفسر بكان المذكورة او مبتدأ والاول اولى لان الاستفهام بالجملة الفعلية اولى منها بالاسمية
وعليهما فاسم كان ضمير راجع اليه وقول ابن يس انه اخبر عن النكرة بالمعرفة والصحيح على الاول ان ظبيا اسم كان وخبره
امك وعلى الثاني فخبر ظبي انما هو الجملة والجمل نكرات ولكن يكون محل الاستشهاد قوله كان امك على ان ضمير النكرة
عنده نكرة لا على ان الاسم مقدم وقول بعضهم في قوله تعالى ان السمع والبصر والفؤاد كل اولئك كان عنه مسؤولا ان عنه
مرفوع المحل بمسؤولا والصواب ان اسم كان ضمير المكلف وان لم يجر له ذكر وان المرفوع بمسؤولا مستتر راجع اليه ايضا
وعنه في موضع نصب وقول بعضهم في قوله آليت حب العراق الدهر اطعمه انه من باب الاشتغال الا على اسقاط على
كما قال ابن يس وذلك مردود لان اطعمه مقيد بلا اطعمه وقول القرافي وان كلا لما ليوفينهم فيمن خفف ان انه من
باب الاشتغال مع قوله ان اللام بمعنى الا وان نافية ولا يجوز بالاجماع ان يعمل ما بعد الا فيما قبلها على ان هنا مانعا
اخر وهو لام القسم واما قوله في ويقول الانسان أإذا ما مت لسوف اخرج حيا ان اذا ظرف لاخرج وانما جاز تقديم
الظرف على لام القسم لتوسعهم في الظروف ومنه قول رضيعي لبان ثدي ام تحالفا باسحم داج عوض لا نتفرق
لا نتفرق ابدا ولان اللام فيها الصدر في جواب القسم وقيل العامل محذوف اي اذا ما مت ابعث لسوف اخرج النوع
الثالث عشر منعهم من حذف بعض الكلمات وايجابهم حذف بعضها فمن الاول الفاعل ونائبه والجار الباقي عمله
الا في مواضع نحو قولهم الله لافعلن وبكم درهم اشتريت اي والله وبكم من درهم ومن الثاني احد معمولي لات و
من الوهم في الاول قول ابن مالك في افعال الاستثناء نحو قاموا ليس زيدا او لا يكون زيدا او ما خلا زيدا
او ما عدا زيدا ان مرفوعهن محذوف وهو كلمة بعض مضافا الى ضمير من تقدم والصواب انه مضمر عائد اما على البعض
المفهوم من الجمع السابق كما عاد الضمير من قوله تعالى فان كن نساء على البنات المفهوم من الاولاد في يوصيكم الله في
اولادكم واما على اسم الفاعل المفهوم من الفعل اي لا يكون هو اي القائم زيدا كما جاء لا يزني الزاني حين يزني وهو
مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن واما على المصدر المفهوم من الفعل وذلك في غير ليس ولا يكون فيقول في
خلا زيدا اي جانب هو اي قيامهم زيدا ومن ذلك قول كثير من المعربين والمفسرين في فواتح السور انه يجوز كونها

في موضع جر باسقاط حرف القسم وهذا مردود بان ذلك مختص عند البصريين باسم الله تعالى وبانه لا جواب
للقسم في سورة البقرة وآل عمران ويونس وهود ونحوهن ولا يصح ان يقدر ذلك الكتاب في البقرة والله لا اله
الا هو في آل عمران جوابا وحذفت اللام من الجملة الاسمية كحذفها في قوله ورب السموات العلى وربها والارض
وما فيهما ان المقدم كائن وقول ابن مسعود والله الذي لا اله غيره هذا مقام الذي انزلت عليه سورة البقرة لان
ذلك على قلته مخصوص باستطالة القسم ومن الوهم في الثاني قول ابن عصفور في قوله حنت نوار ولات هنا حنت
ان هنا اسم لات وحنت خبرها بتقدير مضاف اي وقت حنت فامضى اعرابه الجمع بين معموليها واخراج هنا عن الظرفية
واعمال لات في معرفة ظاهرة وفي غير الزمان وهو الجملة النائبة عن المضاف وحذف المضاف الى جملة والاولى قول
الفارسي ان لات مهملة وهنا خبر مقدم وحنت مبتدأ مؤخر بتقدير ان مثل تسمع بالمعيدي خير من ان تراه النوع
الرابع عشر تجويزهم في الشعر ما لا يجوز في النثر وذلك كثير وقد افرد بالتصنيف وعكسه وهو غريب جدا وذلك
بدل الغلط والنسيان زعم بعض القدماء انه لا يجوز في الشعر لانه لا يقع غالبا الا عن تروّ وفكر النوع الخامس عشر
اشتراطهم وجود الرابط في بعض المواضع وفقده في بعض فالاول قد مضى شرحه والثاني الجملة المضاف اليها نحو
يوم قام زيد واما قوله وتخن لبيلة لا استطيع بلاغها الكلب الاهر او قوله مضت سنة لعام ولدت فيه وعشر بعد ذاك
وحجتان فنادر وهذا الحكم خفي على اكثر النحويين والصواب في مثل قولك اعجبني يوم ولدت فيه تنوين اليوم وجعل
الجملة بعده صفة له وكذلك اجمع وما تصرف منه في باب التوكيد يجب تجريده من ضمير المؤكد وغيره واما قولهم جاء
القوم باجمعهم فهو بضم الميم لا بفتحها وهو جمع لقولك جمع على حد قولهم فلس وافلس والمعنى جاء بجماعتهم ولو كان
توكيدا لكانت الباء زائدة مثلها في قوله هذا وجدكم الصغار بعينه لا ام لي ان كان ذاك ولا اب فكان يصح اسقاطها
النوع السادس عشر اشتراطهم لبناء بعض الاسماء ان يقطع عن الاضافة كقبل وبعد وغير ولبناء بعضها ان يكون
مضافا وذلك اي الموصولة فانها لا تبنى الا اذا اضيفت وكان صدر صلتها ضميرا محذوفا نحو ايهم اشد ومن الوهم في
ذلك قول ابن الطراوة هم اشد مبتدأ وخبر واي مبنية مقطوعة عن الاضافة وهذا مخالف لرسم المصحف ولاجماع النحويين
الجهة السابعة ان يحمل كلاما على شيء ويشهد استعمال آخر في نظير ذلك الموضع بخلافه وله امثلة احدها قول الزمخشري
في مخرج الميت من الحي انه عطف على فالق الحب والنوى ولم يجعله معطوفا على يخرج الحي من الميت لان عطف الاسم على الاسم اولى
ولكن مجيء قوله تعالى يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي بالفعل فيهما يدل على خلاف ذلك الثاني قول مكي وغيره
في قوله ماذا اراد الله بهذا مثلا يضل به كثيرا ان جملة يضل صفة لمثلا او مستأنفة والصواب الثاني لقوله
في سورة المدثر ماذا اراد الله بهذا مثلا كذلك يضل الله من يشاء الثالث قول بعضهم في ذلك الكتاب لا ريب ان
الوقف هنا يبتدئ فيه هدى ويدل على خلاف ذلك قوله تعالى في سورة السجدة تنزيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين

الرابع قول بعضهم في ولمن صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الامور ان الرابط الاشارة وان الصابر والغافر جعلا من عزم
الامور مبالغة والصواب ان الاشارة للصبر والغفران بدليل وان تصبروا وتتقوا فان ذلك من عزم الامور ولم يقل انكم
الخامس قولهم في اين شركائي الذين كنتم تزعمون ان التقدير تزعمونهم شركاء والاولى ان يقدر تزعمون انهم شركاء
بدليل وما نرى معكم شفعاءكم الذين زعمتم انهم فيكم شركاء ولان الغالب على زعم ان لا يقع على المفعولين صريحا
بل على ان وصلتها ولم يقع في التنزيل الا كذلك ومثله في هذا تعلم كقوله تعلم رسول الله انك مدركي ومن الغالب
فيهما قوله زعمتني شيخا ولست بشيخ وقوله تعلم شفاء النفس قهر عدوها وعكسهما في ذلك هب بمعنى ظن والغالب
تعديه الى صريح المفعولين كقوله فقلت اجرني ابا خالد والا فهبني امرأ هالكا ووقوعه على ان وصلتها نادر حتى زعم الحريري
ان قول الخواص هب ان زيدا قائم لحن وذهل عن قول القائل هب ان ابانا كان حمارا ونحوه والسادس قولهم في سواء
عليهم أأنذرتهم ام لم تنذرهم لا يؤمنون ان لا يؤمنون مستأنف او خبر لان وما بينهما اعتراض والاولى الاول بدليل وسواء
عليهم أأنذرتهم ام لم تنذرهم لا يؤمنون السابع قولهم في نحو وما ربك بظلام للعبيد وما الله بغافل ان المجرور في
موضع نصب او رفع على الحجازية والتميمية والصواب الاول لان الخبر لم يجئ في التنزيل مجردا من الباء الا وهو منصوب نحو ما هذا بشرا
ما هن امهاتهم الثامن قول بعضهم في ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله ان اسم الله تعالى مبتدأ
او فاعل اي الله خلقهم او خلقهم الله والصواب الحمل على الثاني بدليل ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن
خلقهن العزيز العليم التاسع قول ابي البقاء في افمن اسس بنيانه على تقوى ان الظرف حال اي على قصد التقوى او
مفعول اسس وهذا الوجه الذي لحظه هو المعتمد عندي لتعينه في لمسجد اسس على التقوى تنبيه قد يحتمل الموضع
اكثر من وجه ويوجد ما يرجح كلا منها فلينظر في اولاها كقوله تعالى فاجعل بيننا وبينك موعدا لا نخلفه نحن ولا انت
مكانا سوى فان الموعد محتمل للمصدر ويشهد له لا نخلفه نحن ولا انت وللزمان ويشهد له قال موعدكم يوم الزينة وللمكان
ويشهد له مكانا سوى واذا اعرب مكانا بدلا منه لا ظرفا لنخلفه تعين ذلك الجهة الثامنة ان يحمل على شيء وفي ذلك الموضع
ما يدفعه وهذا اصعب من الذي قبله وله امثلة احدها قول بعضهم في ان هذان لساحران انهما ان واسمها اي انه
وذان مبتدأ وهذا يدفعه رسم ان منفصلة وهذان متصلة والثاني قول الاخفش وتبعه ابو البقاء في ولا الذين يموتون
وهم كفار ان اللام للابتداء والذين مبتدأ والجملة بعده خبر ويدفعه ان الرسم ولا وذلك يقتضي انه مجرور بالعطف على الذين
يعملون السيئات لا مرفوع بالابتداء والذي حملهما على الخروج عن ذلك الظاهر ان من الواضح ان الميت على الكفر لا توبة له
لفوات زمن التكليف ويمكن ان يدعى لهما ان لا في ولا الذين زائدة كالالف في لاأذبحنه فانها زائدة في الرسم وكذا لاأوضعوا
والجواب ان هذه الجملة لم تذكر لتفاد معناها بمجردها بل ليسوى بينها وبين ما قبلها اي انه لا فرق في عدم الانتفاع بالتوبة
بين من اخرها الى حضور الموت وبين من مات على الكفر كما نفى الاثم عن المتأخر في فمن تعجل في يومين فلا اثم عليه ومن تأخر

فلا اثم عليه مع ان حكمه معلوم لانه اخذ بالعزيمة بخلاف المتعجل فانه اخذ بالرخصة على معنى يستوى في عدم الاثم
من تعجل ومن لم يتعجل وحمل الرسم على خلاف الاصل مع امكانه غير سديد والثالث قول ابن الطراوة في ايهم اشد
هم اشد مبتدا وخبر واى مقطوعة عن الاضافة مبنية لقطعها وبه فى رسمه ايهم منفصلة وان اياهم اذا الضعف لعرفيات وان الرابع
قول بعضهم فى واذا كالوهم او وزنوهم يخسرون ان هم الاولى ضمير رفع مؤكد للواو والثانية كذلك او مبتدا وما بعده
خبر والصواب ان هم مفعول فيهما لرسم الواو بغير الف بعدها ولان الحديث فى الفعل لا فى الفاعل اذ المعنى اذا
اخذوا من الناس استوفوا واذا اعطوهم اخسروا واذا جعلت الضمير للمطففين صار معناه اذا اخذوا
واذا تولوا الكيل او الوزن هم على الخصوص اخسروا وهو كلام متنافر لان الحديث فى الفعل لا فى المباشر الخامس قول
مكى وغيره فى قوله تعالى ذلك هو الفضل الكبير جنات عدن يدخلونها ان جنات بدل من الفضل والاولى انه
مبتدا لقراءة بعضهم بالنصب على حد زيدا ضربته السادس قول كثير من النحويين فى قوله تعالى ان عبادى
ليس لك عليهم سلطان الا من اتبعك انه دليل على جواز استثناء الاكثر من الاقل والصواب ان المراد بالعباد
المخلصون لا عموم المملوكين وان الاستثناء منقطع بدليل سقوطه فى آية سبحان ان عبادى ليس لك عليهم سلطان
وكفى بربك وكيلا ونظيره المثال الآتى السابع قول الزمخشرى فى ولا يلتفت منكم احد الا امراتك ان من نصب
الاستثناء من فاسر باهلك ومن رفع قدره من ولا يلتفت منكم احد ويرده بانه يلزم تناقض القراءتين فان
المراة تكون مسريا بها على قراءة الرفع وغير مسرى بها على قراءة النصب وفيه نظر لان اخراجها من جملة النهى لا يدل
على انها مسرى بها بل على انها معهم وقد روى انها تبعتهم وانها التفتت فرات العذاب فصاحت فاصابها حجر فقتلها
وبعد فقول الزمخشرى فى الآية خلاف الظاهر وقد سبقه غيره الى الذى حمله على ذلك ان النصب قراءة الاكثرين فاذا قدر
الاستثناء من احد كانت قراءتهم على الوجه المرجوح وقد التزم بعضهم جواز مجئ قراءة الاكثر على ذلك مستدلا بقوله تعالى
انا كل شئ خلقناه بقدر فان النصب فيها عند سيبويه على حد قولهم زيدا ضربته ولم يرجح الباب المفسر لضمير مرجحا كما
بعض المتاخرين وذلك لانه يرى فى نحو خفت بالكسر وطلت بالضم انه يحتمل الفعل الفاعل والمفعول ولا خلاف بحوان بمنا
محتمل لهما وان نحو مختار محتمل لوصفيهما وكذا نحو مشترى فى الشك فى قال الزجاج فى قد ذكر الك دعوى ان النحويين
يجيزون كون الاول اسما والثانى خبرا وبالعكس وممن ذكر الجواز فيهما الزمخشرى فى قال ابن الحاجب وكل نحو ضرب موسى عيسى
كل من الاسمين محتمل للفاعلية والمفعولية والذى التزم فاعلية الاول انما هو بعض المتاخرين والا فلتنشأن واقع
فى العربية بدليل اسماء الاجناس والمشتركات اسمى ولذى اجزم بان قراءة الاكثرين لا تكون مرجوحة وان الاستثناء منقطع
فى الآية من جملة الامر على القراءتين بدليل سقوط ولا يلتفت منكم احد فى قراءة ابن مسعود وان الاستثناء
بدليل سقوطه فى آية الحجر ولان المراد بالاهل المؤمنون وان لم يكن من اهل بيته لا اهل بيته وان لم يكونوا مؤمنين ويؤيده

ما جاء فى ابن نوح انه ليس من اهلك انه عمل غير صالح ووجه الرفع انه على الابتداء وما بعده الخبر والمستثنى الجملة ونظيره
لست عليهم بمسيطر الا من تولى وكفر فيعذبه الله واختار ابو شامة ما اختاره من ان الاستثناء منقطع ولكنه قال
وجاء النصب على اللغة الحجازية والرفع على التميمية وهذا يدل على انه جعل الاستثناء من جملة النهى وما قدمته اولى
لان التميمية ولما قدمت من سقوط جملة النهى فى قراءة ابن مسعود حكاه ابو عبيدة وغيره الجهة التاسعة ان لا يتامل
وقوع المشتبهات ولذلك امثلة احدها زيد احصى ذهنا وعمرو احصى مالا فان الاول على ان احصى اسم تفضيل
المنصوب تمييز مثل احسن وجها والثانى على انه فعل ماض والمنصوب مفعول مثل واحصى كل شئ عددا وقد وهم
بعضهم فى احصى لما لبثوا امدا انه من الاول فان الامد ليس محصيا بل محصى وشرط التمييز المنصوب بعد افعل كونه
فى المعنى كزيد اكثر مالا بخلاف مال زيد اكثر مال الثانى زيد كاتب شاعر فان الثانى خبر او صفة للخبر ونحو زيد رجل صالح
فان الثانى صفة لا غير لان الاول لا يكون خبرا على انفراده لعدم الفائدة ومثلهما زيد عالم يفعل الخير وزعم الفارسى
ان الخبر لا يتعدد مختلفا بالافراد والجملة فيتعين عنده كون الجملة الفعلية صفة فيهما والمشهور الجواز كما ان ذلك جائز
فى الصفات وعليه قول بعضهم فى فاذا هم فريقان يختصمون ان يختصمون خبر ثان او صفة ويحتمل الحال اى فاذا هم
فريقان مختصمين واوجب الفارسى فى كونوا قردة خاسئين كون خاسئين خبرا ثانيا لان الجمع المذكر السالم لا يكون
صفة لما لا يعقل الثالث رايت زيدا فقيها وابصرت الهلال طالعا فان راى فى الاول علمية وفقيها مفعول ثان
وفى الثانى بصرية وطالعا حال وتقول تركت زيدا عالما فان فسرت تركت بصيرت فعالما مفعول ثان وبخلقت
فحال واذا حمل قوله تعالى وتركهم فى ظلمات لا يبصرون على الاول فالظرف ولا يبصرون مفعول ثان تكرر كما يتكرر الخبر او الظرف
مفعول ثان والجملة بعده حال او بالعكس وان حمل على الثانى فحال الرابع اعرف عرفة ان فتحت العين فمفعول مطلق
او ضممتها فمفعول به ومثلهما حسوت حسوة وحسوة الجهة العاشرة ان يخرج على خلاف الاصل او على خلاف الظاهر
لغير مقتض كقول مكى فى ولا تبطلوا صدقاتكم الآية ان الكاف نعت لمصدر اى ابطالا كالذى ويلزمه ان يقدر ابطالا كابطال
انفاق الذى ينفق والوجه ان يكون كالذى حالا من الواو اى لا تبطلوا صدقاتكم مشبهين الذى ينفق فهذا الوجه لا حذف
فيه وقول بعض العصريين فى قول ابن الحاجب الكلمة لفظ ان اصله الكلمة هى لفظ ومثله قول ابن عصفور فى شرح الجمل انه
لا يجوز حذف العائد فى نحو جاء الذى هو فى الدار لانه لا دليل على المحذوف ورده على من قال فى ببت العرندس فادما
مثلهم بشر ان بشر مبتدا ومثلهم نعت له كان محذوف خبره اى وادما بشر مكانا مثل مكانهم بان مثلا لا يختص
بالمكان فلا دليل وكقول الزمخشرى فى قوله تعالى الا انبعوم ولا تحل ان النصب باضمار فعل اى ولا ارى وانما النصب
واقحول ولا قوة وقول الخليل فى قوله الا رجلا جزاه الله خيرا ان التقدير الا ترونى رجلا مع امكان ان يكون من باب
الاشتغال وهو اولى من تقدير فعل غير مذكور وقد يجاب عن هذا بان ابا عمرو ومن تبعه منعوا ان رجلا نكرة وشرط المنصوب

على الاشتغال ان يكون قابلاً للرفع بالابتداء ويجاب بان النكرة هنا موصوفة بقوله يدل على محصله تبيت
الثاني ان نصبه على الاشتغال يستلزم الفصل بالجملة المفسرة بين الموصوف والصفة ويجاب بان ذلك جائز كقوله تعالى
ان امرؤ هلك ليس له ولد الثالث ان طلب رجل هذه صفته اهم من الدعاء فكان الحمل عليه اولى واما قول ابن جني في قوله
البيت العراقي الذي لطمه ان الاصل البيت على حب العراق مع امكان حمله على الاشتغال وهو قياس تخريج ابن جني في الجار
فجوابه ان اللطمة تفيد لا اطعم لان النافية في جواب القسم لها الصدر لانها من ادوات الصدر ككلام الابتداء وما
النافية وما المصدرية الكلام لا يعمل ما قبله فيما بعده وما لا يعمل لا يفسر عاملاً وانما قال في قل اللهم فاطر السموات انه
على تقدير يا ولم يجعله صفة على المحل لان عنده ان اسم الله تعالى لما اتصل به الميم المعوض عن حرف النداء اشبه الاصوات
فلم يجز نعته وانما قال في قوله لعنان قلبك من سلمى عوائده وهاج اهوائك المكنون من الطلل ربع قواء اذاع المعصرات به
وكل حيران سار ماؤه خضل ان التقدير هو ربع ولم يجعله على البدل من الطلل لان الربع اكثر منه فكيف يبدل الاكثر
من الاقل ولئلا يصير الشعر معيبا لتعلق احد البيتين بالآخر اذ البدل تابع للمبدل منه ويسمى ذلك علماء القوافي
تضمينا ولان اسماء الديار قد كثر فيها ان تحمل على عامل مضمر يقال دار مية ودار الاحباب نصباً باضمار
باضمار اذكر وهذا موضع الضمير الحذف وانما قال الاخفش في ما احسن زيدا ان الخبر محذوف بناء على ان ما معرفة
موصولة او نكرة موصوفة وما بعدها صلة او صفة مع انه اذا قدر ما نكرة تامة والجملة بعدها خبر كما قال سيبويه لم يحتج
الى تقدير خبر لانه راى ان ما التامة غير ثابتة او غير فاشية وحذف الخبر فاش فرجح عنده الحمل عليه وانما اجاز كثير من
النحويين في قولك نعم الرجل زيد كون زيد خبر المحذوف مع امكان تقديره مبتدأ والجملة قبله خبرا لان نعم وبئس
موضوعان للمدح والذم العامين فناسب مقامهما الاطناب بتكثير الجمل ولهذا يجيزون في نحو هدى للمتقين الذين
يؤمنون ان يكون الذين يؤمنون نصبا بتقدير امدح او رفعا بتقديرهم مع امكان كونه صفة تابعة على ان
الجزم بان المخصوص مبتدأ وما قبله خبر وهو اختيار ابن خروف وابن الباذش وهو ظاهر قول س وانما قدر نعم الرجل
عبد الله فهو بمنزلة ذهب اخوه عبد الله مع قوله واذا قال عبد الله نعم الرجل فهو بمنزلة عبد الله ذهب اخوه
فسوى بين تأخير المخصوص وتقديمه والذي غر اكثر النحويين انه قال كانه قال نعم الرجل فقيل له من هو فقال عبد الله
عليهم انه قال ايضا واذا قال عبد الله فكانه قيل له ما شانه فقال نعم الرجل فقال مثل ذلك مع تقدم المخصوص
وانما اراد ان تعلق المخصوص بالكلام تعلق لازم فلا تحصل الفائدة الا بالمجموع قدمت او اخرت وجوز ابن عصفور في
المخصوص المؤخر ان يكون مبتدأ حذف خبره ويرده ان الخبر لا يحذف وجوبا الا ان سد شيء مسده وذلك واورد على
الاخفش فيما احسن زيدا واما قول الزمخشري في قول الله عز وجل قل هو للذين آمنوا هدى وشفاء والذين لا يؤمنون
في آذانهم وقر انه يجوز ان يكون تعليقا هو في آذانهم وقر بحذف المبتدأ او في آذانهم منه وقر والجملة خبر الذين

مع امكان ان يكون لا حذف فيه وحجته انه لما راى ما قبل هذه الجملة وما بعدها حديثا في القرآن قدر ما بينهما كذلك
ولا يمكن ان يكون حديثا في القرآن الا على ذلك التقدير الا ان يقدر عطف الذين على الذين ويقع على هدى فيلزم العطف
على معمولي عاملين وهو لا يجيزه وعليه فيكون في آذانهم نعتا لوقر قدم عليه فصار حالا واما قول الفارسي في قول
ما اقول الحمد لله فيمن كسر الهمزة ان الخبر محذوف تقديره ثابت فمدخول لقصيره وجعلت الجملة خبرا ولم يذكر س
وذكرها ابو بكر في اصوله فقال الكسر على الحكاية فتوهم الفارسي انه اراد الحكاية بالقول المذكور فقدر الجملة
المحل فبنى له المسند الا الخبر فقدره وانما اراد ابو بكر انه حكى لنا اللفظ الذي يفتتح به قوله خاتمة واذ قد انجر بنا القول
الى ذكر الحذف فلنوجه القول اليه فانه من المهمات فنقول ذكر شروطه وهي ثمانية احدها وجود دليل حالي كقولك لمن
رفع سوطا زيدا باضمار اضرب ومنه قالوا سلاما اي سلمنا سلاما او مقالي كقولك لمن قال من اضرب زيدا او
قوله تعالى واذا قيل لهم ماذا انزل ربكم قالوا خيرا وانما يحتاج الى ذلك اذا كان المحذوف الجملة باسرها كما مثلنا
او احد ركنيها نحو قال سلام قوم منكرون اي سلام عليكم انتم قوم منكرون فحذف خبر الاولى ومبتدأ الثانية
او لفظا يفيد معنى فيها هي مبنية عليه نحو تالله تفتؤ اي لا تفتؤ واما اذا كان المحذوف فضلة فلا يشترط
لحذفه وجدان الدليل ولكن يشترط ان لا يكون في حذفه ضرر معنوي كما في قولك ما ضربت الا زيدا او صناعي كما في قولك
زيدا ضربته وقولك ضربني وضربت زيدا فيجب ذكر ضمير ولاشتراط الدليل فيما تقدم امتنع حذف الموصوف في نحو
رأيت رجلا ابيض بخلاف رأيت رجلا كاتبا وحذف المضاف في نحو جاءني غلام زيد بخلاف نحو جاءني بعد حذف العائد
في نحو جاء الذي هو في الدار بخلاف لننزعن من كل شيعة ايهم اشد وحذف المبتدأ اذا كان ضمير الشأن لان ما بعده
جملة تامة مستغنية عنه ومن ثم جاز حذفه في باب ان نحو ان زيدا ملحوظ لان عدم المنصوب دليل عليه وحذف الجار
في نحو رغبت في ان تفعل او عن ان تفعل بخلاف عجبت من ان تفعل واما قوله وترغبون ان تنكحوهن فانما حذف الجار فيها
لقرينة وانما اختلف العلماء في المقدر من الحرفين في الآية لاختلافهم في سبب نزولها فالخلاف في الحقيقة في القرينة
وكان مردودا قول ابي الفتح انه يجوز جلست زيدا تريد عنده اي جلوس زيد لاحتمال ان المقدر كلمة الى وقول جماعة
ان بني تميم لا يثبتون خبر لا التبرئة وانما ذلك عند وجود الدليل واما نحو لا احد اغير من الله وقولك مبتدأ لمن عنده
قرينة لا رجل يفعل كذا فاثبات الخبر فيه اجماع وقول الاكثرين ان الخبر بعد لولا واجب الحذف وانما ذلك اذا كان
كونا مطلقا نحو لولا زيد لكان كذا اي لولا زيد موجود ونحوه فاما الاكوان الخاصة التي لا دليل عليها فواجبة
الذكر نحو لولا زيد سالمنا ما سلم ونحو لولا قومك حديثو عهد بالاسلام لاسست البيت على قواعد ابراهيم
وقال الجمهور لا يجوز لا تدن من الاسد يأكلك بالجزم لان الشرط المقدر ان تدن منه اي فان تدن منه تسلم فالمنع
الذي جعل دليلا عليه وان تدن منه اي فان لا تدن منه بخلاف لا تدن من الاسد تسلم فان الشرط المقدر منفي

صحيح في المعنى والصناعة ولك ان تجيب عن الجمهور بان الخبر اذا كان عموما وجب ان يحمل نفس الخبر عنه عند الجميع باب
لولا وعند تميم في باب لا فيقال لولا قيام زيد ولا قيام اي موجود ولا يقال لولا زيد ولا لا رجل ويراد قائم لئلا يلزم
الحذف المذكور واما لولا قومك حديثو عهد فلعله مما روي بالمعنى وعن الكسائي في اجازته الجزم بان يقيد
الشرط مثبتا امد لولا على ان المعنى لا باللفظ ترجيحا للقرينة اللفظية وهذا حسن اذا كان المعنى مفهوما
تنبيهان احدهما ان دليل الحذف نوعان احدهما غير صناعي وينقسم الى حالي ومقالي كما تقدم والثاني صناعي ويختص
بمعرفته النحوي لانه انما عرف من جهة الصناعة وذلك كقولهم في لا اقسم بيوم القيمة ان التقدير لانا اقسم وذلك لان
فعل الحال لا يقسم عليه في قول البصريين وفي نحو واصك عينه ان التقدير وانا اصك لان واو الحال لا تدخل
على المضارع المثبت الخالي من قد وفي انها لابل ام شاء ان التقدير ام هي شاء لان ام المنقطعة لا تعطف الا الجمل
وفي قوله ان من لام في بني بنت حسان الومه واعصه في الخطوب ان التقدير انه اي ان الشأن لان اسم الشرط لا يعمل فيه ما
قبله ومثله قول المتنبي وما كنت ممن يدخل العشق قلبه ولكن من يبصر جفونك يعشق وفي ولكن رسول الله
ان التقدير ولكن كان رسول الله لان ما بعد لكن ليس معطوفا بها لدخول الواو عليها ولا بالواو لانه مثبت وما قبلها منفي
ولا يعطف بالواو مفرد على مفرد الا وهو شريكه في النفي والاثبات فاذا قدر ما بعد الواو جملة صح تخالفهما كما تقول
ما قام زيد وقام عمرو وزعم ابن مالك في قوله ولست بحلال التلاع مخافة ولكن متى يسترفد القوم ارفد ان التقدير ولكن انا
ووجهه بان لكن تشبه الفعل فلا تدخل عليه وبانها كونها داخلة عليه ان متى منصوب بفعل الشرط والفعل متقدم عليه
في الرتبة ورده الفارسي بان المشبهة للفعل فهو لكن المشددة لا المخففة ولهذا لم تعمل المخففة لعدم اختصاصها
بالاسماء وقيل انما احتاج الى التقدير اذا دخلت عليه الواو لانها حينئذ تخلص معناها وتخرج عن العطف التنبيه الثاني شرط
الدليل اللفظي ان يكون طبق المحذوف فلا يجوز زيد ضارب وعمرو اي ضارب وتريد بضارب المحذوف معنى يخالف المذكور
بان يقدر احدهما بمعنى السفر من قوله تعالى واذا ضربتم في الارض والآخر بمعنى الايلام المعروف ومن هنا اجمعوا على جواز
زيد قائم وعمرو وان زيدا قائم وعمرو وعلى منع ليت زيدا قائم وعمرو وكذا في لعل وكان لان الخبر المذكور متمنى او مترجى او مشبه به
والخبر المحذوف ليس كذلك لانه خبر المبتدأ فان قلت كيف تصنع بقوله تعالى ان الله وملائكته يصلون على النبي في قراءة من
رفع وذلك محمول عند البصريين على الحذف من الاول لدلالة الثاني اي ان الله يصلي وملائكته يصلون وليس عطفا على الموضع
ويصلون خبر عنهما لئلا يتوارد عاملان على معمول واحد والصلوة المذكورة بمعنى الاستغفار والمحذوفة بمعنى الرحمة
وقال الفراء في قوله تعالى ايحسب الانسان الن نجمع عظامه بلى قادرين ان التقدير بلى نحسبنا قادرين والحسبان المذكور بمعنى
الظن والمحذوف بمعنى العلم اذ التردد في الاعادة كفر فلا يكون مأمورا به وقال بعض العلماء في بيت الكتاب لن تراها
ولو تأملت الا ولها في مفارق الراس طيبا ان ترى المقدرة في الناصب لطيبا قلبية اي تبصر لئلا يقتضي كونها لو

مكشوف الراس وانما تمدح النساء بالخفر والتصون لا بالتبذل مع ان رأى المذكورة بصرية قلت الصواب عندي ان الصلوة
لغة بمعنى واحد وهو العطف ثم العطف بالنسبة الى الله تعالى الرحمة والى الملائكة الاستغفار والى الآدميين دعاء
بعضهم لبعض واما قول الجماعة فبعيد من جهات احدها اقتضاؤه الاشتراك والاصل عدمه لما فيه من الالباس
حتى ان قوما نفوه ثم المثبتون له يقولون متى عارضه غيره مما يخالف الاصل كالمجاز قدم عليه الثانية انا لا نعرف
في العربية فعلا واحدا يختلف معناه باختلاف المسند اليه اذا كان الاسناد حقيقيا والثالث ان الرحمة فعلها
متعد والصلوة فعلها قاصر ولا يحسن تفسير القاصر بالمتعدي الرابع انه لو قيل مكان صلى عليه دعا عليه انعكس المعنى
وحق المترادفين صحة حلول كل منهما محل الآخر واما آية القيمة فالصواب فيها قول سيبويه ان قادرين حال اي بلى
نجمعها قادرين لان فعل الجمع اقرب من فعل الحسبان ولان بلى ايجاب للنفي وهو في الآية فعل الجمع ولو سلم قول الفراء
فلا نسلم ان الحسبان في الآية ظن بل اعتقاد وجزم وذلك لافراط كفرهم واما قول المعري في البيت فمردود والقول ان الناس
في اللباس والاحتشام مختلفون فحال اهل المدر يخالف حال اهل الوبر وحال اهل الوبر يختلف وبهذا اجاب الزمخشري
عن ارسال شعيب ابنتيه لسقي الماشية فقال العادات في مثل ذلك متباينة واحوال العرب خلاف احوال العجم
الشرط الثاني ان لا يكون ما يحذف كالجزء فلا يحذف الفاعل ولا نائبه ولا شبهه وقد مضى الرد على ابن مالك
في مرفوع افعال الاستثناء وقول الكسائي وهشام والسهيلي في نحو ضربني وضربت زيدا ان الفاعل محذوف
لا مضمر وقال ابن عطية في بئس مثل القوم الذين كذبوا بآيات الله ان التقدير بئس المثل مثل القوم فان اراد ان الفاعل
لفظ المثل المحذوف فمردود وان اراد تفسير المعنى وان في بئس ضمير المثل مستترا فسهل وهذا الاخير للزمخشري
فانه قال في تقدير بئس مثلا وقد نص على ان تمييز فاعل نعم وبئس لا يحذف والصواب ان مثل القوم فاعل وحذف
المخصوص اي مثل هؤلاء او مثلهم اي مثل الذين كذبوا ولا خلاف في جواز حذف الفاعل مع فعله نحو قالوا
خيرا وياعبد الله وزيدا ضربته الثالث ان لا يكون مؤكدا وهذا الشرط اول من ذكره الاخفش منع في نحو
الذي رأيت زيد ان يؤكد العامل المحذوف بقولك نفسه لان المؤكد مريد للطول والحاذف مريد للاختصار
وتبعه الفارسي فرد في كتاب الاغفال قول الزجاج في ان هذان لساحران ان التقدير ان هذان لهما ساحران فقال الحذف
والتاكيد باللام متنافيان وتبع ابا علي ابو الفتح فقال في الخصائص لا يجوز الذي ضربت نفسه زيد كما لا يجوز ادغام
نحو اقعنسس لما فيهما جميعا من نقض الغرض وتبعهم ابن مالك فقال لا يجوز حذف عامل المصدر المؤكد كضربت ضربا
لان المقصود به تقوية عامله وتقرير معناه والحذف مناف لذلك وهؤلاء كلهم مخالفون للخليل وسيبويه فان سيبويه سأل
الخليل عن نحو مررت بزيد واتاني اخوه انفسهما كيف ينطق بالتوكيد فاجابه بانه يرفع بتقدير هما صاحباي انفسهما
وينصب بتقدير اعنيهما انفسهما ووافقهما على ذلك جماعة واستدلوا بقول العرب ان محلا وان مرتحلا وان مالا وان ولدا

نحو قوله الخبر مع انه مؤكد بان وغير ظرف فان المؤكد نسبة الخبر الى الاسم لا نفس الخبر وقال الصفار انما منع الاخفش من حذف العائد في نحو الذي رأيت زيد لان المقتضي لحذفه الطول ولهذا لا يحذف في نحو الذي هو قائم زيد فاذا فروا من الطول فكيف يؤكدونه واما حذف الشيء لدليل وتوكيده فلا تنافي بينهما لان المحذوف للدليل كالثابت ولابي الفتح بن مالك مع والده بحث في المسألة لخاد فيه الرابع ان لا يؤدي حذفه الى اختصار المختصر فلا يحذف اسم الفعل دون معموله لانه اختصار للفعل واما قول بعضهم في زيدا فاقتله وفي شأنك والحج وقوله يا ايها المائح دلوي دونكا ان التقدير عليك زيدا وعليك الحج ودونك دلوي فقالوا انما اراد تفسير المعنى لا الاعراب وانما التقدير خذ دلوي والزم زيدا والزم الحج ويجوز في دلوي ان يكون مبتدأ ودونك خبره الخامس ان لا يكون عاملا ضعيفا فلا يحذف الجار والجازم والناصب للفعل الا في مواضع قويت فيها الدلالة وكثر فيها استعمال تلك العوامل ولا يجوز القياس عليها السادس ان لا يكون عوضا عن شيء فلا يحذف ما في اما انت منطلقا انطلقت ولا كلمة لا من قولهم افعل هذا اما لا ولا التاء من عدة واقامة واستقامة واما قوله تعالى واقام الصلوة فمما يجب الوقوف عنده ومن ثم لم يحذف خبر كان لانه عوض او كالعوض من مصدرها ومن ثم لا يجتمعان ومن هنا قال ابن مالك ان العرب لم يقدر احرف النداء عوضا من ادعو وانادي لاجازتهم حذفها السابع والثامن ان لا يؤدي حذفه الى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه ولا الى اعمال العامل الضعيف مع امكان اعمال العامل القوي وللامر الاول امتنع البصريون حذف مفعول الثاني من نحو ضربني وضربت زيدا لئلا يتسلط على زيد ثم يقطع عنه برفعه بالفعل الاول ولاجتماع الامرين امتنع عند البصريين ان يقال حذف المفعول في نحو زيد ضربته لان في حذفه تسلط ضربت على العمل في زيد مع قطعه عنه واعمال الابتداء مع التمكن من اعمال الفعل ثم حملوا على ذلك زيد ما ضربت او هل ضربت فمنعوا الحذف وان لم يؤد الى ذلك وكذلك منعوا في رفع راسها في اكلت السمكة حتى راسها الا ان يذكر الخبر فتقول ماكول ولاجتماعهما مع الالتباس منع الجميع تقديم الخبر في زيد قام ولانتفاء الامرين جاز عند البصريين وهشام تقديم معمول الخبر على المبتدأ في نحو زيد ضرب عمرا وان لم يجز تقديم الخبر فلجاز نحو زيدا اجله لحرز وقال البصريون في قوله بما كان اياهم عطية عودا ان عطية مبتدأ واياهم مفعول عود والجملة خبر كان واسمها ضمير الشان وقد خفيت هذه النكتة على ابن عصفور فقال هربوا من محذور وهو ان يفصلوا بين كان واسمها بمعمول خبرها فوقعوا في محذور اخر وهو تقديم معمول الخبر حيث لا يتقدم خبر المبتدأ وقد بينا ان امتناع تقديم الخبر في ذلك لمعنى مفقود في تقديم معموله وهذا بخلاف علة امتناع تقديم المفعول على ما النافية في نحو ما ضربت زيدا فانه لنفس العلة المقتضية لامتناع تقديم الفعل عليها وهو وقوع ما النافية حشوا تشبيها بما اخوات هيئة الشرطين واحدهما في ضرورة او قليل من الكلام فالاول كقوله وخالد يحمد ساداتنا وقوله كلهم اصنع وهو صنع المعمول مهمل من قراءة ابن عامر وكل وعد الله الحسنى والثاني كقوله بعكاظ يعشي الناظرين اذا هم لمحوا شعاعه

وفيه تهيئة العامل للعمل في شعاعه مع قطعه عن ذلك واعمال يعشي فيه ولئن فيه اعمال الضعيف دون القوي وذكر ابن مالك في قوله عممتهم بالندى حتى غواتهم فكنت مالك ذي غي وذي رشد انه روي غواتهم بالاوجه الثلاثة فان ثبت رواية الرفع فهو من الوارد من النوع الاول في الشذوذ اذ الضرورة تمنع من الجر والنصب وقد روي باب في انه قد يظن ان الشيء من باب الحذف وليس منه جرت عادة النحويين ان يقولوا يحذف المفعول اختصارا او اقتصارا ويريدون بالاختصار الحذف لدليل وبالاقتصار الحذف لغير دليل ويمثلونه بنحو كلوا واشربوا اي اوقعوا هذين الفعلين وقول العرب فيما يتعدى الى اثنين من يسمع يخل اي تكن منه خيلة والتحقيق ان يقال انه تارة يتعلق الغرض بالاعلام بمجرد وقوع الفعل من غير تعيين من اوقعه او من اوقع عليه فيجاء بمصدره مسندا الى كون عام فيقال حصل حريق او نهب وتارة يتعلق بالاعلام بمجرد ايقاع الفاعل للفعل فيقتصر عليهما ولا يذكر المفعول ولا ينوى اذ المنوي كالثابت ولا يسمى محذوفا لان الفعل ينزل لهذا القصد منزلة ما لا مفعول له ومنه ربي الذي يحيي ويميت قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون وكلوا واشربوا ولا تسرفوا واذا رايت ثم اذ المعنى ربي الذي يفعل الاحياء والاماتة وهل يستوي من يتصف بالعلم ومن ينتفي عنه العلم واوقعوا الاكل والشرب وذروا الاسراف واذا حصلت منك رؤية هنالك ومنه على الاصح ولما ورد ماء مدين الاية الا ترى انه عليه الصلاة والسلام انما رحمهما اذ كانتا على صفة الذياد وقومهما على السقي لا لكون مذودهما غنما وسقيهم ابلا وكذلك المقصود من قولهما لا نسقي السقي لا المسقي ومن لم يتامل قدر يسقون ابلهم وتذودان غنمهما ولا نسقي غنمنا وتارة يقصد اسناد الفعل الى فاعله وتعليقه بمفعوله فيذكران نحو لا تقربوا الزنى ولا تاكلوا الربا وقولك ما احسن زيدا وهذا النوع اذا لم يذكر مفعوله قيل محذوف نحو ما ودعك ربك وما قلى وقد يكون في اللفظ ما يستدعيه فيحصل الجزم بوجوب تقديره نحو اهذا الذي بعث الله رسولا وكلا وعد الله الحسنى وقوله حمى حمى حتى تهامة بعد نجد وما شيء حميت بمستباح باب في تقدير المحذوف القياس ان يقدر الشيء في مكانه الاصلي لئلا يخالف الاصل من وجهين الحذف ووضع الشيء في غير محله فيجب ان يقدر المفسر في نحو زيدا رأيته مقدما عليه وجوز البيانيون تقديره موخرا عنه وقالوا انه يفيد الاختصاص وليس كما توهموا وانما يرتكب ذلك عند تعذر الاصل او عند اقتضاء امر معنوي لذلك فالاول نحو ايهم رأيته اذ لا يعمل في الاستفهام ما قبله ونحو واما ثمود فهديناهم فيمن نصب اذ لا يلي اما فعل وكذا قدر متعلق في نحو في الدار زيد ان متعلق الظرف يقدر موخرا عن زيد لانه في الحقيقة الخبر واصل الخبر ان يتأخر عن المبتدأ ثم ظهر لنا انه يحتمل تقديره مقدما معارضا لاصل اخر وهو انه عامل في الظرف واصل العامل ان يتقدم على المعمول اللهم الا ان يقدر المتعلق فعلا فيجب التاخير لان الخبر الفعلي لا يتقدم على المبتدأ في مثل هذا واذا قلت ان خلفك زيدا وجب تأخير المتعلق فعلا كان او اسما لان مرفوع ان لا يتقدم منصوبها واذا قلت كان خلفك زيد جاز الوجهان ولو قدرته فعلا لان خبر كان يتقدم مع كونه فعلا على الصحيح اذ لا يلتبس الجملة الاسمية بالفعلية والثاني نحو متعلق باء البسملة الشريفة فان الزمخشري قدره موخرا عنها لان

قريشا كانت تقول باسم اللات والعزى تفعل كذا فيفخرون اضالهم عن ذكر ما المحذوف معنوي انه تختما الشانه بالتقديم فيجب على الموحدان يعتقد ذلك في اسم الله فانه الحقيق بذلك ثم اعترض بانه في باسم ربك فاجاب بانها اول سورة نزلت فكان تقديم الامر بالقراءة فيها اهم واجاب السكاكي بتقديرها متعلقة باقراء الثاني واعترض بعض البصريين بانه يلزم الفصل بين المؤكد وتاكيده بمعمول المؤكد وهذا سهو اذ لا تاكيد هنا بل امر اولا بايجاد القراءة وثانيا بقراءته ثم وبظيره الذي خلق خلق الانسان ومثل هذا الابدال تاكيد اثم هذا الاشكال لازم له على قراءته ان البا متعلقة باقراء الاول لان تقييد الثاني اذ امتنع من كونه تاكيدا فكذا تقييد الاول ثم لو سلم ففصل الموصوف من صفته بمعمول الصفة جائز باتفاق كررت برجل عمروا ضارب فكذا في التوكيد ومنه جاء الفصل بين المؤكد والمؤكد في لا يحزن ويرضين بما اتيتهن كلهن مع انهما مفردان والجمل الجمل للفصل قال الراجز اذا طللت الدهر ايكي اجمعا تنبيه ذكروا انه اذا اعترض شرط على اخر نحو ان اكلت ان شربت فانت طالق فان الجواب المذكور للسابق منهما وجواب الثاني محذوف مدلول عليه بالشرط الاول وجوابه كما قالوا في الجواب المتاخر عن القسم والشرط ولهذا قال محققوا الفقهاء في المثال المذكور انها لا تطلق حتى يقدم المؤخر ويؤخر المقدم وذلك لان التقدير ان شربت فان اكلت فانت طالق وهذا كله حسن ولكنهم حملوا عليه قوله تعالى ولا ينفعكم نصحي ان اردت ان انصح لكم ان كان الله يريد ان يغويكم وفيه نظر اذ لم يتوال شرطان وبعدهما جواب كما في المثال وكما في قول الشاعر ان تستغيثوا بنا ان تذعروا تجدوا منا معاقل عز زانها الكرم وقول ابن دريد فان عثرت بعدها ان وألت نفسي من هاتا فقولا لا لعا اذ الاية لم يذكر فيها جواب وانما تقدم على الشرطين ما هو جواب في المعنى للشرط الاول فينبغي ان يقدر الى جانبه ويكون الاصل ان اردت ان انصح لكم فلا ينفعكم نصحي ان كان الله يريد ان يغويكم واما ان يقدر الجواب بعدهما ثم يقدر بعد ذلك مقدما الى جانب الشرط الاول فلا وجه له تنبيه ان المقدر ينبغي تقليله ما امكن لتقل مخالفة الاصل ولذلك كان تقدير الاخفش في ضربي زيدا قائما ضربه قائما اولى من تقدير باقي البصريين حاصل اذا كان او اذ كان قائما لانه قدر اثنين وهم قدروا خمسة ولان التقدير من اللفظ اولى وكان تقديره في انت مني فرسخان بعدك مني فرسخان اولى من تقدير الفارسي انت مني ذو مسافة فرسخين لانه قدر مضافا لا يحتاج معه الى تقدير شيء اخر يتعلق به الظرف والفارسي قدر شيئين يحتاج معهما الى ثالث ضعيف وقول بعضهم في واشربوا في قلوبهم العجل ان التقدير عبادة العجل والاولى تقدير حب لفظه وقول الفارسي ومن وافقه في واللائي يئسن من المحيض الاية ان الاصل واللائي لم يحضن فعدتهن ثلاثة اشهر والاولى ان الاصل واللائي لم يحضن كذلك وكذا ينبغي ان يقدر في نحو زيد صنع بعمرو جميلا وبخالد سوءا وبكر اي كذلك ولا يقدر عين المذكور تقليلا للمحذوف ولان اصل الخبر الافراد ولانه لو صرح بالخبر لم يحسن اعادة ذلك المتقدم لثقل التكرار ولانه لا يقال في الايجاز شيئا البتة وذلك ان نجعل الموصول معطوفا على الموصول فيكون الخبر المذكور لهما معا وكذا

بصنع

يصنع في نحو زيد في الدار وعمرو ولا يتاتى ذلك في المثال السابق لان ارادة فاعل الفعل يأباه نعم للمثال ان يسلم من الحذف بان يقدر العطف على ضمير الفعل لحصول الفصل بينهما فان قلت لو صح ما ذكرته في الاية والمثال السابق لصح زيد قائمان وعمرو بتقدير زيد وعمرو قائمان قلت نعم ان سلم منعه فلقبح اللفظ وهو منتف فيما نحن بصدده ولكن يشهد للجواز قوله ولست مقر للرجال ظلامة ابى ذاك عمي الاكرمان وخالبا وقد جوزوا في انك انت اعلم وزيد كون زيد مبتدا حذف خبره وكونه عطفا على انت فيكونا اعلم خبراعنهما باب كيفية التقدير اذا استدعى الكلام تقدير اسماء متضايفة او موصوف وصفة مضافة او جار ومجرور ومضمر عائد على ما يحتاج الى الرابط فلا يقدر ان ذلك حذف دفعة واحدة بل على التدريج فالاول نحو كالذي يغشى عليه اي كدوران عين الذي والثاني كقوله اذا قامتا تضوع المسك منهما نسيم الصبا جاءت بريا القرنفل اي تضوعا مثل تضوع نسيم الصبا والثالث كقوله تعالى واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا اي لا تجزي فيه ثم حذفت في فصار لا تجزيه ثم حذف الضمير منصوبا لا مخفوضا وهذا قول الاخفش وقال سيبويه انما حذفا دفعة ونقل ابن الشجري القول الاول عن الكسائي واختاره قال والثاني قول النحويين وقال الزجاج وقد قدر بعض العربية منهم سيبويه والاخفش يجوز الامران انتهى وهو نقل غريب ينبغي ان يكون المحذوف من لفظ المذكور مهما امكن في ضربي زيدا قائما ضربه قائما فانه من لفظ المبتدا اوقل تقديرا دون اذا كان او اذ كان ويقدر اضرب دون اهن في زيدا اضربه فان منع من تقدير المذكور معنى او صناعة قدر ما لا مانع له فالاول نحو زيدا اضرب اخاه فيقدر اهن دون اضرب فان قلت زيدا اهن لحاقدرت اهن والثاني نحو زيد امرر به فيقدر جاوز دون امرر لانه لا يتعدى بنفسه من ان كان العامل مما يتعدى تارة بنفسه وتارة بالجار نحو نصحت في قولك زيدا نصحت له جاز ان يقدر نصحت زيدا بل هو اولى ليقدر بغير الملفوظ به ومما لا يقدر فيه مثل المذكور لمانع صناعي قوله ايها المائح دلوي دونكا اذا قدرت دلوي مضوبا فالمقدر خذ لا دونك فقدمصي وقوله واضرب منا بالسيوف القوانسا الناصب فيه للقوانس فعل محذوف لا اضرب لا ناقدمنا التفصيل من اعمال اسم التفضيل في المفعول لكن يعمل فيه المقدر وقولك هذا معطي زيد امس درهما التقدير اعطاه ولا يقدر اسم فاعل لانه انما ورث بالتقييد من اعمال اسم الفاعل المجرد من ال وقال بعضهم في قوله لن نؤثرك على ما جاءنا من البينات والذي فطرنا ان الواو للقسم على هذا دليل الجواب المحذوف وجملة النفي السابق ويجب ان يقدر والذي فطرنا لن نؤثرك لان القسم لا يجاب بلن الا في ضرورة كقول ابي طالب والله لن يصلوا اليك بجمعهم حتى اوسد في التراب دفينا وقال الفارسي ومتابعوه في واللائي لم يحضن التقدير فعدتهن ثلاثة اشهر وهذا الاحسن وان كان ممكنا لانه لو صرح به افتضت الفصاحة ان يكتفى لانتهاء الجملة التامة اذا دار الامر بين كون المحذوف مبتدا او كونه خبرا فايهما اولى قال الواسطي الاولى كون المحذوف المبتدا لان الخبر محط الفائدة وقال العبدي الاولى كونه الخبر لان التجوز في اخر الجملة اسهل نقل القولين ابن اياز ومثال المسئلة فصبر جميل اي شاني صبر جميل او صبر جميل امثل

امثل من غيره ومثله طاعة معروفة اي الذي يطلب منكم طاعة معلومة لا يرتاب فيها لا الايمان باللسان الا ابو الطيب القلب و
طاعتكم طاعة معروفة اي عرفتها بالقول دون الفعل او طاعة معروفة امثل بكم من هذه الايمان الكاذبة وليو
عرض ما يوجب التعيين عمل به كما في نعم الرجل زيد على القول بانهما جملتان اذ الخبر يحذف وجوبا الا اذا سد شيء مسده
ومثله حسبنا زيد اذا حمل على الحذف فيزعم كثير من النحويين في لعمرك لافعلن وايمن الله لافعلن بان المحذوف الخبر وجوز
ابن عصفور كونه المبتدأ ولذلك اللام بعده فيما يجب فيه حذف الخبر لعدم تعينه عنده لذلك قال والتقدير اما قسمي اما يمين
الله قسمي انتهى ولو قدر يمين الله قسمي لم يمتنع اذ المعرفة المتلوة عن معرفة يجب كونها الخبر على الصحيح **واذا دار الامر بين كون المحذوف فعلا والباقي فاعلا وكونه مبتدأ والباقي خبرا فالثاني اولى لان المبتدأ عين الخبر فالمحذوف عين الثابت فيكون**
حذفا كلا حذف فاما الفعل فانه غير الفاعل اللهم الا ان يعتضد الاول برواية اخرى في ذلك الموضع او بموضع
آخر يشبهه او بموضع آت على طريقته فالاول كقراءة شعبة يسبح له فيها بفتح الباء وكقراءة ابن كثير وكذلك يوحى اليك
والى الذين من قبلك الله العزيز الحكيم بفتح الحاء وكقراءة بعضهم وكذلك زين لكثير من المشركين قتل اولادهم
شركاؤهم ببناء زين للمفعول ورفع القتل والشركاء وكقوله ليبك يزيد ضارع لخصومة فيمن رواه مبنيا للمفعول
فان التقدير يسبحه رجال ويوحيه الله وزينه شركاؤهم ويبكيه ضارع ولا يقدر هذه المرفوعات مبتدآت حذفت
اخبارها لان هذه الاسماء قد ثبتت فاعليتها في رواية من بنى الفعل منهن للفاعل والثاني كقوله ولئن سألتهم
من خلق السموات والارض ليقولن الله فلا يقدر ليقولن الله خلقهم بل خلقهم الله لمجيء ذلك في شبه هذا الموضع
وهو ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم وفي مواضع اتى على طريقته نحو قال من
يحيي العظام وهي رميم قل يحييها الذي انشأها اول مرة **واذا دار الامر بين كون المحذوف اولا او ثانيا فكونه ثانيا اولى** وفيه مسائل احدها نون الوقاية نحو اتحاجوني
تأمروني فيمن قرأ بنون واحدة وهو قول ابي عباس وابي سعيد وابي علي وابي الفتح واكثر المتأخرين وقال سيبويه واختاره
ابن مالك ان المحذوف الاولى الثانية نون الوقاية مع نون الاناث في نحو قوله يسوء الفاليات اذا فليني وهذا هو
الصحيح وفي البسيط انه مجمع عليه لان نون الفاعل لا يليق بها الحذف ولكن في التسهيل ان المحذوف الاولى وانه مذهب سيبويه
الثاني تاء المضارعة مع تاء التفاعل ونحوه نحو نارا تلظى وقال ابو البقاء في قوله ان تولوا فان الله عليم بالمفسدين
يجوز كونه تولوا ماضيا او مضارعا الا ان حرف المضارعة لا يحذف انتهى وهذا فاسد لان المحذوف الثانية وهو قول البصريين والاولى
في قول هشام الكوفي ثم ان التنزيل مشتمل على مواضع كثيرة من ذلك الاسلوب فمنها نحو نارا تلظى ولقد كنتم تمنون
الموت الرابع نحو مقول ومبيع المحذوف منهما واو مفعول والياء عين الكلمة خلافا للاخفش الخامسة نحو اقامة
استقامة المحذوف منهما الف الافعال والاستفعال والباء عين الكلمة خلافا للاخفش ايضا السادسة نحو زيد

زيد البعلات بفتحهما وبين ذراعي وجبهة الاسد حال فالمبرد الثاني نحو زيد وعمرو قائم ومذهب سيبويه ان الحذف من الاول
لسلامته من الفصل ولان فيه اعطاء الخبر للمجاور ولكن مذهبه في نحو يا زيد زيد اليعملات ان الحذف من الثاني قال ابن
الحاجب انما اعترض بالمضاف الثاني بين المتضايفين ليبقى المضاف اليه المذكور عوضا مما ذهب واما هنا فلو كان خبر
الاول لوقع في موضعه اذ لا ضرورة تدعو الى تأخيره اذا كان الخبر يحذف بلا عوض نحو زيد قائم وعمرو ومن غير ضرورة في
ذلك انتهى وقيل ايضا كل من المبتدأين عامل في الخبر فالاولى اعمال الثاني لقربه ويلزم من هذا التعليل ان يقول بذلك
في مسألة الاضافة وشبهه الخلاف انما هو عند التردد والا فلا تردد في ان الحذف من الاول في قوله نحن بما عندنا
وانت بما عندك راض والرأي مختلف وقول الخليل في اهل الهيجاء فاني وقيار بها لغريب وانما لم يجعل الحذف فيه من الثاني في
قل لئن اجتمعت الانس والجن على ان يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله اذ لو كان الجواب للشرط الثاني لجزم فقلنا
بذلك في نحو اذا كلمت ان شربت فانت طالق وفي فاما ان كان من المقربين فروح وريحان ونحو لولا رجال مؤمنون
ونساء ثم قال لعذبنا الذين ولينبئ على ذلك في المثال انها لا تطلق حتى يؤخر المقدم ويقدم المؤخر
اذ التقدير ان كلمت فانت طالق ان شربت فجواب الثاني في هذا الكلام من حيث المعنى هو الشرط الاول وجواب
كان الجواب من حيث المعنى فانت طالق ان صلت ما تقدم على اسم الشرط بل في الجملة انه الجواب في الصناعة ونص
ذلك قوله فاني وغنائي بها لغريب وقد تكلف بعضهم في البيت الاول فزعم ان نحن للمعظم نفسه وان راض خبر عنه ولا
يحفظ مثل نحن قائم بل يجب في الخبر المطابقة نحو واما لنحن الصافون وانا لنحن المسبحون واما قال ابن رب ارجعون فافرد ثم جمع فلان
غير المبتدأ والخبر لا يجب فيهما من التطابق ما يجب فيهما **ذكر اماكن الحذف يتمرن بها المعرب** حذف الاسم المضاف وعبارة
ربك فاني الله بنيانهم من القواعد اي امره لاستحالة الحقيقي فاما ذهب الله بنورهم فالباء للتعدية اي اذهب الله
نورهم ومن ذلك ما نسب فيه حكم شرعي الى ذات لان الطلب لا يتعلق الا بالافعال نحو حرمت عليكم امهاتكم اي استمتاعهن
حرمت عليكم الميتة اي اكلها حرمنا عليهم طيبات اي تناولها الا اكلها اي تناولها وشرب البانها الا بل حرمت ظهورها
منافعها اي التناول الركوب والحمل ومثله احلت لكم الانعام ومن ذلك ما علق فيه الطلب بما قد وقع نحو اوفوا بالعقود
واوفوا بعهد الله فانهما قولان قد وقعا فلا يتصور فيهما نقض ولا وفاء وانما المراد الوفاء بمقتضاهما ومنه فذلكن الذي
لمتنني فيه اذ الذوات لا يتعلق بها اللوم والتقدير في حب يدل عليه قد شغفها حبا او في مراودته بدليل تراود فتاها عن نفسه
اولى لانه فعلها للحب والحب واسأل القرية التي كنا فيها والعير التي اقبلنا فيها اي اهل القرية واهل العير والى مدين
اخاهم شعيبا اي والى اهل مدين بدليل اخاهم وانه قد جاء بعد وما كنت ثاويا في اهل مدين وانا وكم من قرية
اهلكناها فجاءها بأسنا بياتا فقدر التقدير لاهل بعد من قوله اهلكناها وجاءها وخالفهم الزمخشري في الاولين
لان القرية لا تهلك ووافقهم في فجاءها الاهل او هم قائلون اذا لاذقناك ضعف الحياة وضعف الممات اي ضعف عذاب

الخبير وضعف عذاب الممات لم كان يرجوا الله اى رحمته يخافون ربهم اى عذابه بدليل ويرجون رحمته ويخافون
عذابه يصناهون قول الذين كفروا اى يضاهى قولهم قول الذين كفروا وقال الاعشى الم تغمض عيناك ليلة ارمدا
فحذف المضاف الى ليلة والمضاف اليه ليلة ما واقام صفته مقامه اى اغتماض ليلة رجل ارمد وعكسه في نبايا الزمان
عن المصد حينك طلوع الشمس اى وقت طلوعها فناب المصدر عن الزمان وليس من ذلك جئتك مقدم الحاج
خلافا للزمخشري بل المقدم اسم لزمن القدوم تنبيه اذا احتاج الكلام الى حذف مضاف يمكن تقديره مع اول الجزئين
ومع ثانيهما فتقديره مع الثاني اولى نحو الحج اشهر ونحوه ولكن البر امن فيكون التقدير الحج حج اشهر والبر بر من
اولى من ان يقدر اشهر الحج اشهر وذو البر من امن فانك في الاول قدرت عند الحاجة الى التقدير ولان الحذف من اخر الجملة
اولى حذف المضاف اليه يكثر في ياء المتكلم مضافا اليها المنادى نحو رب اغفر لي وفي الغايات نحو لله الامر
من قبل ومن بعد اى من قبل الغلب ومن بعده وفى اى وكل وبعض وجاء فى غيرهن نحو فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون
فيمن ضم ولم ينون اى فلا خوف شئ عليهم وسمع سلام عليكم بتحية ذلك اى سلام الله عليكم واضمار الحذف
اسمين متضايفين فانها من تقوى القلوب اى فان تعظيمها من افعال ذوى تقوى القلوب فقبضت قبضة من اثر الرسول
اى من اثر حافر فرس الرسول كالذي يغشى عليه اى كدوران عين الذي يغشى وقال وقد جعلتني من حزيمة اصبعا
اى ذا مسافة اصبع وبحمله انه موقر نجا اى ذو مشاق يخين ويحتمل انه من تقديره مضافا اى بعد مبنى فرسخا
وبهذا التقدير يتعلق من فهو اولى حذف ثلثة متضايفات فكان قاب قوسين او ادنى فكان مقدار مسافة مثل
قاب قوسين فحذف ثلثه من اسم كان وواحد من خبرها كذا قدره الزمخشري تبيين للقاب بمعنى القدر وما بين
مقبض القوس وطرفها وعلى التفسير الذي في الاية بالثاني فما هي على القلب والتقدير قابي قوس ولو قيد بهذا الا
غنى عن ذكر القوس حذف الموصول الاسمي ذهب الكوفيون والاخفش الى جوازه وتبعهم ابن مالك وشرطه في بعض
كتبه كونه معطوفا على موصول اخر ومن حجتهم امنوا بالذي انزل الينا وانزل اليكم وقول حسان امن يهجو رسول الله
منكم ويمدحه وينصره سواء وقول الحرمي الذي بابه يحيى وحرم وهو اطاع يستويان اى والذي انزل ومن يمدحه
والذي اطاع هو وحذف الصلة يجوز قليلا لدلالة صلة اخرى كقوله وعند الذي واللات عدنك احنة عليك
فلا يغررك تكييد العوائد اى الذي عادك واللاتي عدنك او دلالة غيرها كقوله نحن الاولى فاجمع جموعك ثم وجههم الينا اى نحن
الاولى عرفوا وقال بعد اللتيا واللتيا والتى اذا علتها انفس تردت فقيل يقدر مع اللتيا فيهما نظير الجملة الشرطية
المذكورة وقيل بعد اللتيا دفت لان التصغير يقتضى ذلك وصلة الثالثة الجملة الشرطية
قيل يقدر بعد اللتيا فيهما عظيمة لا دفت فان تصغيرها عظيم كقوله دويهية تصفر منها الانامل حذف الموصوف عندهم
فاصرات الطرف اى حور قاصرات الطرف والنا له الحديد ان اعمل سابغات اى دروعا سابغات فليضحكوا قليلا وليبكوا

كثيرا اى ضحكا قليلا وبكاء كثيرا كذا قيل وفيه بحث سيجئ وذلك دين القيمة ولدار الاخرة خير ولدار النشأة
الاخرة قاله المبرد وقال ابن الشجري الحيوة الاخرة بدليل وما الحيوة الدنيا الا متاع الغرور ومنه حب الحصيد اى
النبت الحصيد وقال سحيم انا ابن جلا وطلاع الثنايا قيل تقديره انا ابن رجل جلا الامور وقيل جلا علم محكي على
انه منقول من نحو قولك يزيد جلا فيكون جملة لا مفردا قولك جلا زيد ونظيره قوله نبئت اخوالي بني يزيد ظلما
علينا لهم فديد فيزيد منقول من نحو قولك المال يزيد لا من قولك يزيد المال والا اعرب ومنع الصرف وكان يتبع
لانه مضاف اليه حذف الصفة ياخذ كل سفينة اى صالحة بدليل انه قرئ كذلك وان تعييبها الاخر خرجها عن
كونها سفينة فلا فائدة فيه تدمر كل شئ اى سلطت عليه بدليل ما تذر من شئ اتت عليه الاية قالوا الان
جئت بالحق اى الواضح والا لكانوا مفهوم صفة كفروا وما نريهم من اية الا هي اكبر من اختها وقال وقد كنت في الحرب ذا تدرء فلم
اعط شيئا ولم امنع وقال وليس لعيشنا هذا مهاه وليست دار ناها تا بدار اى من اختها السابقة وبدار طائلة ولم
اعط شيئا طائلا دفعا للتناقض فيهن قل يا اهل الكتاب لستم على شئ اى نافع ان نظن الا ظنا اى ظنا ضعيفا
حذف المعطوف ويجب ان يتبعه العاطف نحو لا يستوي منكم من انفق من قبل الفتح وقاتل اى ومن انفق من بعده دليل
التقدير ان الاستواء انما يكون بين شيئين ودليل المقدر اولئك اعظم درجة من الذين انفقوا من بعد وقاتلوا
لا نفرق بين احد من رسله والذين امنوا بالله ورسله ولم يفرقوا بين احد منهم اى بين احد واحد وقيل احد
فيهما البين بمعنى الواحد مثله في قل هو الله احد هو الموضوع للعموم وهمزته اصلية لا مبدلة من الواو فلا تقدير ورد
بانه يقتضى ان المعرض بهم وهم الكافرون فرقوا بين كل الرسل وانما فرقوا بين محمد عليه الصلوة والسلام وبين غيره
في النبوة وفي لزوم هذا نظر والذي يظهر لي وجه التقدير ان المقدر بين احد وبين الله بدليل ويريدون ان يفرقوا
بين الله ورسله ونحو سرابيل تقيكم الحر اى والبرد وقد يكون اكتفى عن هذا بقوله سبحانه في اول السورة لكم فيها
دفء وله ما سكن اى وما تحرك واذا امر سكن باستقر لم يحتج الى هذا فان احصرتم فما استيسر من الهدي اى فان
احصرتم فحللتم فمن كان منكم مريضا او به اذى من راسه ففدية اى فحلق ففدية لا ينفع نفسا ايمانها لم تكن
امنت من قبل او كسبت في ايمانها خيرا اى ايمانها وكسبها والاية من اللف والنشر وبهذا التقدير يندفع تشبث
المعتزلة كالزمخشري وغيره اذ قالوا سوى الله تعالى بين عدم الايمان وبين الايمان الذي لم يقترن بالعمل الصالح في
عدم الانتفاع به وهذا التاويل ذكره ابن عطية وابن الحاجب ومن القليل حذف ام ومعطوفها كقوله فما
ادري ارشد طلابها اى ام غي وقد مر فيه بحث حذف المعطوف عليه ان اضرب بعصاك الحجر فانفجرت اى فضرب
فانفجرت وزعم ابن عصفور ان الفاء في فانفجرت هي فاء فضرب وان فاء فانفجرت حذفت ليكون على المحذوف دليل
ببقاء بعضه وليس بشئ لان لفظ الفائين واحد فكيف يحصل الدليل وجوز الزمخشري ومن تبعه ان تكون فاء

الجواب اي فان ضربت فقد انضربت ويرده ان ذلك يقتضي تقدم الانفجار على الضرب مثل ان يقال ان تقم فقد قام زيد
من قبل الان وقيل اذ المراد فقد حكمنا بترتب الانفجار على ضربك وقيل في ام حسبتم ان تدخلوا الجنة ان ام
متصلة والتقدير اعلمتم ان الجنة حفت بالمكاره ام حسبتم **حذف المبدل منه** قيل في ولا تقولوا لما تصف
السنتكم الكذب وفي كما ارسلنا فيكم رسولا منكم ان الكذب بدل من مفعول تصف المحذوف اي لما تصفه وكذلك
في رسولا بناء على ان ما في كما موصول اسمي ويرده ان فيه اطلاق ما على الواحد من اولي العلم والظاهر ان ما كافة
والظاهر ان ما مصدرية لانتفاء الكافة على عمل الجر وقيل في الكذب انه مفعول اما لتقولوا والجملتان بعده بدل
منه اي لا تقولوا الكذب لما تصف السنتكم من البهائم بالحل والحرمة واما المحذوف اي فتقولون الكذب واما
لتصف على ان ما مصدرية والجملتان محكية بالقول اي لا تحللوا وتحرموا بمجرد قول تنطق به السنتكم وقرئ بالجر بدلا
من ما على انها اسم وبالرفع وضم الكاف والذال جمعا للكذوب صفة للفاعل وقدر ان قيل في لا اله الا الله ان
اسم الله بدل من ضمير الخبر المحذوف **وحذف المؤكد** وابقاء التوكيد مر ان من الخليل اجازه وان ابا الحسن
منعه **حذف المبتدأ** يكثر ذلك في جواب الاستفهام نحو وما ادراك ما الحطمة نار الله الموقدة التي
هي نار الله وما ادراك ما هيه نار حامية ما اصحاب اليمين في سدر مخضود الاية قل افأنبئكم بشر من ذلكم النار
وبعد فاء الجواب نحو من عمل صالحا فلنفسه ومن اساء فعليها اي فعمله لنفسه واساءته عليها وان تخالطوهم فاخوانكم
اي فهم اخوانكم فان لم يصبها وابل فطل وان مسه الشر فيؤوس فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان اي من الشاهد
وقرئ ابن مسعود ان تعذبهم فعبادك وبعد القول نحو وقالوا اساطير الاولين الا قالوا ساحر او مجنون سيقولون
ثلاثة الايات بل قالوا اضغاث احلام وبعد ما الخبر صفة له في المعنى نحو التائبون العابدون الحامدون ونحو
صم بكم عمي ووقع في غير ذلك ايضا نحو لا يغرنك تقلب الذين كفروا في البلاد متاع قليل ولا تقولوا
لم يلبثوا الا ساعة من نهار بلاغ اي هذا بلاغ وقد صرح به في هذا بلاغ للناس سورة انزلناها اي هذه
ومثله قول العلماء باب كذا او من صرح به **حذف الخبر** وطعام الذين اوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم
والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين اوتوا الكتاب اي حل لكم اكلها دائم وظلها اي دائم واما انتم اعلم ام الله
فلا حاجة الى دعوى حذف كما قيل في نحو زيد اعلم خبر اعنهما واما انت اعلم ومالك فمشكل لانه ان عطف على انت
لزم كون العلم خبر اعنهما او على اعلم لزم كونه شريكه في الخبرية او على ضمير اعلم لزم ايضا نسبة العلم اليه والعطف على
الضمير المرفوع المتصل من غير توكيد ولا فصل واعمال افعل في الظاهر وان قدر مبتدأ محذوف خبره لزم كون الحذف
اعلم والوجه ان الاصل ما لك ثم انيب الواو مناب الباء قصدا للتشاكل اللفظي لا للاشتراك المعنوي
كما قصد بالعطف في نحو واخلكم فيمن خفض على القول بان الخفض للجوار وبعد التشاكل ودقة الاعراب والاعراب

والاصل شانئا بدبهم وقالوا الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير اي ان كان في عملهم خير فحذف كان وخبرها وقال
لقد علمت عليك للهفم من خائف يبغي جوارك حين ليس مجير اي ليس في الدنيا مجير وقالوا من تأنى اصاب او كاد ومن استعجل اخطا
او كاد وقالوا ان مالا وان لنا انحالا اعنها وقد مر البحث في ان الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله ان الذين
كفروا بالذكر لما جاءهم مستقصى وقال ابن تمام قالوا لا ضير اي علينا او لو ترى اذ فزعوا فلا فوت اي لهم وقال الحماسي
مرصد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح وقد كثر حذف خبر لا هذا نحو قيل انه لا بد كون وقال الجواد انه باسر
ان ليلى لعلها جرى دون ليلى مائل القرن اعضب اي لعلها قريبة **ما يحتمل النوعين** يكثر ذلك بعد الفاء
فنحو فصبر جميل ففعدة من ايام اخر فما استيسر من الهدي فنظرة الى ميسرة اي فالواجب كذا او فعليكم كذا او
باتي في غيره نحو فصبر جميل اي امري او امثل ومثله طاعة وقول معروف اي امرنا او امثل وقيل الاول قولها
فقالت على اسم الله امرك طاعة وقد مر تجويز ابن عصفور الوجهين في لعمرك لافعلن وايمن الله لافعلن وغيره
بان ذلك من حذف الخبر وفي نعم الرجل زيد وعمرو جزم بانه اذا احتمل على الحذف كان من حذف المبتدأ **حذف**
الفعل وحده او مع مضمر مرفوع او منصوب او معهما يطرد حذفه مفسرا نحو وان احد من المشركين استجارك اذا السماء
انشقت قل لو انتم تملكون خزائن والاصل لو تملكون تملكون خزائن والاصل فلما حذف الفعل انفصل الضمير
قال الزمخشري وابو البقاء واهل البيان وعن البصريين انه لا يجوز لو زيد قام الا في الشعر او الندور نحو لو ذات
سوار لطمتني وقيل الاصل لو كنتم تحذف كان دون اسمها وقيل لو كنتم انتم تحذف وامثل النمس ولو انهم
من جئته بعد التوكيد ويكثر في جواب الاستفهام نحو ليقولن الله اي ليقولن خلقهن الله واذا قيل لهم ماذا
انزل ربكم قالوا خيرا واكثر من ذلك كله حذف القول نحو والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم حتى قال
ابو علي حذف القول من حديث البحر قل ولا حرج وياتي حذف الفعل من غير ذلك نحو انتهوا خيرا لكم اي وائتوا خيرا
وقال الكسائي يكن الانتهاء خيرا وقال الفراء الكلام جملة واحدة وخيرا نعت لمصدر محذوف اي انتهاء خيرا لكم و
الذين تبوءوا الدار والايمان من قبلهم اي اعتقدوا الايمان من قبل هجرتهم وقال علفتها تبنا وماء باردا
فقيل التقدير وسقيتها وقيل لا حذف بل ضمن علفتها معنى انلتها واعطيتها والزم اصحح نحو علفتها ما
باردا او تبنا والزمه محجن بقول طرفه طاسب ارعي به الماء والشجر وقالوا الحمد لله اهل الحمد باضمار امدح وفي
التنزيل وامراته حمالة الحطب باضمار اذم ونظائره كثيرة وقالوا اما انت منطلقا اي لان كنت منطلقا وقالوا
لا ماكل ما ان جرى مكانه واما ان في السماء نجما اي ما ثبت ويروى نجم بالرفع فان فعل ماض معوض عنه ما **حذف**
المفعول نحوه يكثر بعد لو شئت نحو ولو شئنا لهديناكم اي فلو شاء هدايتكم وبعد نفي
نحو الا انهم هم السفهاء ولكن لا يعلمون اي انهم هم سفهاء ونحن اقرب اليه منكم ولكن لا تبصرون وعائدا على الموصول

نحو أهذا الذي بعث الله رسولا وحذف عائد الموصوف دون ذلك كقوله وما شيء حميت بمستباح وعائد المخبر عنه دونهما
كقوله على ذنبا كله لم أصنع وقولهم ثوب بتسعة وحذف الجار في نحو فمن لم يجد فصيام شهرين فمن لم
يستطع فإطعام ستين أي فمن لم يجد الرقبة فمن لم يستطع الصوم ومن غير ذلك حذف المقول وبقاء القول نحو قال موسى
أتقولون للحق لما جاءكم أي هو سحر بدليل أسحر هذا ويكثر ذلك في الفواصل نحو وما قلى ولا تخشى ويجوز حذف مفعولي
أعطى نحو فأما من أعطى وثانيهما فقط نحو ولسوف يعطيك ربك وأولهما فقط خلافا للسهيلي نحو حتى يعطوا الجزية
حذف الحال أكثر ما يرد ذلك إذا كان قولا أغنى عنه المقول نحو والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم
أي قائلين ذلك ومثله وإذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت وإسماعيل ربنا تقبل منا ويحتمل أن الواو للحال وأن القول
المحذوف خبر أي وإسماعيل يقول كما أن القول حذف خبرا في والذين اتخذوا من دونه أولياء ما نعبدهم إلا ليقربونا
ويحتمل أن الخبر هنا إن الله يحكم بينهم فالقول المحذوف نصب على الحال أو رفع خبر أول ولا موضع له لأنه بدل من الصلة
كلها إن كان الذين للكفار والعائد الواو وإن كان للمعبودين عيسى والملائكة والأصنام فالعائد محذوف أي
اتخذوهم والخبر إن الله يحكم وجملة القول حال أو بدل **حذف التمييز** نحو كم صمت أي كم يوما صمت وقال تعالى عليها تسعة
عشر إن يكن منكم عشرون صابرون وهو شاذ في باب نعم نحو من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت أي فبالرخصة أخذ ونعمت
رخصة **حذف الاستثناء** إنما يقع ذلك بعد إلا وغير المسبوقتين بليس نحو قبضت عشرة ليس إلا أو ليس غير وقد تقدم **حذف حرف العطف**
بابه الشعر كقول الحطيئة إن امرأ رهطه بالشام منزله برمل يبرين جارا شد ما اغتربا أي ومنزله برمل يبرين كذا قالوا
ولك أن تقول الجملة الثانية صفة ثانية لا معطوفة وحكى أبو زيد أكلت خبزا لحما تمرا فقيل على حذف الواو وقيل على
بدل الإضراب وحكى أبو الحسن أعطه درهما درهمين ثلاثة وخرج على إضمار أو ويحتمل البدل المذكور وخرج على ذلك
آيات أحدها وجوه يومئذ ناعمة أي ووجوه عطفا على وجوه يومئذ خاشعة والثانية إن الدين عند الله الإسلام
فيمن فتح الهمزة أي وأن الدين عطفا على أنه لا إله إلا هو وقيل إنه بدل وفيه فصل بين المتعاطفين المرفوعين بالمنصوب وبين
المرفوع وقيل بدل من أن الأولى وصلتها أو من القسط ومعمول الحكيم على أنه اسم الحاكم ثم حول للمبالغة والثالثة
ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم قلت لا أجد أي وقلت وقيل بل هو الجواب وتولوا جواب سؤال مقدر كأنه قيل فما
حالهم إذ ذاك وقيل تولوا حال على إضمار قد وأجاز الزمخشري أن يكون استئنافا أي إذا ما أتوك لتحملهم تولوا
ثم قدر أنه قيل لم تولوا باكين فقيل قلت لا أجد ما أحملكم ثم وسط بين الشرط والجزاء **حذف فاء الجواب** هو مختص بالضرورة
كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها وقد مر أن أبا الحسن خرج عليه إن ترك خيرا الوصية للوالدين **حذف**
واو الحال تقدم في قوله نصف النهار الماء غامره أي انتصف النهار والحال أن الماء غامر الغائص **حذف**
قد زعم البصريون أن الفعل الماضي الواقع حالا لا بد معه من قد ظاهرة نحو وما لكم ألا تأكلوا مما ذكر اسم الله عليه وقد فصل لكم

أو مضمرة نحو أنؤمن لك واتبعك الأرذلون أو جاؤوكم حصرت صدورهم وخالفهم الكوفيون واشترطوا ذلك في الماضي
الواقع خبرا لكان كقوله صلى الله عليه لبعض أصحابه أليس قد صليت معنا وقول الشاعر وكنا حسبنا كل بيضاء شحمة عشية لاقينا
جذاما وحميرا وخالفهم البصريون وأجاز بعضهم أن زيدا قام على إضمار قد وقد قال الجميع حذف الماضي المثبت المجاب به القسم
على إضمار أن يقترن باللام وقد نحو تالله لقد آثرك الله علينا وقيل في قتل أصحاب الأخدود إنه جواب القسم على إضمار اللام
وقد جميعا للطول قال حلفت لها بالله حلفة فاجر لناموا فما إن من حديث ولا صال فأضمر قد وأما ولئن أرسلنا
ريحا فرأوه مصفرا لظلوا من بعده يكفرون فزعم قوم أنه من ذلك وهو سهو لأن ظلوا مستقبل لأنه مرتب على الشرط وساد مسد
جوابه فلا سبيل إلى قد إذ المعنى ليظلن ولكن النون لا تدخل في الماضي **حذف لا التبرئة** حكى الأخفش لا رجل
وامرأة بالفتح وأصله ولا امرأة فحذفت لا وبقي البناء للتركيب بحاله **حذف لا النافية** يطرد ذلك في
جواب القسم إذا كان المنفي مضارعا نحو تالله تفتؤ تذكر يوسف وقوله فقلت يمين الله أبرح قاعدا وقيل مع الماضي
كقوله فإن شئت آليت بين المقام والركن والحجر الأسود نسيتك ما دام عقلي معي أمد به أمد السرمد وليسهله تقدم
لا على القسم كقوله فلا والله نادى الحي ضيفي وسمع بدون القسم كقوله وقولي إذا ما أطلقوا عن بعيرهم تلاقونه حتى
يؤوب المنخل وقد قيل به في يبين الله لكم أن تضلوا أي لئلا وقد قيل المحذوف مضاف أي كراهة أن تضلوا **حذف**
ما النافية ذكر ابن معط ذلك في جواب القسم فقال في ألفيته وإن أتى الجواب منفيا بلا أو ما كقولك والسماء ما
فإنه يجوز حذف الحرف إذا أمن الالتباس حال الحذف قال ابن الخباز وما رأيته في كتب النحو لأحد لا وقال الشجا
لا يجوز حذف ما لأن التصرف في لا أكثر من التصرف في ما انتهى وأنشد ابن مالك فوالله ما نلتم وما نيل منكم بمعتدل
وفق ولا متقارب وقال الأصل ما ما نلتم ثم في بعض كتبه قدر المحذوف ما النافية وفي بعضها قدره ما الموصولة
حذف ما المصدرية قال أبو الفتح في قوله بآية يقدمون الخيل شعثا إن أصله بآية ما وقال غيره إن آية مضافة إلى الجملة كما مر وعكسه قول
قوم في قوله بآية ما تحبون الطعاما إن ما زائدة والصواب أنها مصدرية **حذف كي المصدرية** أجازه السيرافي في نحو
جئت لتكرمني وإنما تقدر الجمهور هنا أن بعينها لأنها أم الباب فهي أولى بالتجوز **حذف أداة الاستثناء** لا أعلم أن
أحدا أجازه إلا أن السهيلي قال في قوله تعالى ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غدا إلا أن يشاء الله إن الاستثناء بفاعل إذ لم ينه
عن أن يصل إلا أن يشاء الله بقوله ذلك ولا بالنهي لأنك إذا قلت أنت منهي عن أن تقوم إلا أن يشاء الله فلست
بمنهي فقد سلطته على أن يقوم أو يقعد وشاء الله ذلك وبلد لك أن الأصل إلا قائلا إلا أن يشاء الله
وحذف القول كثير انتهى مختصرا كأنه حذف أداة الاستثناء والمستثنى جميعا والصواب أن الاستثناء مفرغ
وأن المستثنى مصدر وحال أي إلا قولا مصحوبا بأن يشاء الله أو إلا متلبسا بأن يشاء الله وقد علم أنه لا يكون
القول مصحوبا بذلك إلا مع حرف الاستثناء فطوى ذكره لذلك وعليهما فالباء محذوفة من أن وقال بعضهم يجوز أن

يكون ان يشاء الله كلمة تأبيد اي لا تقوله ابدا كما قيل في وما يكون لنا ان نعود فيها الا ان يشاء الله لان عودهم
في ملتهم مما لا يشاؤه الله سبحانه وتعالى وجوز الزمخشري ان يكون المعنى ولا تقولن ذلك الا ان يشاء الله ان تقوله بان يأذن
لك فيه ولما قاله مبعد هو ان ذلك معلوم في كل امر ونهي ومبطل وهو انه يقتضي النهي عن قوله اني فاعل ذلك غدا
مطلقا وبهذا يرد ايضا قول من زعم ان الاستثناء منقطع وقول من زعم ان الا ان يشاء الله كناية عن التأبيد حذف
لام التوطئة وان لم ينتهوا عما يقولون ليمسن الذين كفروا وان اطعتموهم انكم لمشركون وان لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن
من الخاسرين بخلاف والا تغفر لي وترحمني اكن من الخاسرين حذف الجار يكثر ويطرد مع ان وان نحو يمنون عليك ان اسلموا
اي بان ومثله بل الله يمن عليكم ان هداكم والذي اطمع ان يغفر لي ونطمع ان يدخلنا ربنا وان المساجد لله ايعدكم
انكم اذا متم اي بانكم وجاء في غيرهما نحو وقدرناه منازل اي قدرنا له ويبغونها عوجا اي يبغون لها انما ذلكم الشيطان يخوف
اولياءه اي يخوفكم باوليائه وقد يحذف مع بقاء الجر كقول رؤبة وقد قيل له كيف اصبحت خير عافاك الله وقولهم بكم درهم
اشتريت ويقال في القسم الله لافعلن حذف ان الناصبة هو مطرد في مواضع معروفة وشاذ في غيرها نحو
خذ اللص قبل ياخذك ومره يحفرها ولا بد من تتبعها وقال به س في قوله ونهنهت نفسي بعدما كدت افعله وقال
المبرد اصله افعلها ثم حذفت الالف ونقلت حركة الهاء الى ما قبلها وهذا اولى من قول س لانه اضمر ان في موضع
حقها ان لا يدخل فيه صريحا وهو خبر كاد واعتد بها مع ذلك باعتبار ابقاء عملها واذا رفع الفعل بعد اضمار ان
سهل الامر ومع ذلك فلا ينقاس ومنه قل افغير الله تامروني اعبد ومن آياته يريكم البرق خوفا وطمعا تسمع بالمعيدي
خير من ان تراه وهو الاشهر في رواية بيت طرفة الا ايها ذا الزاجري احضر الوغى وان اشهد اللذات هل انت مخلدي
وقد رواه بالنصب كما روي احضر الوغى كذلك واستضعفه غيره في الاية على القراءتين لانه يكون باعبد لان الصلة لا تعمل
فيما قبل الموصول بل تامروني وان اعبد بدل من غير بدل الاشتمال اي اتامروني بغير الله عبادته حذف لام الطلب
هو مطرد عند بعضهم في نحو قل له ليفعل وجعل منه قل لعبادي الذين اسرفوا على انفسهم وقل لعبادي الذين امنوا
يقيموا الصلوة وقيل لعبادي يقولوا وقيل هو جواب لشرط محذوف وجواب للطلب والحق ان حذفها مختص بالشعر كقوله
محمد تفد نفسك كل نفس حذف حرف النداء يوسف اعرض عن هذا ان ادوا الي عباد الله وشذ
في اسمي الجنس والاشارة نحو اصبح ليل واطرق كرا وقوله بمثلك هذا لوعة وغرام ولحن بعضهم المتنبي في قوله هذي برزت
لنا فهجت رسيسا لحن بان هذي مفعول مطلق اي برزت هذه البرزة ورد ابن مالك بانه لا يشار الى المصدر
الا منعوتا بالمصدر المشار اليه كضربته ذلك الضرب ويرده بيت انشده هو وهو قوله يا عمرو انك قد مللت صحابتي
وصحابتيك اخال ذاك قليل حذف همزة الاستفهام قد ذكر في باب الالف من الكتاب حذف نون
التأكيد يجوز في نحو لا تضربن في الضرورة كقوله فلا وابي لناتيها جميعا ولو كانت بها عرب وروم ويجب حذفها

الخفيفة اذا لقيها ساكن نحو اضرب الغلام بفتح الباء والاصل اضربن وقوله لا تهين الفقير علك ان تركع يوما
والدهر قد رفعه واذا وقف عليها تالية ضمة او كسرة ويعاد ما كان حذف لاجلها فيقال في اضربن يا قوم اضربوا
وفي اضربن يا هند اضربي وقيل وحذفها في غير ذلك ضرورة كقوله اضرب عنك الهموم طارقها ضربك بالسيف
قونس الفرس وقيل ربما جاء في النثر وخرج بعضهم عليه قراءة الم نشرح بالفتح وقيل ان بعضهم ينصب بلن ويجزم بلم
ولعل لن تقول العمل المحذوف فيهما الشديدة فيجاب بان تقليل الحذف والحمل على ما ثبت حذفه اولى حذف
التنوين يحذف لزوما لدخول ال نحو الرجل وللاضافة نحو غلامك ولمانع الصرف نحو فاطمة وللوقف في غير النصب
وللاتصال بالضمير نحو ضاربك فيمن قال انه غير مضاف ولما قوله امسلمني الى قومي شراحي فضرورة خلافا لهشام
ولكون الاسم علما موصوفا بما اتصل به واضيف الى علم من ابن وابنة اتفاقا او بنت عند قوم من العرب فاما قوله
جارية من قيس بن ثعلبة فضرورة ويحذف لالتقاء الساكنين قليلا كقوله فالفيته غير مستعتب ولا ذاكر الله الا قليلا
وانما اثر ذلك على حذفه بالاضافة لان الاضافة تماثل المتعاطفين في التنكير وقرئ قل هو الله احد الله الصمد ولا الليل
سابق النهار بترك تنوين احد وسابق ونصب النهار حذف ال تحذف للاضافة المعنوية وللنداء نحو يا رحمن الا من
اسم الله والجملة المحكية قيل والاسم المشبه به نحو يا خليفة هيبة وسمع سلام عليكم بغير تنوين فقيل على اضمار ال
ويحتمل عندي كونه على تقدير المضاف اليه والاصل سلام الله وقال الخليل فيما يحسن بالرجل خير منك ان يفعل
كذا هو على نية ال في الخير ويرده انها لا تجامع من الجارة للمفضول وقال الاخفش اللام زائدة وليس هذا بقياس التركيب
فيما بني وقال ابن مالك الخير بدل ابدال المشتق ضعيف فالاولى عندي ان يخرج على قوله ولقد امر على اللئيم يسبني
حذف لام الجواب وذلك ثلاثة حذف لام جواب لو نحو لو نشاء جعلناه اجاجا حذف لام لقد يحسن مع طول
الكلام نحو قد افلح من زكاها حذف لام جواب لولا افعل يختص بالضرورة كقول عامر بن الطفيل وقتيل مرة اثأرن
فانه فرع وان اخاكم لم يثأر حذف جملة القسم كثير جدا وهو لازم مع غير الباء من حروف القسم حيث قيل
لافعلن او لقد فعل او لئن فعل ولم يتقدم جملة قسم فثم جملة قسم مقدرة نحو لاعذبنه عذابا شديدا الاية
ولقد صدقكم الله وعده لئن اخرجوا لا يخرجون معهم واختلف في نحو لزيد قائم ونحو ان زيدا قائم او لقائم هل
يجب كونه جوابا للقسم ولا حذف جواب القسم يجب اذا تقدم عليه او اكتنفه ما يغني عن الجواب فالاول نحو زيد
قائم والله ومنه ان جاءني زيد والله اكرمته والثاني نحو زيد والله قائم فان قلت زيد والله انه لقائم او لقائم
احتمل كون المتأخر خبرا عن المتقدم عليه واحتمل كونه جوابا وجملة القسم وجوابه الخبر ويجوز في غير ذلك
والنازعات غرقا الايات اي لتبعثن بدليل ما بعده وهذا المقدر هو العامل في يوم ترجف او عامله
اذكر وقيل الجواب ان في ذلك لعبرة وهو بعيد لبعده وشبه في القرآن المجيد اي ليهلكن بدليل كم اهلكنا

اولانك لمنا زيد لبيل يا عجبوا ان جاءهم منذر وقيل الجواب مذكور فقال الاخفش قد علمنا وحذفت اللام

للطول مثل قد افلح من زكيها وابن كيسان ما يلفظ من قول الاية الكوفيون بل عجبوا والمعنى لقد عجبوا بعضهم ان

في ذلك لذكرى ومثله ص والقران ذي الذكر اي انه لمعجز او انك لمن المرسلين او ما الامر كما يزعمون وقيل مذكور

فقال الكوفيون والزجاج ان ذلك لحق وفيه بعد الاخفش ان كل الا كذب الرسل الفراء وثعلب صلا انفسنا

صدق الله ويرده ان الجواب لا يتقدم وقيل كم اهلكنا وحذف اللام للطول **حذف جملة الشرط** وهو مطرد

بعد الطلب نحو فاتبعوني يحببكم الله اي فان تتبعوني يحببكم فاتبعني اهدك ربنا اخرنا الى اجل قريب نجب

دعوتك ونتبع الرسل وجاء بدونه نحو ان ارضي واسعة فاياي فاعبدون اي فان لم يتأت اخلاص العبادة

لي في هذه البلدة فاياي فاعبدون في غيرها ام اتخذوا من دونه اولياء فالله هو الولي اي ان ارادوا وليا بحق

فالله هو الولي او تقولوا لو انا انزل علينا الكتاب لكنا اهدى منهم فقد جاءكم بينة من ربكم وهدى

فمن اظلم ممن كذب بايات الله اي ان صدقتم فيما كنتم تعدون به انفسكم فقد جاءكم بينة وان كذبتم فلا

احد اظلم منكم فمن اظلم وانما جعلت هذه الاية من حذف جملة الشرط فقط وهي من حذفها وحذف الجواب

لانه قد ذكر في اللفظ جملة قائمة مقام الجواب وذلك يسمى جوابا تجوزا كما سياتي وجعل منه الزمخشري ونعبر

ابن مالك فلم تقتلوهم ولكن الله قتلهم اي ان افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم ويرده ان الجواب المنفي بلم

لا تدخل عليه الفاء وجعل منه ابو البقاء فذلك الذي يدع اليتيم اي اذا ردت معرفته فذلك وحذف

جملة الشرط بدون الاداة كثير كقوله فطلقها فلست لها بكفو والا يعل مفرقك الحسام اي وان لا

حذف جملة جواب الشرط وذلك واجب ان تقدم عليه او اكتنفه ما يدل على الجواب فالاول نحو هو ظالم ان فعل

والثاني نحو هو ان فعل ظالم وانا ان شاء الله لمهتدون ومنه والله ان جاء زيد لاكرمنه وقول ابن معط اللفظ ان يفيد شيء الكلام

واما ذلك فضرورة وهو حذف الجواب مع كون الشرط مضارعا واما الجواب فالجملة الاسمية وجملتا الشرط و

الجزاء خبر ففيه ضرورة ايضا وهي حذف الفاء كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها وهم ابن الحاجب اذ قطع بقد

ويجوز حذف الجواب في غير ذلك نحو فان استطعت ان تبتغي نفقا في الارض الاية اي فافعل ولو ان قرانا سيرت به الجبال

الاية اي لما امنوا به بدليل وهم يكفرون بالرحمن ولو ترى اذ وقفوا لو كان هذا القران وما قدروا لو يعلمون

علم اليقين اي لارتدعتم واما الهيكم التكاثر ولو تدري بماذا اي ما يفعل الله منه ولو كنتم في بروج مشيدة

اي لا ذكرتم واذا قيل لهم اتقوا ما بين ايديكم وما خلفكم لعلكم ترحمون اي اعرضوا بدليل ما بعده ان ذكرتم اي

تطيرتم ولو جئنا بمثله مددا اي لنفد ولو ترى اذ المجرمون ناكسو رؤسهم اي لرايت امرا فظيعا ولولا فضل الله

عليكم ورحمته وان الله تواب حكيم اي لعاجلكم قل ارايتم ان كان من عند الله وكفرتم به قال الزمخشري تقديره الستم ظالمين

بدليل

بدليل ان الله لا يهدي القوم الظالمين ويرده ان جملة الاستفهام لا يكون جوابا الا بالفاء موخرة عن الهمزة نحو ان جئتك

افما تحسن الي وسفه من على غيره الهمزة نحو فهل تحسن الي **تنبيه** التحقيق ان من حذف الجواب مثل من كان يرجو لقاء

الله فان اجل الله لات لان الجواب مسبب عن الشرط واجل الله ات سواء وجد الرجاء ام لم يوجد وانما الاصل فليبادر العمل

فان اجل الله لات ومثله وان تجهر بالقول اي فاعلم انه غني عن جهرك فانه يعلم السر وان يكذبوك اي فتصبر فقد كذبت

رسل من قبلك ان يمسسكم قرح اي فتصبروا فقد مس القوم قرح مثله ومن يتبع خطوات الشيطان اي يفعل الفواحش

والمنكرات فانه يأمر بالفحشاء والمنكر ومن يتول الله ورسوله والذين امنوا اي يغلب فان حزب الله هم الغالبون وان

عزموا الطلاق اي فلا تؤذوهن بقول ولا فعل فان الله سميع لذلك عليم فان تولوا اي فلا لوم علي فقد ابلغتكم **حذف**

الكلام بجملته يقع ذلك باطراد في مواضع احدها بعد حرف الجواب يقال اقام زيد فتقول نعم والم يقم زيد فتقول

نعم ان صدقت النفي وبلى ان ابطلته ومن ذلك قوله قالوا اخفت فقلت ان وجيفها ما ان تزال منوطة برجائي فان

ان هنا بمعنى نعم وقوله ويقلن شيب قد علاك وقد كبرت فقلت انه فلا يلزم كونه من ذلك خلافا للاكثرين لجواز

ان لا يكون الهاء للسكت بل اسما لان على انها المؤكدة والخبر محذوف اي انه كذلك والثاني بعد نعم وبئس اذا حذف المخصوص

وقيل ان الكلام جملتان نحو انا وجدناه صابرا نعم العبد الثالث بعد حرف النداء في مثل يا ليت قومي يعلمون الا يا اسجدوا

قيل انه على حذف المنادى اي يا هؤلاء الرابع بعد ان الشرطية كقوله قالت بنات العم يا سلمى وان كان فقيرا

معدما قالت وان اي وان كان كذلك رضيته الخامس في قولهم افعل هذا اما لا اي ان كنت لا تفعل غيره **وقد حذف**

اكثر من جملة في غير ما ذكر انشد ابو الحسن ان يكن طبك الدلال فلو في سالف الدهر والسنين الخوالي

اي ان كان عادتك الدلال فلو كان هذا فيما مضى لاحتملته منك وقالوا في قوله تعالى فقلنا اضربوه ببعضها كذلك

يحيي الله الموتى ان التقدير فضربوه فحيي فقلنا كذلك وفي قوله تعالى انا انبئكم بتاويله فارسلون يوسف ان التقدير فارسلون

الى يوسف لاستعبره الرؤيا فارسلوه فاتاه فقال له يا يوسف وفي قوله تعالى فقلنا اذهبا الى القوم الذين كذبوا

باياتنا فدمرناهم ان التقدير فاتياهم فابلغاهم الرسالة فكذبوهما فدمرناهم **تنبيه** الحذف الذي يلزم

النحوي النظر فيه هو ما اقتضته الصناعة وذلك بان يجد خبرا بدون مبتدأ او بالعكس او شرطا بدون جزاء او بالعكس او

معطوفا بدون معطوف عليه او معمولا بدون عامل نحو ليقولن الله ونحو قالوا خيرا ونحو خير عافاك الله واما قولهم في

نحو سرابيل تقيكم الحر انه يقدر والبرد وفي نحو تلك نعمة تمنها علي ان عبدت بني اسرائيل ان التقدير ولم تعبدني

ففضول في علم النحو وانما ذلك للمفسر وكذا قولهم يحذف الفاعل لعظمته وحقارة المفعول وبالعكس او للجهل به او

للخوف عليه او منه ونحو ذلك فانه تطفل منهم على صناعة البيان ولم اذكر بعض ذلك في كتابي جريا على عادتهم وانشد

هل انا الا من غزية ان غوت غويت وان ترشد غزية ارشد الا انى وضعت الكتاب لافادة متعاطي التفسير

جميعا واما قولهم في ذاك الناقة طليحان انه على حذف عاطف ومعطوف اي والناقة فلزم لهم التطابق الخبر عنه و
ما هو على حذف مضاف اي احد طليحين وهذا الابيات فنحو غلام زيد ضربته بنيها الباب السادس من الكتاب
في التحذير من امور اشتهرت والصواب خلافها وهي كثيرة والذي يحضرني الان منها عشرون موضعا
احدها قولهم في لو انها حرف امتناع لامتناع وقد بينا الصواب في ذلك في فصل لو وبسطنا القول فيه بما
لم يسبق اليه الثاني قولهم في اذا غير الفجائية انها ظرف لما يستقبل من الزمان وفيها معنى الشرط غالبا وذلك
من جهات احدها انهم يذكرونه في كل موضع وانما ذلك تفسير للاداة من حيث هي وعلى المعرب ان يبين في كل موضع
هل هي متضمنة لمعنى الشرط ام لا ولحسن ما قالوه ان يقال اذا اريد تفسيرها من حيث هي ظرف مستقبل خافض لشرطه
منصوب بجوابه صالح لغير ذلك والثاني ان العبارة التي ينبغي للمسند بين ان تطلب فيهما الايجاز لتخف على الاذهان
اذ الحاجة داعية الى تكريرها وكان الاحضر من قولهم لما يستقبل من الزمان ان يقولوا مستقبل والثالث ان
المراد انها ظرف موضوع للمستقبل والعبارة موهمة انها تحل للمستقبل كما تقول اليوم ظرف للسفر فان الزمان قد
يجعل ظرفا للزمان مجازا تقول كتبته في يوم الخميس في عام كذا فان الثاني حال من الاول فهو ظرف له على التوسع
ولا يكون بدلا منه اذ لا يبدل الاكثر من الاقل على الاصح ولو قالوا ظرف مستقبل لسلم من الاسهاب والايهام
المذكورين والرابع ان قولهم غالبا راجع الى قولهم فيها معنى الشرط كذا يفسرونه وذلك يقتضي ان كونها ظرفا وكونه
للزمان وكونه لما يستقبل لا يتخلف وقد بينا في بحث اذا ان الامر بخلاف ذلك الثالث قولهم النعت يتبع المنعوت
في اربعة من عشرة وانما ذلك في النعت الحقيقي فاما السببي فانما يتبع في اثنين من خمسة واحد من اوجه الاعراب
وواحد من التعريف والتنكير واما الافراد والتذكير واضدادهما فهو فيهما كالفعل تقول مررت برجلين
قائم ابواهما وبرجال قائم اباؤهم وبرجل قائمة امه وبامراة قائم ابوها وانما تقول قائمين ابواهما او قائمين اباؤهم
من يقول اكلوني البراغيث وفي التنزيل ربنا اخرجنا من هذه القرية الظالم اهلها غير ان الصفة الرافعة
لجمع يجوز فيها في الفصيح ان تفرد وان تكسر وهو ارجح على الاصح كقوله بكرت عليه بكرة فوجدته قعودا لديه بالصريم
عواذله وصح الاستشهاد بالبيت لان هذا الحكم ثابت ايضا للخبر والحال الرابع قولهم في نحو فكلا منها رغدا ان
رغدا نعت مصدر محذوف ومثله واذكر ربك كثيرا وقول ابن دريد واشتعل المبيض في مسوده مثل اشتعال
النار في جزل الغضا اي اكلا رغدا وذكرا كثيرا واشتعالا مثل اشتعال النار وقيل ومذهب سيبويه والمحققين
خلاف ذلك وان المنصوب حال من ضمير مصدر الفعل والاصل فكلاه واشتعله اي فكلا الاكل واشتعل الاشتعال
ودليل ذلك قولهم سير عليه طويلا ولا يقولون طويل ولو كان نعتا للمصدر جاز ودليل ان يحذف الموصوف
الا والصفة خاصة بجنسه تقول رايت كاتبا ولا تقول رايت طويلا لان الكتابة خاصة بجنس الانسان بخلاف الطول

وعندي فيما احتجوا به نظر اما الاول فلجواز ان المانع من الرفع كراهة اجتماع مجازين حذف الموصوف وتغيير الصفة مقصورة
على السماع ولهذا يقولون دخلت الدار بغير تجدد في توسعا ومعنوا دخلت الامر لان تعليق الدخول بالمعاني مجاز واسقاط
الخافض مجاز ويوضحه انهم يفعلون ذلك في صفة الاحيان فيقولون سير عليه زمن طويل فاذا حذفوا الزمان قالوا طويلا
لما ذكرنا واما الثاني فلان المحققين ان حذف الموصوف انما يتوقف على وجدان الدليل لا على الاختصاص بدليل والنا له الحديد
ان اعمل سابغات اي دروعا سابغات ومما يندرج في قولهم نحو اشتمل الصماء والحالية متعددة لتعريف الخامس قولهم
الفاء جواب الشرط والصواب ان يقولوا رابطة لجواب الشرط وانما جواب الشرط الجملة السادس قولهم العطف على عاملين والصواب
العطف على معمولي عاملين السابع قولهم بل حرف اضراب والصواب حرف استدراك واضراب فانها بعد النفي والنهي بمنزلة
لكن سواء الثامن قولهم في ايتني اكرمك ان الفعل مجزوم في جواب الامر والصحيح انه جواب لشرط محذوف وقد يكونوا انما ارادوا
تقريب المسافة على المتعلمين التاسع قولهم في المضارع في نحو يقوم زيد فعل مضارع مرفوع لخلوه من الناصب والجازم
والصواب ان يقولوا مرفوع لحلوله محل الاسم وهو قول البصريين كان عاملهم على ما قلنا ارادة التقريب والا فانهم يجرون على
تصحيح قول البصريين في ذلك ثم اذا اعربوا او عربوا فانا لو اخذنا ذلك العاشر قولهم امتنع نحو سكران من الصرف للصفة و
الزيادة ونحو عثمان للعلمية والزيادة وانما هذا قول الكوفيين فاما البصريون فمذهبهم ان المانع الزيادة المشبهة لالفي
التانيث ولهذا قال الجرجاني ينبغي ان تعد موانع الصرف ثمانية لا تسعة وانما شرطت العلمية او الصفة لان الشبه لا
يتقوى الا باحدهما ويلزم الكوفيين ان يعللوا صرف عفريت علما فان اجابوا بان العفريت ما هو ملحق فان باعيانهما التام
عن علة الاختصاص فلا تجد ومصرفا عن التعليل بمشابهة الفي التانيث فيرجع الى ما اعتبره البصريون الحادي عشر
قولهم في نحو قوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع ان الواو نائبة عن او ولا يعرف ذلك في اللغة
وانما يقوله بعض ضعفاء المعربين والمفسرين واما الاية فقال ابو طاهر حمزة بن الحسن الاصبهاني في كتابه المسمى بالرسالة
المعربة عن شرف الاعراب القول بان الواو فيها بمعنى او عجز عن درك الحق فاعلم ان الاعداد التي تجمع قسمان قسم يؤتى به ليضم
بعضه الى بعض وهو الاعداد الاصول نحو ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم تلك عشرة كاملة ثلاثين ليلة واتممناها
بعشر فتم ميقات ربه اربعين ليلة وقسم يؤتى به لا ليضم بعضه الى بعض وانما يراد به الانفراد لا الاجتماع وهو الاعداد
المعدولة كهذه الاية واية سورة فاطر يقول منهم جماعة ذوو جناحين جناحين وجماعة ذوو ثلاثة ثلاثة وجماعة ذوو
اربعة اربعة فكل جنس مفرد بعدد وقال الشاعر ولكنما اهلي بواد انيسه ذئاب تبغي الناس مثنى وموحد ولم يقولوا ثلاث
وخماس ويريدون ثمانية كما قال تعالى ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم وللجهل بمواقع هذه الالفاظ استعملها
المتنبي في غير موضع التقسيم فقال احاد ام سداس في احاد لييلتنا المنوطة بالتناد وقال الزمخشري فان قلت الذي
اطلق للناكح في الجمع ان يجمع بين اثنتين او ثلاث او اربع فما معنى التكرير في مثنى وثلاث ورباع قلت الخطاب للجميع فوجب التكرير

لنصيب كل نكاح فلكح بريد الجمع ما اراد من العدد الذي اطلق له كما تقول للجماعة اقتسموا هذا المال درهمين درهمين وثلثة ثلثة واربعة اربعة ولو افردت لم يكن له معنى فان قلت فلم جاء العطف بالواو دون او قلت كما جاء بها في المثال المذكور ولو جئت فيه باو لاعلمت انه لا يسوغ لهم ان يقتسموه الا على احد انواع القسمة وليس لهم ان يجمعوا بينها فيجعلوا بعض على تثنية وبعضها على تثليث وبعضها على تربيع وذهب معنى تجويز الجمع بين انواع القسمة التي دلت عليه الواو وتحريره ان الواو دلت على اطلاق ان ياخذ الناكحون من ارادوا نكاحها من النساء على طريق الجمع ان شاؤا مختلفين في تلك الاعداد وان شاؤا متفقين فيها محظورا عليهم ما وراء ذلك انتهى وابلغ من هذه المقالة في الفساد قول من واو الثمانية وجعل منها سبعة وثامنهم كلبهم وقد مضى في باب الواو ان ذلك لا حقيقة له ولعل منها هنا قيل جزاء هو جملة على خبر مفرد والاصل هم سبعة وثامنهم كلبهم وقيل هي للاستيناف والوقف على سبعة وان في الكلام تقديرا لكونهم سبعة وكانه قيل سبعة ثم قيل وثامنهم كلبهم وانقضى الكلام وتطيره ان الملوك اذا دخلوا افسدوها فان وكذلك يفعلون ليس من كلامها ويوئيده انه تعالى في المقالتين الاوليين رجما بالغيب ولم يجئ مثله في هذه المقالة فدل على خلاف القسمتين الاوليين فيكون صدقا ولا يرد ذلك بقوله قل ما يعلمهم الا قليل لانه يمكن ان يكون المراد ما يعلم عدتهم او قصتهم قبل ان يتلوها عليك الا قليل من اهل الكتاب الذين عرفوه من الكتب كلام الزمخشري يقتضي ان القليل هم الذين قالوا سبعة فيندفع الاشكال ايضا ولكنه خلاف الظاهر وقيل هي واو الحال او الواو الداخلة على الجملة الموصوف بها لتاكيد لصوق الموصوف بالصفة كمررت برجل معه سيف فاما الواو الاولى فلا حقيقة لها واما واو الحال فاين عامل الحال ان قدرت هم ثلثة او هو لاء ثلثة فان قيل على التنبيه التحاوي من باب وهذا بعلي شيخا قلنا العامل المعنوي لا يحذف الثاني عشر قولهم المؤنث المجازي يجوز معه التذكير والتانيث وهذا يتداوله الفقهاء في محاوراتهم والصواب تقييده بالمسند الى المؤنث المجازي يكون المسند فعلا او شبهه ويكون المؤنث ظاهرا او نحو طلع الشمس ويطلع الشمس وطالع الشمس ولا يجوز هذا الشمس ولا هو الشمس ولا الشمس هذا او هو ولا يجوز في غير ضرورة الشمس طلع خلافا لابن كيسان احتج بقوله ولا ارض ابقل ابقالها وقال ليس بضرورة لتمكنه من ان يقول ابقلت ابقالها بالنقل ورد بانا لا نسلم ان هذا الشاعر ممن لغته تخفيف الهمزة بنقل او غيره الثالث عشر قولهم ينوب بعض حروف الجر عن بعض وهذا ايضا مما يتداولونه ويستدلون به ويصححه ادخال قد على قولهم ينوب فيتعذر استدلالهم به اذ كل موضع ادعوا فيه ذلك يقال لهم فيه لا نسلم ان هذا مما وقعت فيه النيابة ولو صح قولهم لجاز ان يقال مررت في زيد ودخلت من عمرو وكتبت الى القلم على ان البصريين ومن تابعهم يرون في الاماكن التي ادعيت فيها النيابة ان الحرف باق على معناه وان العامل ضمن معنى عامل يتعدى بذلك الحرف لان التجوز في الفعل اسهل منه في الحرف الرابع عشر قولهم ان النكرة اذا اعيدت نكرة كانت غير الاولى واذا اعيدت معرفة او اعيدت المعرفة معرفة او نكرة

كان الثاني عين الاول وحملوا على ذلك ما روى لن يغلب عسر يسرين قال الزجاج ذكر العسر مع الالف واللام ثم ثنى ذكره فصار المعنى ان مع العسر يسرين انتهى ويشهد للصورتين الاوليين انك تقول اشتريت فرسا ثم بعت فرسا فيكون الثاني غير الاول ولو قال ثم بعت الفرس كان الثاني عين الاول وللرابع قول الحماسي صفحنا عن بني ذهل وقلنا القوم اخوان عسى الايام ان يرجعن قوما كالذي كانوا ويشكل على ذلك امور ثلثة احدها ان الظاهر في الاية ان الجملة الثانية تكرار للجملة الاولى كما تقول ان لزيد دارا ان لزيد دارا وعلى هذا فالثانية عين الاولى والثاني ان ابن مسعود قال لو كان العسر في حجر لطلبه اليسر حتى يدخل عليه انه لن يغلب عسر يسرين مع ان الاية في قراءته ومصحفه مرة واحدة فدل على ما ادعيناه من التاكيد وعلى انه استفاد تكرار اليسر من تنكيره بل من غير ذلك كان يكون فهم ما في التنكير من التفخيم فتاوله بيسر الدارين والثالث ان في التنزيل ايات ترد هذه الاحكام الاربعة فيشكل على الاول قوله تعالى الله الذي خلقكم من ضعف الاية وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله ولاله الحمد لحاجة وعلى الثاني قوله تعالى فلا جناح عليهما ان يصلحا بينهما صلحا والصلح خير فان الصلح الاول خاص وهو الصلح بين الزوجين والثاني عام ولهذا استدل بها على استحباب كل صلح جائز ومثله زدناهم عذابا فوق العذاب والشيء لا يكون فوق نفسه وعلى الثالث قل اللهم مالك الملك تؤتي الملك من تشاء فان الملك الاول عام والثاني خاص هل جزاء الاحسان الا الاحسان فان الاول العمل والثاني الثواب وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس فان الاولى القاتلة والثانية المقتولة وكذا بقية الاية وعلى الرابع يسئلك اهل الكتاب ان تنزل عليهم كتابا وقوله اذ الناس ناس والزمان زمان فان الثاني لو ساوى الاول في مفهومه لم يكن في الاخبار به عنه فائدة وانما هذا من باب قوله انا ابو النجم وشعري شعري اي وشعري لم يتغير عن حاله ادعى ان القاعدة فيهن انما هي مستمرة مع عدم القرينة فاما ان وجدت قرينة فالتعويل عليها سهل الامر وفي الكشاف فان قلت ما معنى لن يغلب عسر يسرين قلت هذا عمل على الظاهر وبناء على قوة الرجاء وان وعد الله لا يحمل الا على ابلغ ما يحتمله اللفظ والقول فيه ان الجملة الثانية يحتمل ان يكون تكريرا للاولى كتكرير ويل يومئذ للمكذبين لتقرير معناها في النفوس كتكرير المفرد في جاء زيد زيد وان يكون الاولى عدة بان العسر مردوف بيسر لا محالة والثانية عدة مستانفة بان العسر متبوع بيسر فهما يسران على تقدير الاستيناف وانما كان العسر واحدا لان اللام ان كانت فيه للعهد فهو العسر الذي كانوا فيه فهو هو لان حكم زيد في قولك ان مع زيد مالا وان كانت للجنس الذي يعلمه كل احد فهو هو ايضا واما اليسر فمنكر متناول لبعض الجنس فاذا كان الكلام الثاني مستانفا فقد تناول بعضا اخر ويكون الاول ما تيسر لهم من الفتوح في زمنه والثاني ما تيسر في ايام الخلفاء ويحتمل ان يكون المراد بهما يسر الدنيا ويسر الاخرة مثل هل تربصون بنا الا احدى الحسنيين وهما الظفر والثواب انتهى ملخصا وقال بعضهم الحق ان في تعريف الاول ما يوجب الاتحاد وفي التنكير يقع الاحتمال والقرينة تعين وبيانه هنا انه كان هو واصحابه في عسر في الدنيا فوضع عليهم بالفتوح والغنائم ثم وعد الله

بان الاخرة خير له من الاولى فالتقدير ان مع العسر في الدنيا يسرا في الدنيا وان مع العسر في الدنيا يسرا في الاخرة للقطع بانه
بانه اذا عسر عليه في الاخرة فتحققنا اتحاد العسر وتيقنا انه لا يرد يسرا في الدنيا ويسرا في الاخرة الخامس عشر قولهم يجب ان
يكون العامل في الحال هو العامل في صاحبها وهذا مشهور في كتبهم وعلى السنتهم وليس بلازم عند سيبويه ويشهد له
امران احدهما قولك اعجبني وجه زيد متبسما وصوت هند قارئة فان صاحب الحال معمول للمضاف او للجار المقدر والحال منصوب بالفعل
والثاني قوله لمية موحشا طلل فصاحب الحال عند سيبويه النكرة وهو عنده مرفوع بالابتداء وليس عاملا في الحال كما يقول الاخفش
والكوفيون والناصب للحال الاستقرار الذي يتعلق به الظرف الثالث ان هذه امتكم امة واحدة فان امة حال من
معمول ان وهو امتكم وناصب الحال حرف التنبيه او اسم الاشارة ومثله وان هذا صراطي مستقيما وقال ها بينا
ذا صريح النصح فاصغ له العامل حرف التنبيه ولا يبعد ان صاحب الحال الطلل بل ضمير المستتر في الظرف لان الحال
حين المعرفة واما الجواب ان خروف بان الظرف انما يتحمل الضمير اذا تأخر عن المبتدأ فمخالف لاطلاقهم ولقول ابي الفتح
في عليك ورحمة الله السلام ان الاولى حمله على العطف على ضمير الظرف لا على تقديم المعطوف على المعطوف عليه وقد يعترض
بانه تخلص من ضرورة باخرى وهي العطف مع عدم الفصل ولم يعترض بعدم الضمير وجوابه ان عدم الفصل سهل لوروده
في النثر كمررت برجل سواء والعدم حتى قيل انه قياس واما جواب ابن مالك بان الحمل على طلل اولى لانه ظاهر فانما
يجيء لو ساوى الظاهر المضمر في التعريف واما البواقي فاتحاد العامل فيها موجود تقديرا اذ المعنى اشير اليها
امتكم والى صراطي وتنبه لصريح النصح بينا واما مسئلتا المضاف اليه فصلاحية المضاف فيهما للسقوط جعل المضاف اليه
كانه معمول للفعل وعلى هذا فالشرط في المسئلة اتحاد العامل تحقيقا او تقديرا السادس عشر قولهم يغلب المونث
على المذكر في مسئلتين احدهما ضبعان في تثنية ضبع للمونث وضبعان للمذكر اذ لم يقولوا ضبعانان والثانية
التاريخ فانهم ارخوا بالليالي دون الايام ذكر ذلك الزجاجي وجماعة وهو سهو فان حقيقة التغليب ان يجتمع شيئان
فيجري حكم احدهما على الاخر وانما ارخت العرب بالليالي لسبقها اذ كانت اشهرهم قمرية والقمر انما يطلع ليلا وانما المسئلة الصحيحة
في قولك كتبته لثلاث بين يوم وليلة وضابطها ان يكون معنا عدد مميز بمذكر ومونث وكلاهما مما لا يعقل وفصلا
من العدد بكلمة بين قال وطافت ثلاثا بين يوم وليلة السابع عشر قولهم في خلق الله السموات ان السموات مفعول به
والصواب انه مفعول مطلق لان المفعول المطلق ما يقع عليه اسم المفعول بلا قيد كقولك ضربت ضربا والمفعول به
ما لا يقع عليه ذلك الا مقيدا بقولك به كضربت زيدا وانت لو قلت السموات مفعول كما تقول الضرب مفعول كان صحيحا
ولو قلت السموات مفعول به لم يصح وقد يعارض هذا بانه يصاغ لنحو السموات في المثال اسم مفعول تام فيقال السموات
مخلوقة وذلك مختص بالمفعول به ويصلح اخر المفعول به بما كان موجودا قبل الفعل الذي عمل فيه ثم اوقع
الفاعل به فعلا والمفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه هو فعل ايجاده والذي غر اكثر النحويين في هذه

المسئلة انهم يمثلون للمفعول المطلق بافعال العباد وهم انما يجري على ايديهم انشاء الافعال لا الذوات فتوهموا ان المفعول
المطلق لا يكون الا حدثا ولو مثلوا بافعال الله عز وجل لظهر لهم انه لا يختص بذلك لان الله تعالى موجد للافعال و
الذوات جميعا لا موجد لهما في الحقيقة سواه سبحانه وممن قال بهذا الذي ذكرته الجرجاني وابن الحاجب في اماليه
وكذا البحث في انشأت كتابا وعمل فلان خيرا وامنوا وعملوا الصالحات وزعم ابن الحاجب في شرح المفصل
ان المفعول المطلق يكون جملة وجعل من ذلك نحو قال زيد عمرو منطلق ونحوه صدقه وزعم ايضا في انبأت زيدا
عمرا فاضلا ان الاول مفعول به والثاني والثالث مفعول مطلق لانهما نفس النبأ بخلاف الثاني والثالث في
اعلمت زيدا عمرا فاضلا فانهما مفعولا العلم لا نفسه وهذا خطأ بل هما ايضا منبأ بهما لا نفس النبأ وهذا الذي
قاله لم يقله احد ولا يقتضيه النظر الصحيح الثامن عشر قولهم ان كاد اثباتها نفي ونفيها اثبات فاذا قيل كاد زيد يفعل
فمعناه انه لم يفعله واذا قيل لم يكد يفعل فمعناه انه فعله دليل الاول وان كادوا ليفتنونك وقوله كادت النفس
ان تفيض عليه ودليل الثاني وما كادوا يفعلون وقد اشتهر ذلك بينهم حتى جعله المعري لغزا فقال انحوي
هذا العصر ما هي لفظة جرت في لساني جرهم وثمود اذا استعملت في صورة الجحد اثبتت وان اثبتت قامت مقام
جحود والصواب ان حكمها حكم سائر الافعال في ان نفيها نفي واثباتها اثبات وبيانه ان معناها المقاربة ولا شك
ان معنى كاد يفعل قارب الفعل وان خبرها منفي دائما اما اذا كانت منفية فواضح لانه اذا انتفت مقاربة الفعل انتفى
عقلا حصول ذلك الفعل دائما ودليله اذا اخرج يده لم يكد يراها ولهذا كان ابلغ من ان يقال لم يرها لان من لم
ير قد يقارب الرؤية واما اذا كانت المقاربة مثبتة فلان الاخبار بقرب الشيء يقتضي عرفا عدم حصوله والا لكان
الاخبار حينئذ بحصوله لا بمقاربة حصوله اذ لا يحسن في العرف ان يقال لمن صلى قارب الصلوة وان كان ما صلى حتى قارب الصلوة
ولا فرق فيما ذكرنا بين كاد ويكاد فان اورد على ذلك وما كادوا يفعلون مع انهم قد فعلوا اذ المراد بالفعل الذبح
وقد قال فذبحوها فالجواب انه اخبار عن حالهم في اول الامر فانهم كانوا اولا بعداء من ذبحها بدليل ما اتلي علينا
من تعنتهم وتكرر سؤالهم ولما كثر استعمال مثل هذا فيمن انتفت عنه مقاربة الفعل اولا ثم فعله بعد ذلك توهم
من توهم ان هذا الفعل بعينه هو الدال على حصول الفعل بعد ان لم يكن وانما فهم الحصول من دليل اخر كما فهم في الاية من
قوله فذبحوها التاسع عشر قولهم في السين وسوف حرف تنفيس والاحسن حرف استقبال لانه اوضح ومعنى التنفيس
التوسيع فان هذا الحرف ينقل الفعل عن الزمن الضيق وهو الحال الى الزمن الواسع وهو الاستقبال وهنا تنبيهان
احدهما ان الزمخشري قال في اولئك سيرحمهم الله السين مفيدة وجود الرحمة لا محالة فهي مؤكدة للوعد واعترضه بعض
الفضلاء بان وجود الرحمة مستفاد من الفعل لا من السين وبان الوجوب المشار اليه بقوله لا محالة لا اشعار للسين
به واجيب بان السين موضوعة للدلالة على الوقوع مع التأخر فاذا كان المقام ليس مقام تأخر لكونه بشارة تمحضت لافادة

الوقوع وبتحقيق الوقوع يصل الى درجة الوجوب الثاني قال بعضهم في سيجدون ان السين للاستمرار لا للاستقبال مثل سيقول السفهاء وانها نزلت بعد قولهم ما وليهم عن قبلتهم ولكن دخلت السين اشعارا بالاستمرار انتهى والحق انها للاستقبال وان يقول بمعنى يستمر على القول وذلك مستقبل فهذا في المضارع نظير يا ايها الذين آمنوا آمنوا في الامر هذا ان سلم ان قولهم سابق على النزول وهو خلاف المفهوم من كلام الزمخشري فانه سأل ما الحكمة في الاعلام بذلك قبل وقوعه تمام العشرين قولهم في نحو جلست امام زيد ان زيدا مخفوض بالظرف والصواب ان يقال مخفوض بالاضافة فانه لا مدخل في الخفض لخصوص كون المضاف ظرفا

خاتمة ينبغي للمعرب ان يتخير من العبارات اوجزها واجمعها للمعنى المراد فيقول في نحو ضرب فعل ماض لم يسم فاعله ولا يقول مبني لما لم يسم فاعله لطول ذلك وخفائه وان يقول في المرفوع نائب عن الفاعل ولا يقول مفعول ما لم يسم فاعله لذلك ولصدق هذه العبارة على المنصوب من نحو اعطي زيد دينارا الا ترى انه مفعول لاعطي ولم يسم فاعله واما النائب عن الفاعل فلا يصدق الا على المرفوع وان يقول في قد حرف لتقليل زمن الماضي وحدث الآتي ولتحقيق حدثيهما وفي اما حرف شرط وتفصيل وتوكيد وفي لم حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضيا ويزيد في لما الجازمة متصلا نفيه متوقعا ثبوته وفي الواو حرف عطف لمجرد الجمع او لمطلق الجمع ولا يقول للجمع المطلق وفي حتى حرف عطف للجمع والغاية وفي ثم حرف عطف للترتيب والمهلة وفي الفاء حرف عطف للترتيب والتعقيب ثم اذا اختصر فيهما فعل عاطف ومعطوف وجازم ومجزوم وناصب ومنصوب كما يقول جار ومجرور

الباب السابع من الكتاب في كيفية الاعراب

والمخاطب بمعظم هذا الباب المبتدئون اعلم ان اللفظ المعبر عنه ان كان حرفا واحدا عبر عنه باسمه الخاص به او المشترك فيقال في المتصل بالفعل من نحو ضربت التاء فاعل او الضمير فاعل ولا يقول ت فاعل كما يلفظ بعض المعلمين اذ لا يكون اسم هكذا فاما الكاف الاسمية فانها ملازمة للاضافة فاعتمدت على المضاف اليه ولهذا اذا تكلمت على اعرابها جئت باسمها فقلت في نحو قوله وما هداك الى ارض كعالمها الكاف اسم فانها ملازمة للاضافة فاعتمدت على المضاف اليه ولهذا اذا تكلمت على اعرابها فاعل ولا تقول الفاعل لزوال ما تعتمد عليه بخلاف في نحو م الله وق نفسك وش الثوب ولهذا لا ان تنطق بلفظها فتقول م مبتدأ وذلك على القول بانها بعض ايمن وتقول ق فعل امر لان الحذف فيهما عارض فاعتبر فيهما الاصل وتقول الباء حرف جر والواو حرف عطف ولا تنطق بلفظها فان كان اللفظ على حرفين نطق به فقيل قد حرف تحقيق وهل حرف استفهام ونا فاعل او مفعول والاحسن ان يعبر عنه بقولك الضمير لئلا تنطق بالمتصل مستقلا ولا يجوز ان تنطق باسم شيء من ذلك كما يقول الطلبة وعلى هذا فقولهم ال اقيس من قولهم الالف واللام وقد استعمل التعبير بهما الخليل وسيبويه وان كان اكثر من ذلك نطق به ايضا فقيل سوف حرف استقبال وضرب فعل ماض وضرب هذا اسم مجهول ولهذا اخبر عنها بقولك فعل ماض وانما حكمت على الكلمة بذلك على ما ذكرنا ان الفعل ما دل على حدث وزمان

وضرب هذا ان

وضرب هنا لا يدل على ذلك وان الفعل لا يخبر عن الفاعل في حال التركيب هذا لا يصح ان يكون فاعلا ومما لا يوضح ذلك انك تقول في نحو زيد من قام زيد مرفوع بقام او فاعل القام فتدخل الجار عليه قال لي بعضهم لا دليل في ذلك لان المعنى بكلمة قام فقلت وكيف دخل قام مضافا اليه مع انه ليس باسم في زعمك فان قلت اذا كان اسما فكيف اخبر عنه بانه فعل قلت هو نظير الاخبار في قولك زيد قائم الا ترى انك اخبرت عن زيد باعتبار مسماه لا باعتبار لفظه وكذلك اخبرت عن ضرب باعتبار مسماه وهو ضرب الذي يدل على الحدث والزمان في مثل قولك ضرب زيد فهذا في انه لفظ مسماه لفظ كاسماء السور واسماء حروف المعجم ومن هنا قلت حرف التعريف قطعت الهمزة وذلك لانك لما نقلت اللفظ من الحرفية الى الاسمية اجريت عليه قياس همزات الاسماء كما انك اذا سميت باضرب قطعت همزته واما قول ابن مالك ان الاسناد اللفظي يكون في الاسماء والافعال والحروف وان الذي يختص به الاسم هو الاسناد المعنوي فلا تحقيق فيه وقال لي بعضهم كيف توهم ان ابن مالك اشتبه عليه الامر في الاسم والفعل والحرف فقلت كيف توهم ابن مالك ان النحويين كانوا غالطين في قولهم ان الفعل يخبر به ولا يخبر عنه وان الحرف لا يخبر به ولا عنه وممن قلد ابن مالك في هذا الوهم ابو حيان ولا بد للمتكلم على الاسم ان يذكر ما يقتضي وجه اعرابه كقوله مبتدأ خبر فاعل مضاف اليه فاما قول كثير من المعربين مضاف او موصول او اسم اشارة فليس بشيء لان هذه الاشياء لا تستحق اعرابا مخصوصا فالاقتصار في الكلام عليها على هذا القدر لا يعلم به موقعها من الاعراب وان كان المبحوث فيه مفعولا عين نوعه فقيل مفعول مطلق او مفعول به او لاجله او معه او فيه وجرى اصطلاحهم على انه اذا قيل مفعول واطلق لم يرد الا المفعول به لما كان اكثر المفاعيل دورا في الكلام خففوا اسمه وانما كان حق ذلك ان لا يصدق الا على المفعول المطلق ولكنهم لا يطلقون على ذلك اسم المفعول الا مقيدا بقيد الاطلاق وان عين فقيل ظرف زمان او ظرف مكان فحسن ولا بد من بيان متعلقه كما في الجار والمجرور الذي له متعلق وان كان المفعول متعددا عينت كل واحد فقلت مفعول اول او ثان او ثالث وينبغي ان يعين المبتدئ نوع الفعل فيقول فعل ماض او فعل مضارع او فعل امر ويقول في نحو تلظى فعل مضارع واصله تتلظى ويقول في الماضي مبني على الفتح وفي الامر مبني على ما يجزم به مضارعه وفي نحو يتربصن مبني على السكون لاتصاله بنون الاناث وفي لينبذن مبني على الفتح لمباشرته لنون التاكيد ويقول في المضارع المعرب مرفوع لحلوله محل الاسم او يقول منصوب بكذا او باضمار ان او مجزوم بكذا ويبين علامة الرفع والنصب والجزم وان كان الفعل ناقصا نص عليه فقال مثلا كان فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر وان كان المعرب جاريا في غير محله عين ذلك فقيل في قائم مثلا من نحو قائم زيد خبر مقدم ليعلم انه في غير موضعه الاصلي وليطلب مبتدأه وفي نحو ولو ترى اذ يتوفى الذين كفروا الملائكة الذين مفعول مقدم ليطلب فاعله وان كان الخبر غير مقصود لذاته قيل خبر موطئ ليعلم ان المقصود ما بعده كقوله بل انتم قوم تجهلون وكقوله كفى بجسمي نحولا انني رجل لولا مخاطبتي اياك لم ترني ولهذا اعيد الضمير بعد قوم ورجل الى ما قبلهما لا اليهما ومثله الحال

الموطئة في انا انزلناه قرآنا عربيا وان كان المبحوث فيه حرفا بين نوعه ومعناه وعمله ان كان عاملا فقال مثلا ان
حرف تاكيد ينصب الاسم ويرفع الخبر ولن حرف نفي ونصب واستقبال وان حرف مصدري ينصب الفعل المضارع ولم حرف نفي
يجزم المضارع ويقلبه ماضيا ثم بعد الكلام على المفردات يتكلم على الجمل الها محل ام لا فصل وأول ما يحترز
المبتدئ في صناعة الاعراب يلتبس امور احدها ان يلتبس عليه الاصلي بالزائد ومثاله انه اذا سمع ان ال من علامات
الاسم وان احرف نايت من علامات المضارع وان تا الخطاب من علامات الماضي وان الواو والفا من احرف العطف وان
البا واللام من احرف الجر وان فعل ما لم يسم فاعله مضموم الاول سبق وهمه الى ان الفتية والهبا اسمان وان اكرمت
فعلن مضارعان وان وعظ وفتح عاطفان ومعطوفان وان بيت وابين وطوق ولعب كل منهما جار ومجرور وان
نحو ادحرج مبني لما لم يسم فاعله وقد سمعت من يعرب الهاكم التكاثر مبتدا وخبرا ظنهما مثل قولك المنطلق زيد
ونظير هذا الوهم قراءة كثير من العوام تاء حاميه الهكم بحذف الالف كما يحذف في اول السورة في الوصل وقفا
لخبر القارعة وذكر لي رجل عن كبير من الفقهاء ممن يقرا علم العربية انه استشكل قول الشريف المرتضى اتبيت ريان
الجفون من الكرى وابيت منك بليلة الملسوع وقال وكيف ضم التاء من تبيت وهو للمخاطب لا للمتكلم وفتحها من ابيت
وهو للمتكلم لا للمخاطب فبينت للحاكي ان الفعلين مضارعان وان التاء فيهما لام الكلمة وان الخطاب في الاول
من تاء المضارعة والتكلم في الثاني مستفاد من الهمزة والاول مرفوع لحلوله محل الاسم والثاني منصوب بان مضمرة
بعد واو المصاحبة على حد قول الحطيئة الم اك جاركم ويكون بيني وبينكم المودة والاخاء وحكى العسكري في كتاب
التصحيف انه قيل لبعضهم ما فعل ابوك بحماره فقال باعه فقيل له لم قلت باعه فقال فلم قلت انت بحماره فقال انا جررته
بالباء فقال فلم تاؤك تجر وبائي لا تجر ومثله من القياس الفاسد ما حكاه ابو بكر التاريخي في اخبار النحويين
ان رجلا قال لسماك بالبصرة بكم هذه السمكة فقال بدرهمان فضحك الرجل فقال السماك انت احمق سمعت سيبويه يقول
ثمنها درهمان وقلت يوما ترد الجملة الاسمية الحالية بغير واو في فصيح الكلام خلافا للزمخشري كقوله تعالى
ويوم القيامة ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة فقال بعض من حضر هذه الواو في وجوههم وقلت يوما
الفقهاء يلحنون في قولهم البايع بغير همز فقال قائل فقد قال الله تعالى فبايعهن وقال الطبري في قوله تعالى ثم اذا ما
وقع آمنتم به ان ثم بمعنى هنالك وقال جماعة من المعربين في وكذلك ننجي المؤمنين في قراءة ابي بكر وابن عامر بنون واحدة
ان الفعل ماض ولو كان كذلك لكان آخره مفتوحا والمؤمنين مرفوعا فان قيل سكنت الياء للتخفيف كقوله
هو الخليفة فارضوا ما رضي لكم وانيب ضمير المصدر مقام الفاعل قلنا الاسكان ضرورة واقامة غير المفعول به مع
وجوده ممتنعة بل اقامة ضمير المصدر ممتنعة ولو كان وحده لانه مبهم ومما يشتبه نحو تولوا بعد الجازم والناصب
والقرآن شيئين فهو في نحو فان تولوا فقل حسبي الله ماض وفي وان تولوا فاني اخاف عليكم فان تولوا فانما عليه ما حمل

وعليكم ما حملتم مضارع وقوله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان الاول والثاني
لان النهي لا يدخل على الامر ولا تلظى في فانذرتكم نارا تلظى مضارع والا قيل تلظت وكذا تمنى من قوله تمنى ابنتاي
ان يعيش ابوهما ووهم ابن مالك فجعلهما ماضيا من باب ولا ارض ابقل ابقالها وهذا الحمل على الضرورة من غير ضرورة
ومما يلتبس على المبتدئ ان يقول في نحو مررت بقاض ان الكسرة علامة الجر حتى ان بعضهم يستشكل قولهم لا ينكحها الا
زان او مشرك وقد سألني عن ذلك بعضهم فقال كيف عطف المرفوع على المجرور فقلت له فهلا استشكلت وجود
الفاعل مجرورا وبينت له ان الاصل زاني بياء مضمومة ثم حذفت الضمة للاستثقال فحذفت الياء لالتقائها
ساكنة هي والتنوين فيقال فيه فاعل وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء المحذوفة وبقي في نحو مررت بقاض جار ومجرور
وعلامة جره كسرة مقدرة على الياء المحذوفة وانما قدرت الفتحة مع خفتها لنيابتها عن الكسرة وباب التفضيل
ولهذا حذفت الواو في يهب كما حذفت في يعد ولم تحذف في يوجل لان فتحة يهب ليست نائبة عن الكسرة لان ماضيه وجل
بالكسر فقياس مضارعه الفتح وماضيهما اصل بالفتح فقياس مضارعهما الكسر وقد جاء يعد على ذلك واما يهب فان
الفتح فيه عارض لحرف الحلق ومن هنا ايضا قال ابو الحسن يا غلاما بلغا بحذف الالف اذ كانت الضمة لحرف
لان اصلها الياء ومن ذلك ان يبادر في نحو المصطفين والاعلين الى الحكم بانه مثنى والصواب ان ينظر اولا في نونه
فان وجدها مفتوحة كما في قوله تعالى وانهم عندنا لمن المصطفين الاخيار حكم بانه جمع وفي الآية دليل ثان وهو وصفه
بالجمع وثالث وهو دخول من التبعيضية عليه بعد انهم وصح ان يكون الجمع من الاثنين وقال الاحنف حلم عن الادنين
واستبق ودهم ولن تستطيع الحلم حتى تحلما ومن ذلك ان لا يعرف الياء والكاف والهاء في نحو غلامي اكرمني
وغلامك اكرمك وغلامه اكرمه اعرابا واحدا او ما يعكس الصواب فليعلم انهن اذا اتصلن بالفعل كن مفعولات
وان اتصلن بالاسم كن مضافا اليهن ويستثنى من الاول نحو ارايتك زيدا ما صنع وابصرك زيدا فان الكاف فيهما
حرف خطاب ومن الثاني نوعان نوع لا عمل فيه لهذه الالفاظ وذلك نحو قولهم ذلك وتلك واياك واياي واياه
فانهن احرف تكلم وخطاب وغيبة ونوع هي فيه في محل نصب وذلك نحو الضاربك والضاربه على قول سيبويه
لانه لا يضاف الوصف الذي بال الى عار منها ونحو قولهم لا عهد لي بالام فقامه ولا اوصيه بفتح العين فالهاء
في موضع نصب كالهاء في الضاربه الا ان ذلك مفعول وهذا مشبه بالمفعول لان اسم التفضيل لا ينصب المفعول
اجماعا وليس مضافا اليها والاخفض اوضعه بالكسر وعلى ذلك فاذا قلت مررت برجل ابيض الوجه لا احمره فان
فتحت الراء فالهاء منصوبة المحل وان كسرتها فهي مجرورة ومن ذلك قولهم فان نكاحها مطر حرام فيمن رواه بجر
فالضمير منصوب على المفعولية وهو فاصل بين المتضايفين ومنه اذا قلت بعد بدلك تنبدا فان قدرت
اسم فعل فالكاف خطاب وان قدرته مصدرا فهو اسم مضاف اليه محله الرفع لانه فاعل والثاني ان يجري لسانه الى

اعتادها فيستعملها في غير محلها كان يقول في كنت وكانوا في الناقصة فعل وفاعل لما الف من قولك في نحو ضلت ضلو فعل وفاعل واما تسمية الاقدمين الاسم فاعلا والخبر مفعولا فهو اصطلاح غير مألوف وهو مجاز كتسميتهم الصورة الجميلة دمية والمبتدى انما يقوله على سبيل الغلط فلذلك يعاب عليه الثالث ان يعرب شيئا طالبا لشيء ويهمل النظر في ذلك المطلوب كان يعرب فعلا ولا يتطلب فاعله او مبتدأ ولا يتعرض لخبره بل ربما مر به فاعربه بما لا يستحقه ونسي ما تقدم له فان قلت فهل من ذلك قول الزمخشري في قوله وطائفة قد اهمتهم انفسهم الاية قد اهمتهم صفة لطائفة ويظنون صفة اخرى او حال بمعنى قد اهمتهم ظانين او استئناف على وجه البيان للجملة قبلها ويقولون بدل من يظنون فكانه نسي المبتدأ فلم يجعل شيئا من هذه الجمل خبرا قلت لعله يرى ان خبره محذوف اي ومعكم طائفة صفتهم كيت وكيت ولطائفة ان الجملة الاولى خبر وان الذي سوغ الابتداء بالنكرة صفة مقدرة اي وطائفة من غيركم مثل السمن منوان بدرهم اي منوان منه بدرهم او اعتماده على واو الحال كما جاء في الحديث دخل وبرمة على النار وسال كثيرا من الطلبة من اعراب احق ما سال العبد مولاه فيقولون مولاه مفعول فيبقى لهم المبتدا بلا خبر والصواب انه الخبر والمفعول العائد المحذوف اي ساله وعلى هذا فيقال احق ما سال العبد مولاه بالرفع وعكس ان مصاب المولى فيتجه بذهب الوهم فيه الى ان المولى خبر بناء على ان المصاب مفعول وانما هو مفعول المصاب مصدر بمعنى الاصابة بدليل مجيء الخبر بعده ومن هنا اخطأ من قال في مجلس الواثق بالله في قوله

اظلوم ان مصابكم رجلا اهدى السلام تحية ظلم

انه رجل فقال رجلا وقد مضت الحكاية تنبيه قد يكون للشيء اعراب اذا كان وحده فاذا اتصل به شيء اخر تغير اعرابه فينبغي التحرز في ذلك من ذلك ما انت وما شانك فانهما مبتدأ وخبر اذا لم يات بعدهما نحو قولك وزيدا فان جئت به فانت مرفوع بفعل محذوف والاصل ما تصنع او ما تكون فلما حذف الفعل برز الضمير وانفصل وارتفع بالفاعلية او على انه اسم لكان وما شانك بتقدير ما يكون وما فيهما في موضع نصب خبرا لكان او مفعولا لتصنع ومثل ذلك كيف انت وزيدا الا انك اذا قدرت تصنع كان كيف حالا اذ لا يقع مفعولا به وكذا مختلف اعراب الشيء باعتبار المكان الذي يحل فيه ولسنا طالبا ما حيفئذ كان اذا ذكرت في قولك ما احسن زيدا فقال زائدة منه على ان المثال المسؤول عنه ما كان احسن زيدا ولكن السؤال يعتبر ذلك والصواب الاستفصال فانها في هذا الموضع زائدة كما ذكر وليست باسم ولا خبر لانها قد جرت مجرى الحروف كما ان قل في قلما يقول زيد لما استعملت مع ما النافية لم تحتج لفاعل هذا قول الفارسي والمحققين وعند ابي سعيد هي تامة وفاعلها ضمير الكون وعند بعضهم هي ناقصة واسمها ضمير ما والجملة بعدها خبرها وان ذكرت بعد فعل التعجب وجب الاتيان قبلها بما المصدرية نحو ما احسن ما كان زيد وكانت تامة واجاز بعضهم نقصانها على تقدير ما اسما موصولا وان نصب زيد على انه خبر اي ما احسن الذي كان زيدا وروده بانه ما احسن زيدا معنى عند

الباب الثامن من الكتاب في ذكر امور كلية يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية وهي احدى عشرة قاعدة القاعدة الاولى قد يعطى الشيء حكم ما اشبهه في معناه او في

او فيهما فاما الاول فله صور كثيرة احداها دخول الباء في خبر ان في قوله تعالى اولم يروا ان الله الذي خلق السموات والارض ولم يعي بخلقهن بقادر لانه في معنى اوليس الله بقادر والذي سهل ذلك التقدير تباعد ما بينهما ولهذا لم تدخل في اولم يروا ان الله الذي خلق السموات والارض قادر على ان يخلق مثلهم ومثله ادخال الباء في كفى بالله شهيدا لما دخله من معنى اكتف بالله شهيدا والباء في قوله قليل منك يكفيني وفي قوله سود المحاجر لا يقران بالسور لما دخله معنى لا يتقربن بالسور ولهذا قال السهيلي لا يجوز ان يقول وصل الي كتاب يقرأ بحذف الباء لا يقران بالسور لانه عار عن معنى النفي الثانية جواز حذف خبر المبتدأ في نحو اقائم زيد وعمرو واكتفاء بخبرها لما كان ان زيدا قائم في معنى زيد قائم ولهذا لم يجز ليت زيدا قائم وعمرو الثالثة جواز انا زيد غير ضارب لما كان في معنى انا زيدا لا اضرب ولولا ذلك لم يجز اذ لا يتقدم المضاف اليه على المضاف فكذا لا يتقدم معموله لا تقول انا زيدا اول ضارب او مثل ضارب ودليل المسألة قوله تعالى وهو في الخصام غير مبين وقول الشاعر

فتى هو حقا غير ملغ توله ولا تتخذ يوما سواه خليلا

وقوله

ان امرا خصني عمدا مودته على التنائي لعندي غير مكفور

ويحتمل ان يكون منه فذلك يومئذ يوم عسير على الكافرين غير يسير ويحتمل تعلق على بعسير او بمحذوف هو نعت له او حال من ضميره ولو قلت جاءني غير ضارب زيدا لم يجز التقدم لان النافي لا يحل هنا مكان غير والرابع جواز غير قائم الزيدان لما كان في معنى ما قائم الزيدان ولولا ذلك لم يجز لان المبتدأ اما ان يكون ذا خبر او ذا مرفوع يغني عن الخبر ودليل المسألة قوله

غير لاه عداك فاطرح اللهو ولا تغترر بعارض سلم

وهو احسن ما قيل في بيت ابي نواس

غير ماسوف على زمن ينقضي بالهم والحزن

والخامسة اعطاؤهم ضارب زيدا الان او غدا حكم ما يضرب زيدا في التنكير لانه في معناه ولهذا وصفوا به النكرة ونصبوه على الحال وخفضوه برب وادخلوا عليه ال واجاز بعضهم تقديم حال مجروره عليه نحو هذا ملتوتا شارب السويق كما يتقدم عليه حال منصوبه ولا يجوز شيء من ذلك اذا اريد المضي لانه حينئذ ليس في معنى الفعل السادسة وقوع الاستثناء المفرغ في الايجاب في نحو وانها لكبيرة الا على الخاشعين ويابى الله الا ان يتم نوره لما كان المعنى وانها لا تسهل الا على الخاشعين ولا يريد الله الا ان يتم نوره السابعة العطف بولا بعد الايجاب في قوله ابى الله ان اسمو بام ولا اب لما كان معناه قال الله لا اسمو بام ولا اب الثامنة زيادة لا في قوله ما منعك الا تسجد قال ابن السيد المانع من الشيء امر للممنوع ان لا يفعل فكانه قيل ما الذي قال لك لا تسجد والاقرب عندي ان يكون الاصل ما الذي امرك وبصحح في هذا ان الناهي لا خاطب الناهي مبتدأ بخلاف الناصب في وقوعه في قوله اذا رضيت علي بنو قشير لما كان رضي عن بمعنى اقبل عليه بوجوده وقال الكسائي انما جاز هذا حملا على نقيضه وهو سخط العاشرة رفع المستثنى على ابداله من الموجب في قراءة بعضهم فشربوا منه الا قليل منهم لما كان معنى فشربوا منه فلم يكونوا منه وقيل الا وما بعده صفة وقيل ان الضمير يتقيد في هذا الباب وعطف البيان هذا اللغة من الاعراض اذا كان لا بد الا ان عطف البيان كالنعت فلا يتبع الضمير وقيل مبتدأ حذف

خبره اي لم يشربوا الحادية عشرة تذكير الاشارة في قوله فذانك برهانان من ربك مع ان المشار اليه اليد والعصا وهما
مؤنثان ولكن المبتدا عين الخبر في المعنى والبرهان مذكر ومثله ثم لم تكن فتنتهم الا ان قالوا فيمن نصب الفتنة وانث الفعل
الثانية عشرة قولهم علمت زيدا من هو برفع زيد لجواز الامرين في نفس المعنى الثالثة عشرة قولهم ان احدا لا يقول ذلك فاوقع احدا
في الاثبات لانه نفس الضمير المستتر في جملة يقول والضمير في سياق النفي فكان احدا كذلك وقال في ليلة لا نرى بها احدا
يحكي علينا الا كواكبها فرفع كواكبها بدلا من ضمير يحكي لانه راجع الى احد وهو واقع في سياق غير الايجاب فكان الضمير كذلك و
هذا الباب واسع ولقد حكى ابو عمرو بن العلاء انه سمع شخصا من اهل اليمن يقول فلان لغوب اتته كتابي فاحتقرها
فقال له كيف قلت اتته كتابي فقال اليس بكتاب فقال الكسائي في معنى الصحيفة وقال ابو عبيدة لرؤبة بن العجاج لما انشد فيها
خطوط من سواد وبلق كانه في الجلد توليع البهق ان اردت الخطوط فقل كانها او السواد والبلق فقل كانهما فقال
اردت كان ذلك ويلك وقالوا مررت برجل ابي عشرة نفسه وبقوم عرب كلهم وبقاع عرفج كله برفع التوكيد فيهن فرفعوا
الفاعل واكدوه بالاسماء الجامدة لما لحظوا فيها المعنى اذ كان العرب بمعنى الفصحاء والعرفج بمعنى الخشن والاب بمعنى الوالد
تنبيهان الاول انه وقع في كلامهم ابلغ مما ذكرنا من تنزيلهم لفظا موجودا منزلة لفظ اخر لكونه بمعناه وهو تنزيلهم
اللفظ المعدوم الصالح للوجود منزلة الموجود كما في قوله بدا لي اني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان جائيا
وقد مضى ذلك الثاني انه ليس بلازم ان يعطى الشيء حكم ما هو في معناه الا ترى ان المصدر قد لا يعطى حكم ان وان وصلتهما
وبالعكس دليل الاول انهم اعطوهما حكمه في جواز حذف الجار ولانهما في سدهما مسد جزئي الاسناد ثم انهم شركوا بين
ان وان في هذه المسئلة في باب ظن وحملوا ان الخفيفة وصلتها لسدهما مسدهما في باب عسى وحملوا الشديدة بعد
لو ذلك في باب لو ودليل الثاني انهما لا يعطيان حكمه في النيابة عن ظرف الزمان تقول عجبت من قيامك وعجبت ان
تقوم وانك قائم ولا يجوز عجبت قيامك وشذ قوله فاياك اياك المراء فانه الى الشر دعاء وللشر جالب فاجرى المصدر مجرى ان
يفعل في حذف الجار وتقول حسبت انه قائم او ان قام ولا تقول حسبت قيامه حتى تذكر الخبر وتقول عسى ان تقوم ويمتنع
عسى انك قائم ومثلهما في ذلك لعل وتقول لو انك تقوم ولا تقول لو ان تقوم وتقول جئتك صلوة العصر ولا يجوز
جئتك ان تصلي العصر خلافا لابن جني والزمخشري والثاني وهو ما اعطي حكم الشيء المشبه في لفظه دون معناه
وله صور كثيرة احدها زيادة ان بعد ما المصدرية الظرفية وبعد ما التي بمعنى الذي لانهما بلفظ ما النافية
كقوله ورج الفتى للخير ما ان رايته على السن خيرا لا يزال يزيد وقوله يرجي المرء ما ان لا يراه وتعرض دون ادناه الخطوب
فهذان محمولان على نحو قوله ما ان رايت ولا سمعت بمثله كاليوم طالي اينق جرب الثانية دخول لام الابتداء على
ما النافية حملا لها في اللفظ على ما الموصولة الواقعة مبتدا كقوله لما اغفلت شكرك فاصطنعني فكيف ومن عطائك
جل مالي وهذا محمول في اللفظ على لما التي في نحو قولك لما تصنعه حسن الثالثة توكيد المضارع بالنون بعد لا

النافية حملا لها في اللفظ على لا الناهية نحو ادخلوا مساكنكم لا يحطمنكم سليمان وجنوده ونحو واتقوا فتنة لا
تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة وهذا محمول في اللفظ على نحو ولا تحسبن الله غافلا ومن اولهما على النهي لم يحتج الى هذا
الرابعة حذف الفاعل في نحو قوله تعالى اسمع بهم وابصر لما كان احسن بزيد مشبها في اللفظ لقولك امرر بزيد
الخامسة دخول لام الابتداء بعد ان التي بمعنى نعم لشبهها في اللفظ بان المؤكدة قاله بعضهم في قراءة من قرا
ان هذان لساحران وقد مضى البحث فيها السادسة قولهم اللهم اغفر لنا ايتها العصابة بضم اية ورفع صفتها
كما يقال يا ايتها العصابة وانما كان حقهما وجوب النصب كقولهم نحن العرب اقرى الناس للضيف ولكنها لما كانت في
اللفظ بمنزلة المستعملة في النداء اعطيت حكمها وان انتفى موجب البناء واما نحو العرب في المثال فانه لا يكون مبنيا
لكونه بال فاعطي الحكم الذي يستحقه في نفسه واما نحو نحن معاشر الانبياء لا نورث فواجب النصب سواء اعتبر حاله او حال
ما هو شبيه به وهو المنادى السابعة بناء باب حذام في لغة الحجاز على الكسر تشبيها له بنزال ودراك وذلك مشهور
في المعارف وربما جاء في غيرها وعليه خرج قوله بالبت حظي من جداك الصافي والفضل ان تتركني كفاف الاصل
فهو حال او نزل كفاف مصدر ومنه عند ابي حاتم قوله جاءت لتصرعني فقلت لها اقصري اني امرؤ صرعي عليك حرام
وليس كذلك اذ ليس فعله فاعل وفعلة بالاولى قول الفارسي ان اصله حرامي كقوله والدهر بالانسان دواري ثم خفف
ولو كان اقوى لكان اولى ومنها قوله طلبوا صلحنا ولات اوان فاجبنا ان ليس حين بقاء فعلة بنائه قطعه عن الاضافة
ولكن علة كسره كونه لم يسلك به في الضم مسلك قبل وبعد لشبهه بنزال الثامنة بناء حاشى في قولك حاشى لله
لشبهها في اللفظ بحاشى الحرفية والدليل على اسميتها قراءة بعضهم حاشا بالتنوين على اعرابها كما تقول براءة
لله وانما قلنا انها ليست حرفا لدخولها على الحرف ولا فعلا اذ ليس بعدها اسم منصوب بها وزعم بعضهم انها فعل حذف
مفعولها اي جانب يوسف المعصية لاجل الله وهذا التاويل لا يتاتى في كل موضع يقال لك افعلت كذا او
كذا فتقول حاشا لله فانما هاهنا بمعنى تبرات لله براءة من هذا الفعل ومن نونها اعربها على الغاء هذا الشبه
كما ان بني تميم اعربوا باب حذام لذلك التاسعة قول بعض الصحابة قصرنا الصلوة مع رسول الله صلعم اكثر ما كنا قط
وامنه فاوقع قط بعد ما المصدرية كما يقع بعد ما النافية العاشرة اعطاء الحرف حكم مقاربه في المخرج حتى ادغم فيه نحو
خلق كل شيء ويجعل لك قصورا وحتى اجتمعا رويين كقوله بني ان البر شيء هين المنطق الطيب والطعيم وقول ابي جهل
ما تنقم الحرب العوان مني بازل عامين حديث سني لمثل هذا ولدتني امي وقول الاخر اذا ركبت فاجعلوني وسطا اني كبير
لا اطيق العندا ويسمى ذلك اكفاء والثالث وهو ما اعطي حكم الشيء لمشابهته له لفظا ومعنى نحو اسم التفضيل وافعل
في التعجب فانهم منعوا افعل التفضيل ان يرفع الظاهر لشبهه بافعل في التعجب وزنا واصلا وافادة للمبالغة واجازوا
تصغير افعل في التعجب لشبهه بافعل التفضيل فيما ذكرنا قال يا ما اميلح غزلانا شدن لنا ولم يسمع ذلك الا في احسن واملح

ذكره الجوهري ولكن التجويز مع هذا قاسوه ولعله من قال ذلك مستأنسا بالامر ابن كيسان وليس كل ما قال ابو بكر
الابنا بنجو ولا ايضا الامر بمجرد سيبويه القاعدة الثانية ان الشيء يعطى حكم الشيء اذا جاوره كقول بعضهم هذا
جحر ضب خرب بالجر والاكثر الرفع وقال وكبير اناس في بجاد مزمل وقيل به في وحور عين فيمن جرهما فان العطف
على ولدان مخلدون لا على اكواب واباريق اذ ليس المعنى ان الولدان يطوفون عليهم بالحور وقيل العطف على جنات
وكانه قيل المقربون في جنات وفاكهة ولحم طير وحور وقيل على اكواب باعتبار المعنى اذ معنى يطوف عليهم ولدان
مخلدون باكواب ينعمون باكواب وقيل في وارجلكم بالخفض انه عطف على ايديكم لا على رؤسكم اذ الارجل مغسولة لا ممسوحة
ولكنه خفض لمجاورته رؤسكم والذي عليه المحققون ان خفض الجوار يكون في النعت قليلا كما مثلنا وفي التوكيد
نادرا كقوله يا صاح بلغ ذوي الزوجات كلهم ان ليس وصل اذا انحلت عرى الذنب قال الفراء انشدنيه ابو الجراح بالخفض
فقلت له هلا قلت كلهم يعني بالنصب فقال هو خير من الذي قلته انا ثم استنشدته اياه فانشدنيه بالخفض ولا
يكون في النسق لان العاطف يمنع من التجاور وقال الزمخشري لما كانت الارجل من بين الاعضاء الثلاثة المغسولة تغسل
بصب الماء عليها كانت مظنة للاسراف المذموم شرعا عطفت على الممسوح لا لتمسح ولكن لينبه على وجوب الاقتصاد
في صب الماء عليها وقيل الى الكعبين فجيء بالغاية اماطة لظن من يظن انها ممسوحة لان المسح لم تضرب له غاية في الشريعة
انتهى تنبيه انكر السيرافي وابن جني الخفض على الجوار وتأولا قولهم خرب بالجر على انه صفة لضب ثم قال السيرافي الاصل خرب
الجحر منه بتنوين خرب ورفع الجحر ثم حذف الضمير للعلم به وحول الاسناد الى ضمير الضب وخفض الجحر كما تقول مررت برجل
حسن الوجه بالاضافة والاصل حسن الوجه منه ثم اتى بضمير الجحر مكانه لتقدم ذكره فاستتر وقال ابن جني الاصل خرب
جحره ثم انيب المضاف اليه عن المضاف فارتفع واستتر ويلزمهما استتار الضمير مع جريان الصفة على غير من هي له وذلك
لا يجوز عند البصريين وان امن اللبس وقول السيرافي ان هذا مثل مررت برجل قائم ابواه لا قاعدين مردود لان ذلك
انما يجوز في الوصف الثاني دون الاول على ما سيأتي ومن ذلك قولهم هناني ومراني والاصل امراني وقولهم هو رجس
نجس بكسر النون وسكون الجيم والاصل نجس بفتحة فكسرة كذا قالوا وانما يتم هذا ان كانوا يقولون هذا نجس بفتحة فكسرة
وحده وبكون نعل الاستثنيها انما هو للتزام للتناسب واما اذا لم يلتزم فمن الجائز ان يتقدم رجس اذ يقال
نعل بكسرة فسكون في كل نعل بفتحة فكسرة نحو كتف ولبن ونبق وقالوا اخذه ما قدم وما حدث بضم دال حدث
جماعة سلاسلا واغلالا بصرف سلاسل وفي الحديث ارجعن مأزورات غير مأجورات والاصل موزورات بالواو
لانه من الوزر وقرأ ابو حيوة يوقنون بالهمزة وقوله احب المؤقدين الى موسى وجعدة اذ اضاءهما الوقود بهمز المؤقدين
وموسى على اعطاء الواو المجاورة للضمة حكم الواو المضمومة فهمزت كما قيل في وجوه اجوه وفي وقتت اقتت ومن ذلك
قولهم في يوم صنيم حار على قولهم في عصي وكان ابو علي ينشد في مثل ذلك قد يؤخذ الجار بجرم الجار القاعدة الثالثة

كيف يحج معه ولا تعد عيناك عنهم الى قولك ولا تقتحم عيناك مجاوزتين الى غيرهم ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم اي ولا
تضموها اليها اكلين انتهى ومن مثل ذلك ايضا قوله تعالى الرفث الى نسائكم ضمن الرفث معنى الافضاء فعدي بالى مثل وقد
افضى بعضكم الى بعض وانما اصل الرفث ان يتعدى بالباء يقال ارفث فلان بامرأته وقوله تعالى وما تفعلوا من خير
فلن يكفروه اي فلن تحرموه اي فلن تحرموا ثوابه ولهذا عدي الى اثنين لا الى واحد وقوله تعالى ولا تعزموا عقدة النكاح
اي لا تنووا ولهذا عدي بنفسه لا بعلى وقوله تعالى لا يسمعون الى الملأ الاعلى اي لا يصغون وقولهم سمع الله لمن حمده اي استجاب
فعدي سمع في الاول بالى وفي الثاني باللام وانما اصله ان يتعدى بنفسه مثل يوم يسمعون الصيحة وقوله تعالى والله يعلم
المفسد من المصلح اي يميز ولهذا عدي بمن لا بنفسه وقوله تعالى للذين يؤلون من نسائهم اي يمتنعون من وطء نسائهم بالحلف
ولهذا عدي بمن ولما خفي التضمين على بعضهم في الاية ورأى انه لا يقال حلف من كذا بل حلف عليه قال من متعلقة بمعنى
للذين كما تقول لي منك مبرة قال واما قول الفقهاء آلى من امرأته فغلط اوقعهم فيه عدم فهم التعلق في الاية وقال ابو كثير
الهذلي حملت به في ليلة مزؤودة كرها وعقد نطاقها لم يحلل وقال قبله ممن حملن به وهن عواقد حبك النطاق فشب غير مهبل
مزؤودة اي مذعورة ويروى بالجر صفة لليلة مثل ونهاره صائم والليل نائم اذا برز والنصب حالا من المرأة وليس بقوي مع ان الخفض
لان ذكر الليل حينئذ لا كثير فائدة فيه والشاهد فيهما انه ضمن حمل معنى علق ولولا ذلك لعدي بنفسه مثل حملته امه كرها وقال
الفرزدق كيف تراني قالبا مجني قد قتل الله زيادا عني اي صرفه عني بالقتل وهو كثير قال ابو الفتح في كتاب التمام احسب
لو جمع ما جاء منه لجاء منه كتاب يكون مئين اوراقا القاعدة الرابعة انهم يغلبون على الشيء ما لغيره لتناسب بينهما
او اختلاط فلهذا قالوا الابوين في الاب والام ومنه ولابويه لكل واحد منهما السدس وفي الاب والخالة ومنه ورفع ابويه
على العرش والمشرقين والمغربين ومثله الخافقان في المشرق والمغرب وانما الخافق المغرب ثم انما سمي خافقا مجازا وانما هو
مخفوق فيه والقمرين في الشمس والقمر قال المتنبي واستقبلت قمر السماء بوجهها فارتني القمرين في وقت معا اي الشمس وهو
وجهها والقمر السماء وقال التبريزي يجوز انه اراد قمرا وقمرا لانه لا يجتمع قمران في ليلة كما لا يجتمع الشمس والقمر انتهى وما ذكرناه اصح
والقمران في العرف الشمس والقمر وقيل انه اراد من قول الفرزدق اخذنا بافاق السماء عليكم لنا قمراها والنجوم الطوالع وقيل
انما اراد محمدا صلى الله عليه وآله والخليل عليه السلام لانه نسب الى الرجوع اليهما والمراد بالنجوم الصحابة وقالوا العمرين
في ابي بكر وعمر وقيل المراد عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز فلا تغليب ويرده انه قيل لعثمان نسألك سيرة العمرين قال
الصادق اعتق العمران فمن بينهما من الخلفاء امهات الاولاد وهذا المراد به عمر وعمر وقالوا العجاجين في رؤبة والعجاج و
المروتين في الصفا والمروة ولاجل الاختلاط اطلقت من على ما لا يعقل في نحو فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي
على رجلين ومنهم من يمشي على اربع فان الاختلاط حاصل في العموم السابق في قوله تعالى خلق كل دابة من ماء وفيمن يمشي على رجلين اختلاط
الخ وفي عبارات التفضيل في نعم الانسان والطاير واسم المخاطبين على الغائبين في قوله تعالى اعبدوا ربكم الذي خلقكم

والذين من قبلكم لعلكم تتقون لان لعل متعلقة بخلقكم لا باعبدوا والمذكرين على المونث حتى عدت منهم في
وكانت من القانتين والملائكة على ابليس حتى استثنى منهم في فسجدوا الا ابليس قال الزمخشري الاستثناء متصل
لانه واحد بين اظهر الالوف من الملائكة فغلبوا عليه في فسجدوا ثم استثني منهم استثناء احدهم ثم قال ويجوز ان يكون
منقطعا ومن التغليب او لتعودن في ملتنا بعد لنخرجنك يا شعيب والذين امنوا معك من قريتنا فانه عم لم يكن في
ملتهم قط بخلاف الذين امنوا معه ومثله جعل لكم من انفسكم ازواجا ومن الانعام ازواجا يذرؤكم فيه فان الخطاب
شامل للعقلاء والانعام فغلب المخاطبون والعاقلون على الغائبين والانعام ومعنى يذرؤكم يبثكم ويكثركم وفي هذا
التدبير وهو ان جعل للناس والانعام ازواجا حتى حصل بينهم التوالد جعل هذا التدبير كالمنبع والمعدن للبث والتكثير
فلهذا جيء بفي دون الباء ونظيره ولكم في القصاص حيوة وزعم جماعة ان منه يا ايها الذين امنوا ونحو بل انتم قوم تجهلون
وانما هذه من مراعاة المعنى والاول من مراعاة اللفظ **القاعدة الخامسة** انهم يعبرون بالفعل عن امور احدها
وقوعه وهو الاصل والثاني مشارفته نحو واذا طلقتم النساء فبلغن اجلهن فامسكوهن اي فشارفن انقضاء العدة
والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا وصية لازواجهم اي والذين يشارفون الموت وترك الازواج يوصون وصية
وليخش الذين لو تركوا من خلفهم اي لو شارفوا ان يتركوا وقد مضت في فصل لو انظارها ومما لم يتقدم ذكره قوله الى
ملك كاد الجبال لفقده تزول وزال الراسيات من الصخر والثالث ارادته واكثر ما يكون ذلك بعد اداة الشرط نحو فاذا
قرات القران فاستعذ بالله اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا اذا قضى امرا فانما يقول له كن فيكون فان حكمت فاحكم بينهم
بالقسط وان عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به واذا تناجيتم فلا تتناجوا بالاثم والعدوان واذا ناجيتم الرسول فقدموا
الاية اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن وفي الصحيح اذا اتى احدكم الجمعة فليغتسل ومنه في غيره فاخرجنا من كان
فيها من المؤمنين فما وجدنا فيها غير بيت من المسلمين اي فاردنا الاخراج ولقد خلقناكم ثم صورناكم ثم قلنا
للملائكة اسجدوا لادم ثم للترتيب ولا يمكن هنا مع الحمل على الظاهر فاذا حمل خلقنا وصورنا على ارادة الخلق و
التصوير لم يشكل وقيل هما على حذف مضافين اي خلقنا اباكم ثم صورنا اباكم ومثله وكم من قرية اهلكناها
فجاءها باسنا اي اردنا اهلاكها فجاءها باسنا ثم دنى فتدلى اي اراد الدنو من محمد صلى الله عليه وآله فتدلى فتعلق
في الهوى وهذا اولى من قول من ادعى القلب فيهما وان التقدير وكم من قرية جاءها باسنا فاهلكناها
ثم تدلى فدنى وقال فارقنا من قبل ان نفارقه لما قضى من جماعنا وطرا اي اراد فراقنا وفي كلامهم عكس هذا وهو
التعبير بارادة الفعل عن ايجاده نحو يريدون ان يفرقوا بين الله ورسله بدليل انه قوبل بقوله سبحانه ولم يفرقوا
بين احد منهم والرابع القدرة عليه نحو وعدا علينا انا كنا فاعلين اي قادرين على الاعادة واصل ذلك ان
الفعل يتسبب عن الارادة والقدرة وهم يقيمون السبب مقام المسبب وبالعكس فالاول نحو ... كرأى وعلم

اختباركم لان الابتلاء الاختبار وبالاختبار يحصل العلم وقوله هل يستطيع ربك الاية في قراءة غير الكسائي
يستطيع بالغيبة وربك بالرفع معناه هل يفعل ربك فعبر عن الفعل بالاستطاعة لانها شرطه اي هل ينزل علينا
ربك مائدة ان دعوته ومثله فظن ان لن نقدر عليه اي لن نؤاخذه فعبر عن المؤاخذة بشرطها وهو القدرة عليها واما
قراءة الكسائي فالتقدير هل تستطيع سؤال ربك فحذف المضاف او هل تطلب طاعة ربك في انزال المائدة اي
استجابته ومن الثاني فاتقوا النار اي فاتقوا العناد الموجب للنار **القاعدة السادسة** انهم يعبرون عن
الماضي والاتي كما يعبرون عن الشيء الحاضر قصدا لاحضاره في الذهن حتى كانه مشاهد حالة الاخبار نحو وان ربك
ليحكم بينهم يوم القيمة لان لام الابتداء للحال ونحو هذا من شيعته وهذا من عدوه اذ ليس المراد تقريب الرجلين
من الرسول كما تقول هذا كتابك فخذه وانما الاشارة كانت اليهما في ذلك الوقت هكذا فحكيت ومثله والله الذي
ارسل الرياح فتثير سحابا فسقناه الى بلد ميت فاحيينا به الارض الا ترى انه قيل فتثير سحابا قصدا بقوله
فتثير احضار تلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة من اثارة السحاب تبدو اولا قطعا ثم تتضام متقلبة
اطوارا حتى تصير ركاما ومنه ثم قال له كن فيكون اي فكان ومن يشرك بالله فكانما خر من السماء فتخطفه الطير او تهوي به
الريح في مكان سحيق ونريد ان نمن على الذين استضعفوا الى قوله ونري فرعون وهامان ومنه عند الجمهور وكلبهم
باسط ذراعيه اي يبسط ذراعيه بدليل ونقلبهم ولم يقل وقلبناهم وبهذا التقرير يندفع قول الكسائي وهشام
ان اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي يعمل ومثله والله مخرج ما كنتم تكتمون لان هذا على حكاية حال كانت مستقبلة
وقت التدارء وفي الاية الاولى حكيت الحال الماضية ومثلهما قول جارية في مضاف الماضي بقطع الحديث
بالايماض ولولا حكاية الحال في قول حسان يغشون حتى ما تهر كلابهم لم يصح الرفع لانه لا يرفع الا وهو للحال ومنه قوله تعالى
حتى يقول الرسول **القاعدة السابعة** ان اللفظ قد يكون على تقدير وذلك المقدر على تقدير اخر نحو وما
كان هذا القران ان يفترى من دون الله فان يفترى مؤول بالافتراء والافتراء مؤول بمفترى قال العمر لسما الفتيان ان
تنبت اللحى ولكنما الفتيان كل فتى ندي وقالوا عسى زيد ان يقوم فقيل هو على ذلك وقيل هو على حذف مضاف اي عسى
امر زيد او عسى زيد صاحب القيام وقيل ان زائدة ويرده عدم صلاحيتها للسقوط في الاكثر وانها قد عملت والزائد
لا يعمل خلافا لابي الحسن اما على قول ابي الفتح في بيت الحماسة حتى يكون عزيزا من نفوسهم او ان يبين جميعا وهو مختار
يجوز كون ان زائدة فلان النصب هنا يكون بالعطف لا بان وقيل في ثم يعودون لما قالوا انه بمعنى القول والقول
بتاويل المقول اي يعودون للمقول فيهن لفظ الظهار وهن الزوجات وقال ابو البقاء في حتى تنفقوا مما تحبون يجوز
عند ابي علي كون ما مصدرية والمصدر في تاويل اسم المفعول اي مما تحبون وهذا يقتضي ان غير ابي علي يجيز ذلك وقال
اذا قيل قاموا ما خلا زيدا وما عدا زيدا فما مصدرية وهي وصلتها حال وفيه معنى الاستثناء وقال ...

فوقعت الحال معرفة لتأولها بالنكرة اي منفردا والتأويل خالصين عن زيد ومجاوزين زيدا واما قول ابن خروف والشلوبين
ان ما وصلتها نصب على الاستثناء فغلط لان معنى الاستثناء قائم بما بعدها لا بها والمنصوب على معنى لا
يلزم ذلك المعنى بغيره **القاعدة الثامنة** كثيرا ما يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الاوائل فمن ذلك كل
شاة وسخلتها بدرهم واي فتى هيجاء انت وجارها ورب رجل واخيه وان نشأ ننزل عليهم من السماء آية فظلت
ولا يجوز كل سخلتها ولا رب اخيه ولا اي جارها ولا يجوز ان يقم زيد قام عمرو في الاصح الا في الشعر كقوله ان يسمعوا
سبة طاروا بها فرحا مني وما سمعوا من صالح دفنوا وقال الشاعر ان تركبوا فركوب الخيل عادتنا او تنزلون فانا معشر
نزل فقال يونس ارادوا او انتم تنزلون فعطف الجملة الاسمية على جملة الشرط وجعل سيبويه ذلك من العطف على
التوهم قال كانه قال اتركبون فذلك عادتنا او تنزلون فنحن معروفون بذلك ويقولون مررت برجل قائم ابواه
لا قاعدين ويمتنع قائمين لا قاعد ابواه على اعمال الثاني وربط الاول بالمعنى **القاعدة التاسعة** انهم يتسعون
في الظرف والمجرور ما لا يتسعون في غيرهما فلذلك فصلوا بهما الفعل الناقص من معموله نحو كان في الدار او عندك
زيد جالسا وفعل التعجب من المتعجب منه نحو ما احسن في الهيجاء لقاء زيد وما اثبت عند الحرب زيدا وبين الحرف الناسخ
ومنسوخه نحو قوله فلا تلحني فيها فان بحبها اخاك مصاب القلب جم بلابله وبين الاستفهام والقول الجاري مجرى
الظن كقوله ابعد بعد تقول الدار جامعة شملي بهم ام دوام البعد محتوما وبين المضاف وحرف الجر ومجرورهما
وبين اذن ولن ومنصوبيهما نحو هذا غلام والله زيد ولا اشتريته بوالله درهم وقوله اذن والله نرميهم بحرب وقوله
لن ما رأيت ابا يزيد مقاتلا ادع القتال واشهد الهيجاء وقدموهما خبرين على الاسم في باب ان واخواتها في ذلك
لغيرهما ومعمولين في الخبر في باب ما نحو ما في الدار زيد جالسا وقوله فما كل حين من توالي مواتيا فان كان المعمول
غيرهما بطل عملها كقوله وقالوا تعرفها المنازل من منى وما كل من وافى منى انا عارف ومعمولين لصلة ال نحو وكانوا
فيه من الزاهدين في قول وعلى الفعل المنفي بما في نحو قوله ونحن عن فضلك ما استغنينا وقيل وعلى ان معمولا
لخبرها في نحو اما بعد فاني افعل كذا وكذا وقول ابي خراشة اما انت ذا نفر فان قومي لم ياكلهم الضبع وعلى العامل
المعنوي في قولهم اكل يوم لك ثوب وقول اما مسألة اما فاعلم انه اذا تلاها ظرف ولم يل الفاء ما يمتنع تقدم
معموله عليه نحو اما في الدار او عندك فزيد جالس جاز كونه معمولا لاما او لما بعد الفاء فان تلا الفاء ما لا يتقدم عليه
معموله نحو اما زيدا او اليوم فاني ضارب فالعامل عند المازني اما فيصح مسألة الظرف فقط لان الحروف لا
تنصب المفعول به وعند المبرد يجوز مسألة الظرف من وجهين ومسألة المفعول به من جهة اعمال ما بعد الفاء
واحتج بان اما وضعت على ان ما بعد فائها يتقدم بعضه فاصلا بينها وبين اما وجوزه بعضهم في الظرف
دون المفعول به واما قوله اما انت ذا نفر فليس المعنى على تعلقه بما بعد الفاء بل هو متعلق بمعمول المحذوف

بفعل محذوف والتقدير لهذا فخرت واما المسألة الاخيرة فمن لحن زيد جالسا في الدار لم يكن ذلك عنده
بالظرف **القاعدة العاشرة** من فنون كلامهم القلب واكثر وقوعه في الشعر كقول حسان كان سبيئة
من بيت رأس يكون مزاجها عسل وماء فيمن نصب المزاج فجعل المعرفة الخبر والنكرة الاسم وتأوله الفارسي على ان
انتصاب المزاج على الظرفية المجازية والاولى رفع المزاج ونصب العسل وقد روي كذلك ايضا فارتفاع ماء بتقدير
وخالطها ماء ويروى برفعهن على اضمار الشان واما قول ابن اسد ان كان ثابتة فخطأ لانها لا تزاد بلفظ
المضارع بقياس ولا ضرورة تدعو الى ذلك هنا وقول رؤبة ومهمه مغبرة ارجاؤه كان لون ارضه سماؤه
لعرفها اي لون ارضه فعكس التشبيه مبالغة وحذف المضاف وقال فان انت لاقيت في نجدة فلا تتهيبك ان تقدما
اي فلا تتهيبها وقال ابن مقبل ولا تهيبني الموماة اركبها اذا تجاوبت الاصداء بالسحر اي ولا اتهيبها وقال
كما كان او في ذراعيها اذا عرفت وقد تلفع بالقور العساقيل القور جمع قارة وهي الجبل الصغير والعساقيل
اسم لاوائل السراب ولا واحد له والتلفع الاشتمال وقول عروة بن الورد فديت بنفسه نفسي ومالي وما آلوك الا
ما اطيق وقول القطامي فلما ان جرى سمن عليها كما طينت بالفدن السياعا الفدن القصر والسياع الطين و
منه في الكلام ادخلت القلنسوة في راسي وعرضت الناقة على الحوض وعرضتها على الماء قاله الجوهري وجماعة
منهم السكاكي والزمخشري وجعل منه ويوم يعرض الذين كفروا على النار وفي كتاب التوسعة ليعقوب بن اسحق
السكيت ان عرضت الحوض على الناقة مقلوب قال الخ لا قلب في واحد منهما واختاره ابو حيان ورد على قول
الزمخشري في الآية وزعم بعضهم في قول المتنبي وعذلت اهل العشق حتى ذقته فعجبت كيف يموت من لا يعشق
ان اصله كيف لا يموت من يعشق والصواب خلافه وان المراد انه صار يرى انه لا سبب للموت سوى العشق وقال
اذا اطلعت الجوزاء انتصب العود في الحرباء اي انتصب الحرباء في العود وقال ثعلب في قوله ثم في سلسلة ذرعها
سبعون ذراعا فاسلكوه ان المعنى اسلكوا فيه سلسلة وقال قبل ذلك منه وكم من قرية اهلكناها فجاءها
بأسنا بياتا ثم دنى فتدلى وقد مضى تأويلها وقال الجوهري في فكان قاب قوسين ان اصله قابي قوس فقلب
التثنية والافراد وهو حسن ان فسر القاب بما بين مقبض القوس وسيتها اي طرفها ولها طرفان
فلها قابان لا اذا فسر بالقدر ونظيره هذا انشاد ابن الاعرابي اذا احسن ابن العم بعد اساءة فلست لشري فعله
بحمول اي فلست لشر فعله بل واذا فسر القاب بالقدر ويؤيده انه قرئ قاد وقيد وقدر فالاغلب حمله على القلب
ان المراد ان المسافة ما بين محمد وجبريل مقدار قوس لا مقدار قوسين ومن القلب مذهب كتابي هذا الاثر
واجيب بان المعنى ثم تول منهم الى مكان يقرب منهم ليكون ما يقولون بمسمع منك فانظر ماذا يرجعون
وقيل في ضمنت عليكم ان المعنى ضمنتم عنها وفي حجيتنا لا اول الاثر من جعل ان وصلتها المفعول

على ما دخلها على رأي المتكلم كما قرأنا فع وقيل ضمن حقيق معنى حريص وفيما ان مفاتحه لتنوء بالعصبة اولي القوة
ان المعنى لتنوء بالعصبة بها اي لتنهض بها متثاقلة وقيل الباء للتعدية كالهمزة اي لتنيء العصبة اي تجعلها
تنهض متثاقلة القاعدة الحادية عشر من ملح كلامهم تقارض اللفظين في الاحكام ولذلك امثلة احدها
اعطاء غير حكم الا في الاستثناء بها نحو لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير اولي الضرر فيمن نصب غير واعطاء
الا حكم غير في الوصف بها نحو لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا والثاني اعطاء ان المصدرية حكم ما المصدرية في
الاهمال كقوله ان تقرآن على اسماء ويحكما مني السلام وان لا تشعرا احدا الشاهد في ان الاولى لا الثانية مخففة من الثقيلة
بدليل ان المعطوف عليها واعمال ما على ان كما روي من قوله كما تكونوا يولى عليكم ذكره ابن الحاجب والمعروف في الرواية كما
تكونوا والثالث اعطاء ان الشرطية حكم لو في الاهمال كما روي في الحديث فان لا تراه فانه يراك واعطاء لو حكم ان في الجزم
لو يشاء طار بها ذو ميعة ذكر الثاني ابن الشجري وخرج غيره على ان من يقول شا يشا بالالف ثم ابدلت الالف
همزة على حد قوله بعضهم العالم والخاتم بالهمزة ويؤيده انه لا يجوز مجيء ان الشرطية في هذا الموضع لانه اخبار
عما مضى فالمعنى لو شاء. وبهذا يقدح ايضا في تخريج الحديث السابق على ما ذكروا وهو تخريج ابن مالك والظاهر
انه تخريج على اجراء المعتل مجرى الصحيح كقراءة قنبل انه من يتقي ويصبر فان الله
الرابع اعطاء اذا حكم متى في الجزم بها كقوله واذا تصبك خصاصة فتحمل واهمال متى حملا على اذا كقول عائشة
وانه متى يقوم مقامك لا يسمع الناس والخامس اعطاء لم حكم لن في عمل النصب ذكره بعضهم مستشهدا بقراءة
بعضهم الم نشرح بفتح الحاء وفيه نظر اذ لا تحل لن هنا وانما يصح او يحسن حمل الشيء على ما يحل محله كما قدمناه وقيل
اصله نشرحن ثم حذفت النون الخفيفة وابقي الفتح دليلا عليها وفي هذا شذوذان توكيد المنفي بلم
مع انه كالفعل الماضي في المعنى وحذف النون لغير مقتض مع ان المؤكد لا يليق به الحذف واعطاء لن حكم لم
في الجزم كقوله لن يخب الآن من رجائك من حرك من دون بابك الحلقة السادس اعطاء ما النافية حكم ليس في
الاعمال وهو لغة اهل الحجاز نحو ما هذا بشرا واعطاء ليس حكم ما في الاهمال عند انتقاض النفي بالا كقولهم
ليس الطيب الا المسك وهي لغة بني تميم والسابع اعطاء عسى حكم لعل في العمل كقوله يا ابتا علك او عساكا
واعطاء لعل حكم عسى في اقتران خبرها بان ومنه الحديث فلعل بعضكم ان يكون الحن بحجته من بعض والثامن
اعطاء الفاعل اعراب المفعول وعكسه وذلك عند امن اللبس كقولهم خرق الثوب المسمار وكسر الزجاج الحجر
وقال قد بلغت نجران او بلغت سوآتهم هجر وسمع ايضا نصبهما كقوله قد سالم الحيات منه القدما في رواية
من نصب الحيات وقيل القدما تثنية حذفت نونه للضرورة كقوله هما خطتا اما اسار ومنة وسمع ايضا
رفعهما كقوله ان من صاد عقعقا لمشوم كيف من صاد عقعقان وبوم التاسع اعطاء الحسن الوجه حكم

الضارب الرجل في النصب واعطاء الضارب الرجل حكم الحسن الوجه في الجر العاشر اعطاء افعل في التعجب حكم افعل التفضيل
في جواز التصغير واعطاء افعل التفضيل حكم افعل في التعجب في انه لا يرفع الظاهر وقد مر ذلك ولو ذكرت
حروف الجر ودخول بعضها على بعض في معنى الآخر من ذلك امثلة كثيرة وهذا آخر ما تيسر ايراده في هذا
التاليف فنسأل الله الذي من علي بانشائه واتمامه في بلد الحرام في شهر ذي القعدة الحرام من سنة
خمس وسبعمائة وتيسر علي اتمام ما الحقت به من الزوائد في شهر رجب الحرام ان يحرم وجهي على النار وان يتجاوز
عما عملته من الاوزار وان يوقظني من رقدة الغفلة قبل الفوات وان يلطف بي وبالمسلمين عند سكرات
الموت وان يفعل ذلك باهلي واحبتي وجميع المسلمين وان يهدي اشرف صلواته وازكى تحياته الى اشرف
العالمين وامام العالمين والعاملين محمد نبي الرحمة والكاشف في يوم الحشر بشفاعته الغمة وعلى آله
الهادين واصحابه الذين شادوا قواعد الدين وان يسلم تسليما كثيرا الى يوم الدين والحمد لله رب
العالمين مخفي نماند كه چون در علم نحو كتابي جامع تر و نافع تر از كتاب مغني اللبيب تصنيف نشده است
و دو مرتبه مطبع طبع شده بود و مطبوع و نزد ارباب تحصيل بسيار نياده بود بنابر اين كار چهي از عمده تصحيح
رسانيده بود لهذا نو ... باشامل عالي جناب زبدة الطلاب آخوند ملا محمد و آخوند ملا
محمد علي الخراساني اكثر سعي و اهتمام تمام بحمد الله الملك العلام با تمام رسانيدند و انجناب در تصحيح نسخه
... دقت داشته اهتمام در اين امر را اهم امور دانسته و اعتقاد ايشان آنست كه لا يوجد
نسخة اصح منه در كره پس لازم است شكر اين نعمت عظمى و طلب مغفرت از براي ساعي و متصدي اين امور لازم و متحتم
است و در دار الخلافه طهران انطباع يافت و فراغ از تسويد النسخة الشريفة ابن احمد محمد الكلپايكاني
في سنة ١٢٧٥